



جمهورية مصر العربية

المكتب الفني

السنة التاسعة والعشرين

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

الجزء الثاني

من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٨

الطبعة
الهيئة العامة للشؤون القانونية

١٩٨٠

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أنشد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، محمد طه سنجر ، صبحي رزق داود ومحمد أحمد حمدي .

(٣١٢)

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ القضائية :

إيجار " إيجار الأما كن " . دعوى " قبول الدعوى " . بطلان .

دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر لعدم سداد الأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . وجوب عدم تجاوز ما ورد بالتكليف للأجرة المستحقة فعلا ما لم تكن متنازعا فيها جديا . عدم خصم المؤجر للاعفاءات الضريبية بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ من الأجرة الواردة بالتنبيه . أثره . بطلان التكليف بالوفاء .

مفاد نص الفقرة ١ من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطا أساسيا لقبول دعوى الإخلاء بسبب عدم دفع الأجرة ، فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، ويشترط أن يبين في التكليف الأجرة المستحقة المتأخرة وألا يتجاوز الأجرة المطلوبه فيه ما هو مستحق فعلا في ذمة المستأجر ، شريطة ألا تكون متنازعا فيها جديا ، لما كان ذلك ، وكان يقصد بالأجرة المستحقة في معنى هذه المادة الأجرة المتفق عليها في العقد معدلة طبقا لقوانين إيجار الأما كن المتعاقبة زيادة أو نقصا بناء على أحكام قضائية صادرة في منازعات وددت بين الطرفين أو بمقتضى اتفاقات خاصة ، لما كان ما تقدم وكان البين من مطالبة التكليف بالوفاء المعلن من الماطعون عليهم إلى الطاعن أنه تضمن التنبيه على الأخير بدفع مبلغ قيمة الأجرة المتأخرة عليه عن الفترة من إلى بواقع للشهر الواحد ، وكان هذا المبلغ يتجاوز الأجرة المستحقة قانونا بقدر الاعفاء الذي حددته القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . رغم أن أعماله لم يكن محل منازعة من الماطعون عليهم فان

التكليف بالوفاء يكون باطلا حابط الأثر ولا يصلح أساسا لدعوى الإخلاء
لمجاوزة المطالبة للقدر المستحق فعلا على الطاعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١١٥٠ لسنة ١٩٧٣ مدنى أمام
محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وطلبوا الحكم بإخلائه من المسكن
المبين بصحيفة الدعوى وتسليمه إليهم ، وقالوا بيانا لما أنه بموجب عقد مؤرخ
١٩٤٨/١٠/١ استأجر منهم الطاعن شقة بالعقار رقم ٣٣ محافظة
القاهرة بأجرة شهرية قدرها ٦ جنيه و ٥٠٠ مليم عدلت إلى ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم بالحكم
الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٣٩ لسنة ١٩٥٧ مدنى القاهرة الابتدائية ، وإذ تخلف الطاعن
عن سداد الأجرة اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٢ حتى نهاية فبراير سنة ١٩٧٣
رغم تكليفه بوفائها بانذار موجه إليه فى ١٩٧٣/٢/٢٥ فقد أقاموا الدعوى
بطلبهم سالف البيان ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٠/٣١ حكمت المحكمة بعدم قبول
الدعوى . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٠٧ لسنة ٩٠ ق
القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء
الطاعن من العين المؤجرة وتسليمها للمطعون عليهم . طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ،
عرض الطعن على هذه الدائرة فى خرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة
المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سندهم القول بأن المطالبة بالأجرة المستحقة طبقا للحكم الصادر بالتحقيق دون إعمال أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ليس من شأنه إبطال التكليف بالوفاء طالما أنه لا نزاع بين الطرفين في أن حكم هذا القانون واجب الاتباع خاصة وأن بدء سريانه كان في تاريخ لاحق على الحكم الذي حدد الأجرة بالمبلغ المطالب به ، في حين أن الثابت أن المطعون عليهم نهوا على الطاعن بسداد قيمة الإيجار المستحق خلال المدة من أول مارس سنة ١٩٦٣ في نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٣ بواقع ٢ جنيه و ٤٠ مليا شهريا وجملة مبلغ ٢٦٩ جنيها و ٢٨٠ مليا دون اعتبار لإجراء التحقيق المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ فإن الأجرة المطالب بها تكون قد تجاوزت الأجرة المستحقة فعلا فيبطل التكليف بالوفاء ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعمي صحيح ذلك أن مفاد نص الفقرة (١) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطا أساسيا لقبول دعوى الإخلاء بسبب عدم دفع الأجرة ، فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، ويشترط أن يبين في التكليف الأجرة المستحقة المتأخرة ، وألا تتجاوز الأجرة المطلوبة فيه ما هو مستحق فعلا في ذمة المستأجر ، شريطة ألا تكون متنازعا فيما جديا ، لما كان ذلك ، وكان يقصد بالأجرة المستحقة في معنى هذه المادة الأجرة المتفق عليها في العقد معدلة طبقا لقوانين إيجار الأماكن المتعاقبة زيادة أو نقصا ، سواء بناء على أحكام قضائية صادرة في منازعات رددت بين الطرفين أو بمقتضى اتفاقات خاصة ، لما كان ما تقدم وكان البين من مطالعة التكليف بالوفاء المعلن من المطعون عليهم إلى الطاعن في ٢٥/٢/١٩٧٣ أنه تضمن التنبيه على الأخيرة بدفع مبلغ ٢٦٩ جنيها و ٢٨٠ مليا قيمة الأجرة المتأخرة عليه عن الأشهر من مارس سنة ١٩٦٣ حتى فبراير سنة ١٩٧٣ بواقع ٢ جنيه و ٤٠ مليا للشهر الواحد ، وكان هذا المبلغ يتجاوز الأجرة المستحقة قانونا بقدر الإعفاء الذي حددته القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ رغم أن إعماله لم يكن محل منازعة من المطعون عليهم . فإن التكليف بالوفاء يكون باطلا حابط الأثر ولا يصلح أساسا لدعوى الإخلاء لمجاوزة

المطالبة للقدر المستحق فعلا على الطاعن . لما كان ما سافو كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وإنتهى إلى صحة التكليف بالوفاء ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، وكان يترتب على بطلان التكليف بالوفاء وجوب الحكم بعدم قبول الدعوى . ولما تقدم يتعين تأييد حكم محكمة أول درجة .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المنشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المنشارين : محمد الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج وصبحي رزق داود

(٣١٣)

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " . نقض . حكم " الطعن في الحكم " .
تجزئة .

القضاء برفض دعوى المالكين بأخلاء المستأجر من العين المؤجرة . طعن أحدهما بالنقض دون
الآخر في هذا الحكم . صحيح رقم مدوره في موضوع غير قابل للتجزئة . على ذلك م ٢١٨
مرافعات .

(٢) إفلاس . التزام .

إشهار إفلاس التاجر . توكيل الدائن بعد موافقة أمور التفليسة باستمرار في تجارة المفلس
م ٢٦ من قانوني التجارة . الحقوق والالتزامات الناشئة عن ذلك . انصرافها لمصلحة
الدائنين .

(٣) إفلاس . إيجار " إيجار الأماكن " .

إشهار إفلاس مستأجر الدجل التجاري . لا يعد سببا لفسخ عقد الإيجار . إذن أمور التفليسة
لوكيل الدائنين باستمرار في التجارة . أثر له على حق المؤجر في طلب إخلاء العين المؤجرة
لمستأجر من الباطن أو النزول عنها للغير .

(٤) محكمة الموضوع . نقض .

التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع . التكيف اتفاقا لماعناه المتعاقدان .
خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(٥) إيجار " إيجار الأماكن " . عقد " تكيف العقد " .

تكيف العقد . مناحله . عدم الاعتداد بها . يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف وعبارات هي
خالف حقيقة التعاقد . مثال بشأن تكيف عقد إيجار .

١ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي بينها في المادة المذكورة ، وإذ كانت هذه رخصة أجازها الشارع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم يطعن عليه في الميعاد فإن قعوده عن استعمال هذه الرخصة لا يؤثر في شكل الطعن متى أقيم من باقى المحكوم عليهم صحيحاً في الميعاد ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد الطاعن وأخرى برفض طلب إنهاء العلاقة الإيجارية وإخلاء المطعون عليهم هذا الأول من العين المؤجرة ، فإنه يجوز للطاعن وحده الطعن في هذا الحكم وإن صدر في موضوع غير قابل للتجزئة .

٢ - مفاد نص المادة ٢٦ من قانون التجارة أنه يجوز لوكيل الدائنين بعد استئذان مأمور التفليسة أن يستمر في تجارة المفلس إما بنفسه أو بواسطة شخص آخر يوافق مأمور التفليسة على اختياره ، وتعتبر الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقود المبرمة بمناسبة الاستمرار في التجارة حقوقاً والتزامات على جماعة الدائنين .

٣ - الإفلاس بمجرد لا يعتبر سبباً لفسخ عقد الإيجار ، إلا أنه إذا كان المفلس هو المستأجر ، ولم يكن له حق التأجير من الباطن أو التنازل إعن الإيجار فإن الإذن الذى يصدره مأمور التفليسة يمكن وكيل الدائنين من الاستمرار في الاتجار ليس من شأنه أن يرتب إنتقاص حقوق المؤجر ولا يحول دون الأخير والمطالبة بفسخ عقد الإيجار الأصل تطبيقاً للقواعد العامة أو استناداً إلى شروط العقد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول على موافقة مأمور التفليسة على شروط وأوضاع العقد المبرم بين وكيل الدائنين وبين باقى المطعون عليهم واعتبره بهذه المثابة تصرفاً قانونياً رغم أن هذه الموافقة لا تجدى في تحديد التكيف القانونى للعقد ، كما أن قرارات مأمور التفليسة ليست حجة على المؤجر في علاقته مع المفلس طالما انطوى عقد الإيجار الأصل المبرم بينه وبين المفلس في البند السادس عشر على حظر إحلال آخر محل المستأجر أو وكيل غيره أو تأجير

العين من الباطن أو نزوله عنها كليا أو جزئيا ، فإنه يكون قد خالف القانون .

٤ - التصرف على ما عناه المتعاقدون في العقد هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصده وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض .

٥ - المناط في تكييف العقد هو بوضوح الإرادة لا وضوح اللفظ وما عناه العاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرماهم دون أن يعتد بما أطبقوه لها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات متى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد ، لما كان ما تقدم وكان البين من نصوص العقد أن المطعون عليه الأول تعهد فيه بتمكين المطعون عليهم من الثاني للاخير من الانتفاع بالمحل الذي يستأجره المفلس من الطاعن على أن يستقل به هؤلاء المطعون عليهم فيعرضون بضاعتهم فيه تحت مسئوليتهم مقابل التزامهم بأن يدفعوا شهر يابليخ خمسة وأربعون جنيها علاوة على إلزامهم دفع أجرة المحل ومرتبات الموظفين وأجور العمال والضرائب وقيمة استهلاك المياه والاضاءة ، فان هذه الشروط التي تضمنها العقد تجعل منه عقد إيجار توافرت فيه أركانه من منفعة ومدة وابخره ، لا يغير من ذلك أن المبلغ الذي تعهد المطعون عليهم الثلاثة الأخيرين بإدائه وصف في العقد بأنه جعل ، كما لا يؤثر في هذا الاستخلاص الوصف المطلق عليه من أنه استغلال تجارى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقبرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن وأخرى أقاما الدعوى رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بانتهاء عقد

الإيجار المبين بالصحيفة وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها إليهما خالية بالحالة التي كانت عليها وقت إنعقاد الإيجار ، وقالوا شرعا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٤١/٤/٧ استأجرت الشركة العامة للمواد الغذائية (لاباس وشركاه) من مورثهما ثلاث دكاكين بالعقار رقم ٢ شارع السلولى بالدقى بالقاهرة وإذا حضر البند السادس عشر من العقد على المستأجر إحلال آخر محله أو توكيل غيره أو التأجير من الباطن أو التنازل عن كل أو جزء من العين المؤجرة بدون موافقة كتابية من المالك ، وإذا أشهر إفلاس الشركة المستأجرة وقام وكيل الدائنين المطعون عليها الأولين — بتأجير العين من الباطن بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٣/٩/٢٥ إلى باقى المطعون عليهم بغير إذن فقد أقاما الدعوى ودفع المطعون عليهم بعدم اختصاص المحكمة محليا وولائيا بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني ورفضها من غير ذى صفة ، وبتاريخ ١٩٧٢/٢/١٩ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفوع الأربعة (ثانيا) برفض الدعوى . استأنف المدعيان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠١١ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبين إلغاءه والقضاء بالطلبات ، وبتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون عليهما الأولان بعدم قبول الطعن ، قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وفى الموضوع بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن ، أن الطاعن انفرد بإقامة الطعن بالنقض دون المالكة الأخرى التى شاركته فى إقامة الدعوى بداءة ثم فى استئناف الحكم الصادر فيها مما يعتبر قبولا منها للحكم المطعون فيه وصيرورته نهائيا قبلها ، وإذا كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعن لانعدام المصلحة .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أن النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه " ... إذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه

أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمًا إليه في طلباته فإن لم يفعل أصرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن ، يدل على أن المشرع أجاز خروجًا على مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي بينها في المادة المذكورة . وإذا كانت هذه رخصة أجازها الشارع في هذه الحالة فإن قبل الحكم أو لمن لم يطعن عليه في الميعاد ، فإن قعوده عن استعمال هذه الرخصة لا يؤثر في شكل الطعن متى أقيم من باقى المحكوم عليهم جميعًا في الميعاد . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد الطاعن وأخرى برفض طلب إنهاء العلاقة الإيجارية وإخلاء المطعمون عليهم عدا الأول من العين المؤجرة ، فإنه يجوز للطاعن وحده الطعن في الحكم وإن صدر في موضوع غير قابل للتجزئة ، ومن ثم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب إلى أن العقد المبرم بين المطعمون عليه الأول بصفته وكيلًا للدائنين وبين باقى المطعمون عليهم في ٢٥/٩/١٩٦٣ هو عقد استغلال تجارى وليس عقد تأجير من الباطن واستند في ذلك إلى ما أطلقه عليه المتعاقدان من تسميته ، وإلى خلو نصوصه من أية إشارة إلى تأجير العين أو الاتفاق على أجره ، وإلى ثبوت تحريره بعد الحصول على موافقة مأمور التفليسة ، فيكون محل العقد واردا على عمل هو استغلال اسم وشهرة المنشأة التجارية وإدارتها ومعداتهما وكل ما يتعلق بهما ، والسماح بتشغيلها لفترة معينة وفقا لأحكام القانون التجارى نتيجة لإشهار إفلاس الشركة ، في حين أن العقود لا تتمدد تكييفها بما يطلقه عليها أطرافها من أسماء ، بل باستخلاص حقيقة العلاقة التي ينظمها العقد وبيان أى العقود توافرت أركانها في هذه العلاقة والواضح من بنود العقد اشتغالها على عناصر عقد الإيجار . هذا إلى أن الحكم لم يبين أساس ما استخلصه من ورود العقد على عمل وليس على شئ ، ولا نوع عقد العمل الذى يتدرج تحته ، أو يستظهر ما ينطوى عليه من تبعية في الإدارة أو الإشراف باعتبارها الخاصية الأساسية لعقد العمل . بالإضافة إلى أن حصول

وكيل الدائنين على موافقة مأمور التفليسة على إبرام العقد لا يفيد شيئاً في تحديد التكييف القانوني له إذ أن قراراته ليست حجة على المؤجر في علاقته مع المفلس وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال.

وحيث إن النعي في محله، ذلك أنه وإن كان النص في المادة ٢٦٢ من قانون التجارة على أنه "يجوز لوكلاء الدائنين الاستمرار على تشغيل محل التجارة بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر يقبله مأمور التفليسة ويكون التشغيل تحت ملاحظته" يدل على أنه يجوز لوكيل الدائنين بعد استئذان مأمور التفليسة أن يستمر في تجارة المفلس إما بنفسه أو بواسطة شخص آخر يوافق مأمور التفليسة على اختياره، وتعتبر الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقود المبرمة بمناسبة الاستمرار في التجارة حقوقاً والتزامات على جماعة الدائنين، ولئن كان الإفلاس مجردة لا يعتبر سبباً لفسخ عقد الإيجار إلا أنه إذا كان المستأجر هو المفلس، ولم يكن له حق التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار فإن الإذن الذي يصدره مأمور التفليسة يمكن وكيل الدائنين من الاستمرار في الإيجار ليس من شأنه أن يربط انتقاص حقوق المؤجر، ولا يحول دون الأخير والمطالبة بفسخ عقد الإيجار الأصلي تطبيقاً للقواعد العامة أو استناداً إلى شرط العقد. وإن عول الحكم على موافقة مأمور التفليسة على شروط وأوضاع العقد المبرم بين وكيل الدائنين وبين باقي المطعون عليهم في ١٩٦٣/٩/٢٥ واعتبره بهذه المثابة تصرفاً قانونياً رغم أن هذه الموافقة لا تجدى في تحديد التكييف القانوني للعقد كما أن قرارات مأمور التفليسة ليست حجة على المؤجر في علاقته مع المفلس طالما انطوى عقد الإيجار الأصلي المؤرخ ١٩٤١/٤/٧ المبرم بينه وبين المفلس في البند السادس عشر على حظر إحلال آخر محل المستأجر أو توكيل غيره أو تأجيره العين من الباطن أو نزوله عنها كلياً أو جزئياً، فإنه يكون قد خالف القانون. لما كان ذلك فانه وإن كان التعرف على ما عناء المتعاقدون في العقد هو مما يدخل في سلطة قاض الموضوع، إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصدوه وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عرض لتكييف العقد المبرم في ١٩٦٣/٩/٢٥ بين المطعون عليه الأول بصفته وبين سائر المطعون عليهم فتفى اعتباره بإيجارا على سند من أنه صنون

بأنه استغلال تجارى وأنه لم يتضمن صراحة أحد لفظى التأجير أو الأجرة ، رغم أن المناط فى تكييف العقد هو بوضوح الإرادة لا وضوح اللفظ ، وماضاه العاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرماهم دون أن يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات ، متى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد . لما كان ما تقدم وكان البين من نصوص العقد المشار إليه أن المطعون عليه الأول تعهد فيه بتمكين المطعون عليهم من الثانى للأخير من الانتفاع بالمحل الذى يستأجروه المفلس من الطاعن ، على أن يستقل به هؤلاء المطعون عليهم فيعرضون بضاعتهم فيه تحت مسئوليتهم مقابل التزامهم بأن يدفعوا شهريا مبلغ خمسة وأربعين جنيها ، علاوة على التزامهم دفع أجرة المحل ومرتببات الموظفين وأجور العمال والضرائب وقيمة امتلاك المياه والإضاءة فالشروط التى يتضمنها العقد تجعل منه عقد إيجار توافرت فيه أركانه من منفعة ومدة وأجرة ، ولا يغير من ذلك أن المبلغ الذى تعهد المطعون عليهم الثلاثة الآخرين بأدائه وصف فى العقد بأنه جعل ، كما لا يؤثر فى هذا الاستخلاص الوصف المطلق عليه من أنه استغلال تجارى ، وقد سلم المطعون عليهم فى البند الثانى من عقد البيع اللاحق من ذات المحل التجارى والثابت التاريخ فى ١٢/١١/١٩٧٠ باتهاء "العلاقة التجارية" التى كانت قائمة بينهم بموجب العقد موضوع النزاع . لما كان ما سلف وكانت الحصص الأساسية فى عقد العمل هى التبعية والخضوع ، بأن يعمل المتعاقد فى خدمة الآخر وتحت إدارته وإشرافه فى مقابل أجر ، وكانت بنود العقد محل الخلاف — وعلى ما سلف بيانه — تتنافر مع حق التوجيه والإشراف للمطعون عليه الأول ، وإذ لم يبين الحكم المطعون فيه أساس استخلاصه ورود التعاقد على عمل فإن هذا الاستخلاص لا يكون مستقى من مصدر موجود فعلا لا وهما بالإضافة إلى مناقضته للثابت فى الدعوى ، بما يستوجب نقضه على أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طه سنجر ، ابراهيم فراج ، صبحي رزق ومحمد أحمد حامدي .

(٣١٤)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" :

(٢٠١) أحوال شخصية "لغير المسلمين" . محكمة الموضوع .

(١) للجهات الكنسية تتبع مدى سلامة الانضمام إليها بعد حصوله . حقها في ابطال الانضمام
بأثر رجعي لسبب معاصر لقرار الانضمام . لمحكمة الموضوع مراقبة ظروف هذا الإبطال والتحقق
من صدوره في نطاق السلطات الكنسية .

(٢) للجهات الكنسية حق توقيع جزاء الفصل على اتباعها لسبب نال لانضمامهم إليها . أثر
ذلك . اعتبار الشخص المفصول بلا ملة أو مذهب .

١ — المقرر في قضاء هذه المحكمة إن للجهات الكنسية سلطة البحث في
دوافع وبواعث تغيير العقيدة لقبول الانضمام إليها بداءة ، كما أن لها أيضا تتبع
مدى سلامة الانضمام بعد حصوله ، بمعنى أن لها أن تبطله وتعتبره كأن لم يكن
متى استبان لها أن الشخص كان عند انضمامه سيء النية ولم يستهدف من التغيير
إلا التعايل على القانون شريطة أن يكون سبب الإبطال معاصرا لقرار الانضمام
وليس لاحقا عليه فينبسط الإلغاء عندئذ بأثر رجعي ، ويعتبر باقيا على مذهبه القديم
وكان تغييرا لم يحدث ، ولقاضي الموضوع مراقبة الظروف التي حدثت الجهة
الدينية إلى ابطال قرار الانضمام — أيا كان الوصف الذي تطلقه عليه — للتحقق من
صدوره في نطاق السلطات الكنسية الباقية لها ، وأنه يبنى على أساس سوء فية
طالب الانضمام عند تقديم طلبه وأن مرده إلى سبب مصاحب لقرار الانضمام
ومعاصره وليس مبعثه سلوك الشخص في فترة لاحقة على انتمائه سليا ،
باعتبار ذلك مسأله تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

٢ — يتعين التفرقة بين هذه الحالة — حالة ابطال قرار الانضمام — التي
جزاؤها السحب أو الإلغاء أو البطلان جزاء الغش في التغيير ، وبين إتمام الانضمام

من عقيدة وبحسن نية ثم يتبين للجهة الدينية المتنى إليها أن سلوك المنضم الشخصي غير قويم وأنه أقدم على ما يخالف تعاليم الطائفة فإنها توقع عليه جزاء الفصل من الكنسية ، ولا يعود الفصول إلى ملته القديمة بل يعتبر بلا مذهب أو مله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٨٧ سنة ١٩٧٢ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة طالبا الحكم بإثبات طلاقه لها ، وقال شرحا لدعواه أنه تزوجها فى ١٩٤٩/٢/٢٤ على مذهب الأقباط الأرثوذكس ، وإذ واكبت حياتهما الزوجية سلسلة من المتاعب مما جعل المعاشرة بينهما مستجيبة ، وانضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس بموجب شهادة مؤرخة ١٩٧١/١٠/٥ ومن قبل رفع الدعوى فى ١٩٧٢/١٠/١٢ بينما ظلت هى متبعية لطائفة الأقباط الأرثوذكس ، وهما يدينان بالبطران ، ومن حقه أن يطلقها بإرادته المنفردة ، وأوقع طلاقها به ، فقد أقام دعواه بطلبه سالف الذكر . إدمت الطاعنة بتزوير الشهادة آفة الذكر ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٩ حكمت المحكمة بتدب قسم أبحاث الترييف والتزوير لفحص الشهادة وبيان ما إذا كانت مزورة أم لا ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٧٥/١/٢٨ برفض الادعاء بالتزوير ، ثم عادت فحكمت فى ١٩٧٥/٤/١٥ بإثبات طلاق المطعون عليه للطاعنة طلاقا رجعية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٨ سنة ٩٢ ق القاهرة طالبة الغاء والقضاء برفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٦/٥/١٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها

الرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وباجلسة المحددة صيمت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على احكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أسس قنائه بإثبات التطبيق على سند من اختلاف الطرفين طائفة ، أخذا بشهادة الانضمام المؤرخة ١٩٧١/١٠/٥ والتي قضى برفض الإدعاء بتزويرها ، مما لا محل معه للعود للجدالة في صحة إتمام المطعون عليه إلى طائفة الروم الأرثوذكس ، ورتب على ذلك أن الشهادة التي تركز إليها الطاعنة متضمنة لإلغاء هذا الانضمام لاتفيد نفى وقوع الاختلاف بين الزوجين عند إيقاع الطلاق ، في حين أن الطاعنة تقدمت أمام محكمة الاستئناف بشهادة مؤرخة ١٩٧٦/١/٢٣ انطوت على صدور أمر من بطريركية الروم الأرثوذكس بإلغاء انضمام المطعون عليه إلى تلك الطائفة بأثر رجعي ، بحيث يعتبر الانضمام منعدما غير قائم ولا يترتب عليه أي أثر ، والمقرر أن من حق الجهة الدينية إلغاء الانضمام إليها طبقا للسلطات الروحية الممنوحة لرجال الدين والتي ظلت باقية لهم رغم إلغاء المحاكم المالية ، هذا إلى أن رفض الإدعاء بتزوير شهادة انضمام المطعون عليه ليس من شأنه أن يحول دون إلغاء هذا الانضمام فيما بعد ، وإذا أخذ الحكم من القضاء في دعوى التزوير دليلا على اختلاف الطرفين في الجلسة فإنه علاوة على مخالفته للقانون يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للجهات الكنسية سلطة البعث في دوافع وبواضت التغيير لقبول الانضمام إليها بداءة ، كما أن لها أيضا تتبع مدى سلامة الانضمام بعد حصوله ، بمعنى أن لها أن تبطله وتعتبره كأن لم يكن متى استبان لها أن الشخص كان عند انضمامه سيء النية ولم يستهدف من التغيير إلا التحايل على القانون ، شريطة أن يكون سبب الإبطال معاصرا لقرار الانضمام وليس لاحقا عليه ، فينبسط الإلغاء عندئذ بأثر رجعي ويعتبر باقيا على مذهبه القديم وكان تغييرا لم يحدث ، وكان يتعين التفرقة بين هذه المحكمة التي جزاؤها السحب أو الإلغاء أو البطلان جزاء الغش في التغيير وبين حالة إتمام الانضمام من عقيدة وبحسن نية ثم يتبين للجهة الدينية المنتمى إليها أن سلوك المنضم الشخصي غير قويم وأنه أقدم على ما يخالف تعاليم الطائفة ،

فإنها توقع عليه جزاء الفصل من الكنيسة ، ولا يعود المفصول إلى ملته القديمة بل يعتبر بلا مذهب أو ملة . لما كان ذلك وكان لقاضي الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مراقبة الظروف التي حدثت الجهة الديلية إلى ابطال قرار الانضمام — أيا كان الوصف الذي تطلقه عليه — للتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية الباقية لها ، وأنه يبنى على أساس سوء نية طالب الانضمام عند تقديم طلبه ، وإن مرده إلى سبب مصاحب لقرار الانضمام ومعاصره ، وليس مبعثه سلوك الشخص في فترة لاحقة على إنتمائه سليما ، باعتبار ذلك مسألة تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه انضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ١٩٧١/١٠/٥ وأنه عمد إلى تطليق زوجته في ١٩٧٢/١١/١٢ ، وأن شهادة إلغاء الانضمام لم تصادف عملها إلا بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد جعل عدته في قضائه شهادة الانضمام للطائفة التي قضى برفض الادعاء بتزويرها أهدر ما ورد بشهادة الطائفة من إلغاء الانضمام بأثر رجعي ، وإذا تحجب الحكم بذلك عن أن يستشف من ظروف الدعوى وملايساتها ما يعين على الاعتداد بقرار الإلغاء أو أطراحه في الحدود السالف بيانها ، فإنه علاوة على مخالفته القانون يكون قاصر التسبيب بما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب على أن يكون مع النقض الإحالة .

الخميس ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني وعضوية السادة المستشارين :
 سعد العيسوي ، مصطفى قرطام ، أحمد صبري أسعد وجلال الدين أنسي .

(٣١٥)

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) إعلان . محكمة الموضوع . نقض .

تقدير كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة . من مسائل الواقع . عدم جواز النعي
 لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم كفايتها .

(٢) مسئولية " مسئولية تقصيرية " . حكم " القصور " .

القضاء بالزام المتبوع بالتعويض . وجوب بيان الحكم خطأ التابع وأدله . عدم إفصاح
 الحكم عن المصدر الذي استظهر منه ثبوت الخطأ . قصور .

١ - تقدير كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة هو من مسائل الواقع التي
 يجب طرحها على محكمة الموضوع ، وإذا كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة ما يدل
 على تمسكه أمام محكمة الاستئناف بعدم كفاية التحريات التي سبقت إعلانه بصحيفة
 الدعوى للنيابة وإنما اقتصر على القول بتعمد المطعون ضده الأول عدم إعلانه في
 موطنه الصحيح . فإنه لا يقبل منه التحدى بعدم كفاية تلك التحريات لأول مرة
 أمام محكمة النقض .

٢ - إن كانت محكمة الموضوع بدرجتها قد أوضحت - في أسبابها -
 أن خطأ المطعون ضده الثاني (التابع) يتمثل في قيادته السيارة بحالة
 ينجم عنها الخطر على الأشخاص والأموال مما أدى إلى اصطدامها بسيارة
 المطعون ضده الأول ، إلا أن المحكمة لم تفصح عن المصدر الذي استظهرت منه
 ثبوت هذا الخطأ ، وما إذا كان ذلك من التحقيقات التي أجرتها محكمة أول
 درجة أو من التحقيقات التي تمت في اللجنة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه
 يكون قاصراً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتوصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ٩٢٧٩ سنة ١٩٧١ مدنى كلى
شمال القاهرة ضد الطاعن والمطعون ضده الثانى طالباً الحكم بإلزامهما
متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٣٥٧ جنيه على سبيل التعويض ، تأسيساً على أنه
بينما كان المطعون ضده الثانى يقود سيارة متبوعة للطاعن اصطدم بسيارة الأجرة
الملوكة للدعى مما أدى إلى تحطيمها ، وقيد عن الواقعة بالجنة رقم ٣٢٤
سنة ١٩٦٨ المجوزة ونسب فيها للمطعون ضده الثانى أنه تسبب بخطئه فى إصابة
إثنين من ركاب السيارة الأجرة وقاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وقضى بتغريمه
عشرة جنيهات . وفى ١٩٧٢/١/٣١ — حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى
التحقيق لإثبات ونفى خطأ المطعون ضده الثانى ومقدار الضرر الذى أصاب
المدعى ، وبعد سماع أقوال شاهديه حكمت فى ١٩٧٣/٥/٩ بإلزام الطاعن والاطون
ضده الثانى متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٨٠٠ جنيه . استأنف الطاعن هذا
الحكم طالباً إلغاءه وقيد الاستئناف برقم ١١٨٣ لسنة ٩١ ق القاهرة كما استأنفه
المطعون ضده الأول طالباً زيادة التعويض وفى ١٩٧٥/٣/٢٧ حكمت المحكمة
فى الاستئناف بتخفيض التعويض إلى ٥٠٠ جنيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقص الحكم وعرض
الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظر الطعن وفيها أصرت
النيابة على رأبها .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت
بالأوراق والخطأ فى القانون من وجهين (الأول) أن الطاعن دفع أمام محكمة
الاستئناف بإعلان إجراءات إعلانه أمام محكمة أول درجة إذ تعمد المطعون

ضده الأول عدم إعلانه في موطنه الصحيح توصلاً لإعلانه في النيابة مما ترتب عليه جهله بقيام الدعوى أثناء نظرها أمام محكمة أول درجة ، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع استناداً إلى أنه أعلن في ٤٦ شارع الفلكي ، وهو ما يخالف الثابت بهذا الإعلان من أن ورقته لم تسلم إلى الطاعن لعدم الاستدلال عليه فيه . (والثاني) أن الحكم أخطأ في القانون إذ اعتبر إعلان الطاعن بصحيفة افتتاح الدعوى صحيحاً دون أن تتحقق المحكمة من كفاية التحريات التي سبقت هذا الإعلان .

ونحيث إن هذا النعي في وجهه الأول غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه رد على ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف من تعمد المطعون ضده الأول عدم إعلانه بصحيفة الدعوى في موطنه الحقيقي بقوله "أن الثابت من الأوراق أن المدعى أمام محكمة أول درجة أعلن المستأنف في العنوان الثابت لدى إدارة المرور والثابت بالشهادة المستخرجة منها والمقدمة للمحكمة وهو ٤٦ شارع الفلكي ومن ثم فإنه لا يندب إليه والحال هذا أي خطأ أو شبهة احتيال أو تعمد المماطلة فإذا لم يصبح إعلانه في هذا العنوان الذي أعطاه بنفسه فلا يلزم من إلا نفسه ويبين من ذلك أن المحكمة قد أدركت أن إعلان الطاعن لم يتم في ٤٦ شارع الفلكي وهو ما ينفي عن الحكم المطعون فيه مظنة مخالفة الثابت بالأوراق — والنعي في وجهه الثاني غير مقبول ، ذلك أن تقدير كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة هو من مسائل الواقع التي يجب طرحها على محكمة الموضوع ، إذ كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة ما يدل على تمسكه أمام محكمة الاستئناف بعدم كفاية التحريات التي سبقت إعلانه بصحيفة الدعوى للنيابة ، وإنما اقتصر على القول بتعمد المطعون ضده الأول عدم إعلانه في موطنه الصحيح ، فإنه لا يقبل منه التحدي بعدم كفاية التحريات لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يباقي الأسباب القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف اتهمت إلى إلزامه بإداء التعويض بالتضامن مع المطعون ضده الثاني دون أن تبين المصدر الذي استخلصت منه وقوع خطأ من جانب هذا الأخير ، وما إذا كان ذلك من التحقيقات التي أجرتها بنفسها أو من أي سبيل آخر .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه لا تقوم إلا إذا كان الضرر ناشئاً عن عمل غير مشروع وقع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، ويقع على المضرور عبء إثبات خطأ التابع ، ومن ثم فإنه يجب في الحكم الذي يقضى بالزام المتبوع بالتعويض أن يبين الخطأ الذي وقع من التابع والأدلة التي استظهر منها وقوع هذا الخطأ ، وإذ يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أنه قال ” وحيث إن الثابت من الأوراق أن المدعى عليه الأول (المطعون ضده الثاني) لم يتخذ الحيلة أثناء قيادته السيارة بحال نجم عنها الخطر على الأشخاص والأموال فاصطدم بالسيارة المملوكة للمدعى الأمر الذي يتوافق معه ركن الخطأ . . . ولا يغرب عن البال أن هذا الضرر لم ينشأ مباشرة عن المخالفة موضوع اللجنة رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٦٨ وإن الضرر الذي أصابه ناشئ عن واقعة إتلاف السيارة وهي واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية وما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال كما أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله ” أن التفتيات التي لحقت بسيارة المستأنف عليه لم تنشأ مباشرة عن المخالفة موضوع اللجنة رقم ٣٢٤ سنة ٦٨ إنما نشأت عن الفعل الضار الغير معاقب عليه في قانون العقوبات المصري وهو إتلاف مال الغير خطأ أو عن غير عمد وإهمال ومن ثم لا يعنى المحكمة أن يكون قد فصل نهائياً أم لم يفصل إطلاقاً في اللجنة المذكورة .. “ وإذ كان مفاد هذه الأسباب أن محكمة الموضوع بدرجتها وإن كانت قد أوضحت أن خطأ المطعون ضده الثاني (التابع) يتمثل في قيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على الأشخاص والأموال مما أدى إلى اصطدامها بسيارة المطعون ضده الأول ، إلا أن المحكمة لم تفصح عن المصدر الذي استظهرت منه ثبوت هذا الخطأ ، وما إذا كان ذلك من التحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة أو من التحقيقات التي تمت في اللجنة رقم ٣٢٤ سنة ٦٨ العجوزة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

الخميس ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني وعضوية السادة المستشارين :
أحمد سابق ، سعد العيسوي ، مصطفى قرطام ومحمد صبري أحمد .

(٣١٦)

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٥ القضائية :

تأمين . مسئولية " مسئولية تقصيرية " .

وثيقة التأمين . وجوب إعمال شروطها متى كانت أصلح للمؤمن له أو المستفيد . تضمين الوثيقة
شرطاً بالالتزام شركة التأمين بتغطية المسئولية الناشئة عن إصابة الراكب في السيارة النقل . وجوب
إعمال هذا الشرط دون نص المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين
الإجباري .

النص في المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري
من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أنه " في تطبيق المادة ٦
من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم في
تلك المادة إلا إذا كان راكباً في سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقاً
لاحكام القانون المذكور " ، لا يمنع من تغطية التأمين للمسئولية الناشئة عن
إصابة الراكب في سيارة النقل إذا تضمنت وثيقة التأمين النص على ذلك ،
لأن المادة ٧٤٨ من القانون المدني تنص على أن " الأحكام المتعلقة بعقد التأمين
التي لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة " ، كما تنص المادة
٧٥٣ من القانون المدني على أنه " يقع باطلاً كل اتفاق يخالف أحكام النصوص
الواردة في هذا الفصل إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد " ،
وإذا كان مؤدي هاتين المادتين الواردين ضمن الفصل الثالث الخاص بالأحكام
العامة لعقد التأمين أنهما تحكمان عقود التأمين كافة وتوجبان الأخذ بشروط
وثيقة التأمين كلما كانت أصلح للمؤمن له أو المستفيد ، وكان البنود الأول من
وثيقة التأمين على سيارة المطعون ضده الثالث الذي أقر المطعون ضده الأول

بمذكرته أمام هذه المحكمة بمطابقته للنموذج الذي وضعته وزارة المالية وألزمت شركات التأمين باتباعه بالقرار ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذا للمادة الثانية من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري ينص على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها .. ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارة أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبها طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملهما التأمين المنصوص عليه في القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .. " فإن نص وثيقة التأمين هذا هو الذي يسرى لأنه أنفع للمستفيدين دون نص المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سالفه البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتصل في أن الطاعنتين رفعتا الدعوى رقم ٢٠٨٢ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى الزقازيق بطلب إلزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا لهما متضامين تعويضا عن وفاة مورثهما نتيجة إصابته بإصابات أودت بحياته بينما كان يركب سيارة نقل يقودها المطعون ضده الثانى ومملوكة للمطعون ضده الثالث ومؤمن عليها لدى المطعون ضده الأول، وأضادت أن التيابة العامة اتهمت المطعون ضده الثانى بأنه تسبب بخرجه في موت مورثهما وقضى نهائيا بإدائته . وبتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٨ قضت المحكمة بالطلبات . فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٧ سنة ١٧ قضائية المنصورة (مأمورية الزقازيق) وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبل المطعون ضده

الاول . طعنت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن أنه رفض الدعوى بالنسبة للطعون ضده الأول استنادا إلى أن التأمين الإجباري من الحوادث لا يسرى على الراكبين المصرح بركوبهما في سيارة النقل في حين أن وثيقة التأمين على السيارة تغطي المسؤولية الناشئة عن إصابة هذين الراكبين ومنهما مورث الطاعنة ، مما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك بأن النص في المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أنه ” في تطبيق المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم في تلك المادة إلا إذا كان راكبا في سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام القانون المذكور “ لا يمنع من تغطية التأمين للمسؤولية الناشئة عن إصابة الراكب في سيارة النقل إذا تضمنت وثيقة التأمين النص على ذلك ، لأن المادة ٧٤٨ من القانون المدني تنص على أن ” الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة “ كما تنص المادة ٧٥٣ من القانون المدني على أنه ” يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد “ وإذا كان مؤدى هاتين المادتين الواردتين ضمن الفصل الثالث الخاص بالأحكام العامة لعقد التأمين ، أنهما تحكمان عقود التأمين كافة وتوجبان الأخذ بشروط وثيقة التأمين ، كلما كانت أصلح للمؤمن أو المستفيد وكان البند الأول من وثيقة التأمين على سيارة المطعون ضده الثالث التي أقر المطعون ضده الأول بمذكرته أمام هذه المحكمة بمطابقته للنموذج الذي وضعته وزارة المالية وألزمت شركات التأمين باتباعه بالقرار ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذا للسادة الثانية من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري ، ينص على أن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن

الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها . . ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارة أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبها طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ م. لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، فإن نص وثيقة التأمين هذا هو الذى يسرى لانه أتفق للمستفيدين دون نص المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سالفه البيان وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على أن من يركب سيارة نقل ولو كان داخلا فى الحدود المصرح بها طبقا للمادة ١٦ هـ من قانون المرور وهو ألا يزيد عدد الركاب على اثنين فإنه لا يتمتع بحماية مظلة التأمين الاجبارى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين
حافظ رفقى ، محمود حسن حسين ، دكتور سعيد عبد المجيد وعاصم المراغى .

(٣١٧)

الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) حكم . دفع . دعوى .

تصر الخصم دفاعه على الدفع بعدم قبول الدعوى . لا تثير على المحكمة أن تفصل في الدفع
والموضوع معا .

(٢) إستئناف . حكم . دعوى . دفع .

إقامة محكمة أول درجة قضائها على دفع أصل للدعى عليه دون بحث دفاعه الاحتياطى . وجوب
فصل المحكمة الاستئنافية في جميع أوجه الدفاع الأصلية والاحتياطية . عدم التزامها بإعادة الدعوى
إلى محكمة أول درجة بعد إلغائها للحكم الابتدائى لفصل في الدفاع الاحتياطى . الاستثناء . قضاء
محكمة أول درجة في دفع شكلى لم تستفد به ولايتها .

(٣) دعوى " الصفة فى الدعوى " . دفع . إستئناف .

قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . استفاد ولايتها في نظر
الموضوع . إلغاء المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائى . وجوب الفصل في الموضوع دون إعادة
إلى محكمة أول درجة .

١ - إذا إقتصرت المتمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الدفع فليس له
أن يعيب على الحكم أن المحكمة فصلت في الدفع وفي موضوع الدعوى معا دون أن
تفصل فيه إستقلالا أو أن تقرر بضمه إلى الموضوع ، ذلك أن الدفع بعدم
قبول الدعوى مستقل بصورته في التشريع المصرى عن غيره من الدفوع التى تبنى
قبل التكملى في الموضوع ويقتضى أمرها الحكم فيها على استقلال أو الأمر بضمها
إلى الموضوع ، ويتعين على من يتمسك بهذا الدفع - إن كان لديه ما يدفع به

الدعوى. في موضوعها — أن يبيده وألا يحصر دفاعه في الدفع بعدم القبول . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة عندما قررت حجز الدعوى للحكم لم تقصره على الفصل في الدفع بعدم القبول فلا عليها إن هي أصدرت حكمها في موضوع النزاع برمته .

٢ — النص في المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات على أنه ” يجب على المحكمة إذا ألغت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلبات الاحتياطية “ وفي المادة ٢٣٣ على أنه ” يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى “ ، يدل على أن المشرع قد فرق بين الطلبات الموضوعية التي يطرحها الخصوم على المحكمة ويطالبون بالحكم لهم بها وبين الأدلة والدفع وأوجه الدفاع التي يركن إليها الخصوم في تأييد طلباتهم الموضوعية أو الرد بها على طلبات خصومهم فأوجب في المادة ٢٣٤ على محكمة الاستئناف إذا خالفت محكمة أول درجة في قضائها في الطلب الأصلي أن تعيد الدعوى إلى تلك المحكمة لتفصل في الطلب الاحتياطي الذي لم تبحثه — إذ حجبتها عن نظره إجابتها لا لب الأصلي — ومن ثم لم تستنفد ولايتها بالنسبة له ، وذلك حتى لا يحرم الخصوم من إحدى درجتي التقاضي وذلك على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات ، أما الدفع وأوجه الدفاع فقد أطلق المشرع العنان للخصوم في إبداء ما يشاءون منها أمام محكمة الاستئناف ولو لم يسبق لهم طرحها أو التمسك بها أصلا أمام محكمة أول درجة ما دام أن حقهم في إبدائها لم يسقط وأوجب المشرع في المادة ٢٣٣ على محكمة الاستئناف أن تتصدى للفصل في تلك الدفع وأوجه الدفاع سواء ما أبدى منها كدفاع أصلي أو احتياطي ولا تلزم بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة إذا ما خالفت قضاءها في شأن ما تمسك به أحد الخصوم في دفع أو دفاع أصلي إلا أن يكون ما قضت به تلك المحكمة دفعا شكليا لم تستنفد به ولايتها في نظر الموضوع كالحكم بعدم الاختصاص .

٣ — من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تستنفد به محكمة أول درجة ولايتها في نظر موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام

محكمة الاستئناف بما حوته من أدلة ودفع وأوجه دفاع ولا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها إفتئاتا على مبدأ التقاضى على درجتين ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى إن المطعون ضدهما بصفتهما أقاما الدعوى رقم ٣٥١ سنة ١٩٧٣ بجارى كلى جنوب القاهرة على الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٠٠١ جنيه و ٣٩٥ مليا وفوائده القانونية استنادا إلى أنهما وردا لها لحوما معبأة لم تدفع ثمنها فأقاما الدعوى للطالبة به . دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٤ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . فاستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢ سنة ٩٢ ق وبتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٧ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول بصفته مبلغ ٢٠٠١ جنيه و ٣٩٥ مليا وفوائده القانونية . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، ولذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها أقرمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول منها وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمتى الموضوع بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة واحتفظت بحقها فى إبداء

دفاعها الموضوعي ولكن الحكم المطعون فيه بعد أن قضى برفض الدفع بعدم القبول فصل في موضوع الدعوى بإلزام الطاعنة بالطلبات دون أن يمكنها من إبداء دفاعها الموضوعي مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه إذا اقتصر التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الدفع فليس له أن يعيب على الحكم أن المحكمة فصلت في الدفع وفي موضوع الدعوى معا دون أن تفصل فيه استقلالاً أو أن تقرر بضمه إلى الموضوع، ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى مستقل بصورته في التشريع المصري عن غيره من الدفعات التي تبدي قبل التكلم في الموضوع ويقتضى أمرها الحكم فيها على استقلال أو الأمر بضمها إلى الموضوع ويتعين على من يتمسك بهذا الدفع — إن كان لديه ما يدفع به الدعوى في موضوعها — أن يبيده والا يحصر دفاعه في الدفع بعدم القبول، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة عندما قررت حجب الدعوى للحكم لم تقصره على الفصل في الدفع بعدم القبول فلا عليها إن هي أصدرت حكمها في موضوع النزاع برمته ويكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها أبدت أمام محكمة أول درجة طلباً أصلياً هو الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وطلباً احتياطياً هو رفض الدعوى فأجابتها إلى طلبها الأصلي ولم تتعرض بالبحث لطلبها الاحتياطي وإذا رأت محكمة الاستئناف إلغاء الحكم الابتدائي فإنه كان يتعين إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الطلب الاحتياطي إعمالاً لحكم المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتصدى للفصل في الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات على أنه يجب على المحكمة إذا إلغت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في الطلبات الاحتياطية (وفي المادة ٢٣٣ على أنه) يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى) يدل

على أن المشرع قد فرق بين الطلبات الموضوعية التي يطرحها الخصوم على المحكمة ويطلبون الحكم لهم بها وبين الأدلة والدفع وأوجه الدفع التي يركن إليها الخصوم في تأييد طلباتهم الموضوعية أو الرد بها على طلبات خصومهم فأوجب في المادة ٢٣٤ على محكمة الاستئناف إذا خالفت محكمة أول درجة في قضائها في الطلب الأصلي أن تعيد الدعوى إلى تلك المحكمة لتفصل في الطلب الاحتياطي الذي لم تبحثه — إذ حجبا عن نظره إجابته الطلب الأصلي — ومن ثم تستنفذ ولايتها بالنسبة له وذلك حتى لا يحرم الخصوم من إحدى درجتي التقاضي ذلك على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات أما الدفع وأوجه الدفاع فقد أطلق المشرع العنان للخصوم في إبداء أي شاءون منها أمام محكمة الاستئناف ولو لم يسبق لهم طرحها أو التمسك بها أصلا أمام محكمة أول درجة مادام أن حقوقهم في إبدائها لم يسقط وأوجب المشرع في المادة ٢٣٣ على محكمة الاستئناف أن تتصدى للفصل في تلك الدفع وأوجه الدفاع سواء ما أبدى منها كدفاع أصلي أو احتياطي ولا تلزم بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة إذا ما خالفت قضاءها في شأن ما تمسك به أحد الخصوم من دفع أو دفاع أصلي إلا أن يكون ما قضت به تلك المحكمة دفعا شكليا لم تستنفذ به ولايتها في نظر الموضوع كالحكم بعدم الاختصاص . لما كان ذلك وكان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها في نظر موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف بما حوته من أدلة ودفع وأوجه دفاع أخرى ولا يجوز لها إن هي ألغت قضاء محكمة أول درجة أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها افتئاتا على مبدأ التقاضي على درجتين . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النمي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة على الشهادة المقدمة من المطعون ضده الثاني

والصادرة من المطعون ضده الأول في حين أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون تفويضا للمطعون ضده الثاني كمستول عن تجارة الشركة وتنسيق نشاطها في مصر ولا تعتبر وكالة خاصة بالخصومة، ولما كان القانون يشترط لمباشرة الدعوى أمام القضاء وكالة خاصة بالخصومة ويقصرها على النحامين والأقارب والأصهار حتى الدرجة الثالثة فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الشهادة المشار إليها توكيلا بالخصومة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان لا يثبت من الحكم المطعون فيه أنه لم يقض بشئ للمطعون ضده الثاني بصفته وإنما قضى بالمبلغ المطالب به به للمطعون ضده الأول بصفته فإن المجادلة في صفة المطعون ضده الثاني — أيا كان وجه الرأي فيها — تكون غير مستجة .

وحيث إن حاصل السبب الثاني مخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك نقول الطاعة أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أنها لم تنازع في صور محاضر الاستلام المقدمة أو في مديونيتها بالمبلغ المطالب به في حين أن الثابت أنها تمسكت بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة واحتفظت بحقها في إبداء دفاعها الموضوعي دون أن تتناول موضوع الدعوى بشئ بما يعيب الحكم بخالفة الثابت بالأوراق ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الالتزامات في المواد التجارية طليقا من كل قيد وكانت المحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة والقرائن القضائية للاخذ بما تطمئن إليه منها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالزام الطاعة بالمبلغ المطالب به على قيام العلاقة بين الطرفين من الخطابين المتقدمين وصور محاضر استلام البضاعة المطالب بثمنها ، ولما كان الثابت من الأوراق اقتصر الطاعة على التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى وعدم إبداء دفاع ما في موضوعها فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه على المستندات المشار إليها ومن سكوت الطاعة وعدم تنازعهما في هذه المستندات وفي مديونيتها لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يكون العلم برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين محمد الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج وصبحي رزق داود .

(٣١٨)

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ١٤ القضائية :

(١) نقض ” نطاق الطعن “ . نظام عام . استئناف .

إثارة غير الطاعن للمسائل المتعلقة بالنظام العام أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون متعلقة بالجزء المطعون عليه من الحكم . مثال بشأن الدفع بعدم جواز الاستئناف .

(٢) إيجار ” إيجار الأماكن “ . حكم ” الطعن في الحكم “ . نقض .

صدور الحكم من محكمة الاستئناف . جواز الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الابتدائي صادرا في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧

(٣) نقض ” أسباب الطعن “ .

إقامة الطعن بالنقض على أسباب موضوعية . لا يؤدي إلى الحكم بعدم قبوله وإنما إلى رفضه موضوعا . قرار غرفة المشورة بعدم قبول الطعن . مؤداه . رفضه موضوعا .

(٤ ، ٥) إثبات ” البيئة “ ” الاقرار القضائي “ .

(٤) صلة القرابة بين الشاهد والشهود له ، لاتعد سببا قانونيا لطرح الشهادة .

(٥) الإقرار القضائي . وجوب اتجاه إرادة المقر به إلى اعتبار الحق المقر به ثابتا في ذاته . ما يقرره المحكم تبريرا لموقفه . لا يعد إقرارا .

(٦ ، ٧) خبرة . إيجار . حكم ” تسبيب الحكم “ .

(٦) جواز قضاء المحكمة في المسائل الفنية دون الاستعانة بأهل الخبرة . شرطه . بيان

المصدر الذي استندت إليه في قضائها . مثال في إيجار .

(٧) إقامة الحكم قضاء على المعلومات المستقاة من الخبرة بالشؤون العامة . لا خطأ .

مثال في إيجار .

١ — مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجوز للطعون عليه — كما هو الشأن بالنسبة للنيابة العامة ومحكمة النقض — أن يشير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم ، فإذا كانت محكمة الاستئناف قد قضت برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلا ثم حكمت بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧١ في الموضوع ، وكان الثابت أن صحيفة الطعن لم نحو إلا نعيها على القضاء الموضوعي في الاستئناف ، فلا يسوغ للطعون عليهم العودة إلى التمسك في دفاعهم أمام محكمة النقض بعدم جواز الاستئناف بناء على تعلقه بالنظام العام لأن الحكم الصادر في الدفع — أيا كان وجه الرأي فيه — خارج عن نطاق الطعن المائل ، لا يغير من ذلك سبق إقامة المطعون عليهم طعنا بطريق النقض على الحكم الصادر في الدفع بعدم جواز الاستئناف طالما صدر القضاء الموضوعي لصالحهم .

٢ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزا عملا بالمادة ٢٤٨ من قانون المرافعات ، ولا وجه لما يثيره المطعون عليهم من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملا بالمادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ آنفة الذكر إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن واردا على حكم صادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

٣ — المقرر أنه بفرض إقامة الطعن على أسباب موضوعية فإن ذلك ليس من شأنه أن يفضي إلى القضاء بعدم قبول الطعن وإنما إلى رفضه موضوعا ، ولا تأثير لما استحدثه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ من تعديل جرى على المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات ، ناط بموجبه الدوائر المدنية بمحكمة النقض — وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية — مراجعة وتصفية الطعون المحالة إليها قبل نظرها وخول لها أن تستبعد بقرار يصدر من غرفة مشورة ما كان منها ظاهر الرفض لإقامته على أسباب موضوعية بحتة ، وأن تأمر بعدم قبول الطعن تيسيرا على المحكمة وتخفيفا من جهدها ووقتها الذي ينبغي صرفه إلى الجوهري من الأسباب ، لأن قرار عدم القبول الذي تصدره غرفة المشورة متروك لتنفيذها ، وهو في حقيقته رفض للطعن حال إقامته على أسباب موضوعية .

٤ — المقرر أن وزن كفاية أدلة الصورية وتقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان محكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح إليه وتثق به ولا معقب عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى ما يؤدي إليه مدلولها ، والقانون لم يجعل صلة القرابة بين الشاهد والمشهد له سببا لعدم الأخذ بأقوال الشاهد .

٥ — يتعين أن تنجبه إراد المقرر نحو اعتبار الحق المقر به ثابتا في ذمته وتمكين خصمه من التمسك بهذا الإقرار ومن ثم فإنه لا يعتبر من قبيل الإقرار الملزم ما يرد على لسان الخصم تبريرا لموقفه .

٦ — الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى في المسائل العلمية إلا بعد تبيان المصدر الذي اشتقت منه ما قورته ، إلا أنه لما كان الحكم وهو في مقام الرد على ما ساقه الطاعن من قرينة على صورية الأجرة بأنها مبالغ فيها وأنها لا تمثل الحقيقة ، ذهب إلى أنه لا مبالغة في الأجرة بالمقارنة بأوصاف العين المؤجرة ومنزايها المثبتة بالعمد وهو إستخلاص سليم مؤد إلى ما أراده الحكم دون حاجة إلى الاستعانة بأهل الفن من الخبراء طالما وجدت المحكمة من المستندات المتبادلة ما يكفي لتكوين عقيدتها .

٧ — إذ كان الواقع في الدعوى أن الطاعن إدعى بصورية عقدي الإيجار الصادرين للمطعمون عليه الرابع واستدل عليه بعدم تقديم أول العقدين عند ربط الضريبة العقارية فمن حق الحكم أن يخلص هذا الدفاع وأن يحققه ولا عليه إذا أطرح دفاع الطاعن على سند من أن عملية فرض العوائد تتم في غيبة الملاك الذين لا يتوانون عن إستغلال كافة الوسائل لخفض هذه الضريبة ، وهو قضاء مبنى على المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة المفروض إلمام الكافة بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٧٣ لسنة ١٩٦٧ مدنى أمام محكمة

الاسكندرية الابتدائية، ضد المطعون عليهم طالبا الحكم بتحديد الأجرة القانونية للشقة استجازه الموضحة بصحيفه افتتاحها ، وقال بيانا لها أنه بعقد مؤرخ ١٩٦٦/٤/٢٨ استأجر من المطعون عليهم الدور الثاني من الفيلا رقم ١٩ بشارع بسموحة بالاسكندرية بأجرة قدرها ٢٤ ج و ٢٩٠ مليم شهريا ، وذكر في العقد أنها كانت مؤجرة عند تمام بنائها في شهر يونيو سنة ١٩٦٠ إلى المطعون عليه الرابع بصفته الشخصية بأجرة شهرية قدرها ٤٥ ج أصبحت بعد التخفيضات المقررة بالقوانين ١٦٨ ، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ مبلغ ٢٤ ج و ٩٢٠ مليم وإذا كان المطعون عليه الرابع هو الولي الشرعي على كراماته اللاتي يملكن ريع العقار، فإنه لم يكن بينهما وبين باقي الشركاء - المطعون عليهم من الأول إلى الثالثة - عقد إيجار بالمعنى الفني للكلمة ، وإنما مجرد اتفاق على تحديد مقابل الانتفاع لتسوية الريع عند المحاسبة ، وإذا ترتب على ذلك أن ما نص عليه في العقد من سبق تأجير تلك العين مخالف للحقيقة بقصد التحايل على رفع الأجرة عن الحد القانوني ، فقد أقام دعواه ، بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥٠ لسنة ٢٣ ق الاسكندرية طالبا إلغاءه والقضاء بطلباته . دفع المطعون عليهم بعدم جواز الاستئناف ، بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ، ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٠ بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن صورية عقدي الإيجار المؤرخين ١٩٦٠/٦/٢٥ ، ١٩٦٤/٩/٢٤ ، وأن الأجرة الثابتة في كل منهما غير حقيقية ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون عليهم بعدم جواز الطعن وبعدم قبوله ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفعين وفي الموضوع برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن المبدي من المطعون عليهم أن حكم المحكمة الابتدائية نهائي ولم يكن قابلا لأي طعن وفقا لنص المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي صدر في ظله ، ولذلك دفعوا أمام محكمة

الدرجة الثانية بعدم جواز استئنافه ، وإذا خطأ الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٦ في قضاؤه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ، وكان ذلك في أمر متعلق بالنظام العام ، فإنه يجوز لهم التمسك بهذا الدفاع في الطعن الحالى ، بما يترتب عليه أن يكون الطعن بالنقض هو الآخر غير جائز قانونا .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجوز للطعون عليه — كما هو الشأن بالنسبة للنياية العامة والمحكمة النقض — أن يثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم ، فإذا كانت محكمة الاستئناف قد قضت في ١٩٦٨/٦/٢٦ برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلا ، ثم حكمت بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢ في الموضوع ، وكان الثابت أن صحيفة الطعن لم تحو إلا نعيًا على القضاء الموضوعي في الاستئناف ، فلا يسوغ للطعون عليهم العود إلى التمسك في دفاعهم أمام محكمة النقض بعدم جواز الاستئناف بناء على تعلقه بالنظام العام ، لأن الحكم الصادر في الدفع — أيا كان وجه الرأي فيه — خارج عن نطاق الطعن المائل ، لا يغير من ذلك سبق إقامة المطعون عليهم طعنا بطريق النقض رقم ٤٥٦ لسنة ٢٨ ق على الحكم الصادر في الدفع بعدم جواز الاستئناف ، طالما صدر القضاء الموضوعي لصالحهم . لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزا عملا بالمادة ٢٤٨ من قانون المرافعات ، ولا وجه لما يثيره المطعون عليهم من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملا بالمادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ آنفة الذكر ، إذ أن محل تطبيق هذا النعي أن يكون الطعن واردا على حكم صادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون ، ويكون الدفع في غير محله .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن الذى أبداه المطعون عليهم مؤسس على أن أسباب الطعن جميعها تقوم على مجادلة موضوعية بحته مما لا رقابة لمحكمة النقض فيه على محكمة الموضوع .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت

في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون على النحو المبين بصحيفة الطعن ، وجميعها تندرج ضمن أسباب الطعن بالنقض التي بينها المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات بيان حصر . ولما كان المقرر أنه بفرض إقامة الطعن على أسباب موضوعية فإن ذلك ليس من شأنه أن يفضى إلى القضاء بعدم قبول الطعن . وإنما إلى رفضه موضوعا ، ولاتأثير لما استحدثه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ من تعديل جرى على المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات ، ناط بموجبه الدوائر المدنية بمحكمة النقض — وهي ما أورده المذكرة الإيضاحية — مراجعة وتصفية الطعون المحالة إليها قبل نظرها ، وخول لها أن تستبعد بقرار يصدر في غرفة مشورة ما كان منها ظاهر الرفض لإقامته على أسباب موضوعية بحته ، وأن تأمر بعدم قبول الطعن ، تيسيرا على المحكمة وتخفيفا من جهودها ووقتها الذي ينبغي صرفه إلى الجوهري من الأسباب ، لأن قرار عدم القبول الذي تصدره غرفة المشورة متروك لتقديرها ، وهو في حقيقة رفض للطعن حال إقامته على أسباب موضوعية ويكون الدفع بهذه المثابة على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ، ينعي الطاعن بالنسب الأول منها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق، وفي بيانها يقول الطاعن إن الحكم عول في قضائه على أقوال شاعدي المطعون عليهم وأطرح أقوال شاعديه بناء على عقيدة شخصية مسبقة بالمطعون عليه الأخير ، مفادها أن رواية شاعدي الطاعن عنه لا يمكن تصور صدورها منه ، مما أدى إلى عدم مناقشة دفاع الطاعن القائم على أن الإيصال الذي قدمه بقبض أجرة مسجلة هو في حقيقة رد لمبلغ ٧٠٠ ج كان قد حصل عليه نكلو ، بالإضافة إلى أن الحكم اعتنق معيارين متعارضين في تقدير ووزن أقوال الشهود ، فبينما أطرح شهادة أحد شهود الطاعن لأنه شقيقه عول على أقوال شاعدي المطعون عليهم مع أنها من ذوى قرباهم ، كما أهدر أقوال شاعده الثاني بناء على تصور خاطيء لا يسانده دليل في الأوراق وهو مما يعيب الحكم بفساد الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه من المقرر أن وزن كفاية أدلة الصورية وتقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان محكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح إليه وتثق به ولا معقب عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى مالا يؤدي إليه مدلولها ، ولما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد أقوال شهود الطرفين انتهى إلى أن البين من استعراض أقوال شاهدي الطاعن أنها لا تتفق مع المنطق ولا يمكن تصديقها أو تصور صدورهما من المطعون عليه الرابع وهو أستاذ في القانون ، فمن غير المقبول أن يطلب مقابل خلو منهما وأن يذكر لأولهما أنه اصطنع عقد إيجار صوري ويخبر الثاني بأن العين لم يسبق تأجيرها ، واطمان لأقوال شاهدي المطعون عليهم لأنها جاءت طبيعية وتتفق مع مقتضيات الأمور ولا ترقى إلى أقوالهما الشبهات نظرا لمكاتهما الأدبية وعدم وجود مصلحة لهما في النزاع ، لما كان ذلك وكانت صفة المطعون عليه الرابع ثابتة من المذكرات التي زخر بها ملف الدعويين الابتدائية والاستئنافية ، وما أورده الشاهد الأول للطاعن نفسه ، الأمر الذي ينفي أن هذه الصفة كان لها أدنى تأثير على عقيدة المحكمة ، ولا تريب عليها إذا هي اعتبرت لمكانته العلمية وزنا وهي بسبيل الترجيح إلى أقوال الشهود ، لما كان ما تقدم فإنه وإن كان صحيحا أن القانون لم يجعل صلة القرابة بين الشاهد والمشهود له سببا لعدم الأخذ بأقوال الشاهد ، فإن الحكم لم يطبق معيارين متناقضين حين استبعد أقوال شاهد الطاعن وأخذ بأقوال شاهدي المطعون عليهم رغم أن كل منهم تربطه صلة قرابة بالمشهود له لأن الاستبعاد — وعلى ما أفصح الحكم — لم يكن بسبب علاقة الأخوة وإنما لعدم اتفاقها ومنطق العقل ، لما كان ما سلف وكان الحكم قد اعتمد على البيئة — على ما سلف بيانه — وكان استخلاصه سائغا وكافيا لحمل النتيجة التي انتهى إليها فلا على الحكم إن هو لم يتحدث عن إيصال قبض الأجرة المعجلة والتي ساقها الخصم كوسيلة لتجريح أقوال الشهود ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبيين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسهيل والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أهدر شهادة مؤسسة الكهرباء المقدمة منه المتضمنة أن المطعون عليه الرابع أثبت في

طلب توريد الكهرباء بأنه لا يوجد لديه عقد إيجار بما يفيد مسؤولية العقد المدعى ، وأهدر الإقرار القضائي الوارد بمذكرة دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه لم يكن معه العقد عند ذهابه إلى المؤسسة ولذلك لم يتمكن من كتابة تاريخه ، واعتد الحكم في ذات الوقت بشهادة أخرى من ذات المؤسسة تناقض ماورد بشهادة الطاعن وكان حقا عليها أن تضم الأصل . هذا إلى أن الحكم اطرح مدلول الشهادة الصادرة من هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والتي يفهم منها أن المطعون عليه الرابع لم يتقدم بعقد الإيجار عند طلب نقل التليفون ، وصول على شهادة أخرى مقدمة من المطعون عليه الرابع دون أن يبين المبرر ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد في صدد الشهادتين المشار إليهما بسبب النعى قوله ” أما بالنسبة لعدم تقديم العقد لمؤسسة الكهرباء وللهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية فإنه لا يعنى بذاته عدم وجود العقد أو صوريته إذ المفروض أن المشترك يصل إلى مبتغاه من توريد التيار الكهربائي أو نقل التليفون إلى مسكنه بأى طريق “ كما أن المطعون عليه الرابع ولا صفتان (مالك بصفته وليا طبيعيا ومستأجر من شريكه) لا يلزم إذا ما استعمل إحدى الصفتين دون الأخرى للتوصل إلى مبتغاه من توريد التيار الكهربائي أو نقل التليفون لمسكنه دون أن يؤثر ذلك في قيام عقد الإيجار إذ أن المقصود من الإجراءات التي تتخذها الجهات المذكورة في هذا الصدد هو التحقق من أن الطالب يشغل العين أو له صفة في ذلك ، فإن هذا الذى قرره الحكم سليم وسائغ وكاف وحده لطرح الشهادتين المقدمتين من الطاعن كدليل على الصورية وإذ كان المطعون عليه الرابع قد استخدم صفته كمالك وسيلة لإدخال بعض المرافق إلى الشقة ولم يكن بحاجة إلى الاستعانة بصفته الأخرى كمستأجر ، ولما كان من حق قاضى الموضوع وهو في مقام الموازنة بين أدلة الثبوت وأدلة النفى أن يأخذ ببعضها ويطرح البعض الآخر ، فإن ما أضافه الحكم من تعويل على الشهادتين اللتين تقدم بهما المطعون عليه الرابع سائغ في نطاق هذه السلطة ، لما كان ذلك وكان يتعين أن تتجه إرادة المقرر نحو اعتبار الحق المقر به ثابتا في ذمته وتمكين خصمه من التمسك بهذا الإقرار ، وكان لا يعتبر

بهذه المثابة من قبيل الإقرار الملزم ما يرد على لسان الخصم تبريرا لموقفه ، فإن ما ورد بمذكرة المطعون عليه الرابع لا يفهم منه إلا ذكر العلة لعدم إرفاق عقد الإيجار مع الطلب الذي قدمه لمؤسسة الكهرباء ولا ينفي تمسكه بوجوده وصحته ومن ثم فلم يكن هناك ثمة إقرار قضائي أهله الحكم ، ويكون النعي غير وارد .

وحيث إن الطاعن ينعي بالأسباب من الرابع إلى السابع الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد في عدة وجوه (أولها) ذهب الحكم إلى استقاء قرينة لتفى الصورية عن عقدي الإيجار الصادرين إلى المطعون عليه الرابع قوامها أن الأجرة المتفق عليها لا مبالغة فيها ، استنادا إلى أوصاف ومزايا العين المثبتة بعقد الإيجار مع أنه كان يتعين إثبات أن الأجرة المتفق عليها في العقدين المطعون عليهما تتفق مع الأجرة الحقيقية ، وهو ما لم يحققه الحكم الذي يكون قد نصب نفسه مقام الخبير في مسألة فيه - (الثاني) اعتبر الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن العقد العرفي الأول المؤرخ ١٩٦١/٦/٢٥ ثابت التاريخ تبعا لوروده في العقد الثاني المؤرخ ١٩٦٤/٩/٢٤ ، مع أن الإشارة إلى العقد الأول في العقد الثاني الذي أثبت تاريخه في ١٩٦٥/٣/٢٥ لا تجعل العقد الأول ثابت التاريخ إلا من تاريخ إثبات العقد الثاني لا من تاريخ تحرير العقد العرفي الأول وفق المادة ٣٩٥ من القانون المدني (الثالث) أحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائي في قائلته أن الطاعن لم يزعم أن المستأجر السابق - المطعون عليه الرابع - كان يدفع أجرة تقل عن تلك المينة في عقدي الإيجار محل الطعن بالصورية ، وهو يناقض دفاع الطاعن في صحيفة دعواه من إنكار لوجود عقد إيجار أصلا ومن عدم صحة الأجرة المسماة في العقدين (الرابع) تطوع الحكم المطعون فيه في إبداء دفاع لم يقل به المطعون عليهم تبريرا لعدم تقديم عقد الإيجار المدعى بصوريته إلى الهيئة القائمة بربط الضريبة العقارية قولا من الحكم بأن تقديمه ضار بمصالحهم ، وهو ما لم يدر بخلد الخصوم أنفسهم ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأول بأنه وإن كان الأصل أنه لا يجوز للحكمة أن تقضى في المسائل الفنية إلا بعد تبيان المصدر الذي استقت منه ما قرره ، إلا أنه لما كان الحكم وهو في مقام الرد على ما ساقه الطاعن من

قرينة على صورية الأجرة بأنها مبالغ فيها وأنها لا تمثل الحقيقة ، ذهب إلى أنه لا مبالغة في الأجرة بالمقارنة بأوصاف العين المؤجرة ومزاياها المثبتة بالعقد ، وهو استخلاص سليم يؤدي إلى ما أورده الحكم دون حاجة إلى الاستعانة بأهل الفن من الخبراء ، طالما وجدت المحكمة من المستندات المتبادلة ما يكفي لتكوين عقيدتها . والنعى في وجهيه الثاني والثالث غير سديد ، ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ٣١٥ من القانون المدنى المنطبقة على واقعة الدعوى — والمقابلة للمادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — أن تاريخ الورقة العرفية يكون ثابتا من يوم أن يثبت مضمونها في ورقة أخرى ثابتة التاريخ رسمية كانت أو عرفية ، إلا أن البين من الحكم الابتدائي أنه وهو بسبيل تقي الصورية عن عقدي الإيجار سالني الذكر، أشار إلى أن ثانيهما ثابت التاريخ في ١٩٦٥/٣/٢٥ أى قبل التعاقد الصادر للطاعن بما يزيد عن عام، وورد به أن العين كانت مؤجرة لذات المستأجر السابق بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٥ ، مما مؤداه أن الحكم لم يقصد إضفاء صفة ثبوت التاريخ على العقد الأول منذ نشوئه ، وإنما تحدث عن عقد واحد ثابت التاريخ هو العقد الثاني ، ويكون ما ورد بالنعى فيه مجاوزة لمراد الحكم . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم ما استورد إليه من أن الطاعن لم يزعم أن المستأجر السابق كان يدفع أجرة تقل عن الأجرة المبينة في عقدي الإيجار ، إذ جاء ذلك فضلا زائدا القول فيها ويستقيم الحكم بدونها ، وليس من شأنها تغيير الأساس الذي أقام عليه الحكم بقضائه . والنعى في وجهه الأخير مردود بأن لمحكمة الموضوع الحق دوما في بحث جدية أية ورقة تقدم في الدعوى ما دام ذلك لازما للفصل فيها ، ولما كان الواقع في الدعوى أن الطاعن ادعى بصورية عقدي الإيجار الصادرين للطعون عليه الرابع — واستدل عليها بعدم تقديم أول التقدين عند ربط الضريبة العقارية ، فمن حق الحكم أن يحص هذا الدفاع وأن يحققه ، ولا عليه إذا طرح دفاع الطاعن على سند من أن عملية فرض العوائد تتم في غيبة الملاك الذين لا يتوانون عن استغلال كافة الوسائل لحفض الضريبة هذه ، وهو قضاء مبنى على المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة المفروض إلمام الكافة بها ، ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، محمد طه منجر ، إبراهيم فراج و محمد أحمد حمدي .

(٣١٩)

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٤ القضائية :

(٢٤١) إيجار . عقد " تفسير العقد " . محكمة الموضوع .

١ — تسليم العين المؤجرة . تحقيقه بتسليمها وملحقاتها . وث تمكن المستأجر من الانتفاع بها دون حائل . م ٥٦٤ مدني . المقصود بالملحقات . خلو الهند من بيائها . لقاضي الموضوع تحددها على ضوء المعايير الواردة في المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ مدني . عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .

٢ — الملحقات الضرورية للعين المؤجرة . شمول عقد الإيجار لها ولو ظهرت في تاريخ لاحق لانعقاده . الملحقات غير الضرورية — كالمصاعد — جواز عدم شمول العقد لها طالما لم تكن موجودة عند إبرامه . استغلال محكمة الموضوع بتقدير ذلك .

مفاد المادة ٥٦٤ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التسليم الصحيح للعين المؤجرة لا يكون إلا بتسليمها وملحقاتها تسليمياً يمكن به المستأجر من الانتفاع بها كاملاً دون حائل ، ولئن كانت المحكمة من وجوب تسليم ملحقات العين المؤجرة هي تيسير الانتفاع على الوجه المقصود ، ولئن كان مؤدى المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ من ذات القانون أنه يقصد بملحقات العين المؤجرة كل ما أعد بصفة دائمة لاستعماله طبقاً للغرض الذي قصد من الإجارة وإعداد العين له وطريقة تنفيذ الإيجار في الماضي إذا كان قد بدئ في تنفيذه ومطابقة طبيعة الأشياء بالإضافة إلى العرف الساري ، طالما لم يبين العاقدان الملحقات التي يشملها الإيجار ، إلا أن هذا التحديد يترك لتقدير قاضي الموضوع استهداء بالمعايير السالفة باعتباره مسألة تتعلق بتفسير العقد لا يخضع فيها لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا وله مأخذه من الأوراق .

٢ - الأصل أنه ليس من الضروري أن تكون الملحقات موجودة عند إبرام التعاقد وأن الإيجار يمكن أن تندرج في نطاقه الملحقات التي تظهر في وقت لاحق ، لأنه ينبغي التفرقة بين ما يعد ضروريا من هذه الملحقات للانتفاع بالعين المؤجرة فلا يتم الانتفاع المقصود إلا إذا توافر وجودها ، فتشمله الإجارة ولو لم تكن موجودة وقت التعاقد ، ويلتزم المؤجر بإيجاد ما ليس موجودا منها وتسليمها للمستأجر وبين ما ليس بطبيعته ضروريا ولكن من شأنه تسهيل الانتفاع أو زيادة فيه ومن قبيل ذلك المصاعد فمن الجائز ألا تتضمنه الإجارة إذا لم يكن موجودا وقت العقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٥٠٥ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة الجائزة الابتدائية ضد الطاعن وآخرين طالبة الحكم بعدم أحقيتهم في الانتفاع بالمصعد الكائن بممارتها ومنع تعرضهم لها في إدارته وتشغيله والانتفاع به ، وقالت شرحا لها أنه يعقود مؤرخة ١٧ ، ٢٩/٧/١٩٦٤ أجرتهم ثلاث شقق بالمنزل رقم ١٢٦ شارع البحر الأعظم قسم الجيزة وتسلموها ووضعوا اليد عليها منذ بدء التعاقد وإذ قامت في غضون سنة ١٩٦٩ بتركيب مصعد صغير خصصته لمنفعتهم وحدها نظرا لإقامتها بالطابق الخامس ، ونازعها المستأجرون وأصروا على أن لهم حقا في استعماله ، رغم خلو عقود إيجارهم مما يخولهم ذلك الحق ، فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفه البيان . وبتاريخ ٢٩/٦/١٩٧٢ حكمت المحكمة بعدم أحقية المدعى عليهم (الطاعن والمستأجرين) في الانتفاع بالمصعد ومنع تعرضهم للمطعون عليها في إدارته وتشغيله والانتفاع به . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١٣٦ من ٨٩ ق القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى

وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بنى قضاءه على سند من القول بأن بنود عقد الإيجار المبرم بين الطرفين قد خلت من اشتراط استعمال المصعد عند تركيبه ورتب على ذلك أنه لا يعد من الملحقات ، خاصة ولم يركب إلا بعد إبرام العقد بخمس سنوات ، ومن المتعين أن تكون الملحقات قائمة عند التسليم ، في حين أن المسلم به أن العين المؤجرة تخضع لأحكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ ، وأن لجنة تقدير الإيجار ، أخطرت بتكلفة العقار شاملة قيمة المصعد ، مما يبين أنه كان ملحوظا تركيبه منذ إنشاء العمارة وعند التعاقد ، ومن ثم فلا يمكن أن تخلل المطعون عليها من التزامها بتدبير الطاعن من الانتفاع بالمصعد بوصفه من ملحقات العين المؤجرة عملا بالمادتين ٥٥٨/٥٦٤ من القانون المدني ، وليس ضروريا أن تكون الملحقات موجودة عند التعاقد بل أن الإيجار يشملها كافة حتى ما يظهر منها بعده ما لم يتبين على خلاف هذا إلى أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الملحقات تشمل كل ما أعد بصفة دائمة لاستعمال الشيء المؤجروفق المادتين ٤٣٢/٥٦٦ من القانون المدني ، وأنه سواء ورد النص على استعمال المصعد في عقد الإيجار أو لم يجرى فلا يتصور أن يتعاقد الطاعن — وهو الذى يعانى من مرض القلب ويستأجر عقارا فى حى راق — بدون استعمال مصعد ، بالإضافة إلى أن الحكم الابتدائي قد تناقضت أسبابه فبينما يذهب إلى أنه من المسلمات اعتبار المصعد من الملحقات ، إذا نه انتهى إلى أنه لا يعد منها بحجة أنه لم يكن مركبا عند التعاقد وإذ لم يرد الحكم على ما ساقه الطاعن من دفاع فإنه علاوة على قصور تسببيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ٥٦٤ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التسليم الصحيح للعين المؤجرة لا يكون إلا بتسليمها وملحقاتها تسليماً يمكن به المستأجر من الانتفاع بها انتفاعاً كاملاً دون حائل ولئن كانت المحكمة من وجوب تسليم ملحقات العين المؤجرة هي تيسير الانتفاع على الوجه المقصود ، ولئن كان مؤدى المادة ٤٣٢ و ٥٦٦ من ذات القانون أنه يقصد بملحقات العين المؤجر كل ما أعد بصفة دائمة لاستعماله ، طبقاً للغرض الذي قصد من الإجارة إعداد العين له ، وطريقة تنفيذ الإيجار في الماضي إذا كان قد بدىء في تنفيذه ، ومطابقة طبيعة الأشياء ، بالإضافة إلى العرف السارى ، طالما لم يبين العاقد الملحقات التي يشملها الإيجار ، إلا أن هذا التحديد يترك لتقدير قاض الموضوع استهداء بالمعايير السالفة ، باعتباره مسألة تتعلق بتفسير العقد ، لا يخضع منها لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفاً وله مأخذه من الأوراق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إقنع بحقيقة مؤداها أن إرادة العاقدين لم تنجبه عند إبرام التعاقد السارى إلى اعتبار المصعد من ملحقات العين المؤجرة ، ولم يتصرف قصدهما إلى أن لا يتأجر الحق في استعماله ، وأورد على قيام هذه الحقيقة قرائن متسائدة جنحت إلى أن العقد خلا من الإشارة إلى هذا الحق ، خلافاً لعقد سابق كان معقوداً بين الطرفين وأشير فيه إلى تحويل الطاعن هذا الاستعمال ، وأن هذا الأخير سكت عن المطالبة بتخفيض الأجرة مقابل ميزة استعمال المصعد التي يدعيها من تاريخ التعاقد في سنة ١٩٦٤ حتى تمام تركيب المصعد وتشغيله في سنة ١٩٦٩ ، وأن طريقة تركيبه ووسيلة تشغيله وعدم توقفه في سائر الطوابق قبل الطابق الذي تشغله المطاعم عليها مصداق على أن هذه الأخيرة قد خصصته لمنفعة وحدها ، وأضاف الحكم أن رسوم الترخيص وإن أشارت إلى وجود المصعد فإن العبرة في تقدير الأجرة بما تم تنفيذه فعلاً وليس بما يدعيه المسالك ، خاصة وأنه لم يتم تحديد الأجرة عن طريق لجنة تقدير الإيجارات وفق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد إذ أدرك تحديدها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وإعمال التخفيض القانوني بمقتضاه ، وكان ما سأل ببيان استخلاصه سائفاً من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، ويتضمن الرد الكافي والمسقط لما أبداه الطاعن من دفاع لا يغير من ذلك إنه ليس من الضروري في الأصل أن تكون الملحقات

موجودة عند إبرام التعاقد ، وأن الإيجار يمكن أن تندرج في نطاقه الملاحقات التي تظهر في وقت لاحق ، لأنه ينبغي التفرقة بين ما يعد ضروريا من هذه الملاحقات للانتفاع بالعين المؤجرة ، فلا يتم الانتفاع المقصود إلا إذا توافق وجودها فتشمله الإجارة ولو لم تكن موجودة وقت التعاقد ، ويلتزم المؤجر بإيجاد ما ليس موجودا منها وتسليمها للمستأجر ، وبين ما ليس بطبيعته ضروريا ، ولكن من شأنه تسهيل الانتفاع أو زيادة فيه ، ومن قبيل ذلك المصعد ، فمن الجائز ألا تتضمنه الإجارة إذا لم يكن موجودا وقت إبرام العقد ، وهو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه بممارسة لسلطته الموضوعية في مسألة واقع تتعلق بتقدير الدليل . لما كان ما تقدم وكان ما ساقه الطاعن من ادعاء التناقض في أسباب الحكم الابتدائي وما ذكره من حالته المرضية والاجتماعية لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا استوعبته أسباب الحكم المطعون فيه وفندت ضمنا ذرائعه ، فإن النعى يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جريدة أول نوفمبر سنة ١٩٧٨

يرثاعة السيد المستشار / محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج ، يحيى رزق دارد ومحمد أحمد حمدي .

(٣٢٠)

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٥٤ القضائية :

(٢٠١) إيجار " إيجار الأماكن " .

(١) حق المالك في زيادة الوحدات السكنية في العقار المؤجر بالإضافة أو التعلية .
م ٢٤ ق ٥٢ لسنة ٦٩ المقابلة للمادة ٣٢/١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استثناء من حكم المادة
١/٥٧١ مدق، المادة ٢٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٢٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قيام
هذا الحق للمالك رغم حظره في العقد .

(٢) حق المالك في زيادة الوحدات السكنية في العقار المؤجر بالإضافة أو التعلية .
التزام المالك بعدم إساءة استعمال هذا الحق . وعدم مجاوزة القدر اللازم للبناء .

١ — مؤدى نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ — المنطبق على
واقعة الدعوى — بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ،
والمقابلة للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن
تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، أن المشرع استهدف
علاج أزمة الإسكان بتشجيع الملاك على إقامة وحدات جديدة تخصص للسكنى
لأى غرض آخر ، استثناء من حكم المادة ١/٥٧١ من القانون المدنى التى
لاتجيز للمؤجر أن يمدت بالعين وملحقاتها أى تغيير ينخل باتتباع المستأجر ، ومن
حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — والمقابلة للمادة ٢٨ من القانون
٤٩ لسنة ١٩٧٧ — التى لاتجيز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو منعه
من أى ميزه كان يتمتع بها سواء تم ذلك عن طريق التعليه باقامة طابق أو أكثر
فوق البناء القائم أو الاضافة بانشاء مبان جديدة تزيد فى رقعة البناء المؤجر حتى
ولو كان عقد الإيجار يحظر ذلك صراحة .

٢ — الحق المخول للتأجير في إقامة وحدات جديدة تخصص للسكنى في العقار المؤجر للإضافة أو التعلية — ينبغي أن يقدر بقدره فلا يجاوز ما تستلزمه الإضافة أو التعلية ، ولا يحق استغلاله لإساءة استعمال الحق طبقا للقواعد العامة ، لما كان ذلك وكان في تقرير الحكم قضاءه برفض الدعوى بأن حق المطعون عليه المالك — أن يدخل الحديقة وأن يستعملها بالقدر اللازم لما تم تعليته لا يعتبر ردا على ما تمسكت به الطاعة في دفاعها من أن المطعون عليه قد استأثر بالغرفات الموجودة بالحديقة ومنعها من استعمالها ، وحال بينها وبين الاستفادة من الحديقة المحيطة بالعين المؤجرة ، حين لم يبين الحكم كيف يتسع هذا "القدر اللازم" فيسبح للمطعون عليه أن يستأثر بالحديقة كلها وأن ينفرد باستعمال الحجرات الموجودة بها بينما قد اقتصر في استعمال حقه بموجب المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على مجرد التعلية بإقامة طابق ثان فوق الطابق الذي تستأجره الطاعة كما لم يفصح الحكم عن مدى القدر اللازم الذي قرره ، فإنه بهذه المثابة وقد أعوزه الانضباط وافتقد فيه حسم الخصومة بين الطرفين المتداعيين على كلمة سواء وقول محكم فإنه يكون قاصرا بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى سداد تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٦١٨٥ لسنة ١٩٧٠ مدني أمام محكمة القاهرة الابتدائية — والتي قيدت فيما بعد برقم ٢٧٧٨ لسنة ١٩٧١ جنوب القاهرة الابتدائية — ضد المطعون عليه بطلب الحكم أولا : بتمكينها من الحديقة وما بها من أبنية كانت تقسم بها ومنع تعرض المطعون عليه لها في الانتفاع والترخيص لها بإعادة الحال إلى ما كانت عليه على حساب

المطعون عليه خصما من الأجرة . ثانيا : إزالة الأبنية الجديدة التي أضافها المطعون عليه وإلزامه دفع مبلغ ألفى جنيه على سبيل التعويض . وقالت شرحا لدعواها أنها تستأجر الفيلا رقم ٢١ شارع سينو ستريس مصر الجديدة من شركة مصر الجديدة للاسكان ، ووجب عقد مؤرخ ١٩٤٩/٦/٢٠ وتستقل استعمالها والحديقة المحيطة بها ، واذ اشترى المطعون عليه هذا العقار من الشركة المؤجرة اقتحم الحديقة ووضع بها مواد بناء وأتلف أشجارها وهو بسبيل بناء طابق ثان رغم قدم المبنى وعدم صلاحيته للتعلية ، ثم انفراد هو باستعمال الحديقة واستغلال ما بها من أبنية ملحقة بالطابق الأرضي ، بعد أن كانت الطاعنة تشغل الفيلا بأكملها وحديقةها وملحقاتها ، الأمر الذي يعوق انتفاعها بالعين المؤجرة ويجزئها طلب التعويض ، فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان . بتاريخ ١٩٧١/١/٩ حكمت المحكمة بنذب أحد الخبراء لمعاينة المباني القديمة والمستحدثة لبيان مدى تحمل أساس المباني القديمة للمباني الإضافية بطريق التعلية ، وبيان ما إذا كان المطعون عليه قد أساء استعمال العقار ، وهل لحق ضرر بالحديقة من جراء ذلك وتقدير قيمته إن وجد ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ برفض الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٨٨ سنة ٩٠ ق القاهرة طالبة الغاء والقضاء لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هيئة الدائرة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول — منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم ساير محكمة أول درجة فيما ذهب إليه من أنها قصرت مدعاها على طالب منع تعرض المطعون عليه لها في الانتفاع بالحديقة وثمارها وما بها من أبنية وغرفات والترخيص لها باعادة الحال إلى ما كانت عليه ، في حين أن اللبات الختامية التي أصدرت عليها في مذكرتها

المقدمة بـجلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ لدى محكمة أول درجة تضمنت طلبا آخر خاصا بإزالة البناء المستحدث. والتعويض منه استنادا إلى إساءة المأجور عليه الرخصة التي قررتها المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ التي أجازت للمالك زيادة الوحدات السكنية وما استند إليه الحكم بما جرى على لسان ممثل الطاعنة بـجلسة ١٩٧٢/١٢/٩ لا يعدو أن يكون تنازلا من وصف الاستعجال في حدود الطلب الأول الخاص بالتمكين ، دون أن يستطيل للتعرض للشق الثاني من الطلبات المتتالية بإزالة والتعويضات ، فقد بقيت على حالها دون تعديل ودن أن يلزمها التنازل ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان البين من الاطلاع على مدونات حكم محكمة أول درجة والحكم المطعون فيه أن ممثل الطاعنة حضر بـجلسة ١٩٧٢/١٢/٩ ، وعدل طلباته في مراجعة المطعون عليه إلى الحكم موضوعيا بعدم تعرض الطاعن لها في المنافع الموضحة بصحيفة الدعوى ، وكان مناد ذلك تنازل الطاعنة عن طلبها لآخر الخاص بإزالة والتعويضات . لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم ضمن مستنداتها صورة رسمية من محضر الجلسة المشار إليه للتحقق مما تدعيه من أن تعديل الطلبات كان يستهدف مجرد التنازل عن صفة الاستعجال دون أن يمتد إلى الطلب الآخر ، وكانت العبرة هي بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها ، وكانت أوراق الدعوى خلوا مما يشير إلى تعديل آخر بعد ذلك ابتداء ، فإن الطلبات الموضحة في محضر الجلسة سالف الذكر طبقا لما أوجبه الحكم كان تمتد هي الطلبات الختامية ويضحي النعي مازيا عن دأله .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة النابت بالأوراق والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على سند من القول إن المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تخول المطعون عليه بوصفه مالكا أن يدخل إلى الحديقة التي تحيط بالعين المؤجرة وأن يستعملها بالقدر اللازم لما يتم من إضافة أو تغطية بالبناء ، مما لا يعد منه إخلالا بالتزامه بالضمان

ولا يصح اعتباره تعرضا ، وأن عقد الإيجار لا يشير إلى وجود مبان ملحقة بالحديقة كنافع ضمن ملحقات العين المؤجرة ، في حين أن الثابت من المستندات المقدمة أن العين المؤجرة تشمل الفيلا والحديقة وملحقاتها ، وأن هذه الملحقات هي مبان مخصصة للغسيل وسكنى الخدم والطهاة والبوابين وأمثالهم ، وهو ما يعيب الحكم بخالفه الثابت بالأوراق . هذا إلى أن الحكم لم يكشف عمارة صده بالقدر المناسب الذي أبا- في حدوده للطعون عليه استعمال الحديقة ، بالإضافة إلى أن يفرض أن للمالك حقا في التعلية وقد إستوفاه - فلم يبين الحكم كيف يكون في هذه التعلية ما يبرر استعمال الحديقة وملحقاتها التي كانت حقا خالصا للطاعنة بموجب عقد الإيجار الصادر لها من المالك الأصلي قبل أيلولة ملكية العقار للطعون عليه ، الأمر الذي من شأنه تجهيل الواقع وأبهام الأساس القانوني ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن النعي في محله أ ، ذكّن النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين المنطبقة على واقعة الدعوى - والمقابلة للفقرة الأولى من المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير ويسع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - على أن « يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك ، ولا يخل هذا بحق المستأجر في إنقاص الأجرة إن كان لذلك محل " يدل على أن المشرع استهدف علاج أزمة الإسكان بتشجيع الملاك على إقامة وحدات جديدة تخصص للسكنى لا لأى غرض آخر ، استثناء من حكم المادة ٥٧١/١ من القانون المدنى التي لا تجيز للمؤجر أن يحدث بالعين وملحقاتها أى تغيير يخل بانتفاع المستأجر ، ومن حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - والتي لا تجيز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو منعه من أى ميزة كان يتمتع بها ، سواء تم ذلك عن طريق التعلية بإقامة طابق أو أكثر فوق البناء القائم ، أو بالإضافة بإنشاء مبان جديدة تزيد في رقعة البناء المؤجر ، حتى ولو كان عقد الإيجار يحظر ذلك صراحة . والحق

المخول للتأجير في هذا النطاق ينبغي أن يقدر بقدره ، فلا يجوز ما تستلزمه
 الإضافة أو التعلية ، ولا يجوز استغلاله لاساءه استعمال الحق طبقا للقواعد
 العامة . ولما كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة حددت طلباتها الأخيرة
 بتمكينها من الحديقة المحيطة بالفيلا وما بها من أبنية كانت تشغلها و يمنع تعرض
 المطعون عليه لها في الانتفاع بها ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم
 المطعون فيه قد ذهب إلى أن عقدا لإيجار الصادر للطاعنة من المالكه الأصلية قد
 خلا من الإشارة إلى وجود مبان بالحديقة كمنافع تدخل ضمن ملحقات العين المؤجرة ،
 وزتب على ذلك أن الطلبات الختامية وردت على غير محل ، وكان هذا القول يتناقض
 مع الكتاب الموجه للطاعنة في ١١/٥/١٩٦٠ من المالكه السابقة من أن العين المؤجرة
 تشمل الفيلا ومحقاتها والحديقة ، وما جاء بالمعاينة الملحقه بمحضر جمع الاستدلالات
 رقم ٤ أحوال مصر الجديدة من وجود ثلاث حجرات ملاصقة لسور المنزل الخلفي ،
 ذهبت الطاعنة إلى أنها تندرج ضمن عقد إيجارها وتستعملها كمرافق لتابعيها ،
 فإن الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق . لما كان ذلك وكان تقرير الحكم
 قضاءه برفض الدعوى بأن حق المطعون عليه أن يدخل الحديقة وأن يستعملها
 بالقدر اللازم لما تم تعليته ، لا يعتبر ردا على ما تمسكت به الطاعنة في دفاعها
 من أن المطعون عليه قد استأثر بالفرقت الموجوده بالحديقة ومنعها من استعمالها
 وحال بينها وبين الإفاده من الحديقة المحيطة بالعين المؤجرة ، حين لم يبين الحكم
 كيف يتسع هذا القدر اللازم "فيسيج للمطعون عليه أن يستأثر بالحديقة كلها
 وأن ينفرد باستعمال الحجرات الموجوده بها ، بينما قد اقتصر في استعمال حقه
 بموجب المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ آنفة الذكر على رد التعلية
 بإقامة طابق ثان فوق الطابق الذي تستأجره الطاعنة وكما يفصح الحكم عن مدى
 القدر اللازم الذي قرره ، فإنه بهذه المثابة وقد أعوزه الانضباط ، وافتقد فيه
 جسم الخصومة بين الطرفين المتداعيين على كلمة سواء وقول بحكم يكون قاصرا
 بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى سداد تطبيق القانون على واقعة الدعوى
 مما يستوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، إبراهيم فراج ، صبحي رزق داود ومحمد أحمد حمدي .

(٣٢١)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦ ق أحوال شخصية

(١) استئناف " نطاق الاستئناف " . نقض " أثر نقض الحكم " .

نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . المحصوم إبداء أوجه دفاع ودفع جديدة أمام محكمة الإحالة . وجوب التزامها بالمسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض .

(٢) نقض .

تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . م ٢٦٩ مرافعات .
شرطه . أن ينصب الطعن في المرة الثانية على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى .

١ - مفاد المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أنه يجوز للمحصوم أن يتقدموا لمحكمة الدرجة الثانية بأدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة لم يسبق لهم إبدائها أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكانت وسائل الدفاع الجديدة تتميز عن الطلبات الجديدة بأنها لا تغير من موضوع النزاع ، بل تعني الحجج التي يستند إليها الخصم في تأييد ما يدعيه دون أن يغير من مطلوبه ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحصوم أمام محكمة الإحالة إبداء ما كان يجوز لهم تقديمه قبل صدور الحكم المفوض من دفاع ودفع ، وكانت لهذه المحكمة أن تعتمد في تحصيل فهمها لواقع الدعوى على ما قدم إليها من هذه الوجوه وعلى ما يستجد من وقائع ومستندات وأدلة ، لما كان ذلك وكان البين من تقارير الحكم المطعون فيه أن الدعوى أقيمت بطلب الحكم ببطالان الوصية وأن الحكم ببطالان الوصية لعدم توافر شروط سماعها المقررة بالمادة الثانية من قانون الوصية وأن الحكم الابتدائي استجاب لطلب المطعون عليه في هذا الشأن ، فان تمسك هذا الأخير أمام محكمة الإحالة بذات

الطلب مؤسسا على سبب جديد متعلق بشروط صحة الوصية لا يعد إبداء لطلب جديد أمام محكمة الاستئناف . لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي ببطالان الوصية على سند من ثبوت عدم توافر هذه الشروط لا يتعارض في أسبابه مع وجوب الالتزام بالمسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض والتي تناولت مجرد تحقق المسوغ لسماع الدعوى .

٢ — توجب المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية أن تحكم في الموضوع ، إلا أن التصدي لموضوع الدعوى يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى وإذا كان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه أن الطعن الأول اقتصر على النعي على ما قضى به بشأن عدم السماع وورد الطعن الثاني على القضاء في الموضوع وهو ما لم يكن معروضا أصلا في الطعن الأول فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ أحوال شخصية "أجانب" أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مورث الطاعنة بطلب الحكم ببطالان الوصية المقول بصورها إليه بتاريخ ١٩٦٢/٧/١ من المرحومة أرملته المرحوم واعتبارها كأن لم تكن وعديمة الأثر ، وقال شرحا لها إن الوصية المذكورة المسيحية الديانة المصرية الجنسية توفيت في ١٩٦٢/١١/١٤ بالقاهرة وتركت وصية مؤرخة ١٩٥٩/٣/٢٣ محررة بخطها ومذيلة بتوقيعها أوصت له فيها بكل أملاكها ، وقد فتحت الوصية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٣ أمام رئيس محكمة القاهرة الابتدائية في طلب اثبات

الوفاة والوراثة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٢ إلا أن مورث الطاعنة اعترض على ضبط إسهاد الوفاة والوراثة بدعوى مدور وصية لاحقة مؤرخة ١٩٦٢/٧/١ من المتوفاة لصالحه تضمنت الايصاء له بكل أملاكها ، وأن هذه الوصية الأخيرة تلغى الوصية الأولى ، وإذ كانت الوصية الأخيرة باطلة لعدم تحريرها بخط المتوفاة ولأنه لا يكفي لصحتها أن يكون موقعا عليها من الموصية ، وإنما يلزم أن تكون محررة صلبا وتوقيعا بخطها وفقا لما تقضى به المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، فقد أقام الدعوى . كما أقام مورث الطاعنة الدعوى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٢ أحوال شخصية أمام ذات المحكمة ضد المطعون عليهما بطلب إلغاء الأمر رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٢ أحوال شخصية أجانب القاهرة الصادر في ٢٧ / ١١ / ١٩٦٢ بتعيين المطعون عليه الثاني مديرا مؤقتا للتركة والحكم بتعيينه بدلا منه بصفته موصى له بالوصية المسجلة بالشهر العقاري بتاريخ ١٩٦٢/٧/١ ، وقال بيان لدعواه إن الوصية اللاحقة الصادرة له موقع عليها من الموصية أمام الموثق بالشهر العقاري ، وتلغى الوصية العرفية السابقة عليها والصادرة لصالح المطعون عليه الأول ، ضمت الدعويان ، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٥ حكمت المحكمة في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ ببطلان الوصية الصادرة بتاريخ ١٩٦٢/٧/١ من المرحومة السيدة إلى مورث الطاعنة ، وفي الدعوى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٢ برفضها . استأنف مورث الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨ لسنة ٨٠ ق القاهرة ، وبوفاته حلت محله زوجته الطاعنة عن نفسها وبصفتها وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ إلى عدم جواز سماع الدعوى بالنسبة للوصية الصادرة لمورث الطاعنة وتأنيده فيما قضى به من رفض الدعوى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦١ . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٥ لسنة ٣٧ قضائية "أحوال شخصية" ، وقد حكم فيه بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣١ بنقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة . وبعد تعجيل الدعوى حكمت محكمة الاحالة في ١٩٧٣/١٢/٢ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهما أن الموصية وقعت على وصيتها لمورث الطاعنة وهي فاقدة الإدراك منعدمة الإرادة ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٩٧٤/١/١١ بقبول ترك الخصومة في الاستئناف عن التظلم من الأمر

رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٢ في الدعوى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٢ أحوال شخصية القاهرة
ثم عات وحكمت في ١٧/٤/١٩٧٦ في موضوع الاستئناف برفضه . طعن
الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي
برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأته جديرا
بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النعي أقيم على سببين ، تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب
الأول والوجهين الأول والثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أيد الحكم الابتدائي القاضي ببطلان
الوصية الصادرة لمورثها لعدم استيفائها الشروط الواردة بالمادة الثانية من
قانون الوصية في حين أن محكمة النقض بحكمها الصادر في ٣١/١٢/١٩٦٩ وقد
نقضت الحكم الاستئنافي الأول على سند من أن الدعوى في حقيقتها دعوى بعدم
سماع الوصية وإنما تشتمل على مسوغ سماعها ، فإنه كان يتحتم على محكمة الإحالة
أن تقضى بإلغاء الحكم الابتدائي تبعا لأن محكمة النقض قد أعلت الأسباب
التي بنى عليها هذا الحكم ، ولا يسوغ القضاء بتأييده على خلاف ما تقضى به
المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات . هذا إلى أن طلب المطعون عليه من محكمة
الإحالة بطلان الوصية يعد طلبا جديدا أبدى لأول مرة في الاستئناف خاص
ببطلان الوصية لتخلف شروط صحتها ، يمتنع قبوله عملا بالمادة ٢٣٥ من ذات
القانون ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٢٣٥ من قانون
المرافعات أنه يجوز للخصوم أن يتقدموا لمحكمة الدرجة الثانية بأدلة ودفع وأوجه
دفاع جديدة لم يسبق لهم إبدائها أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكانت وسائل
الدفاع الجديدة تتميز عن الطلبات الجديدة بأنها لا تغير من موضوع النزاع بل تعنى
الحجج التي يستند إليها الخصم في تأييد ما يدعيه دون أن يغير من مطلوبه ، وكان
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للخصوم أمام محكمة الإحالة إبداء ما كان يجوز
لهم تقديمه قبل صدور الحكم المنقوض من دفاع ودفع ، وكان لهذه المحكمة
أن تعتمد في تحصيل فهمها لواقع الدعوى على ما قدم إليها من هذه الوجوه وعلى
ما يستجد من وقائع ومستندات وأدلة ، لما كان ذلك وكان البين من قرارات

الحكم المطعون فيه أن الدعوى أقيمت بداءة بطلب الحكم بإبطال الوصية لعدم توافر شروط سماعها المقررة بالمادة الثانية من قانون الوصية وأن الحكم الابتدائي استجاب لطلب المطعون عليه في هذا الشأن ، فان تمسك هذا الأخير أمام محكمة الإحالة بذات الطلب مؤسسا على سبب جديد يتعلق بشروط صحة الوصية لا يعد إبداء لطلب جديد أمام محكمة الاستئناف . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي التناضى بإبطال الوصية على سند من ثبوت عدم توافر هذه الشروط ، لا يتعارض في أساسه مع وجوب الالتزام بالمسالة القانونية التي فصل فيها حكم النقض ، والتي تناولت مجرد تحقق المسوغ لسماع الدعوى ، ويكون النعى عليه بخالفة القانون على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بباقي الأسباب الفساد في الاستدلال والتناقض ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه بإبطال الوصية على سند من شهادة شاهدي المطعون عليهما وما قدماه من خطابات صادرة عن الموصية تشكو فيها من تصرفات مورث الطاعنة معها ، في حين أن ما نسباه للموصية من صفات وتصرفات لا تبنى عن أنها كانت عديمة الإدراك وقت تحرير الوصية وإيداعها . هذا إلى أنه لا مجال للاستدلال بهذه الخطابات لأن الاعتماد بها باعتبار صدورها منها وهي كاملة الإرادة يتعارض مع إصدارها على الوصية حتى وفاتها والتي كان يمكنها الرجوع عنها في أي وقت . بالإضافة إلى أنه مسخ أقوال شاهدها الدكتور ... بأن نسب إليه القول بأن مرض الموصية أثر على قوة إدراكها في حين أنه أقر لها بقوة الشخصية وشهد بأن تأثير مرضها اقتصر على الذاكرة ، كما استدل الحكم بإصابة الموصية بتصلب الشرايين وخفض الدم على انعدام إدراكها وإرادتها وقت صدور الوصية رغم أن الطبيب المعالج لم يستطيع التقرير بأنها كانت مصابة بهذين المرضين عند الإيصاء ، فضلا عن انعدام الصلة بينهما وبين توافر الإدراك وسلامة الإرادة وهو ما يعيب الحكم بالتناقض والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإبطال الوصية الصادرة لصالح مورث الطاعنة على سند مما ثبت للمحكمة من أن الموصية كانت عند توقيعها على الوصية فريسة حرض عضال

من ضغط دم وتصلب في شرايين المخ أثر على ذاكرتها أو يمتثل أن يكون كذلك فضلا عن وهن الشيخوخة ومخاوف الوحدة التي تعيشها وكانت تحت تسلط من الطاعنة ومورثها حتى أصبحت معدومة الإرادة ، واستدلت على ذلك بما شهد به شاهدا المطعون عليهما من أنها تانت مريضة غريبة الأطوار دائبة الشكوى لمحاميتها المطعون عليه الثاني من تصرفات مورث الطاعنة معها ، ومما شهد به شاهد الطاعنة الدكتور ... من أنه كان يعالج الوصية في الفترة من أواخر سنة ١٩٦١ إلى حوالي وسط أكتوبر سنة ١٩٦٢ من أمراض ضغط الدم والتصلب في شرايين القلب والمخ والتهاب السكتتين وأنها تانت تبلغ من العمر حوالي سبعين عاما ، وأنه لا يمكنه أن يتفق أن شخصا أو أشخاصا يمكنهم السيطرة عليها أم لا في بعض الظروف وبما ضمنته الوصية خطاباتها المرسلة إلى محاميتها المطعون عليه الثاني في تواريخ لاحقة لإيداع الوصية من شكواها من تصرفات مورث الطاعنة منها ، وبما حصل عليه المذكور من إقرارات من مورث الطاعنة تضمنت إقراره بالحصول على مبالغ ومنقولات من الوصية وتعهده بردها . لما كان ذلك ، وكانت أقوال الشهود حسبما أوردها الحكم ، وما تضمنته الخطابات والإقرارات المقدمة في الدعوى لا تكشف عن أن الوصية كانت تحت تسلط الطاعنة ومورثها على نحو إعدام إرادتها كما ذهب إلى الحكم ، فقد خلت شهادة شاهدي المطعون عليهما من أية إثارة لهذا التسلط سوى ما قرره ثانيهما من أن الوصية دأبت على التردد على مكتب محاميتها المطعون عليه الثاني والذي يزايله في العمل به والشكوى من مورث الطاعنة وهو ما يتعارض مع القول بأن لهذا الأخير تأثيرا عليها من شأنه إعدام إرادتها بل إن في شكواها لمحاميها وتضمنها خطاباتها المرسلة إليه ما ينفي قيام حالة التسلط سيما وأنها أنصبت على مجرد مطالبتها باسترداد منقولات ومبالغ تقاضاها مورث الطاعنة للانفاق على بعض شئونها دون أن يفى بما تعهد به ، بالإضافة إلى أن هذه الخطابات وقد أرسلت في تواريخ لاحقة لإيداع الوصية بمكتب التوثيق ، كان من الممكن تضمينها واقعة الإكراه بما كان يكفي لإلغاء الوصية ولا ينال من ذلك ما شهد به طبيبها المعالج الدكتور ... من أنه لا يمكنه أن يتفق أن شخصا أو أشخاصا يمكنهم السيطرة عليها أم لا في بعض الظروف لأن شهادته بذلك لا تصلح لأن يحمل عليها الحكم ، إذ الأحكام يجب أن تبنى على الحزم واليقين ، ولا يصح

أن تؤسس على مجرد الاحتمال والتخمين . لما كان ماسلف وكان مقرر الطيب المعالج من أن ماتعانيه الوصية من أمراض إنما أثرت على ذاكرتها دون أن يقطع بأنها مست إدراكها وإرادتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص من أقوال الشهود ومن خطابات الوصية والإقرارات الصادرة من مورث الطاعنة أن الوصية كانت وقت تحرير الوصية وإيداعها منعدمة الإرادة يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأوجه .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية أن تحكم في الموضوع ، إلا أن التصدي لموضوع الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى . ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطعن الأول اقتصر على النعي على ما قضى به بشأن عدم السماع ، ورد الطعن الثاني على القضاء في الموضوع وهو ما لم يكن معروضا أصلا في الطعن الأول ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٨

يرئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، محمد طه منجر ، إبراهيم فراج ومحمد أحمد حمدي .

(٣٢٢)

الطعن رقم ٢ لسنة ٧٧ القضائية "أحوال شخصية" .

(١) أحوال شخصية . إثبات « البينة » .

الشهادة . شرط صحتها شرعا . العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة . المقصود بها .
اعتلاق الطاعن خصومة بينه وبين الشاهد . لا أثر له على قبول الشهادة .

(٢) استئناف . محكمة الموضوع . حكم . تسبيب الحكم .

للمحكمة الاستئنافية تقدير أقوال الشهود على نحو يغاير ما ذهبت إليه محكمة أول درجة .
عدم التزامها بالرد على أسباب الحكم الابتدائي .

(٣) أحوال شخصية « الطلاق » . إثبات " الاقرار " .

الاقرار شرعا . ماهيته . إيداء الزوجة و رغبتها — بمحض الشرطة — في العودة إلى
منزل الزوجية خشية وصفها بالفساد و حرمانها من النفقة . لا يعد إقرارا برغبتها الحقيقية في
استمرار الحياة الزوجية .

(٥٤٤) أحوال شخصية " الطلاق " . محكمة الموضوع .

التطليق للضرر . الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين . معياره شخصي .
لقاضي الموضوع تقديره .

(٥) حق التباعد . أمر مباح لا يرتب مسئولية طالما كان معبرا عن واقع . جواز إعتبار
من قبيل الضرر الذي يجعل دوام العشرة بين الزوجين مستحيلا .

(٦) أحوال شخصية . الطلاق . حكم " تسبيب الحكم " .

التطليق للضرر . جزاء إقامة الحكم قضاءه على وثائق لاحقة لرفع الدعوى .

(٧) دعوى "دعوى الأحوال الشخصية" . نيابة عامة .

النيابة العامة طرف أصيل في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . عدم وجوب إبداء رأيها في كل مرحلة من مراحل الدعوى . م ٩٥ مرافعات مريان حكمها حيث تكون النيابة طرفاً متصفاً فحسب .

١ - يشترط لصحة الشهادة شرعا أن يكون الشاهد عدلاً غير متهم في شهادته فلا يجوز أن يكون في الشهادة جرم من الشاهد أو دفع مغرم عنه ، كما لا تقبل شهادته متى كان بينه وبين المشهود عداوة دنيوية ، إلا أن العداوة الدنيوية ليست هي كل خصومة تقع بين شخص وآخر في حق من الحقوق ، بل إن إبطال الشهادة مشروط بأن يشهد الشاهد على خصمه في واقعة يحاصمه فيها ومثلوا لذلك بشهادة المقتول على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجراح والزوج على امرأته بالزنا إذا كان قد قذفها به أولاً ، ولا يسوغ بداهة أن يخلق من يطعن على شهادة لهذا السبب خصومة مدعاه ليتخذ منها وسيلة لإبطالها . ولما كان البين من محضر الشكوى الإداري أن الطاعن هو الذي تقدم ببلاغ يزعم فيه أن أحد أقربائه سمع حواراً بين شاهد المطعون عليه وبين أحد شهود الطاعن وفهم منه هذا الأخير أنه شهد زوراً ضد الطاعن بسبب استدعاء زوجته للتحقيق معه ، ولم يسأل الشاهد في هذه الشكوى ولم يواجه بأقوال الطاعن أو شاهده ، لما كان ذلك وكان ما اصططنه الطاعن من خصومة بينه وبين شاهد المطعون عليها على النحو السالف لا يرقى إلى حد العداوة المانعة من قبول شهادته ، وكانت شهادة الزور التي يصم بها هذا الشاهد لا تعدو أن تكون إدعاء لم يقيم الدليل القطعي على صحته حيث لم يقدم الطاعن ما يشير إلى الجنحة المباشرة التي أقامها وإلى الحكم الصادر فيها فإن النعي في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢ - لمحكمة الدرجة الثانية أن تذهب في تقدير أقوال الشهود مذهبا يغاير ما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى دون أن تكون ملزمة بالرد على أسباب الحكم الابتدائي طالما كان استخلاصها مائناً .

٣ - يشترط لصحة الإقرار شرعا وجوب أن يفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل الجسزم واليقين ، فلو شابه مظنه أو اعتوره إثارة من شك في بواعث

صدوره فلا يؤاخذ به صاحبه ولا يعتبر من قبيل الإقرار بمعناه ، لما كان ذلك وكان ما صرحت به المطعون عليها في الشكوى الإدارى — بفرض صحة صدوره عنها — من رغبتها في العودة للإقامة مع زوجها الطاعن قد قرنته بأنه كان منها اتقاء وصفها بالنشوز وبالتالى الحرمان من النفقة فهو بهذه المثابة — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — ليس إلا وسيلة دفاع فرضتها عليها الظروف التى تكتنفها ولا يدل بذاته على رغبتها الحقيقية فى استمرار العشرة الزوجية ولا يخلو على إقرار تؤاخذ بأصرته ولا على الحكم إن هو التفت عما تمسك به الطاعن فى هذا الخصوص .

٤ — المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن معايير الضرر فى معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، شخص لا مادي ، وتسويره بما يجعل دوام العشرة مستحيلا أمر موضوعى متروك لقاضى الموضوع ، وتختلف باختلاف بيئة الزوجية ودرجة ثقافتها والوسيلة الاجتماعى الذى بينهما ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن العشرة لا يمكن أن تدوم بين الزوجين المتنازعين بعد أن وصل الأمر إلى حد اتهامها وأدلتها بالسرقه وتعددت الشكوكات القضائية بينهما ، فليس فيما خلص إليه الحكم ما يعاب .

٥ — الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد وأن استعماله لا يمكن أن يرتب مسئولية طالما صدر بعدا عن الواقع حتى ولو كان الانتقام هو ما حفز إلى التبليغ لأن إقامة هذا الحق لا يتنافر مع كونه يجعل دوام العشرة مستحيلا لاختلاف المجال الذى يدور فى فلكه مجرد إقامة الادعاء أو التبليغ ومدى تأثير أيهما على العلاقة بين الزوجين .

٦ — المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع أن تستند إلى وقائع سبقت رفع الدعوى أو استجبت بعدها لإثبات التظليق لما تم عنه من استمرار الخلف الزوجى واتساع هوته بما لا يستطيع معه الإبقاء على الحياة الزوجية ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن الحكم أقام قضاء على سند من وقائع لاحقة لرفع الدعوى يكون على غير أساس .

٧ — نص المادة ٩٥ من قانون المرافعات لايسرى حكمه إلا حيث تكون النيابة طرفاً منضمماً ، أما إذا كانت طرفاً أصلياً كالحال فى قضايا الأحوال

الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية — ومنها الدعوى الماثلة — فلا ينطبق النص ، ولما كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن النيابة قدمت مذكرة برأيها طلبت فيها إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالتطبيق ، فهذا كاف لتحقيق غرض الشارع من وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف ، ولا على النيابة أن تبدي الرأي في كل مرحلة من مراحل الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بتطبيقها منه طلاقه بآئنة للضرر ، وقالت شرحا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد الشرعي الموثق في ١٩٧١/٤/٢٢ ومدخولته ولا زالت على عصمته وفي طاعته ، وإذ ذأب على الاستيلاء على إيرادها من عملها كطبيبة والاعتداء عليها بكل أنواع الأذى قولاً وفعلاً وفي ذلك أضرار بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، فقد أقامت دعواها بطلبها سالف البيان . بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن أضر بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما بأن أعتدى عليها بالقول والفعل واستولى على كامل مرتبتها ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٩٧٦/٢/٢٢ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩ سنة ٩٢ ق أحوال شخصية القاهرة ، بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبتطبيق المطعون عليها من الطاعن طلاقه بآئنة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هيئة الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جسد بالنظر وفي الجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن بالوجهين الرابع والسادس من السبب الأول والوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم بنى قضاءه بالتطبيق على سند من أقوال شاهدى المطعون عليها مع أن هذه الأقوال لم تستكمل نصاب الشهادة الشرعية من عدة أوجه (أولها) أن الشاهد الثانى للمطعون عليها - وهو عديل الطاعن ليس من الشهود العدول الذين يمكن الاطمئنان إلى شهادتهم ، فقد ثبت من محضر الشكوى رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٥ إدارى إمبابة أنه شهد زورا لصالح المطعون عليها مما كان موضع ادعاء مباشر منه بالجنحة رقم ٢٠٩٦ لسنة ١٩٧٥ إمبابة هذا بالإضافة إلى أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود خصومه بينهما ، (الثانى) أن أقوال الشاهدين المشار إليهما متناقضة إذ ذكر أولهما أن واقعة ضرب الطاعن للمطعون عليها كانت فى شهر أكتوبر سنة ١٩٧٤ بينما أشار الثانى إلى أنها صادفت محلها فى نوفمبر من ذات السنة ، والشهادة الشرعية توجب توافر النصاب على الواقعة ، فضلا عن أنها شهادة سماعية فى أكثر من موضع فلا يعتد بها ، (الثالث) أن الحكم أغفل دلالة للشهادة الرسمية التى قدمها الطاعن متضمنة وجوده بمقر عمله فى مدينة السويس فى الفترة التى نسب إليها فيها الاعتداء المزعوم (الرابع) أن محكمة أول درجة أطرحت أقوال شاهدى المطعون عليها سالفى الذكر لعدم اطمئنانها إليها كما أطرحت ماقدمته من مستندات ، ولم تبرز محكمة الاستئناف أسباب مخالفتها لوجهة الحكم الابتدائى فى هذا الشأن ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود فى وجهه الأول ، ذلك أنه وإن كان يشترط لصحة الشهادة شرعا أن يكون الشاهد عدلا غير متهم فى شهادته ، فلا يجوز أن يكون فى الشهادة جرم متهم للشاهد أو دفع مغم عنه ، كالاتقبل شهادته متى كان بينه وبين الشهود عداوة دنيوية ، إلا أن العداوة المصانعة ليست هى كل خصومة تقع بين شخص آخر فى حق من الحقوق ، بل إن إبطال الشهادة مشروط بأن يشهد الشاهد على خصمه فى واقعة يخاصمه فيها ، ومثلوا لذلك بشهادة المقذوف والمقطوع عليه الطريق على الفاطم والمقتول وليه على القاتل وانجروح على الجارح والزوج على امرأته

بالزنا إذا كان قد فُتِنَ به أولا ، ولا يسوغ بداهة أن يخلق من يطعن على شهادة لهذا السبب خصومة مدعاة ليتخذ منها وسيلة لإبطالها ، لما كان البين من الاطلاع على محضر الشكوى رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٥ إدارى امباية أن الطاعن هو الذى تقدم ببلاغ يزعم فيه أن أحد أقربائه سمع حوارا بين شاهد المطعون عليها المشار إليه وبين أحد شهود الطاعن ، وفهم منه هذا الأخير أنه شهد زورا ضد الطاعن بسبب استدعاء زوجته للتحقيق معها ، ولم يسأل الشاهد في هذه الشكوى ولم يواجه بأقوال الطاعن أو شاهده لما كان ما اصطنعه الطاعن من خصومة بينه وبين شاهد المطعون عليها على النحو السالف ألا يرقى إلى حد العداوة المانعة من قبول شهادته ، وكانت شهادة الزور التى وهم بها الشاهد لا تعدوا أن تكون إدعاء لم يقيم الدليل القطعى على صحته ، حيث لم يقدم الطاعن ما يشير إلى الجنحة المباشرة التى أقامها والى الحكم الصادر فيها ، فإن النعى فى هذا الخصوص يكون على غير أساس ، والنعى فى وجهه الثانى عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن صورة من محضر التحقيق حتى تتضح حقيقة ما يثيره الطاعن من أن الشهادة سماعية أو أن بينها اختلافا فى زمان وقوع الفعل المشهود به . والنعى فى وجهه الثالث غير سديد لأن الشهادة الصادرة من مديرية أمن السويس غير قاطعة الدلالة على وجوده فى غير فترات العمل الرسمية فلا على الحكم أن التفت عنها ، والنعى مردود فى وجهه الأخير بأن لمحكمة الدرجة الثانية أن تذهب فى تقدير أقوال الشهود مذهبها فى ما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى دون أن تكون ملزمة بالرد على أسباب الحكم الابتدائى ، طالما كان استخلاصها سائغا ويكون النعى يختلف وجوده غير وارد .

وحيث أن حاصل النعى بالأوجه الأول والسابع والثامن والتاسع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الفصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء الأضرار الموجب للتطبيق وآيه ذلك أن الثابت من المحضر رقم ١١٥٨ لسنة ١٩٦٧ إدارى الظاهر والمحضر ٥١٤٢ لسنة ١٩٧٥ إدارى الجمالية ، أن المطعون عليها توجهت إلى قسم الشرطة بمحض إرادتها وأبليت رغبتها فى العودة إلى منزل الزوجية ، درءا للحكم عليها بالمشور وهو إقرار يدحض ما تدعيه من مضارة ، إلا إن المحكمة

أطرح دفاعه وأخفقت الرد عليه مع إن محضر الشرطة ورقة رسمية وحجة بما فيه عملا بالمادة ١١ من قانون الإثبات ولا يمكن إهدار دلالة إلا بطريق الادعاء بالتزوير ، هذا إلى أن أدعاء المطعون عليها بالضرر المسوغ للتطبيق تقتضيه المستندات الدالة على محاولات لإصلاح بمعرفة اللجان المختصة بالاتحاد الاشتراكي وما أبدته المطعون ما بها ذاتها من بقاء المودة والتراحم بينهما بدليل إهداء صورتها إليه مذيعة بمباراة الحب برغم الخصومة بينهما ، وإذ لم يرد الحكم على ما قدمه الطاعن من دفاع في هذا الخصوص وما أبرزه من مستندات فإنه علاوة على الإخلال بحقه في الدفاع يكون قاصر التسبب .

وحيث إن النعمى غير سديد ، ذلك أنه لما كان يشترط لصحة الإقرار شرط وجوب أن يفيد ثبوت الحق المقرب به على سبيل الجزم واليقين ، فلو شابهت مظنة أو اعتورته إثارة من شك في بواعث صدوره فلا يؤخذ به صاحبة ، ولا يعتبر من قبيل الأقرار بمعناه ، لما كان ذلك وكان ما صرحت به المطعون عليها في الشكوى المشار إليها — بفرض صحة صدوره عنها — من رغبته في العودة للإقامة مع زوجها الطاعن قد قرنته بأنه كان منها أثناء وصفها بالشوز وبالتالي الحرمان من النفقة فهو بهذه المثابة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس إلا وسيلة دفاع فرضتها عليها الظروف التي تكتنفها ، ولا يدل بذاته على رغبته الحقيقية في استمرار العشرة الزوجية ، ولا ينطوي على إقرار تؤاخذ به بامرته ولا على الحكم إن هو التفت عما تمسك به الطاعن في هذا الخصوص ، هذا إلى إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دعامة أساسية هي البيئة الشرعية وهي تكفي وحدها لحمل قضاء الحكم ، فلا يكون من بعد لازما يتبع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن يرد على كل منها استقلالاً لأن في قيام الحقيقة التي استخلصها الرد المسقط لكل حجة مخالفة ويكون المعنى بالقصور والإخلال بحق الدفاع ولا محل له .

وحيث إن حاصل النعمى بالوجهين الثالث والخامس من السبب الأول الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استند في قضائه بثبوت الضرر على أن الطاعن اتهم المطعون عليها ووالدها وشقيقتها بسرقة متقولاته ومسدسه الأميري ، وتبين كيدية الاتهام ورتب على ذلك

استحالة بقاء الحياة الزوجية بعد تلك الخصومة ، في حين أن قضية السلاح المشار إليها حفظت لعدم معرفة الفاعل وقد اثر على المسدس في حوزة والد المطعون عليها ، وحق التبليغ ورفع الأمر للقضاء بأختمه القوانين ولا يعتبر من قبل الإضرار ، بالإضافة إلى أن البلاغ من واحة السرقة كان لاحقاً على رفع دعوى التطليق فلا يمكن الاستناد إليه كدليل لما لأن الدعوى تقام من ضرر سابق وليس من ضرر لاحق عليها ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعي في غير محله ذلك أنه لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر في معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ شخصي لا مادي وتقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً أمر موضوعي متروك لقاضي الموضوع ويختلف باختلاف بيئة الزوجين ودرجة ثقافتهما والوسط الاجتماعي الذي يحيط بهما وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن العشرة لا يمكن أن تدوم بين الزوجين المتنازعين بعد أن وصل الأمر إلى حد اتهامها وأهلها بالسرقة وتعددت الخصومات التضامنية بينهما ، فليس فيما خلص إليه الحكم ما يعاب لا يغير من ذلك أن الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد ، وإن استعمله لا يمكن أن يرتب مسؤولية طالما صدر معبراً عن الواقع ، حتى ولو كان الانتقام هو ما حفز إلى التبليغ ، لأن إباحة هذا الحق لا يتنافر مع كونه يجعل دوام العشرة مستحيلاً لاختلاف المجال الذي يدور في فلكه مجرد إقامة الادعاء أو التبليغ ومدى تأثيراتهما على العلاقة بين الزوجين ، لما كان ما تقدم وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحكمة الموضوع أن تستند إلى وقائع سبقت رفع الدعوى أو امتجدت بعدها لإثبات التطليق لما تنم عنه من استمرار الخلاف الزوجي واتساع هوته بما لا يستطيع معه الإبقاء على الحياة الزوجية ، فإن ما يثيره الطاعن من إن الحكم أقام قضاءه على سند من وقائع لاحقة لرفع الدعوى يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعي بالوجه الثاني من السبب الأول وبالوجهين الأول والثاني من السبب الثاني مخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع من وجهين ، أولهما أن الواضح من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أبدت الرأي قبل أن

يقدم الطاعن مستنداته الحاسمة وقد ارتأت المحكمة بعد تقديمها أن تبدي النيابة رأيا فيها ، فإثر إصدارت حكمها قبل تنفيذ قرارها خلافا لما تقضى به المادة ٩٥ من قانون المرافعات التي توجب أن تكون النيابة آحر من يتكلم ، وثانيهما أن محكمة الاستئناف قررت التأجيل حتى يرد تقرير الممثل الجنائي بعد أن ادعت المطعون عليها أن سيدة أخرى اتهمت شخصيتها وأبدت الرغبة في العودة إلى منزل الزوجية ، ورغم ذلك فإن المحكمة عدلت عن هذا القرار وأصدرت حكمها ولو هي انتظرت ورود التقرير لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن النعى مردود في وجهه الأول بأن نص المادة ٩٥ من قانون المرافعات لا يسرى حكمه إلا حيث تكون النيابة طرفا منضما أما إذا كانت طرفا أصليا كالحال في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ومنها الدعوى الماثلة فلا ينطبق النعى ، ولما كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن النيابة قامت بذكره برأيها طلبت فيها إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالتطبيق ، فهذا كاف لتحقيق فرض الشارع من وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف ، ولا على النيابة أن تبدي الرأي في كل مرحلة من مراحل الدعوى ، والنعى في وجهه الثاني مردود بأن الطاعن لم يقدم ما حضر الجلسات التي تضمنت سبب النعى ، ولم يكشف عن وجه مصلحته في التمسك بالتأجيل حتى ورود التقرير ومناحي الدفاع التي يطلب إزاد عليها وغفل عنها الحكم المطعون فيه ، فيكون النعى في هذا الخصوص مجعلا غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عدلى مصطفى بديدى رئيسا رعضوية السادة
المستشارين : د . ابراهيم على صالح ، محمود حسين رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل
وجسن عثمان صمار .

(٣٢٣)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٥ القضائية :

(٢٤١) إيجار " إيجار الأماكن " . قانون . اختصاص .

(١) صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أثناء نظر التظلم في قرار اللجنة أمام مجلس
المراجعة أثره . عدم مريان أحكامه على التظلم مما وجوب إحالته إلى المحكمة الابتدائية .

(٢) تقدير اللجنة لأجرة محل المقار والتظلم فيها في ظل القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢
وقبل الانتهاء من إصدار باقى الوحدات وتقدير أجرة لها . الخصومة القائمة بين المؤجر
ومستأجر المحل بشأن الأجرة وجوب قصر نطاقها على هذه الوحدة بتقدير تكاليف إنشائها على
استقلال . عدم وجوب إخطار المستأجرين لباقى الوحدات .

(٣) إيجار " إيجار الأماكن " . استئناف " نطاق الاستئناف " .

الاستئناف - نطاقه . عدم طعن المستأجر في تقدير اللجنة وعدم إثارته دافعا في طعن المؤجر
أمام المحكمة الابتدائية بصدد عدد الأدوار المسموح بها . لا يحول دون إثارته لهذا الدافع في
الاستئناف المرفوع منه . لا يعد ذلك إضرارا للمؤجر بتقلبه طالما لم ينزل الحكم بالأجرة عما
قدرته اللجنة .

١ - إذا كان النابت من مآونات الحكم المطعون فيه ومن تقرير الخبير الذى
استند إليه أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية طابت المحل موضوع النزاع في منتصف
عام ١٩٦٩ وحددت أجرته وأعلن قرارها للطاعن والمطعون عليه في ٢٤/٩/٦٩
وتظلم منه أولها في ٣/٨/٦٩ أمام مجلس المراجعة ، وكان القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
قد صدر وعمل به اعتبارا من ١٨/٨/١٩٦٩ فإن أحكامه ومنها حكم المادة ١٣

الذي استحدث قاعدة إعادة تقدير أجرة جميع وحدات المبنى نتيجة الطعن بالنسبة لإحداها لا تسرى على ذلك التظلم إلا فيما نصت عليه المادة ٤٢ منه من إلزام مجلس المراجعة المعروض عليه بإحالة إلى المحكمة الابتدائية ، وتكون أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ — التي رفع التظلم في ظلها — هي وحدها الواجب التطبيق عليه .

٢ — مفاد نص المواد ١، ٤، ٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية تختص بتحديد إيجار المباني الخاضعة لأحكامه طبقا للأسس الموضحة به وأن للمالك والمستأجر التظلم من قرارات هذه اللجنة أمام مجلس المراجعة الذي حلت محله المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار بعد صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الطعن أن الدكان موضوع النزاع قد تم بناؤه وعايته اللجنة المشار إليها وحددت أجرته وتظلم الطاعن من تقديرها قبل أن يفرغ من إعداد باقي وحدات المبنى للسكنى ، وقبل أن يصدر بالتالي قرار لجنة تحديد الأجرة بالنسبة لباقي وحدات المبنى ، فإن نطاق الخصومة بين الطاعن والمطعون عليه يكون بذلك محدودا بالدكان آنف الذكر ويكون النعي على الخبير بعدم مجاوزته لهذا النطاق في بحثه والنعي على إجراءات الدعوى لعدم إخطار المستأجرين لباقي وحدات المبنى بالطعن إلتجاا لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على غير أساس في وجهيه .

٣ — الاستئناف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتنظرها وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ، لا على أساس ما كان مقدما فيها من أدلة ودفع وأوجه دناع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان إبداءه أمام محكمة أول درجة ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية قد حددت أجرة الدكان محل النزاع ، وأن المطعون عليه لم يتظلم من هذا التقدير بل تظلم منه الطاعن وحده وأحيل التظلم إلى المحكمة الابتدائية ، فإنه يكون للمطعون عليه التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بكل الأسانيد القانونية والأدلة الواقعية التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وتلك التي لم يسبق طرحها عليها دون أن يكون ملزما بسبق التظلم من قرار لجنة

تقدير القيمة الإيجارية لانعدام مصلحته في هذا التظلم بقبول تقديرها ويكون تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بأن الارتفاع المسموح به للمبنى محل النزاع هو ستة أدوار لا خمسة فقط صحيحا في القانون، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يقض بتخفيض الأجرة عما قدرته لجنة تقدير القيمة الإيجارية فإنه لا يكون قد أخذ الطاعن بتظلمه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه استأجر من الطاعن دكانا ، قدرت لجنة تقدير القيمة الإيجارية أجرته بمبلغ ١ جنيه و ٧٥٠ مليم شهريا فتظلم الطاعن من هذا التقدير في ١٩٦٩/٨/٣ أمام مجلس المراجعة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ثم أحيل هذا التظلم إلى محكمة الزقازيق الابتدائية بعد صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وقيد برقم ١٨١٦ لسنة ١٩٦٩ مدني ، ثم قامت لجنة تحديد الأجرة بتقدير أجرة باقى وحدات المبنى فطعن الطاعن على هذا التقدير في ١٩٦٩/١١/٢٣ أمام المحكمة الابتدائية ، وقيد طعنه برقم ٢٠١٤ لسنة ١٩٦٩ مدني ، وبعد ضم الطعنين نذبت المحكمة خبيرا في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت باعتماد التقرير الذي تضمن تقرير أجرة الدكان محل النزاع بمبلغ ٤ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٦ سنة ١٤ ق مأمورية الزقازيق طالبا تأييد قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية ، حكمت المحكمة بنذب خبيرا آخر في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٧٥/٢/١٣ بتعديل الحكم المستأنف وبجعل الأجرة القانونية للعين موضوع النزاع بمبلغ ١ جنيه و ٧٥٠ مليم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين : (الأول) أقام الحكم قضاءه على سند من تقرير الخبير الذي ألتجمر على تحديد أجرة الدكان محل النزاع على أساس تكاليف إنشائه فقط ، في حين أنه كان يتعين عليه طبقا للواد ٨ و ١٠ و ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن يحدد تكاليف إنشاء المبنى جميعه ويحدد أجرته من هذا الأساس ثم يقوم بتوزيعها على وحداته (الثاني) صدر الحكم المطعون فيه دون ادخال المستأجرين لبقاى وحدات المبنى ، في حين أنه كان يتعين على قلم الكتاب طبقا للمادة ١٤ من القانون أذنب الذكر اخطارهم بالطعن وبالجلسة المحددة لنظره .

وحيث إن النعى مردود في وجهيه ، ذلك أنه من المقرر طبقا للبداىء الدستورية أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على مايقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن تقرير الخبير الذى استند إليه أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية هاينت المحل موضوع النزاع في منتصف عام سنة ١٩٦٩ ، وحددت أجرته وأعلن قرارها للطاعن والمطعون عليه في ٢٤/٦/١٩٦٩ ، وتظلم منه أولها في ٣/٨/١٩٦٩ أمام مجلس المراجعة ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد صدر وعمل به اعتبارا من ١٨/٨/١٩٦٩ ، فان أحكامه — ومنها حكم المادة ١٣ الذى استحدث قاعدة إعادة تقدير أجرة جميع وحدات المبنى نتيجة الطعن بالنسبة لإحداها — لا تسرى على ذلك التظلم إلا فيما نصت عليه المادة ٤٢ منه من الزام مجلس المراجعة المعروض عليه بإحالة إلى المحكمة الابتدائية ، وتكون أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ — التى رفع التظلم في ظاهها وهى وحدها الواجبة التطبيق عليه .. ولما كان النص في المادة الأولى من القانون المشار إليه على أنه ” تحدد إيجارات الأماكن المعدة للسكنى أوغير ذلك من الأغراض والتى تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وفقا لما يأتى : (١) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني . (ب) ٣ ٪ من قيمة المباني ” والنص في المادة الرابعة منه على أنه ” تختص بلجان تقدير القيمة الإيجارية المنصوص عليها في المادة ١٣

من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه بتحديد إيجار المباني الخاضعة لهذا القانون وتوزيعه على الوحدات ويجب على مالك البناء فور اعداده للاستعمال أن يخطر اللجنة التي يقع البناء في دائرتها لتقوم بتحديد الإيجار وتوزيعه على وحدات البناء على أن يتم هذا الاخطار في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار على أية وحدة من وحدات البناء أو من تاريخ شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الاستعمال ” والنص في المادة الخامسة على أنه ” يجوز لكل من المالك والمستأجر أن يتظلم من قرار لجنة التقدير أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ويجب تقديم التظلم إلى المجلس خلال ستين يوما ” ، يدل على أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية تختص بتحديد إيجار المباني الخاضعة لأحكام القانون سالف الذكر طبقا للأسس الموضحة به ، وأن للمالك والمستأجر التظلم من قرارات هذه اللجنة أمام مجلس المراجعة ، الذي حلت محله المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار بعد صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الطعن أن الدكان موضوع النزاع قد تم بناؤه وعالينته اللجنة المشار إليها وحددت أجرته وتظلم الطاعن من تقديرها قبل أن يفرغ من اعداد باقي وحدات المبنى للسكنى ، وقبل أن يصدر بالتالى قرار لجنة تحديد الأجرة بالنسبة لباقي وحدات المبنى ، فإن نطاق الخصومة بين الطاعن والمطعون عليه يكون بذلك محددًا بالدكان آنف الذكر ، ويكون النعى على إجراءات الدعوى لعدم اخطار المستأجرين لباقي وحدات المبنى بالطعن — اتباعا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السالف الاشارة إليه — على غير أساس في وجهيه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من تقرير الخبير الذى نددته المحكمة الاستئنافية والذى تضمن أن الارتفاع المسموح به للمبنى هو ستة أدوار وقدر الأجرة على هذا الأساس فى حين أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية حددتها على أساس أن الارتفاع به هو خمسة أدوار فقط ، ولم يطعن المطعون عليه على قرارها ، وإنما طعن عليه الطاعن وحده ، وقد ايد الخبير

الذي ندبته محكمة أول درجة قرار اللجنة في شأن الارتفاع المسموح به ، مما يعتبر معه هذا التحديد نهائيا ، ويكون الحكم المطعون فيه حين استند إلى تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة الاستئنافية والذي حدد الارتفاع المسموح به بستة أدوار قد أضر بالطاعن نتيجة لتظلمه من قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية ومن ثم في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن الاستئناف — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتنظرها وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات ، لأعلى أساس ما كان مقدما فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب ، بل أينسا على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان ابتداء أمام محكمة أول درجة . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية قد حددت أجرة الدكان محل النزاع ، وأن المطعون عليه لم يتظلم من هذا التقدير بل تظلم منه الطاعن وحده ، وأحيل التظلم إلى المحكمة الابتدائية فإنه يكون للمطعون عليه التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بكل الأسانيد القانونية والأدلة الواقعية التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وبتلك التي لم يسبق طرحها عليها ، دون أن يكون ملزما بسبق التظلم من قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية لانعدام مصلحته في هذا التظلم بقبول تقديرها ، ويكون تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بأن الارتفاع المسموح به للبنى محل النزاع هو ستة أدوار لا خمسة فقط صحيحا في القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، ولم يتقص بتخفيض الأجرة عما قدرته لجنة تقدير القيمة الإيجارية فإنه لا يكون قد أضر الطاعن بتظلمه ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في ذير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة وعضوية السادة المستشارين : بشري وزق ،
رافت عبد الرحيم ، محمد حسب الله وحسن البكري .

(٣٢٤)

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٧٧ القضائية :

تأمينات اجتماعية . عمال .

عمال الزراعة المستثنون من تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المقصود بهم كل من يعمل بالزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة . خفير الزراعة المعين لحراسة الأطنان علم خضوعه للقانون المذكور . أثره . إحصاء أحكام الإدخار عنه الواردة بالقانون ٢١ لسنة ١٩٦٥

النص في المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن أحكامه لا تسري "على العاملين في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص" ، مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع إنما أراد بهذا الاستثناء استبعاد كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تشمل الاستثناء العمال الذين يؤدون أعمال الحراسة كالخفير ، لأن ذلك هو المدلول المأمى في قصد المشرع لمصطلح "العاملين في الزراعة" حسبما أفصح عنه في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي الذي إستثنى من أحكامه هؤلاء العاملين ، كما أن نصوص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآنحر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن العمل الفردي الذي إستثناهم بدوره من تطبيقه ، وكذلك نصوص قانوني التأمينات الاجتماعية الصادرين بالقانونين رقمي ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٣٦ لسنة ١٩٦٤ خلو مما يشير بتحول المشرع عن مدلول ذلك المصطلح ، فينبغي إلزام هذا الممى في تفسير نص المادة الثانية من القانون

جلسة ١٠/٦/١٩٧٨ الفلمين رقمي ٦١ لسنة ٤٧ ق ١٨٥٠ لسنة ٤٦ ق

الأخير ، إذ يجب صرف المصطلح الوارد في نص ما لمعنى معين إلى هذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه ، دون الإعتداد في هذا الخصوص بما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أن المقصود بالعاملين في الزراعة من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة وليس من يؤدون الأعمال الإدارية وأعمال الحراسة كالتخفيف والأعمال المماثلة ، لأنها بذلك خرجت عن المعنى الصحيح لعبارة النص حسبما قصده الشارع بالإضافة إلى تخصيصها لعمومه لغير مخصص وتجاوزت حد الإيضاح وبسطت مجال تطبيق القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة بغير سند من نصوصه ، لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء نظام إيداع للعاملين تنص على أن "يُنشأ نظام إيداع للعاملين الخاضعين لأحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية وكذا العاملين الدائمين الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وتتولى تطبيق هذا النظام الجهات والهيئات الملزمة بمعاشات أو بمكافآت المتفعين طبقاً لأحكام قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية المشار إليها " وهو مؤداه أن مناط سريان نظام الإيداع بشأن العامل أن يكون من العمال الدائمين خاضعاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ما تقدم وكان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول - الذي توفي يوم ١٩٧١/٧/٢١ - قد عمل خفير زراعية لحراسة أطيان المطعون ضده الخامس ، مما يجعله بمنأى عن نطاق تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتنحصر عنه بالتالي أحكام الإيداع بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧ وإذ قضى الحكم المطعون فيه للمطعون ضدهم الأربعة الأول بمبالغ التأمين الإضافي والمعاش والإيداع المقرره بهذين القانونين ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومنع التقرير الذي تلاء السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم الأربعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٤٥ سنة ١٩٧١

مدنى قسم أول بندر المنصورة التى قيدت برقم ١٣٧٤ سنة ١٩٧١ مدنى كلى بعد إحالتها إلى محكمة المنصورة الابتدائية بطلب الحكم على الهيئة الطاعنة في مواجهة المطعون ضده الخامس أن تدفع اليهم تأميناً إضافياً مقداره ٢٥٠ جنيهاً ومعاشاً عن المدة من ١/٧/١٩٧٠ قيمته ٣٢ جنيهاً و ٤٠٠ مليم . وقالوا بياناً للدعوى أن مورثهم المرحوم كان يعمل خفير زراعة لدى المطعون ضده الخامس لقاء أجر شهري . مقداره ٣ جنيهاً و ١٢٥ مليم وإذ توفي بتاريخ ٢١/٧/١٩٧٠ أثناء قيام علاقة العمل فيستحق لهم نصيبهم الشرعى في التأمين الإضافى المقرر بالمادتين ٨٧ و ٨٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمعاش الشهري ولذلك فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم سالفة البيان . وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم باستئنافهم المقيّد برقم ١٤٥ سنة ٢٤ ق مدنى أمام محكمة استئناف المنصورة ، فقضت في ١٤ من يناير سنة ١٩٧٤ بتدب خير لأداء المهمة الميمنة بمنطوق حكمها ، ثم قضت في ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٥ بإعادة المهمة إليه لاستكمالها على النهج الذى حددته له ، وبعد أن تقدم الخبير بتقريره قضت في ٩ من أبريل سنة ١٩٧٧ بإلغاء الحكم المستأنف والزام الهيئة الطاعنة أن تدفع إلى المطعون ضدهم الأربعة الأول تأميناً إضافياً مقداره ٣٩ جنيهاً وإدخاراً قيمته ٢ جنيهاً و ٩٦٩ على التفصيل الوارد بتقرير الخبير المؤرخ ٢٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ وأسباب الحكم ومعاشاً شهرياً طبقاً للحدود بها . طعنّت الهيئة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الخامس وبقبوله بالنسبة لباقي المطعون ضدهم ونقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الخامس إنه اختصم في الدعوى الابتدائية ليصدر الحكم في مواجهته ولم يوجه المطعون ضدهم الأربعة الأول أية طلبات إليه في استئنافهم الذى لم يبد فيه دفاعاً .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك إنه لا يكفى فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب

أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمالها في طلباته هو ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الخامس قد وقف من الخصومة موقفا سلبيا ولم يكن للمطعون ضدهم الأربعة الأول أية طلبات قبله ولم يحكم بشيء عليه ، وكانت الهيئة الطاعنة قد أسست طعنها على أسباب لا تتعلق به ، فإنه لا يقبل منها اختصاصه في الطعن ، ويلبغى لذلك الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أنه مما تنعاه الهيئة الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وتقول يانا لذلك أن الحكم استند في قضائه للمطعون ضدهم الأربعة الأول بالتأمين الإضافي والمعاش على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، في حين أن مورثهم الذي عمل خفير زراعة لحراسة أطيان المطعون ضده الخامس وانتهت خدمته بوفاته في ١٩٧١/٧/٢١ قبل سريان القرار الجمهوري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ يكون من عمال الزراعة الذين استثناهم القانون المذكور من أحكامه مما يجعل المطعون ضدهم الأربعة الأول غير مستحقين للتأمين الإضافي والمعاش المحكوم بهما ، بالإضافة إلى أن الحكم قضى لهم بالادخار لا يستحقونه .

وحيث أن هذا النعى شديد ، وذلك أنه لما كان النص في المادة النانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن أحكامه لا تسرى (على العاملين في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص) مفاده - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إنما أراد بهذا الاستثناء استبعاد كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يشمل الاستثناء العمال الذين يؤدون أعمال الحراسة كالخفير ، لأن ذلك هو المدلول المعين في قعر المشرع لمصطلح (العاملين في الزراعة) حسبما أفصح عنه في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي الذي استثنى من أحكامه هؤلاء العاملين ، كما أن نصوص القانون رقم ١٩ لسنة ٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي الذي استثناهم بدوره من نطاق تطبيقه ، وكذلك نصوص قانوني التأمينات

الاجتماعية الصادرين بالقانونين رقمي ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - ولو
ما يشعر بتحويل المشرع من مدلول ذلك المصطلح ؛ فينتهي التزام هذا المعنى
في تفسير نص المادة الثانية من القانون الأخير أذ يجب صرف المصطلح الوارد
في نص لمعنى معين إلى هذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه ، دون الاعتداد في
هذا الخصوص بما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من
أن المقصود بالعاملين في الزراعة ممن يقومون بأعمال الفلاحة البحتة وليس من
يؤدون الأعمال الإدارية وأعمال الحراسة كالحفير والأعمال المماثلة ؛ لأنها بذلك
خرجت عن المعنى الصحيح لعبارة النص حسبما قصده الشارع بالإضافة إلى
تخصيصها لعمومية بغير مخصص وتجاوزت حد الإيضاح وبسطت مجال تطبيق
القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة بغير سند من نصوصه . لما كان
ذلك وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء نظام أدخار
للعاملين تنص على أن (ينشأ نظام أدخار للعاملين الخاضعين لأحكام قوانين
المعاشات المدنية والعسكرية وكذا العاملين الدائمين الخاضعين لقانون التأمينات
الاجتماعية وتتولى تطبيق هذا النظام الجهات والهيئات المترتبة بمعاشات أو مكافآت
المتقاعين به طبقاً لأحكام قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية المشار إليها
وهو مأموداه أن مناط سريان نظام الأدخار بشأن العامل أن يكون من العمال
الدائمين خاضعاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ما تقدم وكان
الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول الذي توفي يوم
١٩٧١/٧/٢١ - قد عمل خفير زراعة لحراسة أطيان المطعون ضده الخامس
مما يجعله بمنأى عن نطاق تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتنعصر عنه
بالتالي أحكام الادخار الواردة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ . وإذا قضى الحكم
المطعون فيه للمطعون ضدهم الأربعة الأول بما الخ التأمين الإضافي والمعاش والأدخار
المقررة بهذين القانونين ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما
يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتيقن القضاء بتأييد
الحكم المستأنف .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة المستشارين :
محمد الباجوري ، محمد طه منجر ، إبراهيم قراج وصبحي وزق .

(٣٢٥)

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٦٤ القضائية :

(١ — ٣) إيجار " إيجار الأماكن " . تسجيل . حوالة .

(١) الدعوى باخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . جواز صدور التكليف من المؤجر ولو لم يكن مالكا . التكليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير مسجل . لا أثر له طالما لم يسبقه نفاذ حواله عقد الإيجار إليه قبل المستأجر .

(٢) مشتري العقار بعقد غير مسجل . له كافة حقوق المؤجر قبل المستأجر . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع مع قبول المستأجر لحواله أو إعلانه بها .

(٣) التكليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير مسجل إلى المستأجر للوفاء بالأجرة المتأخرة قبل نفاذ حواله عقد الإيجار في حقه . أثره . عدم قبول دعوى المشتري اخلاعة من العين . لا يغير من ذلك تسجيله عقد الشراء بعد رفع الدعوى أو إعلان المستأجر بالحواله في صحيفة دعوى الإخلاء .

١ — مؤدى الفقرة أ من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين — المقابلة لذات الفقرة من المادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر — أن المشرع اعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكليف المستأجر بالوفاء شرطا أساسيا لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في الوفاء بالأجرة ، فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا أو صدر ممن لاحق له في توجيهه تعيين الحكم بعدم قبول الدعوى . لما كان ذلك وكان يشترط في هذا التكليف بالوفاء أن يصدر إلى المستأجر من المؤجر أصلا أو من محل محله ولو لم يكن مالكا للعين المؤجرة فيجوز صدوره بهذه المثابة من مشتري العين

المؤجرة حتى ولو لم يكن عقده مسجلا ، غير أنه كي يترتب على التكليف أثره ينبغي قيام علاقة مسبقة بين المشتري العين المؤجرة وبين المستأجر عن طريق سريان حواله عقد الإيجار في حقه وفق القانون .

٢ — يجوز لمشتري العقار بعقد غير مسجل أن يطالب المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار ومنها الأجرة إذا ما قام البائع بتحويل العقد إليه وقبل المستأجر هذه الحواله أو أعلن بها ، لأنها بهذا القبول أو الإعلان تكون نافذة في حقه طبقا لنص الفقرة الثانية المادة ٣٠٥ من القانون المدني ومن ثم فإنه يحق للمشتري — تبعا لذلك — أن يقاض المستأجر — المحال عليه — في شأن الحقوق المحال بها دون حاجته إلى إختصاص المؤجر — المحيل — لأن الحق المحال به ينتقل إلى المحال له مع الدعاوى التي تؤكد ومنها دعوى الفسخ .

٣ — إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه تعاقد مع مؤجرة عين النزاع على تبادل العقار الكائنة به العين بعقار آخر بموجب عقد لم يسجل إلا في تاريخ لاحق لرفع الدعوى وأنها حولت عقد الإيجار المبرم بينها وبين الطاعن عن هذه العين إلى المطعون عليه الذي بادر إلى إرسال كتابين موصى عليهما مصححين بعلمى وصول إلى الطاعن يكلفه فيهما بالوفاء بالأجرة المستحقة وذلك قبل أن يحصل على موافقته على الحواله أو يعلنه بها حتى تكون نافذة في حقه ، وهو مادعا الحكم إلى اعتبار إعلانه بصحيفة الدعوى التي تضمنت بيانات الحواله إعلانا له بها ، وإذ كان مؤدى هذا أن الحواله الصادرة إلى المطعون عليه لم تنفذ في حق الطاعن إلا من تاريخ إعلانه بصحيفة الدعوى ، بما مفاده أن تكليفا بالوفاء لم يوجه إلى الطاعن من صاحب الحق في استثناء الأجرة المستحقة قبل رفع الدعوى وبذلك ينتفى شرط من شروط قبولها ، وإذ استجاب الحكم المطعون فيه رغم ذلك إلى طلب الإخلاء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتوصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٦١٩ لسنة ١٩٧١ مدني أمام محكمة
المنصورة الابتدائية ضد الطاعن ، بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ أول
يناير ١٩٦٣ وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها إليه ، وقال شرحاً لها أنه بموجب
هذا العقد استأجر الطاعن من المالكة السابقة الشقة المبيتة بالعجينة ، وإذ
آلت ملكية العقار إليه بموجب عقد بدل ابتدائي مؤرخ ١٠/١/١٩٧٠ ، فقد
كلف الطاعن بسداد الأجرة إليه بموجب خطاب مرصعي عليه من علم الوصول في
٢٠/٣/١٩٧٠ ، ثم أعاد تكليفه بالوفاء بخطاب آخر في ٣١/٥/١٩٧٠ ، وإذ لم يتم
الطاعن رغم ذلك بالوفاء بالأجرة ، فقد أقام الدعوى . دفع الطاعن بعدم قبول
الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ولعدم سبقها بتكليف بالوفاء ، وبتاريخ
١٧/٤/١٩٧٢ — حكمت المحكمة بإخلاء العين المؤجرة المبيتة بعقد الإيجار المؤرخ
١/٢/١٩٦٣ وتسليمها للمطعون عليه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٢٥٠ لسنة ٢٤ في المنصورة طالباً بإلغاء ورفض الدعوى ، وادعى بتزوير
توقيعه وتوقيع أخيه على علمي الوصول المؤرخين ٣/٣/١٩٧٠ و ٣١/٥/١٩٧١
كما ادعى المطعون عليه بتزوير المخالصة والإقرار المنسوبين له عن الأجرة المتأخرة
والمقدمين من الطاعن ، وبتاريخ ٤/٦/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف برد وبطلان
المخالصة والإقرار المنسوبين للمطعون عليه ، ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٠/٦/٧٦
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقررت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الذي ينقض الحكم . عرض الطعن على هذه
المحكمة في غرفة مشورة قرأه جديراً بالنظر ، وبالحلقة المدونة التزمت النيابة
رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون ،
وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
ذهب — وهو بسبيل الرد على ما أثاره بصدد عدم إعلانه بحوالة عقد الإيجار —
إلى أن المطعون عليه يعتبر مالكا للعين مؤجرة النزاع بموجب عقد البدل وأن
هذه الحوالة تصبح نافذة في مواجهة الطاعن بإعلانه بتسليمه الدعوى الحالية

في حين أن منطق الحكم يؤدي إلى أن التكليف بالوفاء صادر من غير ذي صفة لأنه وجه قبل إعلانه الحوالة بموجب صحيفة الدعوى آتية الإشارة ، وبالتالي ينتفى شرط سبق الدعوى بتكليف بالوفاء ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أنه لما كان مؤدى الفقرة (١) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين — المقابلة لدات الفقرة من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر — أن المشرع اعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكليف المستأجر بالوفاء شرطا أساسيا لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في الوفاء بالإجرة ، فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا أو صدر ممن لاحق له في توجيهه تعين الحكم بعدم قبول الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يشترط في هذا التكليف بالوفاء أن يصدر إلى المستأجر من المؤجر أصلا ولو لم يكن مالكا لعين المؤجرة ، فيجوز صدوره بهذه المثابة من مشتري العين المؤجرة . ولو لم يكن عقده مسجلا ، غير أنه كي يترتب على التكليف أثره ينبغي قيام علاقة سابقة بين مشتري العين المؤجرة وبين المستأجر عن طريق سريان حوالة عقد الإيجار في حقه وفق القانون . لما كان ما تقدم وكان يجوز لمشتري العقار بعقد غير مسجل أن يطالب المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار ومنها الإجرة إذا ما قام البائع بتحويل العقد إليه وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها ، لأنها بهذا القبول أو الإعلان تكون نافذة في حقه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ د من القانون المدني ، — ويعتق للمشتري — المحال له — تبعا لذلك أن يقاضى المستأجر — المحال عليه — في شأن الحقوق المحال بها دون حاجة إلى اختصاص المؤجر — لأن الحق المحال به ينتقل إلى المحال له مع الاعاوى التي أتوكة ومنها دعوى الفسخ . لما كان ما سلف ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه تعاقد مع مؤجرة عين النزاع على تبادل العقار الكائنة به العين بعقار آخر بموجب عقد لم يسجل إلا في تاريخ لاحق لرفع الدعوى ، وأنها حولت عقد الإيجار المبرم بينها وبين الطاعن عن

هذه العين إلى المطعون عليه الذي بادر إلى إرسال كتابين موصى عليهما مصححين يعلمى وصول إلى الطاعن يكافئه فيهما بالوفاء بالأجرة المستحقة وذلك قبل أن يحصل على موافقته على الحوالة أو يعلنه بها حتى تكون نافذة في حقه ، وهو ما دعا الحكم إلى اعتبار إعلانه بصحيفة الدعوى التي تضمنت بيانات الحوالة إعلانه بها . وإذا كان مؤدى هذا أن الحوالة الصادرة إلى المطعون عليه لم تنفذ في حق الطاعن إلا من تاريخ إعلانه بصحيفة الدعوى ، بما مفاده أن تكليفه بالوفاء لم يوجه إلى الطاعن من صاحب الحق في استثناء الأجرة المستحقة قبل وضع الدعوى ، وبذلك ينتفى شرط من شروط قبولها ، وإذا استجاب الحكم المطعون فيه رغم ذلك إلى طلب الإخلاء فإنه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضيه .

ولما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، وكان الثابت أن الدعوى لم تستوف شروط قبولها ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨ .

رئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، إبراهيم فراج ، صبحي رزق ، محمد أحمد حمدي .

(٣٢٦)

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٦٠ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " .

إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لتغييره وجه الاستعمال بما يتنافى شروط العقد . م ٢٣ ق
٥٢ لسنة ١٩٦٩ شرطه أن يلحق بالمؤجر ضرر - إزالة للمستأجر ما أجراه من تغيير . لا يمنع
من إخلاء من العين المؤجرة .

(٢) حكم " تسبیب الحكم " استئناف .

انصاح الحكم بالاستئناف عن الأساس السليم لقضائه . لا يعيبه عدم تخطيطه الحكم الابتدائي
الذي أيده أو علم فهمه لمرماه طالما لم يكن لذلك تأثير على جوهر قضائه .

(٣ ، ٤) إثبات " الكتابة . القرائن " .

(٣) للصورة الرسمية لمخاض جمع الاستدلالات . جواز استناد الحكم إلى ما ورد فيها
كقرينة قضائية . القضاء بأن المعاينة الواردة بالمحضر حاجيتها ولا يجوز الطعن عليها
إلا بالتزوير . خطأ .

(٤) تضمين محضر الشرطة أن معاينة مسكن المستأجر قد تمت بموافقة . للمحكمة المدنية
الاعتداد بما ورد بهذه المعاينة كقرينة طالما أن المحكمة الجنائية لم تقص ببيان هذا الإجراء .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة ٢٣ / ج من القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ أنه لا يجوز للمستأجر أن يخلت تغييراً في العين المؤجرة بدون إذن
المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا يلشأ عنه ضرر للمؤجر ، فإذا امتنع الضرر ارتفع
الحظر ، لا يغير من ذلك أن تتضمن العقد منعاً صريحاً من إجراء أي تغيير

في العين المؤجرة وإذا بين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بالإخلاء على تغيير وجه الاستعمال للعين المؤجرة وأن هذا التغيير رتب ضرراً للطعون عليه، استخلاصاً من تحقيقات الشرطة وما جاء بتقرير الخبير من وجود أكوام من الدواسات بالحديقة على شكل أكوام كثيرة وبكميات وفيرة ووجود نولين مركبين لصناعة الدواسات ومن قطع جذوع أشجار وإلقائها بالحديقة وإمتلاء إحدى حجرات السكن بالأدوات اللازمة للصناعة التي يمارسها الطاعن ومن تلوث الحائط بالإصابع ومحاولة طمسها بالحريق ، فإن ما خلص إليه الحكم على هذا النحو كاف لتوافر الضرر في جانب المطعون عليه من جراء تغيير وجه استعمال العين المؤجرة . هذا إلى أن الواضح من الحكم أنه في واقع الأمر قد وازن بين المعاييرتين واعتدباً ولاهما في نطاق السلطة المخولة لقاضي الموضوع وأهدر الدلالة المستمدة من الثانية على سند من أن الفترة الفاصلة بينهما تكفي تماماً لإزالة أسباب المخالفة التي وقعت من قبل وأن حرق المؤجر في طلب الإخلاء ثبت بمجرد وقوع المخالفة وأو أزيلت بعد ذلك، وما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص صحيحاً في القانون .

٢ - لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم إفصاحه صراحة عن تخطئة حكم محكمة أول درجة طالما قد أوضح في حثاياته الأساس السليم الذي استند إليه في قضائه ، ولا دليه إن هو أخطأ في فهم ما رمى إليه حكم محكمة أول درجة ما دام لم يكن له تأثير على جوهر قضائه .

٣ - محاضر جمع الاستدلالات التي تقدم صورها الرسمية في الدواوى المدنية لا تعدو أن تكون مستنداً من مستندات الدعوى، من حق المحكمة أن تستخلص مما تضمنته من استجوابات ومعاينات مجرد قرينة تستهدي بها للتوصل إلى وجه الحق في الدعوى المعروضة عليها فلها أن تأخذ بها ولها أن تهدرها ولها أن تلتقي جزءاً منها وتطرح سائر دون أن يكون لها تأثير عليها في قضائه . ولقد كان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن المعاينة الأولى التي أجريت في محضر جمع الاستدلالات لها حجية ولا يجوز الطعن عليها إلا بالتزوير بعد بهذه المثابة خطأ في تطبيق القانون ، إلا أنه لما كان الواضح أن ما ساقه الحكم المطعون عليه في هذا الشأن . لا يعدو أن يكون فصله زائداً القول فيها فإن النعى في شأنها يكون غير منتج .

٤ — إذ كان الثابت من محضر اللجنة المشار إليه بسبب النعي أن محضر جمع الاستدلالات قد أثبت أن الطاعن قد سمح له بدخول المسكن والحديقة وأنه تمكن بذلك من إجراء المعاينة ، وكانت الأوراق خلوا مما يفيد أن الطاعن دفع أمام المحكمة الجنائية ببطالان التفتيش وأن حكما صدر بذلك حتى يمكن القول بإرتباط القاضي المدني بالحكم الجنائي في معنى المادة ٤٠٦ من القانون المدني ، فإن من حق المحكمة المدنية أن تتخذ مما ورد في المعاينة قرينة تعتمد عليها في قضائها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٥ مدني أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإخلائه من العين الموضحة بالصحيفة وتسليمها له . وقال شرحا لها أنه بعقد مؤرخ ١٩٦٣/٤/١ استأجر منه الطاعن المنزل رقم بالعمرانية بالجيزة لاستعماله سكنا خاصا له ولكنه غير من الغرض الذي تم التعاقد عليه ، واستخدم المنزل والحديقة المحيطة به مصنعا لصناعة المشايات والدواسات ووضع بها أنوالا كبيرة لتصنيعها ، واستعمل العين المؤجرة بطريقة تتجافى مع شروط الإيجار المعقولة ، بأن قطع أشجار الحديقة ولوث الجدران بألوان الصباغة بما يبيح إخلاءها منه فقد أقام دعواه بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨ حكمت المحكمة بنسب أحد الخبراء لمعاينة العين المؤجرة لبيان ما إذا كان قد تغير وجه استعمالها عما هو ثابت بالعقد ومدى هذا التغير ووجه الضرر العائد منه وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٦/١/٥ ، بإخلاء المكن المؤجر وتسليمه إلى المطعون عليه بالحالة التي كانت عليه وقت التعاقد . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف

رقم ٦٩٨ لسنة ٩٣ ق القاهرة بطاب الغائه ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقسم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الإسناد ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم تبنى أسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بالإخلاء على سند من أن مجرد التغيير في وجه الاستعمال المنصوص عليه في عقد الإيجار يربط للمؤجر حقا في الإخلاء طبقا للمادة ٢٣ (ج) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون حاجة لتوفر الضرر مادام المنع مشروطا في العقد ، في حين أن توافر الضرر عند تغيير وجه الاستعمال مشروطا بالإخلاء ولو تضمن العقد الخطر من التغيير . هذا إلى أن محكمة الاستئناف نسبت إلى حكم محكمة أول درجة أنه استجاب لطلبات المطعون عليه استنادا إلى ما ثبت له من مخالفات الطاعن لشروط عقد الإيجار محل الدعوى بشكل أضربه ، بينما الواقع أن الحكم الابتدائي لم يتحدث عن الضرر ورفض مناقشته واعتبره مفترضا بمجرد وقوع المخالفة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الإسناد .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة ٢٣ (ج) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنه لا يجوز للمستأجر أن يحدث تغييرا في العين المؤجرة ، بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه ضرر للمؤجر ، فإذا أمتنع الضرر ارتفع الخطر ، لا يغير من ذلك أن يتضمن العقد منعا صريحا من إجراء أى تغيير في العين المؤجرة ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بالإخلاء على تغيير وجه الاستعمال للعين المؤجرة وأن هذا التغيير رتب ضررا للمطعون عليه ، استخلاصا من تحقيقات الشرطة ، وما جاء بتقرير الخبير من وجود أكوام من الدواسات بالحديقة على شكل أكوام كثيرة وبكميات وفيرة ، ووجود نواير مركبين لصناعة الدواسات ، ومن قطع فروع أشجار والقائما بالحديقة وامتلاء إحدى حجرات

السكن بالأدوات اللازمة للصناعة التي يمارسها الطاعن ومن تلوث الخائط بالأصباغ ومحاولة طمسها بالحريق ، فان ماخلص اليه الحكم على هذا النحو كاف لتوافر الضرر في جانب المطعون عليه من جراء تغيير وجه استعمال العين المؤجرة ، خلافا لمذهب الحكم الابتدائي الذي افترض وجود الضرر بمجرد وقوع المخالفة ، وقرر أن تحققها يسلب القاضي سلطته التقديرية في الفسخ . ولما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم افصاحه عن تخطيط حكم محكمة أول درجة في هذا الشأن ، طالما قد أوضح في حيثياته الأساس السليم الذي استند اليه في قضائه ، ولا عليه إن هو أخطأ في فهم ما رمى اليه حكم محكمة أول درجة مادام لم يكن له تأثير على جوهر قضائه ، ويكون النعي بالخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الإسناد على ذير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم اعتمد في قضائه بالاخلاء على محضر المعاينة المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ الذي تم في المحضر رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٥ جنح بولاق الدكرور ، والذي أثبت فيه أمين الشرطة حدوث بعض التلقيات بالمنزل محل النزاع ، وذهب إلى أن له حجية مطلقة باعتباره محضرا رسميا لا يجوز الطعن عليه بغير الادعاء بتزويره ، وأن الطاعن لم يستطع النيل منه ، وأطرح في ذات الوقت محضر إعادة المعاينة الذي أجراه أحد الضباط في ١٩٧٥/٣/٨ ، في حين أن محضر أمين الشرطة ليس إلا محضر جمع استدلالات وليس له حجية ويجوز دحض ما حواه ، وغير مفهوم اطراح محضر إعادة المعاينة رغم أنه هو الآخر بحسب منطلق الحكم تكون له ذات الحجية . هذا إلى أن أمين الشرطة أجرى المعاينة في المسكن دون أن يكون مأذونا له من النيابة العامة بدخوله فتكون المعاينة باطلة عملا بالمادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية لما فيه من افتئات على حرية المواطنين واعتداء على حرمة المسكن ، فلا يجوز التعويل عليه في الإثبات . بالإضافة إلى أن إعادة المعاينة التي تمت بناء على شكوى من الطاعن ، والتي محبت المحكمة نفسها عن مناقشة الدليل المستمد منها ، قاطعة بعدم صحة المعاينة الأولى ، ودليل على أنه لم يحدث تغيير في استعمال العين

المؤجرة أصلاً . علاوة على أن الحكم استند إلى ماورد بالمعينة الأولى من قطع الأشجار دون بيان ما إذا كانت هذه الأشجار من مكونات الحديقة عند بداية الانتفاع ، وذهب إلى أن الفترة بين المعابتين كافيه لاستتراع بعض الأشجار بدل التي اقتلعت رغم عدم إمكان ذلك فنياً ، وإذا لم يرد الحكم على ما ساقه الطاعن من دفاع في هذا الصدد فإنه فضلاً عن مخالفة القانون والفساد في الاستدلال يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت محاضر جمع الاستدلالات التي تقدم صورها الرسمية في الدعاوى المدنية لا تعسّدو أن تكون مستنداً من مستندات الدعوى ، من حق المحكمة أن تستخلص ما تضمنته من استجابات ومعاينات مجرد قرينة تستهدي بها للتوصل إلى وجه الحق في الدعوى المعروضة عليها ، فلها أن تأخذ بما ولها تهدرها ولها أن تنتقي جزءاً منها وتطرح سائر ، دون أن يكون لها تأثير عليها في قضائها ، ولئن كان مقرر الحكم المطعون فيه من أن المعينة الأولى التي أجريت في محضر جمع الاستدلالات المشار إليه بسبب النعي لها حجية ولا يجوز الطعن عليها إلا بالتزوير ، يعد بهذه المثابة خطأ في تطبيق القانون ، ألا أنه لما كان الواضح من الحكم أنه في واقع الأمر قد وازن بين المعابتين واعتد بأولاهما في نطاق الساطة المخولة لقاضي الموضوع واهدار الدلالة المستمدة من الثانية على سند من أن الفترة الفاصلة بينهما تكفي تماماً لإزالة أسباب المخالفة التي وقعت من قبل وأن حق المؤجر في طلب الإخلاء يثبت بمجرد وقوع المخالفة ولو أزيلت بعد ذلك ، ولما كان ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص صحيحاً في القانون ، وكان هذا الاستخلاص سائفاً وله سنده من الأوراق ، فإن ما ساقه الحكم المطعون فيه من قول لا يعدو أن يكون فضلة زائدة القول فيها ويكون النعي في شأنها غير منتج . لما كان ذلك وكان الثابت من محضر اللجنة المشار إليه بسبب النعي أن محضر جميع الاستدلالات قد أثبت أن الطاعن قد سمح له بدخول المسكن والحديقة وأنه تمكن بذلك من إجراء المعينة ، وكانت الأوراق خلوا بما يفيد أن الطاعن دفع أمام المحكمة الجنائية ببطلان التفتيش وأن حكماً صدر بذلك ،

حتى يمكن القول بارتباط القاضي المدني بالحكم الجنائي في معنى المادة ٦٦ من القانون المدني . فان من حق المحكمة المدنية أن تتخذ مما ورد في المعاينة قرينة تعتمد عليها في قضائها ، وتكون دعوى . الفة القانون خير وارده . لما كان ما تقدم وكانت القرائن والادلة التي ساقها الحكم تدعيها لرأية طبقا لما جاء بالرد على السبب الأول سائغة وتكفي لحمل قضائه ، فلا عيبه أن هو كف عن تتبع الطاعن في جميع مناحي دفاعه ، ولم يرد على كل منها استقلالاً لما في ذلك من رد ضمنى سقط بها ، ويكون النعى بالفساد في الاستدلال والقصور في التسيب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين :
مجدى الخولى ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، ابراهيم فودة وعبد الحميد المنفلوطى .

(٣٢٧)

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥ هـ القضائية :

(١) حيازة . ملكية « أسباب كسب الملكية » .

الحيازة كسب لكسب الملكية . ماهيتها . علم وجوب علم المالك علما يقينيا بحيازة الغير .
للعقار . كفاية كون الحيازة ظاهرة بحيث يستطيع العلم بها .

(٢) حيازة . محكمة الموضوع .

استيفاء الحيازة للشروط القانونية . التحقق منه من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة
النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

١ - الحيازة التي تصلح أساسا لتملك المنقول أو العقار بالتقادم ، وإن كانت
تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة في معارضة حق المالك على نحو لا يحمل
مكونه فيه على حمل التسامح ولا يحمل الخفاء أو اللبس في قصد التملك بالحيازة ،
كما تقتضى من الحائز الاستمرار في استعمال الشيء بحسب طبيعته وبقدر الحاجة
إلى استعماله . إلا أنه لا يشترط أن يعلم المالك بالحيازة علم اليقين ، إنما يكفي
أن تكون من الظهور بحيث يستطيع بها .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في التحقق من استيفاء الحيازة للشروط
التي يتطلبها القانون ، ولا سبيل لمحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاءها
على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير انتهى تلاه السيد المستشار المقرر
والمراعاة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١١ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى الفيوم ضد
المطعون عليهم للحكم بتثبيت ملكيته للمنزل المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى
وتسليمه له وكف ما زعمتهم له فيه ، وقال في بيان دعواه أنه يمتلك المنزل المذكور
بالشراء من المطعون عليه الأول بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٧١/١١/٥
وآلت ملكيته لهذا الأخير عن طريق إنشائه ووضع اليد عليه حتى تاريخ بيعه
وحكم بصحة ونفاذ العقد في الدعوى رقم ٥٧ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الفيوم ،
وعند تنفيذ الحكم الصادر لصالحه فوجئ بتواطؤ المطعون عليهم ضده ، حيث
استشكلت المطعون عليها الثالثة في التنفيذ بحجة أنها هي المالكة للمنزل بموجب
عقد بيع صادر لها من زوجها المطعون عليه الثانى حكم بصحته ونفاذه ، ففضى
بوقف التنفيذ ، فأقام الدعوى للحكم بطلباته وبعد أن قضت المحكمة في ١٩٧٣/١١/٢٠
بندب خير لمعاينة العين موضوع النزاع وبيان واضح اليد عليها وسببه ومدته
وما إذا كان أى من المدعى عليهما الأول والثانى (المطعون عليهما الأول والثانى)
قد تملك العين بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة بالاكسية ، وقدم الخبير تقريره
الذى انتهى فيه إلى عدم إمكان معرفة المالك الحقيقي له . حكمت المحكمة
في ١٩٧٤/٥/٣٠ بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . استأنف الطاعن هذا
الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف مأمورية الفيوم ” دالبا إلغاءه والقضاء
له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ١٠٩ سنة ١٠ ق وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٨ حكمت
المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى وبقبولها
وباحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف (الطاعن) بكافة طرق الإثبات
أن البائع له تملك المنزل محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وبعد
أن سمعت المحكمة أقوال شهود الطاعنين والمطعون عليهما الثانى والثالثة حكمت
بتاريخ ١٩٧٥/٦/٩ برفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في
النسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول .

أن الحكم المطعون فيه اكتفى بالقول بأن المطعون عليه اثباتاً قد ظهر على العين موضوع النزاع بمظهر المالك واستمر حائزاً لمدة خمسة عشر عاماً قبل رفع الدعوى من جانب الطاعن دون أن يستظهر باقى أركان الحيازة صراحة ومدى توافرها من عدمه ، كما أن الحكم لم يتناول مدى ظهور المطعون عليه الثانى — وهو ابن المطعون عليه الأول على العين موضوع النزاع بمظهر المالك والحائز لحساب نفسه والمعارض لحق والده المالك ، وإذ خلت الأوراق مما يفيد هذه المجاهدة فإن وضع اليد يكون غير ظاهرة كون نية التملك بدورها غير قائمة مما يكون معه لحكم مشوباً بالقصور والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذاك أن الحيازة التى تصلح أساساً لتلك المنقول أو العقار بالتقادم وإن كانت تمتضى النيام بأعمال مادية ظاهرة فى معارضة حق المالك على نحو لا يحمل سكرته فيه على محمل التسامح ولا يشمل الخطأ أو اللبس فى قصد التملك بالحيازة ، كما تقتضى من الحائز الاستمرار فى استعمال الشئ بحسب طبيعته وبقدر الحاجة إلى استعماله إلا أنه لا يشترط أن يعلم المالك بالحيازة علم اليقين إنما يكفى أن تكون من الظهور بحيث يستلزم العلم بها ولحكمه فى موضوع الساطة التامة فى التحقق من استيفاء الحيازة للشروط التى يتطلبها القانون ولا سبيل لمحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قنياه بتملك المطعون عليه الثانى للمنزل موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة على قوله ، أن الثابت من شهادة شاهد المستأنف (الطاعن) وشهادة شاهدى للمستأنف عليهما (المطعون عليهما الثانى والثالث) التى أطمأنت إلى شهادتهما المحكمة أن المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) تنحل عن حيازته للمنزل بقرع وهجر البلده واستقر به المقام ببلدة أخرى فانفرد أبنته المستأنف عليه الثانى (المطعون عليه الثانى) بحيازة المنزل وظهر عليه " بمظهر المالك له وحده " إذ أنشأه من جديد من ماله الخاص وأعدة لسكناه وحده دون واده وظل ينتفع به على استقلال مدة استعماله أكثر من خمسة عشر عاماً سابقه على صدور التصرف الصادر من المستأنف عليه إلى المستأنف بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٧١/١١/٥ ،

ولما كان ذلك فإن المستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) يكون قد اكتسب ملكية المنزل محل النزاع بانتقادم المكسب طويل المدة ومنه يبين أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد على أقوال الشهود الذين أطمأن إلى شهادتهم في ثبوت حيازة المطعون عليه الثاني للمنزل موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية بصفة ظاهرة ومستمرة وبإية الملك قبل تاريخ البيع الصادر من المطعون عليه الأول للطاعن ، لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود لا يخرج عما يؤدي إليه مدلولها وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتواجه دفاع الطاعن ، ما أورده من مظاهر الحيازة طوال مدة وضع يد المطعون عليه الثاني على المنزل وهو ، ما ينفي عن الحيازة مظنة التسامح وشبهة الخفاء فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منشوياً بالقصور أو الفساد في الاستدلال أو الخطأ في تطبيق القانون ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العالي السيد رئيسا وعضوية السادة المستشارين
عبدى الحولى ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، عبد الحميد المنفلوطى وعبد العزيز هيبه .

(٣٢٨)

الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٥٤ القضائية :

حكم " بيانات الحكم " .

بيان أسماء المستشارين الثلاثة الذين أصدروا الحكم في ديباجته . تذييل الحكم بما يفيد أن مستشارا
آخر سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع على المسودة . عدم إيراد اسم المستشارين الآخرين اللذين
اشتركا معه في ذلك سواء في بيانات الحكم أو محضر جلسة النطق به . أثره . بطلان الحكم .

يجب وفقا لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يبين في الحكم أسماء
القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن
عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم ،
وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أنه صدر برئاسة المستشار
..... وعضوية المستشارين و ثم تذييل بعبارة " صدر
هذا الحكم وتلى علنا بمعرفة الهيئة الموضحة بصدوره ، أما السيد المستشار
..... الذى سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم " فإن
هذه العبارة لا تفيد في معرفة أسماء المستشارين الثلاثة الذين فصلوا في الدعوى
بعد سماعهم المرافعة واشتركوا في الحكم . وإنه وإن كان ما يثبت في محضر جلسة
النطق بالحكم يعتبر مكملا للحكم في هذا الخصوص ، إلا أنه بالرجوع إلى محضر
جلسة النطق بالحكم المطعون فيه ، يبين أنه ورد به أن المحكمة مشككة بالهيئة
السابقة وهى هيئة كما ورد بمحضر جلسة برئاسة المستشار
وعضوية ثلاثة مستشارين و و لما كان

فلك فانه لا يعرف من بيانات الحكم المطعون فيه وبيانات محضر جلسة النطق

به اسم المستشارين الآخرين اللذين سمعا المرافعة واشتركوا في الحكم إلى جانب المستشار ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا ضد الطاعنين الدعوى رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٤ مدني كلى الزقازيق للحكم ببطلان الحكمين رقم ٦ لسنة ١٩٧٤ كلى الزقازيق . وفي ١٩٧٤/١١/٣٠ حكمت المحكمة ببطلان حكم الحكمين . استأنف الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك يقولون إنه صدر برئاسة المستشار وعضوية المستشارين ، ثم يدون بعد المنطوق إنه صدر وتلى بمعرفة الهيئة الموضحة بصدره أما المستشار الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم دون أن يثبت اسم المستشار الذي حل محله وقت إصدار الحكم مما يعنى عدم معرفة أعضاء الهيئة التي أصدرته .

وحيث إن هذا التعنى صحيح ، ذلك أنه وفقاً لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات يجب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم

(١) نقض ١٩٧٤/٥/٩ مجموعة المكنب القنى السنة ٢٥ ص ٨٤٠

يترتب عليه بطلان الحكم . إذ كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أنه صدر برئاسة المستشار وعضوية المستشارين ثم تذييل لعبارة " صدر هذا الحكم وتلى علنا بمعرفة الهيئة الموقفة بصدره ، أما السيد المستشار الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم " فان هذه العبارة لا تفيد في معرفة أسماء المستشارين الثلاثة الذين فصلوا في الدعوى بعد سماعهم المرافعة واشتركوا في الحكم . وأنه وإن كان ما ثبتت في محضر جلسة النطق بالحكم يعتبر مكملاً للحكم في هذا الخصوص ، إلا أنه بالرجوع إلى محضر جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ - وهي جلسة النطق بالحكم المطعون فيه - يبين أنه ورد به أن المحكمة مشككة بالهيئة السابقة ، وهي هيئة كما ورد بمحضر جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥ برئاسة المستشار وعضوية ثلاثة مستشارين هم و لما كان ذلك فإنه لا يعرف من بيانات حكم المطعون فيه وبيانات محضر جلسة النطق باسم المستشارين الآخرين الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم إلى جانب المستشار ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان بما يستوجب نقضه بهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عدلى مصطفى بغدادى ومضوية المادة المستشارين :
ابراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل وحسن عثمان حسن عمار .

(٣٢٩)

الطعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٧٤ ق

(٢٤١) اختصاص . قضاء مستعجل . حكم " حجية الحكم " . إيجار .

(١) اختصاص القضاء المستعجل . قاصر على اتخاذ الإجراءات الوقتية . عدم جواز الاتفاق على إسباغ اختصاص آخر له . الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر ، لا يحول دون التجائه لقاضى الموضوع للفصل فى أصل النزاع .

(٢) الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لتأخره فى سداد الأجرة . لاجبة له أمام محكمة الموضوع . للمستأجر اللجوء لقاضى الموضوع لطلب استمرار العلاقة الإيجارية . شرطه . أن يقوم بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف قبل إقفال باب المرافعة فيها .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن اختصاص القضاء المستعجل يقف عند اتخاذ إجراء وقى مبناه ظاهر الأوراق ولا يمس أصل الحق وأنه لا يجوز الاتفاق على إسباغ اختصاص له يتجاوز هذا الحد ، ومن ثم فإن التجاء الطاعنة إلى القضاء المستعجل وحصولها منه على حكم موقوف بطرد المستأجر - المطعون عليه - لا يحول دون حقه فى الالتجاء إلى محكمة الموضوع للفصل فى أصل النزاع باعتبارها صاحبة الولاية العامة فى المنازعات المدنية والتجارية والتي أولاهها المشرع الاختصاص فى الأنزعة الناشئة عن تطبيق قانون إيجار الأماكن .

٢ - إذ كان القانون تيسيراً على المستأجر الذى يقعد عن الوفاء بالأجرة وتوقفاً لما يترتب ذلك من فسخ عقد الإيجار سواء إعمالاً لاتفاق طرفى العقد أو اتباعاً لأحكام القانون فى شأن فسخ العقود قد أتاح للمستأجر فرصة التمسك باستمرار العلاقة الإيجارية ليتفادى إخلاء المكان المؤجر وذلك بالقيام بأداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية حتى إقفال باب المرافعة فى الدعوى القائمة بينه

وبين المؤجر بشأن قيام العقد أو انقضائه بسبب النزاع حول الوفاء بالأجرة الأمر الذي قضت به الفقرة "١" من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من عدم جواز إخلاء المكان المؤجر ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إذا قام المستأجر - المتأخر في الوفاء بالأجرة - بأدائها وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى فإن مفاد ذلك التزام قاضي الموضوع - المنوط به تفصيل في المنازعة حول فسخ عقد الإيجار - بإزالة حكم القانون سالف البيان عليها وعدم الحكم بإخلاء المكان المؤجر إلا إذا فوت المستأجر على نفسه الحماية المقررة لصاحبه قانونا بغض النظر عما يكون قد صدر ضده من حكم وقى من القضاء المستعمل بطرده من المكان استنادا إلى ما يحتويه عقد الإيجار من شرط فاسخ صريح ، وذلك لانعدام حجية أحكام هذا القضاء أمام قاضي الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتمثل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٤ مدنى مصر الجديدة التي قيدت بعد إحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية برقم ١٨٧٢ سنة ١٩٧٥ مدنى شمال القاهرة - ضد الطاعنة للحكم بتمكينه من الانتفاع بالشقة المبينة بصحيفة الدعوى ، وقال بيانا لدعواه إنه استأجر عين النزاع من الطاعنة لقاء أجرة شهرية قدرها ٣ جنيهات و ٩٥٦ مليم تدفع مقدما في أول كل شهر ، ولامتناعها عن قبضها منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٧٢ فقد أخطرها نائبه لتسليمها وإلا قام بإبداعها خزائن مأمورية العوائد فلما أصرت على الرفض أودع في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٢ أجرة أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وأخطرها بذلك . وإذا استصدرت الطاعنة ضده حكما من القضاء المستعجل بطرده من الشقة فقد أقام دعواه في ٣١/١٢/١٩٧٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٨٩ سنة ٩٣ ق القاهرة للحكم له بطلبائه . بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٧ حكمت

المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتمكينه من الانتفاع بالشقة موضوع النزاع. طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وفست النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لإعتقاد الاختصاص بالقضاء المستعجل وحده نفاذا لاتفاق طرفي الخصومة في عقد الإيجار المبرم بينهما ، وإذا التجأت إليه وحصلت منه على حكم بطرد المطعون عليه فقد كان على محكمة الموضوع القضاء بعدم الاختصاص بيد أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع تأسيسا على أن هذا الاتفاق لا يحول بين المطعون عليه وبين الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي متمثلة في محكمة الموضوع وهو نظر غير صحيح لمخالفته شروط عقد الإيجار .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن اختصاص القضاء المستعجل يقف عند اتخاذ إجراء وقتي مبنيا ظاهرا الأوراق ولا يمس أصل الحق وأنه لا يجوز الاتفاق على إسباغ اختصاص له بمجاوز هذا الحد، ومن ثم فإن التجاء الطاعنة إلى القضاء المستعجل وحصولها منه على حكم موقوت بطرد المستأجر - المطعون عليه - لا يحول دون حقه في الالتجاء إلى محكمة الموضوع للفصل في أصل النزاع ، باعتبارها صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية والتجارية والتي أولاها المشرع الاختصاص في الأنزعة الناشئة عن تطبيق قانون إيجار الأماكن ، وإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى اختصاص القضاء الموضوعي بنظر دعوى المطعون عليه ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في دفاعها بأن عقد الإيجار إذ تضمن الشرط الفاسخ الصريح ، فإن الفسخ يقع حتما بمجرد تحقق الشرط ويسلب القاضي سلطته التقديرية بشأنه ، إلا أن الحكم المطعون فيه أ طرح هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه . هذا إلى أن الحكم استند في قضائه إلى

أن وفاء المطعون عليه بالأجرة كان لاحقا على الحكم المستعجل الصادر في ١٩٧٢/١٢/٤ بطرده من عين النزاع ، فيعتبر واقعة جديدة تميز لقاضي الموضوع الحكم بإعادة المستأجر إلى العين المقضى بطرده منها ، في حين أن الثابت من الأوراق أن الأجرة المتأخرة أودعت في ١٩٧٢/١١/١٤ فيكون الإيداع سابقا على الحكم المستعجل وهو ما لم يفتن إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه بخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن النعي في شقة الأول مردود ذلك إنه لما كان القانون ، تيسيرا على المستأجر الذي يقعد عن الوفاء بالأجرة ، وتوفيا لما يرتبه ذلك من فسخ عقد الإيجار سواء إعمالا لاتفاق طرفي العقد أو اتباعا لأحكام القانون في شأن فسخ العقود أتاح للمستأجر فرصة التمسك باستمرار العلاقة الإيجارية ليتفادى إخلاء المكان المؤجر وذلك بالقيام بأداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى القائمة بينه وبين المؤجر بشأن قيام العقد أو انقضائه بسبب النزاع حول الوفاء بالأجرة الأمر الذي قضت به الفقرة "٣" من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من عدم جواز إخلاء المكان المؤجر ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إذا قام المستأجر المتأخر في الوفاء بالأجرة — بأدائها وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، مما مفاده التزام قاضي الموضوع — المنوط به الفصل في المنازعة حول فسخ عقد الإيجار — بإزالة حكم القانون سالف البيان عنها وعدم الحكم بإخلاء المكان المؤجر إلا إذا فوت المستأجر على نفسه الحماية المقررة لصالحه قانونا بغض النظر عما يكون صدر ضده من حكم وقى من القضاء المستعجل بطرده من المكان استنادا إلى ما يحتويه عقد الإيجار من شرط فاسخ صريح ، وذلك لإنعدام حججية أحكام هذا القضاء أمام قاضي الموضوع لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه أودع خزانة العوائد الأجرة المستحقة في ذمته للطاوعة في ٧٢/١١/١٤ وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة السالف البيان بسبب النعي ، ورد عليه بقوله إنه يحق للمستأجر توقي الحكم بإخلائه من العين الموجرة رغم تحقق الشرط الفاسخ الصريح إذا قام بالوفاء بالأجرة ولاحقاتها فإن ذلك من الحكم يعتبر ردا كافيا على ما أنارت به الطاعنة ويكون النعي عليه بالقصور في التسييب غير سديد . هذا والنعي في شقة الثاني مردود بأنه ولئن ذهب الحكم

المطعون فيه إلى أن مجال إعادة النظر أمامه في الحكم الصادر من القضاء المستعجل رهن بظهور واقعة جديدة بعد صدوره وكان هذا منه تقريراً قانونياً خاطئاً لأنه من المقرر أنه لا حجية لأحكام القضاء المستعجل أمام قاضي الموضوع ويجوز له ابتداءً ألا يعتد بها ، فإنه لا يجدي الطاعنة تمسكها بخطأ ما أورده الحكم من أن الإيداع لاحق على صدور الحكم المستعجل طالما كان الثابت أن المطعون عليه أوفى بالأجرة المستحقة للطاعنة قبل إقفال باب المرافعة في دعوى الموضوع ولذلك فإن النعي على الحكم بمخالفة الثابت في الأوراق يكون غير مستج .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول أنها نازعت فيما أدعاه المطعون عليه من إيداعه أجرة ثلاثة أشهر في ١٤/١١/١٩٧٢ خزانة مأمورية العوائد ونفت علمها به وتمسكت بعدم اعتباره وفاء مبرئاً لذمته من الأجرة ولا يحول دون اعتبار عقد الإيجار موضوع الدعوى مفسوخاً . وإذا استند الحكم المطعون فيه إلى القول بأن الطاعنة لم تدفع ببطلان إيداع الأجرة خزانة العوائد وإنه لا يحق لمحكمة أول درجة التصدي له وتقرير بطلانه لعدم تعلق هذا الأمر بالنظام العام ورتب على ذلك اعتبار الإيداع مبرئاً لزمه المطعون عليه فإن الحكم يكون معيباً بمخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال . وحيث إن النعي مردود بأن البين من مطالعة دفاع الطاعنة أن حاصل ما تمسكت به في شأن إيداع الأجرة هو قولها " وقد أودع المدعي الأجرة في العوائد على ادعائه في ١٤ / ١١ / ١٩٧٢ وهي لا تعتبر أجرة لانفساخ العقد وإنما هي مقابل انتفاع الشقة (ريج) وتعتبر من حق المدعي عليها ومع ذلك لم تصرفها .

ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعدل على هذه العبارة المرسلة ولم يعتبرها اعتراضاً منها على الإيداع أو دفعا ببطلان إجراءاته واستند في قضائه على علمها بالإيداع وعدم تمسكها ببطلانه واعتبره مبرئاً لزمه المطعون عليه طبقاً للسادة ١٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإنه يكون قد أقام قضاءه على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق ولا يعدو ما أثارته الطاعنة أن يكون جدلاً في فهم الواقع في الدعوى تختص به محكمة الموضوع ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ويكون النعي بهذا السبب غير صحيح .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
محمد صدق العصار ، زكي الصاوي صالح ، حسن النمر ويحيى العموري .

(٣٣٠)

الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٢ القضائية :

محاماة " أتعاب المحامي " . إستئناف .

قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . إستئناف . وجوب أن يكون بصحيفة
تعلن الخصم في الميعاد المحدد . م ١١٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . لا محل لتطبيق أحكام قانون
المرافعات في هذه الحالة .

من المقرر قانوناً أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في
ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ، وإذ نصت
المادة ١١٣ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أنه
" يجوز للمحامي وللوكيل استئناف القرارات التي يصدرها مجلس النقابة الفرعية
في طلبات التقدير وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام محكمة الاستئناف التي
يقع بدائرتها مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب تتجاوز مائتين وثمانين جنيهاً
خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار " . فإن ذلك يدل على أن المشرع قصد
الخروج على القواعد المقررة في قانون المرافعات في خصوص إجراءات وميعاد
رفع الاستئناف وأوجب في هذه الحالة — وعلى خلاف ما يقضي به ذلك القانون —
أن يرفع الاستئناف بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة المختصة خلال عشرة
أيام من تاريخ إعلان قرار مجلس النقابة بتقدير الأتعاب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه تقدم بطلب إلى مجلس نقابة المحامين الفرعية بالمنصورة لتقدير أتعابه في القضية رقم ١٢٦٩ سنة ١٩٧٢ مدنى المنصورة الابتدائية واستئنافها رقم ٤٢١ سنة ٢٤ ق مدنى المنصورة والقضية رقم ١٨٨٨ سنة ١٩٧٢ مدنى المنصورة الابتدائية ، وبتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٨ أصدر المجلس قراره بالزام الطاعنين متضامتين بأن يؤديا للطعون عليه مبلغ ٣٧٥ جنيها . استأنف الطاعنان هذا القرار أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٤٠١ سنة ٢٦ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٦ حكمت المحكمة بسقوط حق المستأنفين في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى فيهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض من وجهين : أولهما أن المحكمة قضت بسقوط حقهما في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على أنهما لم ياترماما نصت عليه ١٣ المادة من قانون المحاماة فلم يعلننا المستأنف ضد المطعون عليه إلا بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في تلك المادة وهو عشرة أيام من تاريخ إعلانها بقرار مجلس نقابة المحامين الفرعية بتقدير الأتعاب ، في حين أنه لما كانت المادة المذكورة لم توجب إعلان ورقة التكليف بالحضور للخصم خلال تلك المدة ، وكانت نصوص قانون المرافعات قد فاطت بقلم كتاب المحكمة قيد الدعوى وتحديد الجلسة التي تنظر فيها ثم تسليم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين لإعلانها خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه ، طبقا لما تقضى به المادة ٦٨ من ذلك القانون ، وكانت المادة ٦٩ من القانون المذكور قد نصت على أنه لا يترتب البطلان على عدم مراعاة الميعاد سالف البيان ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذه القواعد وقضى بسقوط حقهما في الاستئناف ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . والوجه الثانى — أن الحكم المطعون فيه قد شاب التناقض ،

فهو إذ قضى بسقوط حقهما في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد أسس قضاءه هذا على أن الحق في الاستئناف سقط لإعلانه للاستئناف عليه بعد الميعاد .

وحيث إن النعي مردود ، بأن من المقرر قانوناً أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ، وإذ نصت المادة ١١٣ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ على أنه "يجوز للمحامى وللوكيل إستئناف القرارات التي يصدرها مجلس النقابة الفرعية في طلبات التقدير وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام محكمة الإستئناف التي يقسح بدائرتها مكتب المحامى إذا كانت قيمة الطلب تجاوز مائتين وخمسين جنهما ... خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار " فإن ذلك يدل على أن المشرع قصد الخروج على القواعد المقررة في قانون المرافعات في خصوص إجراءات وميعاد رفع الإستئناف ، وأوجب في هذه الحالة — وعلى خلاف ما يقضى به ذلك القانون — أن يرفع الاستئناف بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان قرار مجلس النقابة بتقدير الأتعاب . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن القرار محل الاستئناف أعلن للطاعتين في ١٩٧٤/١٠/٥ ، ١٩٧٤/١٠/٨ على التوالي ، وأن ميعاد الاستئناف — طبقاً للمادة ١١٣ من قانون المحاماة ، وبعد احتساب ميعاد المسافة — ينتهى بالنسبة للطاعن الأول في ١٩٧٤/١٠/١٨ ويمتد إلى يوم ١٩٧٤/١٠/٢٠ التالى مباشرة لعطلة عيد الفطر ، وينتهى بالنسبة للطاعنة الثانية في ١٩٧٤/١٠/٢١ ، فإن المحكمة إذ قضت بسقوط حق الطاعنين في الاستئناف تأميساً على أنه رفع بعد الميعاد لإعلان المطعون عليه بصحيفة الاستئناف في ١٩٧٤/١٠/٢٣ ، لا تكون قد خالفت القانون ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه يهذين للسببين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين برفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار: صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد صدق المصباح، زكي المصاوي صالح ، حسن النشرو يحيى العموي .

(٣٣١)

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٦ القضائية :

ملكية " حقوق الارتفاق " تقادم .

كسب حق المثل بالتقادم . أثره . عدم أحقية الجار في البناء على مسافة أقل من متر
على طول البناء الذي فتح المثل . م ٨١٩ مدني . القضاء بإزالة بناء الجار دون قصر الإزالة
على ما بنى في مسافة متر بطول البناء . خطأ في القانون .

مؤدى نص المادة ٨١٩ من القانون المدني أنه إذا كسب المثل المواجه
بالتقادم فلا يحق للجار أن يبنى على مسافة أقل من متر على طول البناء الذي فتح
فيه المثل حتى لا يسد المثل كلياً أو جزئياً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون
فيه قد قضى بمنع تعرض الطاعنين للطعون عليه في حيازة حق الارتفاق بالمثل
وقضى في نفس الوقت بإزالة المضيغة التي بنوها فإنه يكون قد خالف القانون
إذ كان يتعين قصر الإزالة على ما بنى في مسافة متر بطول المنزل المفتوح فيه
المثل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق
الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٥٧ جزئي

إسنا ضد الطاعنين السبعة الأول و — مورثة الطاعنين الأول والثالث والسادس — و — مورثة الثامن — قال فيها إنه يملك المنزل المبين بالصحيفة وفتح به منذ بنائه في سنة ١٩٧٠ نوافذ تطل من الجهة الشرقية على قطعة أرض فضاء ، وظل واضعا يده على هذا المنزل وضع يد مستوف لشرائطه القانونية حتى تعرض له الطاعنون في حيازته بأن وضعوا قطعة من الخشب تمتد من حائط منزله في الجهة الشرقية إلى حائط منزلهم وبنوا تحتها مصطبة — ديوانا — ، وقد رفع عليهم الدعوى رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٥٤ جزئي إسنا فقاموا بإزالة هذا العدوان لكنهم بنوا حائط لسد نوافذ منزله التي تطل على الجهة الشرقية ، وإذ يعد هذا تعرضا له في حيازته لحق الارتفاق بالمطل فقد أقام الدعوى للحكم بأن يمنع هذا التعرض وإزالة تلك الحائط . قررت المحكمة ضم الدعوى رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٥٧ إلى الدعوى رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٥٤ ، ودفن المدعى عليهم — الطاعنون — بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعويين وبسقوط حق المدعى — الطاعن — في رفع دعوى الحيازة لمضى أكثر من سنة على وقوع التعرض . نذبت المحكمة خيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره وملحقا له حكمت في ١٣/٤/١٩٦٩ بعدم اختصاصها بنظر الدعويين وبإحالتها إلى محكمة قنا الابتدائية فقيدتا بجدولها برقم ٤٧٦ لسنة ١٩٦٩ وبصحيفة معلقة في ١٢/٦/١٩٧٠ عدل المطعون عليه طلباته إلى الحكم أولا في الدعوى رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٥٤ بترك الخصومة فيها ، ثانيا وفي الدعوى رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٥٧ بإزالة المضيئة المبينة بصحيفة التعديل ومنع تعرض الطاعنين له في ارتفاق المطل ، وقال بيانا لذلك أن الطاعنين قاموا أثناء تداول الدعوى بالجلسات باتمام بناء المضيئة . وبتاريخ ٢٠/٢/١٩٧١ حكمت المحكمة في الدعوى رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٥٤ بإثبات ترك المطعون عليه الخصومة فيها ، وفي الدعوى رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٥٧ جزئي إسنا برفضها . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨ لسنة ٤٦ ق مدني أصيوط ، وفي ١٧/١١/١٩٧١ انقطع سير الخصومة لوفاة وعجل الاستئناف ضد وراثتها ، وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٤ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بقنا لمعاينة منزل المطعون عليه وما به من مطلات في الجهة الشرقية وتاريخ انشائها ومعاينة المضيئة الخاصة بالمستأنف عليهم — الطاعنين — المبينة بصحيفة تعديل الطلبات وبيان ما إذا

كانت تشكل تعرضا لحق الارتفاق بالمطل . قدم الخبير تقريره وأثبت فيه أن المضيقة المشار إليها مكونة من دور واحد وترتب عليها سد متافذ للدور الأول لمنزل المطعون عليه التي تطل على الجهة الشرقية . وفي ٢٩ / ٣ / ١٩٧٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٥٧ جزئي أسنا وإزالة المضيقة المبينة بالحدود والمعالم بصحيفة التعديل المعلنة بتاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٧٠ وتقرير الخبير المؤرخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٥ ومنع تعرض الطاعنين "طعون عليه في حق المطل بالناحية الشرقية لمنزله . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت إنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت رأيها .

وحيث أن الطعن بني على ثلاث أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه وقد قبل دعوى منع التعرض فقد وجب أن يبين في أسبابه وقت حصول التعرض وتاريخ رفع الدعوى حتى يمكن التحقق من أنها رفعت في خلال سنة من وقوع التعرض وإذا خلت أسبابه من هذا البيان فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٥٤ جزئي أسنا والذي أشار إليه تقرير الخبير المقدم لمحكمة الاستئناف أن "عرق الاتل" الذي كان موضوعا على جدار منزل المطعون عليه قد أزاله الطاعنون قبل إجراء المعاينة الحاصلة في ٩ / ٥ / ١٩٧٥ بثلاثة أسابيع وأقاموا بدلا منه جدارا ملاصقا لمنزل المطعون عليه من الجهة الشرقية ، وكان الثابت من صورة صحيفة دعوى منع التعرض رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٥٧ جزئي أسنا أنها أعلنت للطاعنين في ١٩ / ٥ / ١٩٥٧ مما مؤداه أن الدعوى المذكورة رفعت قبل مضي سنة من تاريخ التعرض الحاصل ببناء الحائط المشار إليه ، لما كان ذلك وكان لا يفسد الحكم بمجرد القصور في أسبابه التي

إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانونا ومحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالها به إذا ما شابها خطأ أو قصور . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى قبول دعوى منع التعرض لتوفر شروطها القانونية فإن النعي عليه بالقصور لهذا السبب يكون غير صديد .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون وفي بيان ذلك يقولون أنه أقام قضاء على أساس ثبوت حق ارتفاق بالمطل لعقار المطعون عليه من الناحية الشرقية وجعله الأساس الوحيد لقضائه بعدم التعرض والإزالة مع أن هذا محظور على العاضى بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤ من قانون المرافعات التي تلزم قاضى الحيازة بعدم بناء حكمه على أساس ثبوت الحق أو نفيه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أسس قضاؤه على أنه قد مضى على وجود المظلات بالجهة الشرقية لمنزل المطعون عليه مدة تزيد على سنة قبل حصول التعرض المطلوب منعه واستخلص من ذلك توفر الشروط القانونية لدعوى منع التعرض ، أما ما أورده عن وجود تلك المظلات بمنزل المطعون عليه منذ شرائه في سنة ١٩٣٨ فلأنما كان مجرد تقرير الواقع وليس بقصد تحريك الفصل في حق الارتفاق .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إنه مع التسليم جدلا بوجود حق ارتفاق بالمطل لمنزل المطعون عليه على الأرض المملوكة لهم ، فإن الحكم إذ قضى بمنع تعرضهم لهذا الحق وإزالة المضيفة التي بنوها على أرضهم فقد كان يتعين قصر هذه الإزالة على ما بنى على مساحة المتر المواجهة لمنزل المطعون عليه ، وإذا جاوز الحكم ذلك وقضى بإزالة المضيفة جميعها فإنه يكون قد خالف القانون وأكسب المطعون عليه حق ارتفاق بعدم البناء أو بعدم التعلية .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن مؤدى ما تنص عليه المادة ٨١٩ من القانون المدنى أنه إذا كسب المطل المواجه بالتقادم فلا يحق للجار أن يبنى على مسافة أقل من متر على طول البناء الذي فتح فيه المطل حتى لا يسد المطل كلياً أو جزئياً ، لما كان ذلك وكان الحكم قد قضى بمنع تعرض الطاعنين للمطعون عليه في حيازة حق الارتفاق بالمطل وقضى في نفس الوقت بإزالة المضيفة التي بنوها فإنه يكون قد خالف القانون إذ كان يتعين قصر الإزالة

على ما بنى في مسافة متر بطول المنزل المقترح فيه المظل ، مما يستوجب نقض الحكم في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تعديل الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه بالإزالة بقصرها على ما بنى في مسافة متر بطول الواجهة الشرقية لمنزل المطعون عليه المقترح فيها المظل .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حستين وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، الفى بقطر حبشى ومحمد على هاشم .

(٣٣٢)

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٤ القضائية :

تقدم "تقدم مسقط" . ضرائب "الضرائب العقارية" :

مدة تقدم الضريبة العقارية على الأراضى الزراعية خمس سنوات . بدء سريانها من نهاية
السنة التى تستحق عنها الضريبة .

تنص المادة الأولى من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقدم
الضرائب والرسوم على أن "تقدم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة
للدولة أو لى شخص اعتبارى عام ما لم ينص القانون على مدة أطول" وتنصر
المادة ٣٧٧ من القانون المدنى على أن " ... يبدأ سريان التقدم فى الضرائب
والرسوم السنوية من نهاية السنة التى يستحق عنها ... ولا تخل أحكام السابقة
بأحكام النصوص الواردة فى القوانين الخاصة " وإذ خلا القانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضى الزراعية والقانون رقم ١١٣ لسنة
١٩٣٩ الخاص بضريبة الأتيطان من تحسديد تاريخ بدء التقدم فى الضريبة
العقارية فإنه يتحتم انرجوع فى ذلك إلى القواعد العامة ، إذ كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد قضى بتقدم الضريبة العقارية على الأتيطان الزراعية
المملوكة للطعون ضدهم فى المسدة من ١٩٦٥/١/١ إلى ١٩٦٥/١٢/٣١ برغم
إعلانهم بربطها فى غضون عام ١٩٧٠ وقبل اكتمال مدة التقدم فإنه يكون قد
خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٠ مسدنى
الرقازيق الابتدائية ضد الطاعنة يطلبون فيها الحكم ببراءة ذمتهم من مبلغ
١٠ ٩ جنيها و ٨٨٥ مليا المتناحرات الضريبية الواردة بإعلان الربط عن سنة ١٩٧٠
تأسيسا على أنهم يمتلكون حوالى ١٢٠ فدان من الأرض الزراعية بناحية ملاس
مرتز منيا القمح وأنهم رغم قيامهم بسداد الأموال المقررة على تلك الأرض
بصفة منتظمة فوجئوا بإعلان ربط ضريبي عن سنة ١٩٧٠ يتضمن مطالبتهم
بمبلغ ٨٨٥ مليا و ١٠٢٩ جنيها أموال إضافية بالقرار الجمهوري ١٨٧٩ لسنة ١٩٦١
وأنه بفرض استحقاق هذه الأموال أو الرسوم فقد سقطت بالتقادم عملا بالمادة
الثانية من ذلك القرار والمادة ٣٧٧ من القانون المدني . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٠
حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعنة في المطالبة بتلك الأموال الأصلية عن الفترة
من ١٩٦٥/١/١ في ١٩٦٦/١/١ وبإلزام المطعون ضدهم بسداد المبالغ المستحقة
عليهم ابتداء من ١٩٦٦/١/١ في عام ١٩٧٠ . استأنفت مصلحة الأموال المقررة
هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٣ لسنة ١٧ ق مسدنى المنصورة . وبتاريخ
١٩٧٥/٣/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها الرأي بنقض الحكم
المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره
وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون
فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاء
بسقوط الحق في اقتضاء الضريبة عن المدة من ١٩٦٥/١/١ حتى ١٩٦٥/١٢/٣١
على أن تلك الضريبة قد لحقها التقادم في حين أن نص المادة ٣٧٧ من القانون
المدنى صريح في أن سر يان التقادم يبدأ من نهاية السنة التي يستحق عنها
الضريبة ولما كان إعلان ربط الضريبة ورفع الدعوى قد تم في سنة ١٩٧٠
فيكون قد مضى أربع سنوات فقط بين استحقاق الضريبة والمطالبة بها مما
لا تكون معه مدة التقادم قد اكتملت .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم على أن « تتقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري هام ما لم ينص القانون على مسده أطول » وفي المادة ٣٧٧ من القانون المدني على أن « ... يبدأ مريان التقادم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي يستحق عنها ... ولا تخل الأحكام السابقة بأحكام النصوص الواردة في القوانين الخاصة » وإذ خلا القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتباعه أساسا لتعديل ضرائب الأعيان ، والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضرية الأعيان من تحديد تاريخ بدء التقادم في الضرية العقارية فإنه يتعمم الرجوع في ذلك إلى القواعد العامة وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتقادم الضرية العقارية على الأعيان الزراعية المملوكة للطعون ضدهم في المسدة من ١/١/١٩٦٥ إلى ٣١/١٢/١٩٦٥ رغم إعلانهم بربطها في غضون عام ١٩٧٠ وقبل اكتمال مدة التقادم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية المستشارين : محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى وأمين طه أبو العلا .

(٣٣٣)

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٩ القضائية :

رسوم . « رسوم قضائية » . استئناف « رسوم الاستئناف » .
استحقاق رسوم الاستئناف . العبرة فيه بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء قضى به استئنافاً أو تأييداً ما قضى به ابتدائياً . ما ليس محلاً للاستئناف ، ويكون محلاً للرسوم .
الرسم النسبي للاستئناف يسوى عند تأييد الحكم الابتدائي وعلى مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف مما يكون معاً المناط في تقدير الرسم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — (١) هو للحق موضوع الاستئناف الذي قضى به للاستئناف أو تأييد القضاء به للاستئناف عليه . ولا مراء في أن ما يحكم به ابتدائياً للاستئناف لا يكون محلاً لاستئنافه ، وما لا يكون محلاً للاستئناف لا يكون محلاً للرسم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى ٨٠ سنة ١٩٦٥ مدني كلى أسيوط

(١) نقض ١٩٧٢/١٣/١٤ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ١٣٨٧
ونقض ١٩٦٧/٥/٢٣ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٠٧٣

طلبا لحكم يلزم ورثة « .. » أن يؤدوا من تركته مبلغ ٦٠٠ جنيه والفائدة
صدر الحكم بأداء مبلغ ٤٩٩ جنيها و٤٤ مليم والفائدة فأستأنفه المحكوم لهم طلبا
لتعديله والقضاء بما لم يحكم به وهو مبلغ ١٠٠ جنيه و٩٠٩ مليات بالإضافة إلى
ما حكم به وإذ قضى في الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف استصدر قلم كتاب
المحكمة أمرا بتقدير فرق الرسم النسبي للاستئناف محسوبا على كامل ما طوالب به
ابتدائيا وهو مبلغ ٦٠٠ جنيه فعارض المطعون ضدهم وفي المعارضة قضت محكمة
استئناف أسبوط يوم ٥ من مارس سنة ١٩٦٩ بقبولها شكلا وبإلغاء أمر تقدير
الرسم موضوعا . طعن قلم الكتاب على هذا الحكم بطريق النقض وقدست
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وقد عرض الطعن على المحكمة
في غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة التمرت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب مفاده النعي على الحكم المطعون فيه إذ أعتد
في تسوية الرسم النسبي لا باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق
الذي سبق القضاء به وهو مبلغ ٤٩٩ جنيها و٤٤ مليا فيقدر باقي الرسم بقدره
بل بقيمة ما استأنف فحسب من الحكم الابتدائي مما يخالف الفقرتين الأولى
والأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان الرسم النسبي للاستئناف
يسوى عند تأييد الحكم الابتدائي وعلى مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة
الثالثة من القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية باعتبار أن الحكم
الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف مما يكون معه المناط
في تقدير الرسم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو يلق موضوع الاستئناف
قضى به للمستأنف أو تأيد القضاء به للمستأنف عليه ، ولا مراء في أن ما يحكم به
ابتدائيا للمستأنف لا يكون محلا لاستئنافه وما لا يكون محلا للاستئناف لا يكون
محلا للرسم ، وإذا حمل الحكم المطعون فيه قضاءه على ما نصه : " وحيث إنه
يبين من وفائع الدعوى أن الاستئناف أقيم من المحكوم له وحده فيكون الحق
الذي رفع عنه الاستئناف هو المبلغ الذي رفضت محكمة أول درجة القضاء له
به وهو مبلغ ١٠٠ جنيه و ٩٠٩ مليات وتكون تسوية الرسم في الاستئناف الذي
أيد الحكم الابتدائي على ذلك المبلغ " فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ
في تطبيقه مما يستتبع رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المستشارين :
محمد الباجوري ، محمد طه منجر ، ابراهيم فراج وصبحى رزق إداود أعضاء .

(٣٣٤)

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) عقد " أثر العقد " .

انصراف أثر العقد إلى الغير . شرطه . أن يكسبه حقا .

(٢) حكم " حجية الحكم " . إثبات " القرائن " .

حجية الحكم . اقتضارها على طرفي الخصومة حقيقة أو حكما . جواز الاستدلال بها كقرينة
قضائية في دعوى أخرى بين خصوم آخرين .

(٣) إيجار " إيجار الأماكن " . قانون .

اجراء المؤجر اصلاحات بالعين المؤجرة في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لاجل التقيد
بأحكام القانون ١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تحديد مقابل اصلاحات والتحسينات .

(٤) إيجار " إيجار الأماكن " . إثبات .

تحديد الأجرة الفعلية للمكان المؤجر في شهر الأساس جواز اثباتها بكافة الطرق مهما بلغت
قيمتها . عقود الإيجار وإيصالات الأجرة عن مدة لا يدخل فيها شهر الأساس أو لأماكن أخرى
مماثلة في ذات العقار . جواز الاستدلال بها كقرينة قضائية للإثبات .

١ — الأصل في العقود طبقا لنص المادة ١٥٢ من القانون المدنى ، ألا
ينصرف أثرها إلى غير المتعاقدين أو الخلف العام أو الخاص إلا إذا كان من شأنها
أن تكسب هذا الغير حقا .

٢ — المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن حجية الأحكام
القضائية في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كانوا طرفا في الخصومة حقيقة

أو حكما ولا يستطيع الشخص الذي صدر لمصلحته حكم سابق الاحتجاج به على من كان خارجا عن المصومه ولم يكن ممثلا فيها وفقا للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن ، وأنه وإن جاز الاستدلال بها في دعوى أخرى لم يكن المصم طرفا فيها إلا أن ذلك لا يكون باعتبارها أحكاما لها حجية قبله وإنما كقرينه وعندئذ تخضع لتقرير محكمة الموضوع التي لها أن تستخلص منها ما تقتنع به متى كان استخلاصها سائغا ، ولها ألا تأخذ بها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يناقض من مداولها شأنها في ذلك شأن القرائن القضائية التي يستقل بتقديرها قاض الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك .

٣ — إذ كانت الإصلاحات التي أجراها الطامن — المؤجر — في العين المؤجرة قد تمت في ظل العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي لم ينظم قواعد خاصة بتحديد مقابل زيادة الانتفاع نتيجة الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة بما لا مجال معه لأعمال القواعد المقررة القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ في هذا الخصوص .

٤ — المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن أجرة شهر أبريل المتخذة أساسا لتحديد أجور الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن مهما كانت قيمة الأجرة وذلك لأن المطلوب إثباته ليس التعاقب في ذاته بل قيمة الأجرة في تاريخ معين وهي تعتبر بهذه المثابة واقعه مادية اتخذ منها المشرع أساسا لتحديد الأجرة القانونية الحالية ، كما أن الإيصال بسداد الأجرة عن مدة معاصرة لشهر الأساس وإن كان لا يصلح دليلا كاملا على الأجرة فيه إلا أنه يجوز اعتباره قرينه قضائية عليها لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يتخذ من أجرة الشقطين المشار إليهما بسبب النعي أجرة مثل لشقة النزاع وإنما استدل على أجزتها في شهر أبريل ١٩٤١ بعقود إيجار وإيصالات صادرة عن شقق أخرى مماثلة في ذات المبنى تراوحت الأجرة المحددة بها بين ... فيما تحرر منها قبل العمل بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبين ... بالنسبة لما صدر منها بعد ذلك . وهو منه استدلال سائغ له سند من تماثل وحدات متعددة في العقار من حيث مقدار أجزه الأساس وما صارت إليه بعد إضافة الزيادة المقررة بالقانون ، فإن الحكم اذ اتخذ من

هذه الأجرة أساسا لتحديد الأجرة القانونية لعين النزاع يكون قد أصاب
مصحح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ونسائر أوراق الطعن
تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٨٢١٦ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام
محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بتخفيض أجرة الشقة
استجاره منه إلى مبلغ ١ جنيه ٩٢٠ مليم شهريا والزامه بأن يرد له قيمة ما استعوز
عليه بدون حق فى المدة من ١/١٠/١٩٦١ حتى آخر ديسمبر ١٩٧٠ ، وقال شرحا
لدعواه أنه بتاريخ ١/١٠/١٩٦١ استأجر من الطاعن شقة بالدور الثانى من المنزل
رقم ١٨ حارة طه الهسيونى قسم الظاهر بمحافظة القاهرة لقاء أجرة شهرية قدرها
خمسة جنيهات خفضت إلى ٤ جنيهات و ٧٠٠ مليم اعتبارا من أول يناير ١٩٦٢
وإذ تأكد له أن الأجرة الحقيقية هى ٢ جنيه و ٢٠٠ مليم شهريا ، فقد أقام
الدعوى . وبتاريخ ٢٧/١/١٩٦٨ ثم ٣١/١٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة بنسب مكتب
الخبراء ليسكن أجرة شقة النزاع أو أجرة المثل لها فى أبريل ١٩٤١ وبيان ما إذا
كان المؤجر قد أجرى بها أو بالعقار الكائنة به إصلاحات أو تحسينات وما هيها
وتاريخ القيام بها ومقدار تكاليفها وما إذا كانت تزيد من المنفعة بما يستوجب
زيادة الأجرة مع تقدير هذه الزيادة واحتساب الفروق المستحقة للمطعون عليه
إن وجدت ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء التقرير وملحقه حكمت المحكمة فى
١٦/٦/١٩٧٣ أولا بتحديد أجرة شقة النزاع بمبلغ ٢ جنيه و ٢٠٠ مليم ثانيا بالزام الطاعن
بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٣٥ جنيه و ٤١٦ مليم قيمة الفروق المستحقة . استأنف
الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣٥٠ لسنة ٩٠ ق القاهرة طالبا الغاءه ، وبتاريخ
٢٦/٢/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى

برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا — بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن دفاعة أمام درجتي التقاضي قام على أنه أبرم اتفاقيات مماثلة مع مستأجرين آخرين وأن أحكاما صدرت برفض دعاوى التخفيض التي أقاموها ضده ، إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع استنادا إلى أن الاتفاقيات المذكورة أبرمت بموافقة هؤلاء المستأجرين وأن الأحكام الصادرة ضدهم لا تتعدى حجبتها إلى غيرهم وأن ما جرى في مساكنهم من إصلاحات وتحسينات قد يجاوز ماتم في عين النزاع جسامة وقدر ، في حين أن هذه الاتفاقيات تصلح أن تكون قرينة قاطعة على إجرائه إصلاحات في العقار وانتفاء أكره المطعون عليه على زيادة الأجرة هذا إلى أن الاستدلال بمجواز تفاوت قيمة الإصلاحات والتحسينات بين مختلف وحدات العقارية يعارض مع حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ التي توجب زيادة الأجرة بنسبة ١٠ ٪ عند إجراء ترميمات في العقار بغض النظر عن نصيب كل وحدة من وحداته بالإضافة إلى أن المحكمة لم تقم بضم الدعاوى التي فصل فيها بصحة الاتفاقات المستدل بها وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الأصل في العقود طبقا لنص المادة ١٥٢ من القانون المدني ، ألا ينصرف أثرها إلى غير المتعاقدين أو الخلف العام أو الخاص إلا إذا كان من شأنها أن تكسب هذا الغير حقا ، وكان المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كانوا طرفا في الخصومة حقيقة أو حكما ولا يستطيع الشخص الذي صدر لمصلحته حكم سابق الاحتجاج به على من كان خارجا عن الخصومة ولم يكن ممثلا فيها وفقا لقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن ، وأنه وإن جاز الاستدلال بها في دعوى أخرى لم يكن الخصم طرفا فيها إلا أن ذلك لا يكون باعتبارها أحكاما لها حجية قبله وإنما كقرينة ، وعندئذ تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لما أن تستخلص منها ما تقتنع به متى كان استخلاصها

مائها ولها أن لا تأخذ بها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يناقض مدلولها ، شأنها في ذلك شأن القرائن القضائية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم بحجية الأحكام المقدمة من الطاعن قبل المطعون عليه الذي لم يكن طرفاً فيها ووجد فيها أوردته خبير الدعوى في تقريره ما يكفي لاقتناع المحكمة بحقيقة الأجرة القانونية لعين النزاع ، وكانت الإصلاحات التي أجراها الطاعن في العين المؤجرة قد تمت في ظل العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي لم ينظم قواعد خاصة بتحديد مقابل زيادة الانتفاع نتيجة الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة بما لا مجال معه لأعمال القواعد المقررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ في هذا الخصوص لما كان ما تقدم ، فإنه لا تريب على المحكمة إذا لم تقم بضم الدعاوى التي صدرت فيها الأحكام المستدل بها ، ويكون النعي على حكمها بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن محكمة الموضوع أخذت بتقرير الخبير الذي تضمن أن الإصلاحات التي تمت في العقار بلغت قيمتها ٤٢ جنيهاً ورفضت طلبه تعيين خبير آخر لما بدأ له من تحيز الخبير المنتدب أو استدعاء الأخير لمناقشته ، أو انتقال المحكمة لمعاينة عين النزاع بنفسها في حين أن الثابت أن إصلاحات أجريت في العقار بمعرفة المسالكة السابقة في سنة ١٩٥٥ ، وأنه بدوره أجرى فيه إصلاحات أخرى خلال سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ بلغت قيمتها ٢٧٧ جنيهاً حسبما جاء بتقارير الخبراء المعتمدة بالأحكام الصادرة في الدعاوى أرقام ٤٥٣٣ ، ٤٥٣٤/١٩٦٥ و ٤٩٩٦/١٩٦٦ مدني القاهرة الابتدائية كما أجريت إصلاحات بمعرفة المطعون عليه بصفته حارساً قضائياً بلغت ٤٥٠ جنيهاً ، وهو ما يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان تقدير عمل أهل الخبرة هو مما يستقل به قاضي الموضوع لأن تقارير الخبراء لا تعدو أن تكون من عناصر

الإثبات التي تخضع لتقديره دون معقب عليه في ذلك . فتى اطمأن إلى رأى خبير معين ووجد فيه وباقي أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدته فلا عليه إن لم يستجب لطلب استدعاء الخبير لمناقشته أو إعادة المأمورية إليه أو الاستعانة بغيره ، لما كان ذلك . وكان طلب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينه هو من الرخص القانونية لمحكمة الموضوع فليس عليها أن تستجيب إلى ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لاقتناعها بالفصل فيها . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الطاعن من اعتراضات على تقدير الخبير لقيمة الإصلاحات التي أجريت في عين النزاع . وكان ما أورده في هذا الصدد سائغا في نفي قيام المسالكة السابقة بإصلاحات في العقار خلال سنة ١٩٥٥ فقد حررت الإيصالات اللاحقة على هذا التاريخ والمقدمة من الطاعن بقيمة الأجرة الأساسية دون إضافات مقابل الإصلاحات المدعى بها وفيه ما يكفى للرد على ما أبداه الطاعن من اعتراضات على تقدير الخبير لقيمة ما أجراه من إصلاحات في العين المؤجرة ، وكان لا أساس لوجوب الترامه بالأحكام الصادرة في الدعاوى الأخرى المرددة بين الطاعن وبين مستأجرين آخرين واتخاذها قرينة على ما يخالف ما جاء بتقرير الخبير تبعا لاختلاف مجال الإصلاح ومداه في كل من شقق النزاع على ما سلف يسمانه ، فإنه لا على المحكمة أن اعتمدت تقرير الخبير للأسباب التي أقيم عليها دون أن تستجيب لطلب الطاعن استدعاء الخبير لمناقشته أو تعيين خبير آخر والانتقال لمعاينه ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الخبير أعتد بأجرة المثل على أساس أجرة شقتين أخرتين بذات العقار من شهرى يناير ١٩٥٧ ونوفمبر ١٩٥٨ ، في حين أن الأجرة الواجب الأخذ بها طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي أجرة المثل في شهر أبريل سنة ١٩٤١ فضلا عن أنه رغم اتخاذه من أجرة الشقتين المشار إليهما أساسا لتحديد أجرة شقة النزاع فإنه لم يأخذ بالتعديل الذي لحقها بالزيادة بموجب الحكم الصادر في الدعويين رقمي ١٩٦٥/٤٥٣٤ و ١٩٦٦/٤٩٩٦ مدنى القاهرة الابتدائية وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى سررود ، ذلك أنه لما كان المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن أجره شهر أبريل ١٩٤١ المتخذ أساسا لتحديد أجور الأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الواجب التطبيق يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة والقرائن مهما كانت قيمة الأجرة وذلك لأن المطلوب إثباته ليس التعاقد في ذاته بل قيمة الأجرة في تاريخ معين وهي تعتبر بهذه المثابة واقعة مادية اتخذ منها المشرع أساسا لتحديد الأجرة القانونية الحالية ، كما أن الإيصال بسداد الأجرة عن مدة معاصرة لشهر الأساس وإن كان لا يصلح دليلا كاملا على الأجرة فيه إلا أنه يجوز اعتباره قرينة قضائية عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يتخذ من أجرة الشقتين المشار إليهما بسبب النعى أجرة مثل لشقة النزاع وإنما استدلل على أجرتهما في شهر أبريل ١٩٤١ بعقود إيجار وإيصالات صادرة عن شققي أخرى مماثلة في ذات المبنى تراوحت الأجرة المحددة بها بين جنيهن شهريا فيما تحررونها قبل العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبين ٢ جنية و ٢٠٠ مليم و ٢ جنية و ٣٠٠ مليم شهريا بالنسبة لما صدر منها بعد ذلك ، وهو منه استدلال سائق له سنده من توائم وحدات متعددة في العقار من حيث مقدار أجرة الأساس وما صارت إليه بعد إضافة الزيادة المقررة بالقانون مالف الإشارة ، فإن الحكم إذ اتخذ من هذه الأجرة أساسا لتحديد الأجرة القانونية لعين النزاع يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد الباجوري ، ابراهيم فراح ، صبحي رزق داود ومحمد أحمد حمدي

(٣٣٥)

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) إصلاح زراعي " ايجار الأرض الزراعية " . اختصاص " اختصاص ولائي " .

الاختصاص الفردي للجان الفصل في المنازعات الزراعية . مناطه . اختصاصها بالفصل فيما إذا كانت الاجارة في حقيقتها تنصب على زرة واحدة في السنة تنهى بانتهاء مدتها من عدمه .

(٢) إصلاح زراعي . قوة الأمر المقضي . ايجار " الأرض الزراعية " .

القرار النهائي الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بامتداد عقد الاجار . اكتسابه قوة الأمر المقضي . أثر ذلك .

(٣) اصلاح زراعي . قانون . قرار .

اجازة الطعن أمام القضاء في قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٢ قصرها على القرارات الصادرة بعد العمل بأحكامه في ١٩٧٢/٦/٨ .

مؤدى نص المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن الفصل في المنازعات الزراعية قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرتين الأولى والخامسة من المادة ٣٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن مناط الاختصاص الفردي للجان الفصل في المنازعات الزراعية هو بكون الفصل في المازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢-٣٦ مكررا " ز " . من قانون الاصلاح الزراعي والتي يجمع بينها اشتغالها على القواعد الأساسية التي شرعها القانون الأخير لحماية مستأجرى الأراضى الزراعية التي تستغل بالمحاصيل الحقلية العادية وفي حدود علاقتهم بالمؤجرين لهم . ولما كان مؤدى المادة ٣٥

آنفة الذكر أن اللجان تستأثر بالاختصاص بكافة المنازعات التي تثور حول امتداد إجازة الأراضي الزراعية بحكم القانون ولا تشاركها فيه أية جهة قضائية أخرى. ويندرج ضمنها الفصل فيما إذا كانت الإجازة في حقيقتها عن زراعة موسمية وتنصيب على زراعة واحدة في السنة فتنتهي بانتهاء المدة المتفق عليها أم لا — لا يتال من ذلك ما جاء بالفقرة الأخيرة من هذه المادة من عدم سر بأن الحكم الوارد بالفقرة الأولى منها بالنسبة للأراضي المرخص في زراعتها زراعة واحدة في السنة لأن المادة ٣٥ جاءت ضمن المواد التي تختص بلجان الفصل في المنازعات الزراعية وحدها بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامها دون استثناء لأي فقرة من فقراتها.

٢ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للقرار النهائي الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وفي حدود اختصاصها ، قوة الأمر المقضي بما لا يجوز معه الخصوم العودة إلى مناقشة النزاع في أي دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أمام اللجنة أو أثبت ولم يجشها القرار الصادر منها ومن ثم فإن لقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية المؤيد استثنافيا بامتداد عقدي الإيجار موضوع الداعي حجية تعصمه من محاولات النيل منه والادعاء بطلانه في حدود ما قضى به من امتداد .

٣ — ألفت المادة الأولى من القانون ١١ لسنة ١٩٧٢ ، كانت تنص عليه المادة السابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز الطعن أمام القضاء بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية الابتدائية والاستئنافية لما كان ذلك فإن إباحة الطعن لا يعمل به إلا من تاريخ نشر القانون الأول في ١٩٧٢/٦/٨ ، بما مفاده إن القرارات التي أصبح للطعن فيها جائزا بمقتضاها هي التي تصدر في تاريخ لاحق لنشره دون السابقة عليه ، وإذا صدر قرار اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية في ١٩٧٠/١١/١٧ فإن الطعن عليه لا يكون جائزا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير انتهى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى ١٤٢٩ سنة ١٩٧١ مدني أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية ضد الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين والمطعون عليه الثاني طالبة الحكم بإبطال عقد الإيجار الموضحين بالصحيفة وطرد الطاعنين من الأحيان الزراعية فلبينة بها وتسليمها لها — وقالت بيانا لدعواها أنها تمتلك ثلاثة أفدنة موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة بتأحية دراجيل مركز الشهداء محافظة المنوفية ، وقد قام زوجها — المطعون عليه الثاني بتأجيرها إلى الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين بموجب عقد إيجار مؤرخين ١٠/١٠/٦٩ ١٩٦٠/٩/١١ لمدة زراعة شتوية واحدة ، متجاوزا بذلك حدود وكالته عنها وقد صدر قرار من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بامتداد عقد الإيجار السابقين ، وتأييد هذا القرار بالاستئناف رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ إصلاح زراعي الشهداء ، وإذ كان المقدان باطلين لصدورهما من غير مالك ودون تفويض منها ، وكانت لجنة الفصل في المنازعات الزراعية غير مختصة بنظر امتداد عقود الإيجار الباطلة ، فقد أقامت دعواها ، دفع الطاعنون بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، وبعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها ، وبتاريخ ٧١/١/٣٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧ لسنة ٤ ق طنطا " مأمورية شبين الكوم " طالبة إلغاء الحكم وبطلانها ، وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٨ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف و بطرد الطاعنين من الأحيان الزراعية المشار إليها وتسليمها للمطعون عليها الأولى — طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم — عرض الطعن على هذه الدائرة في حرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وباجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون ، أن الحكم ذهب إلى أن القرار الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية معدوم الأثر لصدوره من جهة لا تملك إصداره قانونا وتأسيسا على أن عقد النزاع تضمننا ترخيصا بزراعة شتوية واحدة ، وإن الاختصاص

طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . ينعقد للقضاء العادى وليس للجان ، فى حين أن المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ناطت بهذه اللجان الفصل فى جميع المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ — ٣٦ من قانون الإصلاح الزراعى ويدخل ضمنها إمتداد عقود الإيجار إذا قام نزاع بشأنها الأمر الذى يجعل القرار الصادر من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية قد صدر فى أمر يختص به أصلا وقانونا ، وما كان يجوز الطعن عليه طبقا للمادة ٧ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النص فى محله ، ذلك أن النص فى المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية — قبل الغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ — على أنه ” تختص لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية ، وما فى حكمها من الأراضى البور والمصحراوية والقابلة للزراعة . وبوجه خاص تختص اللجنة وحدها بالفصل فى المسائل الآتية (١) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكررا ، ز ” من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى ” وفى الفقرتين الأولى والخامسة من المادة ٣٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . قبل تعديلها بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ على أنه ” لا يجوز للتأجير أن يطلب إخلاء الأطنان المؤجرة ولو عند انتهاء المسدة المتفق عليها فى العقد إلا إذا أخل المستأجر بأى التزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ، وفى هذه الحالة يجوز للتأجير أن يطالب إلى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية — بعد إندار المستأجر — فسخ عقد الإيجار وإخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة . . . ولا يسرى الحكم الوارد فى الفقرة الأولى بالنسبة إلى الأراضى المرخص فى زراعتها ذرة أو أرزا الغداء المرخص له أو برسيا لمواشيه والأراضى المرخص فى زراعتها زروعة واحدة فى السنة . . . ، يطل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن مناط الاختصاص الانفرادى للجان الفصل فى المنازعات الزراعية هو بكون الفصل فى المنازعة . مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكررا ” ز ” من قانون الإصلاح الزراعى ، والتي

يجمع بينها إشتغالها على القواعد الأساسية التي شرعها القانون الأخير لحماية مستأجرى الأراضي الزراعية التي تستغل بالمحاصيل الحقلية العادية، وفي حدود علاقتهم بالمؤجرين لهم . ولما كان مؤدى المادة ٣٥ آتية الذكر أن اللجان تستأثر بالاختصاص بكافة المنازعات التي تثار حول إمتداد إجارة الأراضي الزراعية بحكم القانون ولا يشار إليها أية جهة قضائية أخرى ، ويتدرج ضمنها الفصل فيما إذا كانت الإجارة في حقيقتها عن زراعة موسمية وتنصب على زراعة واحدة في السنة فتنتهى بانتهاء المدة المتفق عليها أم لا — لا ينال من ذلك ما جاء بالفقرة الأخيرة من هذه المادة من عدم سريان الحكم الوارد بالفقرة الأولى منها بالنسبة للأراضي المرخص في زراعتها زراعة واحدة في السنة ، لأن المادة ٣٥ جاءت ضمن المواد التي تخضع لجان الفصل في المنازعات الزراعية وحدها بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامها دون استثناء لأى فقرة من فقراتها لما كان ما تقدم وكان الواقع في الدعوى أخذاً من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تقدموا للجنة الفصل في المنازعات الزراعية بناحية دراجيل طالبين إمتداد عقدي الإيجار موضوع الخلاف ، وصدر قرار في ١٩/٤/١٩٧٠ من اللجنة بالاستجابة لطلبهم ، وتأييد القرار في الملف رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ مستأنف لإصلاح زواحي الشهداء في ١٧/١١/١٩٧٠ ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للقرار النهائي الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ، وفي حدود اختصاصها ، قوة الأمر المقضى بما لا يجوز معه التصوم العودة إلى مناقشة ذات النزاع في أى دعوى تالية ولو بادلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أمام اللجنة أو أثرت ولم يبحثها القرار الصادر منها ، فإن لقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية أنتب الإشارة والتأييد استثنائياً بإمتداد عقدي الإيجار موضوع التداعى حججاً تعصمه من محاولات النيل منه والادعاء ببطلانه في حدود ما قضى به من إمتداد ، لا يغير من ذلك أن المادة الأولى من القانون ١١ لسنة ١٩٧٢ قد ألغت ما كانت تنص عليه المادة السابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٩ من عدم جواز الطعن أمام القضاء بالغاء تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية الابتدائية والاستئنافية ، لأن أباحة الطعن لا يعمل به إلا من تاريخ نشر القانون الأولى في ٨/٦/٧٢ ، بما مفاده أن القرارات التي أصبح

الطعن فيها جائزا بمقتضاه هي التي تصدر في تاريخ لاحق لنشره دون السابقة عليه
وإذ صدر قرار اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية في ٧٠١١/١٧
فإن الطعن عليه لا يكون جائزا . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى
إلى أن القرار الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بإمتداد عقدي
الإيجار محل النزاع معدوم الأثر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما
يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، فإنه يتعين تأييد الحكم
بمحكمة أول درجة .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، محمد طه سنجر ، صبحي رزق دارد ومحمد أحمد حمدي .

(٣٣٦)

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٦٤ القضائية :

(١) حراسة "الحراسة القضائية" . دعوى "الصفة" . إيجار "إيجار الأماكن" .

سلطة الحارس القضائي . نطاقها . الدعاوى المتعلقة بأعمال حفظ وصيانة الأموال محل الحراسة .
وجوب رفعها من الحارس أو عليه دون المالك . مثال في إيجار .

(٢) إيجار " إيجار الأماكن " .

التزامات المستأجر . للتوثر طلب إزالة ما أحدثه المستأجر من تغيير مادي بالعين المؤجرة ضار به
وإعادة العين إلى ما كانت عليه .

(٣) حراسة " الحراسة القضائية " . إيجار .

طلب إزالة المنشآت التي أقامها المستأجر بغير إذن المالك المترتب على طلب فسخ عقد الإيجار
من أعمال الإدارة المخولة للحارس القضائي .

(٤) خبرة .

عدم التزام الخبير بالشكل الذي نظمه القانون لدعوة الخصوم . أثره . وجوب ثبوت وصول
الدعوة إليهم إذا ما نازعوا في ذلك .

١ — سلطة الحارس القضائي وفقا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدني تلزمه
المحافظة على الأموال التي يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه
من أعمال لرعايتها باذلا في ذلك حماية الرجل المعتاد ، ولا يكتفى بالعناية التي
يتوخاها عادة في شئونه الشخصية ، وهذا الالتزام الملقى على عاتق الحارس
لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصيبها من أعمال مادية ، بل يوجب عليه

أيضا أن يتفادى في شأنها ما قد يعترىها من إضرار باتخاذ ما تستدعيه من إجراءات إدارية أو قضائية في صددتها ، وطبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود كلما أو فعلا في حوزة الحارس يقتضى أن ترفع منه أو عليه - دون المالك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال المفظ والصيانة الداخلة في سلطته ، وإذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها طلبت فتح عقد الإيجار والاخلاء وإزالة ما أقامه المستأجر على سند من أن الطاعنين عملوا إلى إلغاء حديقة المنزل وأقاموا بدلها عدة أبنية كما هدموا سطح العقار وشيدوا فيه عدة حجرات دون موافقة المؤجر وبالمخالفة للحظر الوارد بالبند الثاني من العقد من منع إجراء التغيير أو استعمال العقار بطريقة تنافي شروطه ، فإن ما سلكته المطعون عليها بوصفها حارسة قضائية من إقامة الدعوى وتحديد الطلبات فيها - أيا كان وجه الرأي في سدادها - يندرج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية إلتزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته .

٢ - مؤدى المادتان ٥٨٠ ، ٥٨٣ من القانون المدني أن المستأجر يلتزم برعاية العين المؤجرة ويمتنع عليه إحداث تغيير فيها يلحق مادتها بدون إذن المؤجر طالما ينشأ عنه ضرر ، ويحق للمؤجر في هذه الحالة أن يطلب إزالة التغيير الذي أجراه المستأجر وإعادة العين إلى ما كانت عليه أخذا بالقواعد العامة باعتباره إحدى صور التنفيذ العيني للالتزام .

٣ - الأصل في طلب إزالة المنشآت التي تقام على أرض الغير دون رضائه خارج عن نطاق أعمال الإدارة المخولة للحارس لأن مناط ذلك أن يمس طلب الإزالة أصل الحق ، الأمر المفتقد في الدعوى المبثلة ، إذ الإزالة مترتبة على طلب فسخ عقد الإيجار ومبذية على حق المطعون عليها - الحارسة - في تسلم العين المؤجرة بالحالة التي كانت عليها عند التأجير في معنى المادة ٥٩١ / ١ من القانون المدني وهي بهذه المثابة تدخل في أعمال الإدارة .

٤ - أوجبت المادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في فقرتها الأولى على الخبير أن يدعو الخصوم يكتب مسجله ترسل قبل تاريخ بدء العمل بسبعة أيام على الأقل يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته ، ولئن

نصت في فقرتها الأخيرة على أنه يترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير، إلا أن البطلان إنما يترتب على عدم دعوة الخصم للحضور لا على مخالفة الشكل الذي نظم به القانون هذه الدعوة ، بمعنى أن مطلق الدعوة للخصم أيا كان وسيلةها هو إجراء جوهري قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور والدفاع عن صوالجهم أمام الخبير فإن لم تحصل الدعوة على وجهها الصحيح ونازع الخصم في أنها لم تبلغ محلها الواجب إبلاغها إليه فإنه يتعين على قاضي الموضوع أن يخص هذا الدفاع ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى رفض الدفع ببطلان تقرير الخبير على سند مما أثبتته في محاضر أعماله من أنه حرر خطابات بطريق البريد المسجل إلى الخصوم وأنه سلمها إلى سكرتارية مكتب الخبراء لتتولى هي إرسالها وكان تقرير الخبير خلوا ، ما يثبت إرسال هذه الكتب المسجلة إلى الطاعنين وكان مجرد قول الخبير أنه "لم الكتب المسجلة إلى الجهة الإدارية - سكرتارية مكتب الخبراء - لا يفيد حصول دعوة وأنها أرسلت إلى الطاعن فعلا ولا يسوغ للخبير أن يباشر المأمورية في غيبتهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تبين في أن المطعون عليها بصفتها حارسة قضائية أقامت الدعوى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ مدني أمام محكمة القاهرة الابتدائية - والتي قيدت، فيما بعد برقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٧١ شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين بصفتهم - محافظ القاهرة ووكيل وزارة الأوقاف ومدير منطقة شرق القاهرة التعليمية - بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦١/٣/٢٦ مع الإخلاء والتسليم وإزالة المباني القائمة على العقار المؤجر ، وقالت شرحا لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ في ١٩٦١/٣/٢٦ استأجر وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بصفته رئيسا لمجلس إدارة الاتحاد العام

لرعاية الأحداث من الحارسة السابقة المنزل رقم ٤ شارع ابن سندو بكوبرى القبة محافظة القاهرة ، لإستعماله معهدا تعليميا للأطفال المتخلفين ذهنيا ، وإذ أنس عدم حاجته إليه قام بتسليمه إلى منطقة شرق القاهرة التعليمية التى أعدته مدرسة اعدادية للبنات بالمخالفة لنصوص العقد التى لاتجيز التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن ، وإذ عمدت المنطقة التعليمية المذكورة إلى استعمال العين المؤجرة بطريقة تنافى شروط العقد المعقولة ، فقد أقامت دعواها بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٠ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لمعاينة العقار لبيان ما إذا كان قد استعمل بطريقة تنافى مع عقد الإيجار وما إذا كان قد حدث به تعديل أو هدم أو بناء من عدمه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره صادت وحكت بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٥ بفسخ عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها إلى المطعون عليها بصفتها وإلزام الطاعنين الأول والثالث بصفتهم بإزالة المباني القائمة عليها . استأنف الطاعنون بصفتهم هذا الحكم بالاستئناف - رقم ١٥٦٩ سنة ٩٢ ق القاهرة طالبن بإلغاء والقضاء برفض الدعوى وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعنون بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم دنعوا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة استنادا إلى أن المطعون عليها بصفتها الحارسة على العقار تقف مهمتها عند حدود أعمال الإدارة وليس لها ولاية فيما يجاوزها ، وإذ كان طالب الإزالة يتعلق بأصل الحق ذاته ، فإن الحكم لاذ رفض الدفع فى خصوص طلب الإزالة يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت سلطة الحارس القضائى وفقا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدنى تلزمه المحافظة على الأموال التى يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها باذلا فى ذلك عناية الرجل المعتاد ، ولا يكتفى بالعناية التى يتوخاها عادة فى مثونه

الشخصية ، وكان هذا الالتزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصيبها من أعمال مادية ، بل يوجب عليه أيضا أن يتفادى في شأنها ما قد يعتريها من أضرار باتخاذ ما تستدعيه من إجراءات إدارية أو قضائية في صددتها وكانت طبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكما أو فعلا في حوزة الحارس ، يقتضي أن ترفع منه أو عليه — دون المالك لئال — كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته . لما كان ذلك وكان — مؤدى المادتين ٥٨٠ ، ٥٨٣ من التقنين المدني أن المستأجر يلتزم برعاية العين المؤجرة ، ويمتنع عليه إحداث تغيير فيها يلحق مادتها بدون إذن المؤجر طالما ينشأ عنه ضرر ، وكان يحق للمؤجر في هذه الحالة أن يطلب إزالة التغيير الذي أجراه المستأجر وإعادة العين إلى ما كانت عليه أخذا بالتواعد العامة باعتباره إحدى صور التنفيذ العيني للالتزام . وإذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها طلبت فسخ عقد الإيجار والإخلاء وإزالة ما أقامه المستأجر على سند من أن الطاعنين عمدوا إلى إلغاء حديقة المنزل وأقاموا بدلها عدة أبنية كما هدموا سطح العقار وشيدوا فيه عدة حجرات دون موافقة المؤجر ، وبالمخالفة للمحظر الوارد بالبند الثاني من العقد من منع إجراء التغيير أو استعمال العقار بطريقة تنافي شروطه ، فإن ماسمته المطعون عليها بوصفها حارسة قضائية من إقامة الدعوى وتحديد الطلبات فيها — أيا كان وجه الرأي في سدادها — يندرج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية التزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته ، لا يغير من ذلك أن الأصل في طلب إزالة المنشآت التي تقام على أرض الغير دون رضائه خارج عن نطاق أعمال الإدارة المخولة للحارس ، لأن مناط ذلك أن يمس طلب الإزالة أصل الحق ، الأمر المقتضى في الدعوى الماثلة ، إذ الإزالة مترتبة على طلب فسخ عقد الإيجار ، ومبلية على حق المطعون عليها في تسلم العين المؤجرة بالحالة التي كانت عليها عند التأجير في معنى المادة ١/٥٩١ من القانون المدني وهي بهذه المثابة تدخل في أعمال الإدارة . لما كان ما سلف وكان الحكم المطعون فيه قد ساير هذا النظر فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه بيباق الأسباب الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف

ببطلان تقرير الخبير لعدم دعوته لهم للحضور لدى مباشرته للأمورية على النحو الذي رسمه القانون ، إذ أثبت بمحاضر أعماله تسليمه كتب دعوة الخصوم للحضور إلى سكرتارية مكتب الخبراء ، دون أن يثبت من تسجيل هذه الكتب بمكتب البريد واسم المكتب ورقم وتاريخ التسجيل ووصول الدعوة فعلا طبقا لفرضه المادة ١٤٦ من قانون الإثبات ، وإذ رفض الحكم الدفع بحجة أنه يكفي تسليم الاخطارات لسكرتارية المكتب ليسوغ للخبير مباشرة العمل ولو في غيبة الخصم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أن المادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وإن أوجبت في فقرتها الأولى على الخبير أن يدعو الخصوم بكتب مسجلة ترسل قبل تاريخ بدء العمل بسبعة أيام على الأقل يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته ، ولئن نصت فقرتها الأخيرة على أنه يترتب على عدم دعوة الخصوم ببطلان عمل الخبير ، إلا أن البطلان إنما يترتب على عدم دعوة الخصم للحضور لأعلى مخالفة الشكل الذي نظم به القانون هذه الدعوة بمعنى أن مطلق الدعوة للخصم أيا كانت وسيلةها هو إجراء جوهري قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور والدفاع عن صوابهم أمام الخبير ، فإن لم تحصل الدعوة على وجهها الصحيح ونازع الخصم في أنها لم تبلغ عملها الواجب إبلاغها إليه ، فإنه يتعين على قاضي الموضوع أن يخصص هذا الدفاع . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى رفض الدفاع ببطلان تقرير الخبير على سند مما أثبتته في محاضر أعماله من أنه حرر خطابات بطريق البريد المسجل إلى الخصوم ، وأنه سلمها إلى سكرتارية مكتب الخبراء لتتولى إرسالها ، وكان تقرير الخبير خلوا عما يثبت إرسال هذه الكتب المسجلة إلى الطاعنين ، وكان هؤلاء الأخيرين قد تازعوا في وصول الدعوة إليهم ، وكان مجرد قول الخبير أنه سلم الكتب المسجلة إلى الجهة الإدارية — سكرتارية مكتب الخبراء لا يفيد حصول دعوة وأنها أرسلت إلى الطاعن فعلا ولا يسوغ للخبير أن يباشر الأمور في غيبتهم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، محمد طه سنجر ، ابراهيم فراج ومحمد أحمد حمدي .

(٣٣٧)

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٦ القضائية :

(١) إيجار . إثبات . "القرائن" .

تلف العين المؤجرة أو هلاكها . القرينة القانونية على ثبوت الخطأ في جانب المستأجر . م ٥٨٣ مدني . جواز نفيها بإثبات المستأجر للسبب الأجنبي أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات العين .

(٢) خبرة .

حق محكمة الموضوع في طرح دلالة تقرير الخبير الاستشاري لإكتفاء بنقرر المظهر المتدب .
مناطه . أن يكون التقرير الأخير قد قعرض لبحث نقطة الخلاف ودلل عليها .

(٣) إيجار . التزام "التنفيذ العيني" .

حق المؤجر في طلب التزام المستأجر بإجراء الترميمات التأجيلية عينا أو الترخيص له بإجرائها على نفقة المستأجر . لاحق للمؤجر في طلب هذه النفقات متى قام المستأجر فعلا بهذه الترميمات .

١ - مؤدى نص المادة ٥٨٣ من التقنين المدني أن المستأجر يلتزم بحفظ العين ورعايتها باذلا في ذلك عناية الرجل المعتاد ، فإن قصر في أداء التزامه ونتج عن تقصيره تلف العين أو هلاكها كان مسؤولا ، واثن أقام المشرع قرينة قانونية يفترض أن ما أصاب العين المؤجرة مرده إلى خطأ المستأجر إلا أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس ، بمعنى ألا يسأل إلا عما يحدث فعلا بسبب تقصيره هو أو تقصير من يسأل عنهم ، وإذا أثبت أن التلف أو الهلاك نشأ عن سبب أجنبي لا يملك فيه كالقوة القاهرة أو خطأ المؤجر أو عيب العين المؤجرة انتفت مسؤولية المستأجر .

٢ - من حق محكمة الموضوع ألا تأخذ بدلالة التقرير الاستشاري الذي يقدمه الخصوم اكتفاء منها بالاعتداد بما خاص إليه تقرير الخبير المنتدب ، لأن مناط ذلك أن يكون التقرير الأخير قد تناول القول في نقطة الخلاف ودلل عليها بأسباب سائغة مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها .

٣ - مفاد نص المادة ٥٨٢ من القانون المدني أن المستأجر ملزم بكافة الترميمات التأجيريه التي جرى العرف بأن تكون على عاتقه ، وإصلاح الأدوات الصحية واستبدال ما تلف منها يعتبر من قبيلها طالما كانت نتيجة خطأ المستأجر أو مما يفترض أن الاستعمال العادي للعين قد اقتضاه ، لما كان ذلك فإنه وإن كان للؤجر أن يلزم المستأجر بأجراء الترميمات التأجيريه عينا ، كما له أن يطالب الترخيص له في إجرائها بنفسه على نفقة المستأجر إلا أنه لا يجوز للؤجر أن يطلب من المستأجر متماثل نفقات هذه الترميمات متى أختار المستأجر القيام بها بنفسه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٧٥ مدني أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم أولا بفسخ عقدا لإيجار المؤرخ ١٩٧١/٤/١ وإخلاء الشقة المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليه ، ثانيا : بإلزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٥٥٠ جنيها والفوائد ، وقال في بيان الدعوى أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٠/٤/١ استأجر الشقة رقم ١ بالعقار رقم ٦٤ شارع العلمين قسم العجوزة كسكن له وإذا أساء استعمالها وترك المياه تتسرب باستمرار من الصنابير وتتراكم على أرض الحمام مما تسبب في سقوطه وظهور رطوبة أدت إلى تآكل الجدران وأحدث بها تلفيات أثبتت عنها دعوى إثبات الحالة رقم ٨١٠ لسنة ١٩٧٥ مستعجل الجيزة المقامة من الطاعن ومحضر الشكويين رقمي ١٠٠٢ ، ١٦٩٨

لسنة ١٩٧٥ إدارى العجوزة وهى تشير إلى استعمال المكان المؤجر بطريقة تنافى شروط العقد المعقولة ، وقد لحقته أضرار مادية وأدبية فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٢/٢/١٩٧٦ حكمت المحكمة أولاً بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١/٤/١٩٧٠ وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها للطعون عليه . ثانياً : بإلزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون عليه مبلغ ٤١ جنيهاً و ٤٣٨ مليم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢١١ لسنة ٩٣ ق كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ١١١٥ لسنة ٩٣ ق القاهرة ، وبعد ضم الاستئنافين قضت محكمة الاستئناف فى ٢٤/٦/١٩٧٦ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على خمسة أسباب ينحى الطاعن بالسببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم بنى قضاءه بالإخلاء على سند من أنه لم يقيم دليل بالأوراق أو بتقرير الخبير الذى ندينه محكمة أول درجة على أن هناك خطأ فى تركيب الأدوات الصحية بعقار النزاع وأن الطاعن لم يعترض على هذا التقرير الذى خلص إلى أن الاتلافات بالحادثنة بالعقار مردها إلى ترك المياه متجمعة بأرضية الحمام وإلى كسر المرحاض وحوض الغسيل بسبب سوء استعمال المستأجر وإهماله فى تركيب بدنها ، ودعم الحكم وجهة نظره بأنه لو كان هناك خطأ فى تركيب الأدوات الصحية حسبما يزعم الطاعن لظهرت نتيجته بجميع الوحدات السكنية وبعد مدة قليلة إذ ثبت أن النزاع لم ينشب إلا بعد خمس سنوات من شغل العقار ، فى حين أن تقرير الخبير الذى استند إليه الحكم مودع فى دعوى إثبات الحالة ولم تندب محكمة أول درجة خبيراً آخر إكتفاء به ، وقد زخر ملف الدعوى بالابتدائية والاستئنافية بالاعتراضات العديدة التى ساقها الطاعن على ذلك التقرير ، ومقدمات الدليل من واقع تقرير هندسى استشارى على أن نشع المياه — بجوار المبنى لم يكن سببه سوء الاستعمال ، وإنما — مرجعة إلى أن الأدوات الصحية بالمهارة ليست مركبة طبقاً للأصول

الفنية ، وأن مواسير الصرف تقرب منها المياه إلى الجدران فتحدث بهارطوبية ، وأن أرضية دورة المياه مستقيمة وليس بها ميل نحو البالوعات مما أدى إلى تراكم المياه في الزوايا ، وزاد من تأثير ذلك عدم وجود مادة عازلة تحت البلاط ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق ، هذا إلى أن الربط الزمني بين ظهور النشع وقيام النزاع يعد مصادرة على المطلوب ، إذ اقترض الحكم أن النشع سببه إهمال المستأجر دون أن يعنى بالكشف عن الأسباب المباشرة لتراكم المياه بالإضافة إلى أنه ليس هنالك تلازم بين الأمرين فقد يظهر النشع ولا يحرك ذو الشأن ساكنًا أما لعدم قطعه إليه أو لإهماله في علاجه علاوة على أن مأمورية خبير دعوى لإثبات الحالة كانت محددة بمعاينة عين النزاع فحسب ، دون أن تمتد لمعاينة جميع وحدات العمارة فتكون استدلال الحكم واقعا على غير محل ، وهو ما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٥٨٣ من التقنين المدني على أنه " يجب على المستأجر أن ييسدل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد ٢٠ — وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتفاعها من تلف أو هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالا مألوفاً " يدل على أن المستأجر يلتزم بحفظ العين ورعايتها ، باذلا في ذلك عناية الرجل المعتاد ، فإن قصر في إداء التزامه ونتج عن تقصيره تلف العين أو هلاكها كان مسئولا ، ولئن أقام المشرع قرينة تفترض أن ما أصاب العين المؤجرة مرده إلى خطأ المستأجر ، إلا أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس ، بمعنى ألا يسأل إلا عما يحدث فعلا بسبب تقصيره ، أو تقصير من يسأل عنهم ، وإذا أثبت أن التلف أو الهلاك نشأ عن سبب أجنبي لا يدره فيه كالقوة القاهرة أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات العين المؤجرة انتفت مسئولية المستأجر . ولما كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه أقام دعواه بفسخ عقد الإيجار قولا منه أن الطاعن أساء استعمال العين المؤجرة وأهمل في صيانتها ، وتعهد أن يترك المياه تنساب من صنبورها دون أن يعنى بتزعمها مما أدى إلى تراكمها وسريان الرطوبة في الجدران وسقوط السقف والمرحاض ، وإستند في إثبات ما عاه إلى تقرير الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة التي أقامها الطاعن ، وكان الدفاع الذي ساقه هذا الأخير

يقوم على أن التلف الحاصل ليس ناتجا عن إهماله في رعاية العين أو إلى إساءة استعمالها وإنما مرده إلى طبيعة العين المؤجرة وإلى خلل في تركيب الأدوات الصحية وقصورا في مراعاة ميل المنسوب البلاط كي يتيسر صرف المياه بدلا من تجمعها ، وأيد مدعاه بتقرير استشاري هندسي ، لما كان ذلك وكان البين من الأطلاع على تقرير الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة أن المهمة الموكلة إليه كانت مقصورة على إجراء معاينة لدورة مياه شقة النزاع والشقة التي تعلوها لبيان تسرب المياه ، وبالتالي فلم يعرض لكافة شقق العقار ، وكان التقرير المشار إليه وإن أفاد أن هناك تراكبا للمياه ونشعا بالحوائط في شقة النزاع إلا أنه لم ينف وجود مثل هذه الظاهرة بباقي الشقق ، فإن ما تعلل به الحكم لإهدار دفاع الطاعن استنادا إلى عدم وجود النشع بباقي الوحدات السكنية رقم أن التقرير لم يتطرق إلى معاينة هذه الوحدات — لا ينهض دليلا على أن ظهور النشع في شقة الطاعن يرجع إلى سوء الاستعمال وليس إلى عيب في ذات العين المؤجرة . لما كان ما تقدم فانه وإن كان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطمئن عليه من القرائن التي تستقيها من واقعات الدعوى ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائغا وكافيا منطقيا لحمل قضاء الحكم ، وإذا كان خلو تقرير خبير دعوى إثبات الحالة من الإشارة إلى وجود عيوب فنية في تركيب الأدوات الصحية ، في الوقت الذي نعى فيه الطاعن عليه قصوره عن كشف وتقصى هذه العيوب يناهز بذاته عن سلامة هذه التركيبات وعن عدم وجود نقص فيهما . فإن ما استخلصه الحكم من التلازم الزمني بين ظهور العيوب وبين قيام النزاع لا يصلح قرينة على نفى تحقق سبب النزاع في وقت سابق طال أو قصر ، ولا ينهض بمجرد دليلا على أن التلف الحاصل يرجع إلى سوء الاستعمال ، لا يغير من ذلك أن من حق محكمة الموضوع ألا تأخذ بدلالة التقرير الاستشاري الذي يقدمه الخصوم ، اكتفاء منها بالاعتداد بما خلاص إليه تقرير الخبير المنتدب ، لأن مناط ذلك أن يكون التقرير قد تناول القول في نقطة الخلاف ودلل عليها بأسباب سائغة ، مؤديه إلى النتيجة التي انتهى إليها ، الأمر المقتد في واقع الدعوى . وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال . لما كان ما سلف وكان الحكم بذلك قد حجب نفسه عن مناقشة الاعتراضات التي أبدتها الطاعن على تقرير الخبير وكانت إشارة الحكم إلى أن الطاعن لم يعترض على تقرير الخبير في الوقت الذي

بين أمام محكمة الموضوع أسباب نعيه عليه فإنه بذلك يكون قد خالف الثابت بالأوراق علاوة على فساد في الاستدلال ، فيتعين نقضه .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب وفي بيانه يتول أن الحكم ماير الحكم الابتدائي في إلزامه بالتعويض عن بعض أدوات الحمام المكسورة في حين أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه قام باستبدال الحوض والمرحاض المكسورين وقدم المستندات الدالة على ذلك إلا أن محكمة الاستئناف التفتت عن هذا الدفاع رغم أن الاستبدال يعتبر من الإصلاحات التأجيرية التي تلزم المستأجر ولا يجوز للمالك مطالبة بالتعويض عنها طالما قام المستأجر بالتزامه حيناً ، وإذ قضى الحكم بإلزامه تكاليف الإصلاح فإنه يكون قد هباً للطعون عليه الإثراء بلاسبب على حسابه وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في مجله ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٥٨٢ من القانون المدني أن المستأجر ملتزم بكافة الترميمات التأجيرية التي جرى العرف بأن تكون على عاتقه وكان إصلاح الأدوات الصحية ، واستبدال ما تلف منها يعتبر من قبيلها طالما كانت نتيجة خطأ المستأجر ، أو مما يفترض أن الاستعمال الصادر للعين قد اقتضاه . لما كان ذلك فإنه وإن كان للوَجَر أن يلزم المستأجر بإجراء الترميمات التأجيرية حيناً ، كما له أن يطلب الترخيص له في أجرائها بنفسه على نفقة المستأجر . إلا أنه لا يجوز للوَجَر أن يطلب من المستأجر مقابل نفقات هذه الترميمات متى اختار المستأجر القيام بها بنفسه لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد نعى على الحكم الابتدائي بإلزامه بدفع قيمة إصلاح الحوض والمرحاض وقدم الدليل على قيامه بالتزامه في هذا الشأن ، فإن تأييد الحكم المطعون فيه قضاء المحكمة الابتدائية دون تناول لدفاع الطاعن ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسييب يستوجب نقضه لهذا السبب أيضاً على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعصـوية السادة
المستشارين : أحمد شيبه الحمد ، أحمد شوقي المليجي ، عبد السلام القرشي وعبد الوهاب سليم .

(٣٣٨)

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ١٤ القضائية :

(١) تقادم "تقادم مسقط" . عمل :

علم العامل علما يقينيا بقرار فصله من تاريخ شكواه إلى مكتب العمل . مطالبته بحقوقه
العمالية بعد انقضاء سنة من هذا التاريخ . أثره . سقوط دعواه بالتقادم . لا يغير من ذلك
عدم مراعاة المهلة القانونية للاخطار بالفصل .

(٢) عمل "إنهاء العقد" .

عدم مراعاة رب العمل قواعد التأديب . لا يمنعه من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد
الأسباب المبينة بالمادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

١ — لما كان يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة —
وفقا لما تنص عليه المادتان ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المسدنى والمادة ٧٢
من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر
ويتعين لاستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته
مسبقا بثلاثين يوما بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوما بالنسبة
للعمال الآخرين ، فإذا لم تراعى هذه المهلة لزم من تقضى منهما العقد أن يؤدي إلى
الطرف الآخر تعويضا مساويا لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها ،
مما مفاده اعتبار عقد العمل منتهيا بإبلاغ الرغبة في إنهائه من أحد طرفيه إلى
الآخر ، وأنه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية إلا مجرد التعويض على
التفصيل السابق ، ولما كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم
المطعون عليه ، أن الطاعن علم بقرار فصله يقينا بتاريخ ١٦/٩/١٩٦٥ وهو

تاريخ تقديمه شكواه إلى مكتب العمل بطلب وقف قرار فصله ، ومن ثم يعتبر عقد عمله منقوضا اعتبارا من هذا التاريخ بينما أقام دعواه بحقوقه العمالية بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد أنهى إلى سقوط الحق في المطالبة بالتقادم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - عدم مراعاة قواعد التأديب المشار إليها قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٣١ سنة ١٩٦٦ عمسال كلى القاهرة على المطعون ضده - بنك مصر - وطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٣١٥٠ جنيها و٣٢٤ مليم - وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى البنك بتاريخ ١٩٥٧/٣/٧ وتدرج في وظائف حتى بلغ أجره الشهري ٣٧ جنية و٥٨١ مليم - غير أنه أجرى تحقيق معه لانهائه بالاختلاس ثم أوقف عن العمل بتاريخ ١٩٦٤/٧/١٠ وفصل بلا مبرر ، مما دعاه إلى إقامة الدعوى رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٦٥ عمال جزئى القاهرة بطلب إيقاف قرار الفصل وقضى فيها بعدم قبول الطلب ، فأقام هذه الدعوى بطلب الحكم له بالمبلغ المطالب به ويمثل ما يستحقه من أجر من المدة من ١٩٦٤/٤/١ إلى ١٩٦٤/٦/٣٠ ومقداره ١١٢ جنيها و٢٤٦ مليم ومبلغ ٣٧ جنية و١٨٥ مليم بدل إنذار ومبلغ ثلاثة آلاف جنية تعويضا عن فصله ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٨ قضت المحكمة بسقوط حق الطاعن في المطالبة بالتقادم ، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد الاستئناف برقم ١٥١٧

سنة ٨٧ قضائية ، وبتاريخ ١٣/٥/١٩٧١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٧/١٠/١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على أسباب ثلاثة ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون عليه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون عليه أقام قضاءه بسقوط الحق في المطالبة بالتقادم على أن الطاعن علم في ١٦/٩/١٩٦٥ بقرار فصله الصادر في ٢٤/٨/١٩٦٥ حين تقدم بشكواه لمكتب العمل بطلب وقف ذلك القرار ، وأنه كان يتعين عليه إقالة دعواه خلال سنة من هذا التاريخ ، وأنه لما كانت المادة ١/٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ تنص على أنه إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين إلغاءه بعد إعلان الطرف الآخر كتابة الإلغاء ، وأوضحت المادة السادسة من قانون المرافعات شكل الإعلان ، وكان المطعون ضده لم يوجه إلى الطاعن إعلانا بالفصل على نحو ما تقدم فإن ميعاد السنة المقرر لسقوط الحق في المطالبة لا يكون قد سرى في حقه ، كما أن قرار الفصل وقد صدر دون عرض على اللجنة الثلاثية المشكلة وفق قرار وزير العمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ للنظر مسبقا في أمر فصل العامل أنه يكون باطلا ولا يعتد به بداية لميعاد السقوط وينفى علم الطاعن بفصله في ١٦/٩/١٩٦٥ ما تضمنه الخطاب المرسل إليه من المطعون ضده في ٢٦/١٠/١٩٦٥ بتسوية حالته اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ على وظيفة محاسب بالفتة الخامسة دون ذكر لواقعة الفصل في الخطاب مما يستفاد منه أن الطاعن كان لا يزال حينئذ يعمل لدى المطعون ضده ، ومع ذلك أغفل الحكم المطعون فيه دلالة هذا الخطاب وانتهى في قضائه إلى سقوط حق الطاعن في المطالبة بالتقادم فأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن ما ينهيه الطاعن بأسباب طعنه على الحكم المطعون عليه في غير محله ، ذلك أنه لما كان يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة — وفقا لما تنص عليه المادتان ٦٩٤ و ٦٩٥ من القانون المدني والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ — أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر ، ويتعين لاستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته

مسبقا لثلاثين يوما بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوما بالنسبة للعمال الآخرين فإذا لم تراعى هذه المهلة لزم من نقض منها العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضا مساويا لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها، مما مفاده اعتبارا عقد العمل منتهيا بإبلاغ الرغبة في إنهائه من أحد طرفيه إلى الآخر، وأنه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية إلا مجرد التعويض على التفصيل السابق، ولما كان يبين من مسدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون، عليه، أن الطاعن علم بقرار فصله بتاريخ ١٦/٩/١٩٦٥ وهو تاريخ تقديمه شكواه إلى مكتب العمل بطلب وقف قرار فصله، ومن ثم يعتبر عقد عمله منقوضا اعتبارا من هذا التاريخ، لما كان ذلك وكان لا وجه لما يقول به الطاعن من أنه يتعين استبعاد تاريخ علمه بقرار الفصل من العمل باعتباره بداية لميعاد السقوط بالتقادم لصدوره دون مراعاة قواعد التأديب المنصوص عليها في القرارات الوزارية لوزير العمل إذ أن عدم مراعاة قواعد التأديب المشار إليها قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي لا يمنع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من فسخ عقد العمل وفصل العامل لاحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل، كما أن ما يشير الطاعن حول مدلول خطاب المطعون ضده إليه في ٢٦/١٠/١٩٦٥ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ولا يجوز طرحها أمام محكمة النقض، لما كان ما تقدم وكانت المادة ٦٩٨ من القانون المدني تنص على أنه "تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المئوية في جملة الإيراد، فإن المدة فيها لا تبدأ إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد" مما يؤداه سريان هذا التقادم على جميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل، وإذا كان الثابت في الأوراق أن الطاعن علم يقينا بفصله من العمل في ١٦/٩/١٩٦٥ بينما أقام دعواه بحقوقه العمالية بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل، وكان الحكم فيه قد انتهى إلى سقوط الحق في المطالبة بالتقادم، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شيبه الحمد ، أحمد شوقي الملايحي ، عبد السلام القريش وعبد الوهاب حسن سليم .

(٣٣٩)

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٢ القضائية :

عمل "الأجر" . تقادم "تقادم مسقط" .

مطالبة العامل بأجره قبل انقضاء سنة من تاريخ انتهاء العقد . عدم سقوط دعواه بالتقادم .
لا يغير من ذلك تعديل طلباته بإضافة ما استجد له من حقوق أخرى .

فصل الطاعن من العمل لدى المطعون ضدها في ١٩٦٧/٩/٢١ فأقام —
الطاعن — هذه الدعوى رقم ١٩٦٨/٤/٢٨ بالمطالبة بأجره قبل انقضاء سنة من
وقت انتهاء عمله الذي فصل منه في التاريخ المشار إليه خلال الميعاد الذي
يجرى به نص المادة ٦٩٨ من القانون المدني ، وإن عدل طلباته أثناء سير
الدعوى أمام محكمة أول درجة إنما عدلها بالزيادة ولتشمل حقوقاً أخرى
استجلبت له بعد تاريخ رفعها ، دون التنازل عن طلباته الأولى منها ، فإن
مطالبته بتلك الحقوق تظل قائمة أمام المحكمة دوام المطالبة القضائية بها دون
أن يلحقها السقوط .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحکم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تثبت في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها — شركة النيل العامة

للإنشاء — الدعوى رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى القاهرة بطالب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٧٣٥ ج مع ما يستجد بواقع ٣٥ ج شهريا، وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها فى سنة ١٩٦٢ وأنها فى أكتوبر سنة ١٩٦٦ توقفت عن صرف أجره وقدره ٣٥ جنيها شهريا فاستحق له قبلها حتى آخر أبريل سنة ١٩٦٨ مبلغ ١٣٥ جنيها فأقام دعواه بطلباته المتقدمة ، و بصحيفة أعلنت للمطعون ضدها فى ١٩٧٠/٢/٢٥ عدل الطاعن طلباته إلى طلب الحكم أصليا بإعارة إلى عمله وصرف أجره حتى يناير سنة ١٩٧٠ مع ما يستجد بواقع ٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا واحتياطيا تعويضه بمبلغ ألفى جنيها وانتهى فى طلباته التهامية إلى طلب إلزام الشركة المطعون ضدها بمبلغ ألفى جنيها قيمه ما فاتته من كسب يتمثل فى مجموع ما استحق له من أجر على مدى خمسين شهرا — وبتاريخ ١٩٧١/٢/١٤ قضت المحكمة بسقوط الدعوى بالتقادم — استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٤٦٨ لسنة ٨٨ قضائية وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فعدلت لظهوره جلسة ١٩٧٨/١٠/٧ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم انتهى إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة بسقوط حقه فى إقامة الدعوى بطلب الأجر بالتقادم المنصوص عليه فى المادة ١/٢٩٨ من القانون المدنى حال أن ذلك التقادم لم يتوافر له سببه لأنه لما كان الطاعن قد أقام دعواه بالمطالبة بأجره والذي قدره بمبلغ ٧٣٥ جنيها من مدة ٢١ شهرا ، قبل فوات السنة المنصوص عليها فى المادة السالفة الذكر على تاريخ ذلك الفصل ثم عدله إلى مبلغ ألفى جنيها شاملا أجر المدة التى استجدت بعد رفع الدعوى وبمجموعها خمسون شهرا طوال مدة سير الدعوى فان قضاء الحكم بسقوط ذلك الحق بالتقادم رغم قيام الدعوى القضائية بالمطالبة به يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك إنه لما كان الثابت من بيانات الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه المؤيد له أن الطاعن التحق بالعمل لدى الشركة

المطعون ضدها في سنة ١٩٦٢ وإنه فصل بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢١ فأقام دعواه الحالية بصحيفة أعلنها للمطعون ضدها في ١٩٦٨/٤/٢٨ بطاب الحكم بإلزامها بأن تدفع له أجره عن ٢١ شهرا وقدره ٧٣٥ جنيها مع ما يستجد بواقع ٣٥ جنيها شهريا وأنه بصحيفة أعلنت في ١٩٧٠/٢/٢٥ عدل الطاعن طلباته إلى الحكم أصليا بإعادته إلى عمله وصرف أجره وعلاواته حتى يناير سنة ١٩٧٠ وهي ٤٠ شهرا مع ما يستجد بواقع ٣٧,٥ جنيها شهريا واحتياطيا الحكم له بمبلغ ألفي جنية وانتهى الطاعن في مذكرته الختامية إلى طلب إلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ألفي جنية قيمة مجموع أجره عن خمسين شهرا ، لما كان ذلك وكان البين مما تقدم أنه حين ثار الخلاف بين الطرفين بفصل الطاعن من العمل د المطعون ضدها في ١٩٦٧/٩/٢١ فقد أقام — الطاعن — هذه الدعوى في ١٩٦٨/٤/٢٨ بالمطالبة بأجرة قبل إنقضاء سنة من وقت انتهاء عقد عمله الذي فصل منه في التاريخ المشار إليه خلال الميعاد الذي يجرى به نص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني ، وكان الطاعن إذ عدل طلباته أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة إنما مد لها بالزيادة ، ولتشمل حقوقا أخرى استجدت له بعد تاريخ رفعها ، دون التنازل عن طلباته الأولى فيها ، فإن مطالبته بتلك الحقوق تظل قائمة أمام المحكمة دوام المطالبة القضائية بها دون أن يلحقها السقوط ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى — وعلى خلاف هذا النظر — إلى تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى القاضي بسقوط حق الطاعن في المطالبة بأجره ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية
السادة المستشارين : إبراهيم هاشم ، أحمد شوقي الميلجي ، عبد السلام القرش
وعبد الوهاب حسن سليم .

(٣٤٠)

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ القضائية :

عمل . تأمينات اجتماعية .

استدعاء العامل للخدمة العسكرية من الاحتياط . وجوب أدائه اشتراكات التأمين عن فترة
الاستدعاء . اختلاف ذلك عن حالة استدعائه للخدمة العسكرية الإلزامية . م ١٥ / ٣ ق
٦٣ لسنة ١٩٦٤ المفسرة بقضاء المحكمة العليا .

قضاء المحكمة العليا بجلسته ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ في طلب التفسير المفيد بجدولها
برقم ٤ لسنة ٧ قضائية بأن مدة تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها في الفقرة الثالثة
من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ والتي تعفى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عنها
مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها ، دون مدة الاستبقاء في
الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط ، وكان لازم ذلك أن المؤمن عليهم لا يعفون
من أداء اشتراكات التأمين عن مدد الاستدعاء من الاحتياط .

المحكمة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٦٤٦ لسنة ١٩٧٠ عمال

كلى القاهرة على المطعون ضدها الثانية — الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٥٢ جنيها و ٤٢٨ مليا وقال بيانا لها أنه يعمل لدى هذه الشركة واستدعى من الاحتياط في فبراير سنة ١٩٦٥ للخدمة بالقوات المسلحة ورغم أنه معفى قانونا من أداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن فترة هذا الاستدعاء إلا أن الشركة قامت باستقطاع قيمة هذه الاشتراكات من أجره الشهري لحساب هيئة التأمينات الاجتماعية وسددتها إليها خطأ ، وإذ كان يحق له استرداد المبالغ السابق خصمها منه فقد أقام دعواه بطلبه السالف الذكر . ادخلت الشركة المطعون ضدها الثانية — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الطاعنة — خصما في الدعوى ليحكم عليها بما عسى أن يقضى به قبلها . وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٧ قضت المحكمة برفض الدعوى الأصلية والفروعية . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢١٦٧ سنة ٨٨ ق . وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام المطعون ضدها الثانية بأن تؤدي إلى المطعون ضده الأول مبلغ ٣٤٢,٤٢٨ ج قيمة ما خصم من راتبه بغير حق لحساب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى ١٩٧٠/٤/١ وبالزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضدها الثانية ما حكم به عليها من مبالغ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٢ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيانه تقول الطاعنة أن المادة ١٢/٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على "إنه فيما يتعلق بشركات القطاع العام فتحسب الاشتراكات التي تؤديها وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم على أساس ما يتقاضونه من الأجور الفعلية خلال كل شهر" . مما مفاده أن الواقعة المنشئة لاستحقاق اشتراكات التأمين على أجور العاملين بشركات القطاع العام وهي تقاضى الأجر فعلا ، ولما كان المطعون ضده الأول يتقاضى أجره كاملا خلال فترة استدعائه من الاحتياط فقد تعين عليه أداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية

عن تلك الفترة ولا يعفى من أدائها قياساً على المجندين الذين نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من هذا القانون استثناء على إعفائهم من أداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن مسدة تجنيدهم ، لأن هذا الإعفاء مقصور على المجندين وحدهم ولا يجوز التوسع فيه ليشمل المستلمين من الاحتياط ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى رد - اشتراكات التأمين التي جرى خصمها من مرتب المطعون ضده الأول أثناء فترة استدعائه من الاحتياط بمقولة أن مدة التجنيد التي نصت المادة ١٥ من القانون المشار إليه على إعفاء المؤمن عليهم من أداء الاشتراكات خلالها تشمل مدة - الاستدعاء من الاحتياط فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المحكمة العليا قد قضت بجلسته ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ في طلب التفسير المقيد بمجداؤها برقم ٤ سنة ٧ قضائية بأن مدة تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي يعفى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها ، دون مدة الاستبقاء في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط ، وكان لازم ذلك أن المؤمن عليهم لا يعفون من أداء اشتراكات التأمين عن مدة الاستدعاء من الاحتياط ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برد اشتراكات التأمين التي تم خصمها من أجر المطعون ضده الأول عن مدة - الاستدعاء من الاحتياط يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين :
حافظ رفقى ، محمود حسن حسين ، دكتور سعيد عبد الماجد وعاصم المراغى .

(٣٤١)

الطعن ٤٤٤ رقم لسنة ٤٤ القضائية

(١) دعوى " الخصوم فى الدعوى " . نقض .

إدخال خصم فى الدعوى لمصدر الحكم فى مواجهته وليقدم ما لديه من مستندات . القضاء بإخراجه
من الدعوى . عدم نعى الطاعن بشئ على هذا القضاء . أثره . عدم قبول اختصاصه فى الطعن بالنقض .

(٢) استئناف . قوة الأمر المقضى . تنفيذه .

قضاء المحكمة الاستئنافية فى طلب وقف تقاض الحكم المستأنف . قضاء رفقى . لا يجوز قوة
الأمر المقضى . للحكمة المدول عن رأى ارتأته وقت الفصل فى هذا الطلب .

(٣) نقض " سبب الطعن " .

نعى الطالب بصدور الإقرار منه تحت تأثير تدابير من جانب خصمه . عدم جواز إثارة لأول
مرة أمام محكمة النقض .

(٤) التزام " الوفاء " .

تعدد الدين من جنس واحد فى ذمة المدين لدائن واحد . للسدين أن يعين وقت السداد الدين
الذى يريد الوفاء به . م ٣٤٤ دنى .

(٥) حكم " تسبب الحكم " .

خطأ الحكم فى التعبير بلفظ غير مقصود لذاته وغير مؤثرة فى قضائه . لا عيب .

(٦) التزام . قوة القاهرة .

انقضاء الالتزام بصيرورة تنفيذه مستحيلا بسبب القوة القاهرة . شرطه . حدوث القوة القاهرة
خلال الفترة المحددة لتنفيذ الالتزام . تأخير المدين فى التنفيذ لا يحوله العسك بوقوعها .

١ — شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم بطلبه مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، والطعن بالنقض لا يخرج عن هذا الأصل فلا يكفي لقبوله أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي أن الطاعن الأول كان قد أدخل المطعون ضدها الثانية أمام محكمة أول درجة ليصدر الحكم في مواجهتها ولتقديم مالدتها من مستندات . وإذ قضى الحكم الابتدائي بانحراجها من الدعوى ولم ينفع الطاعنان بشيء على هذا القضاء في الاستئناف الذي أقيم منهما وانتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فمن ثم لا يكون لهما مصلحة في اختصاصهما أمام هذه المحكمة ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لها .

٢ — القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف هو قضاء وفق لا يجوز وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قوة الأمر المقضي لأن الفصل في هذا الطلب إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى بما ينحولها أن تعدل عند الفصل في الموضوع عن رأي إرتائة وقت " الفصل في هذا الطلب إذ ليس لحكما فيه أي تأثير على الفصل في الموضوع .

٣ — إذ كان الطاعن الأول لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يدل على سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع بأن الإقرار بمديونية لعدم تنفيذ العقد قد صدر منه تحت تأثير تدليس من جانب الشركة المطعون ضدها الأولى ، فلا تقبل منه إثارة هذا الدفاع الذي يخالطه واقع أمام هذه المحكمة لأول مرة .

٤ — مفاد نص المادة ٣٤٤ من القانون المدني أنه في حالة تعدد الديون من جنس واحد في ذمة المدين لدائن واحد ، وأراد المدين أن يوفي بأحد هذه الديون وجب عليه أن يعين وقت السداد الدين الذي يريد الوفاء به .

٥ — مجرد خطأ الحكم في التعبير بلفظ ليس مقصوداً لذاته وغير مؤثر على ما انتهى إليه الحكم في قضائه لا يعيبه بالتناقض .

٦ — تعتبر القوة القاهرة من الظروف الطارئة التي تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا وينقضى بها التزام المدين دون أن يتحمل تبعه عدم تنفيذه ويشترط لذلك أن تكون القوة القاهرة قد حلت خلال الفترة المحددة لتنفيذ الالتزام ، فإذا كانت قد حلت بعد إنتهاء تلك الفترة ، فإنه لايسوغ للمدين أن يتمسك بها للتخلص من تبعه عدم تنفيذ التزامه أو التأخير فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن العقد قد حددت به الفترة التي تعهد الطاعن الأول بتوريد كميات الكتان المتعاقد عليها وتبدأ من يوليو سنة ١٩٦٥ حتى يناير ١٩٦٦ وكان المشرع لم يتدخل للحد من تداول محصول الكتان وتحديد أسعاره إلا في ١٩٦٦/٤/٢٧ حيث أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ الذي عمل به من تاريخ نشره في الوقائع المصرية بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٧ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح دفاع الطاعن الأول إستنادا إلى أن نظام التسويق التعاوني للكتان قد طبق بعد إنقضاء المدة المحددة لتنفيذ العقد ، يسكون قد إنتهى صحيحا في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى استصدرت بتاريخ ١٩٦٦/٧/٣٠ أمرا بتوقيع الحجز التحفظي على أموال وبضائع وألات الطاعن الأول ، الموجودة بمصنع الكتان المملوك له بميت حبيش البحرية مركز طنطا ، وفاء المبلغ ٢٦٧١١ جنيه و ٥٣١ مليم ، وأوقعت الحجز بتاريخ ١٩٦٦/٨/٦ ثم أقامت الدعوى رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٦٦ تجارى كلى القاهرة طالبة الحكم بالزام الطاعن الأول بأن يدفع لها المبلغ المشار إليه وبصفة الحجز التحفظي وجعله نافذا . وقالت بيانا للدعوى أنها تعاقدت مع المذكور بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٥/٩/٢٥ على شراء ١٥٠ طنا من الكتان الشعير محصول سنة ١٩٦٥ جيزة ٤ سعر الطمن ١٧٤ جنيها ، ٦٦ طنا كتان مشاق بسعر الطن ٧٠ جنيها ، ٧٠

طنا كتان قطعة بسعر الطن ٩٠ جنيها ، وتعهد بتسليم الكتان المبيع بمعدل ٢٥ طنا شهريا من الكتان الشعر اعتبارا من أغسطس سنة ١٩٦٥ ، وبمعدل ٣٠ طنا شهريا من الكتان المشاق والقطعة اعتبارا من يوليو سنة ١٩٦٥ ، ودفعت للطاعن الأول عربونا عن هذه الصفقة ٢٠ ألف جنيه بواقع ٨٠ جنيها عن كل طن من الكتان الشعر وخمسين جنيها عن كل طن كتان مشاق ، وستين جنيها عن كل طن كتان قطن على أن يستنزل هذا العربون من ثمن كل طن يقوم بتوريده ، وفي حالة عدم قيامه بالتوريد يلتزم برد العربون عن الكمية التي لم يتم توريدها مضافا إليه مبلغ ٣٠ جنيها كتعويض عن كل طن . وبوجب عقد آخر مؤرخ ١٦/١٠/١٩٦٥ تعاقدت معه على شراء ٢٥٠ طنا من الكتان الشعر جيزة ٤ بسعر الطن ١٧٠ جنيها ، ٥٠ طنا كتان مشاق بسعر الطن ٧٠ جنيها ، ٣٠ طنا كتان قطعة بسعر الطن ٩٠ جنيها على أن يقوم بتوريد هذه الكميات ابتداء من شهر أغسطس سنة ١٩٦٦ بمعدل ٣٥ طنا شهريا من الكتان الشعر ، ٣٠ طنا شهريا كتان مشاق وعشرة أطنان شهريا كتان قطعة . وتسلم منها البائع عربونا عن هذه الصفقة ١٧٤٠٠ جنيه بواقع ٦٠ جنيها عن كل طن من الكتان الشعر ، ٣٠ جنيها عن كل طن من الكتان والمشاق والقطعة . ونظرا لتخلف البائع عن توريد ٨٠ طنا من الكتان الشعر تنفيذا للعقد الأول وإمتناعه عن تنفيذ العقد الثاني فإنه يكون ملزما برد العربون الذي تسلمه عن الكمية التي تخلف عن توريدها من العقد الأول وقدره ٦٠٠٠ جنيه مضافا إليه التعويض الاتفاقي وقدره ٢٤٠٠ جنيه ، وقيمة العربون المدفوع عن العقد الثاني فضلا عن مبلغ ٨٤٥ جنيه و ٢٩١ مليم كان متبقيا في ذمته عن معاملات سابقة مع الشركة فيكون بحملة المستحق عليه مبلغ ٢٦٧١١ جنيه و ٥٣١ مليم . قام الطاعن الأول بإدخال الشركة المطعون ضدها الثانية طالبا قبولها خصما في الدعوى وبإلزامها بتقديم المستندات الدالة على استلامها منه كميات الكتان محل النزاع وقيمة المبالغ المسددة منها للشركة الأولى خصما من حسابه . كما قامت الشركة المدعية (المطعون ضدها الأولى) بإدخال الطاعن الثاني خصما في الدعوى للحكم عليه بالمبالغ المطلوبة بالتضامن مع الطاعن الأول بوصفه ضامنا معه بموجب العقد الثاني المؤرخ ١٦/١٠/١٩٦٦ وانتهت إلى تعديل طلباتها بعريضة معلقة في ٢١/١٠/١٩٦٧ إلى طلب الحكم (أولا) بإلزام الطاعن الأول بأن يدفع لها مبلغ ٢٤٠٠ جنيه كتعويض اتفاقي لتخلفه عن توريد ٨٠

طنا من الكتان الشعر المتعاقد عليه بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٥ (ثانيا) بالزام الطاعنين ضامنين متضامنين برد المبالغ المدفوعة للأول على ذمة تنفيذ العقد الثاني وقدرها ١٧٤٠٠ جنيه ، (ثالثا) بتثبيت الحجز التحفظي الموقع في ١٩٦٦/٨/٦ ، دفع الطاعن الأول بعدم قبول الدعوى لعدم سبق الأعدار بالنسبة للعقد الأول ، لرفعها قبل الأول وان بالنسبة للعقد الثاني - وبتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ حكمت محكمة أول درجة بالزام الطاعنين متضامنين بأن : فدا للشركة المدعية مبلغ ١٦٩٨٢ جنيها وبالزام الطاعن الأول بأن يدفع لها مبلغ ٢٤٠٠ جنيه ، وبصفة إجراءات الحجز التحفظي الموقع في ١٩٦٦/٨/٦ وجعله نافذا . وتضمنت أسباب هذا الحكم قضاء برفض الدعين ، ورفض طلب إدخال الشركة المطعون ضدها الثانية خصما في الدعوى - استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٨ لسنة ٨٥ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وضمنا بصفة استئنافهما طلبا مستهجلا بوقف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبوقف تنفيذ الحكم المستأنف بالنسبة للطاعن الثاني ، ثم قضت بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٨ بنبذ مكتب خبراء وزارة العدل لفحص الحساب بين الطرفين ، وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٨ بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة لشركة المطعون ضدها الثانية وقبوله شكلا بالنسبة للمطعون ضدها الأولى ورفضه موضوعا ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبسدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليها الثانية أن الخصومة لم تكن قائمة بينها وبين الطاعنين ، وأن الطاعن الأول لم يدخلها في الدعوى إلا لتقديم مالدتها من مستندات وقد قضت محكمة أول درجة باخراجها من الدعوى ومن ثم فإنها لا تكون خصما حقيقيا بما يجيز اختصاصها أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع سديد ذلك أنه لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه ، مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض

لا يخرج على هذا الأصل فإنه لا يكفي لقبوله أن يكون المطعون عليه طارفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو . وبما كان الثابت من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي أن الطاعن الأول كان قد أدخل المطعون ضدها الثانية أمام محكمة أول درجة ليصدر الحكم في وجهتها وتقديم مالاذية من مستندات . وإذا قضى الحكم الابتدائي باخراجها من الدعوى ولم يمنع الطاعنان بشيء على هذا القضاء في الاستئناف الذي أقيم منهما وانتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فمن ثم لا يكون لهما مصلحة في اختصاصهما أمام هذه المحكمة ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدها الأولى .
وحيث إن الطعن يقوم على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ويقول الطاعنان في بيان ذلك أنهما تمسكا بالدفع بعدم قبول الدعوى لعدم سبق الإعذار بالفسخ أو التنفيذ بالنسبة للعقد الأول المؤرخ ١٩٦٥/٩/٢٥ وبعدم قبولها لرفعها قبل الأوان بالنسبة للعقد الثاني المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٦ إلا أن الحكم الابتدائي رفض هذين الدفعين تأسيسا على أن الشركة المطعون ضدها الأولى وجهت إلى الطاعن إندارا بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥ واعتبرته محكمة أول درجة إعذارا قانونيا بالنسبة للعقد الأول . وأن المطعون ضدها الأولى أوقعت حجزا تحفظيا بتاريخ ١٩٦٦/٨/٦ بعد بدء ميعاد تنفيذ العقد الثاني واستأنف الطاعنان هذا الحكم ونعيا عليه الخطأ في القانون والاستناد ذلك أن الإنذار المشار إليه لم يتضمن طلبا بتنفيذ العقد الأول أو تبنيها بفسخه ومن ثم لا يسوغ اعتباره إعذارا قانونيا في حكم المادتين ١٥٧ و ١٥٨ من القانون المدني كما أن الحجز التحفظي لا يقوم مقام الأعذار الذي يعتبر إجراء مستقلا ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يتناول الرد على الدفعين مما نفى الذكر مكتفيا بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه رغم ما شابه من خطأ في القانون والاستناد ، الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك لأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعيب الحكم المطعون فيه أخذه بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة متى كانت

كافية لحمل قضائه وتتضمن الرد المسقط لأسباب الاستئناف ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه واعتبرها جزءا متما له - أنه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للعقد الأول المؤرخ ١٩٦٥/٩/٢٥ تأسيسا على أن المطعون ضدها الأول أرسلت إلى الطاعن الأول إنذارا رسميا بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥ نهبت عليه بتوريد باقي كميات الكتان المتعاقد عليها بالعقد المشار إليه وقدرها ٨٠ طنا وذلك خلال أسبوع وإلا اتخذت قبله الإجراءات القانونية لمطالبة برد العربون والتعويض المتفق عليه في العقد ، واعتبر الحكم هذا الإنذار بمثابة الأعداد المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من القانون المدني إذ انطوى على تنبيه بتوريد باقي كمية الكتان المتعاقد عليها خلال أسبوع وإلا طالب بفسخ العقد . كما قضى الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان بالنسبة للعقد الثاني المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٦ استنادا إلى أن المطعون ضدها الأول أوقعت حجزا تحفظيا بتاريخ ١٩٦٦/٨/٦ أي بعد بدء تنفيذ العقد الثاني في ١٩٦٦/٨/١ وهو إجراء أقوى في الأعداء من الإنذار هذا فضلا عن أن الطاعن الأول قد أقر في كتابه المرسل للمطعون ضدها الأول بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٤ بأنه لم يقم بتنفيذ العقد التالي وأبدى استعدادا لتبسيط الدين ، ولما كانت هذه الأسباب سائغة ولا مخالفة فيها للقانون وتكفي لحمل الحكم وتتضمن الرد المسقط للطاعن التي أثارها الطاعنين في استئنافهما ، فإن النعي بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني هو الخطأ في القانون وفي إسناد الوقائع ذلك أن الحكم المطعون فيه احتسب جميع الكميات التي تم توريدها من الكتان تنفيذا للعقد الأول ورفض احتساب أي منها تنفيذا للعقد الثاني المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٦ بمقولة أن الحبير ذهب إلى ذلك في تقريره استنادا إلى أن هذا التوريد حصل في فترة تنفيذ العقد الأول وقبل التاريخ المحدد لبدء تنفيذ العقد الثاني في أول أغسطس سنة ١٩٦٦ وهذا الذي أورده الحكم يخالف ما جاء في تقرير الحبير الذي أثبت أن ثمة توريدات حصلت بعد أول أغسطس سنة ١٩٦٦ وتسليمها للمطعون ضدها الثانية نفاذا لنظام التسويق التعاوني وسددت ثمنها للمطعون ضدها الأول وقدره مبلغ ٦٩٩٣ جنيتها و ٥٥٥ مليم قام الحبير بخصمه من قيمة العربون المدفوع نفاذا

لذلك العقد وقدره ١٧٤٠٠ جنيه بما يجعل قمة الطاعن الأول مشغولة للشركة المطعون ضدها الأولى بباقي العربون فقط وقدره ١٠٤٠٦ جنيه و ٤٤٠ مليم ، ذلك بضمان والده الطاعن الثاني . وإذ قرر الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك ، فإنه لم تتم توريدات لحساب العقد الثاني فإنه يكون قد أخطأ في إسناد الوقائع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك إنه لما كان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه أن الخبير اعتبر الكميات الموردة جميعها تنفيذا للعقد الأول وليست تنفيذا للعقد الثاني المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٦ رغم حصول التوريد بعد هذا العقد لأن هذا التوريد حصل في فترة العقد الأول وقبل التاريخ المحدد لبدء تنفيذ العقد الثاني في أول أغسطس سنة ١٩٦٦ ، وكان الطاعنان لم يقدموا صورة رسمية من تقرير الخبير للتدليل على صحة ما ينعيانه على الحكم المطعون فيه من خطأ في الإسناد فإن نعيهما في هذا الخصوص يكون عاريا عن الدليل .

وحيث أن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض ويقولان في بيان ذلك بأن محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠ بوقف تنفيذ الحكم الابتدائي المستأنف بالنسبة للطاعن الثاني لصدوره استنادا إلى إقرار صادر من الطاعن الأول وحده فلا يتعدى أثره إلى الطاعن الثاني ، كما أن الطاعن الأول قد تمسك في دفاعه بأن إقراره هذا لم يصدر عن إرادة صحيحة ، ومضمونة يقطع بأنه قد وقع تحت تدليس لأن الشركة المطعون ضدها الأولى أغفلت احتساب المبالغ المسامة إليها من المطعون ضدها الثانية ثمنا للبضاعة التي تسلمتها الأخيرة من الطاعنين لحساب المطعون ضدها الأولى إثر تطبيق نظام التسويق التعاوني ، إلا أن محكمة الاستئناف لم تمحس هذا الدفاع وأغفلت الرد عليه بخفاء حكمها المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقة الأول بأن القضاء في طاب وقف نفاذ الحكم المستأنف هو قضاء وقفي لا يحوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قوة الأمر المقضى لأن الفصل في هذا الطلب إنما يستند إلى ما يبدو للحكمة من ظاهر أوراق الدعوى بما ينحوها أن تعدل عند الفصل في الموضوع عن رأي ارتأته

وقت الفصل في هذا الطلب إذ ليس لحكما فيه أى تأثير على الفصل في الموضوع ، ولما كان يبين من الأوراق أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٦٩ بوقف نفاذ الحكم الابتدائي بالنسبة للطامن الثاني بناء على ما انتهت إليه من بحثها الذي استندت فيه إلى ظاهر الأوراق دون تغلغل منها في أصل النزاع بما يكون معه ذلك الحكم وقتيا لا يحوز قوة الأمر المقضى ، ولا تثريب على المحكمة أن تعدل — وعلى ما سبق البيان — عن رأى كانت قد ارتأته عند إصدار ذلك الحكم . لما كان ذلك فإن النعى في شقه الأول على الحكم الوقى يكون على غير أساس ، ومردود في شقه الثاني بأنه لما كان الطامن الأول لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يدل على سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع بأن الإقرار بمديونيته في مبلغ ١٦٩٨٢ جنيتها لعدم تنفيذ العقد الثاني قد صدر منه تحت تأثير تدليس من جانب الشركة المطعون ضدها الأولى ، فلا يقبل منه إثارة هذا الدفاع الذي يخالطه واقع أمام هذه المحكمة لأول مرة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمديونية الطامن الأول في المبلغ المشار إليه لعدم تنفيذ العقد الثاني على ما استخلصه من تقرير التحير ومن إقراره سالف الذكر ، وكان الطامن الثاني قد كفل بالتضامن الطامن الأول في تنفيذ هذا العقد ، فانه لا تثريب على الحكم إذ ألزم الطامنين متضامين بالمبلغ المذكور ، ويكون النعى بهذا السبب في شقيه على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه قولاً من الطامنين بأنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن التوزيدات اللاحقة للعقد الثاني قد تمت وفاء للالتزامات الناشئة عن العقد المذكور وذلك إعمالاً لحقهما المنصوص عليه في المادة ٢٤٤ من القانون المدني والتي تجيز للمدين تعيين الدين الذي يريد الوفاء به وإذا كانت هذه التوزيدات تغطي قيمة العقد الثاني فهي تبرئ ذمة الطامن الثاني الضامن في ذلك العقد وحده ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع ولم يعمل نص المادة المشار إليها على واقعة الدعوى هذا فضلا عن تناقض أسباب الحكم إذ أورد في صدرها أن العقد الثاني المؤرخ ١٦ / ١٠ / ١٩٦٥ لم ينفذ ثم عاد في نهايتها وقرر إنه ثبت من خطاب صادر من الطامن الأول بمديونيته بسبب تنفيذ العقد المذكور الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة ٣٤٤ من القانون المدني إذ نصت على أنه : " إذا تعددت الديون في ذمة المدين وكانت لدائن واحد ومن جلس واحد وكان ماورده المدين لا يفي بهذه الديون جميعها جاز للمدين عند الوفاء أن يعين الدين الذي يريد الوفاء به مالم يوجد مانع قانوني أو اتفاقي يحول دون هذا التعيين . " قد دلت على أنه في حالة تعدد الديون من جلس واحد في ذمة المدين لدائن واحد وأراد المدين أن يوفي بأحد هذه الديون وجب عليه أن يعين وقت السداد للدين الذي يريد الوفاء به ، ولما كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على أن الطاعن الأول — وهو المدين الأصلي — قد اختار وقت توريد كميات الكتان استترالهامن العقد الثاني المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٦ وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استخلص من الخبر المنتدب في الدعوى أن كميات الكتان التي تم توريدها كانت تنفيذاً للعقد المؤرخ ١٩٦٥/٩/٢٥ لأنها تمت في فترة سريان هذا العقد وقبل التاريخ المحدد لبدء تنفيذ العقد الثاني الذي أقر بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٩ بعدم تنفيذه فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس ، ولا ينال من الحكم خطؤه في التعبير بقوله " إن مديونية الطاعن الأول ناشئة عن تنفيذ العقد المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٦ " ذلك أن مجرد خطأ الحكم في التعبير باللفظ ليس مقصوداً لذاته وغير مؤثر على ما انتهى إليه الحكم في قضائه لا يعيبه بالتناقض ويكون النعى بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الخامس هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وفي الإسناد ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن الأول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن تطبيق نظام التسويق التعاوني للكتان هو الذي حال دون توريد ما تبقى من الكمية المتعاقد عليها في العقد الأول ومن ثم يعتبر قوة قاهرة تعفيه من أي تعويض قبل الشركة المطعون ضدها الأولى من الكمية التي استحال عليه توريدها إليها ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الدفاع استناداً إلى أن نظام التسويق التعاوني للكتان لا يعتبر قوة قاهرة لأنه طبق بعد تنفيذ العقد الأول في حين أن الثابت بالأوراق أن التوريد تم عن طريق الشركة المطعون ضدها الثانية التي اختصت بتوريد الكتان بعد تطبيق نظام التسويق المشار إليه في وقت معاصر لتنفيذ هذا العقد ، ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في القانون والإسناد بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وإن كانت القوة القاهرة تعتبر من الظروف الطارئة التي تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا وينقضى بها التزام المدين دون أن يتحمل تبعه عدم تنفيذه ، إلا أنه يشترط لذلك أن تكون القوة القاهرة قد حلت خلال الفترة المحددة لتنفيذ الالتزام فإذا كانت قد حلت بعد انتهاء تلك الفترة ، فإنه لا يسوغ للمدين أن يتمسك بها للتخلص من تبعه عدم تنفيذ التزامه أو التأخير فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن العقد الأول المؤرخ ١٩٦٥/٩/٢٥ قد حددت به الفترة التي تعهد الطاعن الأول بتوريد كميات الكتان المتعاقد عليها وتبدأ من يوليو سنة ١٩٦٥ حتى يناير سنة ١٩٦٦ وكان المشرع لم يتدخل للحد من تداول محصول الكتان وتحديد أسعاره إلا في ١٩٦٦/٤/٢٧ حيث أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ الذي عمل به من تاريخ نشره في الوقائع المصرية بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٧ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إ طرح دفاع الطاعن الأول استنادا إلى أن نظام التسويق التعاوني للكتان قد طبق بعد انقضاء المدة المحددة لتنفيذ العقد ، يكون قد انتهى صحيحا في القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين :
حافظ رفقى ، محمود حسن حسن ، عاصم المراغى و يوسف أبو زيد .

(٣٤٢)

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٤٥ القضائية :
بيع . تقادم .

المبيع القابل للتبعض دون ضرر . بيعه بسعر الوحدة . أثره . عدم شمول البيع ما يستولى عليه المشتري زيادة عن القدر المبيع . طلب البائع مقابلاً لهذه الزيادة . لاتعد مطالبة بتكملة الثمن ولا يسرى فى شأنها التقادم الحولى . م ٤٣٤ مدنى .

إذا كان البيع انصب على قدر معين وتم البيع بسعر الوحدة وكان المبيع قابلاً للتبعض دون ضرر — كما هو الحال بالنسبة للفتح الكوك موضوع التداعى — فإن ما يستولى عليه المشتري زيادة عن القدر المبيع لا يشمل عقد البيع ولا يجبر البائع على بيعه بنفس السعر ومن ثم لا تعتبر المطالبة بقيمة القدر المستولى عليه بغير حق زائداً عن القدر المبيع مطالبة بتكملة الثمن ولا يسرى فى شأنها التقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٤٣٤ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢١٤ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى
بور سعيد على مورث الطاعنين طالبة الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ١١٠,٦٣,٢٦٣

وفوائده القانونية وقالت شرحا لدعواها أنها استوردت كمية من فحم الكوك من بولندا على الباخرة نيامارا التي وصلت إلى ميناء بورسعيد بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٢ وإذ كانت المطعون ضدها قد باعت من هذا الفحم ١٣١١ طنا لمورث الطاعنين، ٣٠٠٦ طن لـ ... و ... و ... وأنها صرحت للمشتريين باستلام الكميات المباعة من الباخرة ولدى استلام المشتريين الأخيرين الكمية المباعة لهما تبين وجود عجز قدره ٦٩,١٠٠ طن أقاما بشأنه الدعوى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٢ تجارى كلى بورسعيد على كل من الشركة المطعون ضدها ومورث الطاعنين لمطابقتها متضامين بقيمة العجز وقدره ١٠٤٠,٣٦٩ تقضى برفضها ابتداءً ثم ألغى الحكم فى الاستئناف رقم ٧/٤٨ ق المنصورة بجلسته ١٩٦٧/٢/٥ وقضى بإلزام الشركة المطعون ضدها بقيمة العجز المشار إليه تأسيساً على ماورد بتقرير هيئة اللويدز من أن مورث الطاعنين قد استولى على مقدار هذا العجز زيادة من الكمية المباعة له فأقامت الشركة المطعون ضدها الدعوى الحالية بطلباتها السابقة وبصحيفة معلنة فى ١٩٧٠/٩/٨ أدخلت المطعون ضدها الطامن الأول بصفته الشخصية للحكم بإلزامه بالتضامن مع مورثه بالطلبات سالفه الذكر ، دفع الطامن الأول ومورثه بسقوط حق المطعون ضدها بالتقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٤٣٤ من القانون المدنى فقضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧ برفض الدفع وبندب خبير فى الدعوى لبيان مقداره وقيمة ما تسلمه الطامن الأول ومورثه من الحكم زيادة عن الكمية المباعة لهما وما إن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بجلسته ١٩٧٤/٣/١٦ برفض الدعوى فاستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ سنة ١٥ ق وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٣١ قضت محكمة استئناف المنصورة (مأورية بورسعيد) بإلزام الطامن الأول من تركة مورثه ومن ماله الخاص والطاعنة الثانية من تركة مورثها بأن يدفعاً للمطعون ضدها مبلغ ٧٧٩,٩٨٣ والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ١٩٦٨/١١/٢٠ برفض ما زاد عن ذلك من الطلبات طعن الطاعنتان فى هذا الحكم بطريق النقض قبلت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ رض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظاره وفيها التزمت نيابة رأياً .

وحيث إن الطاهتين ينعيان بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها أن الشركة المطعون ضدها باعت لها كمية القمح الكوك الموجودة بالعبء رقم ٥ بالسفينة نيامارا ومقدارها ١٣١١ طنا وبعد سداد الثمن قاما بإفراغ واستلام كمية القمح الموجودة في هذا العبء بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٩ وإذا قامت الشركة المطعون ضدها الدعوى الحالية في ١٩٦٨/١١/٢٠ تطلبتهما فيها بقيمة كمية من القمح أدعت أنهما تسلمها زيادة عن القسدر المبيع لها فإن التكييف الصحيح لهذه الدعوى إنما مطالبة بتكملة الثمن ولذا دفعا بسقوطها بمضى سنة على استلام المبيع بالتطبيق لنص المادة ٤٣٤ من القانون المدني إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع تأسيسا على تكييف المحكمة للدعوى بأنها إثراء بلا سبب فجاء حكمها مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع أن تكييف للدعوى بما تبينه من وقائعها وأن تنزل عليها وصفها الصحيح في القانون دون أن تتقيد في ذلك بوصف الخصوم لها طالما لم تخرج عن الطلبات المطروحة عليها وكان الثابت بالأوراق أن — الطاعن الأول ومورثه قد اشترى من الشركة المطعون ضدها كمية محددة من قمح الكوك مقدارها ١٣١١ طنطا بواقع الطن الواحد ١٢ جنيها و ٥٦٠ مليا وعند استلامها الكمية المبيعة اتضح أنهما استوليا على زيادة قدرها ٢٢,١٠١ طنا فإن الحكم المطعون فيه إذا طرح دفاع الطاهتين بأن الدعوى لا تعدو أن تكون مطالبة بتكملة الثمن لحقها التقادم الحولي وكيف الدعوى بأنها إثراء بلا سبب فإنه لا يكون قد خالف القانون ذلك أنه إذا كان المبيع قد أنصب على قدر معين وتم بسعر الوحدة وكان المبيع قابلا للتبويض دون ضرر — كما هو الحال بالنسبة للقمح الكوك — موضوع التداعى — فإن ما يستولى عليه المشتري زيادة عن القدر المبيع لا يشملته عقد البيع ولا يجبر البائع على بيعه بنفس السعر ومن ثم لا تعتبر المطالبة بقيمة القدر المستولى عليه بغير حق زائدا عن القدر المبيع مطالبة بتكملة الثمن ولا يسرى في شأنها التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٤٣٤ من القانون المدني ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في مذكرتيها المقدمة لمحكمة الاستئناف بـجلسة ١٩٧٥/٢/٢٧ بأنه على فرض صحة اعتبار الدعوى إثراء بلا سبب فإنه قد لحقها التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٩٨٠ من القانون المدني إلا أن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى فجاء مشوبا بالقصور المبطل بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الثابت من مذكرة الطاعنين المقدمة إلى محكمة أول درجة بـجلسة ١٩٧٠/٥/٢٠ ومذكرتيها المقدمة إلى محكمة

الاستئناف بـجلسة ١٩٧٥/٢/٢٧ أنهما تمسكا بأنه على فرض صحة تكييف الدعوى بأنها إثراء بلا سبب فإنه يكون قد لحقها التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٠ من القانون المدني التي تقضى بسقوط دعوى التعويض من الإثراء بلا سبب بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من لحقته الخسارة بحقه في التعويض ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لحاز أن يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم يكون الحكم مشوبا بالقصور المبطل بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
سعد العيسوي ، زكي العباري صالح ، حسن النسر ويحيى العموري .

(٣٤٣)

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) حكم . بيع . إرث . دعوى . وصية .

الحكم بصحة البيع الصادر من المورث لأحد ورثته . لاجبته له قبل باقي الورثة . حقهم في الطعن عليه بأنه يخفى وصية .

(٢) استئناف " أثره " . إثبات " القرائن " . بيع . مهورية . وصية .

القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . جواز تمسك الخصم بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم التحدي بها أمام محكمة أول درجة . لا يدل بذاته على عدم جدية دفاعه .

١ — إذ كان الطاعنون قد طعنوا في النزاع الحالي على التصرف بأنه يخفى وصية فلا ينفذ إلا في حدود ثلث التركة ، فإنهم وهم يطعنون بذلك إنما يستعملون حقاً خاصاً بهم مصدره القانون لاحقاً تلقوه عن المورث ، ومن ثم يكون الحكم الصادر ضد المورث بصحة التصرف كبيع حجة عليهم ، لأن الوارث يعتبر في حكم الغير فيما يختص بالتصرفات المادرة من مورثه إلى وارث آخر إضراراً بحقه في الميراث .

٢ — الاستئناف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتنظرها وفقاً لما تقضي به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب ، بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان إبداءه أمام محكمة أول درجة ، ولما كان الطاعنون قد

تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بقرينة المادة ٩١٧ من القانون المدني وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع الجوهري فإن الحكم إذ التفت عن تحقيقه — استنادا إلى عدم تحدى الطاعنين به أمام محكمة أول درجة — فانه يكون مشوبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٧١ مسدنى طنطا الابتدائية ضد المطعون عليها طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٣١ قيراطا شيوما فى ٢٤ قيراطا فى المنزل المبين بصحيفة الدعوى والتسليم وبإلزام المطعون عليها بأن تدفع لهم مبلغ ٧٠٠ جنيه قيمة الربح عن المدة من ١٩٦٩/٨/٢٤ حتى ١٩٧١/٤/٣٠ بواقع ٣٥ جنيه فى الشهر وما يستجد حتى التسليم ، وقالوا فى بيان ذلك إن والدهم المرحوم توفى بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٤ وترك ما يورث عنه شرما المنزل محل النزاع وانحصر إرثه فيهم وفى زوجته المطعون عليها وتستحق فى تركته ثلاثة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا ويستحقون هم الباقي وقدره واحد وعشرين قيراطا ، وإذا استأثرت المطعون عليها بالمنزل جميعه وبريعه عقب وفاة المورث فقد أقاموا الدعوى للحكم لها بطلباتهم سالفة البيان . دفعت المطعون عليها الدعوى بأنها سبق أن اشترت المنزل المشار إليه من المورث بموجب عقدين أولهما مؤرخ فى ١٩٦٣/١٠/٢٢ ويتضمن بيعه لها نصف المنزل لقاء ثمن مقبوض قدره ٥٠٠ جنيه واستصلدت حكما فى الدعوى رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٦٤ مسدنى طنطا الابتدائية بصحة ونفاذ العقد ، وثانيهما مؤرخ فى ١٩٦٥/١١/٩ بمقتضاء باع لها المورث النصف الآخر فى المنزل نظير ثمن مقبوض قدره ٥٥٠ جنيه . وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/١١ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق مدنى طنطا .

وفي ١٩٧٥/٥/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالسببين الأول .. والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون ، إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن عقد البيع المؤرخ في ١٩٦٣/١٠/٢٢ قصده الإيصاء فلا ينفذ إلا في حدود ثلث التركة وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، إلا أن الحكم المطعون فيه أعرض عن طلبهم بمقولة أن تكييف هذا العقد باعتباره بيعا ناجزا قد أصبح أمرا مقضيا بالحكم الصادر بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٦٤ مدني طنطا الابتدائية والذي صار حائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، وأنه لما كان هذا الحكم حجة عليهم باعتباره خلفا عاما للمحكوم ضده فقد امتنع عليهم الطعن على العقد بأنه يخفى وصية ، وهذا من الحكم مخالف للقانون لأنهم يعتبرون في هذه الحالة في حكم الغير بالنسبة لهذا التصرف فلا يحتاجون بالحكم الصادر بصحته ونفاذه ويحق لهم - من ثم - الطعن على العقد على النحو سالف البيان .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الطاعنون قد طعنوا في النزاع الحالي على التصرف موضوع العقد المؤرخ في ١٩٦٢/١٠/٢٢ بأنه يخفى وصية فلا ينفذ إلا في حدود ثلث التركة ، فإنهم وهم يطعنون بذلك إنما يستعملون حقا خاصا بهم مصدرة القانون لاحقا تلقوه عن المورث ، ومن ثم فلا يكون الحكم الصادر ضد المورث بصحة التصرف كبيع حجة عليهم ، لأن الوارث يعتبر في حكم الغير فيما يختص بالتصرفات الصادرة من مورثه إلى وارث آخر إضرارا بحقه في الميراث ، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على خلافه فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم دفعوا

أمام محكمة الاستئناف بأن التصرف الذي تضمنه العقد المؤرخ في ١٩٦٥/١١/٩ وإن كان في ظاهره بيعا منجزا إلا أنه في حقيقته وصية إضرارا بحقوقهم في الميراث فقد ظل المورث بعد البيع واضعا يده على ماتصرف فيه ومستغلا له حتى وفاته، وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك الدفاع، إلا أن الحكم المطعون فيه ألغى عن طلبهم واستخلص تنجيز التصرف من عدم تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة ومن وضع يد المطعون عليها عن المنزل وسكنها فيه، وهذا الذي أورده الحكم لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها لأن قعودهم عن التمسك أمام محكمة أول درجة بقريئة المادة ٩١٧ من القانون المدني لا يحول دون تمسكهم بها أمام محكمة الاستئناف، علاوة على أن وضع يد المطعون عليها على المنزل كان عقب وفاة المورث وغصبا لحصتهم الميراثية فيه.

وحيث إن هذا النعى شديد، ذلك أنه لما كان الاستئناف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لنظرها وفقا لما تقتضيه المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدما فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب، بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان إبداءه أمام محكمة أول درجة، ولما كان الطاعنون تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بقريئة المادة ٩١٧ من القانون المدني وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع الجوهرى، فإن الحكم إذا لفتت عن تحقيقه إستنادا إلى ما قرره من أن " المحكمة ترى من عدم تمسك المستأنفين أمام محكمة أول درجة بالقريئة الاستفادة من المادة ٩١٧ مدني بالإضافة إلى ما ثبت من أوراق الدعوى من وضع المستأنف عليها يدها على المنزل وسكنها فيه ... أن تمسك المستأنفين بالقريئة المذكورة ما هو إلا محاولة لإطالة أمد التقاضى وهى ما تطرحه المحكمة " وكان هذا الذى استند إليه الحكم غير سائغ ولا يكفى لحل قضائه في هذا الخصوص لأن عدم تصدى الطاعنين بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة لا يدل بذاته على عدم جديته كما أن وضع يد المطعون عليها على المنزل هو محل نفى من الطاعنين، لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور والفساد في الاستدلال.

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم.

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة صلاح الدين حبيب وعضوية السادة المستشارين
سعد العيسوي ، زكي الصاوي صالح ، حسن النمر ويحيى العموري .

(٣ ٤ ٤)

الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) إعلان . مؤسسات . بطلان .

إعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعاوى والطعون والأحكام .
كيفية . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ م ٤١ م ١٣ مرافعات . هدم بيان المحضر أمام الموظف الذي خاطبه
وصفته . أثره . بطلان الإعلان .

(٢) محاماة . إستئناف .

القرار الصادر من نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . بدء ميعاد إستئنافه من تاريخ إعلان
الحكم بالقرار م ١١٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

١ — النص في المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة
لها — المنطبق على الدعوى — على أنه «إستثناء من الأحكام المقررة في قانون
المرافعات المدنية والتجارية ، تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون
والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها
في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة» وفي الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من
قانون المرافعات على أنه ” إذا امتنع المراد لإعلانه أو من ينوب عنه من تسلم
الصورة أو من التوقيع على أصلها بالإستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة
وسلم الصورة للنيابة “ . يدل على وجوب تسليم صورة الورقة المراد إعلانها —
بالنسبة إلى الأشخاص الاعتبارية السابق بيانها — لرئيس مجلس الإدارة أو من
ينوب عنه ، فإذا امتنع من خاطبة المحضر منهما في تسلم صورة الورقة أو امتنع
من التوقيع على أصلها بالإستلام جاز للمحضر — بعد إثبات ذلك في أصل الورقة

وصورتها — أن يسلم الصورة للنيابة العامة . ولما كان البين من ورقة إعلان تقدير الاتعاب محل الطعن أنه وإن كان الإعلان قد وجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الطامنة ، فقد أثبت المحضر في محضره المؤرخ ١٨/٣/١٩٧٤ أنه خاطب أحد موظفي الشركة ، وأن هذا الموظف امتنع عن استلام الصورة بحجة أن الإدارة القانونية للشركة بإشارع . . . ثم قام المحضر — بناء على ذلك — بتسليم تلك الصورة لوكيل النيابة . ولما لم يذكر المحضر اسم الموظف الذي خاطبه وصفته حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي اتخذها وما إذا كان امتناع ذلك الموظف من استلام صورة الورقة يحجز تسليهما للنيابة ، فإن الإعلان وقد تم على النحو سالف الذكر يكون باطلا طبقا للمادة ١٩ من قانون المرافعات .

٢ — ميعاد الاستئناف لا يفتح طبقا لحكم المادة ١١٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ إلا بإعلان قرار تقدير الاتعاب للخصم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ٧/٢/١٩٧٤ استصدر المطعون عليه الأول من مجلس نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة قرارا في الطلب رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ قضى بتقدير أتعابه بمبلغ ٣٥٥٨ جنيها وإلزام الطاعن بصفته رئيس مجلس إدارة شركة القاهرة العامة للمقاولات — إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة لمقاولات المباني — بأداء هذا المبلغ إليه ، وذلك مقابل أتعابه لقيامه بإجراءات إبرام وتسجيل عقد شراء قطعة أرض لصالح الشركة المذكورة . استأنف الطاعن هذا القرار بالاستئناف رقم ١٤٧٥ سنة ٩١ ق القاهرة ، وبتاريخ ٣٠/٦/١٩٧٥ — حكمت المحكمة بسقوط حق الاستئناف في الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن

على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لتنظره وفيهما التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتمي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة قضت بسقوط حقه الاستئناف إستنادا إلى أن إعلان الشركة التي يمثلها بقرار نقابة المحامين بتقدير آتاعب المطعون عليه الأول تم صحيحا في ١٨/٣/١٩٧٤ وأنه لا يعيب إجراءات الإعلان عدم ذكر اسم الموظف الذي خاطبه المحضر طالما أنه خوطب في مركز إدارة الشركة وما دام أن الطاعن قد تسلم فعلا صورة القرار المطعون فيه بدليل تقديمه هذه الصورة للمحكمة ، وأنه لما كان الاستئناف قد رفع في ١٩٧٤/٣/٣٤ فإن الحق فيه يكون قد سقط لرقعه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . هذا في حين أن المادة ٣/١٣ من قانون المرافعات توجب تسليم صورة الإعلان — بالنسبة للشركات التجارية — في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم ، وأن المادة ٩ من ذلك القانون توجب بيان اسم وصفة من سلمت إليه صور الورقة وتوقيعه على الأصل أو إثبات إمتناعه وسببه ، ولما كان الثابت من ورقة إعلان قرار تقدير الآتاعب سالف الذكر أن المحضر لم يثبت غياب رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة أو من يقوم مقامه ولم يبين اسم من خاطبه ووظيفته وهل تتحول له هذه الوظيفة الصفة في تسلم صورة الورقة ولا كفى بإثبات أن أحد موظفي الشركة إمتنع عن الاستلام ثم قام بتسليم الصورة للنيابة فإن هذا الإعلان يكون باطلا طبقا لحكم المادة ١٩ من قانون المرافعات ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وأعتبر ذلك الإعلان صحيحا قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن النص في المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المنطبق على الدعوى أنه ” استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة

أو الوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة “ وفي الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من قانون المرافعات على أنه « إذا إمتنع المراد إعلانه أو من ينوب عنه من تسليم الصورة أو من التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم للنيابة “ يدل على وجوب تسليم صورة الورقة المراد إعلانها بالنسبة إلى الأشخاص الاعتبارية السابق بيانها لرئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه ، فإذا إمتنع من خاطبه المحضر عنهما من تسليم صورة الورقة أو إمتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام جاز للمحضر — بعد إثبات ذلك في أصل الورقة وصورتها — أن يسلم الصورة للنيابة العامة . ولما كان البين من ورقة إعلان تقدير الاتعاب محل الطعن أنه وإن كان الإعلان قد وجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الطامنة فقد أثبت المحضر في محضره المؤرخ ١٩٧٤/٣/١٨ أنه خاطب أحد موظفي الشركة وأن هذا الموظف إمتنع عن استلام الصورة بحجة أن الإدارة القانونية للشركة بشارع الإلفي ثم قام المحضر — بناء على ذلك بتسليم تلك الصورة لوكيل نيابة عابدين . وإذا لم يذكر المحضر اسم الموظف الذي خاطبه أو صفته حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي إتخذها وما إذا كان إمتناع ذلك الموظف عن استلام صورة الورقة يجيز للمحضر تسليمها للنيابة فإن الإعلان وقد تم على النحو سالف البيان يكون باطلا طبقا للمادة ١٩ من قانون المرافعات . ولما كان ميعاد الاستئناف لا يفتح طبقا لحكم المادة ١١٣ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ إلا بإعلان قرار تقدير الاتعاب للخصم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بسقوط الاستئناف على أن إعلان قرار تقدير الاتعاب المطعون فيه قد وقع صحيحا فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة
المستشارين محمد مدني العصار، زكي الصاوي صالح، حسن الترويعي العسوي.

(٣٤٥)

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٦ القضائية :
رى "قرارات لجنة الري". قوة الأمر المقضي .

الجنة الإدارية المختصة بالفصل في جرائم الري. ق ٦٨ سنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين ٢٩ و ٣٨٥
سنة ١٩٤٦ قضاؤها بادانة الطاعن لأخذه أترية من جسر النيل . مؤداه . مسئولية وحده عن مقدار
الأترية محل الاتهام. ادعاؤها في دعوى تالية باشتراك آخرين معه في أخذ هذه الأترية . غير مقبول .
علة ذلك .

تضمن قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ — والذي
حدثت الواقعة محل النزاع في ظله — في الباب الخامس منه في المواد من ٧٢ إلى ٧٥ —
الأحكام الخاصة بالعقوبات وإثبات الجرائم المتعلقة بذات القانون
ومنها جريمة أخذ أترية من جسر النيل ، ثم نص في ختام هذا الباب في
المادة ٧٥ مكررا التي أضيفت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ وعدلت بالقانون
رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ على أنه " تختص بالفصل في هذه الجرائم لجنة إدارية
تشكل في المديرية من ... وفي المحافظات من ... ، وتعقد هذه اللجنة جلساتها
مرة واحدة على الأقل في كل شهر ، ويصدر قرار من وزير الداخلية بلائحة
الإجراءات التي تتبع أمامها ، ومع ذلك بجميع الدعاوى المنظورة أمام جهات
القضاء والتي أصبحت بحكم هذا القانون من اختصاص الهيئة الإدارية تبقى أمام
تلك الجهات إلى أن يفصل فيها نهائيا " . مما يدل على أن المشرع ناط بالجنة
الإدارية المشار إليها الفصل في الجرائم المنصوص عليها في الباب الخامس من
قانون الري والصرف . وإذا كانت هذه اللجنة ذات اختصاص قضائي فإن ما تصدره
من قرارات في حدود اختصاصها يكون حائزا للجنة الأمر المقضي ، مادام أنها
قد فصلت فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين

الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . ولما كان الثابت من الأوراق أن لجنة مخالفات الري بالدقهلية قضت بمعاينة الطاعن بالغرامة في المخالفتين رقمي ٤٦٩/٢٩٥ بحرى الدقهلية سنة ١٩٦٩ ، ٨١١/٢٠٨ بحرى الدقهلية سنة ١٩٧٠ لأخذ أتربة من جسر النيل ، وهذه الواقعة هي بذاتها محل النزاع في دعوى براءة الذمة الحالية ، فإن القرارين الصادرين بالإدانة في هاتين المخالفتين يكون لهما الحجية في تلك الدعوى . وإذا كان مؤدى ذلك أن الطاعن هو المسئول وحده قبل المطعون عليها عن أخذ الأتربة المبين مقدارها بمحضرى المخالفتين سالفتي الذكر ، وكانت المحكمة بأخذها بهذا النظر الصحيح قد رفضت ضمنا طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن أشخاصا آخرين أسهوا معه في أخذ الأتربة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٠٨ سنة ١٩٧٢ مبدئى المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليهما بصفتيهما وطالب الحكم ببراءة زمته من مبلغ ١٨١٩ ج و ٦٣٢ مليم وقال بيانا للدعوى إن هذا المبلغ يمثل قيمة رد الشيء لأصله في المخالفتين رقمي ٤٦٩/٢٩٥ بحرى الدقهلية سنة ١٩٦٩ ، ٨١١/٢٠٨ بحرى الدقهلية سنة ١٩٧٠ اللتين نسب اليه فيهما أخذ أتربة من جسر النيل وإذا شرع المطعون عليهما في اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى ضده لاقتضاء هذا المبلغ دون وجه حق فقد أقام الدعوى للحكم له بطلبه سالف البيان . بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥ نذبت المحكمة خيرا لأداء المأمورية الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٥/١/٨ برفض الدعوى . استأنف الطاعن

هذا الحكم بالاعتماد رقم ١٢٣ سنة ٢٧ ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩٧٦/١/٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينحى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور والفساد في الاستدلال والتناقض من أربعة وجوه — أولها أن الحكم المذكور استند في قضائه إلى أن القرارات التي تصدرها لجان الري في المخالفات المطروحة عليها هي قرارات قضائية تمحور الحجية فيما قضت فيه لدى جوات القضاء عند نظر الدعوى المدنية المتعلقة بها ومن ثم فإنه يمتنع على الطاعن التنصل من ارتكاب الأفعال التي أدين بسببها . من إحدى تلك اللجان . في حين أن اللجان المذكورة لجان إدارية والقرارات التي تصدرها قرارات إدارية ليست لها حجية الأمر المقضي . وإذا افترض جدلاً أن القرارات لجان الري أية حجية فهي حجية مقصورة على ما هو داخل في اختصاصها دون ما يجاوز هذه الحدود . ولما كانت اللجنة لم تذكر ، إذا كان الطاعن قد أخذ وحده الأتربة من جسر النيل أو أن أحداً آخر اشترك معه في ذلك فقد كان على المحكمة أن تجرى تحقيقاً في هذا الخصوص حتى يستبين لها وجه الحق في الدعوى الثاني — أنه طلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن أشخاصاً آخرين اشتركوا معه في أخذ الأتربة من جسر النيل إلا أنها لم تلتفت إلى هذا الطلب ولم ترد عليه — الثالث — أن الحكم المطعون فيه اعتبره مسئولاً عن قيمة كل الأتربة المأخوذة من جسر النيل وقدرها ١٨٢١ جنياً و ١٣٠ ملياً في حين أن الثابت من تقرير الخبير الذي اعتمدته المحكمة أن قيمة الأتربة المأخوذة من جوار ملكه لا تتجاوز ٧٤٣ جنياً و ١٠٠ ملياً وأن ما زاد على هذا المبلغ هو قيمة أتربة مأخوذة من جوار أراضي مملوكة لأشخاص آخرين وتبعد عن ملكه بمسافة كبيرة — الرابع — أنه بالرغم من أن المحكمة أخذت بحجية قرار لجنة الري فيما يتعلق بنسبة الفعل إليه إلا أنها — وعلى خلاف هذا النظر — أطرحت تقدير اللجنة لقيمة الأتربة المأخوذة وهو مبلغ ١٦٦٤ جنياً وندبت خبيراً

قدر مصاريف جبر الضرر بمبلغ ١٨٢١ جنيها و ١٥٠٠ مليم ثم اعتمدت هذا التقدير مما يعيب حكمها بالتناقض في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجوهه الثلاثة الأولى ، ذلك أنه لما كان قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ — والذي حدثت الواقعة محل النزاع في ظله — قد ضمن الباب الخامس منه في المواد من ٧٢ إلى ٧٥ الأحكام الخاصة بالعقوبات وإثبات الجرائم المتعلقة بذلك القانون ، ومنها جريمة أخذ أتربة من جسور النيل ، ثم نص في ختام هذا الباب في المادة ٧٥ مكررا التي أضيفت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ وعدلت بالقانون رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ على أنه "مختص بالفصل في هذه الجرائم لجنة إدارية تشكل في المديرية من ... وفي المحافظات من ... ، وتعقد هذه اللجنة جاساتها مرة واحدة على الأقل في كل شهر ، ويصدر قرار من وزير الداخلية بلائحة الإجراءات التي تتبع أمامها ، ومع ذلك فجميع الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء والتي أصبحت بحكم هذا القانون من اختصاص الهيئة الإدارية تبقى أمام تلك الجهات إلى أن يفصل فيها نهائيا . " فإن ذلك يدل على أن المشرع ناط بالجنة الإدارية المشار إليها الفصل في الجرائم المنصوص عليها في الباب الخامس من قانون الري والصرف . وإذا كانت هذه اللجنة ذات اختصاص قضائي فإن ما تصدره من قرارات في حدود اختصاصها يكون حائزا للحجية الأمر المقضي ، ما دام أنها قد فصلت فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . ولما كان الثابت من الأوراق أن لجنة مخالقات الري بالدقهلية قضت بمعاقبة الطاعن بالغرامة في المخالفتين رقمي ٤٦٩/٢٩٥ بحرى الدقهلية سنة ١٩٦٩ ، ٨١١/٢٠٨ بحرى الدقهلية سنة ١٩٧٠ لأخذه أتربة من جسر النيل ، وهذه الواقعة هي بذاتها محل النزاع في دعوى براءة الذمة الحالية ، فإن القرارين الصادرين بالإدانة في هاتين المخالفتين يكون لهما الحجية في تلك الدعوى . وإذا كان مؤدى ذلك أن الطاعن هو المسئول وحده قبل المطعون عليهما عن أخذ الأتربة المبين مقدارها بمحضرى المخالفتين سالفتي الذكر ، وكانت المحكمة بأخذها بهذا النظر الصحيح قد رفضت ضمنا طلب الطاعن إقالة الدعوى إلى

التحقيق لإثبات أن أشخاصا آخرين أسهموا معه في أخذ الأتربة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بتلك الوجوه الثلاثة يكون على غير أساس . والنعى في وجهه الرابع مردود أيضا بأنه لا صحة لما قرره الطاعن من أن لجنة الري قدرت قيمة الأتربة المأخوذة بمبلغ ١٦٦٤ جنيها إذ أنها في قراراتها المشار إليهما وقفت عند حد توقيع العقوبة على الطاعن ولم تتناول - وما كان لها أن تتناول - تفسير قيمة الأتربة لخروجه عن اختصاصها ومن ثم فإنه لا جناح على المحكمة إن هي استعانت بأهل الخبرة في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية
السادة المستشارين : صلاح الدين يوسف ، محمد وجدى عبد الصمد ، ألقى بقطر حبشى ومحمد على
هائم .

(٣٤٦)

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٠ والقضائية:

ضرائب "ضرائب تركات" .

اشتمال تركة المورث على سندات التعويض عن القدر الزائد من الأطنان المستولى عليها فإذا
لقانون اصلاح الزراعى . ويوجب دخول قيمة هذه السندات فى وعاء الضريبة على التركات .
لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بعد وفاة المورث بأبولة هذه الأطنان
دولة .

النص فى المواد الأولى والرابعة والخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
بتعديل بعض أحكام قانون اصلاح الزراعى الذى بدأ العمل به من ٢٥/٧/١٩٦١
على أنه لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان ،
ويكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذا لأحكام هذا القانون الحق فى
تعويض يؤولى بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة قدرها
٤ ٪ سنوياً محسوبة من تاريخ الاستيلاء وأن تكون السندات قابلة للتداول فى
البورصة ، وأنه يجوز للحكومة بعد عشرة سنوات أن تستهلك هذه السندات
كلها أو جزئياً بالقيمة الاسمية ، والنص فى المادتين الأولى والثانية من القانون
رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى عمل به من ٢٣/٣/١٩٦٤ على أن الأراضى الزراعية
التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل وأن يلغى كل نص
يخالف ذلك ، يدل على أن سندات التعويض عن القدر الزائد المستولى عليه كانت
لها قيمتها فى التداول . وإذا كانت وفاة المورث فى ٢٢/١٠/١٩٦١ وبعد العمل
بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى ٢٥/٧/١٩٦١ هى الواقعة المنشئة لرسم الأبلولة

والضريبة على التركات باعتبارهما سبب الأيلولة والحادث المؤثر في انتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزانة العامة بتحقيقه ، وكانت التركة المخلفة من المورث في ذلك الوقت تشمل ... فيما تشمل عليه ... قيمة سندات التعويض عن القدر الزائد المستولى عليه ، فإن قيمة هذه السندات تدخل في وعاء الضريبة ، ولا يؤثر في ذلك صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ذلك أن هذا القانون ليس له أثر رجعي فلا يسرى إلا من تاريخ نشره في ٢٣/٣/١٩٦٥ ، وبعد أن انتقلت ملكية السندات إلى الورثة ، فيكون هلاكها عليهم لاعلى المورث .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب المنصورة قدرت صافي تركة المرحوم " " بمبلغ ٥١٧٢٢,٢٣٤ جنيتها وأعلنت ورثته بهذا التقدير ، وإذ اعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٢٦/٦/١٩٦٧ بتخفيض قيمة صافي التركة إلى مبلغ ٤٦٣٨٤,٤٨٧ جنيتها فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى المنصورة بالطعن في هذا القرار طالبة تأييد تقدير المأمورية واستندت إلى أن اللجنة استبعدت من التركة قيمة ٤ فدادين و٨ قراريط وسهم التي استولى عليها الإصلاح الزراعى بموجب القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ باعتبارها زائدة عن الحد الأقصى الذى يجوز تملكه مع أن هذا الاستيلاء وقت أن تم لم يكن بدون مقابل . كما طعن الورثة بدورهم في القرار المذكور بالدعوى رقم ٥٣١ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى المنصورة طالبين اعتبار صافي قيمة التركة مبلغ ٤٤٠٠٠ جنيتها . قررت المحكمة ضم الطعنين ، وفي ١٥/٢/١٩٦٨ حكمت في موضوع الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٦٧ برفضه وتأيد القرار المطعون فيه فيما قضى به من استبعاد قيمة ٤ أفدنة و٨ قراريط وسهم الزائدة عن المائة فدان ،

قبل الفصل في موضوع الطعن رقم ٥٣١ لسنة ١٩٦٧ بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لأداء المهمة الميمنة بمنطوق ولحكم . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥ سنة ٢٠ قضائية المنصورة طالبة إلغاء فيما قضى به من رفض الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٦٧ والحكم لها بطلانها ، وفي ١٠/١/١٩٧٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول إن الحكم استبعد من التركة قيمة التعويض المستحق عن الأقطان الزراعية التي استولى عليها الإصلاحي الزراعي طبقاً للقانونين رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ استناداً إلى أن القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد نص على أن هذه الأقطان تؤول ملكيتها إلى الدولة بدون مقابل ، في حين أن هذا القانون الأخير لم يعمل به إلا من ٢٣/٣/١٩٦٤ ولا تسرى أحكامه على الماضي . ولما كان المورث قد توفي قبل العمل بهذا القانون وقد تعلق حقه بسندات الإصلاحي الزراعي عن الأقطان المستولى عليها فإن هذا الحق يؤول إلى الورثة من بعده ويعتبر عنصراً من عناصر التركة ولا يعتد بما يطرأ عليه من هلاك أو زيادة أو نقص بعد وفاة المورث .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن النص في المواد الأولى والرابعة والخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاحي الزراعي الذي بدأ العمل به من ٢٥/٧/١٩٦١ على أنه لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائة فدان ، ويكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذاً لأحكام هذا القانون الحق في تعويض يؤدي بسندات اسميه على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً محسوبة من تاريخ الاستيلاء وأن تكون السندات قابلة للتداول في البورصة ، وأنه يجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية ، والنص في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذي عمل به من ٢٣/٣/١٩٦٤ على أن الأرض الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل وأن يلغى كل نص يخالف ذلك ، يدل على أن سندات التعويض عن القدر الزائد المستولى عليه كانت لها قيمتها في التداول . وإذا كانت وفاة المورث في ٢٢/١٠/١٩٦١ وبعد العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في ٢٥/٧/١٩٦١ — هي الواقعة المنشئة لرسوم الأيلولة ، والحادث المؤثر في انتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزانة العامة بتحقيقه ، وكانت التركة المخلفة عن المورث في ذلك الوقت تشمل — فيما تشمل عليه — قيمة سندات التعويض عن القدر الزائد المستولى عليه ، فإن قيمة هذه السندات تدخل في وعاء الضريبة ، ولا يؤثر في ذلك صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ذلك أن هذا القانون ليس له أثر رجعي فلا يسرى إلا من تاريخ نشره في ٢٣/٣/١٩٦٤ وبعد أن انتقلت ملكية السندات إلى الورثة ، فيكون هلاكها عليهم لا على المورث ، وإذا خالف المحكم الميطعون فيه هذا النظر وأنزل على واقعة الدعوى حكماً قانونياً لاحقاً في صدوره على وجودها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من استبعاد قيمة سندات التعويض عن القدر ع أفدنة و ٨ قرار يطر و ١ سهم المستولى عليه من صافي قيمة أصول تركة المرحوم واعتبارها عنصراً من عناصر هذه التركة .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسن وعضوية
السادة المستشارين : صلاح الدين يونس ومحمد وجدى عبد الصمد ، ألقى بقطر حبشى
ومحمد على هاشم .

(٣٤٦)

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤١ القضائية :

الأحكام القطعية — موضوعية أو فرعية — ولو كانت باطلة أو مبنية على إجراء
باطل — عدم جواز العدول عنها من ذات المحكمة التي أصدرتها . لا محل لأعمال
نص المادة ١٩٥ مرافعات بشأن الأوامر على العرائض .

من القواعد المقررة في قضاء هذه المحكمة (١) أنه يصدر الحكم بيمين على المحكمة
التي أصدرته العدول عما قضت به ، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لساير الأحكام
القطعية — موضوعية كانت أو فرعية — انتهت الخصومة أو لم تنته ، حتى
يخرج النزاع من ولاية المحكمة يتعين أن تكون قد فصلت فيه صراحة أو ضمناً ،
ويستوى أن يكون حكمها صحيحاً أو باطلاً أو مبنياً على إجراء باطل ، ذلك
لأن القاضي نفسه لا يسلط على قضائه ولا يملك تعديله أو إلغائه إلا إذا نص
القانون على ذلك صراحة . ولا يغير من هذا النظر ما تقضى به المادة ١٩٥ من
قانون المرافعات التي استند إليها الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه لأن مؤدى
هذا النص أنه يجوز للقاضي أن يصدر أمراً على عريضة مخالفاً لأمر سابق
على أن يذكر الأسباب التي اقتضت إصدار الأمر الجديد . وحكمها بذلك يكون
مقصوراً على الأوامر على العرائض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

(١) نقض ١٩٧٢/٥/٣٠ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ١٠٨٢

(نقض ١٩٦٧/٤/٢٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٩١٨)

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل في أن مأمورية ضرائب الأقسر قدرت أرباح المطعون ضده الخاضعة
للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في سنة ١٩٦٠ بمبلغ ٢٢٥٠ جنيها
و ٦٧٠ مليا وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قواها
بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٨ بتخفيض تقديرات المأمورية إلى مبلغ ٥٥٤ ج فقد أقام
الدعوى رقم ٥٦ سنة ١٩٦٨ ضرائب قنسا الابتدائية طالبا الحكم بتعديل القوار
المطعون فيه إلى اعتبار أرباحه في سنة ١٩٦٠ بمبلغ ١٢٦ جنيها . بتاريخ ٢/٤/١٩٦٩
حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه إلى اعتبار أرباحه في سنة النزاع
بمبلغ ١٣٠ ج استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٤ سنة ٤٤ ق -
أسيوط . وبتاريخ ١٦/٦/١٩٧٠ حكمت المحكمة بنسب خبير لأداء المأمورية
المبينة بمنطوق ذلك الحكم . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن
على المحكمة في غرفة مشورة فعدلت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون
فيه مخالفة القانون وصدوره على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم
وحاز قوة الأمر المقضى ، وفي بيان ذلك تقول أنها طعنت بالاستئناف في الحكم
الابتدائي استنادا إلى أنه أخطأ حينما اعتبر أن لجنة الطعن قد تجاوزت حدود
اختصاصها رغم أن القرار الصادر منها كان في حدود تقديرات المأمورية وطلبات
المحول طبقا لحكم المادة ٥٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبالرغم من أن
المحكمة الاستئنافية قد حسنت هذا النزاع بحكمها الصادر في ١٦/٦/١٩٧٠
بما قررته من أن اللجنة لم تتجاوز حدود اختصاصها وأن قرارها جاء مطابقا للمادة
سالفة الذكر وأن هذا القضاء حاز حجية الشيء المحكوم فيه فلأنها عادت وقضت
بحكمها الصادر في ٢٦/١٢/١٩٧٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف
وأسست قضاها على أن لجنة الطعن قد تجاوزت اختصاصها فيما قررته
بما يتناقض مع قضائها الأول وفي ذلك مخالفة للقانون ولا يغير من هذا النظر
استناد الحكم المطعون فيه في تقرير قضائه إلى المادة ١٩٥ من قانون

المرافعات لأن هذا النص إنما يتعلق بالأوامر على العرائض ولا شأن له بالأحكام .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه من القواعد المقررة في قضاء دسده المحكمة إنه بصدور الحكم يمتنع على المحكمة التي أصدرته العدول عما قضت به ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الأحكام القطعية موضوعية كانت أو فرعية انتهت الخصومة أو لم تنهها وحتى يخرج النزاع من ولاية المحكمة يتعين أن تكون قد فصلت فيه صراحة أو ضمنا ويستوى أن يكون حكمها صحيحا أو باطلا أو مبنيا على إجراء باطل ، ذلك لأن القاضي نفسه لا يسلط على قضائه ولا يملك تعديله أو إلغائه إلا إذا نص القانون على ذلك صراحة .

وإذ كان ذلك الثابت من الحكم التمهيدى الصادر من المحكمة الاستئنافية في ١٩٧٠/٦/٦ أنه قطع في أسبابه بأن " ما ذهب إليه الحكم المستأنف من أن لجنة الطعن قد تجاوزت اختصاصها و أضافت عنصرا آخر هو التصنيع مردود بأنه إذ نصت المادة ٥٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن تصدر اللجنة قرارها باعتماد تقدير مصلحة الضرائب أو تخفيضها فإن المقصود بكلمة التقدير في هذه المادة هو تقدير المأمورية لصافي الربح لا تقديرها لكل عنصر من عناصر الربح على حده ولذلك فللجنة الطعن أن تزيد في عنصر من عناصر التقدير مادام ذلك لا يسفر في النهاية عن زيادة التقدير المعروض عليها " وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لذات النزاع بقوله " وحيث إن المحكمة لا ترى الأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير الذي ندينه بهيئة سابقة للأسباب الآتية نصت الفقرة الثالثة من المادة ٥٣ على أن تصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول ومؤدى ذلك أن لجنة الطعن ليست هيئة مخولة لتقدير الأرباح ابتداء بل هي هيئة تنظر في طعن في قرار إصدارته المأمورية وأن ولايتها بالنظر في أمر الطعن لا يتعدى النظر في طلبات الممول في حدود تقدير الضرائب وليس لها بحال أن تتجاوز ذلك إلى بحث أسس التقدير بإقامة عنصر لم يدخل في الاعتبار عند إصدار قرار الربط ، ورتب على ذلك تأييده للحكم المستأنف ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد عدل عما قطعت فيه المحكمة بحكمها الصادر في ١٩٧٠/٦/٦ مما يتعين معه نقضه ولا يغير

من-هذا النظر ما تقتضى به المادة ١٩٥ من قانون المرافعات التى استند إليها الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه لأن مؤدى هذا النص بأنه يجوز للقاضى أن يصدر أمرا على مريضه مخالفا لأمر سابق على أن يذكر الأسباب التى اقتضت إصدار الأمر الجديد وحكمها بذلك يكون مقصورا على الأوامر على العرائض وفى حالات استثنائية خاصة وردت على سبيل الحصر .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين والسادة
المستشارين صلاح الدين يونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، محمد علي هاشم وصلاح الدين
عبد العظيم .

(٣٤٨)

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . شركات .

فترة تصفية الشركة . اعتبارها فترة عمل . تصفية الشركة لوفاء الشريك المتضامن
لا يمنع من فرض الضريبة حتى نهاية السنة المالية ولو كانت تالية للوفاء . استمرار
الشخصية المعنوية للشركة . منوط بالقدر اللازم للتصفية .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في أحوال التصفية ، لا يبدأ توقف
المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ انتهائها . ولهذا فإن فترة التصفية
تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاضع للضريبة ، وتعد عمليات
التصفية استمراراً لهذا النشاط . وثبوت الشخصية المعنوية للشركة في فترة
التصفية جاء على سبيل الاستثناء لذلك وجب أن تقدر ضرورة هذا الاستثناء
بقدرها ، ولما كان مفاد الشخصية المعنوية مقصوداً به تسهيل عملية التصفية
وحفظ حقوق الغير فإن شخصية الشركة لا تبقى إلا لأغراض التصفية ،
مما يمنع معه القول بإمكان تغير الشكل القانوني للشركة أو حلول شريك محل
آخر في تلك الفترة . وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه
والحكم الابتدائي الذي أيده وأحال إلى أسبابه أنه وإن كان الممول (مورث
المطعون ضدهم) قد توفي في ١٢/١٢/١٩٥٤ إلا أن فترة التصفية استمرت حتى
نهاية السنة المالية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى ربط الضريبة
على أرباح المنشأة في سنة مالية كاملة ابتداء من ١/٥/١٩٥٤ حتى ٣٠/٤/١٩٥٥
رغم وفاة الشريك المتضامن في ١٢/١٢/١٩٥٤ يكون قد طبق القانون تطبيقاً
صحيحاً ، ولا يغير من هذا النظر ما تثيره الطاعنة من أن الشريك المتضامن

يعتبر في حكم الممول الفرد في مقام ربط الضريبة ، لأن الثابت في مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن إجراءات التصفية بدأت في يوم وفاة الشريك المتضامن وبسبب الوفاة ، كما لا يغير منه وجود شرط في عقد الشركة يقضي بأنه في حالة وفاة الشريك المسئول تستمر أعمال الشركة على أساس صيرورة الشريكة الموصية شريكة متضامنة ، إذ لا مجال لأعمال هذا الشرط بعد أن انجبه الشركاء إلى إنهاء أعمال الشركة وشرعوا في تصفيتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مأمورية ضرائب المنيا قدسدت أرباح شركة (وهي شركة توصية بسيطة مكونة من مورث المطعون ضدهم كشريك متضامن والمطعون ضدها الأولى كشريكة موصية) في المدة من ١٩٥٤/٥/١ إلى ١٩٥٤/١٢/١٢ بمبلغ ١١١٨٩,٢٢٢ جنية وفي المدة من ١٩٥٤/١٢/١٣ إلى ١٩٥٥/٤/٣٠ بخسارة قدرها ٧٠٣٩,١٦٦ جنية وذلك بعد وفاة الشريك المتضامن في ١٩٥٤/١٢/١٢ وإذا اعترض المطعون ضدهم وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٢ باعتبار نتيجة أعمال المنشأة في المدة من ١٩٥٤/٥/١ حتى ١٩٥٥/٤/٣٠ خسارة قدرها ٤٣٠٦,١١٣ جنية فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ تجاري المنيا الابتدائية طالبة الحكم باعتبار صافي أرباح المنشأة في المدة من ١٩٥٤/٥/١ حتى ١٩٥٤/١٢/١٢ بمبلغ ١١١٨٩,٢٢٢ جنية وخسائرها في الفترة من ١٩٥٤/١٢/١٣ إلى ١٩٥٥/٤/٣٠ بمبلغ ٧٠٣٩,١٦٦ جنية بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٧ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤ لسنة ٦ ق بني سويف بتاريخ ١٩٧١/١١/٦

حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأيدها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى ربط الضريبة على أرباح المنشأة في سنة مالية كاملة ابتداء من ١/٥/١٩٥٤ حتى ٣٠/٤/١٩٥٥ دون اعتبار لوفاة الشريك المتضامن في ١٢/١٢/١٩٥٤ تأسيسا على أن فترة التصفية لا تعتبر فترة توقف عن العمل وإنما امتداد لنشاط المنشأة الذي يتوقف من تاريخ انتهاء التصفية في حين أن المشرع الضريبي لم يعتد في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية وسوى بين الشريك المتضامن والمول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ومن مقتضى ذلك أنه إذا توفى الشريك المتضامن فإن نشاطه ينقطع تماما من تاريخ الوفاة ولا يصح أن يفترض استمرار هذا النشاط فعلا أو حكما بعد الوفاة فضلا عن أن عقد الشركة تضمن نصا يقضى بأنه في حالة وفاة الشريك المتضامن تستمر أعمال الشركة على أساس صيرورة الشريكة الموصية شريكة متضامنة .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من إنه في أحوال التصفية لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ انتهائها ولهذا فإن فترة التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها المول نشاطه الخاضع للضريبة وتعد عمليات التصفية استمرارا لهذا النشاط ، وثبوت الشخصية المعنوية للشركة في فترة التصفية جاء على سبيل الاستثناء لذلك وجب أن تقدر ضرورة هذا الاستثناء بقدرها ، ولما كان بقاء الشخصية المعنوية مقصودا به تسهيل عملية التصفية وحفظ حقوق الغير فإن شخصية الشركة لا تبقى إلا لأغراض التصفية مما يمنع معه القول بإمكان تغير الشكل القانوني للشركة أو حلول شريك محل آخر في تلك الفترة وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أيده وأحال إلى أسبابه أنه وإن كان المول (مورث المطعون ضدهم) قد توفى في ١٢/١٢/١٩٥٤ إلا أن فترة التصفية استمرت حتى نهاية السنة المالية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه

إذ انتهى إلى ربط الضريبة على أرباح المنشأة في سنة مالية كاملة تبدأ من ١/٥/١٩٥٤ حتى ٣٠/٤/١٩٥٥ رغم وفاة الشريك المتضامن من ١٢/١٢/١٩٥٤ قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا ما يغير من هذا النظر ما تثيره الطاعنة من أن الشريك المتضامن يعتبر في حكم الممول الفرد في مقام ربط الضريبة لأن الثابت في مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن إجراءات التصفية بدأت في يوم وفاة الشريك المتضامن وبسبب الوفاة . كما لا يغير منه وجود شرط في عقد الشركة يقضي بأنه في حالة وفاة الشريك المسئول تستمر أعمال الشركة على أساس صيرورة الشريكة الموصية شريكة متضامنة إذ لا مجال لأعمال هذا الشرط بعد أن اتجه الشركاء إلى إنهاء أعمال الشركة وشرعوا في تصفيتها ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة
المستشارين : سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو العلا وجمال خفاجي .

(٣٤٩)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ القضائية :

إيجار . بطلان . نظام عام :

حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للبنى أو الوحدة . م ١٦ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مؤاده .
بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام . لا محل لأعمال نص المادة
٥٦٣ مدني بإجراء المفاضلة بينها علة ذلك .

مناط المفاضلة بين العقود أن تكون كلها صحيحة ، ومن المقرر بنص المادة
١٣٥ من القانون المدني أنه ” إذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب
كان العقد باطلا “ ، هذا ولا يجوز أن يتعارض محل الالتزام مع نص ناه في القانون
لأن مخالفة النهي المقرر بنص في القانون تدرج تحت مخالفة النظام العام أو
الآداب بحسب الأحوال ، ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من
القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه ” يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر
من عقد إيجار واحد للبنى أو الوحدة منه “ ، ولئن كانت لم تنص صراحة على
البطلان بلفظه جزاء مخالفتها إلا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها
وتحريم مخالفتها بحكم المادة ٤٤ من هذا القانون يرتب هذا الجزاء
وإن لم يصرح به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أعمال
نص المادة ٥٧٣ من القانون المدني في شأن المفاضلة بين المستأجرين عند
تعدد هم دون مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من القانون ٥٢
لسنة ١٩٦٩ ومؤداها بطلان هذين العقدين بطلانا مطلقا لتعارض محل الالتزام
مع نص قانوني متعلق بالنظام العام بما سيترتب عليه من امتناع إجراء المفاضلة
بينهما وبين العقد المؤرخ ١/٨/١٩٤١ السابق صدوره للمستأجرين الأصليين والذي
انتقل صحيحا وناظرا للطاعن في تاريخ سابق برسم مزاد المقهى عليه في ٢٥/١٢/١٩٧١

بقوماتها المادية والمعنوية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٤١/٨/١ استأجر وشركائه من وزارة الأوقاف محلات النزاع لاستعمالها مقهى ، وإزاء تخلف المستأجرين عن سداد الأجرة التى بلغت ٢٦٩١ جنيها و ٢٥٠ مليم حتى ديسمبر ١٩٧١ فقد أمر محافظ القاهرة — القائم على شئون الأوقاف وقتئذ — بتوقيع الحجز الإدارى على المنقولات المادية والمقومات المعنوية للمقهى استيفاء لدين الأجرة وتم الحجز فى ١٩٧١/١٢/١٥ وتحدد للبيع يوم ١٩٧١/١٢/٢٥ ورسا المزا على اقطاع فاقام المطعون ضدهما الثانية والرابعة الدعوى ٢٢ سنة ١٩٧٥ تنفيذ الموسيقى على الطاعن وهيئة الاوقاف (المطعون ضدها الأخيرة) بطلب الحكم بطلان اجراءات الحجز والبيع بقوله انتفاء سلطة المحافظ فى الأمر بالحجز فضلا عن أن تلك الاجراءات اتخذت ضد المستأجرين الأصليين مع أن مورثها المرحوم كان قد استأجر المقهى من باطن هؤلاء المستأجرين بعقد ثابت التاريخ فى ١٩٦١/١٢/٢٨ وصارت العلاقة مباشرة بينه وبين وزارة الأوقاف ، وإنهما استمرا فى استغلال المقهى بعد وفاة مورثهما — وقدا إيصالات سداد الأجرة عن المدة من أول يناير حتى آخر أكتوبر ١٩٧٢ صادرة من هيئة الأوقاف باسم المستأجر الأصل وشركائه ، وقدم المطعون ضده الأول عقدا مؤرخا ١٩٧٤/٥/١ يتضمن استئجاره من الهيئة المذكورة محلا مقتطعا من المقهى — كما أقام الطاعن الدعوى ٢١ سنة ١٩٧٥ تنفيذ الموسيقى على المطعون ضدهم بطلب تسليم محلات النزاع بمشتملاتها ومحلقاتها المبينة بحضور البيع المؤرخ ١٩٧١/١٢/٢٥ استنادا إلى رسو مزادها

عليه بإجراءات صحيحة ، وانضمت هيئة الأوقاف للطاعن في طلبانه وقد قرر قاضى التنفيذ ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد — وبتاريخ ١٩٧٧/٣/١٩ قضى فى الدعوى ٢٢ سنة ١٩٧٥ برفضها وفى الدعوى ٢١ سنة ١٩٧٥ بالزام المطعون ضده الأخير — فى مواجهة باقى المطعون ضدهم — بتسليم الطاعن المحلات المبيعة ومشتملاتها وملحقاتها المبينة بمحضر البيع المؤرخ ١٩٧١/١٢/٢٥ : استأنف المطعون ضدهم — عدا الأخير — هذا الحكم بالاستئناف ١٦٣٧ سنة ٩٤ قضائية القاهرة طالبين الحكم الغاء المستأنف والقضاء لهم بطلباتهم ورفض دعوى الطاعن . وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٧ حكمت المحكمة (أولا) برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فى الدعوى ٢٢ سنة ١٩٧٥ (ثانيا) فى الدعوى ٢١ سنة ١٩٧٥ بتعديل الحكم إلى تسليم المنقولات المحجوز عليها والمبينة بمحضر الحجز الإدارى المؤرخ ١٩٧١/١٢/١٥ ورفض الدعوى بالنسبة لطلب تسليم المحلات التى يتكون منها المقهى . طعن الطاعن فى هذا الشق الثانى من الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما يتناه الطاعن — بالوجه الأول من السبب الثالث — على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ بنى قضاءه برفض طلب تسليمه الأعيان التى رسا مزاد حق لإيجارها عليه على سند من أحكام المادة ٥٧٣ من القانون المدنى فى شأن المفاضلة بين المستأجرين بمقولة تراحم حق الطاعن فى الإيجار الذى نشأ فى ١٩٧١/١٢/٢٥ مع الإيجار الصادر بعد ذلك إلى المطعون ضده الأول بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٤/٥/١ والإيجار الذى قال الحكم بصدوره إلى المستأجرين السابقين فى أول يناير ١٩٧٢ حالة أن هذين العقدين الأخيرين لا يعتد بهما ولا يصحاحان سندا للمفاضلة لبطالتهما بطلانا مطلقا لعدم مشروعية محل الالتزام بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ التى تحظر على المالك إبرام أكثر من عقد إيجار للمبنى أو الوحدة به وهو نص آمر يتعلق بالنظام العام ومخالفته تشكل جريمة معاقب عليها بالمادة ٤٤ من هذا القانون ، وعلى ذلك فلا يعتد إلا بمقد الإيجار الصادر فى ١/٨/١٩٤١ للمستأجرين الأصليين

والذى انتقل صحيحا نافذا إلى الطاعن برسمو المزداد عليه في ١٩٧١/١٢/٢٥، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن تسليمه أعيان النزاع على قوله ”لأنه وإن كان الحجز على المتجر ويبيعه ينقل حق الإيجار إلى المشتري إلا أنه إذا أجرة المؤجر ذات العين مرة أخرى إلى شخص آخر أو إلى المستأجر الأول نفسه فإنه تكون هناك إيجارتان من نفس المؤجر وعن ذات العين ، وفي حالة تعدد المستأجرين لعين واحدة فإنه وإن كانت المادة ١٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ تحظر على المالك إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه ونصت المادة ٤٤ منه على عقوبة معينة جزاء الإخلال بهذا الواجب إلا أنه من الناحية المدنية تكفلت المادة ٥٧٣ من القانون المدني ببيان حكم تعدد الإيجارات فنصت على أنه إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم إلى وضع يده عليها بدون غش ولما كان الثابت بالأوراق أن المستأنف الأول (المطعون ضده الأول) استأجر من هيئة الأوقاف بعقد مؤرخ ١٩٧٤/٥/١ محلا مقتطعا من المقهى وأن المستأنفين سددوا الأجرة عن المدة من ١٩٧٢/١/١ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٧٢ بما يفيد أن جهة الأوقاف عادت فأجرت العين محل التداعى إلى مستأجرين سابقين والذين حل المستأنفون محلهم فإنه تكون ثمة إيجارات متعددة لهذه العين والمفاضلة بسين المستأجرين يتعين التعويل على الأسبق منهم في وضع اليد .. والثابت أن المستأنفين هم واضعوا اليد على المقهى .. “ وهذا الذى استند إليه الحكم لا يتفق وصحيح القانون ، ذلك أن مناط المفاضلة بين العقود أن تكون كلها صحيحة ، ومن المقرر بنص المادة ١٣٥ من القانون المدني أنه إذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا ، هذا ولا يجوز أن يتعارض محل الالتزام مع نص ناهى في القانون لأن مخالفة النهى المقرر بنص في القانون تندرج تحت مخالفة النظام العام أو الآداب بحسب الأحوال ، ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ تنص على أنه ”يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه“، ولئن كانت لم تنص

صراحة على البطلان بافظة جزء مخالفتها إلا أن ممتضى الحظر الصريح الوارد فيها وتبجريم مخالفته — بحكم المادة ٤٤ من هذا القانون — يرتب هذا الجزاء وهو بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول وإن لم يصرح به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى القول بأن هيئة الأوقاف أبرمت عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٤/٥/١ للطعون ضده الأول عن جزء اقتطع من أعيان النزاع ، واستخلص الحكم من إيصالات سداد الإجرة عن المدة من ١٩٧٢/١/١ حتى آخر أكتوبر ١٩٧٢ قيام عقد إيجار جديد للطعون ضدهم اعتباراً من هذا التاريخ ثم انتهى إلى أعمال نص المادة ٥٧٣ من القانون المدني في شأن المفاضلة بين المستأجرين عند تعادهم دون مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ ومؤداها بطلان هذين العقدين بطلانا مطلقا لتعارض محل الالتزام مع نص قانوني آمر متعلق بالنظام العام بما يترتب عليه من إمتناع إجراء المفاضلة بينهما وبين العقد المؤرخ ١٩٤١/٨/١ السابق صدوره للمستأجرين الأصليين والذي إنتقل صحيحا وناظرا للطاعن في تاريخ سابق برسمو مزاد المقهى عليه في ١٩٧١/١٢/٢٥ بمقوماتها المادية والمعنوية لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظار يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف في الدعوى ٢١ سنة ١٩٧٥ تنفيذ الموسيقى الصادر بتسليم الطاعن المحلات المباعة ومشتلاتها وملحقاتها المبينة بمحضر البيع المؤرخ ١٩٧١/١٢/٢٥ .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
محمد الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج وصباحي رزق

(٣٥٠)

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٥٠ القضائية:

(٢٠١) إيجار "إيجار الأماكن". حكم "الطعن في الحكم". استئناف. دعوى "قيمة الدعوى".

(١) الأحكام الصادرة في ظل القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧. خضوعها من حيث جواز الطعن فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات.

(٢) دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لتشريعات الاستثنائية. غير قابلة لتقدير قيمتها بعد انتهاء مدة العقد الأصلية. علة ذلك. جواز استئناف الحكم الصادر فيها.

(٣، ٤) إيجار "إيجار الأماكن". قانون.

(٣) التعديلات أو الإصلاحات التي يدخلها المؤجر في العين الخاضعة للقانون ١٢١ سنة ١٩٤١ لا تخرجها عن القيود الواردة بها. جواز تقويمها وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة الأساس. وجوب إعمال اتفاق الطرفين بشأنها ما لم يقصد منه التحايل على القانون.

(٤) تقرير مقابل التحسينات التي تتم باتفاق بين المؤجر والمستأجر بقصد زيادة الانتفاع بالعين المؤجرة. لا محل لإعمال حكم المادة ٣٦ ق ٥٢ سنة ٦٩ بشأن ترميم المنشآت الآيلة للسقوط لتحديد هذا المقابل.

(٥) إيجار "إيجار الأماكن". الترام. تنفيذ.

تعهد المؤجر بإجراء تحسينات للعين المؤجرة مقابل زيادة أجزائها. قعوده عن استكمالها. حق المستأجر في المطالبة بتخفيض هذا المقابل رهينة باستحالة تنفيذ التزام المؤجر عنها.

١ — مؤدى نص المادتان ٤٣، ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، أن المشرع وإن ألغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلا أنه أبقى على أحكامه

الخاصة بتحديد الأجرة والمقررة على مخالفتها . لما كان ذلك وكانت القواعد المحددة لطرق الطعن في الأحكام لا تدخل ضمن قواعد تحديد الأجرة والآثار المترتبة على مخالفتها ، وكانت نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد خلت من نص مماثل للسادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه ، فإن الأحكام التي تصدر في ظل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في منازعات ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تخضع من حيث جواز الطعن فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات والتي تجعل مناط استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية هو تجاوز فيه الدعوى للنصاب الإتهائي لها وقدره مائتان وخمسون جنيتها .

٢ - مدة الإيجار في العقود الخاضعة للتشريعات الاستثنائية الخاصة بإيجار الأماكن أصبحت غير محددة بعد انتهاء مدتها الأصلية لإمتدادها بحكم القانون وإذا كانت دعوى تحديد الأجرة للعين المؤجرة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى لطلب صحة أو إبطال عقد مستمر تقدر قيمتها باعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة العقد كلها فإن عقد الإيجار موضوع الدعوى وقد إمتد بعد انتهاء مدته الأصلية إلى مدة غير محدودة طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن يكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدودة ، وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر زائدة على مائتين وخمسين جنيتها طبقاً للسادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً استئنافه .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مجرد القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ لا يخرج هذه المباني عن القيود الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإنما تجبيز للمالك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر إبريل ١٩٤١ ، وقد ألغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأبقى منها ما يتعلق بتحديد الأجرة والآثار المترتبة على مخالفتها وإذا كان تقدير مقابل الإصلاحات أو التحسينات المستحدثة في العين المؤجرة يدخل ضمن عناصر تحديد الأجرة فإن هذا التقدير لا يخضع للقواعد

المقررة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ذلك وكان المستفاد من أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الاصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة تقوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها ذلك القانون ، وأن الأصل وجوب أعمال ما اتفق عليه المتعاقدان في هذا الشأن سواء تم ذلك في عقد الإيجار ذاته أو في اتفاق لاحق . ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير .

٤ — الإجراءات المشار إليها بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ واردة في الباب الثاني الخاص بالمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة وتواجه حالة المنشآت التي تنذر بالانقضاء وكذلك تلك التي وإن كانت لا تنذر به ولا تعرض الأرواح والأموال للخطر إلا أنها تحتاج إلى ترميم وصيانة للحفاظ على حالتها جيدة ومنع تنافس تدهورها ، فتخرج عن نطاق أعمال التحسين التي تتم باتفاق بين المؤجر والمستأجر والتي من شأنها زيادة الانتفاع بالعين المؤجرة لقاء مقابل يضاف إلى القيمة الإيجارية .

٥ — إخلال المؤجر بالتزامه بإجراء التحسينات التي تعهد بإجرائها مقابل زيادة الأجرة لا يجيز للمستأجر التحلل من التزامه طالما كان الاتفاق عليه جدياً ، وإنما يكون له مطالبة المؤجر قرضاً بما بتنفيذه ما يلتزم به حتى إذا تبين استحالة التنفيذ العيني جاز له طلب التخفيض ، لما كان ذلك فإنه لا على الحكم إذا لم يعتد بما تمسك به الطاعن من عدم استكمال المطعون عليها للاصلاحات المتفق عليها طالما لم يدع استحالة تنفيذها عينا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٩ مدني أمام

محكمة الفيوم الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بتخفيض أجرة المنزل الميينة بالصحيفة إلى ٢ ج و ٥٥٠ مليم بدلا من ٤ ج اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٦٤ ثم إلى ١ ج و ٩٥٠ مليم اعتبارا من أول مارس ١٩٦٥، وقال شرحا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٤/٧/٣ استأجر من المطعون عليها منزلا مكسونا من دور واحد بشارع بالفيوم لقاء أجرة شهرية قدرها أربعة جنيهات، وإذ تبين أن الأجرة الأصلية للعين طبقا لعقد الإيجار الصادر إلى مستأجر سابق هي ثلاثة جنيهات تخضع للإعفاء الضريبي المقرر بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦١ وللتخفيض المقرر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ونازعت المطعون عليها في ذلك، فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٨ حكمت المحكمة بنذب مكتب الخبراء لبيان الأجرة القانونية لعين النزاع عند التعاقد ومالحقتها من تخفيض بعد ذلك وتحديد تاريخ إعدادها للسكنى وأجرتها القانونية وقتئذ وماطرأ عليها من زيادة إن وجدت، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فيحكمت في ١٩٧٤/٤/٢ بتحديد القيمة الإيجارية للنزل موضوع النزاع بمبلغ ٢ ج و ٦٤٩ مليم ابتداء من تاريخ تحرير عقد الإيجار. استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨ لسنة ١٠ ق بنى سويف "مأمورية الفيوم" طالبة إلغاءه، وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف على سند من أن المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التى تقضى بعدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى المنازعات الناشئة عن تطبيقه ألغيت بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، فيتعين الرجوع إلى القواعد العامة التى من شأنها اعتبار قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخمسين جنيها عملا بالمادة ٤١ من قانون المرافعات، فى حين أن مؤدى نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو الإبقاء على حكم المادة ١٥

سابقة الإشارة لإندراجها ضمن الأحكام المحددة للأجرة والمقررة على مخالفتها والتي استمر العمل بها طبقاً لنص المادة ٤٣ منه . هذا إلى أن من شأن أعمال القواعد العامة دخول قيمة الدعوى في النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية باعتبار أن الأجرة مشاهرة وهي تقل عن مائتين وخمسين جنيهاً فلا يجوز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر فيها ، وهو ما يعنيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك إنه لما كان النص في المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه " يستمر العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المعمرة على مخالفتها في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقانون رقم ١٦٩ ... ، وذلك بالنسبة إلى نطاق صريان كل منها " ، وفي المادة ٤٧ منه على أنه " مع مراعاة حكم المادة ٤٣ ، يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ... وكل نص يخالف أحكام هذا القانون " يدل على أن المشرع وإن أغنى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلا إنه أبقي دلي أحكامه الخاصة بتحديد الأجرة والمقررة على مخالفتها ، لما كان ذلك ، وكانت القواعد المحددة لطرق الطعن في الأحكام لا تدخل ضمن قواعد تحديد الأجرة والآثار المترتبة على مخالفتها وكانت نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد خات من نص مماثل للمادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه ، فإن الأحكام التي تصدر في ظل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في منازعات ناشئة من تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تخضع من حيث جواز الطعن فيها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات ، والتي تجعل مناط استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية هو تجاوز قيمة الدعوى للنصاب الانتهائي لها وقدره مائتان وخمسون جنيهاً ، لما كان ما تقدم ، وكانت مدة الإيجار في العقود الخاضعة للتشريعات الخاصة بإيجار الأماكن أصبحت غير محدودة بعد انتهاء مدتها الأصلية لامتدادها بحكم القانون وكانت دعوى تحديد الأجرة القانونية للعين الموجرة هي — وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة — دعوى بطلب صحة أو إبطال عقد مستمر تقدر قيمتها باعتبار مجموع المقابل النقدي

عن مدة العقد كلها ، فان عقد الإيجار موضوع الدعوى وقد امتد بعد انتهاء مدته الأصلية إلى مدة غير محدودة طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن يكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدد ، وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً استثنافه . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث أن حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك ، يقول الطاعن أن الحكم اعتبر الفرق بين الأجرة المقدرة بمعرفة خبير الدعوى وبين الأجرة المتعاقد عليها هو مقابل الارتفاع لمسطراً على العين المؤجرة من إصلاحات ، حالة أن هذه الزيادة وقدرها جنيته ٣٥١ شهرياً تجاوز القدر الواجب احتسابه طبقاً للمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهو ١٢٪ من قيمة الإصلاحات محتسبة اعتباراً من وقت اعتمادها وإقرارها الحاصل في ١٠/٩/١٩٦٦ لا من وقت التعاقد الذي يبدأ في ١/٩/١٩٦٤ . هذا إلى أنه ما كان يجوز احتساب تلك الزيادة لعدم تنفيذ المطعون عليها باقى الإصلاحات الضرورية لبقاء العين صالحة للسكنى والتي تم الاتفاق عليها فيما بينهما وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مجرد القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ لا يخرج هذه المباني عن القيود الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما تجيز للمالك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين إذ ألغى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أبقى منها على ما سلف بيانه بالسبب الأول — ما يتعلق بتحديد الأجرة والآثار المترتبة على مخالفتها وكان تقدير مقابل الإصلاحات أو التحسينات المستحدثة في العين المؤجرة يدخل ضمن عناصره تحديد الأجرة ، فإن هذا التقدير لا يخضع للقواعد المقررة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من أحكام القانون

رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة تقوم ويضاف ما يقابل إلتفاف المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها ذلك القانون ، وأن الأصل وجوب أعمال ما اتفق عليه المتعاقدان في هذا الشأن سواء تم ذلك في عقد الإيجار ذاته أو في اتفاق لاحق ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير . لما كان ما تقدم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها اتفقت مع الطاعن على إجراء تحسينات وإصلاحات بعين النزاع خصما من الأجرة مقابل زيادة القيمة الإيجارية ، فإن الحكم إذ اعتد بهذه الزيادة كمقابل للإصلاحات والتحسينات التي أجريت في العين المؤجرة يكون قد أصاب صحيح القانون . ولا محل للتذرع بالإجراءات المشار إليها بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لأنه فضلا عن عدم انطباق أحكامه ، فهي واردة في الباب الثاني الخاص بالمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة ، وتواجه حالة المنشآت التي تنذر بالانقضاء ، وكذلك تلك التي وإن كانت لا تنذر به ولا تعرض الأرواح والأموال للخطر إلا أنها تحتاج إلى ترميم وصيانة للحفاظ على حالتها جيدة ومنع تفاقم تدهورها ، فتخرج عن نطاق أعمال التحسين التي تم باتفاق بين المؤجر والمستأجر والتي من شأنها زيادة الإلتفاف بالعين المؤجرة لقاء مقابل يضاف إلى القيمة الإيجارية وهو موضوع الدعوى المسائلة . لما كان ما سلف ، وكان إخلال المؤجر بالتزامه بإجراء التحسينات التي تعهد بإجرائها مقابل زيادة الأجرة لا يجوز للمستأجر أن يتحلل من التزامه طالما كان الاتفاق عليه جديا إنما يكون له مطالبه المؤجر قضائيا بتنفيذ ما إلتزم به حتى إذا تبين استحالة التنفيذ العيني جاز له طلب التخفيض ، فإنه لا على الحكم إذ لم يعتد بما تمسك به الطاعن من عدم استكمال المطعون عليها للإصلاحات المتفق عليها طالما لم يدع استحالة تنفيذها صينا ويكون النعي برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أغفل الرد على ماسأله من أوجه دفاع ردا على ما أوردته المطعون عليها من

أسباب بصحيفة الاستئناف كما أنه أقيم على أن تكاليف الإصلاح بلغت ٩٨ جنيه و ٣٢٤ مليم في حين أن قيمتها بعد إستبعاد ما حصلته المطعون عليها من مبالغ نقدية هي ٨٩ جنيه و ٢٢٤ مليم وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبب فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأول ، بأنه لما كان الطاعن لم يوضح أوجه الدفاع التي ساقها ردا على أسباب الطعن بالاستئناف والتي يزعم إغفال الحكم الرد عليها فإن النعي في هذا الوجه يكون مجهولا وبالتالي غير مقبول . وهو مردود في وجهه الثاني بأن الطاعن إذ لم يقدم عقد الاتفاق الذي تم بموجبه تقدير قيمة الإصلاحات التي أجريت والتحسينات التي استحدثت بالعين المؤجرة حتى يمكن التحقق من مخالفة الحكم للثابت به ، فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون مفتقرا للدليل .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين محمد الباجورى ، محمد طه سنجر ، ابراهيم فراج ومحمد أحمد حمدى .

(٣٥١)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " . محكمة الموضوع .

• للتأجير المصرى المقيم بالخارج تأجير المكان المؤجر له من الباطن مفروشا أو غير مفروش .
م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ شرطه أن تكون إقامته بالخارج مؤقتة . لمحكمة الموضوع استخلاص
الوصف الصحيح للإقامة . انسحاب هذا الوصف على الإقامة من بدايتها .

(٢) (٣) إيجار " إيجار الأماكن " . قانون . نقض .

• (٢) للتأجير تأجير المكان المؤجر له من الباطن مفروشا للأجانب أو لأغراض السياحية .
م ٣/٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . سريانه على عقود الإيجار الدارية وقت نفاذ قرارى وزير
الإسكان رفى ٤٨٦ و ٤٧٨ لسنة ١٩٧٠ وتلك المبرمة بعدها .

(٣) حق المستأجر فى تأجير العين مفروشة للأجانب أو لأغراض السياحة . القراران ٤٨٦ ،
٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - مؤدى انفقرتان الأولى والثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
أن الأصل أنه لا يجوز لغير المالك أن يؤجر المكان مفروشا وبقيود معينة ، وخوله
المشرع للمستأجر المصرى المقيم بالخارج دون الأجنبي استثناء وللضرورة شريطة
أن يكون إقامته بالخارج بصفة مؤقتة فإن كانت إقامته بصفة نهائية فلا يبق له
الإفادة من هذه المزية الاستثنائية بتأجيره من الباطن مفروشا أو غير مفروش ،
ولما كان النص قد جاء خلوا من تحديد معنى الصفة المؤقتة لإقامة المستأجر
المصرى بالخارج أو وضع معيار ثابت يفرق بينها وبين الإقامة الدائمة ، وكان يبين
من المناقشات البرلمانية التى جرت حول هذه المادة ترك هذا التحديد لقرار يصدره

وزير الإسكان والمرافق يبين فيه معنى إقامة الموقوتة ويوضح شروطها ، وكان هذا القرار لم يصدر حتى صار إلغاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإحلال القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ محله فإن من حق محكمة الموضوع السلطة الكاملة في استخلاص هذا الوصف من وقائع الدعوى وملاحظاتهما بما لا يعقب عليه من محكمة النقض طالما أقامته على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك وكان لا ينبغي تحقق شرط الإقامة الدائمة للمواطن المصري الذي يترك أرض الوطن ليقم بالخارج نهائيا قيامه بزيارات منتظمة للبلاد أو قيامه بما يوجبها القرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن اشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية لأن مناط هذا الإذن هو التمتع بالجنسية المصرية ولا يتعارض بذاته مع إقامة المصري إقامة دائمة بالخارج . لما كان ما تقدم وكان يدين من الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى أن إقامة الطاعن بالخارج لم تكن بصفة مؤقتة تأسيسا على عدة قرائن حاصلها أن الطاعن غادر البلاد بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥ مرافقا زوجته الأجنبية وإنه فصل من عمله بتعيين بوزارة الصحة ولم يستدل على عودته منذ المغادرة وحتى صدور الحكم رغم مضي أربع سنوات على انتهاء مدة دراسته وإن مدة الإقامة بالخارج قد استطلت لأكثر من ثمانية أعوام لم تنقطع ، وكانت هذه القرائن تكفي بعضها البعض ومن شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم فإنه لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينه على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، وإذا انتهى الحكم صحيحا إلى أن إقامة الطاعن بالخارج كانت دائمة فإن هذا الوصف يلحقها منذ بدايتها فلا يستفيد من مزية التأجير من الباطن المقررة بالفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٢ — مفاد نص المادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، أنه استثناء من حكم الفقرتين الأولى والثانية من نفس المادة أجاز المشرع التأجير مفروشا لأغراض استهـدفها وبين على سبيل الحصر في القرارات الوزارية الصادرين نفاذا لها — ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ — الأحوال التي يجوز فيها التأجير لأشخاص معينين كما حدد المناطق التي أباحه فيها بالنظر لاعتبارات متعلقة بكل مسألة على حدة ، وحق المستأجر في التأجير المفروش وفقا لهذا الحكم مستمد

من القانون مباشرة دون أن يكون متوقفا على إذن المالك . وأن كان من المقرر في قضاء هذه الكلمة أنه يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل في هذا المجال أى تشريع سواء كان صادرا من السلطة التشريعية أو من السلطة التنفيذية عملا بالتفويض المقرر لها طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وكان نطاق تطبيق القرارين الوزاريين رقمى ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ الصادرين تقاذا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى ١٧/١٠/١٩٧٠ كما يسرى على عقود الإيجار المبرمة فى ظلها بعد صدورهما يسرى أيضا على تلك التى تكون نافذة عند العمل بها طبقا للأثر المباشر للتشريع .

٣ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الكتاب الموجه من الطاعن إلى ممثل المطعون عليهم الستة الأول أنه يستند فى دفاعه إلى حقه فى التأجير مفروشا تبعا لإقامته الموقوتة بالخارج ولم يتذرع بتوافر شرائط انطباق القرارين الوزاريين المشار إليهما فى المستأجر من الباطن ، فإن تمسك الطاعن بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا لأنه يختلط فيه القانون بالواقع ويقتضى تحقيقا خاصا بوقوع المكان المؤجر فى منطقة يشملها القراران الوزاريان ويتوافر الصفات التى حددها فى شخص المستأجر ويكون ما تضمنته النعى سببا جديدا لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن المطعون عليهم الستة الأول أقاموا الدعوى رقم ١٥٠٣ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه السابع بطلب الحكم بإخلاصهما من الشقة الميينة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليهم ، وقالوا فى بيان دعواهم أنه بموجب عقد مؤرخ ١/١٠/١٩٦٤ استأجر الطاعن شقة

بالعقار رقم ، وإذا خالف شرط منع التأجير من الباطن وأجرها للمطعون عليه الأخير دون إذن كتابي منهم فقد أقاموا الدعوى أجاب الطاعن بأنه يقيم بالخارج بصفة مؤقتة للدراسة وأن من حقه تأجير الشقة منروشة استعمالا للحق المخول بالمادة ٢٦ من النانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . وبتاريخ ١٧/٥/١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم الستة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٦٨ لسنة ٧٩ ق القاهرة طالبن الغاء والقضاء بطلباتهم ، وبتاريخ ٢٣/١٢/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وباخلاء للعين المؤجرة وتسليمها خالية إلى المطعون عليهم الستة الأول . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر إقامة الطاعن خارج البلاد إقامة دائمة وليست مؤقتة استنادا إلى ما استخلصه من انتهاء خدمته بوزارة الصحة بعد انقطاعه عن العمل دون إذن وماتضمنته الشهادة الصادرة من مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية من مغادرته البلاد في ٥/١١/١٩٦٧ وعدم الاستدلال على عودته حتى ١٢/١/١٩٧١ ، ثم من انتهاء مدة تمرينه بالمستشفيات التي حددتها بمسنداته دون عودة ، وأن إقامته بالخارج استمرت أكثر من ثماني سنوات متصلة مما يدل على أن إقامته ليست مؤقتة ، ورتب الحكم على ذلك عدم انطباق المادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، في حين أن ما استند عليه الحكم لا يؤدي إلى ما استخلصه من نتيجة ، ذلك أن فصل الطاعن من عمله بوزارة الصحة أو عدم عودته إلى البلاد لا يصلح دليلا على اعتبار الإقامة بالخارج إقامه دائمة طالما ظل محتفظا بجنسيته المصرية وداوم الحصول على إذن من السلطات المحلية بالعمل لدى جهات أجنبية طبقا لأحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ هذا إلى أن المخالفة المنسوبة للطاعن والتي بنى عليها الحكم قضاءه بالإخلاء من

تأجير الشقة سنة ١٩٧٠ ، لا يمكن اسباغ وصف الدوام على إقامته بالخارج خلالها لأنه كان لازال في فترة الدراسة ، وبالتالي كانت إقامة موقوفة تبعاً لعدم استقرار الحال به عند ذلك وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أن "لمالك دون سواه أن يؤجر شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكه . والمستأجر من مواطني جمهورية مصر العربية في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المسكن المؤجر له مفروشا أو غير مفروش" يدل على أن الأصل أنه لا يجوز لغير المالك أن يؤجر المسكن مفروشا وبقيود معينة وخوله المشرع للمستأجر المصري المقيم بالخارج دون الأجنبي استثناء وللضرورة شريطة أن تكون إقامته بالخارج بصفة مؤقتة ، فإن كانت إقامته بصفة نهائية فلا يحق له الإفادة من هذه المزية الاستثنائية بتأجيره من الباطن مفروشا أو غير مفروش ولما كان النص قد جاء خلوا من تحديد معنى الصفة المؤقتة لإقامة المستأجر المصري بالخارج أو وضع ميار ثابت يفرق بينها وبين الإقامة الدائمة ، وكان يبين من المناقشات البرلمانية التي جرت حول هذه المسألة ترك هذا التحديد لقرار يصدره وزير الإسكان والمرافق يبين فيه معنى الإقامة المؤقتة ويوضح شروطها وكان هذا القرار لم يصدر حتى صار إلغاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإحلال القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ محله ، فإن من حق محكمة الموضوع السلطة الكاملة في استخلاص هذا الوصف من وقائع الدعوى وملاحظاتهما بما لا يعقب عليه من محكمة النقض طالما أقامته على أسباب سائغة تكفي للحمل . لما كان ذلك وكان لا ينزى تحقق شرط الإقامة الدائمة للمواطن المصري الذي يترك أرض الوطن ليقم بالخارج نهائيا قيامه بزيارات منتظمة للبلاد أو قيامه بما يوجب به القرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن اشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهياآت الأجنبية لأن مناط هذا الإذن هو التمتع بالجنسية المصرية ولا يتعارض بذاته مع إقامة المصري بإقامة دائمة بالخارج . لما كان ما تقدم وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى أن إقامة الطاعن بالخارج لم تكن بصفة مؤقتة تأسيسا على عدة قرائن حاصلها أن الطاعن قادر البلاد

بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥ مرافقا زوجته الأجنبية وأنه فصل من عمله كطبيب
بوزارة الصحة ، ولم يستدل على عودته منذ المغادرة وحتى صدور الحكم ، رغم
مضى أربع سنوات على انتهاء مدة دراسته ، وأن مدة الإقامة بالخارج قد استطلت
لأكثر من ثمانية أعوام لم تقطع ، وكانت هذه القرائن تكفل بعضها البعض
ومن شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم فانه لا يقبل
من الطاعن مناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها في ذاتها وإذا انتهى
الحكم صحيحا إلى أن إقامة الطاعن بالخارج كانت دائمة ، فان هذا الوصف
يلحقها منذ بدايتها فلا يستفيد من مزية التأجير من الباطن المقررة بالفقرة الثانية
من المادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ويكون النعى برمته على
غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في
تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الشقة التي يستأجرها هي من الأماكن
التي يجوز للمستأجر تأجيرها مفروشة لأجنبي ولو تضمن العقد شرطا يحظره
علا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقراري
وزير الإسكان رقمي ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ والذين يجيزان للمستأجر أن يؤجر
من باطنه وحدة سكنية مفروشة متى كان التأجير لأحد الأجانب المرخص لهم
بالعمل في مصر أو بالإقامة فيها ، وكذلك للسائحين الأجانب ، وإذا كان
المطعون عليه الأخير - المستأجر مفروشا - أحد الخبراء الدوليين الأجانب ،
والتفت الحكم على ذلك عن أعمال القرارين الوزاريين آتفي الإشارة مع أنهما
بمخاتبة القانون لصدورهما بناء على تفويض من المشرع فانه يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٦/٣ من القانون ٥٢
لسنة ١٩٦٩ على أنه " واستثناء من ذلك يجوز لوزير الإسكان والمرافق بقرار
يصدره بعد أخذ رأي الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية
مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض " يدل على أنه استثناء من حكم
الفقرتين الأولى والثانية من نفس المادة أجاز المشرع التأجير مفروشا لأغراض
استهدفها ، وبين على سبيل الحصر - في القرارين الوزاريين الصادرين نفاذا لها -

الأحوال التي يجوز فيها هذا التأجير لأشخاص معينين كما حدد المناطق التي أباحه فيها بالنظر لاعتبارات متعلقة بكل حالة على حدتها وحق المستأجر في التأجير المفروش وفقا لهذا الحكم مستمد من القانون مباشرة دون أن يكون متوقفا على إذن المسالك . ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يقصد بالقانون معناه الأعم ، فيدخل في هذا المجال أي تشريع سواء كان صادرا من السلطة التشريعية أو من السلطة التنفيذية عملا بالتفويض المقرر لها طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وكان نطاق تطبيق القرارات الوزارية رقمي ٤٨٦ ، ٤٨٧ سنة ١٩٧٠ الصادرين نفاذا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في ١٧/١٠/١٩٧٠ ، كما يسرى على عقود الإيجار المبرمة في ظلها بعد صدورهما ، يسرى أيضا على تلك التي تكون نافذة عند العمل بها طبقا للأثر المباشر للتشريع ، إلا أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الكتاب المؤرخ ١٩٦٩/١١/٢٦ الموجه من الطاعن إلى مثل المطعون عليهم الستة الأول أنه يستند في دفاعه إلى حقه في التأجير مفروشا تبعا لإقامته الموقوته بالخارج ولم يتذرع بتوافر شرائط انطباق القرارات الوزارية المشار إليهما في المستأجر من الباطن "المطعون عليه السابع" فإن تمسك الطاعن بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا لأنه يختلط فيه القانون بالواقع ، ويقتضى تحقيقا خاصا بوقوع المكان المؤجر في منطقة يشملها القراران الوزاريان ويتوافر الصفات التي حددها في شخص المستأجر ويكون ما تضمنته النعي سببا جديدا لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
محمد الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج ومحمد أحمد حلتى .

(٣٥٢)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية :

إعلان . بطلان "نسبي" .

(١) بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع
أو في صحيفة المعارضة أو الاستئناف ، إلا سقط الحق فيه .

(٢ ، ٣) أحوال شخصية . إثبات "البينه" .

(٢) شروط الشهادة في الفقه الحنفى . وجوب مطابقتها للوقائع المادية ، ألا يكلفها الحس .
(٣) شروط صحة أداء الشهادة في الفقه الحنفى . وجوب أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به
وطرفي الخصومة . عدم وجوب ذكره أسماء الخصوم .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب
في الإعلان بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام
وبالتالى لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذى
تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة
المعارضة أو الاستئناف وإلا سقط الحق فيه وذلك إعمالاً لنص المادة ١٠٨
من قانون المرافعات .

٢ - الشهادة كطريق من طرق الثبوت في فقه الحنفية تمتد تعبيراً عن
الواقع وتأكيداً لثبوته دون أن تغلب الحق باطلاً أو تحيل الباطل حقاً ، فإن
شرطها أن تكون مطابقة للوقائع المادية ، فلا تكذبها الأمور المحسوسة أو تخرج
عن تلك الحقائق الثابتة ، فإن كذبها الحس فلا تقبل ولا يجوز أن يبنى عليها قضاء

اعتباراً بأن الحس يفيد علماً قطعياً والشهادة تفيد خبراً ظنياً والظنى لا يعارض القطعى .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن شروط صحة أداء الشهادة فى المذهب الحنفى أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به وذاكراً له وقت الأداء ، فلو نسى المشهود به لم يجز أن يشهد ، وأن يكون المشهود به معلوماً حتى يتيسر القضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضع الشاهد للقاضى صاحب الحق ومن عاينه الحق ونفس الحق المشهود به ، والغرض المستهدف هو التعريف لا آثرة الحروف ، بحيث تتحقق التعريف وثبت لدى القاضى علم الشاهد بالمدعى والمدعى عليه اللذين تتصل بهما وقائع الشهادة موضوع التحقيق اكتفى به وصح الاعتماد بالشهادة . ولما كان البين من الاطلاع على محضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول ودرجة أن الطاعن عن تخلف فى جلسة التحقيق عن الحضور بانما مثلت المطعون عليها وأشهدت شاهديها فى غيبته وكانت أقوالها بينة الدلالة على أنها تنصب على الخلاف بين الطاعن والمطعون عليها بالذات وإن لم يصرحاً بذكر اسميهما أو نسبهما فإن هذا كاف فى التعريف بهما وتعيينهما تعييناً نافياً لأى جهالة بحيث ينتفى أى احتمال ، وإذا سائر الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم المنهج الشرعى السليم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم (أحوال شخصية نفس) أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بتطليقها منه طaque بائمة للضرر ، وقالت ، بياناً لدعواها أنها تزوجته بتاريخ ١١/٣/١٩٧٤ ولم يدخل بها ، وقد دأب على إيذاها بالضرب وإتهامها فى شرفها

وكرامتها ، وعمد إلى سلب مصاغها والتشهير بها ، وإذا كانت هذه الأمور مما لا يستطاع معها دوام العشرة بينهما ، فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن قد أضر بها وأساء معاملتها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما وبعد سماع شاهدي المطعون عليها عادت وحكمت غايبا بتاريخ ١٩٧٥/٣/١ بتطبيق المطعون عليها من الطاعن طلبة بائنة . عارض الطاعن في هذا الحكم طالبا إلغاءه وبتاريخ ١٩٧٦/٤/١٧ حكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فاستأنفه بالاستئناف رقم ٥٠ س ٩٣ ق أحوال شخصية القاهرة بطلب الغائه ورفض الدعوى وبتاريخ ١٩٧٧/٤/١٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم رفض الدفع المبدى ببطلان صحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة على سند من أن الإعلان وجه إليه في محل إقامته الثابت بوثيقة الزواج ، وهو آخر محل إقامة له معلوم للمطعون عليها في جمهورية مصر وإن المحضر أثبت على صحيفة الدعوى هجرته دون أن يعلم له محل إقامة ، أو يثبت علمها اليقيني بعنوان له معلوم بالخارج ورتب على ذلك صحة الإعلان وتناوله بمجرد تسلم النيابة له في ١٩٧٤/١١/٢٨ في حين أن الثابت أن المطعون عليها أعلنت بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨ بصحيفة دعوى أقامها يطلب الحكم عليها بالدخول في طاعته ، وحدد فيها محل إقامته وبين عنوانه تفصيلا باستراليا ، وحضر مدافع عنها في هذه الدعوى بما يفيد علمها اليقيني بموطنه قبل إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية ، وأنها عمدت إلى الإلتواء في إعلانه والتجهيل بمحل إقامته عند إقامتها دعوى التطبيق الحالية ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان بطلان نسب مقرر لمصلحة من شرع

لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، وبالتالي لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة المعارضة أو الاستئناف وإلا سقط الحق فيه وذلك إعمالاً لنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن الحكم الابتدائي صدر غيباً وطعن فيه الطاعن بطريق المعارضة ولم يقدم إلى محكمة النقض ما يدل على أنه تمسك في صحتها ببطلان إعلانه فإن ما يتعاه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين : (الأول) يبين من مطامعة أقوال شاهدي الإثبات أنها سماعية نقلا عن المطعون عليها التي أخبرت بها بأن الطاعن سرق مصوغاتها وأنه حاول الاعتداء عليها والدخول بها عنوة . هذا إلى أن من شروط صحة الشهادة عدم تكذيب الحس لها ، والثابت من المحضر رقم أن المطعون عليها أبلغت بسرقة مصوغاتها بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٤ ، الأمر الذي يتنافر وحصول السرقة في تاريخ ٢٥/٣/١٩٧٤ الذي حدده الشاهدان لوقوع إعتداء الطاعن على المطعون عليها وسلبها حليها فيه . بالإضافة إلى أن ثبوت اشتداد المطعون عليها أوراقها من المدرسة الملحقة بها في ٢٨/٣/١٩٧٤ تمهيدا للسفر مع الطاعن إلى استراليا - وهو تاريخ لاحق لواقعة الاعتداء المزعومة يشير إلى أن الود ظل موصولا بين الزوجين ، ومن شأن ذلك أن يفقد مقومات الشهادة التي اعتمد الحكم عليها في قضائه (الثاني) أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اعتد بأقوال شاهدي المطعون عليها مع أنهما لم يذكر اسم الطاعن أو المطعون عليها منسوبين إلى أبيهما وجدتهما رغم أنهما لم يكونا حاضرين جلسة التحقيق عند أداء الشهادة ، وإذا لا تؤدي الشهادة على هذا النحو في الفقه الحنفي إلى التعريف بالمشهود كدليل يستند إليه فإن اعتداد الحكم بها يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأول بأن البين مما أورده الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به أنه أقام قضاءه في خصوص ثبوت مضارة الطاعن لزوجته المطعون عليها - على ما أجمعت عليه كلمة شاهديها من أنهما رأياه رأى

العين وهو يعتدى عليها بالضرب وسمعاها يسبها ، وهى أقوال تكشف للقاضى عن أن شهادتهما لم تكن نقلا عن المطعون عليها أو غيرها ، الأمر الذى ينتفى معه الادعاء بأنها سماعية . ولما كانت الشهادة كطريق من طرق الثبوت فى فقه الحنفية تعد تعبيراً عن الواقع وتأكيذا لثبوته ، دون أن تغلب الحق باطلا أو تحيل الباطل حقا ، فإن شرطها أن تكون مطابقة للوقائع المسادية ، فلا تكذبها الأمور المحسوسة ، أو تخرج عن تلك الحقائق الثابتة فإن كذبها الحس فلا تقبل ولا يجوز أن يبنى عليها قضاء ، اعتبارا بأن الحس يفيد علما قطعيا والشهادة تفيد خبرا ظنيا ، والظن لا يعارض القطعى . لما كان ذلك وكان ماساقه الطاعن بسبب النعى ليس من شأنه القول بأن البينة التى اعتمدها المحكم المطعون فيه أقيمت على خلاف المحسوس ، لأن تبليغ المطعون عليها بفقد سوارها الذهبى يوم ١٧/٣/١٩٧٤ لا يتعارض مع وجود حلى أخرى معها فى يوم الاعتداء ، كما أن الشهادة الصادرة من المدرسة وقد جاءت بجملة تاريخ السحب بما لا يفيد وقوعه فى تاريخ تال للاعتداء ، وهو ما يجعل النعى فى هذا الخصوص على غير أساس . والنعى غير سديد فى وجهه الثانى بأنه وإن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن شروط صحة أداء الشهادة فى المذهب الحنفى ، أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به ، وذاكرا له وقت الأداء فلا نسي المشهود به لم يجز أن يشهد وأن يكون المشهود به معلوما حتى ييسر القضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضح الشاهد للقاضى صاحب الحق ومن عليه الحق ونفس الحق المشهود به ، إلا أن الغرض المستهدف هو التعريف لا كثرة الحروف فحيث تحقق التعريف وثبت لدى القاضى علم الشاهد بالمدعى والمدعى عليه اللذين تتصل بهما وقائع الشهادة موضوع التحقيق اكتفى به وضح الاعتداد بالشهادة ولما كان البين من الاطلاع على محضر التحقيق الذى أبحرته محكمة أول درجة أن الطاعن قد تخلف فى جلسة التحقيق عن الحضور بينما مثلت المطعون عليها وأشهدت شاهديها فى غيبته ، وكانت أقوالهما بينة الدلالة على أنها تنصب على الخلاف بين الطاعن والمطعون عليها

بالذات وإن لم يصرحاً بذكر اسميهما أو نسبهما فإن هذا كاف في التعريف بهما
وتعيينهما تعييناً نافياً لأي جهالة بحيث ينتفى أي احتمال ، وإذ سائر الحكم
الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم النهج الشرعي
السلام ويكون النعي في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين :
محمدي الخولي ؛ إبراهيم فودة ؛ عبد الحميد المنفلوطي وعبد العزيز هيبه .

(٣٥٣)

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تقادم " التقادم المسقط " . حكم . إلزام .

تغيير مدة التقادم المسقط للدين بجزائرا خمس عشرة سنة . شرطه . صدور حكم نهائي بالإلزام بالدين . م ٣٨٥ مدني . اقتصار الحكم على مجرد تقرير الحق المدعى به . لا يرتب ذات الأثر .

(٢) دعوى . تعويض . حكم . تقادم " التقادم المسقط " .

الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية . القضاء للدعى فيها بتعويض مؤقت . لا يغير من مدة التقادم المسقط لدعوى التعويض الكامل عن الفعل الضار . سقوطها بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم النهائي في الدعوى الجنائية .

١ - الأصل في انقطاع التقادم - وعلى ما تقتضى به الفقرة الأولى من المادة ٣٨٥ من القانون المدني - أنه لا يغير من مقدار المدة التي حددها القانون لانقضاء الالتزام ، وأن ماورد بنص الفقرة الثانية من تلك المادة استثناء من هذا الأصل من أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضى كانت مدة التقادم خمس عشرة سنة ، مفاده أن الذي يحدث تغيير مدة التقادم المسقط للدين في الأحوال التي تحدد القانون لسقوطه مدة أقل من المدة العادية هو الحكم النهائي بالإلزام بالدين ، فهو وحده الذي يمكنه إحداث هذا الأثر لمسأله من قوة تنفيذية تزيد من حصانة الدين وتمنحه بسبب جديد للبقاء فلا يتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة وذلك خلافا للحكم الذي يقتصر على مجرد تقرير الحق المدعى به دون إلزام المدعى عليه بأداء معين وهو لا يصلح ولو حاز قوة الأمر المقضى سنداً تنفيذياً يمكن المحكوم له من اقتضاء حقه بإجراءات التنفيذ الجبرى .

٢ — إذ كان الحكم للطاعنين بقرش واحد تعويضا مؤقتا في الادعاء المدني بالتبع للدعوى الجنائية ليست له قوة الإلزام إلا في حدود الجزء من التعويض الذي قضى به مؤقتا ، فإن أثره في تغيير مدة التقادم المسقط لدين التعويض عن العمل غير المشروع وهي ثلاث سنوات كنص المادة ١٧٢ من القانون المدني إنما يكون قاصرا على ما ألزم به من هذا الدين أى بالنسبة للقرش المقضى به تعويضا مؤقتا ولا يمتداه إلى دعوى تكملة التعويض التي يرفعها المضرور أمام المحكمة المدنية والتي يبدأ تقادمها من جديد من يوم صدور الحكم النهائي في دعوى المسؤولية بذات المدة المقررة في تلك المادة لتقادم الالتزام الأصلي وهي ثلاث سنوات ، لا يغير من ذلك أن يكون الحق في التعويض قد تقرر الحكم النهائي في دعوى المسؤولية لأن مجرد صدور حكم بتقرير الحق في دين التعويض وإلزام المدعى عليه بأداء قرش واحد منه مؤقتا لا يغيى المضرور — وعلى ما سلف — وصولا إلى حقه بطريق التنفيذ الجبري من الحصول على حكم جديد بإلزام المدعى عليه بأداء ما قد يكون مستحقا له من تعويض تكميلي ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى بسقوط الحق في طلب تكملة التعويض بالتقادم الثلاثي ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن امتوى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — هل ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تنحصر في أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم مدنى كلى المنصورة ضد المطعون عليهما الأول والثاني للحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعا لهما مبلغ ألف جنيه تعويضا عما أصابهما من ضرر نتيجة موت مورثهما بسبب خطأ المطعون عليه الثاني الذي قضى في الجنبه رقم بادانته وبالزامه والمطعون عليه الأول — المسئول عن الحقوق المدنية — متضامنين بأن يدفعا لهما مبلغ قرش صاغر واحد على سبيل التعويض المؤقت وتأيد هذا

الحكم في القضية رقم جنح مستأنفة المنصورة. وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٢١ قضت المحكمة بالزام المطعون عليهما الأول والثاني بأن يدفعوا للطاعنين مبلغ ألف جنيه ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه والحكم باستوط حق الطاعنتين في رفع الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٠/٢/٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف واستوط حق الطاعنة الأولى عن نفسها وبضفتها والطاعنة الثانية في مطالبة المطعون عليه الأول بالتعويض ، طعن الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الأسباب الأول والثاني والثالث .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالأسباب الثلاثة الأولى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أن أنه إذا كان الثابت أنهما رفعا الدعوى ضد المطعون عليهما الأولين بطلب التعويض المؤقت تابعه للدعوى الجنائية وحكم فيها بالإدانة والتعويض المؤقت قبلهما وأصبح الحكم نهائيا وكان هذا الحكم والآثار المترتبة عليه لا تسقط إلا بالتقادم طويل المدة فإن الدعوى التي رفعانها بعد ذلك بطلب تقييم التعويض وتقديره تختلف عن الدعوى المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون المدني ومن ثم فإنها لا تسقط إلا بالتقادم طويل ومدة خمس عشرة سنة وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوطها بالتقادم الثلاثي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الأصل في انقطاع التقادم — وعلى ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٣٨٥ من القانون المدني — أنه لا يغير من مقدار المدة التي حددها القانون لانقضاء الالتزام ، وأن ماورد بنص الفقرة الثانية من تلك المادة استثناء من هذا الأصل من أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضى كانت مدة التقادم خمس عشرة سنة مفاده أن الذي يحدث تغيير مدة التقادم المسقط للدين في الأحوال التي يحدد القانون لسقوطه مدة أقل من المدة العادية هو الحكم النهائي بالإلزام بالدين فهو وحده الذي يمكنه إحداث هذا الأثر لما له من قوة تنفيذية تزيد من حصانة الدين وتمده بسبب جديد للبقاء فلا يتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة وذلك خلافا للحكم الذي

يقتصر على مجرد تقرير الحق المدعى به دون إلزام المدعى عليه بأداء معين فهو لا يصلح ولو حاز قوة الأمر المقضى سنداً تنفيذياً يمكن المحكوم له من اقتضاء حقه بإجراءات التنفيذ الجبرى ، لما كان ذلك وكان الحكم للطاعتين بقرش واحد تعويضاً مؤقتاً في الادعاء المدنى بالتبع للدعوى الجنائية ليست له قوة الإلزام إلا في حدود الجزء من التعويض الذى قضى به مؤقتاً فإن أثره في تغيير مدة التقادم المسقط لدين التعويض عن العمل غير المشروع وهى ثلاث سنوات كنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى إنما يكون قاصراً على ما ألزم به من هذا الدين أى بالنسبة للقرش المقضى به تعويضاً مؤقتاً ولا يتعداه إلى دعوى تكملة التعويض التى يرفعها المضرور أمام المحكمة المدنية والتى يبدأ تقادمها من جديد من يوم صدور الحكم النهائى فى دعوى المسؤولية بذات المدة المقررة فى تلك المادة لتقادم الالتزام الأصيل وهى ثلاث سنوات ، لا يغير من ذلك أن يكون الحق فى التعويض قد تقرر بالحكم النهائى فى دعوى المسؤولية لأن مجرد صدور حكم بتقرير الحق فى دين التعويض وإلزام المدعى عليه بأداء قرش واحد منه مؤقتاً لا يغنى المضرور - وعلى ما سلف - وصولاً إلى حقه بطريق التنفيذ الجبرى من الحصول على حكم جديد بإلزام المدعى عليه بأداء ما قد يكون مستحقاً له من تعويض تكميلى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بسقوط الحق فى طلب تكملة التعويض بالتقادم اللائى فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الرابع خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول الطاعتان ان مسؤولية المطعون عليه الثانى وهو تابع المطعون عليه الأول أصبحت نهائية ومن أجل ذلك قضى ضد الأول بإعتباره مسؤولاً عن الحقوق المدنية وفق نص المادة ١٧٤ من القانون المدنى التى تستلزم لتحقيق مسؤولية المتبوع بمجرد ثبوت علاقة التبعية ومسؤولية التابع دون حاجة إلى أى إجراء آخر وبغير أن يكون من حق المتبوع أن يدفع المسؤولية عنه .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول ذلك أنه — أيا كان وجه الرأي فيما ورد بهذا السبب — فإن الطاعنتين لم تقدما إلى هذه المحكمة ما يدل على أنهما تمسكنا بالدفاع الذى انبنى عليه هذا النعى لدى محكمة الاستئناف كما لا يبين ذلك من الحكم المطعون فيه فىكون بذلك سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الققى وعضوية السادة المستنارين : حافظ
رفقى ، محمود حسن حسين ، الدكتور سعيد عبد المجاد وعاصم المراهى .

(٣٥٤)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٥ القضائية :

تأمين . مسئولية .

التأمين من المسئولية المدنية بالنسبة للسيارة النقل . نطاقه . التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية
الناشئة عن إصابة الركابين المسموح بركوبهما أيا كان مكان وجودهما بالسيارة أو صاعدين إليها
أو نازلين منها . ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

لما كانت المادة الثانية من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد
المرور قد عرفت السيارة النقل بأنها المعدة لنقل البضائع والمهمات ونصت المادة
١٦ فقرة (هـ) من ذات القانون على أن يرخص للسيارة النقل بركوب راكبين ،
فإن مفاد هذين النصين أن كل ترخيص بتسيير سيارة نقل يتضمن التصريح بوجود
راكبين فيها خلافا لقائدها وعمالها ، ولم كانت المادة ٦ فقرة ٣ من القانون
المشار إليه قد نصت على أن " يكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل
الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير
والركاب " وكان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى المطابقة
لنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر
تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى
من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - قد جرى بأن " يلتزم
المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص
من الحوادث التى تقع من السيارات المؤمن عليها ، ويسرى هذا الالتزام لصالح
الغير من حوادث سيارات النقل فيما يخص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا
للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ما لم يشملها

التأمين المنصوص عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة أو أبويه أو أبنائه ، ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة ، فإن وُجد ذلك أن التأمين من المسؤولية المدنية على السيارة النقل يفيد منه الركاب المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كانوا في داخل السيارة سواء في " كابينتها " أو في صندوقها ، صاعدين إليها أو نازلين منها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهما الأول والثانية أقاما على الطاعن والمطعون ضدهما الثالثة — شركة التأمين الأهلية — الدعوى رقم ١٩٧٣ مدني كلى طنطا بطلب الحكم بالزامهما بأن يدفعوا لهما مبلغ ٣٠٠٠ جنيه تأسيسا على أن مورثهما كان يستقل السيارة النقل المملوكة للطاعن والتي انقابت بالطريق مما تسبب في وفاته ، فأقامت النيابة العامة الدعوى رقم جنح المحلة الكبرى ضد قائد السيارة سالفه الذكر مفضي بادانته وتأييد هذا الحكم بالاستئناف رقم جنح استأنف طنطا ، مما يحق لهما معه مطالبة الطاعن بالتعويض بصفته متبوعا لقائد السيارة والمطعون ضدهما الثالثة . بصفتهما مؤمنا تلزم بأداء التعويض بالتضامن مع الطاعن . وبتاريخ ١٩٧٤/١/٣١ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهما الأول والثانية مبلغ ٢٥٠٠ جنيه ورفض الدعوى قبل المطعون ضدها الثالثة استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم طالبا تعديل الحكم بالزام المطعون ضدها الثالثة — شركة التأمين الأهلية بالتضامن

معة بقيمة التعويض مع تعديل قيمته إلى ١٠٠٠ جنيه ، كما استأنف المطعونان ضد هذا الحكم والأول والثانية أيضا هذا الحكم بالاستئناف رقم وبعد ضم الاستئنافين قضت محكمة استئناف طنطا بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينمى به الطاعن بالسبب الأول والثاني والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أعفى الشركة المطعون ضدها الثالثة من تغطية الحادث الذي أدى إلى وفاة مورث المطعون ضدهما الأولين أثناء ركوبه سيارة النقل المملوكة للطاعن تأسيسا على أن تلك السيارة معدة لنقل البضائع ولا ينسوخ اعتبارها من سيارات نقل الركاب حتى بالنسبة للراكبين المصرح لهما بالركوب ، - فلا يشملها التأمين إلا إذا ركبها بجوار السائق ، في حين أن القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة السادسة على أن التأمين على السيارات يشمل الحوادث التي تصيب ركبها أو الغير وذلك فيما عدا السيارات الملاكي والموتوسيكلات ، فإن تأمينها قاصر على الغير ونص في المادة ١٦ على الترخيص لسيارات النقل بركوب شخصين بها ولم تشترط هذه المادة ركوبها بجوار السائق في كابينته السيارة ومفاد هذين النصين أن التأمين على سيارة النقل يشمل الحوادث التي تصيب الغير أو الراكبين المصرح لهما بركوبها سواء جلسا بجوار السائق في كابينته السيارة أو برفقة البضائع المشحونة بصندوقها وقد أكتت وثيقة التأمين هذا المفهوم نقضت في بندها الأول على أن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع من السيارات المؤمن عليها ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير ولصالح الراكبين المسموح بركوبهما في سيارات النقل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا المفهوم الصحيح لنصوص القانون وعقد التأمين فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور قد عرفت السيارة النقل بأنها المعدة لنقل البضائع والمهمات ونصت المادة ١٦ فقرة (هـ) من ذات القانون على بأن يرخص للسيارة النقل بركوب راكبين فإن مفاد هذين النصين أن كل ترخيص بتسيير سيارة نقل يتضمن التصريح بوجود راكبين بها خلافا لقائدها وعمالها ، ولما كانت المادة ٦ فقرة ٣ من القانون المشار إليه قد نصت على أن " يكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب " وكان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ و" صادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد جرى بأن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ، ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (م) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، مالم يشملهما التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة أو أبويه وأبنائه ، — ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان فى داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة " فإذن مؤدى ذلك أن التأمين من المسؤولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كانوا فى داخل السيارة سواء فى " كابينتها " أو فى صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن قد نازع الشركة المطعون ضدها الثالثة وتمسك أمام محكمة الموضوع بمسئوليتها المدنية الناشئة عن وفاة مورث المطعون ضدهما الأولين أثر انقلاب سيارة النقل المملوكة للطاعن والتي كان يستقلها هذا المورث أعمالا لنصوص القانون وعقد التأمين المبرم بينهما فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح هذا الدفاع

وساير الحكم الابتدائي في رفض الدعوى بالنسبة لشركة التأمين المطعون ضدها الثالثة تأسيساً على قوله : " إن السيارة النقل قد أعدت أصلاً لنقل البضائع والمهمات ولا يسوغ اعتبارها بحال من الأحوال من السيارات المعدة لنقل الركاب حتى في حدود الركاب المسموح لهما وإنما أبيع لها نقل هذين الركاب استثناء باعتبار ذلك لازماً لخدمة الغرض الأصلي المخصصة له السيارة ألا وهو نقل البضائع وأن يكون ركوبهما في المكان المخصص للركوب بجوار السائق دون المكان المخصص لنقل البضائع وبهذا يتضح المعنى المقصود من الشرط الوارد بعقد التأمين " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً فيما تضمنه من تأييد الحكم المستأنف بقضائه رفض الدعوى قبل شركة التأمين المطعون ضدها الثالثة والإحالة دون حاجه لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة — محمد محمد حسين وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، الفى بقطر حبشى ومحمد على هاشم .

(٣٥٥)

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٧٧ القضائية :

(١) عمل " تسوية " .

تعيين بعض العاملين بالحراسة العامة بالقطاع العام . تسوية حالتهم . القضاء بصرف فروق
مالية لهم من الماضى . مخالفة نص المادة ٣ ق ٥٦ سنة ١٩٧٦ .

(٢) نقض " أثر نقض الحكم " . شركات . حكم " الطعن فى الحكم " :

نقض الحكم بالنسبة للشركة الطاعة . أثره . وجوب نقضه بالنسبة للشركة الأخرى المتكروم
ضدها التى لم تطعن فى الحكم لثبوت الارتباط بين مركز كل منهما .

١ — يقضى كل من القرار الجمهورى رقم ٨٣٢ سنة ١٩٦٥ ، ٨٨٨
سنة ١٩٧٣ بأن يعين بالمؤسسة العامة للسياحة والفنادق من كان يعمل بالحراسة
العامة ويمنح المرتب الذى كان يستحقه بناء على التسوية المنصوص عليها فى
القرارين من تاريخ القرار الذى يصدر بالتسوية ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة
١٩٧٦ ونص فى مادته الأولى على أن " يمنح العاملون بالحراسة العامة الذين تم
تعيينهم فى القطاع العام طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٢ سنة ١٩٦٥ بتعيين
بعض العاملين بالحراسة العامة فى على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين الممل
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٣ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤١
لسنة ١٩٦٨ بتعيين بعض العاملين بالحراسة العامة فى القطاع العام — المرتبات
التي يستحقونها بالتطبيق لأداة (٢) من كل من هذين القرارين اعتبارا من
تاريخ القرار الذى صدر بتسوية حالة كل منهم أو المكافآت التي كانوا يتقاضونها
أيهما أكبر " وفى مادته الثانية على أن " يلغى كل نص يخالف أحكام
هذا القانون " وفى مادته الثالثة على أن " ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية

ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بكل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٢ سنة ١٩٦٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٨ بحسب الأحوال مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي "ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ بقضائه على الطاعنة بفروق مالية للمطعون ضده الأول عن المدة من ١/٤/١٩٦٨ إلى ٣١/٥/١٩٧٦ وهي مدة سابقة على العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ في ٢٤/٦/١٩٧٦ فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ - لما كان هناك ارتباط بين مركز الشركة الطاعنة ومركز الشركة المطعون ضدها الثانية التي ألزمها الحكم المطعون فيه بفروق مالية للمطعون ضده الأول في المدة من ٣١/١٢/١٩٦٥ إلى ٣١/٣/١٩٦٨ مغفلا أعمال ذات الأثر الرجعي للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ ، وكان لا يستقيم عقلا نقض الحكم بالنسبة للشركة الأولى وبقاؤه بالنسبة للشركة الثانية فإن نقض الحكم لصالح الشركة الطاعنة يستتبع نقضه بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية ولولم تطعن فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التتير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم عمال كلى شال القاهرة ضد الطاعنة والمطعون ضدها الثانية طالبا الحكم بوضعه في الفئة المالية الرابعة اعتبارا من ١/٦/١٩٦٥ وبالزام الطاعنة والمطعون ضدها الثانية بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ٩٠ جنيها فروق المرتب عن المدة من ١/٦/١٩٦٥ حتى ٣١/٨/١٩٦٩ بخلاف ما يستجد وقال بيانا لدهواه إنه بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٢٩ التحق بالعمل بشركة الخطوط الجوية البريطانية ، وبعد فرض الحراسة عليها نقل للعمل بالحراسة العامة على أموال البريطانيين والفرنسيين ، ثم عين بمقتضى

القرار الجمهوري رقم ٨٣٢ سنة ١٩٦٥ لدى المطعون ضدها الثانية ثم نقل للعمل لدى الطاعنة بتاريخ ١/٤/١٩٦٨ ، ورغم أنه يحمل شهادة الابتدائية عام ١٩٢٩ وله مدة خدمة ٣٦ سنة حتى أول يونيو سنة ١٩٦٥ فإن الطاعنة لم تضم له هذه المدة التي تؤهله لأن يسكن على الفئة الرابعة . وبتاريخ ١٠/١/١٩٧١ حكمت المحكمة بنذب خبير في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره عادت بتاريخ ٢٠/٥/١٩٧٤ فحكمت برفضها . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ق القاهرة وبتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإحقية المطعون ضده الأول في التسكين على الفئة الرابعة اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٦٥ - وقبل الفصل في الفروق المستحقة للمطعون ضده الأول بإعادة المأمورية إلى الخبير السابق ندبه لأداء المهمة الميمنة في منطوق ذلك الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٦ بإلزام المطعون ضدها الثانية بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ١٣٥ جنيهاً وإلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٢٠٥٠ جنيهاً ، ٢٠ ملياً واعتبار مرتبه في ١/٦/١٩٧٦ مبلغ ٩٤ جنيهاً ، ٧٢٠ ملياً . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم في خصوص الوجه الأول من سبب الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين وفي بيان أولهما تقول الطاعنة أن الحكم قضى للمطعون ضده الأول بفروق مالية عن المسدة من ٣١/١٢/١٩٦٥ إلى ٣١/٥/١٩٧٦ في حين أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ يمنع صرف فروق مالية عن الماضي .

وحيث إن هذا النعي في عمله ذلك أن كل من القرار الجمهوري رقم ٨٣٢ سنة ١٩٦٥ ، ٨٨٨ سنة ١٩٧٣ يقضى بأن يعين بالمؤسسة العامة للسياحة والفنادق من كان يعمل بالحراسة العامة ويمنح المرتب الذي كان يستحقه بناء على التسوية المنصوص عليها في القرارين من تاريخ القرار الذي يصدر بالتسوية : ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ ونص في مادته الأولى على أن "يمنح العاملون بالحراسة العامة الذين تم تعيينهم في القطاع العام طبقاً لقرار رئيس الجمهورية

رقم ٨٣٢ سنة ١٩٦٥ بتعيين العاملين بالحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٨ سنة ١٩٧٣ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤١ سنة ١٩٦٨ بتعيين بعض العاملين بالحراسة العامة في القطاع العام — المرتبات التي يستحقونها بالتطبيق للمادة (٢) من كل من هذين القرارين اعتباراً من تاريخ القرار الذي صدر بتسوية حالة كل منهم أو المكافآت التي كانوا يتقاضونها أيها أكبر .. " وفي مادته الثانية على أن " يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون " وفي مادته الثالثة على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بكل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٢ سنة ١٩٦٥ .. وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤١ سنة ١٩٦٨ .. بحسب الأحوال مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي " ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ بقضائه على الطاعنة بفروق مالية للطعون ضده الأول عن المدة من ١/٤/١٩٦٨ إلى ٣١/٥/١٩٧٦ وهي مدة سابقة على العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ في ٢٤/٦/١٩٧٦ فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص . ولما كان هناك ارتباط بين مركز الشركة الطاعنة ومركز الشركة المطعون ضدها الثانية التي ألزمها الحكم المطعون فيه بفروق مالية للطعون ضده الأول في المدة من ٣١/١٢/١٩٦٥ إلى ٣١/٣/١٩٦٨ منفلاً أعمال ذات الأثر الرجعي للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ ، وكان لا يستقيم عقلاً نقض الحكم بالنسبة للشركة الأولى وبقاؤه بالنسبة للشركة الثانية ، فإن نقض الحكم لصالح الشركة الطاعنة يستتبع نقضه بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية ولو لم تطعن فيه .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للطعون ضده الأول بأحقية في علاوة دورية من ١/١/١٩٦٦ وما ترتب عليها من زيادة مرتبه دون أن يرد على دفاع الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بأنه لا يستحق هذه العلاوة لعدم مضي سنة كاملة على آخر علاوة دورية منحت له فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى بهذا الوجه غير مقبول ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه "وترى المحكمة الأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره لسلامتها وسلامة الأسس التي بليت عليها ومن ثم يتعين الحكم بإلزام المستأنف عليه الأول بصفته بأن يدفع لاستأنف مبلغ ١٣٥ جنيها قيمة الفروق المستحقة عن المدة من ١٩٦٥/١٢/٣١ وحتى ١٩٦٨/٣/٣١ وإلزام المستأنف عليه الثاني بصفته بأن يدفع للمستأنفة مبلغ ٢٠.٥٠٠ جنيها قيمة الفروق المستحقة للمستأنف عن المدة من ١٩٦٨/٤/١ وحتى ١٩٧٦/٥/٣١ وباعتبار مرتب المستأنف ابتداء من ١٩٧٦/٦/١ مبلغ ٩٤,٧٢٠ جنيها شهريا " ولما كانت الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من تقرير الخبير حتى يمكن الوقوف منه على مقدار أجر المطعون ضده الأول قبل التسوية وما إذا كانت الفروق التي انتهى إليها الخبير تضمنت منحه علاوة دورية في ١/١/١٩٦٦ وكان الحكم المطعون فيه قد خلت أسبابه ومنطوقه مما يشير إلى أنه قضى للطعون ضده الأول بهذه العلاوة ، فإن النعى بهذا الوجه يكون واردا على غير محل وعاريا عن الدليل .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنة والمطعون ضدها الثانية كليهما فيما قضى به عليهما من فروق مالية للطعون ضده الأول — وتأيسد الحكم المستأنف في هذا الخصوص .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ومضوية السادة المستشارين :
سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو الملا وسامى الكومى .

(٣٥٦)

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٦ قضائية :

شركات .

المصنع أداة إنتاج . ليست له شخصية اعتبارية مستقلة عن الشركة التابع لها . ادماجه فى شركة أخرى لا يؤدي إلى خلافة الأخيرة للشركة الأولى فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . بقاؤها مسئولة عن خطأ العامل بالمصنع وقت تبعيته لها .

المصنع فى صحيح الوصف أداة إنتاج تدخل ضمن عناصر الذمة المالية للشركة التى تملكه فلا يتمتع بشخصية اعتبارية ولا تكون له من الحقوق أو الالتزامات ما يتخلف عنه أو يخلف فيه كما لا يستتبع نقله بالضرورة دمج الشركة المنقول منها فى الشركة المنقول إليها بما يبرر خلافة الأخيرة للأولى فيما لها من حق وما عليها من الترام بل تبقى الشركة الأولى على حالها قائمة ومسئولة عما أضر الغير بفعل تابعها . المخطئ (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل فى أن المطعون ضده بصفته أقام الدعوى مدنى كلى

الجيرة طالبا القضاء بالتعويض عما لحقه من ضرر بنحطاً تابع الشركة الطاعنة في قيادة سيارة تملكها . ومحكمة أول درجة حكمت للطعون ضده ببعض ماطلب فاستأنف حكمها بالاستئناف قضائية القاهرة كما استأنفت الشركة الطاعنة الحكم عينه بالاستئناف قضائية القاهرة ونذبت المحكمة — بعد ضم الاستئنافين — خبيراً أودع تقريراً انتهى فيه إلى أن مصنع المياه الغازية الملحقة به السيارة وسائقها المخطيء كان يتبع شركة القاهرة لتعبئة الزجاجات عند وقوع الفعل الضار يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٩ وقد سلخ منها وسلم إلى الشركة الطاعنة يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٦٧ بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وفي ضوء هذا التقرير صدر الحكم في الاستئناف برفضها وبتأييد الحكم المستأنف فطعنَت الشركة الطاعنة على الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن محصل السبب المنعى به على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون تأويلاً وتطبيقاً فقد رتب الحكم على " دمج " المصنع الملحق به السائق المخطيء في الشركة الطاعنة خلافتها للشركة التي كان يتبعها المصنع والتي لم تزل بعد قائمة تعمل باسم " شركة القاهرة للصناعات الغذائية " والحال أن الدمج المستخلف فيه لا يكون إلا لشركة وأن نقل المصنع إلى الشركة الطاعنة لا يؤدي إلى زوال شخصية الشركة المنقول منها ولا يرفع مسؤوليتها عما وقع من السائق المخطيء إبان تبعيته لها .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رد — مسؤولية الشركة الطاعنة فيما قضى على مانصه : " وحيث إنه من الثابت من تقرير الخبير أن المصنع التابع له السيارة التي ارتكب الحادث قائدها أدمج في الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات في ١٩٦٧/٢/٧ وبذلك أصبحت الشركة الأخيرة خلفاً للشركة التي كانت تملك سيارة النقل سالفة الذكر ومن ثم تكون مسئولة عن التراماتيا قبل الغير ومن ذلك حقيق الغير في التعويض عن حوادث تلك السيارة " وكان المصنع في صحيح الوصف أداة إنتاج تدخل ضمن عناصر الذمة المالية للشركة التي

تملكه فلا يتمتع بشخصية اعتبارية ولا تكون له من الحقوق أو الالتزامات ما يتخلف عنه أو يخلف فيه كما لا يستتبع نقله بالضرورة دمج الشركة المنقول منها في الشركة المنقول إليها بما يبرر خلافة الأخيرة للأولى فيما لها من حق وما عليها من التزام بل تبقى الشركة الأولى على حالها قائمة ومسئولة عما أضر الغير بفعل تابعها المخطيء فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

ولما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في استئناف المطعون ضده برفضه وفي استئناف الشركة الطاعنة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى عليها لانتفاء صفتها في الحصومة . .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية المستشارين : محمد الهاجوى ، إبراهيم فراج ، صبحى رزق دارود ومحمد أحمد حمدى .

(٣٥٧)

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥٠ القضائية

(١) موطن . محكمة الموضوع .

الموطن فى معنى المادة ٤٠ مدنى المقصود به . لمحكمة الموضوع تقدير توافر عنصر الاستقرار ونية الاستيطان .

(٢) إعلان . بطلان .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب فى الاعلان . نسي . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا .

(٣) إثبات . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع العطل عما أمرت به من إجراءات الإثبات على أن تبين أسباب ذلك . عدم التزامها ببيان أسباب العطل إذا كانت هى التى أمرت باتخاذ الإجراء من تلقاء نفسها .

(٤) حكم "تسبيب الحكم" . بطلان .

وجوب : بيان مراحل الدعوى فى الحكم . مادة ١٧٨ مرافعات . إغفال بيان غير مؤثر . لا بطلان .

١ - مفاد المادة ٤٠ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الوطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة إقامة فعلية على نحو من الاستقرار على وجه يتحقق به شرط الاعتقاد ولو تخللها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة ، إلا أن تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها فى الوطن استهداء بالمعايير السالفة من الأمور الواقعية التى تخضع لسلطة قاضى

الموضوع باعتبارها مسألة تقديرية معقب عليه فيها المحكمة التقض متى كان استخلاصه سائفا وله مأخذه من الأوراق .

٢ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام على ما يستفاد من المادتين ١٠٨ ، ١١٤ من قانون المرافعات . ويجوز للخصم الذي تقرر البطلان لمصلحته أن ينزل عنه صراحة أو ضمنا . وفي هذه الحالة يزول البطلان طبقا للمادة ٢٢ من قانون المرافعات ، ولا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به .

٣ — مفاد نص المادة التاسعة من قانون الإثبات أن لمحكمة الموضوع أن تعدل عما أصررت به من إجراءات الأثبات على أن تبين أسباب هذا العدول متى رأت أنها أصبحت غير منتجة ، بعد أن وجدت فيما استجد في الدعوى بعد صدور الحكم بهذا الإجراء ما يكفي لتكوين عقديتها اعتبارا بأن من العبث وضياع الجهد والوقت الاصرار على تنفيذ إجراء اتضح إنه غير مجد وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كانت المحكمة هي التي أمرت باتخاذ الإجراءات من نفسها فهي تملك العدول عنه دون ذكر أسباب العدول ، إذ لا يتصور — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يمس العدول في هذه الحالة أي حق الخصوم مما لا يلزم ذكر أي تبريره .

٤ — يتعين لاعتبار البيان الخالص بمرحلة من مراحل الدعوى جوهريا في معنى المادة ١٧٨ من قانون المرافعات يترتب على اغفاله البطلان، أن يكون هذا البيان ضروريا ولازما للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه ، فإن لم يكن البيان مؤثرا فإن الامساك عن ذكره لا يترتب البطلان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم مدني

أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعنين وآخرين بطلب الحكم بتعديل القيمة الإيجارية للعقار رقم بسيدى بشر بالاسكندرية المحدودة بمعرفة لجنة تقدير القيمة الإيجارية برفعها من ٢٦٥ جنيها و ٥١٠ مليم إلى ٣٥٠ جنيها شهريا موزعة على وحداته وقال شرحا لها أنه أجر شقق عمارته إلى الطاعنين وآخرين ، وإذ أصدرت لجنة التقدير قرارا في ١٩٧١/٢/٦ بتحديد القيمة الإيجارية الشهرية بمبلغ ٢٦٥ جنيها بخلاف ٢٪ رسوم نظافة موزعة على وحداته وكان هذا التحديد خاطئا في شأن تقدير قيمة الأرض والأساسات وتكلفة المباني والتوصيلات والملحقات ، وأقل من القيمة الحقيقية بما يتعين معه رفعها إلى مبلغ ثلاثمائة وخمسين جنيها شهريا ، فقد أقام دعواه طعنا على التقدير ، كما أقام الطاعنان الأول والثاني الدعوى رقم والطاعن الثالث وآخر الدعوى رقم ، والطاعن السابع الدعوى رقم ، وأحد المستأجرين الآخرين الدعوى رقم أمام ذات المحكمة ضد المطعون عاينه الأول والمطعون عليهما الثاني والثالث — محافظ الاسكندرية ووزير الاسكان والمرافق بصفتهم — طاعنين بها على القرار آنف البيان طالبين إعادة تحديد أجرة ذات العقار بالقدر المناسب وتوزيعه على الوحدات ، وتقدير أجرة الشقة استئجار كل منهم على هدى هذا التحديد ، نظرت هذه الطعون أمام دوائر منفردة وحكمت كل دائرة في القضية المعروضة عليها بنسب خبير لتقدير أجرة العقار ، وإذ ضمت الطعون للارتباط ، وبعد تقديم الخبير تقريره في كل من الدعاوى ... ، ... ، ... ، حكمت المحكمة في ١٩٧٣/١٢/٢٧

(أولا) في موضوع الطعون أرقام ... ، ... ، ... ، ... ، ... ، برفضها (ثانيا) وفي موضوع الطعن رقم بتعديل القرار المطعون فيه وجعل الأجرة الشهرية للعقار جميعه بمبلغ ٣٠٦ جنيها و ٦٧٠ مليم يوزع على وحداته بالتفصيل المبين بمنطوق الحكم . استأنف الطاعنون من الأول للسابع وآخرون هذا الحكم بالاستئناف رقم ق اسكندرية ، كما استأنفه الطاعن الثامن بالاستئناف رقم ق اسكندرية بطلب الغائه والحكم بطلباتهم ” وبعد ضم الاستئناف في ١٩٧٤/١٢/١٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون عليهما الثاني والثالث

بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة قرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع المبدي من المطعون عليهما الثانى والثالث فى محله ، ذلك أنه لا يكفى فيمن يختصم فى الطعن أن يكون طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهما الثانى والثالث قد وقفا من الخصومة موقفا سلبيا ولم يكن للطاعنين أى طلبات قبلها ولم يحكم بشئ عليهما ، وكان الطاعنون قد أسسوا طعنهم على أسباب لا تتعلق بهما فإنه لا يقبل من الطاعنين اختصاصهما ويتمين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعنون بالسبب الأول منه على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانهم بصحيفة الدعوى رقم مدنى الاسكندرية الابتدائية المقامة ضدهم من المطعون عليه الأول ، وكذا إعادة إعلانهم بها ، استنادا إلى إنها لم تعلن إليهم فى مواطنهم الأصلية بالقاهرة وإنما فى أماكن استجارهم بالاسكندرية ، رغم علم المطعون عليه الأول — المالك — بأن استجارهم لها كان بقصد الاصطياف فقط ولإقامة عارضة وليست دائمة مستقلة ثابتة ، بدليل أنه أخطرهم فى هذه العناوين المعلومة لديه بالحضور لاستلام الشقة عقب تمامها ، وأن بعضهم أخطره بوجوب مخاطبته على هذه العناوين ، وبذا فإن الشق الذى وجه إليهم الإعلان فيها لا يصدق عليها وصف الموطن الذى عنته المادة ٤٠ من القانون المدنى . هذا إلى أن الخبير المتدب فى الدعوى المشار إليها باشر مهمته دون إعلانهم ودون سماع أقوالهم لإخطارهم فى ذات العناوين بالاسكندرية ، كما لم يحاول الرجوع إلى ملف الدعوى للتعرف على عناوينهم الثابتة بها فى صحف الدعاوى المرفوعة منهم ، فيكون

الخبير قد أغفل دعوة الخصوم ، فيبطل ما قام به من إجراءات في غيبتهم كما يبطل التقرير ذاته ، وإذا عول الحكم على هذه الإجراءات الباطلة فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ٤٠ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة إقامة فعلية على نحو من الاستقرار ، على وجه يتحقق به شرط الاعتقاد ولو تخللتها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة ، إلا أن تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن استهداء بالمعايير السالفة من الأمور الواقعية التي تخضع لسلطة قاضي الموضوع باعتبارها مسألة تقديرية لا معقب عليه فيها لمحكمة النقض متى كان استخلاصه سائغاً وله مأخذه من الأوراق ، ولما كان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام على ما يستفاد من المادتين ١٠٨ ، ١١٤ من قانون المرافعات ، ويجوز للخصم الذي تقرر البطلان لمصلحته أن ينزل عنه صراحة أو ضمناً ، وفي هذه الحالة يزول البطلان طبقاً للمادة ٢٢ من قانون المرافعات ولا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بنى قضائه على سند من مثول الطاعنين أمام محكمة أول درجة وإبدائهم دفاعهم دون أن يتمسكوا ببطلان الإعلان بما بعد نزول عنه ، وأنه بفرض وجود موطن آخر لبعض الطاعنين بمدينة القاهرة — فإن القانون أجاز تعدد الموطن ، خاصة وأن عقود الإيجار انطوت على انصراف إرادة العاقسين إلى اتخاذ الشقق المؤجرة سكناً وموطناً يقيمون فيه على وجه الاستقرار ولم يرد بها تخصيصها للاصطياف ، بالإضافة إلى أن الإنذار الذي وجهه الطاعن الأول إلى المالك — المطعون عليه الأول — بأن يجري إعلانه على موطنه بالقاهرة كان في تاريخ لاحق لإعلان صحيفة دعوى المالك وبعد مباشرة الخبير مهمته فيها ، لا يقدح في ذلك أن المالك سبق أن أخطره بعنوانه بالقاهرة عند عودته لاستلام العين المؤجرة إذ يعني ذلك أنه بعد هذا التاريخ أصبحت انشقة استجاره موطناً يصح إعلانه فيها ، وكان ما انتهى إليه الحكم من قرائن متساندة استخلاص سائغ يدخل ضمن سلطة محكمة الموضوع ولا يعدو ما ورد بسبب النعى في خصوص

عدم اعتبار الشقاق المؤجرة في العقار موضع نزاع موطنا أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز التحدى به لدى محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يقدموا دليلا على أنهم حدودا في صحف الدعاوى المقامة منهم الموطن الذي ينبغي إعلانهم فيه فإن إخطار الخبير المتطلب لهم على موطنهم في عقار النزاع ليس فيه ما يعاب ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعون بالسببين الثاني والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عدل عن تنفيذ حكم نذب الخبير في الدعوى رقم مدني الاسكندرية الابتدائية المقامة ضد المطعون عليهم من الطاعنين الأول والثاني دون أن يبين سبب العدول وفق المادة التاسعة من قانون الإثبات . هذا إلى أن إغفال ذكر المرحلة التي صدر فيها حكم الخبير في هذه الدعوى وما تم تنفيذه يدمغ الحكم بالبطلان عملا بالمادة ١٧٨ من قانون المرافعات خاصة وأن نذب الخبير في تلك الدعوى خاص بالشقتين المؤجرتين إلى الطاعنين الأول والثاني ومبنى على عناصر واقعية مادية قد تختلف عن باقي شقق العقار بالإضافة إلى أن الحكم أهدر تقرير خبير الدعويين رقمي ، الاسكندرية الابتدائية المرفوعة من الطاعنين الثالث والسابع وآخرين والذي حدد القيمة الإيجارية الشهرية للعقار بأكثره بمبلغ ٢٠٩ جنيها و ٢١٣ مليم يوزع على مختلف وحداته السكنية ، واعتد بتقرير خبير دعوى المالك الذي انصب على الشقق التي يحتفظ بها والمعدة إعدادا خاصا متميزا ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه ، وإن كان مفاد نص المادة التاسعة من قانون الإثبات أن لمحكمة الموضوع أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات على أن تبين أسباب هذا العدول متى رأت أنها أصبحت غير متبعة بعد أن وجدت فيما استجد في الدعوى بعد صدور الحكم بهذا الإجراء ما يكفي لتكوين عقيدتها ، اعتبارا بأن من العبث وضياح الجهد والوقت الإصرار على تنفيذ إجراء انقضى عنه . غير مجد ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كانت المحكمة هي التي أمرت باتخاذ إجراء الإثبات من تلقاء نفسها ، فهي تملك

العدول عنه دون ذكر أسباب العدول ، إذ لا يتصور وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يمس العدول في هذه الحالة أى حق الخصوم مما لا يلزم ذكر أى تبرير له . ولما كان يتعين لاعتبار البيان الخاص بمرحلة من مراحل الدعوى جوهريا في معنى المادة ١٧٨ من قانون المرافعات يترتب على إغفاله البطلان ، أن يكون هذا البيان ضروريا ولازما للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه ، فإن لم يكن البيان مؤثرا فإن الامسالك عن ذكره لا يترتب البطلان . لما كان ذلك وكان البين من الحكم الصادر بإجراءات الإثبات بتاريخ ٥ / ٢ / ١٩٧٢ في الدعوى مدنى الاسكندرية الابتدائية المقامة من الطاعنين الأول والثاني أن المحكمة الابتدائية هي التي أمرت بنسب الخبر استجلاء للحقيقة ، وكان الواقع بعد ضم هذا الطعن وسائر الطعون الأخرى المرفوعة من بقية المستأجرين إلى الطعن المرفوع من المسالك رقم الاسكندرية الابتدائية للارتباط ، أن تبين وجود ثلاثة تقارير وازنت المحكمة بينها ورات فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وما يغنيها عن انتظار تقرير الخبير في الدعوى الأولى المشار إليها ، فعدلت عن هذا الإجراء ، وأغفلت إيرادها في مراحل الدعوى لعدم تأثيره في النزاع ولأنه غير لازم فيه ، فإن ما ينعاه الطاعنون بهذا الصدد لا يترتب عليه بطلان الحكم طالما أن قاضى الموضوع اطمأن إلى أحد التقارير المقدمة ورجحه على سائرهما ، لما كان ماتقدم وكان الطاعنون لم يفصحوا عما يقصدونه بالظروف الخاصة بالشقتين المؤبرتين إلى الطاعنين الأول والثاني فإن النعى يضحى موقولا وغير مقبول لما كان ما سلف وكان تقدير عمل الخبير هو مما يستقل به قاضى الموضوع اعتبارا بأن تقارير الخبراء لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديره دون معقب ، طالما قام حكمها على أسباب تكفى لحمله وكان الحكم المطعون فيه قد أطمأن إلى تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم الاسكندرية الابتدائية للأسباب السائفة الواردة به والتي لها أصلها الثابت بالأوراق ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون إن المحكمة الاستئنافية حمزت الدعوى للحكم

وصرحت الخصوم بتقديم مذكرات خلال الأجل الذي حددته ، وأنهم قدموا مذكرة معلنة للطعون عليهم خلال هذا الأجل ، ولكن الحكم أغفل ذكرها ولم يورد بأسبابه ما أثاروه من دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، مما يعيبه بالاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن الشارع حد من الاجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفهم تقديم الدليل على ما يتسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون وإذ لم يقدم الطاعنون رفقى طعنهم صورة رسمية من محضر جلسة حجز الدعوى للحكم حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما ينعونه على الحكم المطعون فيه فإن قولهم يصبح عاريا من دليله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، محمد طه منجور ، إبراهيم فراج ومحمد أحمد حدى .

(٣٥٨)

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٥ القضائية

إيجار " إيجار الأماكن " .

(١) الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . م ٢/٥٩٤ مدني . مناهها . وجسوب
ألا يعود البائع الى ممارسة ذات النشاط في تاريخ معاصر .

(٢) الضرورة الختية لبيع المتجر أو المصنع . لمحكمة الموضوع تقدير قيام الضرورة
من عدمه .

١ - مسؤدى الضرورة في معنى الفقرة الثانية من المادة ٢/٥٩٤ من التقنين
المدني أن يكون المستأجر مضطرا بحكم الواقع وإذمانا للظروف المحيطة به إلى
بيع متجره أو مصنعه للغير ، بحيث لا يعد من قبيل الضرورة الملجئة في هذا
المجال أن يستهدف مالك المتجر من يبعه بمجرد الكسب ، ثم يعود في وقت معاصر
إلى ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله ، بل يتعين قيام ضرورة تضع حدا
لهذا النشاط بالذات ، ويكون بيع المتجر آخر عمل يقوم به في ميدانه .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع هي التي تقدر ما إذا
كانت هناك ضرورة تبرر بيع المتجر وتوسع التنازل عن الإيجار بالرغم من
الشرط المانع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم مدنى أمام
محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار
المؤرخ ١٩٦٤/١٢/١ المبرم بينهما وبين الطاعن الأول والمتنازل عنه لباقي الطاعنين
وإخلائهم جميعا من العين وتسليمها إليها ، وقالت شرحا لها أنه بموجب ثلاثة
عقود مؤرخة ١٩٦٤/١٢/١ ، ١٩٦٩/١٢/١ ، ١٩٧٣/٤/١ استأجر منها الطاعن
الأول ثلاثة دكاكين بالعقار رقم بقصد استغلالها في تجارة
النظارات وصناعتها ، وإذ تنازل عن إيجار الدكان موضوع العقد المؤرخ ١٩٦٤/١٢/١
إلى الطاعنين الثانى والثالث دون إذن كتابى ، فقد أقامت الدعوى . أجاب
الطاعنان الثانى والثالث بأنهما اشتريا المحل التجارى موضوع النزاع من الطاعن
الأول بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٣/٥/١٤ بكافة مقوماته المادية والمعنوية
بسبب ما أصاب تجارته من كساد ، وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٧ حكمت المحكمة
بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٤/١٢/١ فيما بين المطعون عليها والطاعن الأول
وإخلاء الطاعنين من العين موضوع العقد وتسليمها للمطعون عليها . استأنف
الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم طالبين إلغاءه ،
وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٨ حكمة محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن
الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت
فيها رأى بنقض الحكم .
مرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة
المحددة لترمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين ، ينحى بهما الطاعنون على الحكم المطعون
فيه الإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم
تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن أولهم وإن استأجر عين النزاع لباشر فيه تجارة
وصناعة النظارات ، إلا أنه لم يمارس هذا النشاط بسبب رفض وزارة الصحة
الترخيص له به ، وأنه لذلك استغل المحل فى تجارة الساعات التى اشتق منها
الاسم التجارى وقيد على أساسها بالسجل التجارى وتمت محاسبته ضرائبيا ، وقد
اضطر إلى بيع المحل إلى الثانى والثالث بسبب كساد هذه التجارة ، وطلبوا الإثبات

ذلك إحالة الدعوى إلى التحقيق ، كما قدموا المستندات المثبتة لنوع الاستعمال إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب أو تناقش تلك المستندات وركنت في قضائها بالفسخ والإخلاء إلى عدم توافر الضرورة التي تبيح بيع المحل استنادا إلى تملك الطاعن الأول لمحلين آخرين بذات العقار واستمرار نشاطه فيهما ، في حين أن احتفاظه بهما كان لمباشرة تجارة النظارات وهو لا ينفى أن المحل موضوع النزاع كان مخصصا لتجارة الساعات وأن الكساد أصاب هذا النوع من التجارة مما يعيب الحكم بالإخلاء بحق الدفاع والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان مؤدى الضرورة في معنى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من التقنين المدني أن يكون المستاجر مضطرا بحكم الواقع وإذعانا للظروف المحيطة به إلى بيع متجره أو مصنعه للغير ، بحيث لا يعتبر من قبيل الضرورة الملجئة في هذا المجال أن يستهدف مالك المتجر من يبعه بمجرد الكسب ، ثم يعود في وقت معاصر إلى ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله ، بل يتعين قيام ضرورة ترفع حدا لهذا النشاط بالذات ، ويكون بيع المتجر هو آخر عمل يقوم به في ميدانه . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن أولهم وإن استأجر محل النزاع بقصد استغلاله في تجارة النظارات والخردوات إلا أنه لم يستطع ممارسة هذا النشاط فيه تبعا لرفض الجهة المختصة إصدار الترخيص لعدم توافر الشروط الصحية اللازمة ، وأنه اضطر إزاء ذلك إلى استغلاله في تجارة الساعات ، وأن هذه التجارة قد أصابها الكساد في الآونة الأخيرة وحققت به خسائر من جرائها ، الأمر الذي حمله على بيع المحل ، وقدموا المستندات الدالة على اقتضار المحل المبيع على تجارة الساعات ، وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لتمكينهم من إثبات أوجه دفاعهم في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ركن في قضائه بإخلاء العين المؤجرة إلى استئجار الطاعن الأول لمحلين آخرين بذات العقار خلاف المحل موضوع النزاع ، وأنه يباشر فيهما ذات النشاط الذي كان يمارسه بالمحل المبيع ويحتفظ بهما ، ورتب الحكم على ذلك انتفاء الضرورة الملجئة ، وهو من الحكم فساد في الاستدلال ، ذلك لأن احتفاظ الطاعن الأول بالمحلين الآخرين لا يتنافى مع أنه يمارس فيهما نشاطا آخر متعلقا بالتجار في

النظارات وصناعتها طبقا للثابت من عقدي إيجارهما ، كما أن اقتراض مزاولة النشاط بعينه في المحلات الثلاثة دون سند من حقيقة الواقع مرده إلى حجب المحكمة نفسها من تمحيص مستندات الطاعنين في هذا الشأن والالتفات عن الرد عليها . لما كان ، ما سلف ، فإنه وإن كان - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع هي التي تقدر ما إذا كانت هناك ضرورة تبرير بيع المتجور وتسويع التنازل عن الإيجار بالرغم من الشرط المانع ، ولئن كانت الاستجابة لطلب الإحالة إلى التحقيق من اطلاقات قاضي الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون قد كونت عقيدتها في هذا الشأن من أدلة سائفة وأن تكون بنت قضاءها على ما يكفي لجملة وأن يكون إجراء التحقيق غير مجدي ، وإذا كان الدفاع الذي ساقه الطاعنون جوهريا وقد يكون من شأنه تغيير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون قد شابه الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسنى وعضوية السادة المستشارين :
أحمد سابق ، سعد العيسوي ، أحمد صبرى أحمد وجمال الدين أنس .

(٣٥٩)

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٠ في القضايا :

محكمة الموضوع . إثبات " القرائن " .

علم التزام المحكمة بمناقشة كل قرينة يدلي بها الخصم . الاستثناء . أن تكون القرينة مؤثرة في
الدعوى . وجوب بحث المحكمة لها وبيان الرأي فيها .

محكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير ملزمة بمناقشة كل
كل قرينة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، إلا أنه إذا كان من القرائن والمستندات
ما هو مؤثر في الدعوى ، فيجب على المحكمة أن تبين في حكمها ما يدل على أنها
بحثها وخلصت من تقريرها لها إلى الرأي الذي انتهت إليه ، فإن هي لم تبحث
مستندا مقدما من أحد الخصوم ولم تقل كلمتها في دلالة في موضوع النزاع ،
وتبين كيف يلتفتي مضمونه الذي يؤديه بما حصلته من البيئة والقرائن التي أقامت
قضاءها عليها فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن مورت المطعون ضدهم السبعة الأول أقام الدعوى
رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٦١ مدني كلى الاسكندرية على الطاعنين والمطعون ضدهما

الأخيرين للحكم ببطالان عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٠/١١/٨ وعدم نفاذه في حقه . وقال يانا لها إنه بموجب عدة عقود مختلفة التواريخ اشترى من المدعى عليهما الأول والثاني ، .. (المطعون عليهما الأخيرين) أراضي كائنة بناحية الاسكندرية وحدث بعد ذلك أن استوقعه محاميها المدعى عليه الثالث (الطاعن الأول) على نسخة واحدة من العقد المطلوب الحكم ببطالانه على أساس أن ما تضمنته مجرد تجميع للعقود السابقة مع تعديل في المساحات المشتراة بما يتفق مع الرسم الذي اعتمدته الجهة المختصة للخريطة الجديدة للتقسيم المشتمل على هذه المساحات . وإذا اتضح للمدعى فيما بعد أن العقد قد تضمن على خلاف الواقع أن المدعى عليه الرابع (الطاعن الثاني) شريك له بحسب التثبت في شراء جزء من تلك الأراضي وفي دفع ما سدد من ثمنها فقد أقام الدعوى بطلبائه . ولما قدم المدعى عليه الثالث العقد ادعى بتزويره . وفي ١٩٦٣/٣/١٦ حكمت المحكمة أولا : بتزوير عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٦٠/١١/٨ المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ، ثانيا : ببطالان عقد البيع العرفي المذكور وعدم نفاذه . استأنف الطاعن الأول والمطعون ضده الثامن هذا الحكم بالاستئناف ٣٤٩ سنة ١٩ ق مدني الاسكندرية . واستأنفه الطاعن الثاني بالاستئناف ٣٥٨ سنة ١٩ ق . كما استأنفه المطعون ضده الأخير بالاستئناف ٣٥٣ سنة ١٩ ق طالبين الغاء ورفض الدعوى . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة وأحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي تزوير العقد ، قضت في ١٩٧٠/٣/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان إن مورث المطعون ضدهم السبعة الأول أسس ادعاه بتزوير العقد المؤرخ ١٩٦٠/١١/٨ على أنه وقع عليه دون علمه بما تضمنته من اشتراك الطاعن الثاني معه في شراء جزء من الأراضي موضوع العقد المذكور . وقد قدم الطاعن الثاني إلى المحكمة مشروع عقد بيع مؤرخ ١٩٦٠/١١/٢٦ موقعا عليه منه ومن مورث المطعون ضدهم المذكورين . وتمسك الطاعنان بدلالة هذا المستند على علم المورث بحقيقة ما حواه عقد البيع محل الادعاء بالتزوير ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك إنه وإن كانت محكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير ملزمة بمناقشة كل قرينة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، إلا أنه إذا كان من القرائن والمستندات ما هو مؤثر في الدعوى فيجب على المحكمة أن تبين في حكمها ما يدل على أنها بحثتها وخلصت من تقديرها لما إلى الرأي الذي انتهت إليه ، فإن هي لم تبحث مستقدا مقدما من أحد الخصوم ولم تقل كلمتها في دلالاته في موضوع النزاع وتبين كيف ينتفى مضمونه الذي يؤديه بما حصلته من البينة والقرائن التي أقامت قضاءها عليها فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور . ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن الثاني قدم إلى محكمة الموضوع مشروع عقد بيع مؤرخ ١٩٦٠/١١/٢٦ موقعا عليه منه ومن مورث المطعون ضدهم السبعة الأول باعتبارهما بائعين لأرض بزمام تملكها ضمن مساحة أكبر بطريق الشراء من المطعون ضدهما الأخيرين بعقد مؤرخ ١٩٦٠/١١/٨ ، وكان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بدلالة هذه الورقة في نفي الادعاء بالتزوير ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى يكون مشوبا بالقصور بما يجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار النائب رئيس المحكمة عبدالعال السيد . . . وعضوية السادة المستشارين
مجدى الحولى، إبراهيم فودة، عبد الحميد المنفلوطى وعبد العزيز هببة .

(٣٦٠)

الطعن رقم . . ٤ لسنة ٥ القضائية

(١) نقض " الطعن بالنقض " . بطلان .

خلو صحيفة بالنقض من بيان تاريخ الحكم المطعون فيه . لا بطلان .

(٢) حكم " بياقات الحكم " . بطلان .

الخطأ المادى فى تاريخ صدور الحكم . لا أثر له . الأصل فى ثبوت تاريخ إصدار الحكم هو محاضر
الجلسات .

(٣) استئناف . محكمة الموضوع .

الاستئناف الفرعى . لا ينشئ خصومة مستقلة عن الخصومة فى الاستئناف الأصل . لا حاجة
لمحكمة الموضوع إلى التقرير بضم الاستئنافين ليصدر فيها حكم واحد .

(٤) نيابة عامة . بطلان . دفع .

البطلان المترتب على إغفال قلم الكتاب إخطار النيابة بالقضايا الخاصة بالقصر . لسي مقور
لمصلحتهم . ليس لغيرهم من الخصوم التسك به .

(٥) نقض " السبب الجديد " .

النسب بأن الحكم الجنائى أساس الدعوى المدنية غير نهائى . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(٦) محكمة الموضوع " إعادة الدعوى للرافعة " .

تقدير مدى الجدل فى طلب إعادة الدعوى للرافعة . من سلطة محكمة الموضوع .

١ - هدف المشرع من ذكر تاريخ الحكم المطعون فيه في صحيفة الطعن هو تحديد الحكم الوارد عليه الطعن بما لا يدع مجالاً للشك ، وكان الطاعن قد بين في صحيفة الطعن المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ورقم الدعوى التي صدر فيها وما قضى به وأسماء الخصوم ، ومن ثم فإن صحيفة الطعن يكون فيها البيان الكافي الذي ينفي التجهيل بالنسبة للحكم المطعون فيه ويكون الدفع ببطلان الطعن بمقولة خلو الصحيفة من تاريخ الحكم المطعون فيه في غير محله .

٢ - الأصل في ثبوت تاريخ إصدار الحكم هو محاضر الجلسات التي أعدت لإثبات ما يجري فيها وإذا كان الثابت من محاضر جلسات القضية الاستئنافية أنها حجرت للحكم بالجلسة ١٧/٢/١٩٧٥ ومد أجل النطق بالحكم فيها بالجلسة ١٨/٢/١٩٧٥ وفيها صدر الحكم وكانت النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه تحمل تاريخاً لصدوره يوم ١٧/٢/١٩٧٥ ، فإنه لا يعيبه ما وقع في هذا التاريخ من خطأ مادي يصححه ما ورد بشأنه في محضر الجلسة .

٣ - الاستئناف الفرعي لا ينشئ خصومة مستقلة عن الخصومة التي ينشأها الاستئناف الأصلي ، وينقل النزاع برمته إلى محكمة الدرجة الثانية ويصبح لها سلطة الفصل فيه من كافة وجوهه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قضى في الاستئنافين الأصلي والفرعي وبين منه اسم المحكوم له والمحكوم عليه ومبلغ التعويض المحكوم به الذي كان مثار النزاع في الاستئنافين ، دون حاجة إلى قرار من المحكمة بضم الاستئناف الفرعي إلى الاستئناف الأصلي ليصدر فيها حكم واحد ، ذلك أن الاستئناف الفرعي - على ما سبق البيان - لا ينشئ خصومة مستقلة عن الخصومة في الاستئناف الأصلي فهو يتبعه ويزول بزواله ، فإنه لا يكون قد شاب منطوق الحكم المطعون فيه غموض أو إبهام .

٤ - أجاز المشرع بمقتضى المادة ٨٩ من قانون المرافعات أن تتدخل النيابة العامة في قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر ، وأوجب في المادة ٩٢ من هذا القانون على قلم كتاب المحكمة اخبار النيابة كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى تتاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه ، وهدف المشرع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر - وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو رعاية مصالحهم، ومن ثم فإن البطلان المترتب على إغفال قلم كتاب المحكمة أخطار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاناً نسبياً مقرواً لمصلحة القصر يتمسكون به أمام محكمة الموضوع ولا يجوز لغيرهم من الخصوم التمسك به، وإذ كان الثابت أن المطعون عليه هو الذي خاصم وخصوصاً عن نفسه وبصفته ولياً على أولاده القصر فلا يجوز لغيره التمسك بهذا البطلان .

٥ - إذ كان الطاعن لم يقدم ما يفيد أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم نهائية الحكم الجنائي القاضي بأدائه، فإنه لا يجوز له أن يتحدث بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - إذ كان الثابت من الأوراق أن وكيل الطاعن حضر أمام محكمة الاستئناف بجلسته .. فطلب حجز الدعوى للحكم وأجيب إلى طلبه فلا تريب على محكمة الموضوع إذا لم تستجب إلى طلب إعادة الدعوى للرافعة الذي قدمه بعد ذلك لضم ملف اللجنة المستأنفة لأن تقدير مدى الجدل في هذا الطلب هو من الأمور التي تستقل هي بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق، تحصل في أن الطاعن كان قد قدم للمحاكمة في اللجنة رقم ٣٦١٧ سنة ١٩٧١ أمياً لتسببه بخطئه في موت المرحومة حميدة، وأدعى ورثة هذه الأخيرة، وهم المطعون عليه عن نفسه وبصفته، مدنياً في تلك اللجنة طالين الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع لهم مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بهم من جراء وفاتها، بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٤ قضت محكمة الجناح بتغريم الطاعن خمسين جنيهاً لما نسب إليه وبإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية، ولما استأنف الطاعن هذا الحكم قضى بتأييده في ١٩٧٢/١٠/٣٠ في القضية رقم ٦٧٦٦ سنة ١٩٧٢ - جنح مستأنف الجيزة، وقيدت الدعوى المدنية - بعد

الإحالة برقم ٥٢٧ سنة ١٩٧٣ مدنى تلى الجيزة ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدي للطعون عليه عن نفسه وبصفته مبلغ ألفى جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيد استئنائه برقم ١٤ سنة ٩١ ق ، وبتاريخ ١٩٧٤/١٠/٧ أثناء نظر ذلك الاستئناف ، أقام المستأنف عليه عن نفسه وبصفته (المطعون عليه) استئنافا فرصيا طلب فيه الحكم له بكامل طلباته ، وقيد استئنائه برقم ٤٣٠٣ سنة ٩١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٥/٢/١٨ قضت المحكمة بقبول الاستئناف الأصلي والفرعى شكلا وبتعديل الحكم المستأنف - إلى إلزام المستأنف بأن يؤدي للمستأنف ضده عن نفسه وبصفته وليا على أولاده القصر بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى ببطالان صحيفة الطعن واحتياطيا برفض الطعن .

وحيث إن حامل الدفع المبدى من النياية أن صحيفة الطعن خالية من بيان تاريخ الحكم المطعون فيه الأمر الذى يترتب عليه بطلان الطعن وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه كنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان هدف المشرع من ذكر تاريخ الحكم المطعون فيه فى صحيفة الطعن هو تحديد الحكم الوارد عليه الطعن بما لا يدع مجالا للشك ، وكان الطاعن قد بين فى صحيفة الطعن المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ورقم الدعوى التى صدر فيها وماضى به وأسماء الخصوم ، فإن صحيفة الطعن يكون فيها البيان الكافى الذى ينفى التجهيل بالنسبة للحكم المطعون فيه ويكون الدفع ببطلان الطعن بمقولة خلو الصحيفة من تاريخ الحكم المطعون فيه فى غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الأول أن الحكم المطعون فيه باطل من وجهين ، أولهما خلوه من بيان تاريخ إصداره ، وثانيهما أن المحكمة قضت فى

الاستئناف الأصيل والفرعى بحكم واحد دون أن يصدر قرار بضم الاستئناف الفرعى للاستئناف الأصيل ليصدر فيما لا يحكم واحد كما أن المنطوق جاء بصورة لم يحدد فيها من من المستأنفين تعليل الحكم الاستئناف بالنسبة له ومن هو المستأنف ضده وهناك مستأنف ضدهما وما مضى استئناف المطعون عليه هل رفض أم لا زال قائما الأمر الذى يترتب عليه بطلان الحكم لصدوره فى خصومة غير محددة وفى غير بيان لنطاق هذه الخصومة .

وحيث إن الوجه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان الأصل فى ثبوت تاريخ إصدار الحكم هو محاضر الجلسات التى أعلنت لاثبات ما يجرى منها ، وكان الثابت من محاضر جلسات القضية الاستئنافية أنها حجزت لجلسة ١٧/٢/١٩٧٥ ومد أجل النطق بالحكم فيها لجلسة ١٨/٢/١٩٧٥ وفيها صدر الحكم ، وإذا كانت النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه تحمل تاريخا لصدوره يوم ١٧/٢/١٩٧٥ ، فإنه لا يعيبه ما وقع فى هذا التاريخ من خطأ مادي يصححه ماورد بشأنه فى محضر الجلسة . والوجه الثانى فى غير محله ذلك أنه لما كان الاستئناف الفرعى لا ينشئ خصومة مستقلة عن الخصومة التى ينشئها الاستئناف الأصيل وأنه ينقل النزاع برمته إلى محكمة الدرجة الثانية ويصح لها سلطة الفصل فيه من كافة وجوهه وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحكم المستأنف الصادر فى اندعوى رقم ٥٢٧ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الجيزة قضى بالزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليه عن نفسه وبصفته مبلغ ٢٠٠٠ جنيه كتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التى لحقت به من موت مورثه المرحومة فأقام الطاعن عن هذا الحكم الاستئناف رقم ١٤٥ سنة ٩١ ق القاهرة للحكم بإلغائه ورفض الدعوى ورفع المستأنف عليه (المطعون عليه) استئنافا فرعيا عن هذا الحكم بمذكرة بتاريخ ٧/١٠/١٩٧٤ للحكم بطلباته المرفوعة بها الدعوى بالزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى أولا : بقبول الاستئناف الأصيل والفرعى شكلا ، ثانيا : بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف بأن يؤدى إلى استئناف عليه عن نفسه وبصفته ولها طبيعيا على أولاده القصر مبلغ ١٦٠٠ جنيه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قضى بذلك فى الاستئناف الأصيل والفرعى ، ويبين منه اسم المحكوم له والمحكوم عليه

ومبلغ التعويض المحكوم به الذي كان مثار النزاع في الاستئنافين ، دون حاجة إلى قرار من المحكمة بضم الاستئناف الفرعى إلى الاستئناف الأصيل ليصدر فيهما حكم واحد ذلك أن الاستئناف الفرعى — على ما سبق البيان — لا ينشئ خصومة مستقلة عن الخصومة في الاستئناف الأصيل فهو يتبعه ويزول بزواله ولا يكون قد شاب منطوق الحكم المطعون فيه غموض أو إبهام ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه جاء وليد إجراءات باطلة لصدوره دون إخطار النيابة بوجود قصر فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إن المشرع وإن كان قد أجاز بمقتضى المادة ٨٩ من قانون المرافعات أن تتدخل النيابة العامة فى قضايا حدها من بينها القضايا الخاصة بالقصر ، وأوجب فى المادة ٩٢ من هذا القانون على قلم كتاب المحكمة إخبار النيابة كتابة فى هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى تاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه ، إلا أن هدف المشروع من تدخل النيابة فى القضايا الخاصة بالقصر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو رعاية مصالحهم ، ومن ثم فإن البطلان المترتب على إفعال قلم كتاب المحكمة لإخطار النيابة بهذه القضايا يكون بطلانا نسبيا مقررًا لمصلحة القصر يتمسكون به أمام محكمة الموضوع ولا يجوز لغيرهم من الخصوم التمسك به ، وإذ كان الثابت أن المطعون عليه هو الذى خصم وخصم عن نفسه وبصفته وليا على أولاده القصر فلا يجوز لغيره التمسك بهذا البطلان .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع من ثلاثة وجوه ، الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بالتعويض استنادا إلى الحكم فى اللجنة دون التحقق من نهائيته وأنه حاز قوة الأمر المقضى ، الثانى أن الطاعن تقدم لمحكمة الاستئناف بطلب لإعادة الدعوى للرافعة لضم ملف اللجنة المستأنفة ولكنها لم تستجب لطلبه ولم تشر إلى هذا الطلب فتكون قد أصدرت حكما المطعون فيه دون الإحاطة بعناصر الدعوى ، والثالث أن الحكم المطعون فيه أدخل بدافع جوهرى للطاعن

بإغفاله تحقيق ما تمسك به في دفاعه من أن خطأ المجنى عليها كان هو السبب في إصابتها لأنها كانت تطل بجسمها من سطح منزلها لتشاهد ما يجري في سرادق الفرح بخاءتها طلقة طائشه من طلقات التحية ، وأن أهل المجنى عليها رفضوا نقلها — بعد إصابتها — إلى المستشفى لتوقيع الكشف الطبي عليها . بما حال دون القطع برابطة السببية بين الطائى النارى وبين إصابتها التى أدت إلى وفاتها .

وحيث إن هذا النعى بجميع وجوهه مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه قوله "من حيث أن الوقائع — على ما بين من الاطلاع على الحكم المستأنف وسائر أوراق هذا الاستئناف — تحصل في أنه بتاريخ ١٩٧١/٧/٢٣ بدائرة قسم أمبابة تسبب المستأنف (الطاعن) في الاستئناف الأسمى رقم ١٤٥ سنة ٩١ ق بخطئه في قتل مورثة المستأنف ضدهم المرحومة وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم اتباعه القوانين واللوائح بأن أطلق عيارا ناريا في عرس دون أن يتخذ الحيطة اللازمة فأصاب المجنى عليها بمقذوف نارى وحدثت بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها وقد ضبطت الواقعة وحرر عنها محضر قيد برقم ٣٦١٧ سنة ١٩٧١ جنح قسم أمبابة وقد أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية قبل محدث الضرر المشار إليه وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٤ قضت محكمة قسم أمبابة حضوريا بتغريم محدث الضرر (الطاعن) لما نسب إليه — وتأييد الحكم الجنائى استئنافيا في حضور المتهم (الطاعن) وذلك بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣٠ في الاستئناف رقم ٦٧٦٦ لسنة ١٩٧٢ جنح مستأنف الجيزه ويكون بذلك الحكم الجنائى — الذى لم يجادل المستأنف في انتهائته وأنه أصبح باتا — قد قطع بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها أى أن هناك قتلا بمقذوف نارى وأن هذا القتل قد حدث خطأ وان الذى ارتكب هذا الفعل المؤثم هو المستأنف (الطاعن) ومن ثم فإن لهذا الحكم الجنائى في موضوع الدعوى الجنائية بالإدانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحكمة المدنية فيما فصل فيه الحكم المذكور على النحو السالف بيانه ولا محل للعودة بعد ذلك لمناقشة وفاة المجنى عليها وسبب هذه الوفاة وما إذا كان المتهم هو الذى أحدث هذه الوفاة من عدمه لأن حججه الحكم الجنائى تمنع من ذلك . وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه ، يفيد احاطته بعناصر الدعوى ، وفيه الرد الكافى على

ما أورده الطاعن بالوجهين الأول والثالث إذ أن الحكم الجنائي الصادر بإدانة الطاعن له حججه في الدعوى المدنية المقامة ضده من المطعون عليه بالتعويض عن الأضرار التي أصابته والتي ترتبت على الواقعة التي أدين بسببها . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم ما يفيد أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم نهائية الحكم الجنائي القاضي بإدائته فلا يجوز له أن يتحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الثابت من الأوراق أن وكيل الطاعن حضر أمام محكمة الاستئناف بـ ١٩٧٤/١٢/٢١ وطلب حجز الدعوى للحكم وأجيب إلى طلبه فلا تثريب على محكمة الموضوع إذا لم تستجب إلى طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة الذي قدمه بعد ذلك لضم ملف اللجنة المستأنفه لأن تقدير مدى الجدل في هذا الطلب هو من الأمور التي تستقل هي . ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عدلى مصطفى بنـدادى وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين زغو ، الدكتور إبراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان وحسن
عثمان عمار .

(٣٦١)

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٧٧ القضائية :

(١) نقض " غرفة المشورة " .

القرار الصادر من محكمة النقض فى غرفة مشورة . عدم جواز الطعن فيه بأى طريق .
إدعاء الطاعن بانعدام القرار التجاوز المحكمة سلطتها باستبعادها بعض أوجه النعى . هو طعن
غير جائز على القرار .

(٢ ، ٣) إيجاز " إيجاز الأماكن " . عقد " انتهاء العقد " .

(٢) التنبية بالإخلاء لانتهاء مدة الطعن . وجوب اشتاله على ما يفيد رغبة المؤجر فى اعتبار
العقد منتهيا فى تاريخ معين .

(٣) إقامة المؤجر دعواه بطلب فسخ عقد الإيجار لإساءة المستأجر استعمال العين المؤجرة .
إضافته طلبا بالإخلاء لانتهاء العقد . القضاء باعتبار صحيفة الدعوى تنبئها بالإخلاء . خطأ فى
القانون .

١ — مؤدى نص المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣
لسنة ١٩٧٣ ، أن قرار المحكمة الصادر فى غرفة مشورة باستثناء بعض أسباب
الطعن لعدم قبولها لا يجوز الطعن فيه بأى طريق . لما كان ذلك وكان الدفع
المبدى من وكيل الطاعنين بانعدام قرار المحكمة الصادر فى غرفة مشورة بتاريخ
١٩٧٨/٦/١٣ باستبعاد ما جاوز السبب الخامس من أسباب الطعن قولاً منه
بتجاوز المحكمة لسلطتها المنصوص عليها فى المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات
ليس إلا طعننا فى هذا القرار ، وهو غير جائز على أى وجه مثله فى ذلك . مثل
الحكم الصادر من المحكمة سواء بسواء ، فمن ثم يكون الدفع غير مقبول .

٢ - التنبيه بالإخلاء هو تصرف قانوني صادر من جانب واحد يتضمن رغبة صاحبه استنادا إلى إرادته في إنهاء الإيجار ، فيجب أن يشتمل على ما يفيد بغير غموض الإفصاح عن هذه الرغبة ، وأنت وإن كان القانون لم يستلزم احتواء التنبيه الموجه من أحد طرفي عقد الإيجار إلى الطرف الآخر لإخلاء المكان المؤجر لانتهاء مدته على ألفاظ معينة أو تحديد للسبب الذي حمل موجه التنبيه إلى طلب الإخلاء . مما مؤداه أنه يكفي لتحقيق الأثر المترتب على التنبيه دلالة عبارته في عمومها على القصد منه وهو إبداء الرغبة في اعتبار العقد منتها في تاريخ معين إعمالا للحق المستمد من العقد أو نص القانون ، إلا أنه لما كان من الأصول المقررة أنه إذا انطوت العبارة على تخصيص سواء في الحكم أو السبب وجب صرفها على التعميم ، وجعلها على المعنى الخاص الذي تدل عليه ، فإنه إذا ما أفصح موجه التنبيه عن السبب الذي صدرت عنه إرادته في الإخلاء ، لزم الوقوف في أعمال الأثر المترتب عن التنبيه عن هذا السبب دون سواه والنظر في الدعوى على هذا الأساس .

٣ - إذ كان الثابت من صحيفة الدعوى التي اعتبرها الحكم تنبيها بالإخلاء - لانتهاء مدة العقد - أن المطعون عليه الأول إنما طلب فيها القضاء بفسخ عقد الإيجار لإساءة استعمال العين المؤجرة ، مما مؤداه أنه قد طلب فسخا قضائيا لعقد قائم ، وليس تقرير فسخ اتفاقي لعقد انتهت مدته ، فإن ما ورد بصحيفة الدعوى لا يصلح بذلك تعبيرا ولو ضمنيا عن إرادة المطعون عليه الأول في إنهاء العقد بانتهاء مدته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٢ مدنى
كلى طنطا ضد الطاعنين وباقي المطعون عليهم للحكم بإسقاطهم من العين المؤجرة
جدكا بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/١١/١ وقال شرحا لدعواه أنه في ١٩٥٢/١/١ تكونت
شركة تضامن بينه وبين مورث الطاعنين وباقي المطعون عليهم بقصد الاتجار
في الآلات والأدوات الزراعية واستأجرت منه الشركة مخازن مملوكة له بقصد
استغلالها لحسابها ، ورغبة من الشركة في إضافة أماكن أخرى إليها فقد قام بصفته
المالك للعقار بإعدادها وتجهيزها بأدوات وآلات واستصدر الترخيص اللازم
لتشغيلها وإدارتها بما يجعلها جدكا صناعيا ، بتاريخ ١٩٧٠/١١/١ أبرم عقد
إيجار جديد بينه وبين مورث الطاعنين وصفت فيه العين المؤجرة بما أدخل عليها
من تعديلات وإنشاءات وفي اليوم التالى انتهت علاقة المشاركة بين الطرفين وتم
اقتسام أموال الشركة في ١٩٧١/١/٢٤ ووقعت المخازن — محل عقد الإيجار
المشار إليه — في نصيب مورث الطاعنين ، وإذ أحدث الأخير بعد استلامه
العين تغييرات فيها بالمخالفة لما نص عليه في العقد ، وتعديلا للغرض المقصود
من الإجارة يجعلها معرضا للبيع مما يؤدي إلى منافسته للتاجر ” المطعون عليه
الأول “ ، فقد أقام دعواه . وأثناء سير الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى قدم
المطعون عليه الأول مذكرة في جلسة ١٩٧٣/٥/٣١ أضاف فيها سببا آخر للإخلاء
هو انتهاء عقد الإيجار بانتهاء مدته تأسيسا على أن إعلان مورث الطاعنين
بصحيفة الدعوى يعتبر تنبيها بانتهاء العقد والرغبة في عدم امتداده لمدة أخرى
طبقا لما تضمنته نصوصه . دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى لعدم سبقها
بالتنبيه . حكمت المحكمة بالإخلاء . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٣٢٨ سنة ٢٦ ق طنطا لإلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى ورفضها ، بتاريخ
١٩٧٧/١١/٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا
الحكم بطريق النقض وأقاموا طعنهم على خمسة أسباب ، وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة
مشورة بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٣ نرأت أنه جدير بالنظر بالنسبة للأسباب الخمسة وحده
واستبعدت باقى الأسباب لعدم قبولها .

وحيث ان الحاضر عن الطاعنين دفع بالجلسة باعتبار قرار المحكمة الصادر في غرفة مشورة معدودا لتجاوز الغرفة لسلطتها المنصوص عليها في المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن الدفع غير مقبول ، ذلك ان النص في المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على أنه " ... ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة . فإذا رأت المحكمة أن الطعن غير مقبول لسقوطه ، أو بطلان إجراءاته ، أو إقامته على غير الأسباب المبينة في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله بقرار يثبت في محضر الجلسة مع إشارة موجزة إلى سبب القرار ، والزم الطاعن بالمصروفات فضلا عن مصادرة الكفالة . وإذا رأت المحكمة أن الطعن جدير بالنظر حددت جلسة لنظره . ويجوز لها في هذه الحالة أن تستبعد من الطعن مالا يقبل من الأسباب أمام محكمة النقض ، وأن تقصر نظره على باقى الأسباب مع إشارة موجزة إلى سبب الاستبعاد . وفي جميع الأحوال لا يجوز الطعن في القرار الصادر من المحكمة بأى طريق " ، يدل على أن قرار المحكمة الصادر في غرفة مشورة باستبعاد بعض أسباب الطعن لعدم قبولها لا يجوز الطعن فيه بأى طريق . لما كان ذلك وكان الدفع المبدى من وكيل الطاعنين بإنعدام قرار المحكمة الصادر في غرفة مشورة بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٨ — باستبعاد ما تجاوز السبب الخامس من أسباب الطعن — قولاً منه يتجاوز المحكمة لسلطتها المنصوص عليها في المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات — ليس إلا طعناً في هذا القرار ، وهو غير جائز على أى وجه مثله في ذلك مثل الحكم الصادر من المحكمة سواء بسواء ، فمن ثم يكون الدفع غير مقبول .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا بعدم قبول الدعوى — المؤسسة على انتهاء مدة الإيجار — لرفعها قبل الأوان لعدم سبقها بالتنبيه بالإخلاء طبقاً لما نص عليه عقد الإيجار في هذا الصدد ، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع على سند من أن الإعلان بصحيفة الدعوى يقوم مقام هذا التنبيه ، في حين أن صحيفة الدعوى إنما قامت على طلب الحكم بفسخ العقد بزعم إساءة استعمال العين المؤجرة لا إنهائه لانتهاء مدته .

وحيث إن النعى في محله ، ذاك أن التنبيه بالإخلاء هو تصرف قانوني صادر من جانب واحد ، يتضمن رغبة صاحبه استنادا إلى إرادته في إنهاء الإيجار ، فيجب أن يشتمل على ما يفيد بغير غموض الإفصاح عن هذه الرغبة ، وأنه وإن كان القانون لم يستلزم احتواء التنبيه الموجه من أحد طرفي العقد الإيجاري إلى الطرف الآخر لإخلاء المكان المؤجر لانتهاء مدته على ألفاظ معينة أو تحديد للسبب الذي حمل موجة التنبيه إلى طلب الإخلاء ، مما مؤداه أنه يكفي لتحقيق الأثر المرتب على التنبيه دلالة عبارته في عمومها على القصد منه وهو إبداء الرغبة في اعتبار العقد منتهيا في تاريخ معين إعمالا للحق المستمد من العقد أو نص القانون . إلا أنه لما كان من الأصول المقررة أنه إذا انطوت العبارة على تخصيص سواء في الحكم أو السبب ، وجب صرفها عن التعميم ، وحملها على المعنى الخاص الذي تدل عليه ، فإنه إذا ما انصح موجه التنبيه عن السبب الذي صدرت عنه إرادته في الإخلاء ، لزم الوقوف في أعمال الأثر المرتب على التنبيه عند هذا السبب دون سواه والنظر في الدعوى على هذا الأساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر صحيحة هذه الدعوى تنبها بالإخلاء استنادا إلى قوله " إنه عما أورد المستأنفون في السبب الثالث من أن مدة الإيجار القابلة للامتداد لا تنهى إلا بحصول التنبيه في الميعاد والشكل الذي يحدده العقد فمردود بأنه . . لما كان العقد قد نص على أن يكون التنبيه بخطاب موصى بطريق البوستة ولم يرد به ما يستفاد منه أن هذا الشكل لانعقاد التنبيه وقيامه قانونا ، فإن هذا النص لا يمنع حصول التنبيه بما هو أقوى من هذا الطريق ، ورفع دعوى الإخلاء أيا ما كان سبب الإخلاء فإن هذا الطلب يتضمن الرغبة في إنهاء العقد بانتهاء مدته السارية وهي رغبة في استعمال رخصة غير مقيدة بأي سبب من الأسباب بأن من حق المؤجر طبقا للقواعد العامة أن يضع حدا لامتداد العقد عند انتهاء مدته السارية دون إبداء أي سبب لذلك ، ومن ثم فإن العقد موضوع النزاع المائل يعتبر منتهيا بمجرد انقضاء شهر من تاريخ

رفع دعوى الإخلاء الراهنة . " وكان النابت من صحيفة الدعوى التي اعتبرها الحكم تنبيها بالإخلاء أن المطعون عليه الأول إنما طالب فيها القضاء بفسخ عقد الإيجار لإساءة استعمال العين المؤجرة مما مؤداه أنه قد طلب فسخا قضائيا لعقد قائم ، وليس تقرير فسخ اتفاقى لعقد انتهت مدته ، فإن ما ورد بصحيفة الدعوى لا يصلح بذلك تعبيراً ولو ضمنياً عن إرادة المطعون عليه الأول في إنهاء العقد بانتهاء مدته . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة المستشارين
أحمد شيبه الحمد ، إبراهيم هاشم ، أحمد شوقي المليجي وعبد السلام القرش

(٤٦٢)

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٨ القضائية :

عمل " استقالة " ، حكم " ما بعد قصورا " .

القضاء باعتبار أن خدمة العامل متصلة . تمسك رب العمل بانتهاء العقد باستقالة العامل
مختاراً وأن تعيينه بعد ذلك يعد تعييناً جديداً . علم بيان الحكم الدليل المقبول لقضائه . خطأ
وقصور .

إذ كان المطعون ضده قد وجه خطاباً إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة
يرجو فيه التكرم بالموافقة على قبول استقالته من العمل بها اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٦٦
ضده فأصدرت هذه الأخيرة قراراً إدارياً بقبول الاستقالة اعتباراً من هذا التاريخ
وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده
قدم استقالته من العمل مختاراً دون إكراه من جانبها وأنه ترتب على تقديمه
الاستقالة وعلى القرار الصادر منها بقبولها انتهاء خدمته نهائياً اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٦٦
طبقاً لنص المادتين ٧٥ ، ٧٨ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦
بإصدار نظام العاملين بالقضاع العام ، وأن القرار الصادر بإعادة تعيينه بالشركة
في تاريخ لاحق إنما هو تعيين جديد بها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون
فيه قد انتهى إلى أن هذه الاستقالة لم تقدم من المطعون ضده اختياراً وأنه لم يعين
تعييناً جديداً وأن مدة عمله تعتبر متصلة مستنداً إلى مجرد القول بأن اسمه ورد مع
أسماء العاملين الذين أوصت بإعادتهم لأعمالهم لجنسة الرقابة العليا للدولة وأن
الطاعنة قامت بتنفيذ توصيتها بإعادة المطعون ضده إلى عمله السابق ، بما لا يبرر
الانحراف عن المدلول الظاهر لعبارة خطاب الاستقالة من أنها قدمت اختياراً
وإذ لم يورد الحكم الدليل المقبول تأييداً لما ارتآه في هذا الخصوص ، وكان

مارتبه على ذلك النظر الخاطيء من اعتبار مدة عمل المطعون ضده متصلة ،
والقضاء له بالابتناء عليه من تعديل في الأجر واستحقاقه المبالغ المقضى بها
يتعارض مع ما تنص عليه اللائحة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من أحكام في هذا الشأن
فإنه يكون فضلا عن قصوره في التسبيب قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده إقام الدعوى رقم ٢٠٣٩ سنة ٧٠ عمال كلى
القاهرة والتي قيدت برقم ١٠٨٤٦ سنة ١٩٧١ عمال كلى شمال القاهرة على الطاعة —
شركة النصر لصناعة المواسير الصلب — طالبا الحكم باعتبار مدة خدمته بالشركة
متصلة و بأحقته للعلاوات السنوية اعتبارا من ١/١/١٩٦٧ وتعديل أجره على
هذا الأساس والإزام الشركة بأن تؤدي إليه الفروق المستحقة ومقدارها ٣٣٩ ج
و ٥٠٠ مليم مضافا إليها فروق الحوافز التشجيعية وما يستجد منها ، وقال بيانا لها
إنه في ١/٨/١٩٦٢ التحق بالشركة في وظيفة مدير مالى بالفئة المالية الثانية
والخلاف وقع فيما بينه وبين رئيسها قدم استقالته من العمل في ٧/٩/١٩٦٦ وتم
قبولها ، وبتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٧ أصدرت لجنة الرقابة العليا للدولة قرارا بإعادته
إلى عمله وتم ذلك في ٢٢/٥/١٩٦٧ ، ولما كانت مدة عمله بعد قرار عودته إليه
تعد متصلة ، وكانت الطاعة قد اعتبرت لإعادته للعمل تعيينا جديدا وعاملته على
على هذا الأساس فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . وبتاريخ ١٦/٩/١٩٨٠
قضت المحكمة باعتبار مدة عمل المطعون ضده لدى الطاعة متصلة وبندب خير
لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قهض الخبير تقريره حكمت في
١/١/١٩٧٥ بتعديل أجر المطعون ضده إلى ١٠٨ جنيه و ٣٣٦ مليم اعتبارا من
٢٢/٥/١٩٦٧ وإلى ١١٢ جنيه و ٣٣٦ مليم اعتبارا من ١/١/١٩٨٠ وإلى ١١٦ جنيه ،

٣٣٦ مليم اعتبارا من ١٩٦٩/١/١ وبالزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ٣٢٧ جنيها و ٧٥٢ مليما . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٣٦ سنة ٩٢ ق كما استأنفه المطعون ضده أمام ذات المحكمة وقيد استئنافه برقم ٢١٨ سنة ٩٢ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافيتين حكمت في ١٩٧٧/١٢/٢٤ برفضها وبتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجهين الأول والثاني من السبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان قد سبق للمطعون ضده أن قدم في ١٩٦٦/٩/٧ استقالته من العمل صريحة غير معلقة على شرط أو مشو به بإكراه وتم قبولها في ذات التاريخ بما ترتب عليه انقضاء علاقة عمله بالطاعنة ، وأنه إذا عيد إلى العمل في ١٩٦٧/٥/٢٢ فيعتبر أنه قد عين تعيينا جديدا بما يستتبعه ذلك من آثار مالية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى برغم ذلك إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة من اعتبار مدة عمل المطعون ضده لدى الطاعن بدءا من تاريخ التحاقه بخدمتها في ١٩٦٢/٨/١ متصلة دون الرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص ، وتحصيلًا لهذا النظر قضى بتعديل أجر المطعون ضده وباستحقاقه للمبالغ المأية المقضى بها له على هذا الأساس الخاطيء فإنه يكون فضلا عن قصوره في التسبيب قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان من الثابت أن المطعون ضده قد وجه بتاريخ ١٩٦٦/٩/٧ خطابا إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة يرجو فيه التكرم بالموافقة على قبول استقالته من العمل بها اعتبارا من ١٩٦٦/١٠/١٠ فأصدرت هذه الأخيرة قرارا إداريا برقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٦ بقبول الاستقالة اعتبارا من هذا التاريخ ، وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده قدم استقالته من العمل مختارا دون إكراه من جانبها وأنه ترتب على تقديمه الاستقالة وعلى القرار الصادر منها بقبولها انتهاء

خدمته نهائيا اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٦٦ طبقا لنص المادتين ٧٨،٧٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وأن القرار الصادر بإعادة تعيينه بالشركة في تاريخ لاحق إنما هو تعيين جديد بها .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن هذه الاستقالة لم تقدم من المطعون ضده اختيارا وأنه لم يعين تعيينا جديدا وأن مدة عمله تعتبر متصلة مستندا إلى مجرد القول بأن اسمه ورد مع أسماء العاملين الذين أوصت بإعادتهم لأعمالهم بخنسة الرقابة العليا للدولة وأن الطاعنة قامت بتنفيذ توصيتها بإعادة المطعون ضده إلى عمله السابق ، بما لا يبرر الانحراف عن المسدلول الظاهر لعبارات خطاب الاستقالة من أنها قدمت اختيارا ، وإذ لم يورد الحكم الدليل المقبول تأييدا لما ارتآه في هذا الخصوص ، وكان ما رتبته على ذلك النظر الخاطيء من اعتبار مدة عمل المطعون ضده متصلة ، والقضاء له بالابتناء عليه من تعديل في الأجر واستحقاقه المبالغ المتقاضى بها يتعارض مع ما تنص عليه اللائحة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من أحكام في هذا الشأن ، فإنه يكون فضلا عن قصوره في التسيب قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب بغير ما حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المبرجوشي وعضوية السادة المستشارين :
أحمد شيبه الحمد ، إبراهيم هاشم ، أحمد شوقي المليجي وعبد الوهاب حسن سليم .

(٣٦٣)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٨ ق

عمل "إنهاء العقد" . حكم "ما بعد قصورا" .

إنهاء العقد بسبب عجز العامل . المقصود بالعجز هو عدم قدرته على أداء ذات العمل المتفق عليه بصفة دائمة ولو كان قادرا على أداء أعمال أخرى . مثال بشأن قصور في التسبيب .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ على أن " ينتهي عقد العمل بوفاة العامل أو بعجزه عن تأدية عمله ... وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل " ، وكان المقصود بالعجز المبرر لإنهاء العقد هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرض ولو كان العامل قادرا على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير ، ولا يشترط أن يكون العامل عاجزا عجزا كاملا بل يكفي أن يكون غير قادر على أداء ذات العمل المتفق عليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن رفض الطاعنة إسناد عمل خفيف نهرا إلى المطعون ضده الأول غير العمل المتفق عليه تنفيذا لقرار انقوميون الطبي التابع للمطعون ضدها الثانية يعتبر عملا جائزا دفع المطعون ضده الأول إلى الامتناع عن العمل كلية بما تعتبر معه أنها فصلته فصلا تعسفيا يستوجب استحقاقه الحقوق العائلية المطالب بها دون أن يعرض الحكم لما أيدته الطاعنة من دفاع بأن المطعون ضده الأول لم يعد صالحا للوظيفة التي عين فيها وتضمنها عقد العمل بسبب عجزه عن تأدية وظيفته ، وأنه هو الذي امتنع عن تنفيذ هذا العقد مخلا بشروطه ، وهو دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد عابه القصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٩٢ سنة ١٩٧٥ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة — شركة عامر للنسيج والمطعون ضدها الثانية — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وطلب الحكم عليها فى مواجهة الهيئة بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٢١٣٩ جنية و ٥٠٠ مليم وقال بيانا لدعواه إنه فى ١٠/١٠/١٩٥٦ التحق بالعمل لدى الطاعنة فى وظيفة حامل نسيج ثم أصيب بموض فى عينه نشأ عنه عجز جزئى بأبصاره مما استدعى علاجه بمعرفة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وقرر القومسيون الطبى التابع لها فى ١/٧/١٩٧٤ إسناد عمل خفيف إليه ، غير أن الطاعنة لم تمثل لهذا القرار وصممت على هودته لعمله الأصيل وبعد تصرفها على هذا النحو بمثابة فصل تعسفى وأنه يستحق لذلك أجرة بواقع ١٣ جنية و ٥٧٠ مليم شهريا عن المدة من ١/٧/١٩٧٤ حتى آخر فبراير سنة ١٩٧٥ وجملته ١٠٦ جنية ومبلغا مساويا لأجر شهر عن مدة الإنذار ومثله مقابل الإجازة السنوية ومبلغ ٦ جنية مقابل أجازات الأعياد ومبلغ ألفى جنية تعويضا عن الفصل بلا مبرر ومجموع ذلك ٢١٣٩ جنيها و ٥٠٠ مليم وهو ما أقام به دعواه . وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما جاء فى منطوق الحكم ، وبعد إجراء التحقيق حكمت فى ٢٨/١٢/١٩٧٦ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢٤٧ سنة ٩٤ ق .

وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تؤدى إلى المطعون ضده الأول مبلغ ١٠٤١ جنيها و ٤٠٥ مليم . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية ، وأبدت رأى فى موضوع الطعن بنقض

الحكم . وعرض الطعن على عرفة المشورة فحلت لنظره جلسته ١٩٧٨/١٠/٢٩ وفيها التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — هو أن المطعون ضده الأول لم يوجه إليها أى طلبات وإنما اختصمها ليصدر الحكم على الشركة الطاعنة في مواجهتها .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك أنه لما كان الذى يبين في خصوص هذا الطعن أن المطعون ضده الأول — العامل — حينما أقام دعواه ابتداء قد اختصم المطعون ضدها الثانية — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . بصفتها المسئولة عن مكافأة نهاية خدمته وعن الأدخار المقتطع من أجره ، وكان رب العمل — الطاعن — إذ اختصم المطعون ضدها الثانية في هذا الطعن قد التزم نطاق الطلبات المبداء أمام محكمة الموضوع ، وكانت له مصلحة في هذا الاختصاص ظاهره ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختصم في الطعن من يرى اختصاصه ممن سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصاصهم به ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية يكون في غير محله ويتمين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاؤه على أن الطاعنة لم تقم بتنفيذ قرار القومسيون الطبي بأسناد عمل خفيف إلى المطعون ضده الأول يناسب حالته الصحية نهائيا ، وأنه رغم إجماع أطباء هيئة التأمين الصحى المختصين على عدم إمكان المطعون ضده الأول من مواصلة عمله الأصلي بسبب مرضه فقد صممت على موقفها من عدم تغيير عمله مما دفعه إلى مخالفة شروط العقد وترك العمل ويعتبر تصرفها بهذه المثابة لإنهاء تعسفيا لعقد العمل يستوجب التعويض عنه وإذا التفت الحكم بذلك عن دفاع الطاعنة الذى بنى على أن من حقها إنهاء عقد العمل بسبب عجز العامل عن أداء ما هو متفق عليه ولو كان قادرا على أداء عمل آخر ، وأنها طالبت المطعون

ضده الأول بالعودة إلى عمله الأصلي على ما هو ثابت من أقوال أعضاء اللجنة التقائية في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ومن الأضرار الذي وجهته إليه تحثه فيه على العودة إلى عمله ومن أنها ابقّت اسمه مدرجا في سجلات العاملين بالمصنع مع الاستمرار في أداء اشتراكات التأمين عنه إلى المطعون ضدها الثانية، ومع ذلك رفض الاستجابة إليها مما ينفي عنها تعسفها في فصله ، وهو دفاع جوهرى لو عفى الحكم ببخسه لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن ينتهى عقد العمل بوفاة العامل أو بعجزه عن تأدية عمله .. وذلك مع عدم الاختلال بالأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل ” وكان المقصود بالعجز المبرر لإنهاء العقد هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرض ولو كان العامل قادرا على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير ، ولا يشترط أن يكون العامل عاجزا عجزا كاملا بل يكفى أن يكون غير قادرا على أداء ذات العمل المتفق عليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن رفض الطاعنة إسناد عمل خفيف نهارا إلى المطعون ضده الأول غير العمل المتفق عليه تنفيذا لقرار القومسيون الطبى التابع للمطعون ضدها الثانية يعتبر عملا جائزا يدفع المطعون ضده الأول إلى الامتناع عن العمل كايه بما تعتبر معه أنها فصلته فصلا تعسفيا يستوجب استحقاقه الحقوق العمالية المطالب بها ، دون أن — يعرض الحكم لما أبدته الطاعنة من دفاع بأن المطعون ضده الأول لم يعد صالحا للوظيفة التى عين فيها وتضمنها عقد العمل بسبب عجزه عن تأدية وظيفته ، وأنه هو الذى امتنع عن تنفيذ هذا العقد بخلا بشروطه ، وهو دفاع جوهرى لو صحح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قد عابه القصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين :
حافظ رفقى ، محمود حسن حسين ، د. سميد عبد المجيد وعاصم المرافى .

(٣٦٤)

الظعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٤ القضائية :

وصية . شهر عقارى . إرث .

إشهار الورثة للوصية فى العقارات . خضوعها للرسم النسبى بواقع ٧٪ من قيمة العقار . لا يغير
من ذلك أن يكون مضمونها مطابقا لأحكام الإرث من عدمه .

مفاد نصوص المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦
والمادتان ١٨ و ١٩ من قانون رسوم التوثيق والشهر رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ يترك
على أن المشرع أوجب شهر الوصية بملكية العقار أو بحق الانتفاع به وفرض
رسمًا نسبيًا قدره ٧٪ من قيمة العقار الموصى به وقت شهر الوصية ، ومن ثم
فإذا طلب الموصى لهم أو خلفهم شهر الوصية فإن ذلك يفيد تمسكهم بانتقال
ملكية العقار الموصى به إليهم عن طريق تلك الوصية دون مواها من طرق كسب
الملكية الأخرى ، وبالتالى يخضع شهر الوصية للرسم النسبى المشار إليه سواء
تطابق مضمونها مع أحكام الإرث فى قانون الموصى أو اختلف معها ذلك أن
استحقاق الرسم المقرر على شهر الوصية لا يتأثر ولا يتوقف على بحث ما إذا كانت
ملكية العقار الموصى به قد انتقلت إلى الموصى له قبل شهر الوصية أم لا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار للمقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٧١
مدنى كلى اسكندرية على الطاعنين بصفاتهم ، بطلب إلزامهم في مواجهة باقى
المطعون ضدهم بأن يدفعوا لهم مبلغ ١٥٤٦ ج ، وقالوا بيانا لدعواهم أنه بموجب
عقد بيع مسجل برقم ١٧٣٣ لسنة ١٩٧٠ اشترى من باقى المطعون ضدهم
عقارا آل إليهم بطريق الإرث عن - والدعم السويسرى الجنسية إلا أنه بعد أن
تمت إجراءات شهر حق الإرث وإجراءات تسجيل هذا العقد وسداد الرسوم
المستحقة عن تسجيله . أوقفت مصلحة الشهر العقارى - إجراءات التسجيل
حتى يؤدوا رسوما تكيلية قدرها ١٥٤٦ ج عن شهر وصية كان المورث قد
أصدرها بتاريخ ١٩٦٤/٩/٨ وإذ كانت هذه الوصية قد صدرت متفقة مع أحكام
الإرث فى القانون السويسرى وترديدا لها ، فإن ملكية الورثة لآعيان التركة
تكون قد انتقلت إليهم بالميراث دون الوصية ، ويكون شهرها من قبيل شهر
حق الإرث لا يستحق عنه أية رسوم . وإذا اضطروا إلى سداد الرسوم التكيلية
المطالب بها توصلا لإشهار عقد شرائهم ، فإن ذلك يكون وفاء بما ليس مستحقا
لمصلحة الشهر العقارى ويحق لهم استرداده . بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٥ قضت محكمة
أول درجة بالزام الطاعنين بصفاتهم بأن يؤدوا للمطعون ضدهم الثلاثة الأول
مبلغ ٦٠٤ و ١٥٤٠ ج . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف
الاسكندرية برقم ١٠٧ لسنة ٢٨ ق فقضت بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٩ بتأييد الحكم
المستأنف - طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة
مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة العامة رأيا .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ
فى تطبيق وتأويله ، وفى بيان ذلك يقولون ان الوصية محل الشروا ان كانت
قد تضمنت تقسيم بعض آعيان التركة بما يتفق وقواعد الميراث إلى أنها خصت
الزوجة بالاقامة فى منزل حددت اوصافه ومعالمه ، والانتفاع بالحديقة الملحقة
به ، وخصت الأولاد الذين لم يتموا دراستهم أو لم يتزوجوا بمبالغ معينة لمواجهة

نفقات إتمام دراستهم أو زواجهم ، كما تضمنت تخصيص مبالغ معينة لعمال حديقة المنزل وسائق السيارة ، ولنادى الصبيان ، ووضع الأرض والمباني التي يشغلها هذا النادى تحت تصرفه ، وإذ كانت هذه التصرفات مضافة إلى ما بعد الموت ، وتناولت كافة عناصر التركة من عقار ومنقول ، فإنها تعتبر وصية تستحق مصلحة الشهر العقارى رسماً عن شهرها ولو كان بعض ما أوصى به يتفق مع قواعد الميراث . وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن مجرد النص في الوصية على تقسيم العقارات بنسب تتفق مع أنصبة الورثة في الميراث يجعل شهر الوصية هو في حقيقته شهر لحق الارث فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص في المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على أن " جميع التصرفات التى من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل وبدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية ... " والنص فى المادة ١٨ من قانون رسوم التوثيق والشهر رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على أن يفرض رسم نسبي عن كل تصرف أو موضوع مما تشمله المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها أو شهرها أو إيداعها ... " والنص فى المادة ١٩ منه على أن يتحدد الرسم النسبي المشار إليه فى المادة السابقة حسب الفئة الموضحة قرين كل تصرف أو موضوع فيما هو وارد بالجدولين حرفى (أ) ، (ب) المرفقين بهذا القانون . " والنص فى الجدول حرفى (أ) على أن شهر الوصية بالعقار يستحق عنه رسم نسبي قدره ٧٪ من قيمة العقار الموصى بملكيته أو بمنفعته ، يدل على أن المشرع أوجب شهر الوصية بملكية العقار أو بحق الانتفاع به وفرض رسماً نسبياً قدره ٧٪ من قيمة العقار الموصى به وقت شهر الوصية ، ومن ثم فإذا طلب الموصى لهم أو خلفهم شهر الوصية فإن ذلك يفيد تمسكهم بانتقال ملكية العقار الموصى به إليهم عن طريق تلك الوصية دون سواها من طرق كسب الملكية الأخرى ، وباتالى يخضع شهر الوصية للرسم النسبي المشار إليه سواء تطابق مضمونها مع أحكام الإرث فى قانون الموصى أو اختلفت معها ذلك أن استحقاق الرسم المقرر على شهر الوصية

لا يتأثر ولا يتوقف على بحث ما اذا كانت ملكية العقار الموصى به قد انتقلت إلى الموصى له قبل شهر الوصية أم لا ولما كان الثابت في الأوراق أن المحرر المشرع محل التداعي هو الوصية المضادة من موث الطعون ضدهم من الرابعة إلى الأخيرة والتي تضمنت أنه يوصى بحق الانتفاع للزوجة طوال حياتهم أو المدة التي توغها بالموت الذي كانا يقيمان فيه والحديقة الملحقة به ، و يوصى لتأدي الصبيان بمنفعة البناء والأرض اللذين يشغلانها ، و يوصى بمبالغ معينة لكل من تأدي الصبيان وعمال حديقته وسائق سيارته وأولاده الذين لم يكملوا دراستهم ، أو لم يتزوجوا وعلى أن توزع باقي أملاكه العقارية والمنقولة على زوجته بحق الربع وأولاده الأربعة بحق الثلثة أرباع الباقية للذكر مثل حظ الأنثى ، فإن مطالبة المطعون ضدهم بشهر تلك الوصية يفيد تمسكهم بأن ملكية العقارات الموصى بها أو بمنفعتها قد آلت إلى الموصى إليهم عن طريقها ومن ثم يخضع شهرها لرسم نسبي قدره ٧ ٪ من قيمة العقار الموصى به بالتطبيق لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ والجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون ، ولا يغير من هذا النظر أن الموصى قد راعى أحكام الميراث في قانون جنسيته السويصري عندما أوصى لزوجته وأولاده ببعض أمواله العقارية والمنقولة ذلك أن هذا المحرر وقد تضمن تصرفات مختلفة للورثة ولغيرهم مضافة إلى ما بعد الموت فإنه يعتبر وصية وشهره شهرا للوصية ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا المنظر وسائر الحكم الابتدائي في اعتباره شهر هذا المحرر شهرا لحق الإرث لا تستحق عنه رسوم ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطيئة بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث أن الموضوع صالح لفصل فيه ، ولما تقدم بتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد / المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد صديق العصار ، زكي الصاوي صالح ، حسن النمر ويحيى العموري .

(٣٦٥)

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٥ القضائية :

شفعة

تصرفات مشتري العقار المشفوع فيه . عدم مريأتها قبل الشفيع متى تمت بعد تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة . لادبرة بتاريخ حصول الإعلان .

يجب على الشفيع انذى يربد الأخذ بالشفعة في حالة توالى البيوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يستعمل حقه وفقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المدنى ضد المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة فالوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشفيع بالبيع الثانى هو وقت تسجيل إعلان الرغبة لا وقت حصول الإعلان ، ومما يؤيد هذا النظر المادة ٩٤٧ من القانون المدنى التى تقضى بأنه لا يجرى فى حق الشفيع أى تصرف يصدر من المشتري إذا كان قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة مما مؤداة بمفهوم المخالفة أن الشفيع يحتاج بالتصرف الذى يصدر من المشتري طالما ثبت أن هذا التصرف قد تم قبل تسجيل إعلان رغبة الشفيع ، وأن المادة ٩٤٢ من ذات القانون قد أكدت هذا النظر إذ قضت بأن إعلان الرغبة في الشفعة لا يكون حجة على الغير إلا إذا سجل ، لما كان ما تقدم وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يسجل إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة الحاصل في ١٩٧٣/٤/٢٨ ، وكان المطعون عليهما قد أخطراه في ١٩٧٣/٥/٥ بحصول البيع الثانى فإن الحكم إذ اعتد بهذا العقد والتمن الوارد به فإنه لا يكون خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩١٠ لسنة ١٩٧٣ مدني شين الكوم الابتدائية ضد المطعون عليهم طلب فيها الحكم بأحقية في أخذ المنزل المبين بصحيفة الدعوى بالشفعة وتسليمه له مقابل الثمن وقدره ٦٠٠ ج أو ما ثبت أنه الثمن الحقيقي ، وقال شرحا للدعوى إنه نمي إلى علمه أن المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير بأعوا إلى المطعون عليه الثاني المنزل المشار إليه بموجب عقد تاريخه ١٩٧٣/٤/١٤ نظير ثمن قدره ٦٠٠ ج ، وإذ كان مالكا مجاورا لهذا المنزل من الجهتين الشرقية والقبلية وبحق له بذلك أن يشفع فيه فقد أبدى رغبته في الأخذ بالشفعة بإصدار اعلنه إلى البائعين والمشتري في ١٩٧٣/٤/٢٨ ، إلا أنه تلقى في يوم ١٩٧٣/٥/٥ إنذارين أحدهما من المطعون عليه الثاني متضمنا ببيع المنزل المذكور إلى المطعون عليه الأول — بمقد تاريخه ١٩٧٣/٤/٢٥ نظير ثمن قدره ٩٠٠ ج ، والإنذار الآخر من المطعون عليه الأول يخطر فيه بالبيع الصادر إليه وشروطه ولما كان الثمن الحقيقي للمنزل المشفوع فيه هو ٦٠٠ ج المسمى بالعقد الأول ، وكان العقد الثاني المؤرخ ١٩٧٣/٤/٢٥ صوري ضرورة مدارها التواطؤ بين المطعون عليهما الأول والثاني بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة إلا أنه ومن باب الحيلة أودع خزانة المحكمة مبلغ ٩٠٥ ج لحساب الثمن والملحقات ثم أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . وفي ١٩٧٣/١٠/٢٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن الثمن الحقيقي الذي إنعقد به البيع إلى المطعون عليه الأول في ١٩٧٣/٤/٢٥ هو ٦٠٠ ج ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٩ بأحقية الطاعن في أخذ المنزل المبيع إلى المطعون عليه الثاني بالعقد المؤرخ في ١٩٧٣/٤/١٤ بالشفعة مقابل ثمن قدره ٦٠٠ ج والملحقات وقدرها ٥ ج والتسليم . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا

وقيد استئنائه برقم ١٥٥ سنة ٧٧ ق مدني "مأمورية شين الكوم"، وفي ١٩٧٥/٦/١٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبإحقية المستأنف عليه الأول - الطاعن - في أخذ المنزل المبين بصحيفه الدعوى وعقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/٤/٢٥ بالشفعة نظير ثمن قدره ٩٠٠ ج والملاحقات وقدرها ٥ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المأمون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول ، إن الحكم قضى بالشفعة على أساس الثمن الوارد بعقد البيع الثاني الصادر إلى المطعون عليه الأول مع أنه وطبقا للمادة ٩٣٨ من القانون المدني لا يجوز الإعتداد بهذا العقد لأنه أخطره في ١٩٧٣/٥/٥ أي بعد إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة الحاصل في ١٩٧٣/٤/٢٨ إلى كل من المشتري الأول - المطعون عليه الثاني - والبائعين له ، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على خلافه فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب على الشفيع الذي يريد الأخذ بالشفعة في حالة توالي البيوع ، أن يستعمل حقه وفقا للمادة ٩٣٨ من قانون المدني ضد المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها حتى يثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة ، فالوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشفيع بالبيع الثاني هو وقت تسجيل إعلان الرغبة لا وقت حصول الإعلان ، ومما يؤيد هذا النظر المادة ٩٤٧ من القانون المدني التي تقضى بأنه لا يسرى في حق الشفيع أي تصرف يصدر من المشتري إذا كان قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة مما مؤداه بمفهوم المخالفة أن الشفيع يحاج بالتصرف الذي يصدر من المشتري طالما ثبت أن هذا التصرف قد تم قبل تسجيل إعلان رغبة الشفيع ، وأن المادة ٩٤٢ من ذات القانون قد أكدت هذا النظر إذ قضت بأن إعلان

الرغبة في الشفعة لا يكون حجة على الغير إلا إذا سجل ، لما كان ما تقدم وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يسجل إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة الحاصل في ١٩٧٣/٤/٢٨ وكان المطعون عليه قد أخطراه في ١٩٧٣/٥/٥ بحصول البيع الثاني فلأن الحكم إذ اعتد بهذا العقد والتمن الوارد به لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول الطاعن ، إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بصورية عقد البيع الثاني المؤرخ ١٩٧٣/٤/٢٥ وأن التمن الوارد به ليس هو التمن الحقيقي للنزل المشفوع فيه بل هو تمن صوري توأما عليه المطعون عليهما الأول والثاني بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة ، وقد شهد شهوده أمام محكمة أول درجة بما يؤيد هذا الدفاع وبأن البيع الأول الحاصل في ١٩٧٣/٤/١٤ كان نظير تمن قدره ٦٠٠ ج وقدم صورة رسمية من تحقيقات الشكوى رقم ١١٧٤ سنة ١٩٧٣ لإدارى مركز شبين الكوم التي أقر فيها المطعون عليه الثاني بأن التمن الذي دفعه هو مبالغ ٦٠٠ ج ، وقد اطعنت محكمة أول درجة إلى شهادة شهوده واتخذت منها دليلا على صورية البيع الثاني إلا أن محكمة الاستئناف أهدرت هذا الدليل المطروح عليها ، دون أن تناقشه أو ترد عليه ورجحت شهادة شاهدي المطعون عليه الأول وأخذت منها دليلا على جدية البيع الثاني وأنه كان لقاء تمن قدره ٩٠٠ ج وهذا من الحكم استدلال فاسد لأن عقد البيع الثاني غير ثابت التاريخ ولو كان جديا لبادر المطعون عليه الأول بإخباره به قبل إعلان الرغبة الحاصل في ١٩٧٣/٤/٢٨ ، علاوة على أنه لا يعقل وقد شاع في القرية نبأ حصول البيع الأول نظير تمن قدره ٦٠٠ ج أن يقدم المشتري الثاني على الشراء بشئ قدره ٩٠٠ ج ولم يعض على البيع الأول سوى بضعة أيام ولم يجد على المبيع ما يبرر هذه الزيادة في التمن ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في التسييب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ بما تظن إليه من أقوال بعض الشهود ما دامت لم تخرج عن

مدلوها أو تأخذ بجزء من أقوالهم دون الآخر ولها أن تطرح أقوال باقي الشهود دون حاجة منها إلى الرد استقلالا على ما لم تأخذ بشهادتهم أو توردها العلة في ذات ، إذ في أخذها بأقوال الشهود الذين أخذت بأقوالهم ما يدل على اطمئنانها إليها والإعراض عن أسباب بحريتهم وأقوال غيرهم ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله :

”وحيث إن المحكمة تخالف محكمة أول درجة فيما استخلصته من أقوال الشهود وتطمئن إلى أقوال شاعدي المستأنف — المطعون عليه الأول — اللذين سمعا أمام محكمة أول درجة وترجحها على أقوال شهود المستأنف عليه الأول — الطاعن — وتستخلص منها أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/٤/٢٥ الصادر من المستأنف عليه الثاني المطعون عليه الثاني .. إلى المستأنف والمتضمن بيع المنزل المشفوع فيه عقد بيع صحيح وليس صوريا وأن الثمن المسمى به وقدره ٩٠٠ ج هو الثمن الحقيقي الذي تم به البيع .. وأما القرائن التي ساقتها محكمة أول درجة في مدونات حكمها فلا تنهض دليلا على إثبات الصورية . وإذ كان تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى كما أن تقدير القرائن القضائية وكفايتها في الإثبات هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكان يدين مما أورده الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف بيانه — أنه انتهى إلى ترجيح أقوال شاعدي المطعون عليه الأول لا اطمئنانه إليها وإطراح أقوال شهود الطاعن لعدم ثقته فيها ولم يرفى القرائن التي ساقتها محكمة أول درجة دليلا كافيا لإثبات صورية عقد البيع الثاني فذلك حسبه ، ويكون النعي بهذين السببين لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد صديق العصار ، زكي الصاوي صالح ، حسن النسيوي عيسى العموري .

(٣٦٦)

الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٥ القضائية :

(٢٤١) رسوم . شهر عقارى .

١ — الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر المظهر . عدم
قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله فى منازعات أخرى . خصوصه
للقواعد العامة فى الطعن .

٢ — التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للمهر العقارى . المنازعة بشأن طبيعة المحرر
من أنه عقد تعاونى من عدمه . منازعة فى أساس الالتزام بالرسم وليس فى تقديره .

١ — المستفاد من نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن
رسوم التوثيق والشهر . أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية
لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم ، أما إذا
فصل الحكم فيما يشور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن
للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

٢ — إذا كان النزاع يدور حول طبيعة العقد المطالب بالرسوم منه وهل هو
عقد تعاونى يخضع لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ؟ أم عقد عادى يخضع
لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه لا يكون دائراً حول تقدير الرسم وإنما
حول أساس الالتزام به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مكتب الشهر العقاري بالقاهرة أصدر أمرا بتقدير مبلغ ١٠٩٨ جنيها و ٤٢٠ مليا قيمة رسوم تكميلية مستحقة من المطعون عليها " الجمعية التعاونية لبناء المساكن بمصر الجديدة " من المحرر الصادر منها لصالح السيدة والمشهد في ١٩٦٨/٧/١ برقم ٣٥٨٨ . تظلمت الجمعية من هذا الأمر بتقرير في قلم كتاب المحكمة وقيد التظلم برقم ٣٠٠٦ لسنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية . دفع الطاعن (مصلحة الشهر العقاري والتوثيق) بعدم قبول التظلم لرفعه بغير الطريق القانوني ، وبتاريخ ١٤/٤/١٩٧٤ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبإلغاء أمر التقدير المتظلم منه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٢٣ لسنة ٩١ ق القاهرة ، وفي ٣/١١/١٩٧٥ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وصرح الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه بالرجوع إلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ يتضح أن المادة ٢١ منه تبين أسس تقدير الرسم النسبي على أساس قيمة العقار أو المنقول . وأن المادة ٢٦ منه تقضى بأن لذوى الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم به وإلا فصبح الأمر نهائيا ، وبأن التظلم يحصل أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن وإذا كان البادى من هاتين المادتين أن أحكامهما لا تنطبق إلا حيث تكون المنازعة دائرة حول مقدار الرسوم تبعا للمنازعة في قيمة الأعيان التى يشملها المحسور ، أما إذا ثار النزاع في غير ذلك كعدم الإلتزام بالرسم أو مداه أو الإعفاء منه أو نوعه وما إذا كان رسمًا نسبيًا أو ثابتًا أو غير

ذلك فإن التظلم في القائمة لا يخضع للضوابط المقررة بالمادة ٢٦ من حيث طريقة رفعه أو عدم قابلية الحكم الصادر فيه للطعن وتكون القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات هي الواجبة التطبيق ، ولما كان الخلاف قد ثار في هذا النزاع حول طبيعة العقد موضوع التعامل وهل هو من العقود التعاونية التي يؤدي عنها رسم شامل طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، أم أنه عقد بيع عادي يستحق عنه رسم نسبي وفقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٤ فقد وجب أن يرفع هذا التظلم بالطريق العادي لرفع الدعاوى لا بتقرير في قلم كتاب المحكمة وأن يخضع الحكم الصادر فيه لأحكام قانون المرافعات من حيث قابليته للطعن وإذا خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر وقضت بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن هذا التظلم لا يمدو أن يكون منازعة في تقدير الرسوم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن الدات من الأوراق أن من بين ما استندت إليه المطعون عليها في منازعتها في قائمة الرسوم التكميلية أن مطالبتها بهذه الرسوم مخالف لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ وقد قضت محكمة أول درجة بإلغاء تلك القائمة تأسيسا على أن العقد موضوع النزاع من العقود التعاونية التي يستحق عنها رسم شامل قدره خمسة جنيهات مقابل جميع ما يتعلق بإجراءات التسجيل عملا بحكم المادة الثانية من ذلك القانون ، مما مفاده أن النزاع لا يدور حول تقدير الرسم وإنما يدور حول أساس الالتزام به . ولما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهرة نص على أنه في الأحوال التي يستحق عنها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضري المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان ولا أصبح الأمر نهائيا ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإداري ويحصل التظلم إلى المحكمة الابتدائية الساكن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ، وكان المستفاد من هذا النص أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية

لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل الحكم فيما يشور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن الحكم الابتدائي غير قابل للطعن طبقا لنص المادة ٢٦ سالف الذكر لأنه صدر في منازعة في تقدير الرسوم ، وكان النزاع ، على ما سلف القول ، إنما يدور حول طبيعة العقد المطالب بالرسوم عنه وهل هو عقد تعاوني يخضع لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، أم عقد عادي يخضع لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٤ . فإن الحكم سالف البيان إذ خالف هذا النظر وحجب نفسه عن نظر موضوع الاستئناف ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من ديسمبر ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين بونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، ألقي بقطر حبشي ومحمد علي هاشم .

(٣٦٧)

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٥ القضائية .

(٢٤١) عمل .

(١) العمال المخصصون للحراسة والنظافة . استثناءهم من تطبيق أحكام تحديد ساعات
العمل والراحة الأسبوعية في القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لب العمل تشغيلهم طوال أيام
الأسبوع .

(٢) استحقاق العامل للأجر الإضافي المضاعف م ١٢١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . شرطه
أن يقوم بالعمل في يوم الراحة .

١ — استثنت المادة ١٢٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ العمال
المخصصين للحراسة والنظافة من أحكام تحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية
المنصوص عليها في المواد ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ منه على أن تحدد
أعمالهم والحد الأقصى لساعات العمل فيها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية
والعمل وعملاً بهذا التفويض أصدر وزير العمل القرار رقم ٥ لسنة ١٩٦١ الذي
حدد في مادته الثالثة الأعمال التي تسند إلى هؤلاء العمال ونص في مادته الرابعة
المعدلة بقرار وزير العمل رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ على أن يكون الحد الأقصى
لساعات عملهم الفعلية ٤٨ ساعة في الأسبوع وأن ينخفض هذا الحد إلى ٤٢
ساعة في الأسبوع بالنسبة لمن يعمل منهم في المنشآت الصناعية المشار إليها في
القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية
وعلى أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الإضافية ١٢ ساعة في الأسبوع ،
وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ،
ومؤدى هذه النصوص أن قانون العمل لم يقر لهؤلاء العمال راحة أسبوعية وأن

ذلك القرار الوزاري لم يغير من وضعهم في هذا الخصوص لأن مانص عليه هذا القرار من تحديد الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية الإضافية في الأسبوع لا يتأدى منه أنه فرض لهم راحة أسبوعية ومن ثم فلا يلزم صاحب العمل بمنحهم هذه الراحة ويحق له تشغيلهم طوال أيام الأسبوع .

٢ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة منحت المطعون ضده أربعة أيام راحة في الشهر لا تشغله فيها وأنها تصرف له أجره عن هذه الأيام فوق أجره عن عمله في الستة والعشرين يوما الباقية من الشهر ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تستلزم أساسا حتى يستحق العامل الأجر الإضافي المضاعف المنصوص عليه فيها أن يقع العمل في يوم الراحة ، فإنه لا يحق للطعون ضده اقتضاء هذا الأجر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن امتنوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٠ عمال جزئي كفر الزيات الى قيدت فيما بعد برقم ٩٩٤ لسنة ١٩٧٢ عمال كلي : طنطا ضد الطاعنة - شركة الملح والصدودا - بطاب الحكم بأحقيقته في أجر إضافي مضاعف عن أيام الراحة الأسبوعية مع الأجر الأصلي لهذه الأيام وفي الفروق المالية المترتبة على ذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٩ ، وقال شرحا لها أنه التحق بالعمل في ١/٧/١٩٦٢ لدى الشركة الطاعنة في وظيفة " حارس " ومنذ أول يناير سنة ١٩٦٩ أوقفت الطاعنة صرف الأجر الإضافي المضاعف الذي كانت تصرفه له عن عمله أيام الراحة الأسبوعية بسبب عدم تشغيله في تلك الأيام مكنتية بتشغيله ستة وعشرين يوما ومنحه أربعة أيام راحة وصرف أجره المحدد عن الثلاثين يوما ، وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٧ حكمت المحكمة بندين مكتب خبراء

وزارة العدل بطنطا لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، و بعد أن قدم الحبير تقريره قضت محكمة طنطا الابتدائية في ١٣/٥/١٩٧٤ برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١ سنة ٤٢ ق طنطا، وفي ٢٢/٥/١٩٧٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تعيد أجر المطعون ضده إلى ما كان عليه قبل أول يناير سنة ١٩٦٩ وبمبلغ ٦٧ جنيها و ١٤٠ مليا الفروق المالية حتى ٣١/١٢/١٩٧٣ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تفول إن الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده في أجره الإضافي المضاعف عن أيام راحته استنادا إلى أن الطاعنة لا تملك بإرادتها المنفردة عن طريق سلطتها في تحديد ساعات العمل أن تعدل أجره الذي اتخذ صفة الاستقرار والثبات والعمومية ، في حين أن حق المطعون ضده في الأجر المضاعف فوق أجره الأصلي عن يوم الراحة منوط بأن يشتغل في ذلك اليوم ، والمقرر أن لصاحب العمل سلطة عدم التشغيل الإضافي بغير معقب . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضده في الأجر الإضافي المضاعف عن أيام راحته دون اعتبار إلى أنه لا يعمل فيها عملا إضافيا ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد استثنت العمال المتخصصين للحراسة والنظافة من أحكام تحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية المنصوص عليها في المواد ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ منه على أن تجدد أعمالهم والحد الأقصى لساعات العمل فيها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وعملا بهذا التفويض أصدر وزير العدل القرار رقم ٥ لسنة ١٩٦١ الذي نص في مادته الثالثة الأعمال التي تسند إلى هؤلاء العمال ونص في مادته الرابعة المعدلة بقرار وزير العمل رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ على أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية ٤٨ ساعة في الأسبوع وأن ينخفض هذا الحد إلى ٤٢ ساعة في الأسبوع لمن يعمل منهم

في المنشآت الصناعية المشار إليها في القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية وعلى أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الإضافية ١.٢ ساعة في الأسبوع ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فإن مؤدى هذه النصوص أن قانون العمل لم يقرر لهؤلاء العمال راحة أسبوعية وأن ذلك القرار الوزاري لم يغير من وضعهم في هذا الخصوص لأن مانص عليه هذا القرار من تحديد الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية والإضافية في الأسبوع لا يتأدى منه أنه فرض لهم راحة أسبوعية ومن ثم فلا يلزم صاحب العمل بمنحهم هذه الراحة ويتحقق له تشغيلهم طوال أيام الأسبوع . ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الشركة الطامة منعت المطعون ضده أربعة أيام راحة في الشهر لا تشغيله فيها يوماً ، تصرف له أجره عن هذه الأيام فوق أجره عن عمله في الستة والعشرين يوماً الباقية من الشهر ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٣١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تستلزم أساساً حتى يستحق العامل الأجر الإضافي المضاعف المنصوص عليه فيها أن يقع العمل في يوم الراحة ، فإنه لا يحق للمطعون ضده إقتضاء هذا الأجر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه . دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين /
د . سعيد أحمد عبد الماجد ، محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو العلا وجمال خفاجي

(٣٦٨)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥ القضائية :

(١ - ٤) إثبات . ارتفاق . ملكية . وقف .

(١) علاقة التبعية بين عقارين بخدمة أحدهما للآخر . جواز اثباتها بكافة طرق الإثبات
إنشاء غير المالك علامة ظاهرة تدل على هذه التبعية . رضا مالك العقار الخادم بهذه التبعية
ضمنا . صيرورتها اتفاقا بعد أن يصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين .

عدم لزوم الارتفاق حتما للعقار الخدم .

(٢) إقامة علامة ظاهرة بين عقارين موقوفين . لناظر الوقف وحده حق إقامتها . على ذلك .
مثال بشأن حق ارتفاق بالمرور .

(٣) حق الارتفاق كحق عيني . هو تكليف على العقار لفائدة عقار آخر . الحق الشخصي . نشوؤه
لفائدة شخص بمقتضى عقد . النص في عقود إيجار العقار على حق الارتفاق العيني . لا يغير من
طبيعته .

(٤) بيان قصد المالك في تقديم خدمة شخصية مؤقتة ، أو قصده إخضاع أحد العقارين
لخدمة الآخر على وجه الدوام . هو مما يستقل به قاضي الموضوع .

١ - علاقة التبعية التي ينشئها المالك بين العقارين تدل عليها واقعة مادية أجاز
المشروع إثباتها بأي طريق من طرق الإثبات - هي إقامة المالك الأصلي
للعقارين علامة ظاهرة تنبئ في وضوح عن أن أحد العقارين يخدم الآخر ، بحيث
تبدو هذه التبعية مؤدية تأدية تامة للهمة الاقتصادية للارتفاق الذي لم يبرز وجوده
قانونا بسبب اتحاد المالك ، فإذا كان من أقام العلامة الظاهرة ليس هو المالك
للعقارين فإن استبقاء الأخير للوضع الفعلي القائم كما هو بعد أن تلقاه قائما يتحقق
به قيام التبعية بين العقارين ليخدم أحدهما الآخر ، تلك العلامة التي لا تشكل في

حد ذاتها ارتفاقا بالمعنى القانوني المنصوص عليه في المادة ١٠١٥ مدني من حيث كونه مرتباً على عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر وإنما تظل في اداء مهمته .
[إلى أن ينشأ من الناحية القانونية عندما يصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين مع بقائهما على حالهما وذلك على أساس أن العلاقة الظاهرة الدالة على تبعية العقارين كانت ماثلة أمام مالك العقار المرتفق به فلم يبد اعتراضاً عليها مما يعد وضاماً ضمناً ينشئ حق ارتفاق على عقاره ، وهو لا يترط لنشوءه أن يكون لازماً لزوماً ضمناً للعقار المخدوم .

٢- من المقرر قانوناً أن الوقف هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى فلا يملكها أحد من العباد ، وناظر الوقف هو صاحب الولاية عليه المفوض في القيام بمصالحه واستقلاله على أصلح وجه ، وأنه وحده - في نطاق هذه الولاية وعدم وجود مالك للوقف - الذي يمثل جهة الوقف ومصلحة كل من أعيانه فإذا اقتضى حسن الاستغلال وضع عقار من عقاراته في خدمة عقار آخر وإقامة علامة ظاهرة تدل على ذلك فإن ناظر الوقف وحده هو الذي يملك إقامتها دون أن يكون ذلك تقريراً لحق ارتفاق بل إقامة لعلاقة بين العقارين ينشأ بها علاقة التبعية بينهما ويكون ذلك بمثابة التخصيص من المالك للعقارين المنصوص عليه في المادة ١٠١٧ مدني ، وإذ كان الثابت من تقريرى الخبيرين المتشدين أمام لجنة القسمة ومحكمة أول درجة وجود ممر أسفل العقار (.. ..) يوصل إلى مدخل العقار (.. ..) ووجود علامات ظاهرة تنبئ عن تخصيص هذا الممر للدخول للعقار الأخير منذ مدة سابقة على سنة ١٩٣٦ إبان اجتماع ملكيتهما للوقف ، وأن هذا الوضع الفعلي ظل قائماً من بعد إلغاء الوقف الأهل في سنة ١٩٥٢ وأيلولة ملكية أعيانه للمستحقين فاستبقوه قائماً كما هو حتى انتقلت ملكية أحد العقارين للطاعن والآخر للطعون ضده دون تغيير في حالتهما ، فإن الارتفاق بالمرور يكون قد نشأ لصالح عقار المطعون ضده على عقار الطاعن دون أن يعوق نشوءه وجود مدخل آخر للعقار المخدوم .

٣ - مناط التفرقة بين حق الارتفاق كحق عين وبين مجرد الحق الشخصي هو ما إذا كان التكليف على العقار مقررراً لفائدة عقار آخر فيكون حق ارتفاق أم لفائدة شخص بعقد لا ينشئ إلا حقاً شخصياً فيكون حقاً شخصياً . لما

كان ذلك وكان التخصيص من المالك الأصلي من أسباب كسب الارتفاقات الظاهرة ، فإن مجرد إقامة العلامة الظاهرة بين العقارين وإنشاء علاقة تبعية بينهما من شأنه أن يدل على وجود إرتفاق لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين ولا يدل على أن التكليف مقرر لفائدة شخص . كما أن النص على الارتفاق في عقود الأيجار أو عدم لزومه لزوماً ضمناً للعقار الخدم لا يغير من طبيعته العينية .

٤ — الفصل فيما إذا كان الوضع الذي أنشأه المالك قد قصده خدمة شخصية مؤقتة أو إخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه اندوام هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابه من محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٥٣٩٣ م سنة ١٩٧١ مدني كلى شمال القاهرة قبل الطعن طالبا الحكم بتمكينه من استعمال حق الارتفاق المقرر لصالح العقار رقم ٧ حارة جامع البنات على العقار رقم ٥ حارة صربا كس الرامى مزاده عليه ويمنع تعرضه له ، تأسيسا على أن ملكية العقار رقم ٧ استدل به بمقتضى قرار لجنة القسمة بوزارة — الأوقاف الصادر في ١٩٦٧/١٢/٣ كما انتقلت ملكية العقار رقم ٥ للطعن بمقتضى قرار ذات اللجنة الصادر في ١٩٦٥/٥/٣ بإيقاع بيعه عليه وأن العقارين كانا مملوكين لوقف واحد فرتب الواقف حق ارتفاق للعقار الأول على الثاني بل أنه علاقة ظاهرة تدل على وجود هذا الحق ، بيد أن الطعن نازعه

في وجوده . قضت محكمة أول درجة في ١٥/٣/١٩٧٢ بتكين المطعون ضده من استعمال حق الارتفاق ومنح تعرض الطاعن له ، استأنف الأخير هذا الحكم بالاستئناف ١٤٢٥ سنة ٨٩ قضائية القاهرة وقضت المحكمة في ٣/٣/١٩٧٥ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب طعنه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في وجهين قال في بيان أولهما أن الحكم أقام قضاء على أن العقارين قد اجتمعت ملكيتهما ابتداء من ١١/١/١٩٠٣ لملك واحد هو الوقف فأوجد علاقة تبعية بينهما ، وهو قول يخالف القانون ذلك أن الوقف يجعل العين الموقوفة على حكم ملك الله ويكون المستحقون فيه أصحاب حق انتفاع عيني وليسوا أصحاب حق ملكية على المال الموقوف ، وتقتصر سلطات ناظر الوقف على أعمال الإدارة دون أعمال التصرف وبالتالي فلا يملك هو أو المستحقون قانوناً تخصيص أحد العقارين لخدمة الأخر على النحو الذي يؤدي للشوئ حق الارتفاق ، كما لم يثبت من وقائع الدعوى أن المستحقين في الوقف — بعد أن أصبحوا ملاكاً على الشيوع بعد انقضاء الوقف الأهلي سنة ١٩٥٢ — قد اتفقوا على إجراء هذا التخصيص بين العقارين ومن ثم فإن الشرط — الذي من مقتضاه أن يكون تخصيص أحد العقارين لخدمة الآخر من فعل المالك الأصلي للعقارين — يكون غير متوفر في النزاع المسائل ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان الوجه الثاني قال الطاعن أنه آثار هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فردت عليه بقولها أن الغيرة في مثل هذه الدعوى هي بمحصل التخصيص لدى اجتماع العقارين بيد مالك واحد ولو لم يكن هو متشهماً وهو لا يواجه دناعه بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى بوجهية مردود ذلك أن الشارع بعد أن عرف الارتفاق في المادة ١٠١٥ من القانون المدني قال إنه "حق يحد من منفعة عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر" وبين أسباب كسبه واشترط في كسبه بالتقادم أن يكون

ظاهرا فقال في المادة ١١٠٦ "حق الارتفاق يكسب بعمل قانوني أو بالميراث

٢ - ولا يكسب بالتقادم إلا الارتفاقات الظاهرة بما فيها حق المرور" عرض

لحكم كان معمولاً به دون نص في ظل القانون المدني السابق يسمى تخصيص

المالك الأصلي - مستكملاً به أسباب كسب حق الارتفاق ابتداء فقال في

المادة ١٠١٧ "١ - يجوز في الارتفاقات الظاهرة أن ترتب أيضاً بتخصيص

من المالك الأصلي ٢ - ويكون هناك تخصيص من المالك الأصلي إذا تبين بأي طريق

من طرق الإثبات أن مالك عقارين منفصلين قد أقام بينهما علاقة ظاهرة" فأنشأ

بذلك علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تدل على وجود ارتفاق لو أن العقارين كانا

مملوكين لملاك مختلفين ففي هذه الحالة إذا انتقل العقاران إلى أيدي ملاك مختلفين دون

تغيير في حالتها عد الارتفاق مرتباً بين العقارين لهما وعليها ما لم يكن ثمة شرط

صریح يخالف ذلك . . ومفاد هذا أن علاقة التبعية التي ينشئها المالك بين

العقارين تدل عليها واقعة مادية - أجاز المشرع اثباتها بأي طريق من طرق

الإثبات هي إقامة المالك الأصلي للعقارين علامة ظاهرة تنبئ في وضوح عن أن أحد

العقارين يخدم الآخر، بحيث تبدو هذه التبعية مؤدية نادية نامة للمهة الاقتصادية

للارتفاق الذي لم يبرز وجوده قانوناً بسبب اتحاد المالك ، فإذا كان من أقام

العلامة الظاهرة ليس هو المالك للعقارين فإن استبقاء الأخير للوضع الفعلي

القائم كما هو بعد أن لقاء قائماً يتحقق به قيام التبعية بين العقارين ليعخدم أحدهما

الآخر ، تلك العلاقة التي لا تشكل في حد ذاتها ارتفاقاً بالمعنى القانوني المنصوص

عليه في المادة ١٠١٥ من حيث كونه مرتباً على عقار لفائدة عقار غيره يملكه

شخص آخر وإنما تظل في أداء مهمته إلى أن ينشأ من الناحية القانونية عندما

يصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين مع بقائهما على حالهما وذلك على أساس

أن العلاقة الظاهرة الدالة على تبعية العقارين كانت ماثلة أمام مالك العقار

المرتفق به فلم يبد اعتراضاً عليها مما يعد رضاً ضمنياً بنشوء حق ارتفاق على

عقارة ، وهو لا يشترط لنشوئه أن يكون لازماً لزوماً حتمياً للعقار المخدم ،

لما كان ذلك وكان من المقرر قانوناً أن الوقف هو حبس العين على حكم ملك

الله تعالى فلا يملكها أحد من العباد ، وكان ناظر الوقف هو صاحب الولاية

عليه المفوض في القيام بمصالحه واستغلاله على أصلح وجه ، فإنه وحده - في

نطاق هذه الولاية وعدم وجود مالك للوقف — الذي يمثل جهة الوقف ومصلحة كل من أعيانه فإذا أقتضى حسن الاستغلال وضع عقار من عقاراته في خدمة عقار آخر وإقامة علامة ظاهرة تدل على ذلك فإن ناظر الوقف وحده هو الذي يملك إقامتها ، دون أن يكون في ذلك تقرير لحق ارتفاق بل إقامة العلاقة بين العقارين منشأ بها علاقة التبعية بينهما ، ويكون ذلك بمثابة التخصيص من المالك للعقارين المنصوص عليه في المادة ١٠١٧ سالفه الذكر ، وكان الثابت من تقريرى الخبيرين المنتدبين أمام لجنة القسمة ومحكمة أول درجة وجود ممر أسفل العقار رقم ٥ حارة بسرباكس يوصل إلى مدخل العقار رقم ٥ حارة سرباكس يوصل إلى مدخل العقار رقم ٧ حارة جامع البنات ووجود علامات ظاهرة تنبئ عن تخصيص هذا الممر للدخول للعقار الأخير. منذ مدة سابقة على سنة ١٩٣٦ إبان اجتماع ملكيتهما للوقف ، وأن هذا الوضع الفعلي ظل قائما بعد الغاء الوقف الأهلى في ١٩٥٢ وأيلولة ملكية أعيانه للمستحقين فاستبقوة قائما كما هو حتى انتقلت ملكية أحد العقارين للطاعن والآخر للطعون ضده دون تغيير في حالتهما ، فإن الارتفاق بالمرور يكون قد نشأ لصالح عقار المطعون ضده على عقار الطاعن دون أن يعوق نشوءه وجود مدخل آخر للعقار المندوم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى هذه النتيجة الصحيحة قانونا فلا يعيبه أن يقيم قضاء ، على أن الوقف هو الذى أوجد علاقة التبعية بين العقارين أو قصوره في الرد على دفاع الطاعن القانونى إذ لمحكمة النقض أن تصحح أسوابه وتبين التطبيق القانونى السليم مقومة الحكم على أساسه بغير أن ينقضه ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بما تضمنه السبب الأول من أسباب الطعن فى غير محله .

وحيث إن الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الثانى والثالث من أسباب الطعن القصور وقال فى بيان ذلك أنه أثار أمام محكمة الاستئناف دافعا جوهريا مؤداه أن المرور من العقار رقم ٥ إلى العقار رقم ٧ لم يكن مقررا لحق عينى لفائدة العقار الأخير بل كان مجرد حق شخصى تقرر بمقتضى عقود إيجار لا تنشئ بطبيعتها إلا حقوقا شخصية وقد أبرمها ناظر الوقف فى حدود سلطتهم التى تقتصر على أعمال الإدارة دون أعمال التصرف ، وأن العقار رقم ٧ المملوك

للمطعون ضده كان له باستمرار مدخل مستقل على حارة جامع البنات وأن إذلاقه هذا المدخل — على النحو الذي أصبح معه لا مدخل له إلا من خلال ممر أسفل العقار رقم ٥ — لم يحدث إلا في سنة ١٩٦٠ على أثر تأجير المساحة التي تقع خلف مدخل العقار رقم ٧ جامع البنات لكي تكون مخزنا وقد تم ذلك بمعرفة ناظر الوقف بموجب عقود إيجار، وأدم المستندات المؤيدة لهذا الدفاع ولم تلتفت المحكمة إليه فلم تحققه أو ترد عليه مما يشوب حكمها بالقصور ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي مردود — فضلا عما تقدم — بأن منطاد التفرقة بين حق الارتفاق بحق عيني وبين مجرد الحق الشخصي هو ما إذا كان التكليف على العقار مقررًا لفائدة عقار آخر فيكون حق ارتفاق أم لفائدة شخص بعقد لا يباشر إلا حقوقا شخصية فيكون حقا شخصيا لما كان ذلك يوكان التخصيص من المالك الأصلي من أسباب اكتساب الارتفاقات الظاهرة على نحو ما سلف بيانه فإن مجرد إقامة العلامة الظاهرة بين العقارين وإنشاء علاقة تبعية بينهما من شأنه أن يدل على وجود ارتفاق لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين ولا يدل على أن التكليف مقرر لفائدة شخص. كما أن النص على الارتفاق في عقود الإيجار أو عدم لزومه لزوما حتميا للعقار المخدوم لا يغير من طبيعته العينية وكان البت غيا إذا كان الوضع الذي أنشأه المالك قد قصد به خدمة شخصية مؤقتة أو إخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة القضاة، وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت — في حدود سلطتها — إنه أثناء اجتماع ملكية العقارين لمالك واحد أوجد علاقة تبعية بينهما وذلك بتخصيص الممر أسفل العقار رقم ٥ حارة سربا كس للدخول إلى مدخل العقار رقم ٧ حارة جامع البنات الموجود بنهاية الممر المذكور وذلك منذ مدة سابقة على سنة ١٩٣٦ وأن استعمال هذا الممر لمصلحة عقار المطعون ضده قد استمر حتى اختلف المالك لكل من العقارين، ورتبت على ذلك قيام حق الارتفاق بتخصيص المالك، وكان ما انتهى إليه الحكم متفقاً وصحيح القانون فإنه لا يفسده مجرد القصور في الرد على دفاع قانوني للطاعن، إذ لمحكمة القضاة أن تشكل أسبابه القانونية بما ترى استجابه به إذا ما شأها خطأ أو قصور، ويكفي النعي عليه بما تضمنته السديان الثاني والثالث من أسباب الطاعن على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه براجع أسباب الطعن القصور لإغفاله التعرض لتقرير الخبر الاستشاري المقدم منه وتحقيق ما فيه وإغفاله ما قدمه من مستندات مؤيدة لهذا التقرير مما يعيبه بإهدار حق الدفاع والقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر أنه لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبر المعين في الدعوى إلا يرد بأسباب خاصة على ماورد في التقرير الاستشاري إذ أن في أخذه بالتقرير الأول ما يفيد أن المحكمة لم ترفى التقرير الاستشاري ما ينال من تقرير الخبر الذي اطمانت إليه وأخذت به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما ثبت لأحكام من الاطلاع على تقرير الخبر المتدب في الدعوى وعلى ما استشفته من أقوال الشهود الذين سمعهم ، وأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها الخبر للأسباب التي أوضحها في تقريره — وهي أسباب سائغة تكفي لحمل قضائه — فلا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد بأسباب خاصة على ماورد في التقرير الاستشاري أو المستندات التي قدمها الداعن ويكون النعى عليه بهذا الوجه من أوجه الطعن في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ، وعضوة السادة
المستشارين : محمد عبد الحامق البغدادي ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجنيني وأمين
طه أبو العلا .

(٣٦٩)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ القضائية :

(٢٥١) شيوع . شركات . ريع

(١) الشركاء على الشيوع الذين يملكون ثلاثة أرباع المال الشائع . حقهم في إجراء تغيير
فيه . مفاده في حق باقي الشركاء مالم تقض المحكمة المختصة بإجابتهم إلى اعتراضهم على هذا التغيير .
(٢) إقامة أغلبية الشركاء بناء على العقار الشائع . أثره . اعتبار باقي الشركاء مالكين له
وفيما يغل من ريع منذ إنشائه . عدم توقف ذلك على وفائهم بنصيبهم في النفقات .

١ - تنص المادة ٨٢٩ من القانون المدني الشركاء الذين يملكون على الأقل
ثلاثة أرباع المال الشائع أن يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من
التغييرات الأساسية والتعديل في الغرض الذي أعد له ما يخرج عن حدود الإدارة
المعتادة مما مفاده أن ما تجريه الأغلبية من تغيير أو تعديل يدخل وفقا لهذه المادة
فيما تملك من أعمال الإدارة غير المعتادة وينفذ في حق الأقلية مالم تقرها المحكمة
المختصة على ما قد تثير من اعتراض .

٢ - إن ما تباشره الأغلبية في المال الشائع من تغييرات أساسية ، وتعديل
في الغرض يخرج من أعمال الإدارة المعتادة ، إنما تباشره - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أصيلة عن نفسها ونائبة عن غيرها من الشركاء فإن هي
شادت من مالها على العقار الشائع بناء كما في الدعوى الماثلة ملكت الأقلية فيه
وفيما يغل منذ إنشائه ولو لم تف في حينه بما عليها من نفقاته فذلك حق شخصي
للأغلبية تسترده مع الفائدة من وقت الاتفاق وفقا لما ينص له من أحكام الوكالة

ولا ينشأ على وجه التقابل أو التبادل مع حق الأقلية المدينة في التملك وثماره فالحقان مختلفان مصدرا وأثرا ولا يرتبطان بما يجعل أحدهما يزول بقيام الآخر أو يقوم بزواله ، وقد تسوغ المقاصة بشروطها بين ما للأقلية من ريع وما عليها من دين الإنفاق وفائدته مما لا يثور في خصوص الدعوى لصيرورة الدين وفائدة أمرا مقضيا بحكم سابق وسداد حاصل .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ١٩٦٢ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال القاهرة طالبا لحكم يلزم الطاعنين أن يؤديا إليها متضامنين خمسمائة جنيه ريع ممتلكة وهو الربع فيما أقاماه من بناء على عقار تشيع بينهم ملكيته وكان الطاعنان قد حصلا في الدعوى ٦٨٢٧ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى شمال القاهرة على حكم يلزمها أداء ما يخصها من نفقات البناء وتبلغ سبعمائة جنيه مع الفائدة بسعر أربعة في المائة وقد أدت المطعون ضدها ما حكم به وذلك بحضور عرض مؤرخ ٢٧ من يولييه سنة ١٩٧٤ . قضت محكمة أول درجة للمطعون ضدها بالريع منذ قيام البناء أول يناير سنة ١٩٦٦ إلى نهاية أبريل سنة ١٩٧٤ فاستأنف الطاعنان الحكم بالاستئناف ١٠٧٨ سنة ٩٢ ق القاهرة وفيه صدر حكم بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا . طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت لنظره جلسة التزمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم بسبب من خمسة أوجه أولها الخطأ في القانون فيما ذهب إليه من أحقية المطعون ضدها إلى الربع منذ قام حقها في البناء حال أنه لا تلازم أو تعاصر بين الأمرين فنطاق استحقاق الربع هو أداء

ما عليها من نفقات البناء وثانيتها وثالثتها مخالفات المادتين ٧١٠/٧١٤ من القانون المدني فيما ترتبان للطاعتين كوكيلين من حق الرجوع على المطعون ضدها فيما يخصها من نفقات البناء مع الفائدة من وقت الاتفاق مما يقتضاه استغراق ما عليها من فائدة مالها من ريع إلى تاريخ أداء هذه النفقات ورابعها جمع الحكم بما قضى بين البديلين ريع البناء وفائدة الاتفاق مما يخرج على قواعد العدالة فالبايع لا يجمع بين ثمرات المبيع وفوائد الثمن وخامسها اعتداد الحكم بملكية المطعون ضدها حصتها في البناء لا من تاريخ أداء ما عليها من نفقاته بل من تاريخ إنشائه مما هو مخالف للقانون .

وحيث إن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب مردود في مختلف وجوهه ذلك بأنه لما كانت المادة ٨٢٩ من القانون المدني تنحول الشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع أن يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الأساسية والتعويل في الغرض الذي أعدله ما يخرج من حدود الإدارة المعتادة مما مفاده أن ما تجر به الاغلبية من تغيير أو تعديل يدخل وفقا لهذه المادة فيما تملك من أعمال الإدارة غير المعتادة وينفذ في حق الأقلية ما لم تقرها المحكمة المختصة على ما قد تثير من اعتراض، والأغلبية إذ تباشر هذا الحق إنما تباشره وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أصيلة عن نفسها ونائبة عن غيرها من الشركاء فإن هي شادت من مالها على العقار الشائع بناء كذا في الدعوى الماثلة ملكت الأقلية فيه وفيما يغفل منذ إنشائه ولو لم تف في حينه بما عليها من نفقاته فذلك حق شخص للأغلبية تسترده مع الفائدة من وقت الاتفاق وفقا لما يخضع له من أحكام الوكالة ولا ينشأ على وجه التقابل أو التبادل مع حق الأقلية المدينة في التملك وثماره فالحقان يختلفان مصدرا وأثرا ولا يرتبطان بما يجعل أحدهما يزول بقيام الآخر أو يقوم بزواله وقد تسوغ المقاصد بشرطها بين مال الأقلية من ريع وما عليها من دين الاتفاق وفائدته مما لا يثور في خصوص الدعوى لصيرورة الدين وفوائده أمرا مقضيا بحكم سابق وسداد حاصل .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واحتسب للأقلية المتمثلة في المطعون ضدها الحق في الريع من وقت إقامة البناء لا من وقت أداء ما عليها من نفقاته فإن الطعن بما قام عليه يبدو غير مبرر بما يوجب رفضه .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المستشارين : محمد الباجوري ، إبراهيم فزاج ، صبحي وزق داود و محمد أحمد حمدي .

(٣٧٠)

الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ القضائية :

(١ ، ٢) عقد "تفسير العقد" عيوب الإرادة . بطلان .

(١) تفسير عبارات العقد . ونحن نعلم وضوحها في الكشف عن الإرادة الحقيقية للمتاعدين .

(٢) الغلط في القانون . لتعاقد طلب إبطال التصرف لهذا السبب .. مادتان ١٢٠ ، ١٢٢ مدني شرط ذلك .

(٣) إيجاز الأمر أن " عقد .

الاتفاق على أجرة تقل عن الأجرة القانونية للكان المؤجر . جائز . ثبوت أن الاتفاق كان ذلك غلط في القانون . جواز التمسك بإبطاله .

١ — مفاد المادة ١٥٠ من القانون المدني أنه متى كانت عبارة العقد واضحة في إفادة المعنى المقصود فيها فلا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر باعتبارها هو المقصود الذاقدين ، والمقصود بالوضوح في هذا المقام هو الإرادة الحقيقية ، الأمر الذي يقتضي إبطال العقد كلما وقعت الإرادة في غلط .

٢ — المقرر في قضاء هذه المحكمة وفقاً للمادتين ١٢٠ ، ١٢٢ من التقنين المدني أن المتعاقد الذي وقع في غلط في القانون أن يطلب إبطال التصرف الذي شابه هذا الغلط متى كان جوهرياً ووقع فيه المتعاقد الآخر أو اتصل علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه .

٣ — لئن كان يجوز الاتفاق على أجرة تقل عن الأجرة القانونية ولا يعد ذلك مخالفة للنظام العام ، إلا أنه يعد من قبيل العيب الذي يشوب إرادة المتعاقدين أن

يثبت أن هذا الاتفاق كان وليد غلط في تبين القانون الواجب التطبيق تحققت فيه الشرائط ، وهو ما يجوز معه للتعاقد طلب إبطاله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢٣٧ لسنة ١٩٧١ مدني أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم (أولا) بعدم انطباق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على الفيلا الموضحة بصحة الدعوى واعتبار قيمتها التجارية مبلغ ١٩ جنيها و ٨٩٨ مليم شهريا شاملة الضرائب التي تتحملها المطعون عليها (ثانيا) إلزامها أن تدفع له مبلغ ستين جنيها نقدا وفروق الأجرة حتى آخر يناير سنة ١٩٦٩ وقال شرعا لدعواه ، بأنه استبان بعد شرائه العقار رقم ١٢ شارع ضريح سعد بقسم السيدة بالقاهرة أن عين التراع كانت مؤجرة لآخر بأجرة شهرية قدرها ٣٠ جنية وبخضوعها لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قدرت لجنة تقدير الإيجارات الأجرة بمبلغ ١٩ جنيها و ٨٩٨ شاملة الضرائب العقارية ، وقد طبق سلفاه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وخفضا بالأجرة بنسبة ٢٠ ٪ فصارت ١٥٨٨٥ رغم عدم انطباقه على العين المؤجرة ، وإذ استأجرت المطعون عليها هذه العين بعقد مؤرخ ١/٨/١٩٦٧ من المالك السابق بالأجرة المخفضة وكان هذا التخفيض وليد غلط في القانون مبطل للإرادة فقد أقام دعواه . أجابت المطعون عليها بأنها اتفقت مع المالك السابق على تخفيض الأجرة عن الحد الذي قدرته لجنة تقدير الإيجارات وهو اتفاق لا يخالفه فيه للقانون وأن الطاعن يحتاج بهذا الاتفاق . وبتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٢ حكمت المحكمة — (أولا) — باعتبار الأجرة الشهرية مبلغ ١٩ جنيها و ٨٩٨ مليم شاملة الضرائب العقارية (ثانيا) بإلزام المطعون عليها أن تؤدي للطاعن مبلغ ٣ جنيهات و ٩٩٨ مليم اعتبارا من ١/١١/١٩٦٧ حتى

تاريخ الحكم في الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٩٥ لسنة ٨٩ ق القاهرة بطلب إلغائه ورفض الدعوى . بتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرنة مشورة فرأت أنه جديرا بالنظر، وبالمسلة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاؤه برفض الدعوى على سند من أن إرادة الطرفين الصريحة عبرت عن تقدير الأجرة طبقا لما ثبت في عقد الإيجار ، وأن لا محل للتحدى بوقوع غلط مفسد للرضا أو لاستجلاء حقيقة قصد المؤجر المتعاقد ، تأسيسا على أن المالك كان يعلم بصدور قرار لجنة تقدير الإيجارات ، ومع ذلك فقد ارتضى التعاقد على أجرة أقل مما قدرته اللجنة ، وأنه لم ينص بالعقد على أية تحفظات في شأن تحديد الأجرة بالمقارنة بعقد آخر من حين أخرى بذات العقار ، وأنه لا يعتد بالإقرار الصادر من المالك السابق المتعاقد بوقوعه في الغلط لأنه إنما جاء خدمة للدعوى ، في حين أنه لا يكفي أن تكون عبارة العقد صريحة واضحة كي تعتبر شريعة ملزمة لعاقديه ، بل يتعين أيضا خلو إرادتهما من العيوب المفسدة للرضا ، كما أن الإقرار المقدم من المالك السابق كان بناء على طلب المحكمة الابتدائية وليس نتيجة تواطؤ حسبما ذهب الحكم ، خاصة وأن تحديد الأجرة بأقل من قرار لجنة التقدير والتخفيض بمعدل العشرين في المائة قاطع في أنه جاء نتيجة اعتقاد خاطيء بانطباق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بالإضافة إلى أنه لا يقبل عقلا أن يقوم مالك بإرادة سليمة بتخفيض الأجرة بما يناهز نصف القيمة الأصلية المتعاقد عليها إذ أن عين النزاع كانت مؤجرة أصلا بمبلغ ٣٠ جنيه حددتها لجنة التقدير بمبلغ ١٩ جنيها و ٨٩٨ مليم بينما الأجرة الواردة بالعقد المتنازع بشأنها أصبحت ١٥ جنيها و ٩٠٠ مليم علاوة على أنه صدر حكام في مع مستأجرين آخرين لوحدتين متماثلتين في ذات العقار انتهى إلى وقوع المالك السابق في الغلط وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النقص في عمله ، ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ١٥٠ من القانون المدني أنه متى كانت عبارة العقد واضحة في إفادة المعنى المقصود فيها فلا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر باعتبارها هو مقصود العاقدين ، إلا أن المقصود بالوضوح في هذا المقام هو الإرادة الحقيقية ، الأمر الذي يقتضي إبطال العقد كلما وقعت الإرادة في غلط ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة وفقا للسنتين ١٢٠ و ١٢٢ من التقنين المدني أن للمتعاقد الذي وقع في غلط في القانون أن يطلب إبطال التصرف الذي شابه هذا الغلط متى كان جوهريا ووقع فيه المتعاقد الآخر أو اتصل علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه . ولئن كان يجوز الاتفاق على أجرة تقل عن الأجرة القانونية ولا يعد مخالفة للنظام العام إلا أنه يعد من قبيل العيب الذي يتسبب إرادة العاقد أن يثبت أن هذا الاتفاق كان وليد غلط في تبين القانون الواجب التطبيق تحققت فيه الشروط سالفة البيان وهو ما يجوز معه للمتعاقد طلب إبطاله ولما كان الواقع في الدعوى أخذا بتقارير الحكم المطعون فيه أنه لا خلاف بين الطرفين المدعين في عدم انطباق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على العين محل النزاع ، وأن قرارا نهائيا صدر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١ من لجنة تقدير القيمة الإيجارية بتحديد أيجرتها بمبلغ ١٩ جنيا ، ٨٩٨ مليا وهذا القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ شاملة الضرائب العقارية ، وأن المالك السابق لاعتبار أيجرتها للمطعون عليها في ١٩٦٧/٨/١ بأجرة قدرها ١٥ جنيا ، ٩٠٠ مليا ، وكان الثابت أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن إرادة المؤجر السابق شابهها غلط مفسد للرضا حين اعتقد خطأ انطباق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على عين النزاع فخفض الأجرة بمعدل العشرين في المائة وفق المادة الأولى منه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه جعل عمدته في قضائه على أن الطرفين أفرغا إرادتهما الصريحة الواضحة في عقد الإيجار ، وأنه لا محصل من بعد للاجتهاد وفي سبيل تقصى حقيقة ما قصدها ، إذ التذرع بوقوعهما في الغلط ، فإن الاستدلال على صحة الإرادة بتجريد وضوح العبارة ورغم التعدي بحصول العيب المطلق يعد من قبيل المصادرة على المطلوب ، ويكون الحكم بذلك لم يحسم القول في شأن دفع الطاعن ولم يواجه ما يدعيه من تردى المؤجر السابق في غلط يصدد تحمينا الأجرة زهولا

على حكم قانون لاحق للقرار النهائي للجنة تقدير القيمة الإيجارية المسلم بعدم انطباقه على عين التراجع . لما كان ما تقدم وكان البين من مطابقة الحكم المطعون فيه لائحة الإقراء المقدمة من المالك السابق المتعلق مع المطعون عليها — والمتضمن أن قرار لجنة التقدير صادف محله قبل اشتراط العقار ولم يكن به عليها — كان بناء على طلب محكمة أول درجة التي رأت إدخاله خصما في الدعوى ، مما تنفي معه مظنه استغلاله لخدمتها ، وكان اشتراط الحكم أن يشفع المتعاقد ان التحقيق بالحفظ والإشارة الموجبة من القانون حتى يبدأ الغلط الكامن في الإرادة فيبطلها ، لا يمكن الاستدلال منه على أن المؤجر لم يكن ضحية لغلط وقع فيه ، إذ التحفظ لا شأن له بتحديد الأجرة ولا هي شرط له ويكفي أعمال حكم القانون . وإذا أعرض الحكم عن تقصي حقيقة إرادة المتعاقدين متروعا بالعبارة الظاهرة للعقد ، وبني قضاءه على ما ساقه من قرائن وأدلة غير سائغة ولا مردية إن صحة ما خلص إليه على ما سبق تفصيله مغفلا تمحيص دفاع الطاعن رغم جوهريته فإنه يكون قد أخفا في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال بما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد الهاجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج ومحمد أحمد حمدي .

(٣٧١)

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٥ القضائية

(٢٤١) إيجار " إيجار الأماكن " :

(١) المساكنة التي تنشئ لغير المقيمين بالمادة ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ حقا في البقاء
بالعين المؤجرة بعد وفاة المستأجر أو تركه لها . وجوب حصولها منذ بدء الإجارة واستمرارها
دون انقطاع .

(٢) إيواء المستأجر للغير . عدم أحقيته في البقاء بالعين بعد وفاة المستأجر أو تركه لها .
لا يغير من ذلك مساهمة الغير في نفقات المنزل أو عدم اعتراض المؤجر على إقامته بالعين .

(٣) إيجار " إيجار الأماكن " . وصية .

الوصية الصادرة من المستأجرة بتنازلها عن العين المؤجرة . عدم نزياتها في حق المؤجره .

١ - المساكنة التي تنشئ للمنفعة بالعين المؤجرة من غير المشار إليهم
بالمادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبقة على واقعة الدعوى -
حقا في البقاء فيها رغم ترك المستأجر الأصلي العين أو وفاته ، تستلزم - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حصول المشاركة السكنية منذ بدء الإجارة ،
فكلما لم تنقطع إقامة هؤلاء المشار كين بالعين فإنه يحق لهم بهذه الصفة البقاء فيها طوال
مدة العقد والارتفاع بالامتداد القانوني بعد انتهائها دون اشتراط استمرار بقاء
المستأجر الذي أبرم العقد باسمه في العين المؤجرة ، فإن انقضى هذا الشرط ،
أصبح شغل المنفعة المشار إليهم دون سند ، وتعين إخلاؤهم منها عند ترك المستأجر
الأصلي العين أو وفاته .

٢ - لا يغير من طبيعة الإيواء الذي لا يمنح للغير حقا في البقاء بالعين بعد وفاة
المستأجر أو تركه لها ، إسهام الطاعن الأول في بعض نفقات المنزل أو علم المطعون

عليه — المؤجر — والمالك السابق بإقامة الطاعنين بالعين المؤجرة دون
اعتراض ، لأن انتفاعهما بالعين كان منفردا من انتفاع المستأجرة الأصلية
واستمرارها في شغلها طيلة وجودها .

٣ — الوصية الصادرة من المستأجرة بثنازها عن الشقة محل النزاع إلى الطاعنة
الثانية ، لا تسرى في حق المطعون عليه — المؤجر — مالم يقره كتابة عملا
بالمادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى أمام محكمة
جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين طالباً الحكم بطردهما من الشقة الميمنة
بالصحيفة وقال بياناً لدعواه أن السيدة كانت تستأجر الشقة رقم ٣
بالعقار المملوك له رقم ١٢ شارع ١٥٢ بالمعادي — محافظة القاهرة ، وكانت الطاعنة
الثانية تعمل لديها نكاحاً وتنسأ في إحدى الحجرات ، وإذ انتهى عقد الإيجار
ب وفاة المستأجرة في ١٠/٤/١٩٧٣ ، التي لم يكن لها أقارب يقيمون معها ،
ورفضت الطاعنة الثانية وزوجها الطاعن الأول ترك الشقة ، فقد أقام دعواه
وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٧٤ حكمت المحكمة بطرد الطاعنين من شقة النزاع — استأنف
الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٩٤ لسنة ٩١ ق القاهرة طالبين إلغاءه
ورفض الدعوى ، وبتاريخ ٢٢/١/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم
المستأنف . طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة
أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة
فأنت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

بوجيث إن الطعن أقيم على سبب واحد، ينبغي به الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب من وجهين (أولهما) أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من أن إقامة الطاعنين بشقة النزاع كانت على سبيل الاستضافة وأصبح لا سند لها بعد وفاة المستأجرة الأصلية، على خلاف الثابت بالأوراق، إذ يبين من أقوالهما بحضور الشكوى رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٧٣ إداري المتعاضدي، إن الطاعنة الثانية أقامت بشقة النزاع منذ سنة ١٩٥٧ مع المستأجرة الأصلية بصفتها متبناه لها وتولت تشييدها وكفلتها ووالدها من قبل، وإن الطاعن الأول أقام بالشقة منذ زواجه بالطاعنة الثانية في ١٤/٩/١٩٦٠، كما أن المستأجرة أوصت في ٧/٦/١٩٦١ بإحلال الطاعنة الثانية محلها في شقة النزاع، واعتبرتها محكمة الأحوال الشخصية الأجانب الوارثة الوحيدة لها، علاوة على أن الطاعن الأول كان يغزلون المستأجرة في نفقات المنزل، بما يقطع بمشاركة الطاعنين في السكن وشغله كمتأجرين أصليين، وقد تشأ الحق بعلم المالك السابق والمطعون عليه بعد أيلولة الملكية إليه، وعلى هذا الأساس فلا يؤديان الأخيرة بعد وفاة المستأجرة الأصلية. بالإضافة إلى أن الحق نشأ في ظل القانون المدني وقبل صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩، فلا محل لاعتزال نص المادة ٢١ منه. (الوجه الثاني) أحال الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من أن الطاعنين لم يقميا مسح المستأجرة الأصلية منذ بدء الإجارة وأن حمايته المثابة لا يعتبران مساكين لها، في حين إن الثابت في الشكوى ساقفة الذكر أن الطاعنة الثانية ووالدها من قبلها أقاما مع المستأجرة الأصلية منذ بدء الإجارة، وإذا أخفل الحكم تحقيق دئاعهما في هذا الشأن والرد عليه فلا يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون.

بوجيث إن النعي بوجهه محدود، ذلك لأنه لما كانت المساكنة التي تنشأ بالتفيعين بالعين المؤجرة من غير المشار إليهم بالمادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — المنطبقة على واقعة الدعوى — حقا في البقاء فيها رغم ترك المستأجر الأصلي للعين أو وفاته تستلزم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حصول المشاركة السكنية منذ بدء الإجارة، فطالب لم تنقطع إقامة هؤلاء المشاركين بالعين فلا يحقق لهم بهذه الصفة البقاء فيها طوال مدة العقد والانتفاع

بالامتداد القانوني بعد انتهائها دون اشتراط استمرار بقاء المستأجر الذي أبرم العقد باسمه في العين المؤجرة ، فإن انتهى هذا الشرط أصبح شغل المتفعين المشار إليهم دون سند ، وتعين إخلاؤهم منها عند ترك المستأجر الأصلي العين أو وفاته . لما كان ذلك وكان من المقرر أن استنباط القرائن يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية بلا معقب عليها متى كان استخلاصها سائغا ، وكان الثابت من أقوال الطاعنين في الشكوى المشار إليها بسبب النعي إن إقامة الطاعنة الثانية بعين النزاع بدأت منذ سنة ١٩٥٧ مع المستأجرة الأصلية التي لم تدع وجود قرابة بينهما بل ذهبت إلى أنها قد تبنتها ، وأن الطاعن الأول لم يقطن بالعين إلا بعد زواجه من الطاعنة الثانية في غضون سنة ١٩٦٠ ، وكان البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه استخلص أن إقامة الطاعنين بشقة النزاع لم تكن منذ بدء الإجازة وكانت على سبيل الإيواء وانتهى إلى أنه بوفاة المستأجرة الأصلية أصبح بقاؤهما بالعين المؤجرة بلا سند من القانون طالما أن حكم المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ غير منطبق عليهما ، فإن هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه ، له أهله الثابت الأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — لما كان ما تقدم وكان لا يغير من طبيعة الإيواء الذي لا يمنع للغير حقا في البقاء في العين بعد وفاة المستأجر أو تركه لها إسهام الطاعن الأول في بعض نفقات المنزل ، أو علم المطعون عليه والمالك السابق بإقامة الطاعنين بالعين المؤجرة دون اعتراض ، لأن إنتفاعهما بالعين كان متفرعا من إنتفاع المستأجرة الأصلية واستمرارها في شغلها طيلة وجودها ، لا ينال من ذلك ما إنطوت عليه الوصية الصادرة من المستأجرة من تنازلها عن الشقة محل النزاع إلى الطاعنة الثانية ، إذ أن هذا التنازل لا يسرى في حق المطعون عليه ما لم يقره كتابة عملا بالمادة ٢٣ من القانون سالف الذكر . لما كان ما سلف وكانت الأوراق خلوا عما يفيد تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بإقامتهما بعين النزاع منذ بدء الإيجار ، فليس هناك ثمة دفاع أهدره الحكم المطعون فيه ، ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج و محمد أحمد حمدي .

(٣٧٢)

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٧ قضائية :

(٢٤١) إيجار . "إيجار الأماكن" .

(١) إخلاء المستأجر لاستعماله المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار . م ٢٣ ق ٥٢
لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضرر .

٢ — تأجير المكان لاستغلاله في التجارة . ممارسة المستأجر تجارة العطاراة . وضعه ما كينة
بالعين تطحن مواد العطاراة . لا يعتبر تغييرا في وجه استعمالها . حلة ذلك .

١ — مؤدى المادة ٢٣/ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار
الأماكن تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين إن المستأجر يتقيد في استعماله
العين بالغرض الذي أجرت من أجله ويتحدد الغرض بمقتضى العقد ذاته ويجوز
أن يستدل عليه ضمنا من ظروف الحال ، ويلبغى لحواز الحكم بالإخلاء — على
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يقوم الدليل على أن المستأجر غير الاستعمال
المحدد بالمعايير السالفة على نحو يلحق الضرر بالمؤجر .

٢ — إذا كان الواقع في الدعوى أنه أشير في العقد المبرم إلى أن التأجير بقصد
استعمال المحل المؤجر في التجارة ، وكان نوع التجارة الذي يمارسه الطاعن هو
« تجارة العطاراة » ، وإذا كانت هذه التجارة بطبيعتها تقتضى طحن بعض
مواد العطاراة طبقا لرغبات العملاء فإن استعمال ما كينة لهذا الغرض لا يمكن اعتباره
من قبيل عمليات التصنيع ، متى كان ذلك وكان لم يثبت من الأوراق أن الطاعن
توقف عن ممارسة تجارة العطاراة أو أفرد المحل المؤجر لطحن موادها فإن ما أقام
عليه الحكم قضاءه — بالإخلاء — لا يؤدي إلى ما انتهى إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير اذى تلاه السيد المستشار المقرر،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٣٨ سنة ١٩٧٥ مدنى أمام محكمة
الاستماعية الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المبرم بينهما
وإخلاء العين المؤجرة ، وقال شرحا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٣/٥/٢٢
استأجر الطاعن منه محلا بشارع مصر وحارة الشافعى رقم ٢٨ بالاستماعية بقصد
استعماله للتجارة وإذ قام بتركيب ما كينتين لطحن الحبوب والعطارة دون إذن
كتابى منه مما ترتب عنه إضرار بالعقار وإزعاج لباقي مستأجرىه ، فقد أقام
الدعوى بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩ حكمت المحكمة بنذب أحد الخبراء لمعاينة عين
التزاع وبيان مدى تأثير الماكينات التى يقوم الطاعن بتشغيلها على العقار والمستأجرىين
وهل يضر بمصلحة المؤجر ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت بتاريخ
١٩٧٦/١٢/٢٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٢٦ سنة ٢٩ قى الاستماعية طالبا إلغاءه والقضاء له بطلباته وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٦
حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وفسخ عقد الإيجار المبرم بين
الطرفين وإخلاء العين المؤجرة . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض
وأيدت النيابة رأيا بنقض الحكم ، عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة
فأنت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال .
وفى بيان ذلك يقول إن الحكم بنى قضاءه بالإخلاء على سند من القول بأن الغرض
المقصود من إيجار الدكان محل النزاع حسبما أثبت بالعقد هو استعماله للتجارة
وقد غير الطاعن من نوع الاستعمال المتفق عليه إلى تركيب ما كينة لطحن الحبوب
وهى عملية تصنيع لا تدخل فى التجارة وليست مترتبة عليها أو لازمة لها ، وأن
الثابت من تقرير الخبير ومن محضر الشرطة أن الماكينة المركبة تجاوزت فى قوتها
الأجهزة التى توضع عادة فى المساكن وتحدث طيننا واهتزازا بالهيكل الخرساني

والأرض المقامة عليه يظهر بوضوح أثناء الليل ، وأنهى إلى تحقق ضرر بالمؤجر تبعاً لإساءة الاستعمال في حين أن نجارة العطاره تستلزم بطبيعتها وجود ما كينة لطحن المواد ولا تعتبر من عمليات الصناعة. هذا إلى أنه لا يجوز قياس الاستعمال في المحل التجارى على الأماكن المخصصة للسكنى بالإضافة إلى أن تقرير الخبير جاء خلوا مما يشير إلى حصول اهتزاز بالمبنى واقتصر على وجود بعض الرنين أو الطنين الذى قد يظهر ليلاً ونفى أن تشغيل الماكينة من شأنه إساءة الاستعمال أو الإضرار بمصلحة المؤجر وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن مؤدى الفقرة ج من المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن المستأجر يتقيد في استعمال العين بالغرض الذى أجرت من أجله ويتحدد الغرض بمقتضى العقد ذاته ويجوز أن يستدل عليه ضمناً من ظروف الحال ، وينبغي لجواز الحكم بالاخلاء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يقوم الدليل على أن المستأجر غير الاستعمال المحدد بالمعايير السالفة على نحو يلحق الضرر بالمؤجر . ولما كان الواقع في الدعوى أنه أشير في العقد المبرم إلى أن التأجير يقصد استعمال المحل المؤجر في التجارة ، وكان نوع التجارة الذى يمارسه الطاعن هو " تجارة العطاره " ، وإذ كانت هذه التجارة بطبيعتها تقتضى طحن بعض مواد العطاره طبقاً لرغبات العملاء فإن استعمال ما كينة لهذا الغرض لا يمكن اعتباره من قبيل عمليات التصنيع ، متى كان ذلك وكان لم يثبت من الأوراق أن الطاعن توقف عن ممارسة تجارة العطاره ، أو أقرد المحل المؤجر لطحن موادها ، فإن ما أقام عليه الحكم قضاءه لا يؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ما تقدم وكان الثابت من تقرير الخبير أن الماكينة المركبة في العين المؤجرة لم تؤثر على المبنى ، خلافاً لما أورده الحكم ، وكان ما احتواه محضر الشرطة في هذا الخصوص يتعارض مع ما جاء بتقرير الخبير ولم يرجح الحكم أحدهما على الآخر بل أخذ بهما معاً دون أن يزيل التناقض الواضح بينهما ، لما ماسات وكان لا يجوز الاستناد إلى مدى قوة الأجهزة التى توضع في المساكن واتخاذها معياراً لما ركب في المحل موضوع النزاع طالما تبين الغرض من التأجير وهو الاستغلال للتجارة بكل مقتضياتها وتوايعها ، فإن ما خلص إليه الحكم من تحقق الضرر تبعاً لإساءة الاستعمال يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد طلال السيد ، وعضوية السادة المستشارين :
 عبد الحول ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، إبراهيم فوده ، وعبد الحميد المنفلوطي .

(٣٧٣)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ القضائية :

تقديم "التقادم المسقط" ، إثبات .

إدعاء الدائن بانقطاع التقادم باتفاق المدين معه على تأجيل الوفاء بالدين قبل انقضاء مدة التقادم - وجوب التمسك في إثباته بالقواعد العامة في الإثبات بالبينة .

إن إدعاء الطاعن بأن المطعون عليهم اتفقوا معه على تأجيل الوفاء بالدين - ليصل من ذلك إلى انقطاع التقادم بإقرار المدينين - إنما هو إدعاء بوجود تصرف قانوني قام بينه وبين المطعون عليهم متطوياً على الاتفاق على تأجيل الوفاء بالدين ، وإذ كان الدين يبلغ ١٧٤٩ جنيه ، ٢٠٠ مليم ، وكان الثابت من محضر جلسة .. أن المطعون عليهم دفعوا بعدم جواز إثبات ما ادعاء الطاعن في هذا المحضر بشهادة الشهود ، لأنه ادعاء يتصرف قانوني يتجاوز قيمته نصاب الإثبات بالبينة ، فإنه لا يقبل منه قانوناً لإثبات هذا التصرف بشهادة الشهود .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
 تمحصل في أن الطاعن طلب في ١٩٧٤/١١/٢٥ من رئيس محكمة صوفياج -

الابتدائية استصدار أمر بالزام المطعون عليهما الأول والثانية من تركة مورثهما
المرحوم والمطعون عليه الثالث بصفته كفيلا متضامنا بأن يؤدوا
له مبلغ ١٧٤٩ جنيه ، ٦٠٠ مليم ، قولاً منه بأنه يداين المورث في هذا المبالغ
بكفالة المطعون عليه الثالث تضامنيا بموجب سند مؤرخ ١٩٥٣/١/٢٢ يستحق
السداد في ١٩٥٤/١/٢٢ ومحال للطاعن من المرحوم في
١٩٥٣/٢/١ ومؤشر عليه بامهال المدنين في السداد إلى ١٩٥٧/٨/١ امتنع القاضي
عن إصدار الأمر وتحددت جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة وقيدت برقم ١٤٠٨
لسنة ١٩٧١ مدنى كلى سوهاج . وفي ١٩٧٢/٢/٢٢ حكمت المحكمة بالزام المطعون
عليهما الأول والثانية من تركة مورثهما المرحوم والمطعون عليه
الثالث بصفته كفيلا متضامنا بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ١٧٤٩ جنيه ، ٦٠٠ مليم
استأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط (مأمورية سوهاج)
طالبين القضاء بسقوط حق الطاعن في المطالبة لمضى أكثر من خمس عشرة سنة
واحتياطيا رد و بطلان السند ورفض الدعوى ، وقيد الاستئناف برقم ٤٤
لسنة ٤٧ ق . وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف
وبسقوط حق الطاعن في مطالبة المطعون عليهم لمضى أكثر من خمس عشرة
سنة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون
فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه أثناء نظر الاستئناف
بجلسة ١٩٧٢/١١/٢١ قال ردا على الدفع بالتقادم أنه كان قد استجاب إلى طلب
المطعون عليهم امهالهم في الوفاء بالدين حتى يوم ١٩٥٧/٨/١ وأشار بذلك على
ظهر السند في ١٩٥٧/٧/٢٩ م إلا أن كاتب الجلسة أثبت خطأ في المحضر أن
الطاعن قال إن المطعون عليهم سددوا جزءا من الدين في ١٩٥٧/٧/٢٦ —
وواقع الأمر أن الطاعن قرر أن التأشير بإعطاء مهلة للوفاء على ظهر السند إنما
هو واقعة مادية تثبت بكافة الطرق القانونية ثم استرسل ليقبس واقعة التأشير
بالامهال على واقعة الوفاء الجزئى ، وقد أخطأ الحكم المطعون فيه إذ قال أن
واقعة الامهال لا تبرحجة على المطعون عليهم لأنه ليس لأحد منهم أى توقيع
عليها فضلا عن محوهم جميعا لها .

وحيث إن هذا النعى "مردود" ، ذلك أنه يفرض صحة ما قال به الطاعن في نعيه خاصة بما أثبتته الكاتب في محضر جلسة ١٩٧٢/١١/٢١ - فان إدعاء بأن المطعون عليهم اتفقوا معه على تأجيل الوفاء بالدين حتى ١٩٥٧/٨/١ ليصل من ذلك إلى انقطاع التقادم باقرار المدينين - إنما هو إدعاء بوجود تصرف قانوني قام بينه وبين المطعون عليهم منطوقا على الاتفاق على تأجيل الوفاء بالدين ، وإذ كان الدين مبلغ ١٧٤٩ جنيه ، ٦٠٠ مليم ، وكان الثابت من محضر جلسة ١٩٧١/١١/٢١ أن المطعون عليهم دفعوا بعدم جواز إثبات ما ادعاه الطاعن في هذا المحضر بشهادة الشهود لأنه ادعاء يتصرف قانوني تجاوز قيمته نصاب الإثبات بالبينة ، فانه لا يقبل معه قانونا إثبات هذا التصرف بشهادة الشهود ، وبالتالي يكون ما تمسك به غير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه. ويكون النعى على غير أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد الخولي ، إبراهيم فوده ، عبد الحميد المنفلوطي وعبد العزيز هيبه .

(٣٧٤)

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٥ هـ القضائية :

استئناف . حكم . دفاع . صورية .

القضاء للاستئناف عليه بكل طلباته أمام محكمة أول درجة . أوجه الدفاع التي سبق له التمسك بها أمامها . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فيها . مثال بشأن الطعن بالصورية .

إذ كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعن تمسك في دفاعه بإجازة المالك الأصلي للتصرف الصادر من المرحومة ببيع المنزل المملوك له إلى الطاعن وقدم الأوراق التي استند إليها في حصول تلك الإجازة في تاريخ لاحق للورقة المنسوبة لها والتي تقر فيها بصورية البيع الصادر لها من المالك الأصلي ، وكان مقتضى الأثر الناقل للاستئناف أنه يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى انقضاء له بطلباته كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ، فإن محكمة الاستئناف وقد رأت إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى لمصلحة الطاعن بصحة التعاقد موضوع النزاع ، كان لزاما عليها الفصل في دفاعه المشار إليه والذي لم يتعرض الحكم الابتدائي لبحثه مادام لم يقدم المطعون عليهم ما يفيد تنازل الطاعن عنه صراحة أو ضمنا ولا يبين ذلك من مدونات الحكم المطعون فيه ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى هذا الدفاع ولم يرد عليه ، وكان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومناظر أوراق الطعن —
تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧٦ سنة ١٩٧٣ م دنى كلى جتوب
القاهرة ضد المرحوم وآخرين للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع
الابتدائي المؤرخ في ١١/٦/١٩٦٧ الصادر له من المرحومة بيع
المنزل الموضح بالعقد لقاء ثمن قدره ١١٠٠ جنيه. وقال يانا للدعوى أن المرحومة
. باعت المنزل الموضح بالعقد. وإذ توفيت إلى رحمة الله قبل
أن تنتقل إليه الملكية بالنسجيل وانحصراوث البائعة في الطاعن وفي زوجها
المرحوم أجاز التصرف الصادر منها بالبيع للطاعن فقد
أقام هذا الأخير الدعوى للحكم بطلانها . ويتاريخ ٢٣/١/١٩٧٤ قضت المحكمة
بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ في ١١/٦/١٩٦٧ الصادر للدعوى "الطاعن"
من المرحومة بيع كامل أرض وبناء المنزل موضوع
التزاع ، استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين
الغاء والحكم برفض الدعوى وقيسد الاستئناف رقم ١٠٢٨ سنة ٩١ ق
ويتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٥ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ،
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت
فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه لما جاء بالسبب الأول .

وحيث إن مما ينه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي
بيان ذلك يقول أن الحكم إذ اتخذ من الورقة المؤرخة ٢/٨/١٩٧٠ والتي نسب
المطعون عليهم صدورهما من المرحومة تقر فيها بصورية عقد
البيع الصادر لها من المالك الأصلي المنزل دليلا على صورية عقد الطاعن وقضى
بالغاء حكم محكمة أول درجة ورفض الدعوى ولم يحفل بإجازة المالك الأصلي
للمنزل — في تاريخ لاحق للورقة المذكورة للتصرف الصادر من المرحومة . . .
. بيع المنزل الماوك له إلى الطاعن بموجب العقد . موضوع الدعوى
يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في عمله ذلك أنه لم يكن يبين من مدونات الحكم الابتدائي
أن الطاعن تمسك في دفاعه بإجازة المرحوم المالك الأصلي.

للتصرف الصادر من المرحومة ببيع المنزل المملوك له إلى الطاعن
وقدم الأوراق التي استند إليها في حصول تلك الاجازة في تاريخ لاحق للورقة
المنسوبة لها والتي تقر فيها بصورية البيع الصادر لها من المالك الأصلي وكان من
مقتضى الأثر الناقل للاستئناف أنه يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة
الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة متى كان
الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكان لم يثبت تخليه من هذه
الأوجه ، فان محكمة الاستئناف وقد رأت إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى
لصالح الطاعن بصحة التعاقد موضوع النزاع كان لزاما عليها الفصل في دفاعه المشار
إليه والذي لم يتعرض الحكم الابتدائي لبحثه مادام لم يقدم المطعون عليهم
ما يفيد تنازل الطاعن عنه صراحة أو ضمنا ولا يبين ذلك من مدونات الحكم
المطعون فيه ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى هذا الدفاع ولم
رد عليه ، وكان هذا الدفاع جوهريا فقد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى
فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب
دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني وعضوية السادة المستشارين
أحمد سابق ، سعد العيسوي ، أحمد صبري أسعد و جلال الدين أنسي .

(٣٧٥)

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٥ القضائية :

تقسيم .

التقسيم وأجزاؤها . ق ٢٩ لسنة ١٩٦٦ . إلحاق الطرق والمنتزهات بالمنافع العامة بدون
مقابل . فطره . دخولها في التقسيم أو أجزائها التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون ٥٢
لسنة ١٩٤٠ .

نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ على أن "يلحق بالمنافع العامة
بدون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنتزهات المنشأة في التقسيم أو أجزاء
التقسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . . . " يدل على
أنه يشترط في الشوارع والطرق والميادين والمنتزهات التي تلحق بالمنافع العامة
بدون مقابل أن تكون داخلية في التقسيم أو أجزاء التقسيم التي تمت بالمخالفة
لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتوصل في أن الماطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٧٠ مدني كلى شبين
الكوم للحكم بإلزام مجلس مدينة شبين الكوم الطامن بأن يدفع له مبلغ ١٣٥٩ جنيهاً
و ٣٥٠ مليم ثمن أرض نضاء معدة للبناء استولى عليها دون اتباع الطريق القانوني

لتزع الملكية ، وتمسك المدعى عليه "الطاعن" بأن الأرض موضوع النزاع هي شوارع نشأت عن تقسيم مخالف لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ومن ثم تؤول إلى المنافع العامة بغير مقابل تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ونذبت المحكمة خيراً في الدعوى لبيان ما إذا كان الاستيلاء على الأرض ثم وفقاً لأحكام هذا القانون وتقدير قيمتها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٣/١/٢٢ برفض الدعوى ، أمثالت المطعون ضده بالاستئناف رقم ٦/٥٣ ق بتاريخ ١٩٧٥/٦/٥ قضت محكمة الاستئناف حطاً مأمورية شين الكوم بإلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعن بأن يؤدي المطعون ضده مبلغ ٢٢٦.١ جنيش و ٧٥٠ مليم طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبطلت فيها الرأي برفضه من الطعن على المحكمة في غرضه مشورة شملت جاستة نظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب النعي مخالفه القانون ، والخطأ في تطبيقه ذلك بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الاستيلاء على الأرضين ثم قبل صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ فلا تنطبق أحكامه على واقعة الدعوى ، في حين أن المستفاد من المادتين الأولى - والثانية من هذا القانون سريان الأحكام الواردة فيهما على الأعمال التي تمت منذ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ٢ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ إذ نصت على أن " يلحق بالمنافع العامة بدون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنزهات المنشأة في التقاسم أو أجزاء التقاسم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ " فقد دلت على أنه يشترط في الشوارع والطرق والميادين والمنزهات التي تلحق بالمنافع العامة بدون مقابل أن تكون داخلية في التقاسم أو أجزاء التقاسم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، وإذا بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على دعامين مستقلين (الأولى) أن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ لا ينطبق على واقعة الدعوى لأن الاستيلاء على الأرض حصل قبل صدور القانون المذكور (والثانية) أن الأرض خارجة عن التقسيم الذي أجزاه المطعون ضده ، وإذ لم تكن هذه الدعامة على نعي من الطاعن ، وهي كافية وحدها لحيل القضاء بالحكم المطعون فيه ، فإن ما ذهب إليه في دعامته الأولى - أي أن وجه الرأي فيه - يكون غير مستج ، وتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين :
محمدي الخولي ، إبراهيم فوده ، عبد الحميد المغلوطي وعبد العزيز هيبه .

(٣٧٦)

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ القضائية

إيجار . عقد . حكم « الخطأ في تطبيق القانون » .

تعرض الحكومة للمستأجر . حقه في طلب فسخ العقد إذا كان الحرمان من الانتفاع جسيما .
انتصار حقه على طلب انقاص الأجرة إذا لم يبلغ هذه الدرجة من الجسامة . استلزام الحكم
أن يكون النقص جسيما في الحالتين . خطأ في القانون .

النص في المادة ٥٧٤ من القانون المدني على أنه « إذا ترتب على عمل من
جهة حكومية في حدود القانون نقص كبير في الانتفاع بالعين المؤجرة جاز للمستأجر تبعا
للظروف أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة ... » يدل على أن مناط حق
المستأجر في طلب فسخ عقد الإيجار عند تعرض الحكومة له في العين المؤجرة
هو أن يكون من شأن هذا التعرض الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة حرمانا
جسيما بحيث ما كان للمستأجر يتعاقد لو علم به منذ البداية ، أما إذا لم يبلغ الحرمان
من الانتفاع هذه الدرجة من الجسامة جاز للمستأجر أن يطلب إنقاص الأجرة
بشرط أن يكون هناك نقص كبير في الانتفاع بالعين يسوغ إنقاص الأجرة ،
أما إذا كان النقص في الانتفاع يسيرا فلا يكون هناك مبرر لافسخ عقد الإيجار
ولا لانقاص الأجرة ، ولما كان الطاعنان قد طلبا فسخ عقد الإيجار وإلغاء أمر
الأداء الصادر بإلزامها بالأجرة ، وكان إنقاص الأجرة يعتبر مندرجا ضمن هذه
الطلبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جعل مناط طلب فسخ عقد الإيجار أو
إنقاص الأجرة هو النقص الكبير في الانتفاع بالعين المؤجرة دون أن يدرك الفرق
بين درجة الجسامة المطلوبة في الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة والتي تميز
طلب الفسخ وتلك التي تميز طلب إنقاص الأجرة فقط وسوى بينهما ، واعتبر

أنه يجب في الحالتين أن يكون النقص في الانتفاع كبيرا وقضى برفض طلب
إنقاص الأجرة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ،
ومعيبا بالفساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق —
تتوصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١١٩٣٨ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى الخيزة
ضد المطعون عليهما للحكم بفسخ عقد الايجار المؤرخ ١٥/٥/١٩٦٤ المبرم بين
الطرفين اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٩ وقالا يانا للدعوى إنهما استأجرا
مصنع الطوب المبين بالصحيفة بموجب ذلك العقد وقامت الحكومة بتزع ملكية
جزء كبير منه في مارس سنة ١٩٦٩ أدى إلى هدم ماحقات المصنع ومرافقه
الرئيسية على ما جاء بتقرير الخبير المودع بدعوى إثبات الحالة رقم ٢٨٢٠ سنة ١٩٦٩
مستعجل القاهرة . مما ترتب عليه استحالة الانتفاع بالمصنع ، فأقاما الدعوى
للحكم بطلباتهما . وإذ استصدر المطعون عليهما أمر الأداء رقم ٧٧ سنة ١٩٦٩
كلى الخيزة بالزام الطاعنين بأن يدفعوا لهما مبالغ ٦٠٠ ج قيمة أجرة المصنع من
الأشهر أبريل ومايو ويونيه سنة ١٩٦٩ تظلم الطاعنان من هذا الأمر بالتظلم
رقم ١٢٣٦ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى الخيزة طالبين بإلغاء استنادا إلى استحالة تنفيذ
عقد الايجار لزاع ملكية جزء كبير من العين الموجرة وطلبهم فسخ عقد الايجار
بالدعوى رقم ١١٩٣ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى الخيزة — أمرت المحكمة بضم هذا
التظلم لدعوى الفسخ ليصدر فيهما حكم واحد . وبتر بخ ١٢/٢٨/١٩٦٩ حكمت
المحكمة في الدعوى رقم ١١٩٣ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى الخيزة بفسخ عقد الإيجار اعتبارا
من ١/٤/١٩٦٩ ، وفي التظلم رقم ١٢٣٦ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى الخيزة بإلغاء أمر الأداء
المتظلم منه . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة
طالبين بالحكم بإلغاء ورفض دعوى الفسخ وإنقاص الأجر إلى ١٥٠ جنيها شهريا
وبرفض التظلم وتأيد أمر الأداء المتظلم منه واحتياطيا لإنقاص الأجرة إلى ١٥٠ ج

شهر يا وتعديل أمر الأداء على هذا الأساس، وقيد الاستئناف برقم ٤٨ لسنة ٨٧ ق. وبتاريخ ١٢/٦/١٩٧١ قضت المحكمة بنذب خير لبيان ما إذا كان نزع الملكية للنفعة العامة قد تسبب عنه تعطيل الانتفاع بالمصنع أو نقص الاستفادة به وتقدير ذلك في الحالتين، وهل كان الطاعنان يستطيعان بوسيلة أو بأخرى أن يستغلا المصنع رغم نزع الملكية للنفعة العامة من عدمه ومقدار النقص في الانتفاع إن وجد وسبب عدم إدارته إن كان قد توقف، وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى استحالة تشغيل المصنع المؤجر والانتفاع به نتيجة ددم بعض عناصره بسبب نزع ملكية جزء منه الأمر الذي ترتب عليه عدم إدارته في المسدة من ١/٤/١٩٦٩ حتى آخر يولييه سنة ١٩٦٩. قضت المحكمة في ٢٩/٥/١٩٧٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الفسخ ورفض التظلم وتأييد أمر الأداء المتظلم منه. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم.

وحيث إنه مما ينعاها الطاعنان بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه أقيم قضاءه على أن نقص مساحة المنشأ لا يكفي لاعتبار النقص في الانتفاع كبيرا رغم التسليم بأن نسبة النقص هي ٢٥٪ يدل على أنه اعتبر مذكول النقص الكبير ما يجاوز النصف وهو منه تفسير فاسد، وفوق ذلك فإن أي نقص في الانتفاع يؤدي إلى نقص الأجرة — أما استلزام النقص الكبير فهو قاصر على طلب الفسخ ومن ناحية أخرى فإن النقص لم يقتصر على مساحة المنشأ بل شمل عناصر أخرى أوردها الخبير في تقريره وهي في مجموعها تمثل نقصا كبيرا في الانتفاع وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه ومعيبا بالفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن النص في المادة ٥٧٤ من القانون المدني على أنه «إذا ترتب على عمل من جهة حكومية في حدود القانون نقص كبير في الانتفاع بالعين المؤجرة جاز للمستأجر تبعا للظروف أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة...» يدل على أن مناط حق المستأجر في طلب فسخ عقد الإيجار عند تعرض الحكومة له في العين المؤجرة هو أن يكون من شأن

هذا التعرض الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة حرمانا جسيما بحيث ما كان للمستأجر ليتعاقد لو علم به منذ البدايه ، أما إذا لم يبلغ الحرمان من الانتفاع هذه الدرجة من الجسامة جاز للمستأجر أن يطلب انقاص الأجرة بشرط أن يكون هناك نقص كبير في الانتفاع بالعين يسوغ انقاص الأجرة ، إما إذا كان النقص في الانتفاع يسيرا فلا يكون هناك مبرر لا لفسخ عقد الإيجار ولا لانقاص الأجرة لما كان ذلك وكان الطاعنان قد طلبا فسخ الإيجار والغاء أمر الأداء الصادر بالزامهما بالأجرة ، وكان انقاص الأجرة مندرجا ضمن هذه الطلبات . فان الحكم المطعون فيه إذ جعل مناط طلب فسخ عقد الإيجار أو انقاص الأجرة هو النقص الكبير في الانتفاع بالعين للمؤجرة دون أن يدرك الفرق بين درجة الجسامة المطلوبة في الحرمان من الانتفاع بالعين للمؤجرة والتي تميز طلب الفسخ وتلك التي تميز انقاص الأجرة فقط وسوى بينهما وأعتبر أنه يجب في الحالتين أن يكون النقص في الانتفاع كبيرا وقضى برفض طلب الفسخ ، كما رفض طلب انقاص الأجرة الأجرة دون أن يأخذ في الاعتبار أن خبير إاثبات الحالة قد قدر النقص في الانتفاع بأرض متأثر الطوب بحوالى ٢٥٪ من القيمة الإيجارية وإن الخبير الذي انتدبته محكمة الاستئناف انتهى إلى أنه نتج عن نزع الملكية هدم غرفة دورة المياه والنور والمكاتب والمخازن واستراحة العمال فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ومعيبا بالفساد في الاستدلال مما يستوجب نقضه .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره وعضوية السادة المستشارين : الدكتور بشرى رزق ، رافت عبد الرحيم ، محمد حسب الله وحسن البكرى .

(٣٧٧)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢ في القضاية :

عمل "إتقال ملكية المنشأة" .

إتقال ملكية المنشأة بادمجها في أخرى . بقاء حقوق العمل قائمة بين عمالها والمنشأة الدامجة . القضاء بأحقية العامل لبديل التمثيل والسكن الذي كان ينقضاء بالمنشأة المندمجة لاختلافه . لا يغير من ذلك عدم حصول عمال المنشأة الدامجة على هذا البديل .

إذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السائغة التي أوردها أن المطعون ضده العامل كان يتقاضى بدلي تمثيل وسكن من البنك الأهلي التجاري السعودي الذي أدمج في بنك السويس والذي أدمج بدوره في البنك الطاعن ، وأن هذين البديلين ناشئان عن عقد العمل ويدخلان في معنى المرتب ويأخذان حكمه ، وكان البنك الطاعن قد خاف البنكين المندمجين فيه خلافة عامة فيما لهما من حقوق وما عليهما من التزامات ، وكان مفاد المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي والمادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن إتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأي تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين المامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية ، وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه ، ولا وجه لتحدي الطاعن بمبدأ المساواة أو بمبادئ العدالة للخروج على الأصل الذي قرره المشرع بصريح نص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ٥٢ المقابلة للمادة ٨٥ من القانون ٩١

لسنة ١٩٥٩

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٥٨٩ سنة ٦٥ عمال كلى الاسكندرية على البنك الطاعن طالبا الزامه بأن يدفع له مبلغ ١٣٧٢ جنيه ، وقال بيا نال ذلك أنه التحق بالعمل فى البنك الأهل التجارى السعودى فى ١٥/٦/١٩٥٨ الذى أدمج فى بنك السويس ثم فى البنك الطاعن ، وبتاريخ ١٩٦٥/٧/٢ اضطر إلى تقديم استقالته وكان مرتبه قد بلغ ٢٢١ شهريا وقد امتنع البنك من أن يؤدي له مستحقاته وهى عبارة عن ٤٧٠ جنيه أجرا وأجازات سفر ٤٧٣ جنيه بدل تمثيل عن المدة من ١/٣/١٩٦٢ حتى ٣٠/٥/١٩٦٥ بواقع ٢٥ جنيها شهريا ومبلغ ١٨٠ جنيه بدل سكن عن المدة من ١/٧/١٩٦٤ حتى ٣٠/٦/١٩٦٥ بواقع ١٥ جنيها شهريا . وبتاريخ ١٩٦٦/١/٥ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى محكمة العمال الجزئية حيث قيدت بجدولها تحت رقم ١١٩ سنة ٦٦ وفى ٢٨/٥/١٩٦٦ حكمت المحكمة بتدب خير لأداء المأجورية الميينة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل المطعون ضده طلباته إلى طلب إلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٦٣٦ جنيه وبتاريخ ٣١/٥/١٩٦٩ قضت المحكمة بعدم اختصاصها قيما بنظر الدعوى وبأحالتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية حيث قيدت برقم ٢٩٩٠ سنة ٦٩ عمال كلى ، وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٥٦٦ سنة ٢٦ ق : وبتاريخ ١٨/٣/١٩٧٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلبى بدل التمثيل والسكن وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٤٥٥ جنيه وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ٢٨/١٠/٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن البنك الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول القصور في التسييب، ومخالفة الثابت بالأوراق ، وقال في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه على سند من القول بأن الطاعن لم يجادل في أن المطعون ضده كان يتقاضى - من البنك السعودي المندمج في بنك السويس ثم في البنك الطاعن - بدل سكن مقداره ١٥ جنيه و بدل تمثيل مقداره ٢٥ جنيه وهو أمر يخالف الثابت في مذكراته المقدمة منه بجلستي ١٩٦٦/٣/٥ و ١٩٦٧/١٠/٢٨ في الدعوى رقم ١١٩ سنة ٦٦ عمال جزئي اسكندرية ، وبجلسة ٦٩/١٢/٢١ في الدعوى رقم ٢٩٩٠ سنة ٦٩ عمال كلي اسكندرية والتي تمسك فيها بعدم أحقية المطعون ضده لهذين البديلين في الفترة السابقة على الادماج .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السائغة التي أوردها أن بدلي السكن والتمثيل اللذين كانا يصرفان للمطعون ضده - من البنك الأهلي السعودي المندمج في بنك السويس ثم في البنك الطاعن - لم تكن محل مجادلة حتى تاريخ الادماج في البنك الأخير ، وكان هذا الذي أورده له أصله اثبات في الأوراق ... إذ جاء بأقوال الحاضر عن الطاعن بمحضر أعمال التحير المؤرخ ١٩٦٧/٤/١٠ والمقدم في الدعوى رقم ١١٩ لسنة ٦٦ عمال جزئي اسكندرية - المنضمة للطعن - أن المطعون ضده كان يتقاضى مبلغ ٢٥ جنيها شهريا كبديل تمثيل حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٤ ومبلغ ١٥ جنيها كبديل سكن حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ ، فإن النعى على الحكم بالقصور في التسييب ومخالفة الثابت في الأوراق يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه - وقال في بيان ذلك أنه على فرض أن المطعون ضده كان يتقاضى بدل تمثيل وسكن قبل الادماج ، فإنه لإعمال مبدأ المساواة بين العاملين في البنك ادمج لا يحتاج عليه بما كان مقررا من بدلات لم تتضمنها لوائح .

وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السائغة التي أوردها أن المطعون ضده كان يتقاضى بدل تمثيل وسكن من البنك الأهلي التجاري السعودي الذي أدمج في بنك السويس

والذى أدمج بدوره فى البنك الطاعن ، وأن هذين البديلين ناشئان عن عقد العمل ويدخلان فى معنى المرتب ويأخذان حكمه ، وكان البنك الطاعن قد خلف البنكين المتدمجين فيه خلافة عامة فيما لهما من حقوق وما عليهما من التزامات وكان مفاد المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى والمادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية ، وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه ، ولا وجه لتحدى الطاعن بمبدأ المساواة أو بمبادئ العدالة للخروج على الأصل الذى قرره المشرع بصريح نص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ٥٢ المقابلة للمادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير مسديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الققى وعضوية السادة المستشارين :
حافظ رفقى ، محمود حسن حسين ، د . د . سعيد عبد الماجد وعاصم المراضى

(٣٧٨)

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٨ القضائية :

(٢٠١) أمر على عريضة . رسوم " رسوم قضائية " .

١ الأوامر على العرائض . ماهيتها . مصادرها بأجـراء وقى أو تحفظى دون مساس بأصل الحق .

٣ الأوامر على العرائض . استحقاق رسم ثابت على طلبها سواء قبل الطلب أو رفض .
لا يغير من ذلك أن يكون الأمر قد صدر — خطأ — فى طلب موضوعى بتسليم منقولات معلومة القيمة . خطأ القاضى لا يغير من طبيعة الأمر .

١ — الأوامر على العرائض — وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من قانون المرافعات — هى الأوامر التى يصدرها قضاة الأوامر الوقتية بما لهم من سلطة ولائية وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوى الشأن على عرائض وتصدر تلك الأوامر فى غيبة الخصوم دون تسبب بإجراء وقى أو تحفظى فى الحالات التى تقتضى بطبيعتها السرعة أو المباغتة دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه ، ولذا لا تحوز تلك الأوامر حجية ولا يستنفذ القاضى الوقى سلطنته بإصدارها فيجوز له مخالفتها بأمر جديد مسبب .

٢ — إن قانون الرسوم القضائية والمواد المدنية رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ قد نص فى مادته ٣٤ على أن الأوامر التى تصدر على عرائض يفرض عليها رسم ثابت سواء قبل طلب إصدارها أو رفض ، ولا يغير من هذا النظر كون المطلوب فى تلك العريضة طلبا موضوعيا — بتسليم شاسميات سيارات النقل — وليس إجراء وقى وأن القاضى الوقى قد استجاب خطأ إلى هذا الطلب رغم خروجه عن اختصاصه ، ذلك أن السبيل لإصلاح هذا

الخطأ هو التظلم فيه بمعرفة الصادر ضده الأمر وليس استصدار قائمة رسوم نسبية باعتبار أن الأمر صدر في دعوى معلومة القيمة لأن خطأ القاضي الوقتي لا يغير من طبيعة الأمر الصادر منه على عريضة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن استصدر من السيد قاضى الأمور الوقتية بمحكمة شمال القاهرة أمرا على عريضة قيد برقم ١٩٧٤/٦ تجارى القاهرة ضد الطاعن بتسليمه شاسيات سيارات النقل الموضوعة بالطلب تأسيسا على أن الطاعن باعها له بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/١٠/٢٥ مقابل ٦٥٠٠ ج للسيارة الواحدة ونص في العقد على اختصاص قاضى الأمور الوقتية بالأمر بتسليم الشاسيات المبينة إذ امتنع الطاعن عن تسليمها وديا وقد حصل قلم الكتاب عن هذا الأمر رسما ثابتا قدره ٣٨٠ مليا، إلا أنه عاد واستصدر قائمة رسوم نسبية بمبلغ ٣٨٣٨ ج وأعلن بها الطاعن الصادر ضده الأمر فعارض فيها بالدعوى رقم ٢٥٤ سنة ١٩٧٥ تجارى كلى شمال القاهرة فقضت محكمة أول درجة بجلسته ١٩٧٨/٣/٢٣ بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها واعتبارها كأن لم يكن فيما زاد على مبلغ ٣٨٠ مليم قيمة الرسم الثابت الصادر به الأمر الوقتى رقم ٨ سنة ١٩٧٤ . استأنف المطعون ضده هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٧٧ سنة ٩٤ ق ، بتاريخ ١٩٧٨/١/٣ . قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض معارضة الطاعنين وتأييد قائمة الرسوم المعارض فيها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها قدمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ سنة ٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٤ قد قضى في مادته الأولى على أن يفرض رسم نسبي على الدعاوى معلومة النتيجة وذلك بالفئات المبينة في هذه المادة ثم قضى في المادة ٣٤ على أن يفرض رسم ثابت على الأوامر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفضه، ولما كان الأمر الصادر في هذا النزاع هو أمر على عريضة أصدره قاضي الأمور الوقتية بماله من سلطة ولائية، وكان الحكم المطعون فيه قد خلط بينه وبين الحكم القضائي فعامله من حيث الرسوم معاملة الأحكام التي يصدرها القضاء في الدعاوى المطروحة عليهم بحالهم من سلطة قضائية رغم اختلاف طبيعة كل منهما كما يبين من نصوص قانون المرافعات، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق وتأويل قانون الرسوم القضائية وقانون المرافعات بما يستوجب نقضه.

وحيث ان النعى شديد، ذلك أن قانون الرسوم القضائية والمواد المدنية رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٤ قد نص في مادته ٣٤ على أن الأوامر التي تصدر على عرائض يفرض عليها رسم ثابت سواء قبل طلب إصدارها أو رفضه، ولما كانت الأوامر على العرائض — وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من قانون المرافعات — هي الأوامر التي يصدرها قضاء الأوامر الوقتية بما لهم من سلطة ولائية وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوى الشأن على عرائض وتصدر تلك الأوامر في غيبة الخصوم ودون تسبيب بإجراء وقى أو تحفظ في الحالات التي تقتضى بطبيعتها السرعة أو المباغتة دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه، ولذا لا تحوز تلك الأوامر حجية ولا يستنفذ القاضي الوقى سلطته بإصدارها فيجوز له مخالفتها بأمر جديد مسبب، وكان الثابت في الأوراق أن طلب تسليم الشاسيات موضوع التداعى قدم على عريضة إلى قاضي الأمور الوقتية بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية فإنه يستحق عليه رسماً ثابتاً بالتطبيق لنص المادة ٣٤ سالفة الذكر ولا يغير من هذا النظر كون المطلوب في تلك العريضة طلباً موضوعياً وليس إجراءً وقتياً وأن القاضي الوقى قد استجاب خطأ إلى هذا الطلب رغم خروجه عن اختصاصه، ذلك أن السبيل لاصلاح هذا الخطأ هو

التظلم فيه بمعرفة الصادر ضده الأمر وليس استصدار قائمة رسوم نسبيه باعتبار أن الأمر صدر في دعوى معلومة القيمة لأن خطأ القاضى الوقى لا يغير من طبيعة الأمر الصادر منه على عريضة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر الصحيح فى القانون وانتهى إلى تأييد قائمة الرسوم النسبيه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه فإنه يترتب رفض الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

بوئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة ... مصطفى الفقى وعضوية السادة المستشارين :
حافظ رفقى ، محمود حسن حسين ، د/سيد عبد الماجد وحاصم المراهى .

(٣٧٩)

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) نقض .

طلب نقض الحكم الاستثنائى والحكم الابتدائى . عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الابتدائى . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلق الأمر بالنظام العام .

(٢) طعن " مريان ميعاد الطعن " .

حضور الخصم أمام المحكمة الابتدائية بمجلسات سابقة على الحكم الصادر بتدب خير . به
مريان ميعاد الطعن فى الحكم المنهى لخصومة من تاريخ صدوره لا من تاريخ إعلانه ٢١٣ م٠
مرافعات .

١ - الطعن بالنقض فى الحكم الابتدائى غير جائز ذلك أن المادتين ٢٤٨ -
٢٤٩ من قانون المرافعات قصرتا الطعن بالنقض على الأحكام الصادرة من محاكم
الاستئناف وأى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع
خلاف الحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى
ومن ثم فإن الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية كمحكمة أول درجة لا يجوز
أن تكون محلا للطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن فى الأحكام الصادرة
من محكم الاستئناف ؛ لما كان ذلك وإذا كان الحكم الابتدائى موضوع الشق
الأول من هذا الطعن - طعن فيه باستئناف قضى فيه بسقوط حق الطاعن فيه -
فإن الطعن عليه بالنقض يكون غير جائز ويتعين على هذه المحكمة القضاء بذلك من
تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

٢ - مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل
مريان موايد الطعن فى الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام إلا أنه استثنى من

هذا الأصل الأحكام التي اقترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصورها بفعل موايد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها وقد أورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام . ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعنة قد مثنت أمام المحكمة الابتدائية في بعض الجلسات السابقة على قضائها بنذب خبير وأنه لم ينقطع تسلسل الجلسات في الدعوى ، فإن الحكم المطعون إذ احتسب ميعاد الطعن في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيسا على أن الحكم بنذب خبير في الدعوى لا يندرج تحت نطاق الاستثناءات التي أوردتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يكون قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الثاني أقام الدعوى رقم ٢٦٢ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة على الطاعنة طالبا إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٣٨٩ جنيها و ٧٢٥ مليا وأقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة على الطاعنة والمطعون ضده الثاني بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٠٠ ج واستند كل من المطعون ضدهما الأولين في دعواه إلى أن هيئة السكك الحديد المطعون ضدها الثالثة أسندت إلى الطاعنة مقاوله تركيب كوبرى بركة السبع فقامت باسنادها من باطنها إلى المطعون ضده الثاني الذى أسندها بدوره إلى المطعون ضده الأول وإذا فسخت الطاعنة عقدها مع المطعون ضده الثاني وسحبت المقاوله وأسندتها إلى الغير فقد لحق المطعون ضدهما الأولين أضرارا قدرها بالمبلغين سالفى الذكر وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين الارتباط قضت بنذب خبير لتحديد المسؤولية وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية في ١٩٧٣/١/٣١ أولا في الدعوى رقم ٢٦٢ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الثاني مبلغ ٧٤٢ جنيها و ١٥٠ مليا وثانيا وفي الدعوى رقم ١٢٠٥ سنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة بإلزام الطاعنة

بأن تدفع للطعون ضده الأول مبلغ ١٢٢٠ ج . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف برقم ٩١/١٨٠ ق بتاريخ ١٩٧٥/٥/٣١ قضت محكمة الاستئناف بالقاهرة بسقوط حق الطاعنة في الاستئناف . فطعن في هذا الحكم والحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١/٣١ بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن الطعن بالنقض في الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٧٣/١/٣١ للسببين الثاني والثالث فإنه غير جائز ذلك أن المادتين ٢٤٨-٢٤٩ من قانون المرافعات قصرتا الطعن بالنقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وأي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المنقضي . ومن ثم فإن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية كمحكمة أول درجة لا يجوز أن تكون محلا للطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف — لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي موضوع الشق الأول من هذا الطعن قد طعن فيه باستئناف قضى فيه بسقوط حق الطاعنة فيه فإن الطعن عليه بالنقض يكون غير جائز ويتعين على هذه المحكمة القضاء بذلك من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن الطعن بالنقض في الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٣١ استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن في الحكم الاستئنافي أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه انطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب من ثلاثة وجوه حاصل الوجهين الأولين منها أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن حجز الدعوى للحكم وصدور الحكم في الجلسة المحددة للنطق به بإعادتها للرافعة أو يندب خبير فيها يقطع تسلسل الجلسات فإذا تخلف الخصم عن حضور الجلسات التالية فإن ميعاد الطعن بالأحكام لا يسرى إلا من تاريخ إعلانه بالحكم المنهي للخصومة في الدعوى وقد أ طرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بمقولة إن إعادة المأبورية

إلى الخبير لا يعتبر وقفاً لسير الخصومة وأن تأجيل الدعوى لجلسات أخرى مهما تعددت لكي يقدم الخبير تقريره لا يعتبر انقطاعاً لتسلسل الجلسات وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا يصلح رداً على دفاعها فضلاً عن مخالفته للقانون ذلك أن المادة ٢١٣ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا انقطع تسلسل الجلسات لأي سبب من الأسباب لا يبدأ ميعاد الطعن في الحكم إلا من تاريخ إعلانه ومن ذلك الحكم بإعادة الدعوى إلى المرافعة أو بتدب ذي خبرة ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تحضر بأية جلسة من الجلسات التي تحدت للنظر النزاع أمام المحكمة الابتدائية ولم تقدم مذكرة بدفاعها بعد أن قررت المحكمة تدب خبير في الدعوى فإن ميعاد الطعن على الحكم المستأنف لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانها به وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي بوجهية مردود ذلك أن النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن "يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره مالم ينص القانون على غير ذلك ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب كما يبدأ الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إذا حدث سبب من أسباب انقطاع الخصومة وصدر الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته" يدل على أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي افترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها بفعل مواعيد الطعن فيها لا تسري إلا من تاريخ إعلانها وقد أورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام ، ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعنة قد مثلت أمام المحكمة الابتدائية وبعض الجلسات السابقة على قضائها بتدب خبير وأنه لم ينقطع تسلسل الجلسات في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ احتسب ميعاد الطعن في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيساً على أن

الحكم بنسب خبير في الدعوى لا يندرج تحت نطاق الاستثناءات التي أوردتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يكون قد أترم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في وجهه على غير أساس

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه على أن انقطاعا لتسلسل الجلسات لم يحدث تأسيسا على أن الطاعة قد أعلنته بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٧ للحضور بجلسته ١٩٧٢/١١/١ بعد أن قدم الخبير تقريره وأنها ياشرت للمأمورية بعد إعادتها إلى الخبير بالحضور أمامه في حين أن ما يعتد به في حالة انقطاع تسلسل الجلسات هو حضور الخصم الجلسات التالية أمام المحكمة أو تقديم مذكرة بدفاعة إليها وليس حضوره أمام أي جهة أخرى بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بني الحكم على دعامين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحداهما فقط فإن النعي عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج ولما كان الحكم المطعون فيه أجرى سريان ميعاد استئناف الحكم الابتدائي من تاريخ صدوره تأسيسا على أن الحكم بنسب خبير في الدعوى وتخلف الطاعة عن حضور الجلسات التالية لصدوره لا يندرج ضمن الحالات التي استثناءها المشرع في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات وجمع ل فيها ميعاد الطعن في الحكم لا يسرى إلا من تاريخ إعلانه وكانت هذه الدعامة كافية لحمل قضائه فإن النعي على الدعامة الأخرى التي أوردتها الحكم يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب ... نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد صديق الدصار ، زكي الصاوي صالح ، حسن النمر ويحيى العموري .

(٣٨٠)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥ القضائية :

قانون " دستورية القوانين " . دنوع .

رفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا . سيلها . القضاء بعدم سماع الدعوى تطبيقاً للقانون ٩٩
لسنة ١٩٦٣ . إغفال الحكم الدفع بعدم دستورية القانون المذكور . خطأ في القانون .

النص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩
بإنشاء المحكمة العليا يدل على أن المشرع رسم طريقاً واحداً لرفع الدعوى الدستورية
هو طريق الدفع أمام محكمة الموضوع فإن هي قدرت بجديته وضرورة عدم
التزاع بشأن الدستورية قبل الحكم في موضوع الدعوى كان عليها أن تقرر وقف
السير فيها وتحدد أجلاً لصاحب الدفع كي يرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام
المحكمة العليا ، فإذا انقضى الأجل دون رفع تلك الدعوى سقط الدفع ، لما
كان ذلك وكان الطاعنان قد دفعا أمام محكمة الاستئناف بعدم دستورية المادة
الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ وقضى الحكم المطعون فيه تطبيقاً
لهذه المادة بعدم سماع الدعوى ، دون أن تعمل المحكمة سلطتها في تقدير مدى
جدية الدفع بعدم الدستورية ، مما يعيب حكمها بخالفة القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٣٨٨ لسنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة
الابتدائية ضد المطعون عليهم طلبا فيها الحكم — أصليا — ببطلان عقد البيع
المؤرخ ١٤/٢/١٩٧٠ الصادر من المطعون عليهم الأول والثانى إلى المطعون عليه
الثالث واعتباره كأن لم يكن وما ترتب عليه من آثار — واحتياطيا — إلزام
المطعون عليهم متضامين بأن يدفعوا لهما مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج على سبيل التعويض
ومن باب الاحتياط الكلى نذب خبير حسابى لفحص حسابات الشركة المتحدة
للتصدير ومقارنتها بمحضر تقييم تلك الشركة والمستندات، المقدمة في الدعوى.
وقالا بيانا لذلك إنهما عقدا مع المطعون عليه الثالث وآخرين شركة توصية
بسيطة هي الشركة المتحدة للتصدير برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ ج كانت حصة
الطاعن الأول فيه ٢٠٠٠ ج وفي ١٦/٢/١٩٦٩ صدر القراران الجمهوريان
رقما ١٩٨، ١٢٤ لسنة ١٩٦٩ بفرض الحراسة على أموال الشركاء المتضامين والشركاء
الموصين وهم الطاعنان والمطعون عليه الثالث وعائلته والشريك
وعائلته، وألغيت الحراسة عن المطعون عليه الثالث وعائلته تقدم إلى الحراسة
العامة بطلب لشراء حصص شركائه الطاعنين وعائلته،
وفي ١٤/٢/١٩٦٠ تم التوقيع على عقد البيع الصادر من المطعون عليهم الأول والثانى
إلى المطعون عليه الثالث من نفسه وبصفته وأيا طبيعيا على ولديه القاصرين
... .. بثمن إجمالى لجميع حصص الشركاء الخاضعين للحراسة
مقداره ٢٣٧٥٧ جنيها و ٥٠٨ مليا، وإذ كان هذا البيع باطلا لأن المطعون عليه
الثالث دفع الثمن من الأموال السائلة للشركة كما أنه كان عضوا في اللجنة التي
شكلت لتقييم أصول وخصوم الشركة وقد أخفى عنها — تحقيقا لمصلحته —
أصول الشركة ومستحققاتها التي تبين مركزها الحقيقية مما ترتب عليه انخفاض
أصول الشركة، لذا أقاما الدعوى بطليتهما سائلة البيان. دفع المطعون عليه
الثالث بعدم سماع الدعوى تطبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة
١٩٦٣ وفي ٢٥/١٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة بعدم سماع الدعوى. استأنف الطاعنان
هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٣ لسنة ٩١ ق مدنى القاهرة بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٥
حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنان في هذا بطريق النقض

وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فأرت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنان ، إنهما دفعا أمام محكمة الاستئناف بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ التي صدر الحكم الابتدائي تطبيقا لها ، إلا أن المحكمة اكتفت بترديد هذا الدفع ومضت في نظر الدعوى ولم تقرر وقفها وتحديد لها أجلا ليرفعا خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا اتباعا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا على أن " تختص المحكمة العليا بما يأتي — ١ — الفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم ، وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا للتصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ، ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأن لم يكن . . . " ، يدل على أن المشرع رسم طريقا واحدا لرفع الدعوى الدستورية هو طريق الدفع أمام محكمة الموضوع فلن هي قدمت جديته وضرورة حسم النزاع بشأن الدستورية قبل الحكم في موضوع الدعوى كان عليها أن تقرر وقف السير فيها وتحديد أجلا لصاحب الدفع كي يرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا ، فإذا انقضى الأجل دون رفع تلك الدعوى سقط الدفع ، لما كان ذلك وكان الطاعنان قد دفعا أمام محكمة الاستئناف بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ وقضى الحكم المطعون فيه — تطبيقا لهذه المادة — بعدم سماع الدعوى ، وكان ماقرره في شأن الدفع المشار إليه أنه " لا يجدى للطاعنين ما أبدياه من القول بخالفة نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩/١٩٦٣ لأحكام الدستور طالما أنهما لم يخفيا الإجراء المرسوم

قانونا بعدم دستورية هذا النص طبقا لقانون المحكمة العليا رقم ١٩٦٩/٨١ واللائحة التنفيذية الصادرة تطبيقا له ، وهذا الذي قرره الحكم ينيء عن أن المحكمة لم تفتن إلى أن اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بإبداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع ثم إقامة الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا خلال الأجل الذي تحدده محكمة الموضوع لهذا الغرض ، وقد أدى بها هذا النظر الخاطئ إلى القضاء في الدعوى دون أن تعمل سلطتها في تقدير مدى جدية الدفع بعدم الدستورية ، مما يعيب حكمها بمخالفة القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار صلاح الدين حبيب... نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد صادق العصار ، زكي الصاوي صالح ، حسن الترويعي العمري .

(٣٨١)

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) إستئناف . نقض .

تصحيح المستأنف شكل الاستئناف بقصره على المطعون عليهما الثالث والرابع . أنه .
عدم قبول الطعن بالنقض قبل المطعون عليهما الأولين .

(٢) دعوى ” الصفة في الدعوى ” . بطلان . نقض .

بطلان الإجراءات لإنعدام صفة أحد الخصوم لاعتناق بالنظام العام . عدم جواز إثارة
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) دعوى ” سقوط الخصومة ” . تجزئة .

الخصومة فيما يتعلق بسقوطها قابليتها للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم . شرطه . أن يكون
موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة . م ١٣٦ مرافعات . سقوط الخصومة في ظل قانون المرافعات
السابق . لا يجزأ ولو كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة .

(٤) دعوى ” سبب الدعوى ” ” سقوط الخصومة ” .

إقامة الدعوى بطلين يستقل كل منهما عن الآخر بسببه القانوني وبالشخص الموجه إليه .
سقوط الخصومة قبل أحدهما . لا يستتبع سقوطها قبل الآخر . م ١٣٦ مرافعات .

(٥) نقض ” ساطة محكمة النقض ” .

تصلى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . م ٢٦٩ مرافعات .
شرطه . أن ينصب الطعن في المرة الثانية على ما طعن عليه في المرة الأولى .

١ — الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة بعد أن عجلت الاستئناف
قبل المطعون عليهما الأول والثاني عادت وصححت شكله بأن قصرته على المطعون

عليهما الثالث والرابع اللذين صدر الحكم قبلهما ، ولما كانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فليس للطاعة أن توجه طعنها بالنقض إلى المطعون عليهما الأول والثاني ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

٢ — بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالنظام العام ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعة اختصمت المطعون عليه الرابع باعتبار أنه الذي حل محل الحارس العام في تمثيل الخاضعين للحراسة ولم تنكر عليه هذه الصفة في مذكرتها التي قدمتها إلى محكمة الاستئناف ردا على الدفع المبدى منه بسقوط الخصومة ، فإن ما تثيره الطاعة بهذا السبب من إنعدام صفة المطعون عليه الرابع في الاستئناف يكون سببا جديدا لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا يقبل من الطاعة وقد تخلت عن خاصمة الحارس العام — المطعون عليهما الأول والثاني — التحدى بتعجيلها الدعوى ضده في الميعاد القانوني .

٣ — تنص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات الحالي المنطبق على واقعة الدعوى على أنه " يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة المقامة أمامها الدعوى المطلوب إسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة . ويكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول " ، ولئن وردت الفقرة الثالثة من النص خالية من العبارة الأخيرة من المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق التي كانت تنص على أنه " وإذا قدمه أحد الخصوم إستفاد منه الباقون " وهي تفيد أن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها تعتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعته ، ويؤدي ذلك أن الخصومة بالنسبة لإسقاطها أصبحت بمقتضى النص الحالي قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم غير أن ذلك لا يتصور إلا إذا كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة أما إن كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين .

٤ - إذ كان الثابت أن الطاعنة أقامت الدعوى طالبة الحكم بإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد لها ما دفعته من ضريبة بغير حق والفوائد وإحتياطيا إعتبار واقعة السداد إلى المصلحة مبرئة لذمة الشركة الطاعنة من سداد مقابل ذلك من الثمن قبل الحراسة العامة وكان موضوع الدعوى على هذه الصورة مما يقبل التجزئة إذ أن كلا من الطرفين مستقل عن الآخر بسببه القانوني وبالشخص الموجه إليه ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه الرابع - رئيس جهاز التعاون الاقتصادي العربي هو وحده الذي دفع بسقوط الخصومة في الاستئناف بالنسبة له لتعجيلها بعد الميعاد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى أيضا بسقوط الخصومة بالنسبة للمطعون عليه الثالث الذي لم يتمسك بهذا الدفع ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٥ - توجب المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية أن تحكم في الموضوع ، إلا أن التصدي لموضوع الدعوى يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى ، ولما كان اثبات من الأوراق أن الطعن الأول كان على ما قضى به في الموضوع وورد الطعن الثاني على القضاء بسقوط الخصومة في الاستئناف وهو ما لم يكن معروضا أصلا في الطعن الأول ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتمحور في أن شركة القاهرة للائقطان - الطاعنة - أقامت الدعوى رقم ٦٧٩ سنة ١٩٦١ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين بالقاهرة والاسكندرية ومصلحة الضرائب - المطعون عليهم الثلاثة الأول - طالبة الحكم بإلزام المصلحة بأن ترد لها ما دفعته من ضريبة بغير وجه

حق ومقدارها ١٨١١٧ جنيها ، ٢٤٣ مليا والفوائد ، واحتياطيا اعتبار واقعة السداد إلى المصلحة مبرئة لذمة الشركة الطاعنة من سداد مقابل ذلك من الثمن قبل الحراسة العامة ، وقالت بيانا لدعواها إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٧/٤/٢٩ اشترت الطاعنة من الحراسة العامة — المطعون عليهما الأول والثاني — بصفتها ممثلة لشركة المنيا للحليج كافة أصول وخصوم هذه الشركة وكانت نتيجة التقييم أن أصولها تزيد على خصومها بمبلغ ٢٢٧٠٨٣ جنيها ، ١٤٣ مليا وقد روى في ذلك ما تضمنته مذكرة نائب الحارس العام المقدمة للجنة التقييم من أن البائع هو الذى يتحمل الضرائب المستحقة على الشركة حتى تاريخ البيع ، ثم وقعت مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٤ حمزا إداريا تنفيذا تحت يدها وقاء لمبلغ ١٨١١٧ جنيها ، ٢٤٣ مليا قيمة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والدفاع والبلدية المستحقة على شركة المنيا للحليج الأقطان من المدة من ١٩٥٧/٧/١ إلى ١٩٥٨/٨/٣١ فقررت بما فى ذمتها وأوفت بالمبلغ فى ١٩٦٠/٢/٢٣ وأخطرت الحراسة العامة بالسداد إلا أنها إعتضت قولا منها بأن مبلغ الضريبة ما زال محل نزاع من جانبها وأنه لا يوجد تحت يد الطاعنة أموال للشركة المبيعة حتى يحجز عليها بعد أن آلت أموالها إلى الحكومة المصرية تنفيذا للاتفاق المصرى البريطانى بإنهاء الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين فطالبت مصلحة الضرائب برد المبلغ المسدد على أساس أن الحراسة هى الملزمة بدفعه ، وإذا رفضت المصلحة وأصرت الحراسة على وجهة نظرها فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٢ سنة ٢٠ ق مدنى الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق التماس بالطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٦ ق . وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٢ حكمت المحكمة برفض الحكم وبإحالة القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية مؤسسة قضاءها على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون لقيامه على واقعة تناقض الثابت بأوراق الدعوى إذ قضى بمسؤولية الشركة الطاعنة عن الضريبة موضوع النزاع على أنها مستحقة عن نشاط باشرته الشركة بعد التوقيع على عقد البيع مع أن هذه الضريبة مستحقة على أرباح التنازل التى لا تسأل عنها الطاعنة

وهي الشركة المتنازل لها، وأن ما أوردته الحكم بشأن المادتين الخامسة والسادسة من عقد البيع لم يكن تفسيراً لهما بل تدعيماً للنتيجة الخاطئة التي حصلها . عجلت الطاعنة الاستئناف قبل الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين بالقاهرة والاسكندرية - المطعون عليهما الأول والثاني - ومصابة الضرائب المطعون عليهما الثالثة . دفع المطعون عليهما الأول والثاني بعدم قبول التعجيل بالنسبة للحارس العام لزوال صفته وحلول جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي محله في تمثيل الخاضعين للحراسة وذلك طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢١ وبصحيفة معلنه في ١٣/٥/١٩٧٥ صححت الطاعنة شكل الاستئناف باختصاص رئيس جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي بصفته - المطعون عليه الرابع - دفع هذا الأخير بسقوط الخصومة لانقضاء سنة من تاريخ صدور حكم النقض . وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١ حكمت المحكمة بسقوط الخصومة في الاستئناف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم للسببين الأول والثاني وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فزأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة بعد أن عجلت الاستئناف قبل المطعون عليهما الأول والثاني عادت وصححت شكله بأن قصرته على المطعون عليهما الثالث والرابع اللذين صدر الحكم قباهما ولما كانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه نليس للطاعنة أن توجه طعنها بالنقض إلى المطعون عليهما الأول والثاني ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية بالنسبة للمطعون عليهما الثالث والرابع .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب، تنعى الطاعنة بالسبب الأول والوجهين الأولين من السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه بني قضاء بسقوط الخصومة على أن الدعوى عجلت ضد جهاز التعاون

الاتصاى العربى والدولى بعد ماضى أكثر من سنة على تاريخ صدور حكم النقض وأن هذا الجهاز هو الذى حل محل الحارس العام فى تمثيل الخاضعين للحراسة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ الذى اعتبرته المحكمة قانونا لا يقبل من أحد الاعتذار بالجهل بأحكامه ، فى حين أن القرار المذكور لا يعدو أن يكون قرارا فرديا لا يرقى إلى مرتبة القانون فضلا عن أنه لم ينفه ما للحارس العام من صفة فى تمثيل الخاضعين للحراسة ، ولما كان تعجيل الدعوى ضد هذا الأخير فى الميعاد القانونى قد عصمها من السقوط ، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى رغم ذلك بسقوط الخصومة يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان بطلان الاجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى لا شأن له — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالنظام العام ، وكان الثابت من الأوراق أن — الطاعنة اختصمت المطعون عليه الرابع باعتبار أنه الذى حل محل الحارس العام فى تمثيل الخاضعين للحراسة ولم تنكر عليه هذه الصفة فى مذكرتها التى قدمتها — إلى محكمة الاستئناف ردا على الدفع المبدى منه بسقوط الخصومة ، فإن ما تثيره الطاعنة بهذا السبب من إنعدام صفة المطعون عليه الرابع فى الاستئناف يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا يقبل من الطاعنة وقد تنحلت عن مخاصمته الحارس العام — المطعون عليهما الأول والثانى — التحدى بتعجيلها الدعوى ضده فى الميعاد القانونى ، كما أنه يغدو غير منتج ما تثيره الطاعنة بشأن طبيعة القرار الجمهورى المتقدم ذكره ، ومن ثم ينضحى النعى على الحكم بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الوجه الثانى من السبب الثالث يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبب ، وتقول الطاعنة بيانا لذلك إن الحكم لم يشر إلى المذكرة التى قدمتها إلى محكمة الاستئناف تضمنته ردها على الدفع بسقوط الخصومة .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعنة لم تبين فى صحيفة الطعن أوجه الدفاع التى تمسكت بها فى مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف وكيفية قصور

الحكم في الرد عايبا ، ولا يغني عن ذلك تقديم الطاعنة صورة رسمية من هذه المذكرة وإشارتها في صحيفة الطعن إلى أنها تضمنت ردها على الدفع بسقوط الخصومة تاركة لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه لتبقي هي وجوه القصور ، إذ الممول عليه هو ما يرد في صحيفة الطعن .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنها عجلت السير في الاستئناف ضد مصلحة الضرائب — المطعون عليه الثالث — قبل مضي سنة من تاريخ صدور حكم النقض ، وإذ دفع المطعون عليه الرابع بسقوط الخصومة بالنسبة له ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الخصومة في الاستئناف — بالنسبة للمطعون عليه الثالث أيضا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعي شديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣٦ من قانون المرافعات الحالي المنطبق على واقعة الدعوى تنص على أن " يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة المقامة أمامها الدعوى المطلوب إسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى . ويجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد أنقضاء السنة ، ويكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأقنين والا كان غير مقبول " ، ولئن وردت الفقرة الثالثة من النص خالية من العبارة الأخيرة من المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق التي كانت تنص على أنه " وإذا قدمه أحد الخصوم استفاد منه الباقيون " وهي تفيد أن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها تعتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعة ، ومؤدى ذلك أن الخصومة بالنسبة لاسقاطها أصبحت بمنفى النص الحالي قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم ، غير أن ذلك لا يتصور إلا إذا كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة ، أما أن كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين ، ولما كان الثابت أن الطاعنة أقامت الدعوى طائبة الحكم بإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد لها ما دفعت من ضريبة بغير وجه حق مقدراها ١٨١١٧ جنيه و ٢٤٣ حلیم والفوائد واحتياطيا اعتبار واقعة السداد إلى المصلحة مبرئة لخدمة الشركة الطاعنة من سداد مقابل ذلك من الثمن قبل الحراسة العامة وكان موضوع الدعوى على

هذه الصورة مما يقبل التجزئة إذ أن كلا من الطرفين مستقل عن الآخر بسببه القانوني وبالشخص الموجه إليه ، ولما كان ذلك و كان المطعون عليه الرابع هو وحده الذي دفع بسقوط الخصومة في الاستئناف بالنسبة له لتعجيلها بعد المبدأ فان الحكم المطعون فيه إذ قضى أيضا بسقوط الخصومة بالنسبة للمطعون عليه الثالث الذي لم يتمسك بهذا الدفع ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إنه وأن كانت المادة ٢٦٩ / ٤ من المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية أن تحكم في الموضوع إلا أن التصدي لموضوع الدعوى يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطعن الأول كان على ما قضى به في الموضوع وورد الطعن الثاني على القضاء بسقوط الخصومة في الاستئناف وهو ما لم يكن معروضا أصلا في الطعن الأول فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد - نين وعضوية السادة المحترمين
صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، محمد على هاشم وملاح الدين عبد العظيم .

(٣٨٢)

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٤ القضائية :

ضرائب « الطعن الضريبي » . حكم « بحجية الحكم » .

١ - الطعن في الحكم . وجوب أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها حكم المطعون فيه . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أضر به . - حسبه أن يذكر حجتيه عند مراجعته به .

ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية » رسوم . شركات .

٢ - التزام الشريك المتضامن بالضريبة . السبب القانوني فيه هو ما يصيبه من ربح . الرسوم المستحقة على الطعن الضريبي . وجوب تقديرها باعتبار كل شريك على حده .

١ - لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه وبشرط في الطاعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه سواء أكان خصماً أصلياً أم متدخلاً أم مدخلاً في الخصومة ، أما من لم يكن طرفاً في الدعوى التي صدر فيها الحكم فلا يجوز له الطعن بطريق من طرق الطعن في الأحكام التي نص عليها القانون ولو كان الحكم قد أضر به ، وإنما حسبه أن يذكر حجتيه في الحكم كلما أريد الاحتجاج به أو أريد تنفيذه عليه إذ أن المناط في تحديد الخصم في الدعوى هو بتوجيه الطلبات منه أو إليه . ولما كان ثابت من الحكم المطعون فيه ، أن للطاعن الثاني لم يكن طرفاً في الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه فإن الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير مقبول بالنسبة له .

٢ - تنص الفقرة الأولى من المادة السابقة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه « إذا إشتتت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ، ناشئة عن سند واحد ، فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، فإذا كانت ناشئة عن

سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حده » . . . ومقصود الشارع بالسند في معنى هذه المادة هو السبب أو الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى ، ومؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ، إذ لم يعتد هذا القانون بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة ، كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه — وإنما فرضت الضريبة على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيبه في الربح يعادل حصته في الشركة مما مقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول ، وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ومن ثم فإن ما يصيبه الشريك من ربح يكون هو السبب القانوني في التزامه بالضريبة شأنه في ذلك شأن الممول الفرد ، ومن أجل ذلك حمل القانون عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصيا وأفرد له سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن دعوى الشريك الآخر ، مما مقتضاه وجوب تقدير الرسم باعتبار كل شريك على حده ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على تقدير رسم واحد تأسيسا على أن أرباح شركة التضامن هي الواقعة المنشئة للضريبة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب عابدين أول قدرت صافي أرباح مذناة المطعون ضدهم وهي شركة تضامن من نشاطهم في تفصيل أزياء السيدات في السنوات من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ — بمبلغ ١٢٩١ جنيه ٢٠٠ مليم عن سنة ١٩٦٥ ومبلغ ٢٧٠٦ جنيه ٨٠٠ مليم عن كل من ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ وزعت هذه الأرباح على الشركاء المطعون ضدهم كل بحسب نصيبه في عقد الشركة ، وإذا اعترضوا

وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتحفيض تقدير المأمورية لأرباح الشركة في الفترة من ١/١/١٩٦٥ إلى مبلغ ١١١٦ جنيه وفي الفترة من ١/١/١٩٦٥ إلى ٣١/١٢/١٩٦٥ مبلغ ١٧١٣ جنيه عن كل من سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ وتقسيم الأرباح بين الشركاء حسب العقد ، فقد طعنوا على هذا القرار بالدعوى رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٧٠ تجارى القاهرة الابتدائية وبتاريخ ١٨/٢/١٩٧١ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه . استأنفه المطعون ضدهم بالاستئناف رقم ١٦٦ سنة ٨٨ ق القاهرة ، وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء باعتبار أرباح المنشأة في سنة ١٩٦٥ مبلغ ٤١٦ جنيه وسريان هذا التقدير على سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ طبقا للقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ، وبتاريخ ١٠/١١/١٩٧١ حكمت المحكمة بالحاق عقد الصلح المحرر بتاريخ ٢٩/٧/١٩٧١ بين مصلحة الضرائب والمطعون ضدهم بمحضر الجلسة . إستصدر قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة قائمة بتقدير مبلغ ٤٩ جنيه و ٥٩ مليم باقى رسوم مستحقة عن الاستئناف سالف الذكر على أساس أن الاستئناف أنصرف إلى المنازعة في أرباح عدة سنوات ضريبية وإلى عدة شركاء مما يوجب تحصيل رسم من حصة كل شريك وعن كل سنة ، عارض المطعون ضدهم في هذه القائمة أمام محكمة استئناف القاهرة وبتاريخ ١٩/٦/٧٤ ، حكمت المحكمة بتعديل القائمة المعارض فيها إلى مبلغ والزمت مصلحة الضرائب المصروفات المناسبة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن من الطاعن الثانى ونقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن الطاعن الثانى لم يكن طرفا في الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه فلا يقبل منه الطعن بالنقض .

وحيث إن نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات يقضى بأنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، وعلى ذلك يشترط في الطاعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه سواء أكان خصما أصليا أم مت دخلا أم مدخلا في الخصومة أما من لم يكن طرفا في الدعوى التي صدر فيها الحكم فلا يجوز له الطعن بطريق من طرق الطعن في الأحكام التي نص عليها القانون

ولو كان الحكم قد اضربه ، وإنما حسبه أن ينكر صحة الحكم كلما أريد الاحتجاج به أو أريد تنفيذه عليه إذ أن المناط في تحديد الخصم في الدعوى هو بتوجيه الطلبات منه أو إليه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الثانى لم يكن طرفاً فى الخصومة الصادرة فيها الحكم المطعون فيه فإن الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون غير مقبول بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعن الأول .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن طلبات المطعون ضدهم فى الدعوى موضوع النزاع هو تعديل التقدير الذى أجرته مصلحة الضرائب بشأن أرباحهم فى مختلف سنوات النزاع وإذ كان كل سنة ضريبية تعتبر مستقلة عن الأخرى ، وكان النزاع الذى استحق عنه الرسم يشتمل على السنوات من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ فإن الطلبات فى هذه الدعوى تتعدد بتعدد هذه السنوات ومن ثم يتعين تقدير الرسم باعتبار كل سنة مستقلة عن الأخرى ، فى حين أن الحكم المطعون فيه قضى بتقدير الرسم على الأرباح المتنازع عليها جملة .

وحيث إن النعى بهذا الوجه لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه ، إذ يبين مما أورده بمذوناته ، أن الواقعة التى كانت مثار خلاف بين الطرفين والتى انصب عليها قضاؤها بتعديل قائمة الرسوم المعارض فيها — هى ما إذا كانت الرسوم تقدر على أساس الأرباح التى حققها الشركة جملة فى كل سنة من سنتى النزاع أم تقدر فى كل من تلك السنوات على أساس نصيب كل شريك على حدة ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه غير مقبول .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل قائمة الرسوم المعارض فيها من المطعون ضدهم استناداً إلى أن الواقعة المنشئة للضريبة هى تحقيق الربح الناتج عن نشاط الشركة ورتب على ذلك أن أرباح كل من الشركاء فى شركة التضامن تعتبر ناشئة عن سبب قانونى واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ذلك أن — التزم كل شريك متضامن باعتباره ممولاً فرداً يختلف عن سبب التزام الشريك الآخر فيتمدد الرسم بتعدد الشركاء .

وحيث إن هذا للنعي صحيح ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ نصت على أنه "إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ، ناشئة عن سند واحد ، فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة". وإذا كان مقصود الشارع بالسند في معنى هذه المادة هو السبب أو الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى ، وكان يؤدي نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ، إذ لم يعتد هذا القانون بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه ، وإنما فرضت الضريبة على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيبه في الربح يعادل حصته في الشركة ، مما يقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، فإن ما يصيبه الشريك من ربح يكون هو السبب القانوني في التزامه بالضريبة شأنه في ذلك شأن الممول المفرد ، ومن أجل ذلك حمل القانون عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصيا وأفرد له مهلة طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن دعوى الشريك الآخر ، مما يقتضاه وجوب تقدير الرسم باعتبار كل شريك على حدة ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على تقدير رسم واحد تأسيسا على أن أرباح شركة التضامن هي الواقعة المنشئة للضريبة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة
المستشارين محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد القاسم ، محمد عبد العزيز الجندي
وسامي الكومي

(٣٨٣)

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٨ القضائية :

تقادم « تقادم مسقط » بخمارك .

إقامة الدعوى ضد مصلحة الجمارك بطلب رد قيمة البضائع المصادرة ، سقوطها بالتقادم ،
بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .
إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بالتقادم استناداً إلى أن الدعوى
ضد مصلحة الجمارك بطلب رد قيمة البضائع المصادرة تقوم في أساسها على نص
المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليست دعوى اثرء بلا سبب .
أو دفع غير المستحق فإنه كان يتعين عليه — أخذاً بمنطقة — أن يحمل حكم
المادتين ١٠٨ ، ١٠٩ من قانون الإجراءات اللتين تقضيان بأن الأشياء
المضبوطة التي لا يطالبها أصحابها أو يطلبون ثمن بيعها في ميعاد ثلاث سنوات
من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكاً للحكومة بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك ،
لما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية التي ضبطت البضائع على ذمتها قد انتهت
بتصديق الحاكم العسكري على الأحكام المصادرة فيها في ١٩٦٤/٣/١ حسبما يبين
من حكم محكمة أول درجة ، مما مؤداه أن الحق في المطالبة بشأنها قد سقط قبل
رفع الدعوى في ١٩٦٨/١١/٢ وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون
قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

- حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما ابتداء الدعوى ٥٦٦١ سنة ١٩٦٨ مدني
كلي القاهرة ضد الطاعنين بصفتيهما بصحيفة معلقة في ١٩٦٨/١١/٢ وقيدت
هذه الدعوى بعد ذلك برقم ٤١٠٠ سنة ١٩٧١ مدني كلي شمال القاهرة وانتهيا فيها
إلى طلب الحكم بانزاع الطاعنين بمبلغ ٦٥٩٥,٥٨٥ تأسيسا على أن المطعون ضده
الأول استورد بضائع للمطعون ضده الثاني طبقا للإجراءات التي يستلزمها القانون
حوما أن وصلت البضائع للبناء حتى قامت مصلحة الجمارك بمصادرتها وبيعها
وإبلاغ نيابة الشئون المالية ضد المطعون ضده الأول بمقولة مخالفة لأحكام
القانون ٨٠ لسنة ١٩٥٧ وضبطت عن تلك الوقائع لقضايا ٧٣، ٧٦ سنة ١٩٦٠
جنح نيابة أمن الدولة عابدين ، ٩ لسنة ١٩٦١ جنح أمن الدولة الأزبكية وقدم
للحكمة فقضى فيها ببراءته وقد طالب المطعون ضدهما مصلحة الجمارك برد قيمة
البضائع المصادرة طبقا لنص المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنها
أمتنعت عن ذلك فأقاما دعواهما التي قضت فيها محكمة أول درجة في ١٩٧١/١١/٢٠
بطلباتهما ، فاستأنف الطاعنان ذلك الحكم بالاستئناف ٤٠٧ سنة ٨١ قضائية
القاهرة وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٠ برفض استئنافهما وتأييد
الحكم المستأنف فطعنا في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة
أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت
جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب
الثاني من سبب طعنهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وقالوا في بيان ذلك
أن الحكم أخطأ في قضائه برفض الدق بسقوط الحق بالتقادم مستندا في ذلك
إلى أن الدعوى رفعت بالتأسيس على المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات
الجنائية ، وأيا كان التكييف القانوني للدعوى فإن حق المطعون ضدهما في
استرداد ثمن البضائع المصادرة قد سقط قبل رفعها ذلك أن قواعد الآثار
بلا سبب أو دفع غير المستحق تقضي بسقوط الحق في الاسترداد بمضي ثلاث
سنوات من تاريخ العلم به ، وهذا اللم تحقق بصور أحكام البراءة في القضايا

الجنائية في ١٤/١٢/١٩٦٣، ١٨/١/١٩٦٤ فكان يتعين رفع الدعوى قبل ١٧/١/١٩٦٧، بل أن الدعوى طبقا لتكييف الحكم المطعون فيه قد سقطت طبقا لنص المادتين ١٠٨، ١٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية اللتين تستلزمان أن تجرى المطالبة بتمن الأشياء المضبوطة في معياد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى الجنائية وإذا لم يقضى الحكم المطعون فيه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بالتقدم استنادا إلى أن الدعوى تقوم في أساسها على نص المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وليست دعوى اثناء بلا سبب أو دفع غير المستحق ، ومن ثم كان يتعين على الحكم — أخذا بمنطقة — أن يعمل حكم المادتين ١٠٨، ١٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية اللذين تقضيان بأن الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها أو يطلبوا تمن بيعها في معياد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكا للحكومة بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك ، وكانت المدعى الجنائية التي ضبطت على ذمتها قد انتهت بتصديق الحاكم العسكري على الأحكام الصادرة فيها في ١/٣/١٩٦٤ حسبا يبين من حكم محكمة أول درجة مما مؤداه أن الحق في المطالبة بشأنها قد سقط قبل رفع الدعوى في ١٢/١١/١٩٦٨ وإذا لم ياتر الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر من أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج ، صبحي رزق ، محمد أحمد حمدي .

(٣٨٤)

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٥٥ القضائية :

(٢٤١) إيجار " إيجار الأماكن " .

- (١) امتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجته وأولاده والديه .
ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . منطه . أقامتهم معه إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك أيا كانت مدة الإقامة أو بدايتها . الانقطاع ثم العودة للإقامة المستقرة . لا يغير استمرار العقد لصالحهم .
(٣) إقامة الزوج مع زوجته المستفيدة من عقد الإيجار من ترك واندها للسكن . لا يعد تأجيراً من الباطن . حلة ذلك .

١ — مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ان المشرع رغبة منه في حماية شاغلي الأماكن المؤجرة وعلى أزمة الاسكان استحدث في المادة المذكورة حكماً يقض باستمرار عقد الإيجار وامتداده — في حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة — لصالح زوجته أو أولاده أو والديه اقيمين معه وقت الوفاة أو الترك ، ويكفي لكي يتمتع أى من هؤلاء بميزة الامتداد أن تثبت له إقامة مستقرة مع المستأجر بالعين المؤجرة أيا كانت مدتها وأيا كانت بدايتها بشرط أن تستمر حتى تاريخ الوفاة أو الترك ، فلا يؤثر على قيام هذا الحق انقطاعه عن الإقامة مع المستأجر الأصلي إذا عاد وأقام من بعد منه إقامة مستقرة قبل الوفاة أو الترك واستمرت حينها .

٢ — إذ كانت إقامة المطعون عليه الثاني زوج الابنة — ابنة المستأجر — بالعين وانتفاعه بسكنائها ، هو انتفاع متفرع عن — ق زوجته وتابع لها في استمرار شغلها مادامت بقيت هي فيها — بعد ترك والدها للسكن — اعتباراً

بأن لعقد الإيجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طابعاً عائلياً وجماعياً لا ينشأ منه المنتفع بالعين سواء كان مستأجراً أو مستفيداً مما شرعته القوانين الاستثنائية مجرد السكنى بمفرده بل ليعيش مع أفراد الأسرة الأمر الذى ينفى اعتبار الوضع حالة تأجير من الباطن أو تنازل عن الإيجار بالنسبة للمطعون عليه الثانى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٤٨٤ لسنة ١٩٧٢ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المبين بصحيفة الدعوى وإخلاصهما من العين المؤجرة وتسليمها لها خالية . وقالت فى بيانها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/١٠/١ استأجر منها المطعون عليه الأول العقار محافظة الاسكندرية ، وإذ خالف المستأجر عقد الإيجار وتنازل عنه للمطعون عليه الثانى دون إذن كتابى صريح منها ، فقد أقامت الدعوى بتاريخ ١٩٧٣/٥/٣١ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة أن المطعون عليه الأول تنازل لزوج ابنته المطعون عليه الثانى من عين النزاع وتخلى عن الإقامة فيها بعد أن كان المطعون عليه الثانى قد أقام وزوجته بشقة أخرى ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت فحكمت بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥ بفسخ عقد الإيجار المشار اليه وبإخلاء المطعون عليهما من العين المؤجرة وتسليمها خالية مما يشغلها . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٢ لسنة ٣٠ ق الاسكندرية طالبين الغاء ورفض الدعوى ، وباتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة

مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وبالحلقة المحددة ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسببين الثاني والثالث منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إنه يشترط لكي يتمتع الأبناء بميزة امتداد عقد الإيجار الصادر للوالد المستأجر في حالة وفاته أو تركه المسكن ، أن تتلازم وتستمر إقامتهم مع الأب بغير انقطاع ، بحيث إذا انقطعت الإقامة سقط عنهم حق التمتع بالميزة المقررة في المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذا تمسكت الطاعنة بأن ابنة المطعون عليه الأول كانت تقيم مع زوجها المطعون عليه الثاني بعيدا عن المسكن المؤجر لوالدها ، منذ زواجهما وحتى أغسطس سنة ١٩٦٤ ، أخذا باقرار المطعون عليه الثاني أمام محكمة أول درجة وبالشهادة الصادرة من رئاسته وأقام الحكم قضاءه رغم ذلك على سند من ثبوت إقامة المطعون عليه الثاني وزوجته ابنة المطعون عليه الأول بالعين المؤجرة قبل ترك الأخير لها ، دون اعتداد بانقطاع إقامتهما في بدء الزواج ودون مناقشة القرائن التي ساقها الطاعنة ، فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور .

وحيث أن النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه "مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا يلتبى عقد إيجار المسكن أو إيجار المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك" يدل على أن المشروع رغبة منه في حماية شاغلي الأماكن المؤجرة وحل أزمة الإسكان استعملت في المادة المذكورة . حكما يقضى باستمرار عقد الإيجار وامتداده - في حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة - لصالح زوجه أو أولاده أو والديه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك ، ويكفي لكي يتمتع أي من هؤلاء بميزة الامتداد أن تثبت له إقامة مستقرة مع المستأجر بالعين المؤجرة ، أيا كانت مدتها وأيا كانت بدايتها ، بشرط أن تستمر حتى تاريخ الوفاة أو الترك ، فلا يؤثر على قيام هذا الحق انقطاعه عن الإقامة مع المستأجر الأصلي إذا عاد وأقام من بعد معه إقامة مستقرة

قبل الوفاة أو الترك واستمرت حينها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن ابنة المطعون عليه الأول (المستاجر) كانت تقيم مع أبيها بالعين المؤجرة إقامة استمرت حتى تاريخ تركه تلك العين ، ورتب على ذلك حقها في التمسك باستمرار عقد الإيجار لصالحها ومن ثم حقها في شغل العين المؤجرة بعد ترك والدها لها ، وكان لا يؤثر على قيام هذا الحق ثبوت انقطاعها عن الإقامة في العين خلال الفترة التالية لزواجها وحتى سنة ١٩٦٤ ، طالما ثبتت عودتها إلى الإقامة مع والدها بعد ذلك إقامة مستقرة حتى تركه العين ، فإنه لا يعيب الحكم إلغائه عن تناول هذه الواقعة أو المستند الذي تضمنها . لما كان ذلك وكانت إقامة المطعون عليه الثاني زوج الابنة المذكورة بالعين وانتفاعه بسكنائها ، هو انتفاع متفرع عن حق زوجته وتابع لها في استمرارها في شغلها مادامت بقيت هي فيها باعتبار أن لعقد الإيجار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — طابعاً عائلياً وجماعياً لا يلبس منه المتفع بالعين سواء كان مستاجراً أو مستفيداً مما شرعته بالقوانين الاستثنائية مجرد السكنى بمفرده بل ليعيش مع أفراد الأسرة الأمر الذي ينفي اعتباراً الوضع حالة تأجير من الباطن أو تنازل عن الإيجار بالنسبة للمطعون عليه الثاني ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه التناقض والخطأ في الاستناد ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أسند ما انتهى إليه من ثبوت استمرار إقامة المطعون عليه الثاني وزوجته مع المطعون عليه الأول بعين النزاع حتى ترك الأخير لها ، إلى أقوال شاهدي المطعون عليهما والمستندات المقدمة منهما ، في حين أن شهادة الشاهدين المذكورين تضمنت استمرار بقاء المطعون عليه الأول بعين النزاع وعدم تركه لها حتى تاريخ الادلاء بالشهادة ، كما أن الشهادة الطيبة المقدمة من المطعون عليه الثاني والمؤرخة ١٩٧٤ / ٣ / ٣ تضمنت صراحة أن المطعون عليه الأول كان يعالج في هذا التاريخ بعين النزاع ، مما يعيبه بالتناقض والخطأ في الاستناد .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر ، وأن تأخذ ببعض أقوال

الشاهد مما ترتاح اليه وتثق به دون البعض الآخر . لما كان ذلك وكان مفاد الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف اطمانت إلى شق من أقوال الشاهدين وما تضمنته من إقامة المطعون عليه الثانى وزوجته مع المطعون عليه الأول وأخذت بها ، دون ما تضمنته تلك الأقوال من استمرار بقاء المطعون عليه الأول في العين ، واستندت في ثبوت ترك المطعون عليه الأول للعين المؤجرة إلى ما تكشف من إعلانه بحكم الإحالة على التحقيق في عين أخرى ، فإن النعى على حكمها بالتناقض أو الخطأ في الاسناد يضحى لأجله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد الباجوري ، ابراهيم فراج ، صبحي رزق دادر محمد أحمد حمدي .

(٣٨٥)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٦٤ القضائية :

(١) تقادم . إيجار .

التقادم - جواز التزول من الدفع به صراحة أو ضمنا بعد ثبوت الحق فيه . لمحكمة الموضوع تقدير
ذلك . مثال في سقوط الحق في المطالبة بالأجرة .

(٢) إيجار " إيجار الأماكن . ضرائب .

العقارات المملوكة للأفراد المؤجرة لمعاهد وزارة التربية والتعليم خضوعها للضريبة على العقارات
المليئية . وجوب تخفيض الأجرة بما يعادل الإعفاء الضريبي . القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ .

١ - مؤدى نص المادة ٣٨٨ من التقنين المدني أن التزول عن التقادم
هسائر أنواعه عمل قانوني من جانب واحد يتم بمجرد إرادة المتنازل وحدها بعد
ثبوت الحق فيه ، ولما كان التزول عن التقادم لا يخضع لأي شرط شكلي فكما
يقع صراحة بأي تعبير عن الإرادة يفيد معناه ، فإنه يجوز أن يكون ضمنا
يستخلص من واقع الدهوى ومن كافة الظروف والملايسات المحيطة التي تظهر
منها هذه الإرادة بوضوح لا غموض فيه ، ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة
أن قاضي الموضوع هو الذي يقدر ما إذا كان يستقي من موقف المدين ما يستفاد
حنه حتما نزوله من الدفع بالتقادم بما لا يعقب عليه مادام استخلاصه سائغا لما كان
ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين بصفتهم متمسكا أمام
محكمة الموضوع بسقوط الحق في المطالبة بالأجرة بالتقادم عن المدة السابقة على
١٩٤٩/١١/٢٩ وأنه استخلص من الكتاب الذي وجهته المنطقة التعليمية إلى
المطعون عليهم في ١٩٦٠/١/١١ وبعد ثبوت الحق في التمسك بالتقادم أنه مع

إقرارها الضمى بعدم سداد الأجرة وعدت بالوفاء بها لدى تقديم مستندات التمليك ، ومن الكتاب المرسل إلى المطعون عليه الأول بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٦ المتضمن طلب إدارة الشؤون القانونية موافقتها بمذكرة مبين بها تاريخ تسليم المبنى واسم المؤجر وقدر المبالغ المعلاه كأمانات وتواريخ الطلبات المقدمة لصرفها حتى يمكن إنهاء موضوع الأجرة المستحقة المتأخرة ودفعتها — استخلص من هذين الحتامين غير المحجودين إرادته الطائنين الثابتة والمؤكد في النزول عن انتقام فإن هذا الاستخلاص الموضوعي سائق وله مأخذه من الأوراق .

٢ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية أن المشرع أعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المساكن التي لا يزيد متوسط الأيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية منها على ثلاث جنيهات ، كما أعفى من أداء الضريبة الأصلية وحدها المساكن التي يزيد متوسط الأيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية منها على ثلاث جنيهات ولا يتجاوز خمسة جنيهات ، بحيث يقع عبء التخفيض على عتوة الخزنة في صورة إعفاء المالك من الضرائب مقابل تخفيض الأجرة بما يعادلها بقصد تخفيف عن كاهل المستأجرين ، ومؤدى المادتين ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية أن هذه الضريبة تسرى على أشاء معينة بالجدول المرفق بالقانون ، ولا يعفى من أدائها سوى الأحوال المبينة فيها بيان حصر ، وليس من بينها العنارات المملوكة للأفراد والمزجزة معاهد تابعة لوزارة التربية والتعليم وإذا كان البين من محضر أعمال الخبير أن المطعون عليهم قدموا ما يفيد خضوع العنار موضوع النزاع للضريبة العنارية ولم يكن لذلك صدى في النتيجة التي خلص إليها التقرير ، وكان ما خلص إليه الخبير مخالف للثابت بمحضر أعماله وإد أخذ الحكم بالتقرير دون أن يفتن إلى هذا التناقض فإنه فضلا عن خطئه في القانون يكون قاصر التسبب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول ومورث باقي المطعون عليهم أقاما — بعد رفض أمر الأداء — الدعوى رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ مدني أمام محكمة طنطا الابتدائية ضد الطاعنين بصفتهم — وزارة التربية والتعليم ومطقة طنطا التعليمية — بطلب إلزامهما أن يدفعا لهما مبلغ ١٩٠١ جنيه قيمة الأيجار المتأخر حتى آخر شهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ . وقالوا شرحا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٣/١١/٩ أجرا وزارة التربية والتعليم منزلا مملوكا لهما كائنا بتقصده استعماله مدرسة لقاء أجره قدرها ٢٣ جنيه شهريا . وإذا تأخرت الوزارة في سداد مبلغ ١٩٠١ جنيه من الأجرة المستحقة ، فقد أقاما الدعوى . طلب الطاعنان وقفها حتى يفصل في دعوى تخفيض الأجرة المقامة منهما ، كل تمسكا بسقوط الحق في المطالبة بالأجرة عن المدة السابقة على ١٩٥٩/١١/٢٩ بالانقضاء الخمسى . وبتاريخ ١٩٦٦/١/١١ حكمت المحكمة بوقف الدعوى لحين الفصل في دعوى التخفيض ، وبعد الفصل في هذه الدعوى عدل المطعون عليهم طلباتهم إلى مبلغ ٨٠١,٢٥٠ جنيه قيمة الإيجار المستحق حتى آخر فبراير سنة ١٩٦١ . وعادت المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٣ حكمت بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا مبلغ ٢٤٩٤,٥٦١ جنيه ، استأنفت وزارة التربية والتعليم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٢ ق طنطا ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٨ حكمت محكمة الاستئناف بنسب مكتب الخبراء لمعاينة العقار المؤجر وبيان عدد غرفه وما إذا كان يتمتع بالإعفاء والتخفيضات التي نص عليها القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاء ان على هذا الحكم والحكم الصادر بنسب الخبير بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينسب الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولان إن محكمة الاستئناف مايرت محكمة أول درجة في رفض الدفع

يسقط الحق في المطالبة بالأجرة بالتقادم عما زاد عن الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى ، على سبيل من القول بأن كتاب المنطقة التعليمية الموجه إلى المؤجرين في ١٩٦٠/١/١١ ينطوي على التنازل عن التمسك بالتقادم الذي كان قد تم ، بنضه على صرف الإيجار عند تقديم مستندات الملكية ، وهو ما يجاوز مجرد الإقرار بالأجرة إلى الاعتراف بالدين ذاته وباستحقاقه دليل أبدأ الاستعداد لسداده وأضاف الحكم المطعون فيه قرينة على هذا النزول استقفاها من سداد الوزارة الأجرة المستحقة عن جزء من المدة التي تمسكت بسقوط الحق في اقتضاها ، في حين أن ما تضمنه الكتاب آنف البيان لا يؤدي إلى معنى التنازل عن التقادم ، بل يفهم منه أن المنطقة التعليمية على استعداد لسداد ما لم يتقدم من الأجرة حال تقديم المستندات الدالة على ملكية العين المؤجرة ، وهو مجرد تقرير للواقع لوجود نزاع على ملكيتها ، ولا يمكن اعتبار مطالبة الدائن بتقديم المستندات دليلاً على التنازل عن التقادم . هذا إلى أن المبلغ الذي سدده المنطقة يندرج ضمنه مبالغ أخرى بخلاف الأجرة ، الأمر الذي يتفق معه القول بسداد مبالغ ضمن المدة التي سقطت بالتقادم ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٣٨٨ من التقنين المدني على أنه " لا يجوز النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه .. وإنما يجوز لكل شخص يملك التصرف في حقوقه أن ينزل ولو ضمناً عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه .. " يدل على أن النزول عن التقادم بسائر أنواعه عمل قانوني من جانب واحد يتم بمجرد إرادة المتنازل وحدها بعد ثبوت الحق فيه . ولما كان النزول عن التقادم لا يخضع لأي شرط شكلي فكما يقع صراحة بأي تعبير عن الإرادة يفيد معناه ، فإنه يجوز أن يكون ضمناً يستخلص من واقع الدعوى ومن كافة الظروف والملايسات المحيطة التي تظهر منها هذه الإرادة بوضوح لا غموض فيه ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الموضوع هو الذي يقدر ما إذا كان يستقي من موقف المدين ما يستفاد منه حتماً نزوله عن الدفع بالتقادم بما لا يعقب عليه مادام استخلاصه سائماً . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون أن الطاعنين بصفتهم متمسكا أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق

في المطالبة بالأجرة بالتقادم عن المدة السابقة على ١٩٥٩/١١/٢٩ — وإذ استخلص من الكتاب الذي وجهته المنطقة التعليمية إلى المطعون عليهم في ١٩٦٠/١/١١ وبعد ثبوت الحق في التمسك بالتقادم أنه مع إقرارها الغمضي بعدم سداد الأجرة ومدت بالوفاء بها لدى تقديم مستندات التملك ، ومن الكتاب المرسل إلى المطعون عليه الأول بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٦ المتضمن طلب إدارة الشئون القانونية موفاتها بمذكرة مبين بها تاريخ تسليم المبنى واسم المؤجر وقدر المبالغ المعلاة كأمانات وتواريخ الطلبات المقدمة لصرفها حتى يمكن إنهاء موضوع الأجرة المستحقة المتأخرة ودفعها ، واستخلص من هذين الكتابين غير المجحودين إرادة الطاعنين الثابتة والمؤكددة في التزول عن التقادم ، فإن هذا الاستخلاص الموضوعي سائغ وله مأخذه من الأوراق . لما كان ما تقدم وكانت هذه الدعامة الأساسية كافية لحمل قضاء المحكم فانه لا يعيبه ما يزيد فيه من القول . بوفاء الطاعن جزءا من الأجرة المستحقة عن مدة متقدمة ، لأن هذه القرينة — أيا كان وجه الرأي فيها — غير ذات تأثير على صحة ما خلص إليه على النحو السابق تجليته ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم تبنى ما أورده تقرير الخبير من أن عقار النزاع الكائن معنى من الضرائب العقارية ، ورتب على ذلك عدم انطباق القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ عليه ، في حين أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية فرض ضريبة سنوية على المباني الواقعة في المدن والبلاد الموضحة بالجدول المرافق لهذا القانون أيا كان الغرض الذي تستخدم فيه طالما ليست من العقارات المعفاة من أداء الضريبة والواردة وفق المادة ٢١ منه والعقار المؤجر ليس منها . وإذ لم يوضح تقرير الخبير أو الحكم الذي اعتمد عليه الأسباب المبررة للنتيجة التي انتهى إليها فإنه يكون مميبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات

من الضريبة على العقارات المبنية أن المشرع أعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى - المساكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية منها على ثلاث جنيهات ، كما أعفى من أداء الضريبة الأصلية وحدها المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية منها على ثلاثة جنيهات ولا تتجاوز خمسة جنيهات ، بحيث يقع عبء التخفيض على عاتق الخزنة في صورة إعفاء الملاك من الضرائب مقابل تخفيض الأجرة بما يعادلها بقصد التخفيف عن كاهل المستأجرين ، وكان مؤدى المادتين ٢١،٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية أن هذه الضريبة تسرى على انحاء معينة بالجدول المرفق بالقانون، ولا يعفى من أدائها سوى الأحوال المبينة فيها بيان حصر ، وليس من بينها العقارات المملوكة للأفراد والمؤجرة معاهد تابعة لوزارة التربية والتعليم ، وكان البين من محضر أعمال الخبير الرقيم ٤ / ١ / ١٩٧٥ أن المطعون عليهم قدموا ما يفيد خضوع العقار موضوع النزاع للضريبة العقارية ولم يكن لذلك صدى في النتيجة التي خلص إليها التقرير ، وكان ما خلص إليه الخبير يخالف الثابت بمحضر أعماله وإذا أخذ بالحكم بالتقرير دون أن يفتن إلى هذا التناقض فإنه فضلا عن خطئه في القانون يكون قاصر التسيب وهو لا يستوجب نقض الحكم على أن يكون مع النقص نالاً -

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

المؤلف من السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، إبراهيم فراج ، صبحي رزق ومحمد أحمد حمدي .

(٣٨٦)

الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٧٤ القضائية :

(٢٤١) دعوى " الصفة " . حكم " الطعن في الحكم " . أهلية .

(١) تمثيل الولي الشرعي للقاصر في الاستئناف . بلوغ القاصر من الرشد قبل رفع الطعن بالنقض .
وجوب إقامة الطعن منه شخصياً .

(٢) تمثيل الولي الشرعي للقاصر في الاستئناف رغم تعيين وصي عليه بدلا منه قبل صدور
الحكم . رفع الطعن بالنقض من الموصى . صحيح ولو لم يفصح عن صفته حتى صدور الحكم

(٣) نقض " سبب الطعن " . نيابة عامة . بطلان .

تدخل النيابة العامة في قضايا القصر . البطلان المترتب على افعال اخبارها بهذه القضايا .
بطلان نسي مقرر لمصلحة القصر . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٤) أحوال شخصية . إيجار .

قراءة المصاهرة . مؤداها . أفارب أحد الزوجين . اعتبارهم في ذات القرابة والدرجة
بالنسبة للزوج الآخر .

(٥) إيجار " إيجار الأماكن " .

انتقال حقوق المستأجر إلى أفاربه حتى الدرجة الثالثة في حالة ترك المستأجر العين . م ٢١ ق
٥٣ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . المقصود بالقرابة . قرابة النسب وقرابة المصاهرة .

١ - إذ كان الواقع في الدعوى أن الجد الولي الشرعي كان يتوب عن القاصرة
في الاستئناف حتى صدر الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت أن هذه القاصرة
تجد بلغت من الرشد ورفعت عنها الوصاية في ١١/٦/١٩٧٧ وقبل رفع الطعن

بالنقض في ١٣/٧/١٩٧٧ ، فإنها وحدها وبصفتها الشخصية تكون ذات الشأن في رفعه بعد زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنها ، ويكون الطعن المرفوع من الطاعنة الثالثة بوصفها وصية على الابنة المشار إليها غير مقبول . لا يغير من ذلك أن يقدم الحاضر عن الطاعنين بالجلسة توكيلا صادرا إليه من الابنة وبصفتها الشخصية في ٢١/٨/١٩٧٧ لمباشرة الخصومة نيابة عنها ، لأن هذا التوكيل ليس من شأنه أن يجعل صحيفة الطعن مرفوعة منها بهذه الصفة .

٢ — يشترط لقبول الطعن من الطاعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم بشخصه أو بمن ينوب عنه ، وكانت العبرة في توافر هذه الصفة بحقيقة الواقع ، ولا يعتبر الشخص طرفا في خصومة يتمثل الغير له إلا إذا كان هذا التمثيل مقطوعا به ، فإن اتحدت صفة النيابة أو أضفاها الحكم على شخص بلا مبرر ، فهذا غير كاف لاعتباره طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم بما يحق له الطعن فيه ، ويكون ذلك جائزا من صاحب الصفة الحقيقي . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنة الثانية عينت وصية على أولادها قصر المتوفى بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٦ بدلا من الولي الشرعي الذي كان ينوب عنهم في الاستئناف وظل متحلا صفة تمثيله لهم رغم ذلك حتى صدور الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون للطاعنة الثانية بصفتها الوصية على القصر — وحدها — حق الطعن بصفتها هذه على هذا الحكم . ولا يقدح في ذلك أن الطاعنة الثانية كانت ممثلة في مرحلة الاستئناف لشخصها ، وأنها لم تفصح عن صفتها كوصية حتى صدر الحكم المطعون فيه في مواجهة الجدل باعتباره وليا شرعيا ، طالما أن الطعن رفع من الممثل الحقيقي للقصر .

٣ — إذ كان هدف الشارع من تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالقصر هو رعاية مصالحهم ، فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة اخبار النيابة بهذه القضايا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون بطلانا نسبيا مقورا لمصلحة القصر ، فيتعين التمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإذا فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التعدي به أمام محكمة النقض .

٤ — نقاد المواد من ٣٤ حتى ٣٧ من القانون المدني مترابطة أنه يقصد بالقراءة تحديد مركز الشخص في أسرة معينة باعتبار عضوا فيها تربطه بباقي أعضائها قرابة نسب أو قرابة إصهار ، بمعنى أن الأسرة تتظم ذوى القربى ، وقد يكون

منشأ القرابة الزوجية أو الاجتماع في أصل مشترك ودم واحد وهي قرابة النسب سواء كانت قرابة الولادة أو قرابة التحايش ، وقد يكون مرجعها العلاقة من الزوج وأقارب الزوج الآخر وهي قرابة المصاهرة ، فإذا تحددت قرابة شخص من آخر ودرجة هذه القرابة فإن هذا الشخص يعتبر في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى زوج الشخص الآخر وهو ما جلته المذكرة الإيضاحية للقانون المدني تعليقا على المادة ٣٧ من أن « القرابة - بما في ذلك المصاهرة - إما أن تكون من جهة الأب أو من جهة الأم أو من جهة الزوج » .

• — إن النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجرين - المنطبق على واقعة الدعوى - قد أطلق القول في صدد انتقال حقوق المستأجر إلى سائر الأقارب حتى الدرجة الثالثة من غير زوجه أو أولاده أو والديه بشرط إقامتهم معه بصفة مستقرة مدة سنة على الأقل سابقة على وفاته أو مدة شغله المسكن أيهما أقل ، وعقد الإيجار وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - له طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ومن ثم فإن القرابة المعنية بالفقرة الثانية من المادة آنفة الذكر تشمل قرابة النسب وقرابة المصاهرة بحيث يعتبر أقارب أحد الزوجين في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر وفق المادة ٣٧ من القانون المدني - يؤيد هذا النظر أن الفقرة الأولى من ذات المادة أشارت إلى الزوجة اضفاء للطابع الأسري لعقد إيجار الأماكن ، ويساند هذا القول أن المشرع أفصح عن مقصوده في المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمقابلة للمادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وأوضح أن النص على الأقارب حتى الدرجة الثالثة يتسع للأقارب نسبيا أو مصاهرة على سواء . لما كان ذلك وكان الحكم قد بني قضاءه على أساس أن المادة سالفة الذكر مقصورة على أقارب النسب ولا تمتد إلى قرابة الأصهار ، ورتب على ذلك أن إقامة مورث للطاعنة الثانية بعين التراجع مهما استطالت لا تنشئ له حقا ، وحجب بذلك نفسه عن تمحيص توافر شرائط انطباق هذه المادة عليه وهل من حقه الاستفادة منها حال ترك المستأجر الأصل عين النزاع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٧٥ مدينى أمام محكمة
جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن الأول .. مورث الطاعنة الثانية
وزوجها — طالبا الحكم بإخلائها من العين الموضحة بصدر الصحيفة ، وقال
شرحا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٦/٧/١ استأجر الطاعن الأول منه شقة
بالمتر رقم وحظر البند الخامس
من العقد على المستأجر الإيجار من الباطن أو التنازل عن الإيجار كلياً أو جزئياً
دون إذن كتابى من المالك ، وإذا تنازل عنها لمزوج الطاعنة الثانية مخالفاً
شرط الحظر فقد أقام دعواه . أجاب مورث الطاعنة الثانية بأنه يحق له البقاء
فى عين النزاع عملاً بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ استناداً إلى أنه
متزوج من شقيقة المستأجر الأصلى — الطاعن الأول — وأنه وزوجته كانه
يساكنانه مدة سنة سابقة على تاريخ تركه عين النزاع ، ووجه دعوى فرعية إلى
المطعون عليه بإلزامه بتحرير عقد إيجار معه عن الشقة بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٥
حكمت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن الأول ومورث
الطاعنة الثانية أن الأول شقيق لزوجته الثانى وانهما ساكناه قبل تركه السكن
ومقدار مدة المساكنة ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت بتاريخ
١٩٧٦/٣/٢٨ (أولا) برفض الدعوى الأصلية (ثانياً) وفى الدعوى الفرعية
بالزام المطعون عليه بتحرير عقد إيجار مع مورث الطاعنة الثانية عن عين النزاع ..
استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٩٠ لسنة ٩٣ ق القاهرة
طالبا إلغاءه والقضاء له بطلبائه ، خاضم فيه الطاعن الأول وورثة المرحوم
.. .. وهم زوجته — الطاعنة الثانية — ووالدته ووالده عن نفسه وبصفته
وليا على أولاد ابنه القصر ، وبتاريخ ١٩٧٧/٦/١١ حكمت محكمة الاستئناف
بالغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعنين من ثمة النزاع والتسليم . طعن الطاعنان

على هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة الثانية بصفتها وصية على أولادها القصر ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الدفع في شق منه وفي الموضوع بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه الدائرة بغرفة مشورة فأتت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة الترتيب النيابة رأيا .

وحيث أن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه أن الطعن غير مقبول بالنسبة للطاعنة الثانية بوصفها وصية على أولادها القصر من وجهين : (الأول) أن الطاعنة الثانية خوصمت في الاستئناف بصفتها شخصية باعتبارها إحدى ورثة زوجها المتوفى الذي رفعت عليه الدعوى بداءة ، ولم تخاصم بوصفها وصية على ابنتها ... التي كانت ممثلة بجدها الولي الشرعي وإذ بلغت هذه الأخيرة سن الرشد ورفعت عنها الوصاية منذ ١٩٧٧/٦/١١ طبقا للقرار المقدم ، وقبل تقديم صحيفة الطعن بالنقض في ١٩٧٧/٧/١٣ ، ورفع الطعن مع ذلك من الطاعنة الثانية باعتبارها لازالت وصية عليها فإنه يكون مرفوعا من غير ذي صفة (الثاني) أن الجسد هو الذي كان مختصا في الاستئناف بصفته وليا طبيعيا عن سائر أبناء المتوفى القصر حتى صدر الحكم بالمطعون فيه ، فيكون بهذه المنابة هو صاحب الصفة في رفع الطعن بطريق النقض نيابة عنهم وليس الطاعنة الثانية بمقوله أنها الوصية عليهم ، ولا أهمية لتنازل الجسد عن ولايته وتعيين الطاعنة الثانية وصية بموجب القرار الصادر في ١٩٧٧/١٢/٢٨ طالما لم تتدخل في الخصومة الاستئنافية مفصلا عن التغيير الذي طرأ على صفة ممثل القصر ، وهو ما يجعل الطعن المقام منها بصفتها وصية غير مقبول .

وحيث أن الدفع في شقة الأول صحيح ، ذلك أنه لما كان الواقع في الدعوى أن الجسد الولي الشرعي كان ينوب عن القاصرة ... في الاستئناف حتى صدر الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت أن هذه القاصرة قد بلغت سن الرشد ورفعت عنها الوصاية في ١٩٧٧/٦/١١ وقبل رفع الطعن بالنقض في ١٩٧٧/٧/١٣ ، فإنها وحدها وبصفتها الشخصية تكون ذات الشأن في رفعه بعد زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنها ، ويكون الطعن المرفوع من الطاعنة الثانية بوصفها وصية على الابنة المشار إليها غير مقبول . ولا يغير من ذلك أن يقدم الحاضر عن الطاعنين

بالمجلسة توكيلا صادرا إليه من الابنة بصفتها الشخصية في ١٩٧٧/٨/٢١ لمباشرة الخصومة نيابة عنها ، لأن هذا التوكيل ليس من شأنه أن يجعل صحيفة الطعن مرفوعة منها بهذه الصفة ، أو أن يدرك منها سبق إقامتها من غير صاحب الصفة الأصلية ، والدفع غير سديد في شقة الثاني ، ذلك لأنه لما كان يشترط لقبول الطعن من الطاعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم بشخصه أو بمن ينوب عنه ، وكانت العبرة في توافر هذه الصفة بحقيقة الواقع ، وكان لا يعتبر الشخص طرفا في خصومه بتمثيل الغير له إلا إذا كان هذا التمثيل مقطوعا به ، فإن اتحدت صفة النيابة أو أضفاها الحكم على شخص بلا مبرر ، فهذا غير كاف لاعتباره طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم بما يحق الطعن فيه ، ويكون ذلك جائزا من صاحب الصفة الحقيقي ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنة الثانية عينت وصية على أولادها قصر المتوفى بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ بدلا من الولي الشرعي الذي كان ينوب عنهم في الاستئناف ، وظل متحلا صفة تمثيله لهم رغم ذلك حتى صدر الحكم المطعون فيه ، فانه يكون للطاعنة الثانية بصفتها الوصية على القصر — وحدها — حق الطعن بصفتها هذه على هذا الحكم ولا يقدر على ذلك أن الطاعنة الثانية كانت ممثلة في مرحلة الاستئناف بشخصها ، وأنها لم تفصح عن صفتها كوصية حتى صدر الحكم المطعون فيه في مواجهة الجسد باعتباره وليا شرعيا ، طالما أن الطعن رفع من الممثل الحقيقي للقصر . ويضحى الدفع في هذا الشق على غير أساس .

وحيث إن الطعن — في النطاق السالف — استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقولان أن المطعون عليه قد اختصم في الاستئناف القصر المشمولين بوصاية الطاعنة الثانية ، وكان يجب على قلم كتاب المحكمة طبقا للمادتين ٨٩ ، ٩٢ من قانون المرافعات اخبار النيابة العامة كتابة بمجرد قيد الاستئناف وإذا لم تفطن محكمة الاستئناف إلى هذا الأجراء والذي يترتب على اغفاله البطلان ، فيحق للطاعنة الثانية التمسك به لدى محكمة النقض لأول مرة لتعلقه بالنظام العام .

وحيث أن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان هدف الشارع من تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالقصر هو رعاية مصالحهم ، فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة لإخبار النيابة بهذه القضايا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون بطلانا نسبيا مقررا لمصلحة القصر ، فيتعين التمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإذا ما فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به أمام محكمة النقض .
لما كان ذلك وكان الثابت أن ممثل القصر لم يثر هذا البطلان أمام محكمة الموضوع فإن إبداءهم له لأول مرة أمام محكمة النقض غير مقبول .

وحيث إن مما ينمى الطاعنان بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم حرم مورث الطاعنة الثانية من الاستفادة بحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على سند من القول بأنه باعتباره زوج شقيقة المستأجر الأصلي — الطاعن الأول — تربطه به صلة المصاهرة وليست صلة القرابة التي تستلزمها المادة ، ورتب على ذلك أن إقامته مهما طالت لا تلتشىء له حقا ، في حين أن . ودى المادة ٣٧ من القانون المدني أن أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة للزوج الآخر ، فيعتبر المورث بالنسبة للمستأجر الأصلي في ذات درجة قرابة زوجته شقيقة المستأجر ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن مفاد المواد من ٣٤ حتى ٣٧ من التقنين المدني مترابطة أنه يقصد بالقرابة تحديد مركز الشخص في أسرة معينة باعتباره عضوا فيها تربطه بباقي أعضائها قرابة نسب أو قرابة اصهار ، بمعنى أن الأسرة تنظم ذوى القربى ، وقد يكون منشأ القرابة الزوجية أو الاجتماع في أصل مشترك ودم واحد وهى قرابة النسب سواء كانت قرابة الولادة أو قرابة الحواشي ، وقد يكون مرجعها العلاقة بين الزوج وأقارب الزوج الآخر وهى قرابة المصاهرة ، فإذا تحددت قرابة شخص من آخر ودرجة هذه القرابة فإن هذا الشخص يعتبر في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى زوج الشخص الآخر ، وهو ما جلت له المذكرة الإيضاحية للقانون المدني تعليقا على المادة ٣٧ من أن " القرابة — بما في ذلك المصاهرة — إما أن تكون من جهة الأب أو من جهة

الأم أو جهة الزوج" ولما كان النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين — المنطبق على واقعة الدعوى — قد أطلق القول في صدد انتقال حقوق المستأجر إلى سائر الأقارب حتى الدرجة الثالثة من غير زوجه أو أولاده أو والديه بشرط إقامتهم مدة بصفه مستقرة مدة سنة على الأقل سابقة على وفاته أو مدة شغلها للسكن أيهما أقل ، وكان لعقد إيجار الأماكن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — طابع عائلي وجماعي لا يتماقديه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ، فإن القرابة المعنية بالفقرة الثانية من المادة آنفة الذكر تشمل قرابة النسب وقرابة المصاهرة بحيث يعتبر أقارب أحد الزوجين في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر وفق المادة ٣٧ من القانون المدني . يؤيد هذا النظر أن الفقرة الأولى من ذات المادة أشارت إلى الزوجة أضفاء للطابع الأسري لعقد إيجار الأماكن على ما سلف بيانه . ويساند هذا القول أن المشرع أفصح عن مقصوده في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر — والمقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وأوضح أن النص على الأقارب حتى الدرجة الثالثة يتسع للأقارب نسبا أو مصاهرة على سواء . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على أساس أن المادة سالفه الذكر مقصورة على أقارب النسب ولا تمتد إلى قرابة الأصهار ، ورتب على ذلك أن إقامة مورث الطاعنه الثانية بعين النزاع مهما استطالت لا تنشيء له حقا ، وحجب بذلك نفسه عن تخصيص توافر شرائط انطباق هذه المادة عليه ، وهل من حقه الاستفادة منها حال ترك المستأجر الأصلي عين النزاع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه على أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

بإدارة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية المستشارين : محمد الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج ومحمد أحمد حمدي .

(٣٨٧)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية :

(١ - ٣) وقف . حكم "حجية الحكم" . اختصاص .

١ — الأوقاف الأهلية المنتهية بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . عدم تقديم المستحقين فيما المقعنين إقامة عادية بالخارج ما يثبت حقوقهم خلال الميعاد القانوني . أثره . اعتبارهم في حكم المنقرضين وأيلولة الاستحقاق لجهة البر . ق ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ .

٢ — الأوقاف الأهلية التي لها مستحقون غير معلومين . عدم تقديمهم ما يثبت حقوقهم خلال الميعاد القانوني ، أثره . اعتبارها أوقافاً خيرية . ق ٤٤ لسنة ١٩٦٢ . اختلاف هذه الحالة عن الأوقاف الأهلية التي يقيم المستحقون فيها بالخارج عند انتهاء نظام الوقف .

٣ — الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها . معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع . مثال بشأن قرار صادر من لجنة الفحص بوزارة الأوقاف .

١ — مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ — وعلى ما تفصح عنه مذكرته الإيضاحية — أن الأوقاف موضوع هذا القانون هي الأوقاف التي يكون مصرفها على غير جهات البر التي انتهت بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأصبح المستحقون فيها مالكين لأعيانها كل بقدر نصيبه ، ولكن نظراً لإقامتهم إقامة عادية خارج البلاد وانتمثال البعض صفة الوكالة والإقامة عنهم دون التحقق من بقائهم على قيد الحياة ، فقد أوجبت المادة الثانية المشار إليها على هؤلاء المستحقين أن يقدموا هم أو وريثهم إلى وزارة الأوقاف ما يثبت صفاتهم وحقوقهم خلال سنة واحدة من تاريخ العمل بالقانون عدلت إلى ثمانية عشر شهراً بالقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٨ ، فإذا مضت هذه المدة دون أن يقدموا ما يثبت ذلك اعتبروا في حكم المنقرضين وتصبح الأعيان وقفاً خيراً ، ١٤ مفاده أنه متى تحقق وجود هؤلاء المستحقين على قيد الحياة في تاريخ انتهاء الوقف على غير

جهات البر باتخاذهم الإجراءات السالفة فإنهم يعاملون معاملة المستحقين في الأوقاف المنتهية طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمشمولة بحراسة وزارة الأوقاف وإلا اعتبروا في حكم المنقرضين في هذا التاريخ و بالتالي يؤول الاستحقاق إلى جهة البر وتعتبر الأطياف وقفاً خيرياً .

٢ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها تقدمت بصفتها مستحقة في الوقفين موضوع النزاع وباعتبار أنها مقيمة إقامة عادية خارج البلاد إلى وزارة الأوقاف خلال الميعاد المحدد قانوناً بما يثبت وجودها على قيد الحياة و صفتها باعتبارها مستحقة في الوقفين . وهو ما أقرت به الطاعنة - وزارة الأوقاف - بكتابها المؤرخ ١٩٦١/٧/٢٤ فإن هذين الوقفين لا يعدان من قبيل الأوقاف الأهلية التي لها مستحقون غير معلومين والتي اعتبرتها المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ - الصادر في تاريخ لاحق لاستقرار الوضع في الأوقاف الخاضعة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ - وقفاً خيرياً لم يتقدم ذوى الشأن للمطالبة باستحقاقهم فيها خلال ستة أشهر ويثبت حقهم فيها بقرارات تصدر من لجان الفحص المشكله وفقاً للمادة ٢٦ منه ، وهو ما يؤيده أن المشرع في المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف الصادر قبل انتهاء المدة المحددة لتقرير الوضع في الأوقاف الخاضعة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ قد ميزها عن الأوقاف التي لا يعرف مستحقوها ولا جهة الاستحقاق فيها وتلك التي انتهت بحكم القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولا زالت في حراسة وزارة الأوقاف وخصها بالبند (خامساً) ولكنه لم يوردها ضمن الأوقاف الخاضعة للتنظيم المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الصادر بعد الانتهاء من استقرار الأوضاع فيها .

٣ - لجهة القضاء بما لها من ولاية عامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحقق من أن الحكم المطروح أمر بحجته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة ، إذ يعد الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع ، فإن اضطرار المطعون عليها إلى تقديم طلب لوزارة الأوقاف لاثبات حقها في أعيان الوقفين إذعاناً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ رغم خروجها من

نطاق تطبيقه ، بعد إذ أدرجتهما الوزارة ضمن الأوقاف الأهلية التي لها مستحقون غير معلومين ، ثم صدور قرار من لجنة الفحص برفضه ، لا يحول دونها والانتجاع إلى المحكمة المختصة ، لتقرير حقها الذي تنازعها فيه وزارة الأوقاف ، لأن هذا القرار وقد صدر من جهة لا ولاية لها فيما تعصت له يكون معدوم الحجية أمام القضاء ، وبحق للمحكمة صاحبة الولاية إذا مارفع النزاع إليها أن تنظره وكأنه لم يسبق عرضه على هذه الجهة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومباح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — دلى ما يبرز من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تقتضي في أن المطعون عليه أفاقت الدهوى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد وزارة الأوقاف الطاعنة بطالب الحكم باستحقاقها الكامل أعيان وقف ووقف
 وتواجه والتسامي وقالت شرحا لها أن الأمير
 وقف الأعيان الميمنة بكتاب وقفه الصادر من محكمة رشيد الشريعة في ، كما وقف الأمير
 الأعيان الميمنة بكتاب وقفه الصادر من محكمة الاسكندرية الشرعية بتاريخ ، وبوفاة الواقف الأول الأمير
 ثم وفاة ابن أخيه دون عقب آل الوقف جميعه إلى ابن الواقف الأمير وبوفاته آل الوقف إلى شقيق الواقف وبوفاته آل الوقف إلى ابنه وبوفاته آل إلى أولاده ومن بينهم ثم من بعده إلى ابنه ثم إلى ابنه ثم إلى أولاده ومن بينهم
 الذي توفي وانحصر ارثه في بنته الوحيدة المطعون عليها ، وإذا

امتنت وزارة الأوقاف واضعة اليد على الأعيان الموقوفة عن تسليمها لها باعتبارها الفرع الوحيد الباقي من ذرية الواقفين ؛ فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفه البيان .

دفعت وزارة الأوقاف بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة إلى وقف الأمير
... لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر من اللجنة القضائية بتاريخ ١٩٦٥/٨/٢٥
في المادة رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٤ . وبتاريخ ١٩٧٥/٦/١٥ حكمت المحكمة
باستحقاق المطعون عليها لكامل وقف الأمير
... ..
أعيان الواقفين والريع المتحصل عنها . استأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم
بالاستئناف رقم ١٠٧ لسنة ٩٢ ق أحوال شخصية القاهرة طالبة إلغاءه وبتاريخ
١٩٧٩/٥/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها وبتأييد الحكم المستأنف . طعنت وزارة الأوقاف في هذا
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض
الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ،
وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون
فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم أقام قضاءه
برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالقرار الصادر من
اللجنة القضائية في المادة رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٤ ، على سند من أن أحكام القانون
رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ لا تسرى على الأفراد الذين يقيمون خارج الديار المصرية
وأنهم يعاملون وفقا للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ ، وقد سبق معاملة المطعون
عليها به وتقرر إثبات صحتها وإقامتها بقرار من اللجنة المختصة ، فلا تجوز معاودة
معاملتها بالقانون اللاحق ، ولا يؤثر على حقها المكتسب بهذا القرار تقديمها طلبا
إلى اللجنة المشكلة وفقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ اثر إعلان وزارة الأوقاف
عن الوقف باعتباره من الأوقاف الأهلية التي لا يعلم لها مستحقون وصدور
قرار من اللجنة برفض الطلب ، لأنه فضلا عن صدوره من لجنة غير مختصة
بأنه قضاء ولائى لا يحول دون طرح النزاع حول الاستحقاق في الوقف

أمام المحكمة المختصة ، في حين أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٩ يختلف في تنظيمه ونطاق تطبيقه عن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، إذ بينما يتعلق الأول بإدارة الأعيان التي انتهى فيها الوقف عملاً بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ متى كان المستحقون يقيمون إقامة عادية خارج البلاد في تاريخ العمل به ، فقد صدر الثاني إبتغاء إعفاء وزارة الأوقاف من مسئولية إدارة أعيان الأوقاف التي كانت في إدارتها أعمالاً للقوانين أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ و ٢٧ لسنة ١٩٥٩ فوضع تنظيمًا لتصفية الأوقاف الأهلية التي يكون المستحقون فيها غير معلومين دون تمييز بين من يكون مقياً منهم داخل البلاد أو خارجها ، ومن ثم لا تستثنى من أحكامه الأوقاف الخاضعة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ ، ويكون القرار النهائي الصادر من اللجنة القضائية المشكلة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ برفض طلب المطعون عليها — وهي لجنة مشكلة برئاسة قاض تعينه وزارة العدل وتتبع في فحص وتحقيق الطلبات المقدمة إليها الأوضاع المقررة في قانون المرافعات — قراراً قضائياً له حججته وليس من قبيل القرارات الولائية التي تصدر في غيبة الخصوم وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ على أن " تتولى وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التي انتهى الوقف فيها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه متى كان المستحقون يقيمون إقامة عادية خارج الجمهورية العربية المتحدة في تاريخ العمل بهذا القانون " . وفي المادة الثانية منه على أنه " على المستحقين المشار إليهم في المادة السابقة أن يقدموا بأنفسهم هم أو ورثتهم إلى وزارة الأوقاف ما يثبت صفاتهم وبيان محال إقامتهم في الجمهورية العربية المتحدة وذلك خلال سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا القانون . وإذا مضت هذه المدة دون أن يقدموا ما يثبت ذلك اعتبروا في حكم المنقرضين وتصبح الأعيان المذكورة وفقاً لخبرياً ، ولا تجوز الوكالة أو الإنابة من المستحقين أو ورثتهم في إثبات صفاتهم أو حقوقهم " ، يدل — وعلى ما تفصح عنه مذكرته الإيضاحية — على أن لأوقاف موضوع هذا القانون هي الأوقاف التي يكون مصرفها على غير جهات

البر التي انتهت بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأصبح المستحقون فيها مالكيين لا عيائنا كل بقدر نصيبه ولكن نظرا لإقامتهم إقامة عادية خارج البلاد واتصال البعض صفة الوكالة أو الإنابة عنهم دون التحقق من بقائهم على قيد الحياة ، فقد أوجبت المادة الثانية المشار إليها على هؤلاء المستحقين أن يقدموا هم أو ورثتهم إلى وزارة الأوقاف ما يثبت منافعهم وحقوقهم خلال سنة واحدة من تاريخ العمل بالقانون عدلت إلى ثمانية عشر شهرا بالقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٨ ، فإذا مضت هذه المدة دون أن يقدموا ما يثبت ذلك اعتبروا في حكم المنقرضين ، وتصبح الأعيان وقفا خيريا ، مما مفاده أنه متى تحقق وجود هؤلاء المستحقين على قيد الحياة في تاريخ انتهاء الوقف على غير جهات البر باستخادهم الإجراءات السالفة فإنهم يعاملون معاملة المستحقين في الأوقاف المنتهية طبقة لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمشحولة بحراسة وزارة الأوقاف ، وإلا اعتبروا في حكم المنقرضين في هذا التاريخ ، وبالتالي يؤول الاستحقاق إلى جهة البر وتعتبر الأعيان وقفا خيريا . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيها أن المطعون عليها تقدمت بصفتها مستحقة في الوقفين موضوع النزاع باعتبار أنها مقيمة إقامة عادية خارج البلاد إلى وزارة الأوقاف خلال الميعاد المحدد قانونا بما يثبت وجودها على قيد الحياة وصفتها باعتبارها مستحقة في الوقفين ، وهو ما أقرت به الطائفة — وزارة الأوقاف — بكتابتها المؤرخ ١٩٦١/٧/٢٤ ، فإن هذين الوقفين لا يعدان من قبيل الأوقاف الأهلية التي لما مستحقون غير معلومين والتي اعتبرتها المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — الصادر في تاريخ لاحق لاستقرار الوضع في الأوقاف الحاضرة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ — وقفا خيريا ما لم يتقدم ذوو الشأن للمطالبة باستحقاقهم فيها خلال سنة أشهر ويثبت حقهم فيها بقرارات تصدر من لجان الفحص المشكلة وفقا للمادة ٢٦ منه ، وهو ما يؤيده أن المشرع في المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف الصادرة قبل انتهاء مدة المخصصة لتقرير الوضع في الأوقاف الحاضرة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ ، قد منزها عن الأوقاف التي لا يعرف مستحقوها ولا جهة الاستحقاق فيها وتلك التي انتهت بحكم القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولا زالت في حراسة وزارة الأوقاف وخضعت بالبند (خامسا) ، ولكنه لم يوردها ضمن الأوقاف

الخاضعة للتنظيم المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الصادر بعد الانتهاء من استقرار الأوضاع فيها . لما كان ما تقدم ، وكان لجهة القضاء بما لها من ولاية عامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة ، إذ يعد الحكم الصادر من جهة قضائية خارج حدود ولايتها معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع ، فإن اضطرار المطعون عليها إلى تقديم طاب لوزارة الأوقاف لإثبات حقها في أعيان الوقف اذعاناً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ رغم خروجها من نطاق تطبيقه ، بعد أن أدرجتها الوزارة ضمن الأوقاف الأهلية التي لها مستحقون غير معلومين ، ثم صدور قرار من لجنة الفحص برفضه ، لا يحول دونها والالتجاء إلى المحكمة المختصة ، لتقرير حقها الذي تنازعتها فيه وزارة الأوقاف ، لأن هذا القرار وقد صدر من جهة لا ولاية لها فيما تصدته يكون معدوم الحجية أمام القضاء ، ويحق للمحكمة صاحبة الولاية إذا مارفع النزاع إليها أن تنظره وكأنه لم يسبق عرضه على هذه الجهة . لما كان ماسلف ، فإن النعي على ما تضمنه الحكم من قرارات بمحدد تحديد طبيعة القرار الصادر من اللجنة — أيا كان وجه الرأي فيه — يضحى غير منتج ، ويكون النعي عليه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بهذا القرار وتأيد الحكم المستأنف على غير أساس .

ولما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة المستشارين محمد الخولي ، إبراهيم فوده ، عبد الحميد المنفلوطي وعبد العزيز هيبه .

(٣٨٨)

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٨ القضائية :

(١) استئناف . حكم . دفاع .

القضاء المستأنف عليه بكل طلباته أمام محكمة أول درجة . أرجو الدفاع التي سبق له التمسك بها أمامها . رجوب فصل المحكمة الاستئنافية فيها .

(٢) التزام . بيع . حكم .

تمسك الخصم بعدم تحقق الشرط الصريح الفاسخ لأن البائع لم يسع إليه في موطنه الطالبة بباقي الثمن في موعده أو يعذره بالوفاء به . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .

١ - مقتضى الاثر الناقل للاستئناف أنه يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة الدرجة الأولى متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه .

٢ - إذ كان الثابت من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة أول درجة أن مما تمسك به من أوجه دفاع في الدعوى الفرعية التي أقامها عليه المطعون عليها الأولى بطلب فسخ عقد البيع - الذي طلب القضاء بصحته ونفاذه في الدعوى الأصلية - أن البائعة لم تسترط في ملحق العقد الذي اتفق فيه على الشرط الصريح الفاسخ أن يكون الوفاء بباقي الثمن في موطنه لتطالبه به في موعد استحقاقه أو أن تعذره بالوفاء به وإذا خلت الأوراق مما يفيد أنها انتقلت إليه في موطنه لتطالبه بدفع باقي الثمن أو أنذرته بدفعه وأنه امتنع رغم ذلك عن الوفاء به فإن الشرط الصريح الفاسخ لا يكون قد تحقق ، وإذا كانت محكمة الاستئناف قد رأت إلغاء الحكم

الابتدائي الذي قضى برفض دعوى الفسخ لمصلحة الطاعن فإنه كان لزاما عليها أن
تفضل في دفاعه المشار إليه والذي لم يتعرض الحكم الابتدائي لبحثه إكتفاء
بما قبله من أوجه دفاع أخرى ما دام لم يثبت نزول الطاعن عنه صراحة أو ضمنا
ولا يبين ذلك من مدونات الحكم المطعون فيه ، وهى إذ لم تفعل رغم كونه
دفاعا جوهريا قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الحكم فى الدعوى فإن حكما يكون
مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل فى أن الطاعن وورثة المرحوم أقاموا الدعوى رقم ٧٣٠٣
سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة التى قيدت فيما بعد برقم ١٣٢٢ سنة ١٩٧١ مدنى
كلى القاهرة ضد المطعون عليها الأولى والمرحوم بوصفه مصفيا
لتركة مورثها للحكم بصحة وتقاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/١١/٢ والذي بموجبه
 باعت المطعون عليها الأولى إلى الطاعن والمرحوم أطيانا قدرها
 ٢٤ فدان ، ٢ قيراط ، ١١ سهم ، على الشيوخ بينهما بحق النصف . أدخل
 الطاعن المطعون عليهما الثالث والرابع فى الدعوى ليصدر الحكم فى مواجهتهما ،
 وبجلسة ١٩٧٢/١١/٢٣ أقامت المطعون عليها الأولى دعوى فرعية ضد الطاعن
 للحكم بفسخ العقد اعمالا للشرط الصريح الفاسخ المتفق عليه بينهما بملحق العقد
 المؤرخ ١٩٦٨/١/٢ لعدم قيامه بدفع باقى الثمن فى الموعد المتفق عليه بينهما بهذا
 الملحق وهو آخر أكتوبر سنة ١٩٦٨ وتدخل المطعون عليه الثانى "زوج البائعة"
 منضجا لها فى طلباتها على أساس أنها باعت له ذات القدر محل النزاع بموجب
 عقد فى ١٩٦٩/١٠/٥ بعد تحقيق الشرط الصريح الفاسخ وبجلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨
 عرض الحاضر عن الطاعن على المطعون عليها الأولى باقى ثمن نصف الصفقة
 ولما رفض العرض أمرت المحكمة بإيداعه وتم الإيداع بخزينة المحكمة وقام دفاع
 الطاعن الذى ضمنه مذكريته المقدمتين بملحق ١٩٧٣/٤/٥ ، ١٩٧٥/٥/١ على أنه

ليس للطعون عليها الأولى "البائعة" التمسك بالشرط الصريح الفاسخ لتنازلها عنه ضمنا لأنها لم ترفع الدعوى بالفسخ فور انتهاء الأجل المحدد لدفع باقي الثمن ولم تلتزم بهذا الشرط إلا بعد أن رفع عليها الطاعن الدعوى بصحة التعاقد وبعد أن قطعت الدعوى شوطا كبيرا ، ولعدم توافر شروط انقضاء العقد لأنها لم تقدم الدليل على أنها سعت إلى الطاعن في محل إقامته لمطالبة بباقي الثمن وأنذرت به دفعه حتى تسجل عليه التأخير في الوفاء به كما دفع بعدم الاعتداد بالتصرف الصادر من المطعون عليها الأولى لزوجها المطعون عليه الثاني لصدوره غشا وتواطؤا ، كما تمسك بالدفع بعدم التنفيذ لعدم قيام البائعة بتنفيذ التزاماتها اللازمة لنقل الملكية كخص العقد ، وفي ١٩٧٥/٥/٢٠ قضت المحكمة بأثبات ترك ورثة للنصومة ثم قضت بتاريخ ١٩٧١/٣/١١ في الدعوى الأصلية بصحة ونفاذ عقد البيع . . . وفي الدعوى الفرعية برفضها وإقامة الحكم قضاء على أن عقد البيع الصادر لصالح المتدخل "المطعون عليه الثاني" صوري وتم بالتواطؤ اضراراً بحقوق المدعى "الطاعن" وأن البائعة تنازلات عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ بعدم إبدائها الرغبة في الفسخ إلا بعد رفع الدعوى بصحة التعاقد وبعد أن قطعت هذه الدعوى شوطا كبيرا وأن البائعة والمصنف لم يطالبا الطاعن بباقي الثمن وأنه عرضه عليهما بالجلسة فرفضاه . استأنفت البائعة "المطعون عليها الأولى" هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم بطلباتها وقيد الاستئناف رقم ١٤٠٩ سنة ٩٣ ق - وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وفسخ العقد المبين بالصحيفة ورفض الدعوى الأصلية تأسيسا على أن الطاعن أخل بالتزامه بدفع باقي الثمن في وعده بغير مبرر فتحقق الشرط الفاسخ الصريح وأن سكوت البائعة منذ أن تحقق الشرط الصريح الفاسخ حتى تمسكت به في المذكرة التي قدمها عنها زوجها بجماعة ١٩٧٠/١٢/٢٤ لم يقترن بأي ظرف آخر يمكن أن يفسر بما ذهب إليه الحكم المستأنف وإن استجفاها لباقي الثمن طبقا لنصوص ملحق العقد المؤرخ ١٩٦٨/١/٢ لم يكن معقفا على أي التزام في ذمتها وخضوع التركة لنظام التصفية لم يكن ليحول دون وفاء المشتري بالتزامه على النحو الذي تبرأ به ذمته . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودع الدفاع عن المطعون عليهما الثالث والرابع مذكرة دفع فيها بعدم

قبول الطعن بالنسبة لما - وقد تمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما المذكورين ورفضه بالنسبة للمطعون عليهما الأولى والثاني .

وحيث أن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثالث والرابع مبني على أنه لم توجه لهما أي طلبات أمام محكمة الموضوع لانتفاء المصلحة في إدخالهما في الطعن .

وحيث أن هذا الدفع في محله ذلك لأنه لما كان لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم المطعون عليهما الثالث والرابع أمام محكمة الموضوع ليصدر الحكم في مواجهةهما وانهما وفقا من الخصومة موقفا سائيا ولم يبديا أي دفاع فيها ولم يحكم عليهما بشيء ، كما لم يؤسس الطاعن طعنه على أسباب تتعلق بهما فإن الطعن بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الأولى والثاني استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن ما ينداه الطاعن بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التدبير وفي بيان ذلك يقول أنه حتى يعتبر المشتري قد أخل بالوفاء بالثمن في الميعاد المتفق عليه بما ينبنى عليه تحقق الشرط الصريح الفاسخ يجب أن يثبت انتقال البائع إلى موطنه لاقتضاء الثمن في ذلك الموعد وامتناعه عن الوفاء به وفقا لأحكام المادة ٤٥٦ من القانون المدني التي تنص على أنه " يكون الثمن مستحق الوفاء في المكان الذي عيّن فيه المبيع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغير ذلك ، فإذا لم يكن الثمن مستحقا وقت تسليم البيع وجب الوفاء به في المكان الذي يوجد فيه موطن المشتري وقت استحقاق الثمن " ولما كانت البائعة " المطعون عليها الأولى " لم تقدم الدليل على أنها سمعت إلى موطن المشتري " الطاعن " لاقتضاء باقي الثمن في الموعد المتفق عليه ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة أول درجة بعدم تحقق الشرط الصريح الفاسخ لعدم

ثبوت مطالبته من المطعون عليها الأولى بباقي الثمن في موطنه وامتناعه عن الوفاء به. وقد خلت الأوراق مما يفيد اتفاق الطرفين على أن يكون باقي الثمن واجب الأداء في موطن البائعة فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن تحقيق دفاع الطاعن في هذا الشأن — وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الحكم في الدعوى — يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان من مقتضى الأثر الناقل للاستئناف أنه يترتب على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة الدرجة الأولى متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلانه كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ، وكان للثابت من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة أول درجة بمجلسة ١٩٧٥/٥/١ أن مما تمسك به من أوجه دفاع في الدعوى الفرعية التي أقامها عليه المطعون عليها الأولى بطلب فسخ عقد البيع أن البائعة لم تسترط في ملحق العقد الذي اتفق فيه على الشرط الصريح الفاسخ أن يكون الوفاء بباقي الثمن في موطنها فكان لازما عليها أن تسمى إليه في موطنه لتطالبه في موعد استحقاقه أو أن تعذره بالوفاء به وإذ خلت الأوراق مما يفيد أنها اتفقت إليه في موطنه لتطالبه بدفع باقي الثمن أو إداره بدفعه وأنه امتنع رغم ذلك عن الوفاء به فإن الشرط الصريح الفاسخ لا يكون قد تحقق ، وكانت محكمة الاستئناف قد رأت إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى برفض دعوى الفسخ لمصلحة الطاعن فإنه كان لازما عليها أن تفصل في دفاعه المشار إليه والذي لم يتعرض له الحكم الابتدائي لبحثه اكتفاء بما قبله من أوجه دفاع أخرى مادام لم يثبت نزول الطاعن عنه صراحة أو ضمنا ولا يبين ذلك من مسدونات الحكم المطعون فيه ، وهي إذ لم تفعل رغم كونه دفاعا جوهريا قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الحكم في الدعوى فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في هذا الخصوص مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عدل معطوف ، بتأديء عضوية السادة المستشارين :
أحمد صلاح الدين زغب ، إبراهيم على صالح ، محمد حنت رمنان وعبد العزيز عبد المولى السماعيل .

(٣٨٩)

المطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٤١) إيجار " إيجار الأماكن " . إثبات " عبء الإثبات " .

(١) طلب إخلاء المسكن لوفاة المستأجرة . تمسك إثباتها بإقامتها في العين حتى تاريخ الوفاة .
تفى ذلك . وقوع عبء إثباته على مائق المؤجر .

(٢) طلب إخلاء المسكن لوفاة المستأجرة . استخلاص الحكم بنبوت إقامة إثباتها بالعين منذ بدء العلاقة
الإيجارية حتى الوفاة . اعتباره أن مصاحبته لزوجه في عمله بالخارج لا يرد تخليها عن الإقامة
بالعين . لا خطأ .

١ - المقرر في قواعد الإثبات أن من تمسك بالثبات أصلاً لا يكلف بإثباته
أما من يدعى بخلاف الأصل فعليه هو عبء إثبات ما يدعيه ، ولما كان الطاعنون
قد أقاموا دعواهم على سند من القول بأن المطعون عليها تركت الإقامة مع والدتها
بعين النزاع بعد زواجها وأقامت مع زوجها بالأردن في حين أنكرت المطعون عليها
ذلك تمسكاً منها بالاستمرار في الإقامة في عين النزاع قبل الزواج وبعده وعدم تخليها
عن الإقامة فيها حتى الآن ، فإن المطعون عليها تكون بذلك قد تمسكت بالثبات
أصلاً فلا تكلف إثباته ، ولا يقدح في ذلك إراءها الاجتماع لاثبات تلك
الإقامة لأن الحكم المطعون فيه وقد وجد في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين
تقديده لا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ملزماً بإجابة طلب الإحالة
إلى التحقيق .

٢ - مؤدى نص المادة ٢١ من المانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، عدم انتهاء
عقد إيجار المسكن عند وفاة المستأجر وبقائه سارياً لأصله وأولاده ماداموا مقيمين
بالعين المؤجرة حتى تاريخ الوفاة ، ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن استخلص

من عناصر الدعوى استخلاصا سائفا لإقامة المطعون عليها بين النزاع مع وانتهى منذ بدء العلاقة التجارية وحتى تاريخ وفاتها وعدم اعتبار مصاحبة المطعون عليها لزوجها في مقر عمله بالأردن مدة عمله المحدودة مغلّيا منها عن إقامتها بتلك العين، وهذه النتيجة التي انتهى إليها الحكم هي التي يؤدي إليها تطبيق نص المادة ٣١ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٩

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمراجعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٥٦٠ لسنة ١٩٧٦ مذكّنة كلّي الاسكندرية ضد المطعون عليها للحكم بانتهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٣٧/١٠/٢٧ وإخلاء الشقة الميمنة بضمحنية الدعوى استنادا إلى وفاة المستأجرة وهي والدّة المطعون عليها بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٤ وعدم إقامة أحد بالشقة عند وفاتها، قضت المحكمة للطاعنين بطلباتهم . استأنفت المطعون عليها الحكم بالاستئناف رقم ٣١٧ لسنة ٣٣ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٩٧٧/١/١٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفضت الدعوى طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق التقصير وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن يبيّن على سبيلين ينعي الطاعنون بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون عليها لم تقدم دليلا على أنها كانت مقيمة بعين النزاع بعد زواجها سنة ١٩٦٤ وطلبت في مذكرتها أمم محكمة الدرجة الأولى إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الإقامة ورغم ذلك فقد اعتبرها الحكم المطعون فيه مقيمة بعين النزاع دون دليل أو تسليم من الطاعنين بما يعنيه بخالفة نص المادة الأولى من قانون الإثبات والى تقضى بأن البينة على من ادعى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المقرر في قواعد الإثبات أن من يتمسك بإثبات أصلا لا يكلف بإثباته أما من يدعى خلاف الأصل فعليه هو دسب إثبات ما يدعيه ولما كان الطاعنون قد أقاموا دعواهم على سند من القول بأن المطعون عليها تركت الإقامة مع والدتها بعين النزاع بعد زواجها وأقامت مع زوجها بالأردن في حين أنكرت المطعون عليها ذلك تمسكاً منها بالاستمرار في الإقامة في عين النزاع قبل الزواج وبعده وعدم تجليها عن الإقامة فيها حتى الآن ، فإن المطعون عليها تكون بذلك قد تمسكت بالإثبات أصلا فلا تكلف بإثباته ولا يقدح في ذلك إبدؤها الاستعداد لإثبات تلك الإقامة لأن الحكم المطعون فيه وقد وجد في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدته لا يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ملزماً بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال لمخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم نسب إليهم أنهم لم ينالوا من قول المطعون عليها أنها أقامت بعين النزاع بعد زواجها في سنة ١٩٦٤ وحتى سنة ١٩٧١ في حين أن الثابت بمذكرتهم أمام محكمة الاستئناف أنهم أنكروا عليها تلك الإقامة وقرروا أنها أقامت منذ زواجها في سنة ١٩٦٤ مع زوجها حيث يعمل بالأردن وأنها ظلت معه حتى وفاة والدتها معها هناك وبذلك يكون الحكم قد نسب إليهم نقيض ما قالوا وإذا اعتمد في قضائه على ذلك فإنه يكون فاسد الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان ماسافة الطاعنون في مذكرتهم بالمقدمة لمحكمة الاستئناف بالجلسة ١٩٧٧/١١/١٦ تدليلاً على عدم إقامة المطعون عليها بعين النزاع منذ زواجها يتحصل في قولهم أنه لما كان "العقد المحدد المدة — عقد عمل زوج المطعون عليها — قد تجدد تلقائياً منذ تاريخ التحاق زوج المستأنفة بالعمل بالأردن سنة ١٩٦٤ حتى الآن أو في أحسن الفروض تجدد منذ سنة ١٩٧١ حتى الآن فإن الزوج يكون قد أقام بالأردن سبع سنين وأقامت زوجته المستأنفة معه بالأردن طوال هذه الفترة فتكون إقامتها العادية بالأردن ولا يمكن لافي المنطق ولا في القانون اعتبار هذه الإقامة المستطيلة إقامة عارضة" وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بقوله "..... وأنه لما كانت المستأنفة ظلت

بين النزاع منذ زواجها منذ سنة ١٩٦٤ وحتى سنة ١٩٧١ ولم يمل المستأنف عليهم أيضاً من ذلك فإن الحاقها لرعاية زوجها عندما حصل على عقد عمل بدولة الأردن شأنه في ذلك المدار للعمل بالخارج لفترة محددة ولو استطاعت وشأن المتدرب للعمل بالخارج كرجال السفارات والقنصليات المصرية لا يعتبر تخلياً عن العين المؤجرة ذلك أنها لا تقيم هناك على وجه الاستقرار بل لمدة عمل زوجها المحددة وفق الشهادة المقدمة منها . . . ولو قيل بغير ذلك لأصبح لكل مؤجر حق اخلاء كل مستأجر حصل على عقد عمل أو تدب للعمل بدولة أجنبية بمقرلة أن له محل إقامة بالخارج فترة عمله “ وكان يؤدي ذلك أن المحكمة قد أطرحت في حدود ما يطرحه التقديرية ما إذا جاء الطاعون بغير دليل من تخلي المطعون عليها عن العين المؤجرة منذ زواجها ، ودن ما حصله الحكم له أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النفي عليه بخالفه الثابت في الأوراق الذي أدى إلى الفساد في الاستدلال يكون غير سليم .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالمذهب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقوون أن الحكم بني قضائه على فكرة النيابة في عقد الايجار فأظهر المطعون عليها مستأجرة أصلية لعين النزاع على تقدير أن والدتها قد نابت عنها عند تحرير العقد واتى إلى أن تغيب المطعون عليها عن البلاد فترات طالت أو قصرت لا ينهي عقد الايجار في حين أن فكرة النيابة هذه خاطئة قانوناً لمخالفتها لقاعدة نسبية العقود ولأنه لانيابة بغير تصريح بها وأن صحيح القانون كان يقضى بتطبيق نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهو نص واضح لا يحتمل تأويلاً يستلزم لانتفاع ذوي القربى بحقوق امتداد عقد الايجار لإقامتهم بالمنزل مع المستأجر ، وإذ كانت المطعون عليها مقيمة في كنف زوجها بالأردن منذ فترة سابقة على سنة ١٩٧١ واستمرت مقيمة بتلك البلاد حتى الآن ولم تكن مقيمة مع والدتها في عين النزاع عند وقتها فإن مبدأ عقد الايجار إليها يكون دلياً بخلاف القانون .

وحيث إن هذا النفي مردود بأن النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دلياً أنه “ مع عدم الاخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينهي عقد إيجار السكن بوزارة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو

أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ... " يدل على عدم انتهاء عقد إيجار المسكن عند وفاة المستأجر وبقائه سارياً لمصالح أولاده ماداموا مقيمين بالعين المؤجرة حتى تاريخ الوفاة ، ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن استخلص من عناصر الدعوى — كما سلف البيان عند الرد على الوجه الثاني من السبب الثاني — استخلاصاً سائفاً إقامة المطعون عليها بين النزاع مع والدتها منسند بدء العلاقة الإيجارية وحتى تاريخ وفاتها وعدم اعتبار مصاحبة المطعون عليها لزوجها في مقر عمله بالأردن مدة عمله المحددة تخلياً منها عن إقامتها بتلك العين ، وكانت هذه النتيجة التي انتهت إليها الحكم هي التي تؤدي إليها تطبيق نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالف البيان — وكان الخطأ في القانون انذى يعيب الحكم ويؤدي إلى نقضه هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما يؤثر في النتيجة التي انتهت إليها ، وكان السند القانوني الذي أوزده الحكم وهو اعتبار المطعون عليها مستأجرة أصلية أخذاً بفكرة النيابة في عقد الإيجار — أياً كان وجه الرأي فيه — لا يؤثر في قضاؤه برفض الدعوى ، فإن النفي على الحكم بهذا السبب يكون غير منتج .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور أحمد رفعت خفاجي ، الدكتور بشري رزق ، راقى عبد الرحيم ومحمد حسب الله .

(٣٩٠)

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٥ القضائية :

عمل " التزام المقاول " . مقالة .

التزام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عدم إخطار صاحب العمل للهيئة باسم المقاول وعنوانه . لا يعد قرينة قانونية على أنه هو الذي أقام البناء .

مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره وبه العمل الحقيقي دون صاحب البناء الطرف الآخر في عقد المقاول ، وفي حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه في الميعاد المقرر يكون للهيئة مطالبته بالتعويض إن كان له مقتضى فلا تقيم واقعة عدم الإخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذي أقام البناء بحال تابعين له مادامت المادة ١٨ المشار إليها قد انتقدت الدفاعة اللازمة لقيامها بذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٣٠٦٠ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى

الاسكندرية بطلب الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ٨٦١ جنيها و ٩٣ مليا، وقال بياناً للدعوى أن الهيئة الطاعنة طالبتها بهذا المبلغ بمقوامة أنه قيمة اشتراكات عن عمال أقاموا البناء موضوع الترخيصين رقمي ٦٣٩ و ١٢٥١ لسنة ١٩٦٩ شرق الاسكندرية وإذا كانا غير ملزمين بهذه الاشتراكات لأنهما لم يستخدما عمالا في عماليات البناء المألوكة لهما بل ههنا بها إلى مقاولين بموجب عقود مقاورية فقد أقاما دعواهما بطلبتهما سالفه البيان . وبتاريخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة براءة ذمة المطعون ضدهما من قيمة الاشتراكات المستحقة عن الترخيصين المشار إليهما بالمتعاقين بالعقار الموضع بهما وبالصحيفة والبالغ قدرها ٤٤٤ جنيها و ٥٠٥ مليم عن الترخيص الأول و ٤١٧ جنيها و ٤٢٥ مليا عن الترخيص الثاني . استأنفت الهيئة هذا الحكم باستئنافها المقيد برقم ٨٦١ سنة ٣٠ ق مدني أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، فقضت في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعننت الهيئة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . ومرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدثت لنظره جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنحى به الهيئة الطاعنة على الحكم فالمطعون فيه مخالفه القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وتقول بيانا لذلك أن نص المادة ١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وضع قرينة قانونية مؤداها أن مالك العقار الذي يقيم بها على أرضه ولا يخطر الهيئة في الميعاد الذي حددته هذه المادة بأنه عهد بأعمال البناء إلى مقاولين يكون قد أقامه بعمال عملوا لديه تحت إشرافه ورقابته فيجب صاحب العمل بالنسبة لهم ويلتزم بالاشتراكات المستحقة في هذا الخصوص ولا يفي منها إلا إذا أثبت عكس هذه القرينة القانونية عن طريق قيامه بهذا الإخطار على الوجه المقرر في القانون وهو ما لم يقم المطعون ضدهما بإثباته مما يستوجب الزامهما بالاشتراكات المطالب بها ، لكن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وخلص إلى أن المادة ١٨ المنوه عنها لم ترتب جزاء على المطعون ضدهما في حالة عدم قيامهما بالإخطار المذكور .

وحيث إن هذا النعمى مردود ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأميمات الاحتياطية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالخدمة للعمال الذين استخدمهم ، فيؤدي العمل باعتباره رب العمل الحقيقي دون صاحب البناء الجارى الآخر فى عقد المزاولة ، وفى حالة عدم قيام الأخير باخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه فى الميعاد المقرر يكون للهيئة مطالبته بالتعويض إن كان له مقتضى ، ولاتقيم واقعة عدم الاخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذى أقام البناء بحال تابعين له مادامت المادة ١٨ المشار إليها قد انتقدت الدعوى اللازمة لقيامها ذلك أن اقرينة القانونية لا تقوم بغير نص فى القانون . وإذا أتى الحاكم المطعون فيه إلى تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى ببراءة ذمة المطعون ضدهما من المبالغين موضوع التداعى بناء على أنهما قد عهدا بعمليات البناء إلى مقاولين ولم يشترط أن يشترط أنهما عمالا خاضعين لارادتهما واشترائهما وهو أمر لا يفترض بعدم الاخطار بأسماء هؤلاء المقاولين ، فإنه يكون قد خلص إلى نتيجة سديدة فى القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ودعوة السادة المستشارين :
الدكتور أحمد رفعت خنجاوي ، الدكتور بشري رزق ، رافت عبد الرحيم ومحمد حبيب الله .

(٣٩١)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٦ القضائية :

والطعن رقم ٣١ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) حكم " الطعن فيه " عمل . نقض .

القضاء بأحكام المائل لأول مربوط الفقة المالية مع ثوب عبير المخذيد القروق المالية المستحقة
قضاء خبر منجى لاصومة كلاً : دلم جواز الطعن فيه استقلاً لا . م ٢١٣ مرافعات :

(٢) عمل " تسكين العمال " .

تمنية حالات العاملين بمرات القطاع العام . الالفة ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . كية يشا : قيد
المائل على رغبة أعلى لم يستوف شروط شغلها . اعتباراً . ندال القيام بأعمالها . لا تعلق له في الحصول
على بداية مربوطها .

١ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن
في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنبى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم
المنتهى لخصومة كلاً ، وذلك فيما عدا الأحكام الوتية والمستعجلة والصادرة بوقف
الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى " ، يدل — وعلى ما أفضحت عنه المذكرة
الإيضاحية — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على
استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنتهى لها
وذلك فيما عدا الأحكام الوتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك
الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورأى
المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين
مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى
وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى ، وإما كان الحكم المطعون

فيه — الصادر في ١٩٧٥/١١/٢٦ — قد إقتصر على الحكم بأحقية المطعون ضدهم لأول مربوط الفئة الخامسة وإعادة التأمورية للتخير لبيان الفروق المالية المستحقة لكل منهم ، وهو حكم لا تنتهى به الخصومة كلها ، كما أنه ليس حكما قابلا للتنفيذ الجبرى ، لما كان ذلك فإن الطعن فى ذلك الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

٣ — فرضت المادتان ٦٤، ٦٣ من لأئحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على هذه الشركات ان تقوم بوصف وظائفها ، وتحديد واجباتها ومسئولياتها ، والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها ، وتقييمها وتصنيفها فى جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة ، وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء ، وتسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل . وكان مؤدى ذلك أن هذه التسوية لا تقوم أساسا على الحالة الشخصية للعامل ، وإنما تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها قبل التقييم أى فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم — وذلك بمطابقة الاشتراطات التى يجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا ، حتى إذا ماوافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها بغض النظر عما إذا كان حاصله على مؤهل وتوافرت له مدة خبرة يجيزان له شغل وظيفة ذات فئة أعلى ، وأن قيد العامل على وظيفة أعلى لم يستوف شروط شغلها — على النحو السالف بيانه — يعتبر بمثابة نذب له للقيام بأعباء هذه الوظيفة دون أن يكون له الحق فى الحصول على بداية . مربوطها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧١ كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة طالبين الحكم بأحقيتهم فى أول مربوط الفئة الخامسة

اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٤ مع الفروق المستحقة لكل منهم اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٥. والفوائد ، وقالوا بياناً لها أنهم يعملون لدى الشركة الطاعنة التي قامت بتسوية حالتهم على وظائف من الفئة الخامسة ابتداء من ١٩٦٤/٧/١ ولم تصرف لهم أول مربوطها ومقداره ٣٥ جنيهاً وإنما صرفت للأول والثاني والثالث منهم مرتباً شهرياً مقداره ٢٧ جنيهاً و ٢٧١ ملياً ، والرابع والخامس ٢٨ جنيهاً و ٢٠ ملياً ، والسادس مبلغ ٣٢ جنيهاً و ٤٤٨ ملياً . وبجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المالية بمنطوق هذا الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره — قضت المحكمة بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم تحت رقم ٣٥٧ لسنة ٩٢ ق . وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بأحقية كل من المطعون ضدهم لأول مربوط الفئة الخامسة وقبل الفصل في موضوع الفروق المالية بإعادة الأوراق إلى الخبير السابق نديه لبيان الفروق المستحقة لكل منهم . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ٧٢ لسنة ٤٦ ق . دفع المطعون ضدهم بعدم جواز الطعن استناداً إلى أن الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة كلها ولا يجوز الطعن فيه على استقلال عملاً بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول هذا الدفع . وبجلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ حكمت محكمة استئناف القاهرة في باقي الطلبات بالزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده الأول ٣٢٧ جنيهاً و ٤٥٨ ملياً وللمطعون ضده الثاني مبلغ ٣٠٤ جنيهاً و ٩٤ ملياً ، وللمطعون ضده الثالث مبلغ ٣٥٢ جنيهاً و ٢٤٢ ملياً وللمطعون ضده الرابع مبلغ ٣٢٥ جنيهاً و ٥٨١ ملياً وللمطعون ضده الخامس مبلغ ٣٢٠ جنيهاً و ٥٩٦ ملياً وللمطعون ضده السادس مبلغ ١٦١ جنيهاً و ٣٣٧ ملياً قيمة الفروق المستحقة لكل منهم في الفترة من ١٩٦٦/٤/١٥ حتى ١٩٧١/٤/١٥ على أن تخضع منها عند المنع الضرائب المستحقة عليها . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما تحت رقم ٣١٠ لسنة ٤٨ ق . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيهما نقض الحكم المطعون فيه . و عرض الطعتان في غرفة مشورة ، وقررت المحكمة ضم الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٦ ق إلى الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٨ ق يصدر فيها حكم واحد ، وتعد لدنظرهما جلسة وفيها التزمت النيابة رأيهما .

وحيث إن الدفع بعدم جواز هذا الطعن في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى " يدل — وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى ، وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى ، ولما كان الحكم المطعون فيما الصادر في ١١/٢٦/١٩٧٥ - قد اقتصر على الحكم بأحقية المطعون ضدهم لأول مرتبة الفئدة الخامسة وبإعادة المأمورية للحجبر لبيان الفروق المالية المستحقة لكل منهم ، وهو حكم لا تنتهى به الخصومة كلها ، كما أنه ليس حكما قابلا للتنفيذ الجبرى ، لما كان ذلك فإن الطعن في ذلك الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله . وفي بيان ذلك نقول أنها بتاريخ ١١/٦/١٩٦٥ - أصدرت قرارا بالتطبيق لأحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ باعتبار أن كل من سكن بصفة شخصية قيدا بوظيفة لعدم استيفائه كامل مدة الخبرة المحددة لهذه الوظيفة في أول يولييه سنة ١٩٦٤ يعتبر منتدبا لتلك الوظيفة والتي سكن عليها مؤقتا ولا يستحق أول مرتبتها إلا عند استيفائه كامل تلك المدة ، وإذا كان الثابت من تقرير الحجبر عدم استيفاء المطعون ضدهم لكامل مدة الخبرة المحددة للفئدة التي سكنوا عليها قيدا أو بصفة شخصية ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى لهم بأحقيتهم لأول مرتبة الفئدة المالية الخامسة وبالفروق المالية المستحقة ترتيبا على ذلك يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك إنه لما كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من
 لأئحة العاملين بالشركات التابعة للهيئات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية
 رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، قد فرضت على هذه الشركات أن تقوم بوصف
 وظائفها ، وتحديد واجباتها ومسئولياتها ، والاشتراكات الواجب توافرها فيمن
 يشغلها ، وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة ، وأن تعادل
 وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة
 يصدق عليه من مجلس الوزراء ، وتسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل .
 وكان مؤدى ذلك أن هذه التسوية لا تقوم أساسا على الحالة الشخصية للعامل ،
 وإنما تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها قبل التقييم أى فى ٣٠ يونية
 سنة ١٩٦٤ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم — وذلك بمطابقة الاشتراطات
 التى يجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا ، حتى إذا ما توافرت فيه
 هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها بغض النظر عما إذا كان حاصلا على مؤهل
 وتوافرت له مدة خبرة يميزان له شغل وظيفة ذات فئة أعلى ، وأن قيد العامل
 على وظيفة أعلى لم يستوف شروط شغلها — على النحو السالف بيانه — يعتبر
 بمثابة ندب له للقيام بأعباء هذه الوظيفة دون أن يكون له الحق فى الحصول على
 بداية مبربوطينها ، لما كان ذلك ، وكان لنايت من مدونات الحكم الصادر بجلسته
 ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ أن الشركة الطاعنة بعد أن سلكت المراحل التى رسمتها
 بالمادتان ٦٣ ، ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، قامت
 بتسكين المطعون ضدهم — والذين كانوا يشغلون وظائف من الفئة الخامسة
 قبل التسكين فى ١٩٦٤/٦/٣٠ — على هذه الفئة ، والى لا يجادل المطعون ضدهم
 فى أنهم لم يستوفوا مدة الخبرة الكاملة اللازمة لها ، فإنه لا يعدو أن يكون ندبا
 للقيام بمهام هذه الوظائف ومن ثم فلا يستحقون بداية مبربوطة هذه الفئة وما يترتب
 على ذلك من فروق مالية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد
 أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره ، مما يتعين معه نقضه بغير حاجة لمبحث باقى
 أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس محكمة محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم هاشم ، أحمد شوقي ، الملبجي ، عبد السلام إبراهيم القرشي وعبد الوهاب سليم .

(٣٩٢)

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٤ القضائية

استئناف " إعتبار الاستئناف كأن لم يكن " .

إعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المستأنف عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . وجوب حساب الميعاد بالأشهر وليس بالأيام . يوم تقديم الصحيفة - عدم دخوله في حساب الميعاد .

تنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - على أن " تعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب " . مما مفاده أن حساب هذا الميعاد على ما يدل عليه صريح عبارة النص إنما يكون بالأشهر وليس بالأيام وإذا كان الثابت من الأوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف في ١٤/٧/١٩٧١ وكان هذا اليوم وهو يوم حصول الإجراء باعتباره في نظر القانون مجرياً للميعاد لا يصح حسابه فيه على ما تنص عليه المادة ١/١٥ من قانون المرافعات وإنما يبدأ الحساب إعتباراً من اليوم التالي لحصوله . ولما كانت هذه الصحيفة قد أعلنت في ١٤/١٠/١٩٧١ فإن الإعلان يكون قد تم خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٧٦٣ سنة ١٩٧٠ عمال كلى الحيزة على الشركة المطعون ضدها طالبين الحكم بإلزامها بأن تدفع للطاعن الأول مبلغ ٣٠٠ جنيه وما يستجد بواقع خمسة جنيهات شهريا اعتبارا من ١٩٧٠/٤/١ وللطاعن الثانى مبلغ ١٥٠ جنيها وما يستجد بواقع ٢٥٠ قرشا شهريا اعتبارا من ذات التاريخ وقالوا بيانا لدعواهما انهما يعملان بفرع الشركة بغمرة الذى كان قد استقر العمل به على تشغيل عماله اثنتى عشرة ساعة يوميا بزيادة أربع ساعات عن ساعات العمل المحددة بثمانى ساعات يوميا قبل صدور القرار الجمهورى برقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ الذى حدد ساعات العمل اليومية بسبع ساعات وذلك مقابل الحصول على أجر نصف يوم بالإضافة إلى أجر العمل اليومي وبعد صدور القرار الجمهورى بتحديد ساعات العمل بسبع ساعات يوميا عقدت المطعون ضدها اتفاقا مع العمال ضمت بموجبه الأجر الإضافى إلى الأجر الأصيل بشروط معينة بوائه رغم انطباق هذه الشروط بحق للطاعنين إلا أن المطعون ضدها امتنعت عن إجراء هذا الضم، وبتاريخ ١٩٧٠/٩/١٩ نذبت المحكمة خيرا لأداء المسامورية بالمدينة بمنطوق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧١/٦/٥ بإلزام المطعون ضدها أن تدفع للطاعن الأول مبلغ ٤٢١ جنيها ، ٢٥٠ مليا وللطاعن الثانى مبلغ ٣٣٦ جنيها ، ١٦٨ مليا قيمة الفروق المستحقة لكل منهما عن المدة من ١٩٦٥/٤/١ حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٣٥٤٩ لسنة ٨٨ ق وفى ١٩٧١/١١/٢٥ قضت المحكمة برفض الدفع المبدى من الطاعنين باعتبار أن الاستئناف كأن لم يكن ثم قضت بتاريخ ٧٣/٢/٢٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين . طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن فى غرفة مشورة فقصرته على السبب الأول وحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/١١/١٩ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان إنه لما كانت المادة ٧٠ من قانون المرافعات

تستوجب إعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تقديمها لقلم الكتاب . وكان التفسير السام لنص تلك المادة يقتضى حساب الشهر بثلاثين يوما وطالما أن الصحيفة قدمت إلى قلم الكتاب في ٧١/٧/١٤ وتم إعلانها في ٧١/١٠/١٤ يكون الإعلان قد تم بعد ٩٢ يوما أى بعد انقضاء أكثر من ثلاثة أشهر وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى رغم ذلك برنض الدفع المبدى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لا إعلانه بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن " تعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب " مما مفاده أن حساب هذا الميعاد وعلى ما يدل عليه صريح عبارة النص إنما يكون بالأشهر وليس بالأيام وكان الثابت من الأوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف في ١٩٧١/٧/١٤ وكان هذا اليوم وهو يوم حصول الإجراء باعتبار في نظر القانون مجريا للميعاد لا يصح حسابه فيه على ما تنص عليه المادة ١/١٥ من قانون المرافعات وإنما يبدأ الحساب اعتبارا من اليوم التالي لحصوله . ولما كانت هذه الصحيفة قد أعلنت في ١٩٧١/١٠/١٤ فإن الإعلان يكون قد تم خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يمين رنض الطعن .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرنجوشي وعضوية السادة المستشارين :
أحمد شيبه الحمد ، إبراهيم هاشم ، أحمد فوقي المايحي و عبد السلام إبراهيم القرش .

(٣٩٣)

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٥٥ القضائية :

عمال "تقدير من العامل"

تقدير من العامل طبقاً للائحة التنفيذية للقانون ١٩٠/٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار .
باعتباره تقدراً نهائياً ولو ثبت خطأه يفتقد الحكم في تقدير الأمن دليلاً ماورد بالبطاقة
العائدية خطأ .

أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على التوقيع الصادر له من المشرع
بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٩٠/٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر
للادخار في ١١ مارس سنة ١٩٥٦ القرار الوزاري رقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون
المذكور ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ منها على أنه "على كل عامل أن يقدم
إلى صاحب العمل عند بدء اشتراكه في صندوق المؤسسة وحلال المدة المقررة في
المادة ٥ من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجاً رسمياً منها أو شهادة من إدارة
التجنيد بتاريخ تجنيده أو إعفائه منه أو أى مستند رسمي آخر موضح فيه تاريخ
الميلاد" كما تنص المادة ١٥ فيها على أنه "إذا تعذر على العامل إثبات تاريخ
ميلاده مايلزم هو واردة في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل
بذلك لأجراء تقدير منه بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستمارة رقم ١٤
المرفقة بهذه وأعلى صاحب العمل أن يرسل هذه الاستمارة إلى المؤسسة مع
الاستمارة رقم ١ ودلى المؤسسة بعد تقدير من العامل لإخطاره به وإرسال أصل
الاستمارة إلى صاحب العمل للاحتفاظ بها في ملف خدمة العامل ويكون تقدير
طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك
وجود خلاف بين الأمن الحقيقية والأمن المقدرة" وما كان يؤدي هذين النصين

أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدر بها من العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار بحيث تصبح السن المقدرة بهذا الطريق القانوني في هذا الخصوص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمرا مفروغا منه وغير قابل لإعادة النظر فيه واجبا الأخذ به حتى لو ثبت خطأه بيقين ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول قدم عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار في الميعاد وعلى الوجه المبين باللائحة التنفيذية للقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المنطبق على واقعة الدعوى شهادة من إدارة التجنيد مؤرخة ١٩٤٥/١٠/١٨ ثابت بها أنه من مواليد ١٩١١/١٠/١٨ وقد اعتمدت مؤسسة التأمين والإدخار هذا التاريخ في ١٩٥٧/٦/٢٣ فان هذا التقدير يكون نهائيا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر — والتفت عن تحديد سن المطعون ضده الأول الذي تم بهذا الطريق وجعل في تقدير سنه على بطاقته العائلية المستخرجة من بعد باعتباره من مواليد ١٩١٧/٤/١ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧١/٩٠٥٥ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة والهيئة العامة للتأمينات — المطعون ضدها الثانية — طالبا الحكم باعتباره تاريخ ميلاده ١٩١٧/٤/١ مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لتحديد تاريخ تقاعده عن العمل وقال بسانا لها أنه في ١٩٥٧/٣/١ التحق بالعمل لدى الطاعنة ولما كان اسمه لم يدرج بدفاتر المواليد واستنادا من الطاعنة إلى ما ثبت بشهادة خدمته العسكرية فقد أخطرت المطعون ضدها الثانية بأن تاريخ ميلاده هو ١٩١١/١٠/١٨ وإذا تبين له أخيرا أنه من مواليد ١٩١٧/٤/١

استنادا إلى بيانات بطاقته العائلية رقم ٢٥٥٤ سجل مدنى الأزبكية فى ٢٦/١/٦٧ فقد أخطر الشركة لإجراء التعديل اللازم بهذا الشأن إلا أنها أصرت على اعتبار ١٨/١٠/١٩١١ تاريخ ميلاده ويكون تاريخ حالته إلى التقاعد هو ١٩/١٠/١٩٧١ فأقام الدعوى بطلباته السابقة . نذبت المحكمة طبيب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لتقدير سن المطعون ضده الأول فقدم تقريرا بعمله ثم نذبت الطبيب الشرعى لأداء ذات المهمة وبعد أن قدم هذا الأخير تقريره قضت فى ٣/٦/١٩٧٤ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٣٥٤ لسنة ٩١ قضائية . وبتاريخ ١٧/٦/١٩٧٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار تاريخ ميلاد المطعون ضده الأول هو ١/٤/١٩١٧ وتعديل الاستمارة رقم ١ تأمينات وبطاقة التأمين رقم ٢/٧٨٥٩ الخاصة به على هذا الأساس . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى ينتقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن فى خرفة مشورة فجددت لنظره جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إن المطعون ضده الأول التحق بالعمل لديها فى ١/٣/١٩٥٧ وتم الاشتراك عنه فى مؤسسة التأمين والأدخار بناء على شهادة التجنيد التى قدمها والثابت بها أنه من مواليد ١٨/١٠/١٩١١ وقد اعتمدت المؤسسة تقدير سنه بالشهادة المؤرخة ٢٣/٦/١٩٥٧ فأصبح هذا التقدير نهائيا وغير قابل للطعن فيه طبقا لنص المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٥٥/٤١٩ مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه التقييده فلا يعيد النظر فيه غير أن الحكم لم يعتد بذلك التقدير وقضى بتعديل تاريخ ميلاد المطعون ضده الأول استنادا إلى مستخرج رسمى يقيده فى سجل الأحوال المدنية يفيد أنه من مواليد ١/٤/١٩١٧ مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على التفويض الصادر له من المشرع بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٩٥٥/٤١٩ بإنشاء صندوق للتأمين وآجر للأدخار أصدر فى ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ القرار

الوزاري رقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ منها على أنه "على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء اشتراكه في صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة في المادة ٥ من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجاً رسمياً منها أو شهادة من إدارة التجنيد بتاريخ تجنيده أو إعفائه منه أو أى مستند رسمي آخر موضح فيه تاريخ الميلاد" كما تنص المادة ١٥ منها على أنه "إذا تعذر على العامل إثبات تاريخ ميلاده طبقاً لما هو وارد في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لإجراء تقدير سنة بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستمارة رقم ٤ المرافق نموذجها وعلى صاحب العمل أن يرسل هذه الاستمارة إلى المؤسسة مع الاستمارة رقم ١ وعلى المؤسسة بعد تقدير سن العامل إخطاره به وإرسال أصل الاستمارة إلى صاحب العمل للاحتفاظ بها في ملف خدمة العامل ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقية والسن المقدرة" ولما كان مؤدى هذين النصين أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدر بها سن العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والادخار بحيث تصبح السن المقدرة بهذا الطريق القانوني في هذا الخصوص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمراً مفروضاً منه غير قابل لإعادة النظر فيه وإجبا الأخذ به حتى لو ثبت خطؤه بيقين . وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول قدم عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والادخار في الميعاد وعلى الوجه المبين باللائحة التنفيذية للقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المنطبق على واقعة الدعوى شهادة من إدارة التجنيد مؤرخة ١٩٤٥/١٠/١٨ ثابت بها أنه من مواليد ١٩١١/١٠/١٨ وقد اعتمدت مؤسسة التأمين والادخار هذا التاريخ في ١٩٥٧/٦/٢٣ فإن هذا التقدير يكون نهائياً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والتفت عن تحديد سن المطعون ضده الأول الذي تم بهذا الطريق وعول في تقدير سنه على بطاقته العائلية المستخرجة من بعد باعتباره من مواليد ١٩١٧/٤/١ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث أن الموضوع ضالغ للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٢٣٥٤ لسنة ٩١ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى النقي وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفقي ، محمود حسن حسين ، الدكتور سعيد عبد المجيد وعاصم المرافى .

(٣٩٤)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣ القضاية :

(١) (٢) نقل بحرى . مسئولية " مسئولية الناقل البحرى " . التزام .

(١) التزام الناقل البحرى . التزام بتحقيق غاية . بفعاء التزامه بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه تسليمًا فعليًا في ميناء الوصول بالقدر والحالة التى وضعت بها في سند الشحن . جواز نفى مسئوليته بإثبات السبب الأجنبى .

(٢) إثبات عكس بيانات سند الشحن . جوازه في علاقة الناقل بالشاحن . عدم جوازه قبل المرسل إليه . لسند الشحن بحية مطلقة في الإثبات لصالحه .

١ — التزام الناقل البحرى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو التزام بتحقيق غاية هي تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول ، ومن ثم لا ينقضى عقد الناقل البحرى وتنتهى معه مسئولية الناقل إلا بتسليم البضاعة المشحونة إلى المرسل إليه أو نائبه تسليمًا فعليًا بالقدر والحالة التى وضعت بها في سند الشحن أو إذا أثبت أن العجز أو التلف يرجع إلى قوة قاهرة أو سبب أجنبى لا يدل عليه ، لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الشركة الطاعنة قد أثبتت في سند الشحن عدد ووزن صناديق الشاى التى تعهدت بنقلها فإنها بالتزم بتسليم المرسل إليه هذه البضاعة المشحونة بالحالة التى وضعت بها في سند الشحن وإذا اقتصر الإيصال المقدم منها على تسليم صناديق الشاى عددًا ووزن فإن هذا التسليم لا تنتهى معه مسئولية الشركة الناقلة .

٢ — لأن كان إثبات عكس بيانات سند الشحن الخاصة بالبضاعة جائزًا في العلاقة بين الناقل والشاحن إلا أنه لا يجوز إزاء من دماهما كالمُرسل إليه ،

إذ لسند الشجن حجة مطلقة في الإثبات لصالحه فيما يتعلق بهذه البيانات فليس للناقل أن يثبت قبله عكس ماتضمنه ، لما كان ذلك وكان سند الشجن حجة على أن الناقل قد تسلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بالسند ولم تقدم الطاعة إلى محكمة الموضوع ما يدل على أنها تحفظت في سند الشجن بضعف تغليف صناديق الشاي المشحونة فلا يعيب الحكم المطعون فيه إلتغاته عن دفاع عاطل عن الدليل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت على الطاعة دعواها ابتداء أمام محكمة السويس الجزئية بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي إليها مبلغ ٥١ جنيها كتعويض مؤقت تأسيسا على أنه بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ وصلت إلى ميناء السويس الباخرة " بارافاني جاياتني " وعليها رسالة شاي هندي مستوردة لحساب الشركة التجارية الاقتصادية ولدى تفريغ الرسالة تبين إنها بحالة سيئة وقد أصاب الصناديق المعبأة فيها كسر وتلف أدى إلى تسرب محتوياتها مما نتج عنه وجود عجز لم تقدر قيمته بصفة نهائية وقد بادرت المستوردة بتوجيه احتجاج من هذا العجز . وأنه لما كانت الشركة الطاعة بصفتها أمينة نقل ووكيلة عن أصحاب الباخرة ملتزمة بتسليم الرسالة كاملة وسليمة في ميناء الوصول وكانت الشركة المستوردة قد أحالت إلى الشركة المطعون ضدها حقها في الرجوع على الغير المسئول عن العجز في الرسالة فقد أقامت عليها الدعوى بطلباتها السابقة ، ثم عدلت المطعون ضدها مقدار التعويض المطالب به إلى مبلغ ٨٣٦ مليم ١٤٧٨ جنية فقررت المحكمة إحالة الدعوى إلى محكمة السويس الابتدائية للاختصاص حيث قيدت برقم ١١ سنة ١٩٧١ تجارى السويس . وبتاريخ ١٣/١١/١٩٧١ قضت هذه المحكمة للمطعون ضدها بطلباتها . استأنفت الطاعة هذا

الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٥ سنة ٨٨ ق تجارى . وبتاريخ ١٩٧٣/١/١١ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم بالاستئناف . طاعت الطاعة في هذا الحكم بطريق القضاة وقدمت نيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت - ليست لنظره وفيها تنازلات الطاعة عن السهين الأول والثانى من أسباب الطعن والتزمث النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، تنعى الطاعة بالسبب الثالث والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتفسيره والقصور فى التفسير ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم إذ قضى بامتداد مسؤولية الناقل إلى ما بعد انتهاء عقد النقل يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الطاعة قد تمسكت فى حقيقة الاستئناف بأن المتفق عليه فى سندات الشحن موضوع الدعوى أن عقد النقل ينتهى وتنتهى معه مسؤولية الناقل بمجرد أن تترك البضاعة مسطوح السفينة وقد انتهى عقد النقل فعلا وقانونا بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٣ بانتهاء التفريغ واستلام الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ للرسالة نيابة عن المرسى إليها كما بين من الايصال الصادر منها والمقدم لمحكمة الموضوع والثابت فيه أن الناقل سلم ١١٠٠٩ صندوق شاي وهو نفس العدد الوارد بسندات الشحن ولم يتم أى وزن للرسالة وقت التسليم ورغم أنه لم يثبت وجود عجز بالرسالة عند تمام تسليمها وفق عقد النقل إلا أن الحكم المطعون فيه عول فى القضاء بمسؤولية الطاعة على بيانات محضر تسليم واستلام مقدم من المطعون ضدها ومحرم فى غيبة الناقل بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢١ أى بعد انتهاء عقد النقل وخروج الرسالة من حيازة ورقابة الناقل البحرى فى ١٩٦٧/٩/٢٣ وقرر الحكم أن هذا المحضر مؤرخ ١٩٦٧/٩/١ مخالفًا بذلك الثابت به . هذا إلى أن الطاعة تمسكت أيضا أمام محكمة الاستئناف بأن بيانات الأوزان الواردة بذلك المحضر مستفاد من إذن الإفراج الذى يرد من الجمارك عند خروج الرسالة من دائرة الجمارك وليس عند تفريغها أو استلامها من السفينة ، ومن ثم لا يسوغ أن يحاج به الناقل البحرى غير أن الحكم المطعون فيه أحجم عن الرد على هذا الدفاع الجوهري مما يعيبه بالقصور فى التفسير فضلا عن مخالفة القانون الامر الذى يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن التزام الناقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التزام بتحقيق غاية هى تسليم البضاعة ..

المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول ، ومن ثم لا يتقضى عقد النقل البحري وتنتهى معه مسؤولية الناقل إلا بتسليم البضاعة المشحونة إلى المرسل إليه أو نائبه تسليماً فعلياً بالقدر والحالة التى وضعت بها في سند الشحن أو إذا أثبت أن العجز أو التلف يرجع إلى قوة قاهرة أو سبب أجنبي لا يدل عليه فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الشركة الطاعنة قد أثبتت في سند الشحن عدد ووزن صناديق الشاي التى تعهدت بنقلها فإنها تلتزم بتسليم المرسل إليه هذه البضاعة المشحونة بالحالة التى وضعت بها في سند الشحن وإذا اقتصر الاتصال المقدم منها على تسليم صناديق الشاي عدداً ووزن فإن هذا التسليم لا تنتهى معه مسؤولية الشركة الناقلة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استغنى عن محضر التسليم المؤرخ ٢١/١٠/١٩٦٧ وجود عجز في محتويات صناديق الشاي ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة النامية في الأخذ بما تقدمت إليه من الأدلة والقرائن على وجود العجز الحائز لإثباته بكافة الطرق ، فإن محاولة الطاعنة في هذا الصدد تعتبر مجادلة موضوعية في تقدير الدلائل تتعرض لها رقابة محكمة النقض ، وبحسب قاضى الموضوع في هذا الخصم من أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله ولا عليه بعد ذلك أن يتتبع الخصوم في محتاب أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام في قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات ، ولا ينال من الحكم المطعون فيه أيضاً ما جاء في أسبابه لحظاً من أن محضر التسليم مؤرخ ١/٩/١٩٦٧ في حين أنه مؤرخ ٢١/١٠/١٩٦٧ إذ لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً غير مؤثر على النتيجة التى انتهى إليها الحكم ومن ثم يكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحينئذ إن الطاعنة تنعى بالتسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن الإجماع الصادر من الشركة التى تولت التفريغ قد بين بصراحة أن التغليف الخشبي لصناديق الشاي المشحونة ضعيف جداً وأنه بناء على ذلك إذا كان هناك عجز فإن ذلك يرجع إلى عدم كفاية التغليف وهو خطأ ينسب إلى الشاحن وقد نسكت الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفاع الجوهري الذى لو قامت

المحكمة بتخصيصه لتغير وجه الرأي في الدعوى وبذلك يكون الحكم معيبا بالقصور
بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وإن كان إثبات عكس بيانات
سند الشحن الخاصة بالبضاعة جائزا في الثلاثة بين الناقل والشاحن إلا أنه لا يجوز
إزاء من عداهما كالمرسل إليه ، إذ يسند الشحن حجية مطلقة في الإثبات لصالحه
غيا يتعلق بهذه البيانات فلا يس للناقل أن يثبت قبله عكس ما تضمنه ، لما كان
ذلك وكان سند الشحن حجة على أن الناقل قد تسلم البضاعة بالكمية الموصوفة
بالسند ولم تقدم الطاعنة إلى محكمة الموضوع ما يدل على أنها تحفظت في سند
الشحن بضعف تغاير منه ناديق الشاى المشحونة فلا يعزب الحكم المطعون فيه
التفتاته عن دفاع عاطل عن الدلائل و يكون النعي عليه بالتقصير لهذا السبب عليه
غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

يرأسه السيد المستشار النائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين يونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، محمد علي هاشم وملاح الدين عبد العظيم .

(٣٩٥)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل بالنسبة لفتات معينة من العمال من سلطة المحكمة التأديبية . ق ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ . للفصل في المنازعة بشأن إعادتهم للعمل أو بتعويضهم . من سلطة المحاكم العادية .

(٢) عدم مراعاة قواعد التأديب لإيذاء رب العمل من فسخ العقد لأحد الأسباب المبينة في المادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

١ - مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بإضافة بند رابع إلى المادة الأولى وفقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ - أن الشارع رأى لاعتبارات خاصة أن ينقل حق توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل بالنسبة للفتات التي حددها البند الرابع سالف الذكر إلى المحاكم التأديبية وذلك دون أن يسبغ على تلك المحاكم أي اختصاص آخر، وأن المحاكم العادية ذات الولاية العامة مازالت هي المختصة بإعادة من يفصل من أفراد هذه الفئات إلى عمله - إن كان له محل - أو بتعويضهم عن الفصل أو الوقف الذي يقع بالمخالفة لأحكامه .

٢ - عدم مراعاة قواعد التأديب لإيذاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومنها وقوع إعتداء من العامل على صاحب

العمل — بالتشهير عن طريق النشر في الصحف — وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٩٢٦ سنة ١٩٧١ القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضده طالبين إلزامه بأن يدفع لكل من الأول والثاني مبلغ ٢٠٠٧,٢٥ جنيهاً والثالث مبلغ ٤٠١٧,٤٨٠ جنيهاً والرابع ٣٠١٤,٩٥٥ جنيهاً والخامس مبلغ ٣٠١٤,١٨٠ جنيهاً والسادس مبلغ ٥٠١٧,٢٨٠ جنيهاً ، وقالوا بياناً لدعواهم أنهم كانوا يعملون لدى المطعون ضده في مطبعة يملكها وأنه غصبهم بغير مبرر بدعوى التشهير به في مقال بمجلة العمل وأنه لذلك يستحق كل منهم المبلغ الذي يطالب به كتعويض ومقابل الإجازة وبديل الإنداء ، وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٧ حكمت المحكمة بالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن السادس مبلغ ٩,٦٠٠ جنيهاً مقابل الإجازة وبرفض دعوى الطاعنين فيما عدا ذلك . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣١٥ سنة ٨٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض للطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسببين الأول والثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستناد والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن المقال المنشور في مجلة العمل — حرر استناداً إلى المعلومات التي أدلى بها

الطاعون لمحررد في حين أن كاتب المقال لم ينسب فيه شيئاً إلى الطاعنين الأول والثاني وأن كون باقي الطاعنين هم مصندر المعلومات لا يتأدى منه بالضرورة صدور العبارات التي أنطوت على اعتداء على صاحب العمل منهم لأن حق المواطن في الشكوى مكفول وتقع مسئولية ما عساه يكون تضمنته المقال من اعتداء على هاتق محرره . .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن الطاعنين لم يقدموا لهذه المحكمة صورة المقال الذي يستندون إليه في سبب النعي ومن ثم يكون حارياً عن الدليل .
وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اعتبر ما انطوي عليه المقال مبرراً للفصل في حين أنه لا يعتبر كذلك في حكم الفقرة العاشرة من المادة ٧٦ من قانون العمل لأن الوقائع الواردة به هي حقائق ثابتة في أوراق رسمية ومحاضر استمعتها اللجنة من وزارة العمل والهيئة العامة للتأمينات ومن ثم لا تعتبر اعتداء على صاحب العمل .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه دفاع يخالطه واقع ولم يسبق للطاعنين التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يبقى لهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة قانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعهم الوارد بصحيفة الاستئناف من أن نصائحهم جاء مخالفاً للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ لأن بعضهم من أعضاء مجالس إدارة اللجنة النقابية بالمشاة التي يعملون بها ، ذلك أن هذا القانون لم يضع مجرد قيود شكلية على حق صاحب العمل في فصل العامل النقابي وإنما نزع سلطة صاحب العمل في فصل العامل أصلاً ، وأسند هذه السلطة إلى المحكمة التبادلية .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بإضائة بند رابع إلى المادة الأولى وفقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بمر يان أحكام قانون

النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ — أن الشارع رأى لاعتبارات خاصة أن ينقل حق توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل بالنسبة للفئات التي حددها البند الرابع سالف الذكر إلى المحاكم التأديبية وذلك دون أن يسبغ على تلك المحاكم أى اختصاص آخر ، وأن المحاكم العادية ذات الولاية العامة مازالت هى المختصة بإعادة من يفصل من أفراد هذه الفئات إلى عمله — إن كان له محل — أو بتعويضهم عن الفصل أو الوقف الذى يقع بالمخالفة لأحكامه . كما أن عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومنها وقوع اعتداء من العامل على صاحب العمل ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة المستشارين صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، محمد على هاشم وصلاح الدين عبد العظيم .

(٣٩٦)

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤ القضائية :

(٢٠١) ضرائب « ضريبة التركات » .

(١) منازعه الورثة أمام لجنة الطعن في تقدير قيمة التركة عامة ومنازعتهم أيضا في تحديد حصة المورث في ملكية العقار . فصل الحكم المطعون فيه في تحديد هذه الحصة وقيمتها . لا بعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم . علة ذلك .

(٢) الأملاك المبنية الداخلة في وعاء التركة . وجوب تحديد قيمتها في تاريخ الوفاة . عدم الاعتماد بما كانت عليه قبل هذا التاريخ أو ما يطرأ عليها من تعديل بعده .

١ - إذ كان المطعون ضدهم حين طعنوا أمام اللجنة في تقدير المأمورية طلبوا تخفيض قيمة التركة عامة ، ونازحوا في خلوص ملكية العقار لمورثهم خاصة ، فإن وجه الطعن يتسع لخصوص قيمة العقار إلى جانب عموم التركة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قدر قيمة العقار تقديرا حكما طبقا للقانون فإنه لا يكون قد خالفه ، أو قضى بما لم يطلبه الخصوم لتعلق الأمر بمسألة قانونية لا يجوز الخروج على ما يقضى به القانون في شأنها وتدخل في نطاق طلبات المطعون ضدهم الأصلية .

٢ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أولوية على التركات ، أن قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني التي يتركها المورث تقدر تقديرا حكما بما يعادل اثني عشر مثالا من القيمة التجارية السنوية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما كانت عليه قبل هذا التاريخ أو ما يطرأ عليها من تعديل بعده .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب قصر النيل قدرت قيمة صافي شركة مورث المطعون ضدهم المتوفى في ١٥/٤/١٩٥٨ بمبلغ ٧٣٤٥٤ جنيها و ٩٧ مليا ، من ذلك مبلغ ١٠٦٨٤ جنيها و ٨٠٠ مليا قيمة عقار بالجمالية اعتبارا بأن عوائده السنوية مبلغ ٨٩ جنيها و ١٠ مليا ، وإذا اعترض المطعون ضدهم وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتخفيض قيمة صافي الشركة إلى مبلغ ٥٦١٠١ جنيها و ١٨ مليا ، فقد أقاموا الدعوى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٤ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبين تعديل قيمة الشركة إلى المبلغ الذى طلبوه أمام اللجنة وكان من بين ما استندوا إليه أن مورثهم لا يملك العقار الكائن بناحية الجمالية بأكمله وإنما حصة فيه ، وبتاريخ ١٩/٣/١٩٦٦ حكمت المحكمة بطلب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بحكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت بتاريخ ١/٦/١٩٦٨ حكمت بتعديل القرار المطعون فيه إلى مبلغ ٢٧٠ مليا و ٤١٧٥٣ جنيها . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩١ لسنة ٨٥ ق القاهرة وكان من بين ما طلبوه استبعاد ما عدا ستة قراراتيط وثلاثة عشر ونصف سهما شيوعا في أربعة وعشرين قيراطا قيمة حصة مورثهم في العقار سالف البيان من وماء الشركة ، كما استأنفته مصلحة الضرائب — الطاعنة — بالاستئناف رقم ٤٩٥ لسنة ٨٥ ق القاهرة طالبة إلغاء في خصوص تقديره للأرض البالغة مساحتها ٢ فدان و ١٢ قيراط بزمام ناحية السيرج على أنها زراعية وتأيد تقدير لجنة الطعن لقيمتها باعتبارها معدة للبناء ، وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٩ حكمت المحكمة — بعد ضم الاستئنافين — برفض استئناف مصلحة الضرائب ، وفي موضوع الاستئناف المقام من المطعون ضدهم بتعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ٣٢٨٥٠ ج و ٩٩٦ مليا ، وتضمن هذا القضاء أن مورث المطعون ضدهم لا يملك العقار الكائن بناحية الجمالية بأكمله وإنما حصة فيه تبلغ ٦ قراراتيط و $\frac{1}{7}$ سهما قيمتها مبلغ ١٧٩٩ جنيها و ٥٢٦ مليا تأسيسا على أن العوائد السنوية المربوطة على العقار مبلغ ٥٥ جنيها سنويا . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة أقرت رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم بعسد أن فصل في النزاع حول القدر الذى يملكه المورث فى العقار ، تصدى للفصل فى قيمة هذا العقار ، فى حين أن النزاع أمام اللجنة انحصر فى القدر دون القيمة ، وإذا كانت أوجه الخلاف هى التى تحال وحدها إلى لجنة الطعن ، وتقتصر ولاية المحكمة الابتدائية على نظر الطعون التى تقدم إليها فى قرار اللجنة مما مقتضاه أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قراراً فيه لا يجوز طرحه ابتداءً على تلك المحكمة ، وهذا هو الشأن بالنسبة لمحكمة الاستئناف . وكان المطعون ضدهم لم ينازعوا فى مراحل التقاضى كافة فى قيمة العقار ، فإن الحكم إذ عرض لهذه القيمة بالتخفيض يكون قد خالف القانون وقضى بما لم يطلبه المصوم .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن الثابت فى الدعوى أن المأمورية قدرت قيمة العقار بمبلغ ١٠٦٨٤,٨٠ ج اعتباراً بأن ملكيته خالصة للمورث وعلى أساس أن العوائد المربوطة عليه ١٠ مليون ٨٩ جنيه ، فاعترض المطعون ضدهم على هذا التقدير طالبين تخفيضه بدعوى أن مورثهم لا يملك كامل العقار وإنما حصه فيه وقدموا تأييداً لدفاعهم أمام محكمة الاستئناف — من بين ما قدموه — كشفاً رسمياً مستخرجاً من سجلات بلدية محافظة القاهرة تضمن أن العوائد كانت ٧٤,٢٠٠ ج خفضت فى ١٩٥٣/٣/٣١ إلى ٥٥ جنيهاً وطلبوا تخفيض قيمة التركة طبقاً لطلباتهم أمام اللجنة ، ولما كان المطعون ضدهم حين طعنوا أمام اللجنة فى تقدير المأمورية طلبوا تخفيض قيمة التركة بعامة ، ونازعوا فى خلوص ملكية العقار لمورثهم خاصة ، فإن وجه الطعن يتسع لخصوص قيمة العقار إلى جانب عموم قيمة التركة ، وإذا كان ذلك ، وكان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلوله على التركات ، أن قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني التى يتركها المورث تقدر تقديراً حكماً بما يعادل اثني عشر مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني فى التاريخ الذى حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما كانت عليه قبل هذا التاريخ أو ما يطرأ عليها

من تعديل بعده ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في تقدير العقار فإنه لا يكون قد خالف القانون أو قضى بما لم يطلبه الخصوم لتعلق الأمر بمسألة قانونية لا يجوز الخروج على ما يقضى به القانون في شأنها وتدخل في نطاق طلبات المطعون ضدهم الأصلية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المحقق نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى وأمين طه أبو العلا .

(٣٩٧)

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) عقد « فسخ العقد » دعوى : حكم « تسبب الحكم » .

رفض دعوى فسخ العقد . إغفال الحكم الرد على دفاع المدعى بأن ضرراً قد أصابه من تأخر المدين في تنفيذ التزامه . لا قصور .

(٢) عقد « الشرط الصريح الفاسخ » التزام . نقص .

عدم احتواء العقد على الشرط الصريح الفاسخ . أثره . للدين توفى طلب الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى . جواز أن يكون هذا الوفاء بعد نقض الحكم والإحالة .

١- من المقرر أنه يتعين لإجابة طلب الفسخ أن يظل الطرف الآخر متخلفاً عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي وله أن يتوق صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره ويستوى في ذلك أن يكون حسن النية أو سيء النية إذ محل ذلك لا يكون إلا عند النظر في دعوى التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام ولما كان ما تقول به الطاعنات من عدم رد الحكم على ما تمسكن به من أن ضرراً قد أصابهن من جراء تأخير المدين عن تنفيذ التزامه محله دعوى التعويض وليس دعوى الفسخ التي أقننها فلا يعتبر إغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع غير الجوهرى قصوراً مبطلاً له .

٢ - إذ كان عقد البيع سند الدعوى لا يحوى شرطاً صريحاً فاستحسناً فللدائن أن يستعمل خياره في طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني وللمدين توفى الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى وهذا

الحق يرجع للمشتري حتما في حالة نقض الحكم لهذا الوجه من أوجه الطعن . لأن
النقض يعيد إلى المحصوم حقوقهم التي كانت لهم قبل صدور الحكم المنقوض
فيستطيع المدين أن يتوقى الفسخ بالسداد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن الطاعنات أقرن الدعوى ٥٨٤٠ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال القاهرة
على المطعون ضده بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٨/٤/١٩٧٤
تأسيسا على أنهن قد بمن قطعة أرض مساحتها ٩٥٤,١٠ مترا بما عليها من مبان
ومنشآت بثمن اجمالى قدره ٩٢٥٠٠ جنيه دفع منه مبلغ عشرة آلاف جنيه وقت تحرير
العقد والترم بسداد الباقي عند التوقيع على عقد البيع التهاى خلال ثلاثة أشهر من
تاريخ التعاقد وقد استلم مستندات الملكية غير أنه لم يتم بدفع باقى الثمن فأنذوته
بسدادها وبالحضور لمكتب الشهر العقارى للتوقيع على العقد التهاى فى موعد أقصاه
١٩٧٤/١١/٥ وإلا اعتبر — العقد مفسوخا ثم أقرن دعواهن وقدمن صورة شمسية
من عقد البيع الابتدائى لم يقرها المطعون ضده فقضت المحكمة بتاريخ ١/٣/١٩٧٦
برفض الدعوى بحالتها فاستأنفن هذا الحكم بالاستئناف ١٠٠٥ سنة ٩٣ قضائية
القاهرة وقضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
دعواهن فطعن بالنقض على هذا الحكم وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها
رفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة حددت جلسة لتظره
وفىها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما للقصور فى التسيب وقالت
الطاعنات فى يمانه إن تراخى المدين فى العقود الملزمة للجانبين التى لا تتضمن الشرط
الصريح الفاسخ عن تنفيذ التزاماته فى الوقت المعين لها ثم الوفاء بها بعد ذلك

وإلى ما قبل صدور حكم نهائي بالفسخ وأن كان يقوم بحسب الأصل مانعا من إجابة الدائن إلى طلب فسخ العقد إلا أنه لا يطلب محكمة الموضوع الحق في فسخه وإنما يكون لها تقدير ظروف ذلك الوفاء المتأخر بحيث إذا تبين لها أنه قد أصاب الدائن ضرر كان لها أن تحكم بالفسخ — وعلى ذلك فقد تمسكن أمام المحكمة الاستئنافية بأنهم قد أصيبوا بأضرار من جراء الوفاء المتأخر بباقي الثمن ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع وأقام قضاءه على دعامة واحدة مبناها أن للمتعاقد الآخر أن ينفذ التزامه إلى ما قبل صدور الحكم رغم أنه دفاع جوهري لو عني بمحله لحاز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى بما يجعله مشوبا بعيب القصور في التسييب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنات بفسخ عقد البيع على قوله " أنه لما كان الثابت من الاطلاع على عقد البيع أنه لم ينص على الفسخ تلقائيا عند عدم سداد باقي الثمن وكان من المقرر أنه يتعين لإجابة طلب الفسخ أن يظل الطرف الآخر متخلفا عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي وله أن يتوفى صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره ويستوي في ذلك أن يكون حسن النية أو سوء النية إذ محل ذلك لا يكون إلا عند النظر في دعوى التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على عقد البيع أن الثمن هو ٩٢٥٠٠ جنيه سدد منها عند التعاقد مبلغ عشرة آلاف جنيه وسدد الباقي وقدره ٨٢٥٠٠ جنيه بمحضرى الإيداع المؤرخين ١٩٧٧/٦/٧ ، ٥/٢٨ وبذلك يكون المستأنف عليه قد سدد كامل الثمن ومن ثم تكون دعوى الفسخ جديرة بالرفض " فيكون الحكم المطعون فيه قد التزم صحيح القانون في المسألة ١٥٧ من القانون المدنى التى ينحصر لأحكامها العقد موضوع الدعوى ويكون ما تقول به الطاعنات من عدم رد الحكم على ما تمسكن به من أن ضررا قد أصابهن من جراء تأخر المدين عن تنفيذ التزامه محله دعوى التعويض وليس دعوى الفسخ التى أقمنا ولا يعتبر إغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع غير الجوهري قصورا مبطلا له ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى للطعن وجود بطلان في الإجراءات أثرى الحكم وقالت الطاعنات تبياننا لذلك أن الدعوى نظرت أمام محكمة

الاستئناف بـجلسة ١٩٧٧/٥/٣١ وقدم فيها المطعون ضده المحضر المؤرخ ١٩٧٧/٥/٢٨ بإيداع باقي الثمن مخصوماً منه رسوم الإيداع وقررت المحكمة بتلك الجلسة حجز الدعوى للحكم بـجلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ ومذكرات لمن يشاء في خمسة أيام وبعد انقضاء ذلك الأجل تقدم المطعون ضده في ١٩٧٧/٦/١٤ بمحضر الإيداع المؤرخ ١٩٧٧/٦/٧ بقيمة رسوم الإيداع التي خصمت من باقي الثمن عند إيداعه بموجب المحضر الأول وقبلت المحكمة هذا المستند دون اطلاع الطاعنات عليه أو إعلان به وقد استندت المحكمة في حكمها المطعون فيه على ما ورد به ومن ثم فإنه يكون قد لحقه البطلان لابتناؤه على إجراءات باطلة أثرت فيه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود ذلك أنه لما كان عقداً للبيع سند الدعوى لا يحوى شرطاً صريحاً فاستخاف الدائن أن يستعمل حياؤه في طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني وللمدين على ما سلف بيانه توقي الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى وهذا الحق يرجع للمشتري حتماً في حالة نقض الحكم لهذا الوجه من أوجه الطعن لأن النقص يعود إلى الخصوم حقوقهم التي كانت لهم قبل صدور الحكم المتقوض - فيستطيع المدين أن يتوق الفسخ بالسداد - لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده قد أودع باقي الثمن بمحضر الإيداع المؤرخين ١٩٧٧/٥/٢٨ ، ١٩٧٧/٦/٧ ولم تقل الطاعنات أن هذا الإيداع ناقص فإن تمسكهن بخطأ الحكم المطعون فيه حين حوّل في قضائه على محضر الإيداع التكميلي المؤرخ ١٩٧٧/٦/٧ دون أن يعلن أو تعلم به الطاعنات لا يحقق لمن موى مصلحة نظرية يحتّم ويكون هذا النعي غير متبع ولا جديوى منه ويضحي الطعن برمته على غير أساس .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى وأمين طه أبو الملا .

(٣٩٨)

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٨ القضائية :

(١ - ٣) بيع . محاماه . نقض . وكالة .

١ - دعوى صحة وقيام العقد ودعوى الفسخ . وجهان للتزاع واحد . التوكيل الصادر لخاص في إحداهما . الصرافة إلى التزاع في الدعويين .

٢ - الحكم نهائياً برفض دعوى فسخ العقد لوفاء المشتري بالثمن . عدم جواز إثارة المخازمة بشأن الوفاء في دعوى صحة وقيام العقد ذاته . لا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين .

٣ - رفض دعوى صحة التعاقد . وفاء المشتري يباقي الثمن أثناء نظر الاستئناف الحكم بطلانها . وجوب إلزامه بالمصروفات ورجعة ذلك .

١ - إذ كان الثابت أن سند التوكيل قد ذكر به أنه خاص بالقضية المنظورة أمام محكمة النقض ولما كان التزاع المطروح في الطعن خاصاً بعقد واحد رفعت بشأنه دعوى ان أحداهما بفسخه والأخرى بصحة ونفاذه وكان البين أن دعوى فسخ العقد والدعوى التي تستهدف تنفيذه بنقل الملكية إلى المشتري فيه يعتبران في حقيقتهما وجهين لتزاع واحد فإن تخصيص الوكالة بالقضية المنظورة أمام محكمة النقض إنما ينصرف إلى التزاع المتعلق بالعقد بوجهيه تنفيذه أو فسخه ومن ثم يكون الدفع - بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة - متعين الرفض .

٢ - إذ كانت الدعوى قد أقيمت بفسخ عقد البيع موضوع الدعوى تأسيساً على تخلف المطعون ضده عن تنفيذ التزامه بدفع الثمن وقضى نهائياً برفضها في الاستئناف الذي بت في أمر الباقي من الثمن ورفض طلب الفسخ لوفاء المطعنه

ضده به فإن هذا القضاء يحوز قوة الأمر المقضى في شأن طلب الطاعنات الفسخ لتخلف المشتري عن تنفيذ التزامه بدفع الثمن ويمنع الخصوم أنفسهم من التنازع في هذه المسألة بالدعوى الراجعة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ويتعين على الحكم المطعون فيه أن يتقيد في قضائه بين الخصوم أنفسهم في شأن تلك المسألة التي قضى فيها الحكم الأول ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين وكونها في الدعوى المسألة صحة التعاقد ونفاذه وفي الأولى فسخ العقد .

٣ - إذا كان المطعون ضده وقت أن رفع دعواه بصحة ونفاذ عقد البيع لم يكن قد أوفى بباقي الثمن ، وما كان يجوز له إلزام الطاعنات بنقل ملكية المبيع وهو لم يوف الجزء الأكبر المتبقى من ثمن بعد أن خسر دعواه أمام محكمة أول درجة وقطع الاستئناف شوطاً بعيداً مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف وهي تقضى بصحة ونفاذ عقد البيع بعد وناء المطعون ضده بباقي الثمن أن تلزمه بالمصروفات عملاً بالمادة ١٨٥ من قانون المرافعات لأنه وإن كان محكوماً له في الدعوى إلا أنه كان قد رفعها على أساس غير سليم لعدم وفائه بباقي الثمن قبل رفعها فتسبب في اتفاق مصاريف لا فائدة منها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المفسر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ١٨٠ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى بورسعيد ضد الطاعنات و بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٤/١٨ المتضمن بيع الطاعنات قطعة أرض مساحتها ١٠٠ و ٩٥٤ متر مربعاً بما عليها من مبان ومنشآت نظير ثمن قدره ٩٢٥٠٠ جنيه مع التسليم وذلك في مواجهة المدعى عليه الأخير تأسيساً على أن البائعات رفضن تنفيذ العقد المذكورة وأقرن ضده الدعوى ٥٨٤٠ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال القاهرة بفسخه وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ قضت المحكمة برفض الدعوى لعدم تقديم عقد البيع فاستأنف

الحكم بالاستئناف ٣٢ سنة ١٧ قضائية الاستئنافية، بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ العقد موضوع الدعوى وألزمت المستأنف عليهن المصروفات عن اندرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة قطعت الطاعنات على هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم في خصوص السبب الرابع من أسباب الطعن، وإذ عرض الطعن على المحكمة بغرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها دفع الحاضر عن المطعون ضده بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة وقال في شرح هذا الدفع أنه لم يصدر من الطاعنات توكيل للحامي مقدم الطعن وأن سندی الوكالة المودعين بملف الطعن ١٣٨٢ سنة ٤٧ قضائية وهما التوكيلات ١٩٩ سنة ١٩٧١ رسمى عام حلوان ٥١٢ سنة ٧١ رسمى عام دمياط صادرين له ولكنهما صادران من الطاعنات إلى والدهن ولم يودع بملف الطعن المائل سند الوكالة كما تشترط ذلك وجوباً المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أما التوكيل الخاص ١٩٦٨ سنة ٧٧ تصديق بور سعيد الصادر من الطاعنات والمودع حالياً بملف الطعن ١٣٨٢ سنة ٤٧ قضائية عن دعوى الفسخ فلا يعتبر سند وكالة فيه فهو توكيل خاص قاصر على قضية واحدة هي قضية الفسخ بينما الطعن مقدم من الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد ونفاذه، وقدمت النيابة مذكرة تكميلية رأت فيها رفض الدفع وأصرت فيها وفي الجلسة على طلباتها .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن الحامي مقدم الطعن قدم التوكيلين العامين ١٧١ سنة ٧٨ توثيق حلوان ، ١٣٢ سنة ٧٨ توثيق بور سعيد بتاريخ ١/٢٢/١٩٧٨ وهما صادران له من الطاعنات الثلاثة الأوليات وهما يبيحان له الطعن بالنقض كما قدم عن الطاعنة الرابعة وكالة خاصة برقم ١٣٦٩ سنة ١٩٧٨ بور سعيد بتاريخ ٤/٣/١٩٧٨ أي بعد تاريخ التقرير بالطعن ولكنه يعتبر مقبولا منها ذلك أن الثابت من سند الوكالة المودع في الطعن ١٣٨٢ سنة ٤٧ قضائية أنه صادر من والد الطاعنات بصفته وكيلاً عنهن بتوكيلين رسميين عامين برقمي ١٩٩ سنة ٧١ توثيق حلوان ، ٥١ سنة ٧٦ توثيق دمياط ويبيحان له توكيل من يراه في تمثيلهن أمام محكمة النقض وأنه وإن ذكر في سند التوكيل ١٩٦٨ سنة ٧٧ توثيق بور سعيد أنه خاص

بالقضية المنظورة أمام محكمة النقض إلا إنه لما كان النزاع المطروح في الطعن خاصا بعقد واحد رفعت بشأنه دعويان أحدهما بفسخه والأخرى بفسخه ونفاذه وكان من البين في خصوص واقع هذا الطعن أن دعوى فسخ العقد والدعوى التي تستهدف تنفيذه بنقل الملكية إلى المشتري فيه يعتبران في حقيقتيهما وجهين لنزاع واحد فإن تخصيص الوكالة بالقضية المنظورة أمام محكمة النقض إنما ينصرف إلى النزاع المتعلق بالعقد بوجهيه تنفيذه أو فسخه، ومن ثم يكون الدفع بحملته متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب حاصل الأول والثاني منها الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب وقالت الطاعنات تبينا لذلك إنهن تمسكن أمام محكمة الاستئناف بمقنن في فسخ العقد إزاء تخلف المطعون ضده في تنفيذ التزامه بدفع الثمن في ميعاد استحقاقه ثم ألحق بهن ضررا بليغا وقد أشار الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع إلا إنه لم يرد عليه والتزم في قضائه بحجية الحكم الصادر في دعوى الفسخ رغم اختلاف موضوع كل من الدعويين .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت الطاعنات قد أقن الدعوى ٥٨٤٥ سنة ١٩٧٤ شمال القاهرة بفسخ عقد البيع موضوع الدعوى تأسيسا على تخلف المطعون ضده من تنفيذ التزامه بدفع الثمن وقضى نهائيا برفضها في الاستئناف ١٠٠٥ سنة ٩٣ قضائية القاهرة وانذى بت في أمر الباقي من الثمن ورفض طلب الفسخ لوفاء المطعون ضده به فإن هذا القضاء يحوز قوة الأمر المفضى في شأن طلبهم الفسخ لتخلف المشتري عن تنفيذ التزامه بدفع الثمن و يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع في هذه المسألة بالدعوى الراهنة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ويتعين على الحكم المطعون فيه أن يتقيد في قضائه بسين الخصوم أنفسهم في شأن تلك المسألة التي قضى فيها الحكم الأول ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين وكونها في الدعوى الماثلة صحة العقد ونفاذه وفي الأولى فسخ العقد وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بقصور في التسييب ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث الإخلال بحقوق الدفاع وقالت للطاعنات في بيان ذلك إن المحكمة رفضت طلبهن فتح باب المرافعة لتقديم المستندات التي كانت مودعة في دعوى الفسخ بحجة عدم جدواها فأخل بحقوقهن في الدفاع كما أن الحكم المطعون فيه لم يستجب لطلبهن وقف الاستئناف لحين الفصل في الطعن بالنقض على الحكم الصادر في دعوى الفسخ وكان من مقتضى حسن سير العدالة إجابتهن لطلبهن .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقيه ذلك أن إعادة الدعوى للرافعة ليس حقا لمصنوع يتحتم إجابتهن إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع والبيان من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قدر طلب الطاعنات ورد عليه بأن الحكم في دعوى الفسخ قد ناقض المستندات جميعها وحاز قوة الأمر المقضي فضلا عن أن المحكمة قد منحتهم فرصة لتقديمها بجلسة المرافعة الأخيرة رغم عدم جدواها في الاستئناف أمامها . كما أن وقف الدعوى عملا بنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أمر جوارى للحكمة .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع الخطأ في تطبيق القانون وقالت الطاعنات في شرح ذلك إن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى بالزامهن بمصروفات الدعوى رغم أن الطاعن هو الذي تسبب فيما أنفق على النزاع من مصاريف لتخلفه عن تنفيذ التزامه فكان يتعين إلزامه بها عملا بنص المادة ١٨٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المطعون ضده وقت أن رفع دعواه في سنة ١٩٧٥ لم يكن قد أوفى بياقي الثمن وما كان يجوز له إلزام الطاعنات بتقل ملكية المبيع وهو لم يوف الجزء الأكبر المتبقى من الثمن وقدره ٨٢٥٠٠ جنيه إلاف ١٩٧٧/٥/٢٨ بعد أن خسر دعواه أمام محكمة أول درجة وقطع الاستئناف شوطا بعيدا مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية وهي تقضى بصحة وتفاد عقد البيع بعد وفاء المطعون ضده بياقي الثمن أن تلزمة بالمصروفات عملا ينص المادة ١٨٥ من قانون المرافعات لأنه وإن كان محكوما له في الدعوى إلا أنه كان قد رفعها على أساس غير سليم لعدم وفائه بياقي الثمن قبل رفعها فتسبب في

اتفاق مصاريف لافائدة منها لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد
خالف هذا النظر وقضى بإلزام الطاعنات بمصروفات الدعوى عملاً بنص
المادة ١٨٤ من قانون المرافعات فإنه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه
نقض الحكم جزئياً لهذا السبب ، ولما كان موضوع المصروفات صالحاً للفصل
فيه ولما تقدم .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج وصبحي رزق .

(٣٩٩)

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ القضائية:

(١) إيجار " إيجار الأماكن " . حكم " حجية الحكم "

القضاء بالزام المستأجر بالأجرة المتأخرة محددة بمطلبه المالك . لاحجية له بشأن تحديد الأجرة القانونية في الدعوى التي يقيمها هذا المستأجر بعد شرائه العقار ضد المستأجر منه .

(٢) إثبات " الإقرار " .

حجية الإقرار قاصرة على المقر وخلفه العام . عدم الاحتجاج به قبل دلائله أو خلفه الخاص .

(٣) تزوير . حكم .

عدم جواز القضاء بصحة المهرور أو تزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته ، وفي الموضوع معاً .
القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير متبع وفي موضوع الدعوى معاً . جائز

(٤) إيجار " إيجار الأماكن " تقادم .

وفاء المستأجر بالقدر غير المتنازع عليه من الأجرة . لا ينقطع به سريان التقادم المسمى بالنسبة لفروق الأجرة المتنازع عليها . علة ذلك .

١ - المقرر وفقاً لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات أن الأحكام لا تحوز حجية إلا فيما فصلت فيه من الحقوق وإذا كان البين من مدونات الحكم ... أنه وإن قضى بالزام مورثة المطعون عليهم الخمسة الأول بأن تدفع لمن باعوها عين النزاع أجرتها عن المدة المحددة في العقد باعتبارها جزيئين شهرياً إلا أن هذا التحديد لم يكن نتيجة تعرضه لدفاعها القائم على تجاوز الأجرة القانونية لهذا القدر وحسم النزاع الذي ثار بينها وبين الطاعن - المستأجر منها - وإنما كان وليد أخذ المدعيات بإقصرارهن ، وكان ما أورده الحكم يقطع في أنه لم يفصل في حقيقة الأجرة القانونية لعين النزاع فلا تكون له حجية في خصوصها .

٢ — حجية الإقرار وفقا للمادة ١٠٤ من قانون الإثبات قاصرة على المقر فلا تعداه إلا إلى ورثته بصفتهم خلفا عاما له ولا يحتاج به على دائلته وخلفه الخاص ، لما كان ذلك فإنه لا على الحكم إذا لم يحتاج المطعون عليهم — وورثة المشتريين للعين — بالأجرة المحددة وفق إقرارات الملاك السابقين .

٣ — من المقرر وفقا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم في موضوع الدعوى اعتبارا بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف الأيحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بترويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ماعسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعا متاحا جديدا أخذا بأن الادعاء بالتروير كان مقبولا ومتجا في النزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — متى قضى بعدم قبول الادعاء بالتروير لأنه غير منتج ، ففي هذه الحالة تفتقد المحكمة التي ترمى إلى الفصل بين الإدعاء بالتروير وبين الحكم الموضوعي ، طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى ولا يكون تمت دأع ليسبق الحكم بعدم قبول الادعاء بالتروير الحكم في الموضوع .

٤ — مؤدى نص المادة ٣٨٤ من القانون المدني أنه إذا أقر المدين بحقوق الدائن إقرارا صريحا أو ضمنيا فإن من شأن هذا الإقرار أن يقطع التقادم والمقصود بالإقرار هو اعتراف شخص بحق عليه لآخر يهدف اعتبار هذا الحق ثابتا في ذمته وإعزاء الآخر من إثباته ، ومن مقتضى ذلك اتجاه الإرادة فيه نحو إحداث هذا الأثر القانوني ومن ثم فإنه يتعين لكي ينتج إقرار المدين أثره في قطع التقادم أن ينطوى على إرادة المدين التزول عن الجزء المنتقضى من مدة التقادم ، فتي كان الحق المدعى به متنازعا في جزء منه وقام المدين بإسداد القدر غير المتنازع فيه ، فإن هذا الوفاء لا ينطوى على إقراره بمدىونية بالجزء من الحق موضوع النزاع أو نزوله عما انتقضى من مدة التقادم بالنسبة إليه ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن نزاعا ثار بين الطاعن والمطعون عليه الأخير ومورثة باقي المطعون عليهم منذ بداية تملك الأخيرين لعين النزاع حول مقدار الأجرة القانونية ودأب الطاعن

هل سدادها وفق القدر الذي يدعيه هو واستقر الوضع كذلك حتى أقام المالكان الدعوى الحالية مطالبين بالفروق المستحقة لهما عن المدة السابقة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالتقادم الخمسى المبدى من الطاعن على سند من أن هذا الوفاء يعد إقراراً قاطعاً للتقادم بالنسبة للفروق المتنازع عليها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه الأخير ومورثة باقى المطعون عليهم أقاما الدعوى رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٧١ مدى أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي إليهما مبلغ ٢٦٠,٥٠٥ جنيه قيمة الرصيد الباقى من الأجرة حتى آخر مارس ١٩٧١ والفوائد القانونية ، وقالوا شرعا لدعواهما أنه بموجب عقدين مسجلين آلت ملكية المنزل رقم ٢٣ شارع بالمنصورة إلى مورثة سائر المطعون عليهم ثم إلى المطعون عليه الأخير على التعاقب ، وإذ وضع الطاعن اليد عليه من أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ ولم يدفع لهما من مقابل الاتفاغ به سوى مبلغ ١٨٣ جنيها في حين أن أجرته الشهرية خمسة جنيهات خفضت إلى ٤ جنيه ، ٤٥٥ مليا ، فقد أقاما الدعوى . دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٦٥ بندر المنصورة واستئنافه رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٦ المنصورة الابتدائية . ويتاريخ ١٩٧١/١٢/١١ حكمت المحكمة برفض الدفع وإلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ٦ جنيه ٥٢٠ مليا والفوائد القانونية . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١ لسنة ٢٤ ق المنصورة طالبين الحكم لهم بالطلبات ويتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بنسب مكتب الخبراء لتحديد قيمة أجرة عين المتنازع

حسب إيجار المثل ويان ما إذا كانت ذمة الطاعن مشغولة بشيء من الأجرة في المدة المطالب بها ، وبعد أن قدم الحبير تقريره وادعى الطاعن بالتروير على التوقيعات المنسوبة إليه بمحاضر الأعمال ، عادت فحكمت في ١٩٧٤/١٢/٢١ بعدم قبول الإدعاء بالتروير ويتأييد الحكم المستأنف في شقته القاضي برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وتعديله في شقة الثاني إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي الطعون عليهم مبلغ ٢٦٠ جنيه ، ٥٠٥ مليا والفوائد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم لم يلتزم بالقيمة الإيجارية المحددة بالحكم رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٦٥ مدنى بندر المنصورة على سند من أنه لم يفصل في الخلاف الدائر حولها ، في حين أنه قد بني على إقرار صادر من الملاك السابقين — يحاج به المطعون عليهم — بأن أجرة دين النزاع جنينان شهريا ، فلا يجوز إثارة المنازعة حول هذا القدر ، خاصة وأن الإنذارات الموجهة إليه وإيصالات السداد الصادرة منهم تثبت أن — الأجرة المتفق عليها كانت جنينين شهريا صار تخفيضها إلى ١ جنيه ٤٥٦ مليا ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر وفقا لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات أن الأحكام لا تحوز حجية إلا فيما فصلت فيه من الحقوق وكان البين من مدونات الحكم رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٦٥ بندر المنصورة أنه وإن قضى بإلزام مورثة المطعون عليهم الخمسة الأول بأن تدفع لمن باعوها دين النزاع أجزتها عن المدة المحددة في العقد باعتبارها جنينين شهريا إلا أن هذا التحديد لم يكن نتيجة تعرضه لدفعها القائم على تجاوز الأجرة القانونية لهذا القدر وحسم النزاع الذى ثار بينها وبين الطاعن حوله ، وإنما كان وليد أخذ المدعيات بإقرارهن ، وقد تضمنت أسبابه ذلك صراحة فأورد في هذا الخصوص قوله ” ومن حيث إنه متى كان ذلك وكانت القيمة الإيجارية المطالب بها والتي

تقدرها المدعيات هي مبلغ ٢ جنيه ومن ثم يكون المبلغ المتعين إلزام المدعى عليها الثانية — مورثه المطعون عليهم الخمسة الأول — هي حسب المقررات الآتية : .. ومن حيث إنه عن منازعة المدعى عليها الثانية في القيمة الإيجارية فهي وشأنها والمدعى عليه الأول — الطاعن في المطالبة به بدعوى مستقلة أمام الدائرة المختصة ، وكان هذا الذي أورده الحكم يقطع في أنه لم يفصل في حقيقة الأجرة القانونية لعين النزاع فلا تكون له حجية في خصوصها . لما كان ذلك ، وكانت حجية الإقرار وفقا لنص المادة ١٠٤ من قانون الإثبات قاصرة على المقر فلا تتعداه إلا إلى ورثته بصفته خلفا عاما له ولا يحتاج به على دائنيه أو خلفه الخاص ، فإنه لا على الحكم إذا لم يحتاج المطعون عليهم بالأجرة المحددة وفق إقرارات الملاك السابقين ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون ، ذلك أنه جمع بين القضاء في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع بحكم واحد خلافا لما تقضى به المادة ٤٤ من قانون الإثبات ، وكان يتعين على المحكمة أن تعيد الدعوى للرافعة بعد القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير حتى لا يجرم الخصم الذي أخفق في إدعائه من تقديم ما عصى أن يكون لديه من أوجه دفاع ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان من المقرر وفقا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم في موضوع الدعوى ، اعتبارا بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف ألا يجرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزوير أو بسقوط الحق في إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عصى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعا متاحا جديدا أخذا بأن الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومتجا في النزاع ، إلا أنه لأعمال هذه القاعدة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — متى قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير متج ، ففي هذه الحالة تفتقد المحكمة

التي ترمي إلى الفصل بين الادعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعي ، طالما ليس من واثقة تأثير على موضوع الدعوى الأصلية ، ولا يكون ثمت داع — ليسبق الحكم بعدم قبول الادعاء بالتزوير الحكم في الموضوع . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم أن الطاعن إذ ادعى بالتزوير على تقرير الخبر حصر شواهد في عدم حضوره أمام الخبير ، وأن توقيعاته على ما عينه حصرًا من محاضر الأعمال مزورة عليه ، وأن تقرير الخبير يضحى باطلا تبعًا لعدم إخطاره ، وكان قد تبين للمحكمة خلط المحاضر المشار إليها من أية توقيعات منسوبة إلى الطاعن بينما توجد له توقيعات على محاضر أخرى لم يدع تزويرها ، وخلصت إلى أن الادعاء بالتزوير غير منتج وقضت تبعًا لذلك بعدم قبوله ، فإنه لا على المحكمة إن هي قضت بعدم قبول الادعاء بالتزوير وفي الموضوع بحكم واحد ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتناقض والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم رفض الدفع بالتقادم الخمسي على سند من ثبوت قيامه بالوفاء بدفعات من متأخر الأجرة ، في حين أن هذا القول ينطوي على تجزئه لما ورد بالوثائق المقدمة لا أساس لها من القانون ، فلما أن تؤخذ المخالفات كاملة وتكون الأجرة المعروضة بموجب إندارات العرض والمقبولة دون تحفظ وفاء كامل ، وأما إن تهمر بأركانها فلا يكون ثمت انقطاع للتقادم ، وهو ما يعيب الحكم بالتناقض ومخالفة القانون . هذا إلى أنه اعتمد تقرير الخبير دون أن يعرض لما وجهه إليه من اعتراضات تناولت الأسس التي أقيم عليها ولا لطلبه إعادة الدعوى إلى المرافعة لنظرها مع قضية أخرى ، والانتقال إلى عين النزاع لمعاينتها مما يعيبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الثاني ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أنه متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فلما لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على ما قد يبديه الخصوم من اعتراضات عليه لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك المآخذ ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنته

لتقرير ، كما أن إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم وإنهاء المرافعة فيها هي من اطلاقات قاضي الموضوع ، وكذلك الأمر بالنسبة لطلب الانتقال إلى عين النزاع لمعاينتها فهو من الرخص القانونية التي تخضع لتقرير محكمة الموضوع فلها ألا تستجيب إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بأوجه الحق فيها ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد وجدت في تقرير الخبير والأسباب التي أقيم عليها ما يكفي للوصول إلى حقيقة أجرة عين النزاع فإن النعي في هذا الوجه يكون على غير أساس والنعي صحيح في وجهه الأول ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٣٨٤ من التقنين المدني ، أنه إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمنياً فإن من شأن هذا الإقرار أن يقطع التقادم وكان المقصود بالإقرار هو اعتراف شخص بحق عليه لاخر بهدف اعتبار هذا الحق ثابتاً في ذمته وإعفاء الآخر من إثباته ، ومن مقتضى ذلك اتجاه الإرادة فيه نحو إحداث هذا الأثر القانوني فإنه يتعين لكي ينتج إقرار المدين أثره في قطع التقادم أن ينطوي على إرادة المدين النزول عن الجزء المنتقضى من مدة التقادم ، التي كان الحق المدعى به متنازلاً في حزمته وقام المدين بسداد القدر غير المتنازع فيه ، فإن هذا الوفاء لا ينطوي على إقراره بمديونيته بالجزء من الحق موضوع النزاع أو نزوله عما انقضى من مدة التقادم بالنسبة إليه — لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن نزاعاً ثار بين الطاعن وبين المطعون عليه الأخير ومورثة باقي المطعون عليهم منذ بداية تملك الأخيرين لعين النزاع حول مقدار الأجرة القانونية ودأب الطاعن على سدادها وفق القدر الذي يدفعه واستمر الوضع كذلك حتى أقام المالك الدعوى الحالية . مطالبين بالفروق المستحقة لهما عن المدة السابقة فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالتقادم الخمسى المبدى من الطاعن على سند من أن هذا الوفاء يعد إقراراً قاطعاً للتقادم بالنسبة للفروق المتنازع عليها . يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ولأن مقتضى إعمال قواعد التقادم الخمسى أن يكون المستحق للطعون عليهم قبل الطاعن حتى آخر مارس سنة ١٩٧١ هو ٨٧,٣٠٠ ج فيتعين تعديل الحكم المستأنف .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

بإقامة السيد المستشار محمد أحمد محمود . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الهاجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج وصبحي رزق دارد .

(٤٠٠)

الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ القضائية :

دعوى " الصفة " دفع " عدم القبول " . استئناف .

الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء الصفة . موضوعي . قضاء محكمة أول درجة بقبوله . أنه .
استنفاد ولايتها في النزاع . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عقد إلغائه إعادة الدعوى لمحكمة أول
درجة .

(٣ ، ٢) إيجار " إيجار الأماكن " . قانون .

(٢) خلق قانون إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة . أنه . وجوب الرجوع إلى أحكام
القانون المدني . لا يميز من ذلك إمتداد العقد بقوة القانون الاستثنائي .

(٣) الإمتداد القانوني لعقد الإيجار عند وفاة المستأجر . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
تأمر على إيجار المساكن دون سواها . إيجار المكان مكتبا في ظل القانون المدني السابق . عدم
إنهاء العقد بوفاة المستأجر . انتقال الحق في الإيجار إلى ورثته .

(٥ ، ٤) عقد " تفسير العقد " . إيجار " إيجار الأماكن " .

(٤) تفسير العقد . كيفيته . وقوف الحكم في تفسير عقد الإيجار عند شرط الحظر من التأجير
من الباطن . عدم بطلانه دلاله تأجير العين لضابط بالجيش لاستغلالها مكتبا للحاماة . خطأ .

(٥) تأجير العين لضابط في الجيش لاستغلالها مكتبا للحاماة . مؤداة . حقه في استغلال
العين في النشاط دون إحتداد لشخص من يؤوله .

١ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى في رفعها — وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة — هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برأتها ،
ويترتب على الحكم بقبوله إن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطاع الرد عليها ،
وتستنفذ محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها في الفصل في الموضوع ، وي طرح

الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما حوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الدرجة الثانية لنظر موضوعها ، لا يغير من ذلك أن الحكم بقبول الدفع وقضاؤها برفض الدعوى أو بعدم قبولها لم يتعرض لساثر ما أثير أمامها في صدد الموضوع لاستغناؤه عن البحث فيها ، أو أن يقصر المدعى عليه دفاعه على الدفع بعدم القبول مكتفيا به عن إبداء سواه ، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء الحكم أن تعيد القضية لمحكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها .

٢ — المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن المشرع نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني ، وهي واجبة التطبيق في الأصل على ما يبرم في ظلها من عقود ما لم يرد في تشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية نص خاص يتعارض وأحكامها لتعلق أحكام التشريعات الأخيرة بالنظام العام ، فإذا خلا التشريع الاستثنائي من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدني باعتبارها القواعد الأساسية حتى لو كانت المدة المتعاقد عليها قد انتهت وأصبح العقد ممتدا بقوة القانون الاستثنائي .

٣ — إذ كان الواقع في الدعوى أخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أشير في عقد الإيجار المبرم بين مورث الطاعنة الثانية والمالك السابق على أن الغرض من التأجير هو استغلال العين مكتباً للحاماه ، وجرى الوضع فعلاً على هذا النحو حتى تاريخ وفاة المستأجر الأصلي ، وكانت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي حدثت الوفاة في ظل العمل بها — حددت المستفيدين من الامتداد القانوني عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بعقود إيجار المساكن دون سواها ، فإنه لا يجوز تطبيق حكمها على حالة إيجار أي مكان ليس مسكناً وإنما يسرى عليها حكم القواعد العامة . وإذ تقضى المادة ٣٩١ من القانون المدني الملغى الذي تم التعاقد في ظله — للمقابلة المادة ١/٦٠١ من القانون القائم — بأن موت المستأجر ليس من شأنه أن ينهي عقد الإيجار ، وكان الغرض من الإجارة محل التداعي هو استغلال المكان مكتباً للحاماه ، فإن وفاة مورث الطاعنة الثانية ولو بعد انتهاء مدة العقد الاتفاقية وامتداده بقوة القانون لا يبيح كقاعدة عامة ، بل يقتل الحق في الإجارة إلى وراثته من بعده والاستفادة مما ينحوله لهم عقد الإيجار طبقاً للقواعد العامة ، ويكون الحكم وقد أقيم متعلقه على سند من أن وفاة المستأجر

الأصلى تنهى عقد إيجاره بمجرد وقوعها ولا تجعل للطاعة الثانية بصفتها وريثة له
حقا في الانتفاع بالعين المؤجرة منطويا على خطأ في تطبيق القانون .

٤ — تقضى قواعد التفسير وفق المادة ١/١٥٠ من القانون المدنى بعدم جواز
الانحراف عن عبارة العقد الواضحة للتعرف على إرادة العاقلين، إلا أن المقصود
بالوضوح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وضوح الإرادة وليس
وضوح اللفظ . فقد تنسم كل عبارة من عبارات العقد بالوضوح في ذاتها ولكنها
تعارض فيما بينها بحيث تعم المعنى المستخلص منها فلا يجوز للحكمة وهي تعالج تفسير
المحررات أن تعتد بما تعنيه عبارة معينة دون غيرها بل يجب عليها أن تأخذ بما
تفيده العبارات بأكملها وفي مجموعها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة ولما كان
الدين من الحكم المطعون فيه أنه وقف في تفسيره العقد الإيجار موضوع النزاع
عند البند الحادى والعشرون الذى حظر التأجير من الباطن ولم يأخذ في الاعتبار
بما ورد في البندين الأول والثانى من أن المستأجر الأصلى ضابط عامل بالجيش
المصرى حددت رقم كتيبته ومكان تكيته وأن الغرض من التأجير هو استعمال
مكتب محام بغير تحديد ودون أن يسترشد بالمعايير التى حددها القانون أو يستمدى
بالطريقة التى اتبعها الطرفان في تنفيذ العقد فإنه يكون قد مسح نصوص العقد
وخالف قواعد التفسير بما يتعين معه نقضه للخطأ في تطبيق القانون .

٥ — إذ كانت نصوص العقد في مجموعها تفيد أن الطرفين أخذوا في اعتبارهما
منذ بدء التعاقد عدم مزاولة المستأجر بنفسه — وهو ضابط عامل بالجيش —
للشغل المهني المتفق عليه — مكتب محام — وأن من حقه استغلال العين
المؤجرة دون اعتداد بشخص من يزاولها طالما أن استعماله للعين جاء في الحدود
المتفق عليها فلا يعد ذلك تأجيرا من الباطن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفسر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ، تحصل في أن المطعون عليها — شركة مصر للتأمين — أقامت الدعوى رقم ١١٨٩ لسنة — ١٩٧٥ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم أصليا باعتبار عقد الإيجار المبين بالصحيفة منتهيا بوفاء المستأجر الأصلي وبطرده الطاعنين من العين المؤجرة ، واحتياطيا بفسخ عقد الإيجار وإخلائها منها وتسليمها إليها ، وقالت يانا للدعوى أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٣٧/٣/٢٢ مستأجر مورث الطاعنة الثانية المرحوم قسم قصر النيل بالقاهرة الذى الت ملكيته إليها ، بقصد استعمالها مكتبا للحاماة ، وإذ توفى المستأجر بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٨ وانتهى العقد وفق المادة ٦٠٢ من القانون المدنى وامتنعت الطاعنة الثانية عن تسليم العين المؤجرة ومكنت الطاعن الأول من وضع يده عليها ، فقد أقامت الدعوى ، دفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، وبتاريخ ١٩٧٥/١١/١٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى بحالتها . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٠٧ لسنة ٩٢ ق القاهرة طالبة الحكم بالطلبات ، وبتاريخ ١٩٧٧/٣/١٠ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار عقد الإيجار المحرر مع مورث الطاعنة الثانية منتهيا بوفاة فى ١٩٧٢/١١/١٨ وإخلاء الطاعنين من العين وتسليمها إلى المطعون عليها ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة أضاف الطاعنان سببا جديدا بمقولة أنه متعلق بالنظام العام والتزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، نعى الطاعنان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولان انهما تمسكا أمام محكمة أول درجة بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تبعا لعدم تقديم الشركة المطعون عليها ما يدل على ملكيتها للعين محل النزاع ، وقد استجاب الحكم الابتدائى لهذا الدفع وقضى برفض الدعوى بحالتها ، وإذا ألغت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه هذا القضاء ، فقد كان يتعين عليها أن تقف عند حد الغائه وأن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع طلب الإخلاء وأسائده

التي لم يستطع الطاعنان ابداءها والتي لم تستنفد محكمة أول درجة ولايتها بشأنها حتى لا يحرم الطاعنان من إحدى درجات التقاضي وإذا تعصبت محكمة الاستئناف رغم ذلك للموضوع فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث أن النعي مردود ، ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعي في رفعها ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها ، ويترتب على الحكم بقبوله أن يخسر المدعي دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها وتستنفد محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها في الموضوع ، وبطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما حوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الدرجة الثانية لنظر موضوعها - لا يغير من ذلك الحكم بقبول الدفع وقضاؤها برفض الدعوى أو بعدم قبولها لم يتعرض لسائر ما أثير أمامها في صدد الموضوع لاستغناء عن البحث فيها ، أو أن يقصر المدعي عليه دفاعه على الدفع بعدم القبول مكتفيا به عن ابداء سواه . لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي أنه أقام قضاءه برفض الدعوى بحالتها تأسيسا على أن الشركة المطعون عليها لم تقدم ما يثبت ملكيتها للعين المؤجرة أو حلولها محل المؤجر في عقد الإيجار ، فإنه لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء الحكم أن تعيد القضية لمحكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث أن مما ينعاه الطاعنان بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم في قضاءه باعتبار عقد الإيجار المبرم بين مورث الطاعنة الثانية وبين المالك السابق والمؤرخ ١٩٣٧/٣/٢٢ متنها بوفاته في ١٩٧٢/١١/١٨ على سند من أنه وقد نص في العقد على استغلال العين مكتبا للحمام ، وجرى استعمالها فعلا على هذا النحو فإن الطاعنة الثانية - زوجة المستأجر ووريثته - لا تتوفر لها ، أتولية شريعات إيجار الأماكن الاستثنائية من مزيه الامتداد القانوني للعقد بعد انتهاء مدته الاتفاقية حين تخلف فيها شرط الإقامة في العين عند الوفاة ، بما يرتب بالتالي انعدام احقية الطاعن الأول في شغل العين المؤجرة بناء على اتفاق بينه وبين الطاعنة الثانية ، تبعا لانتفاء سند هذه الأخيرة بانقضاء عقد الإيجار بوفاة المستأجر الأصلي ، وأن شغل العين بغير هذا المستأجر محظور بنص البند ٢١ من العقد ، في حين أنه

يتعين تفسير العقد بما يتفق مع النية المشتركة لعاقديه ، وقد اعتد الحكم بالبند التقليدي المطبوع الذي يمنع التأجير من الباطن ، وغفل عن دلالة ما تضمنه العقد من أن المستأجر كان وقت التأجير يعمل ضابطاً وأن الغرض منه استعمال العين مكتبة للحمامة ، بما يفيد بطريق اللزوم شغل العين بحمام غير عمدة الاسم ، وبإلغى إبطال أى أثر لحظر التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار أو شغل العين ببديل ، وجعل هذا البند لغوا لا يغير من مقصود الطرفين . هذا إلى أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بوجوب أعمال حكم المادة ٦٠١ من القانون المدنى ، غير أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع وعمد تطبيق أحكام تشريعات الإيجار الاستثنائية واعتبر عقد الإيجار منتهيا بالوفاة وحرم الطاعة الثانية من إمكان استغلال العين ، طارحا القرائن والاسانيد التى ساقها الطاعنان بسبب التفسير الخطأىء لبنود العقد ، وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب .

وحيث أن النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المشرع نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار فى القانون المدنى ، وهى واجبة التطبيق فى الأصل على ما يبرم فى ظلها من عقود ما لم يرد فى تشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية نص خاص يتعارض وأحكامها لتعلق أحكام التشريعات الأخيرة بالنظام العام . فإذا خلا التشريع الاستثنائى من تنظيم لحالة معينة تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدنى باعتبارها القواعد الأساسية حتى لو كانت المدة المتعاقد عليها قد انتهت وأصبح العقد ممتدا بقوة القانون الاستثنائى . لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أشير فى عقد الإيجار المبرم بين مورث الطاعة الثانية والمالك السابق على أن الغرض من التأجير هو استغلال العين مكتبة للحمامة ، وجرى الوضع فعلاً على هذا النحو حتى تاريخ وفاة المستأجر الأصل وكانت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - التى حدثت الوفاة فى ظل العمل بها - حددت المستفيدين من الامتداد القانونى عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بعقود إيجار المساكن دون سواها ، فإنه لا يجوز تطبيق حكمها على حالة إيجار أى مكان ليس مسكناً ، وإنما يسرى عليها حكم القواعد العامة . وإذا تقضى المادة ٣٩١ من القانون المدنى الملغى الذى تم التعاقد فى ظله - المقابلة للمادة ٦٠١ / ١ من القانون القائم - بأن موث

المستأجر ليس من شأنه أن ينهى عقد الإيجار ، وكان الغرض من الاجارة محل التداعي هو استغلال المكان مكتبا للحاماة على ماسلف البيان ، فإن وفاة مورث الطاعنة الثانية ولو بعد انتهاء مدة العقد الاتفاقية وامتداده بقوة القانون ، لا ينهي كقاعدة عامة بل ينتقل الحق في الاجارة إلى ورثته من بعده والاستفادة مما يحوله لهم عقد الإيجار طبقا للقواعد العامة ، ويكون الحكم وقد أقيم منطوقه على سند من أن وفاة المستأجر الأصلية تنهى عقد الإيجار بحد وقوعها ، ولا تجعل للطاعنة الثانية بمقتضاها ورثته حقا في الانتفاع بالعين المؤجرة ، منطوقا على خطأ في تطبيق القانون ، لما كان ما تقدم ، فإنه وإن كانت قواعد التفسير وفق المادة ١٥٠ / ١ من القانون المدني تقضى بعدم جواز الانحراف عن عبارة العقد الواضحة للتعرف على إرادة العاقدين ، إلا أن المقصود بالوضوح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وضوح الإرادة وليس وضوح اللفظ . فقد تسم كل عبارة من عبارات العقد بالوضوح في ذاتها ، ولكنها تتعارض فيما بينها بحيث لا يفهم المعنى المستخلص منها ، فلا يجوز للمحكمة وهي تعالج تفسير المحررات أن تعتمد بما تعنيه عبارة معينة دون غيرها ، بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد عباراتيا كلها وفي مجموعها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه وقف في تفسيره لعقد الإيجار موضوع النزاع عند البند الحادي والعشرين الذي حظر التأجير من الباطن ، ولم يأخذ في الاعتبار بما ورد بالبندين الأول والثاني من أن المستأجر الأصلي ضابط عامل بالجيش المصري حددت رقم كتيبته ومكان تكنته ، وإن الغرض من التأجير هو استعمال مكتب محام بغبر تحديد ، ودون أن يسترشد بالمعايير التي حددها القانون أو يستهدي بالطريقة التي اتبعها الطرفان في تنفيذ العقد فإنه يكون قد مسخ نصوص العقد وخالف قواعد التفسير ، بما يتعين معه نقضه للخطأ في تطبيق القانون بوجهيه السالفين .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ، ولما كانت نصوص العقد في مجموعها تفيد أن الطرفين أخذتا في اعتبارهما منذ بدء التعاقد عدم مزاوله المستأجر بنفسه للنشاط المهني المتفق عليه ، وإن من حقه استغلال العين المؤجرة دون اعتداد بشخص من يزاوها ، طالما أن استعماله للعين جاء في الحدود المتفق عليها ، لا يعد ذلك تأجير من الباطن ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني وعضوية السادة المستشارين :
أحمد سابق ، سعد العيسوي ، أحمد صبري أسعد وجلال الدين أنسي .

(٤٠١)

الطعن ٦٧٥ لسنة ٤ القصبائية :

(١) نقض . حكم " الطعن في الحكم " .

الطعن بالنقض في الحكم الجنائي . شرطه . استنفاد جميع طرق الطعن العادية وصدر حكمته
للمصومة في موضوع الدعوى الجنائية . الاستثناء . م ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) نقض . حكم . قضاة .

الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية . عدم جواز الطعن فيها بطريق
النقض استقلاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى التي ترفع عنها طلب الرد . علة ذلك .

(٣) نقض . حكم . قضاة . قانون . استئناف .

الحكم الصادر في طلب رد القاضي من دائرة الجناح المستأنفة أو محكمة الجنايات غير قابل
للاستئناف . إجراءات الطعن فيه بطريق النقض خضوعها لأحكام قانون الإجراءات الجنائية
دور قانون المرافعات .

١ - الطعن بالنقض - في الأحكام الجنائية - طريق غير عادي لا يفتح
بإبه إلا بعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية وصدر
فيها حكم ينهي الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية ، أما ما يسبق ذلك من
ضروب الخطأ أو وجوه التظلم فقد يتهى الحكم في الموضوع لصالح الخصم
فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه ، فإذا لم يرفع
الحكم النهائي الخطأ الذي يتمسك به الخصم فعندئذ يجوز له القانون الطعن فيه من
يوم صدوره لإصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بني
عليه واتصل به ، ولا استثناء من هذه القاعدة إلا في الحالة المنصوص عليها في
المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن الإجراءات أمام محكمة النقض .

٢ - الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية على اعتبار أنها صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة - لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منبهة للمقصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها ، وقد أكد هذا المبدأ قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٠٥ منه التي تنص على أنه " لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية الصادرة في مسائل فرعية وترتب حتماً على استئناف الحكم الصادر في الموضوع استئناف هذه الأحكام " كما أكدته في المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ " تنص على أنه " لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا أثبتت عليها منع السير في الدعوى " . وإذا كان الحكم المطعون فيه جاء مقصوراً على دعوى الرد وحدها فلا يجوز قانوناً الطعن فيه بطريق النقض ما دام لم تنته به الخصومة بصدر الحكم النهائي في الدعوى التي حصل الرد بشأنها ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

٣ - الحكم الصادر في دعوى الرد من الدائرة الجنائية - سواء أكانت دائرية الجناح المستأنفة أو محكمة الجنايات - غير قابل للاستئناف ، ولا محل للتعدي بما نصت عليه المادة ١/٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتفصل فيه ويتبع في ذلك الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية " وما نصت عليه المادة ١/١٦٠ من قانون المرافعات من أنه " يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه برد قاضي محكمة المسواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائياً " لإجازة الطعن بطريق النقض في الحكم برفض طلب الرد ، لأن ما نصت عليه المادة ١/٢٥٠ من قانون الإجراءات سالفة البيان من اتباع الأحكام والإجراءات المقررة بقانون المرافعات مقصود به - كما تدل عليه صياغة النص - الإجراءات الخاصة بتقديم

طلب الرد ونظره حتى الفعل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردتها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية والسابق بيانها ، لأن من المقرر في المواد الجنائية أن لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا عند عدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية ، أو الإحالة على تجلية غموض في أحد نصوص هذا القانون وتفهيم مرماه إذا كانت أحكامه هو لا تساعد على تفهيمه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — تحصل في أن الطاعن ضم ابنه إليه فاستصدرت جدته لأمه الحكم ١١٦٦ سنة ١٩٦٨ أحوال نفس طنطا بأحقيتها في حضنته ثم رفعت الدعوى ٢٣١ سنة ١٩٦٩ تنفيذ مصر الجديدة للقضاء بالاستمرار في تنفيذ الحكم المشار إليه تنس طنطا فنظرها القاضي الأستاذ (المطعون ضده) وحكم فيها بالطلبات ثم أقامت الجلسة المذكورة اللجنة ١٢٤٠ سنة ١٩٦٩ مصر الجديدة ضد الطاعن بطريق الادعاء المدني طالبة عقابة بالمادة ٢٩٢ من قانون العقوبات لأنه لم يسلم الصغير لها باعتبارها صاحبة الحق في حضنته وحددت جلسة لنظرها أمام المطعون ضده ، فقرر الطاعن برده عن الحكم فيها . وعرض طلب الرد على محكمة القاهرة الابتدائية — منعقد في هيئة دائرة للجنح المستأنفة فقضت بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠ برفضه . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٧٤٣ سنة ٨٦ ق ، وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صادر في طلب رد قاض عن نظر دعوى جنائية وإذا كان الطعن بالنقض طريق غير عادي لا يفتح بابا إلا بعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية وصدر فيها حكم ينهي الخصومة

في موضوع الدعوى الجنائية ، أما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ أو جوه التظلم فقد ينتهي الحكم في الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه فإذا لم يرفع الحكم النهائي الخطأ الذي يتمسك به الخصم فعندئذ يجيز له القانون الطعن فيه من يوم صدوره لأصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته ، أو ما بني عليه واتصل به ، ولا استثناء من هذه القاعدة إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن الإجراءات أمام محكمة النقض ، وكلمات الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية على اعتبار أنها صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة — لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منية للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لانتهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع عنها ، وقد أكد هذا المبدأ قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٠٥ منه التي تنص على أنه " لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية الصادرة في مسائل فرعية ويترتب حتماً على استئناف الحكم الصادر في الموضوع استئناف هذه الأحكام " كما أكدته في المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان التي تنص على أنه " لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا أنبنى عليها منع السير في الدعوى " إذ كان ذلك وكان الحكم الصادر في دعوى الرد من الدائرة الجنائية سواء أكانت دائرة الجرح المستأنفة أو محكمة الجنايات — غير قابل للاستئناف ولا محل للتحدى بما نصت عليه المادة ١/٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتفصل فيه ويتبع في ذلك الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية " وما نصت عليه المادة ١/١٦٠ من قانون المرافعات من أنه " يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه برد قاضي محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يتركب فيه نهائياً " لأجازة الطعن بطريق النقض في الحكم برفض طلب الرد لأن ما نصت عليه المادة ١/٢٥٠ من قانون الإجراءات سالفه البيان من اتباع الأحكام والإجراءات المقررة بقانون المرافعات مقصود به — كما تدل

عليه صياغة النص — الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فأنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية والسابق يباها ، لأن من المقرر في المواد الجنائية أن لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا عند هدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية ، أو للاعانة على تجلية غموض في أحد نصوص هذا القانون وتفهم مرماه إذا كانت أحكامه هو لا تساعد على تفهمه ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه جاء مقصورا على دعوى الرد وحدها فلا يجوز قانونا الطعن فيه بطريق النقض مادام لم تنته به الخصومة بصدور الحكم النهائي في الدعوى التي حصل الرد بشأنها مما يتعين معه الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني وعضوية السادة المستشارين :
أحمد صابق ، سعد العيسوي ، أحمد صبري ، أسعد وجلال الدين أنسي .

(٤٠٢)

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ القضائية :

حكم " الطعن في الحكم " . استئناف . تنفيذ . حجز .

طلب المحجوز عليه الحكم بصفة مستعجلة تقدير مبلغ وإيداعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء
بالدين المحجوز من أجله . منازعة وقتية في التنفيذ . استئناف الحكم الصادر فيها . إلى المحكمة
الابتدائية بهيئة استئنافية .

جعلت المادة ٢/٢٧٧ من قانون المرافعات استئناف أحكام قاضي التنفيذ في
المنازعات الوقتية إلى المحكمة الابتدائية وإذ يبين من صحيفة الدعوى ... تنفيذ
عابدين أن الطاعن ابتغى بها الحكم بصفة مستعجلة بإجراء وقى هو تقدير مبلغ
يودعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للطعون ضدها — الحاجزة — ، ويترتب
على إيداعه زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقاله إلى المبلغ المودع الذي
يصبح مخصصاً للوفاء بمطلوب الحاجزة عند الإقرار لها به أو الحكم لها بثبوته
طبقاً لحكم المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات ، فأجابته المحكمة لطلبه ، وكان
التكييف القانوني لهذه الدعوى أنها منازعة وقتية في التنفيذ ، فإن الحكم الصادر
فيها يستأنف أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ، وإذ رفع لمحكمة الاستئناف
فإنها لا تختص بالفصل فيه ، فإذا نظرته وحكمت فيه فإنها تكون قد خالفت
قواعد القانون الآمرة المنظمة للتقاضى بما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون ضدها استصدرت أمر الأداء ٣٣٨ سنة ١٩٦٧ على القاهرة
بالزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٤٧٤٩٦ جنيها وتعديل في التظلم الذي رفع عنه إلى مبلغ
٤٤٨٧,٩٢٥ جنيها فاستأنفه الطاعن . وإذا كانت المطعون ضدها قد نفذت أمر
الأداء بالحجز على آلات وأدوات مصنع يديره الطاعن فقد رفع الدعوى ٢١٥
سنة ١٩٧٢ تنفيذ عايدين للحكم بصفة مستعجلة بتقدير مبلغ خمسة آلاف جنيه يدفع
خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للمطعون ضدها وبما يحكم به نهائيا عملا بالمادتين
٣٠٣ و ٣٠٤ من قانون المرافعات . وبتاريخ ١٨/٣/١٩٧٢ قضت المحكمة لا
يطايعاته . فاستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة
وقيد الاستئناف برقم ١٢٤٥ سنة ٨٩ ق دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف لأن
الحكم المستأنف غير قابل للطعن عليه عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٤ من
قانون المرافعات . وبتاريخ ١٤/٦/١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وفي
الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أثبتت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون
فيه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة عدلت جلسة لتطرح فيها
الترمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب
الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن أحكام قاضي التنفيذ
في المنازعات الوقتية ، تستأنف إلى المحكمة الابتدائية وفقا لصرح نص الفقرة
الثانية من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات ، وإذا كان الحكم الابتدائي صادرا
من قاضي التنفيذ يحكمه عايدين بإجراء وقتي مستعجل حسبما أفصحته مدوناته
فإنه يستأنف إلى المحكمة الابتدائية ، وإذا استؤنف إلى محكمة الاستئناف التي
فصلت فيه بالرغم من أنها غير مختصة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق
القانون مخالفتها لقواعد الاختصاص وترتيب درجات المناقض بما يستوجب
نقض حكمها .

وحيث أن هذا النعى شديد ذلك بأن المادة ٢/٢٧٧ من قانون المرافعات قد جعلت استئناف أحكام قاض التنفيذ في المنازعات الوقتية إلى المحكمة الابتدائية وإذ يبين من صحيفة الدعوى ٢١٥ سنة ١٩٧٢ تنفيذ عابدين أن الطامن ابتغى بها الحكم بصفة مستعجلة بإبراء وفتى هو تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة الرضاء للطعون ضدها — الحاجزة — ويترتب على إيداعه زوال الخجز عمن الأموال المحجوزة وانتقاله إلى المبلغ المودع الذي يصبح مخصصا للوفاء بمطلوب الحاجزة عند الإقرار لها به أو الحكم لها بتمويله طبقا لحكم المادة ٢٠٣ من قانون المرافعات ، فأجابته المحكمة لطلبه ، وكان التكييف القانوني لهذه الدعوى أنها منازعة وقتية في التنفيذ ، فإن الحكم الصادر فيها يستأنف أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وإذ رفع لمحكمة الاستئناف فإنها لا تختص بالفصل فيه ، فإذا نظرته وحكت فيه فإنها تكون قد خالفت قواعد القانون الأمر المنظمة للتقاضى بما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الاستئناف من حيث الاختصاص صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين القضاء بعدم اختصاص محكمة استئناف القاهرة بنظر الاستئناف ، وبإحالة إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فيه بهيئة استئنافية .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة . عبد العال السيد وعضوية السادة
المستشارين | محمدى الخولى ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، عبد الحميد المنفلوطى وعبد العزيز هيبه .

(٤٠٣)

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٨ القضائية :

(١ و ٢ و ٣) تأميم " تقييم المنشأة المؤتممة " . أعمال تجارية .

(١) تقييم المنشأة المؤتممة . المقصودية . تقدير قيمتها لتحديد التعويض المستحق لأصحابها
كيفية حصول هذا التقدير . استبعاد لجنة التمييز عنصرا من عناصر الأصول . أثره .

(٢) حساب رأس مال المنشأة . نطاقه . ما يورده صاحبها فيه من نقود وبضاعة وأصول
أخرى . ما يأخذه لنفسه منها من مسحوبات . مديونيتها لها بقيمة ما أخذ عند قفل حساب
المسحوبات نهائيا . وجوب ترحيل الرصيد المدين إلى حساب رأس المال . انخفاض قيمته
بمقدار تلك المسحوبات .

(٣) قرار لجنة تقييم الشركة بإدراج مسحوبات الشركاء ضمن أصولها بوصفها ديونا لها في
ذمتهم . إدراجها المبالغ التي يداينون بها الشركة في حساب الخصوم والمقاصة بينهما . مفاده .
عدم احتساب اللجنة المسحوبات ضمن صافي أصول الشركة الذى آل إلى الدولة .

١ - تقييم المنشأة المؤتممة إنما يقصد به إلى تقدير قيمتها وقت التأميم توصلا
لتحديد التعويض الذى يستحقه أصحاب المنشأة مقابل نقل ملكيتها إلى الدولة
وفقا لأحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ويتم ذلك بتحديد أصول المنشأة
وخصومها واستئزال هذه من تلك ، فإذا استبعدت لجنة التقييم عنصرا من عناصر
الأصول انخفضت قيمة الأصول بمقداره وقل بالتالى صافى هذه الأصول (١) .

٢ - المقرر فى علم المحاسبة أن حساب رأس مال المنشأة يمثّل فيما يورده
صاحبها فيها من نقود وبضاعة وأصول أخرى بما يجعله دائنا للمنشأة بقيمتها وأن
ما يأخذه لنفسه من أموال المنشأة يعد من المسحوبات التى تجعله مدينا لها بقيمة

ما أخذ ، فإذا ما روى قفل حساب المسحوبات نهائيا وجب ترجيسل رصيده المدين إلى حساب رأس المال الذي تمخض قيمته تبعاً لذلك بمقدار تلك المسحوبات .

٣ - إذ كان الثابت من قرار لجنة تقييم الشركة المؤممة والمقدم ضمن أوراق الطعن أن اللجنة أدرجت ضمن الأصول المتداولة للشركة تحت بند "حسابات الشركاء المدنية" قيمة مسحوبات الشركاء الشخصية بالإضافة إلى ما ينتج من ترجيل الأرباح والخسائر والضرائب إلى حساباتهم وأن هذه المبالغ تمثل ديناً عليهم ، وأدرجت اللجنة في حساب الخصوم تحت بند "القروض" مبالغ قدمت من الشركاء لتمويل خزينة الشركة يداينون الشركة به ، وأجرت اللجنة المقاصة بين هذين المبلغين وعملت بالفرق بينهما مخصصاً ، مما يتضح منه أن اللجنة لم تحتسب المبلغ الذي طلب الطاعنون براءة ذمتهم منه ضمن أصول الشركة الذي آل إلى الدولة والذي يعرض الشركاء عنه نفاذاً لقانون التأمين مما يقتضاه أن تلك المسحوبات لم تكن من بين الحقوق التي انتقلت ملكيتها إلى الدولة وقت التأمين ، فلا تكون الشركة المطعون عليها الأولى التي أدرجت فيها الشركة المؤممة دائنة بتلك المبالغ للشركاء حتى يحق لها مطالبتهم بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون عليهم الدعوى رقم ٤٠١٥ لسنة ١٩٦٨ مدني كلى القاهرة التي قيدت بعد ذلك برقم ٣٠٠٢ لسنة ١٩٧١ مدني كلى القاهرة وأعيد قيدها برقم ٥٤٧٦ لسنة ١٩٧١ مدني كلى شمال القاهرة للحكم على المطعون عليهم الأولين بصفتهما وفي مواجهة باقي المطعون عليهم أولاً : ببراءة ذمة الطاعنين من مبلغ ٤٢٦٥٥ جنيهاً و ٤٤١ ملياً الذي تطالبهم به المطعون عليها الأولى .

ثانيا : بتسليمهم سندات تعويض بمبلغ ١٤٧٨٧ جنيها و ٩٢٧ مليا ، وقالوا في بيان ذلك انهم كانوا يملكون شركة "إخوان طويا بالسويس" - بتاريخ ١٩٦٣/٨/٨ صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بتأميمها ثم صدر قرار وزير الصناعة رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٣ بدمجها في شركة جياسات البلاح ، وقدرت لجنة التقييم قيمة الشركة في تاريخ الاستيلاء عليها بمبلغ ١٤٧٨٧ جنيها و ٩٢٣ مليا وضمنت قرارها أن الشركاء مدينون للشركة في مبلغ ٤٨٨٠٣ جنيها و ٣٠٧ مليا ويدأينونها بمبلغ ٦١٤٧ جنيها و ٨٦٦ مليا ، وإذ طالبتهم الشركة الداجة بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٩ بالفرق ومقداره ٤٢٦٥٥ جنيها و ٤٤١ مليا فقد أقاموا الدعوى للحكم بطلانهم ، وفي ١٩٧٠/١٢/٢٢ قضت المحكمة بندب مكتب الخبراء بالقاهرة لبيان مدى أحقية المطعون عليها الأولى في المبلغ الذي تطالب به ، ومدى أحقية الطاعنين في الحصول على شهادة معتمدة من المطعون عليها الثانية يتم بموجبها تسليمهم سندات بالقيمة الواودة في قرار لجنة التقييم ، ويعد أن أن قدم مكتب الخبراء تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨ للطاعنين بطلانهم استأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاء ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٧٦١ لسنة ٩٠ ق. وفي ١٩٧٤/٢/٢٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقامت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تفسير القانون وتأويله . ريقوارون في بيان ذلك إن لجنة تقييم شركة "إخوان طويا بالسويس" قدرت أصولها بمبلغ ٢٣٠٢٣ جنيها و ٧٦٤ مليا وخصومها بمبلغ ٨٢٣٥ جنيها و ٤٤١ مليا وخلصت إلى أن قيمة ماتساوية للشركة في تاريخ تأميمها بمقتضى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ هي مبلغ ١٤٧٨٧ جنيها و ٩٢٣ مليا ، وجاء في قرار اللجنة أن من بين أصول الشركة مبلغ ٤٢٦٥٥ جنيها ، ٤٤١ مليا قيمة حسابات الشركة المدنية وورد نفس المبلغ في الجانب المدين من الأصول تحت عنوان "مخصص لحساب الشركاء" مما يبين منه أن لجنة التقييم قامت بسداد هذا المبلغ المدين به الشركاء بأن خصمته من رأس المال

بعمل مخصص له وذلك قبل تقدير صافي قيمة أصول المنشأة وإعداد ميزانية التأميم مقابل عدم الأخذ بالتقرير الدفترى لرأس المال الخاص بالشركة وهو مبلغ ٨٢ ألف جنيه وأنه على الرغم من تمسك الطاعنين بذلك أمام محكمة الموضوع فإن الحكم المطعون فيه رد عليه بقوله إن لجنة التقييم قررت بعبارة واضحة جلية أن رأس المال المقدر للمؤسسة والمحدد بمبلغ ٨٢٠٠٠ جنيه جاء مبالغاً فيه لعلّة أو أخرى لم تتوصل لمعرفةا ، ثم قامت اللجنة بتقييم المنشأة أصلاً وبندا بندا على الطبيعة وهذا التقييم ليس يقيد أو يرجع فيه أو يؤثر عليه تحديد رأس مال المؤسسة وإلا كان القيام به من قبيل العبث الذي لا جدوى منه ولا موجب له وقد كانت نتيجة هذا التقييم الذي لم يمس أو يحتسب ديون الشركاء أن قيمة أصول الشركة عند التقييم بلغت ٢٣٠٢٣ جنيه ، ٧٦٤ ملياً وأن قيمة خصومها بلغت ٨٢٣٥ جنيه ، ٨٤١ ملياً ، فيكون صافي قيمتها مبلغ ١٤٧٨٧ جنيه ، ٩٢٣ ملياً وظاهر بما لا يحتاج إلى تفسير أو شرح أن هذه الخصوم لم تتضمن ديون الشركاء إذ هي وحدها ما يزيد عن خمسة أضعاف هذه الخصوم ، وأن هذا من الحكم خطأ في تفسير القانون وتأويله لأن مهمة اللجنة هي تقدير قيمة المنشأة إما لتطالب الشركاء بالالتزامات الزائدة عن الأصول ، وإما لتدفع الدول التعويض بسندات عليها متى كانت نتيجة التقييم إيجابية بزيادة أصول المنشأة عن خصومها وقد أدخلت اللجنة كل الأصول والخصوم في تقديرها حين انتهت إلى تقدير الأصول بمبلغ ٢٣٠٢٣ جنيه ، ٧٦٤ ملياً والخصوم بمبلغ ٨٢٣٥ جنيه ، ٨٤١ ملياً وخلصت إلى أن ما تساويه الشركة المؤتممة في تاريخ الاستيلاء عليها هو مبلغ ١٤٧٨٧ جنيه ، ٩٢٣ ملياً مع مراعاة المخصصات ومنها حسابات الشركة المدينة ومقدارها ٤٢٦٥٥ جنيه ، ٤٤١ ملياً الذي خصمه من رأس المال قبل وضع ميزانية التأميم ، ولما كانت ديون الشركة سواء في ذمة الشركاء أو الغير تعتبر في جانب الأصول وليس في جانب الخصوم لأن هذه الديون أصل من أصول الشركة وهي ما فعلته لجنة التقييم حين أوردت بين بتود الأصول الحساب الشخصي للشركاء وعملت مخصصاً لسداد الدين في الجانب المدين من الأصول الأمر الذي يؤكد أنها احتسبت دين الشركاء وخصمته من رأس المال ، فإن اللجنة إذ انتهت إلى أن صافي قيمة الشركة مبلغ ١٤٧٨٧

جنيها ، ٢٢٣ مليا فان ذلك يعنى أن نتيجة التقييم إيجابية وأن الشركاء من حقهم أن يورثوا عن رأس مال المنشأة بهذا المبلغ وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن خصوم الشركة لم تتضمن ديون الشركاء بما يعنى أنه أدخل هذه الديون ضمن خصوم الشركة ، بينما هى تدخل فى أصولها فان ذلك يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال نتيجة خطئه فى تفسير القانون وتأويله .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان تقييم المنشأة المؤتممة إنما يقصد به إلى تقدير قيمتها وقت التأميم توصلا لتحديد التعويض الذى يستحقه أصحاب المنشأة مقابل نقل ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ ويتم ذلك بتحديد أصول المنشأة وخصومها واستئزال هذه من تلك ، فإذا استبعدت لجنة التقييم عنصرا من عناصر الأصول انخفضت قيمة الأصول بمقداره وقل بالتالى صافى هذه الأصول ، وكان من المقرر فى أصول علم المحاسبة أن حساب رأس مال المنشأة يتمثل فيما يودعه صاحبها فيها من نقود وبضائه وأصول بما يجعله دائما للمنشأة بقيمتها وأن ما يأخذه لنفسه من أموال المنشأة يعد من المسحوبات التى تجعله مدينا لها بقيمة ما أخذه فإذا مارأى قفل حساب المسحوبات نهائيا وجب ترحيل رصيده المدين إلى حساب رأس المال الذى تنخفض قيمته تبعا لذلك بمقدار تلك المسحوبات ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من قرار لجنة تقييم شركة "أخوان طوبيا بالسويس" المؤسدة والمودع فى تاريخ ١٣/٨/١٩٦٣ والمقدم ضمن أوراق الطعن أن اللجنة أدرجت من الأصول المتداولة للشركة تحت بند "حسابات الشركات المدينة" مبالغ مجموعها ٤٨٨٠٣ جنيها ، ٣٠٧ مليا قيمة مسحوبات الشركاء الشخصية وبالإضافة إلى ما ينتج من ترحيل الأرباح والخسائر والضرائب إلى حساباتهم وأن هذه المبالغ تمثل ديناً عليهم وأدرجت اللجنة فى حساب الخصوم تحت بند "القروض" مبلغ ٦١٤٧ — جنيها ، ٨٦٦ مليا يمثل مبالغ قدمت من الشركاء لتمويل خزانة الشركة يداينون الشركة به ، وأجرت اللجنة المقاصة بين هذين المبلغين وعملت بالفرق بينهما ومقداره ٤٢٦٥٥ جنيها ، ٤٤١ م مخصصا مما يتضح منه أن اللجنة لم تحتسب هذا المبلغ — الذى طلب الطاعنون براءة ذمتهم منه — ضمن أصول الشركة البالغ مقدارها ١٤٧٨٧ جنيها ، ٩٢٣ مليا الذى آل إلى الدولة والذى يعوض الشركاء عنه نفاذا لقانون التأميم ، مما مقتضاه أن تلك المسحوبات لم تكن من بين الحقوق التى انتقلت ملكيتها إلى الدولة وقت

التأميم فلا تكون الشركة المطعون عليها الأولى التي أدمجت فيها الشركة المؤممة دائنة بتلك المبالغ للشركاء حتى يحق لها مطالبتهم بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظر وقضى على خلافه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين رفض الاستئناف رقم ٧٦١ سنة ٩٠ ق القاهرة وتأيد الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٤٧٦ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة . عدلى مصطفى بنداوى وعضوية السادة المستشارين
أحمد صلاح الدين زغر ، محمد حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى ، سماعيل و حسن عثمان حسن عمار

(٤٠٤)

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٢ القضائية

إيجار " إيجار الأماكن " .

تأجير العين لاستغلالها مكتبا . استعمالها لمبيت المترددين عليه . استخلاص الحكم المطعون فيه
مخالفة المستأجرة لشروط العقد وترتب عليه ضرر للاث . سائغ . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

مفاد الفقرة ج من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار
الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين — المنطبق على واقعة
الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التشريع الاستثنائي بعد أن
سأب المؤجر الحق الذى تخوله إياه القواعد العامة فى مطالبة المستأجر بإخلاء
العين المؤجرة عند انتهاء مدة العقد مقررأ مبدأ امتداد الإيجار امتدادا تلقائيا —
أجاز للمؤجر طلب الإخلاء إذا أخل المستأجر بالتزاماته المتعلقة باستعمال العين
المؤجرة ومنها المادة ٥٧٩ من القانون المدنى التى تنص على أنه " يلتزم المستأجر
بأن يستعمل العين المؤجرة على النحو المتفق عليه ، فإن لم تكن هناك اتفاق التزم
بأن يستعمل العين بحسب ما احدث له " ، وكان البين من مدونات الحكم
المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالإخلاء على أسباب حاصلها أن الغرض من إيجار
شقة النزاع هو أن تكون مكتبا للاتحاد ، وأن أعمال المكتب لا تتفق مع استعمال
انشقة لمبيت عملاء الاتحاد وهو الأمر الثابت من تحقيق محكمة الدرجة الأولى
وتقرير الحبير المقدم فى القضية رقم المودع صورة منه ملف الدعوى ،
وأن هذا الاستعمال يلحق ضررا بالمطعون عليه يتمثل فيما يترتب على إقامة الأشخاص
بالشقة على هذا النحو من ضوضاء وإفلاق لراحة سكان المنزل علاوة على زيادة
استهلاك المياه ، وكان هذا الذى ساقه الحكم سائغا وكافيا فى حل النتيجة التى
اتمى إليها فإن النعى عليه بالقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار القصور
والشراعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن
تصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٦٩ مدني كلي
سوهاج ضد الطاعن بصفته للحكم بإخلاء الشقة الميمنة بصحيفة الدعوى . وقال
بأنها لها إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٦/٦/١ استأجر منه الطاعن بصفته شقة
بقصد استعمالها مكتبا للاتحاد الإقليمي بمحافظة سوهاج ، إلا أنه استعمالها
لميت ٤ علاء الاتحاد على خلاف شروط العقد ، فأقام الدعوى . أحالت المحكمة
الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن استتمت إلى شهود المطعون عليه قضت برفض
الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٩ ق
سأورية سوهاج ، وبتاريخ ١٩٧٢/٣/١٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم والإخلاء .
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت
فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينحى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه
القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بالإخلاء
على سند من القول بأن سماح الطاعن لعلاء الاتحاد بالمبيت في العين المؤجرة
ينطوي على مخالفة لشروط العقد ويلحق ضررا بالمطعون عليه ، مع أن استئجار
الشقة لاستعمالها مكتبا للاتحاد سالف الذكر يستلزم بطبيعته تردد بعض أعضاء
الأندية الريفية على الشقة ومبيتهم فيها مما لا يعتبر تغييرا لاستعمال العين المؤجرة
ولا يترتب عليه وقوع ضرر بالمطعون عليه ، وإذ قضى الحكم بالإخلاء دون بحث
مدلول عقد الإيجار ، وإقامة الدليل على الضرر ، فإنه يكون مشوبا بالقصور
في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مفاد الفقرة (ج) من المادة (٢)
من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين

المؤجرين والمستأجرين — المنطبق على واقعة الدعوى — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — أن التشريع الاستثنائي بعد أن سلب المؤجر الحق الذي تخوله إياه القواعد العامة في مطالبة المستأجر بإخلاء العين المؤجرة عند انتهاء مدة العقد ، مقررًا مبدأ امتداد عقود الإيجار امتدادًا تلقائيًا — أجاز للمؤجر طلب الإخلاء إذا أخل المستأجر بالتزاماته المتعلقة باستعمال العين المؤجرة ومنها المادة ٥٧٩ من القانون المدني التي تنص على أنه ”يأتم المستأجر بأن يستعمل العين المؤجرة على النحو المتفق عليه ، فإن لم يكن هناك اتفاق التزم بأن يستعمل العين بحسب ما أعدت له .“ ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالإخلاء على أسباب حاصلها أن الغرض من إيجار شقة النزاع هو أن تكون مكتبًا للاتحاد ، وأن أعمال المكتب لا تتفق مع استعمال الشقة لمبيت عملاء الاتحاد وهو الأمر الثابت من تحقيق محكمة الدرجة الأولى وتقرير الخبير المقدم في القضية رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٦٨ مدني كلى سوهاج المودع صورة منه ملف الدعوى ، وأن هذا الاستعمال يلحق ضررًا بالمطعون عليه يتمثل فيما يترتب على إقامة الأشخاص بالشقة على هذا النحو من ضوضاء وإفلاق لراحة سكان المنزل علاوة على زيادة استهلاك المياه ، وكان هذا الذي ساقه الحكم سائغًا وكافيًا في حمل النتيجة التي انتهى إليها . فإن النعي عليه بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة . عدلى مصطفى بغدادى وعضوية السادة المستشارين
محمد صلاح الدين زغر ؛ محمود حسن رمضان ؛ عبد العزيز عبدالمعاطى إسماعيل وحسن هبّان عمار .

(٤٠٥)

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) إيجار ” إيجار الأماكن ” .

مطالبة المؤجر للمستأجر بالأجرة . إثارة الأخير نزاعاً جديداً حول حقيقة الأجرة القانونية . وجوب
تصدى المحكمة لهذه المنازعة باعتبارها مسألة أولية فى الدعوى . إغفال المحكمة بحث هذا النزاع
استناداً إلى أنه لم يفصل نهائياً فى الدعوى المقامة من المستأجر بتخفيض الأجرة لا خطأ .

(٢) نقض ” السبب الجديد ” . خبرة .

طالب الطاعن نذب خير أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم نمسكه به أمام محكمة الاستئناف . النعى بأن
محكمة الاستئناف إطرح هذا الطلب . سبب جديد لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

١ — إن بحث حقيقة الأجرة الواجبة على المستأجر فى ضوء القوانين المنظمة
لها يعتبر إذا ما أثار المستأجر نزاعاً على سند من الجدول مجاوزة الأجرة الاتفاقية
لحدود القانون — مسألة أولية داخلة فى الدعوى المقامة بطلب الأجرة ولازمه
للفصل فيها بما يقتضى من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة — أن تعرض لهذه المسألة وتقول كلمتها فيه بغير حاجة إلى أن يرفع
المستأجر دعوى بتخفيض الأجرة باعتبار أن ما يجوز طلبه بطريق الدعوى يجوز
إبدائه بطريق الدفع ، إلا أنه فى الأصول العامة التى يقوم عليها نظام القضاء
أن أحكامه فى المنازعات هى عنوان الصحة المطلقة ، وأن قسوله الفصل فيها
لا يقبل بطبيعته تعدداً فى رأى ولا عودة إلى النظر فيه ، لذلك قام التشريع على
استبعاد طرح بذاته بشأن حق بعينه على أكثر من قاض واحد اتقاء ما قد يؤول
إليه ذلك من تعدد فى الأحكام إن تطابقت يصبح تعددها عبثاً لا طائل من ورائه ،

وأن تنافرت تماحت وضاع الحق بينها ، مما يهدر قرينه الصحة التي إقترضها القانون في حكم القاضى وينقض من قيمة القضاء ، وهذا وذلك ما ينبغي تنزيهه عنه ، ومن هنا زن النص في المادة ١١٢ من قانون المرافعات على أنه إذا رفع النزاع ذاته بين محكمتين وجب إبداء الدفع بالإحالة أمام المحكمة التي رفع إليها النزاع أخيراً للحكم فيه وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ، لما كان ذلك فإنه لا على المحكمة التي يثار أمامها نزاع في مسألة أولية في دعوى مطروحة عليها ، ويكون هو بذاته مطروحاً على محكمة أخرى لم تفصل فيه إن هي غضت النظر عنه ، تاركة لتلك المحكمة الأخرى أمر الفصل فيه ، ومضت هي في نظر الدعوى المطروحة عليها بحالتها ما دامت صالحة لذلك بغير حاجة إلى وقفها انتظاراً لما يسفر عنه الفصل في ذلك النزاع من المحكمة الأخرى وذلك إلقاء مغبه نظر النزاع أمام محكمتين في وقت واحد وإعمالاً لمقتضى الإحالة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون المرافعات ، فيما لو كانت قد دفع بها ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن كان قد استبق قبل منازعته في الأجرة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه إلى إقامة دعوى بطلب تخفيض الأجرة أمام محكمة أخرى لم تكن قد فصلت في دعواه بعد ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد طرح النظر في منازعة الطاعن في حقيقة الأجرة المستحقة في ذمته ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — من المقرر أنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بدفع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع أو كان قد سبق طرحه أمام محكمة الدرجة الأولى ثم تنازل عنه صاحبه صراحة أو ضمناً أمام محكمة الدرجة الثانية ، ولما كان الثابت أن الطاعن كان قد طلب احتياطياً أمام محكمة الدرجة الأولى تدب خبير آخر لفحص الحساب وتطبيق قوانين التخفيض إلا أن الأوراق قد خلت مما يفيد تمسكه بهذا الطلب سواء بصفة أصلية أو احتياطية أمام محكمة الدرجة الثانية التي استأنف لديها الحكم — ومن ثم فإن ما أثاره — بهذا الوجه من النعي يعد سبباً جديداً غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن المطعون ضده استصدر أمر الأداء رقم ١ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى
أسيوط بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٢٣٦٠ ج قيمة المستحق عليه من أجرة
العين التى يستأجرها منه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٣/٩/١ — وذلك عن
المدة من أول يناير سنة ١٩٦٨ حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٧٢ بواقع ٤٠ ج شهريا —
تظلم الطاعن من هذا الأمر بالتظلم رقم ٢٧٢ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى أسيوط
قولا بأنه أوفى بما هو مستحق فى ذمته من الأجرة وأنه أقام دعوى بطلب تخفيض
الأجرة — قضت المحكمة بنسب خير لتصفية الحساب بين الطرفين فانتهى منه
إلى أن ذمة الطاعن ما زالت مشغولة بمبلغ ٦٢٤,٠٤٧ ج من الأجرة المطالب
بها وهو ما حكمت المحكمة على أساسه ، بتعديل أمر الأداء استنادا إليه . استأنف
الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٥ سنة ٤٩ ق أسيوط . وبتاريخ
١٩٧٧/١٢/١٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى
برفض الطعن .

وحيث أن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون
فيه الخطأ فى تطبيق القانون — وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى المؤيد
بالحكم المطعون فيه قد أعرض عن تطبيق قوانين تخفيض الأجرة السارية
على عين النزاع بحجة أن من حق الطاعن عند صدور الحكم بالتخفيض فى
الدعوى المقامة منه استرداد فرق الأجرة المستحقة وهى حجة لا تبرر امتناع
المحكمة عن تطبيق هذه القوانين كما لا يشفع فى ذلك للحكم المطعون فيه قوله أن
دعوى التخفيض المرفوعة من الطاعن قضى برفضها ابتدائيا إذ أن خفض الأجرة
يتم بقوة القانون .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان صحيحا أن بحث حقيقة الأجرة الواجبة على المستأجر في ضوء القوانين المنظمة لها يعتبر إذا ما أثار المستأجر نزاعا على سند من الجدل حول مجاوزة الأجرة الاتفاقية لحدود القانون .مسألة أولية داخلية في الدعوى المقامة بطلب الأجرة ولازمة للفصل فيها بما يقتضى به من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تعرض لهذه المسألة وتقول كلمتها فيه بغير حاجة إلى أن يرفع المستأجر دعوى بتخفيض الأجرة باعتبار أن ما يجوز طلبه بطريق الدعوى يجوز إبداءه بطريق الدفع إلا أنه لما كان من الأصول العامة التي يقوم عليها نظام القضاء أن حكومته في المنازعات هي عنوان الصحة المطلقة ، وإن قوله الفصل فيها لا يقبل بطبعه تعددا في الرأي ولا عودة إلا في النظر فيه ، لذلك قام التشريع على استبعاد طرح نزاع بذاته بشأن حق بعينه على أكثر من قاض واحد اتقاء ما قد يؤدي إليه ذلك من تعدد في الأحكام أن تطابقت يصبح تعددها عبئا لاطائل من ورأه ، وإن تنافرت تماحت وضاع الحق بينها ، مما يهدر قرينة الصحة التي افترضها القانون في حكم القاضى وينقض من قيمة القضاء ، وهذا وذلك ما ينبغي تنزيهه عنه ، ومن هنا كان النص في المادة ١١٢ من قانون المرافعات على أنه إذا رفع النزاع ذاته إلى محكمتين وجب إبداء الدفع بالإحالة أمام المحكمة التي يرفع إليها النزاع أخيرا للحكم فيه وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ، لما كان ذلك فانه لا على المحكمة التي يثار أمامها نزاع في مسألة أولية في دعوى مطروحة عليها ، ويكون هو بذاته مطروحا على محكمة أخرى لم تفصل فيه أن هي غضت النظر عنه ، تاركة لتلك المحكمة الأخرى أمر الفصل فيه ومضت هي في نظر الدعوى المطروحة عليها بحالتها مادامت صالحة لذلك بغير حاجة إلى وقفها انتظارا لما يسفر عنه الفصل في ذلك النزاع من المحكمة الأخرى ، وذلك اتقاء مقبىه نظر النزاع أمام محكمتين في وقت واحد وأعمالا لمقتضى الإحالة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون المرافعات ، فيما لو كانت قد دفع بها ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن كان قد استيق ، قبل منازعته في الأجرة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه إلى إقامة دعوى بطلب تخفيض الأجرة أمام محكمة أخرى لم تكن قد فصلت في دعواه بعد ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استند في أطراحه النظر في منازعة الطاعن في حقيقة الأجرة

المستحقة في ذمته إلى قوله " إن دعوى التخفيض رقم ٥٥١ سنة ١٧٦٣ — مدنى كلى أسيوط المقامة من المتظلم (الطاعن) قضى برفضها ولم يفصل في الاستئناف بعد ولا ضرر على المتظلم فيما لو قضى استئنافيا بتخفيض الأجرة المستحقة وفقا لعقد الإيجار إذ أجاز له المشرع في هذه الحالة استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة المستحقة قانونا واستقطاعه من الأجرة التى يستحق دفعها إعمالا لنص المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التى أبقى عليها القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ بطرحه نص المادة ٤٠٣ منه " . لما كان ما سلف فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب غير سديد .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقوق الدفاع من وجهين أولهما — أنه أطرح ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى من طلب نذب خير آخر لإعادة فحص الحساب . وتطبيق قوانين التخفيض . وثانيهما : أنه اعتد بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى رغم اعتراض الطاعن عليه ودون رد على اعتراضه .

وحيث أن هذا النعى — بوجهيه — غير سديد ذلك أن من المقرر أنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع أو كان قد سبق طرحه أمام محكمة الدرجة الأولى ثم تنازل عنه صاحبه صراحة أو ضمنا أمام محكمة الدرجة الثانية — ولما كان الثابت أن الطاعن كان قد طلب احتياطيا أمام محكمة الدرجة الأولى نذب خير آخر لفحص الحساب وتطبيق قوانين التخفيض إلا أن الأوراق قد خلت مما يفيد تمسكه بهذا الطلب سواء بصفة أصلية واحتياطية. أمام محكمة الدرجة الثانية التى استأنف لديها الحكم — ومن ثم فإن ما أثاره بهذا الوجه من النعى يعد سببا جديدا غير مقبول . كما أن الوجه الثانى من النعى مردود بما هو مقرر من أنه متى رأت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه وأنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالاً عن المطاعن التى وجهت إليه لأن فى أخذها به مجولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك المطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ومن ثم يضحى النعى بوجهيه فى غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة . معطى آبرو . عضوية : السادة المستشارين
د . بشرى ورقاء ، رافت عبد الرحيم ، محمد حبيب الله و حسن البكري .

(٤٠٦)

الطعن رقم ٢٠٩ نشئة ٣٣ القضائية

(١) تأمينات إجتماعية .

الترزم هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء معاش للعامل ولو لم يقدم رب العمل بأداء الاشتراكات
عنه . استحقاق العامل للحد الأدنى للمعاش . مناهة . خضوعه لقانون التأمينات الاجتماعية . عدم
وجوب التحقق من مقدار الأجر ومدة العمل .

(٢) دعوى المصروفات . استئناف .

شامر للدعوى . هو من دفعها أو دفعها بغير حق . قضاء المحكمة ادانة ثافية بالترزم هيئة
التأمينات الاجتماعية التي خسرت للدعوى بالمصروفات عن الدرجتين . لاخطأ .

١ - تنص المادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
على أن تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن
تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولم يقدم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة
ويؤدي المعاش أو التعويض طبقاً لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أساس
الحد الأدنى للأجور في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر . وجرى نص
المادة ٩١ من القانون سالف الذكر على أن يكون الحد الأقصى للمعاشات التي
تمنع بهذا القانون مائة جنيه كما يكون الحد الأدنى للمعاش المؤمن عليه . ٣٦ قرشا
شهريا . ومفاد ذلك أن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات بالوفاء بالتزاماتها المقررة
في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن
صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة . وتجب مستحققاتهم على أساس مدة
الخدمة ومتوسط الأجر الفعلي الذي كانوا يتقاضونه في السنتين الآخريتين أو مدة الخدمة
الفعلية أيهما أقل ، وذلك بمقدار أقصى للمعاش قدره مائة جنيه شهريا مهما بلغت

مدة الأجر والخدمة، وبحد أدنى مقداره ٣٦٠ قرشا شهريا مهما نقصت قيمة الأجر أو ضوّلت مدة الخدمة، ومن ثم فإن المناط في إستحقاق العامل للحد الأدنى للعاش هو: سرعان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عليه، مما لا يستلزم الاستيثاق من مقدار عنصرى الأجر والمدة، وذلك لأن التحقق من هذين العنصرين إنما يكون في حالة طلب العامل لأورثته معاشا يزيد عن الحد الأدنى وقد أفصححت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر والتي نورد فيها أنه تمشىا مع الأغراض المرجوة من إنشاء نظام للعاشات وحتى يسائر القانون التطور الاجتماعى والعمل على إرفع مستوى المعيشة لفئات العاملين، فقد تضمن القانون أن يكون الحد الأدنى للعاش ٣٦٠ قرشا شهريا لصاحب المعاش ونحوه مليم لكل من المستحقين عنه ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلتم هذا النظر وقضى بأحقية الورثة للعاش الذى طلبت المطعون ضدها الأولى الحكم به - ٣٥٠ قرشا شهريا - وذلك تأسيسا على أن مورث المطعون ضدها ممن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية وأنه قد توفى بسبب العمل واستخلص الحكم ذلك من التحقيقات التى تمت فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - نص المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أراد منه الشارع إعفاء الدعاوى الخاصة بالتأمينات الاجتماعية التى ترفع من الهيئة أو عليها من المستحقين من الرسوم بالقضائية وذلك تيسيرا للمتفعين بالقانون من اللجوء إلى التقاضى أسوة بالإعفاء الذى قرره المشروع فى الدعاوى العمالية فى المادة السابعة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يحول الإعفاء من الرسوم دون تطبيق الأصل العام فى شأن الإلتزام بالمصروفات وهو القضاء بها على من خسر الدعوى كلها أو بعضها، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٠ من أن للحكمة فى حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها بقوله أنه ينصرف إلى من رفع الدعوى ابتداء، ذلك أن خاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق، لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة للتأمينات قد خسرت الدعوى أمام محكمة ثانى درجة ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك إلتزامها بالمصروفات من الدرجتين فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على ولدها القاصر أقامت الدعوى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٠ كلى المنصورة ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الطاعنة وباقي المطعون ضدهم طالبة الحكم بإلزام الطاعنة بأن تؤدي لها ولولدها القاصر معاشا شهريا مقداره ٣٥٠ قرش وقالت بيانا لدعواها أن المرحوم زوجها كان منذ ١٩٦٣/٣/٩ عاملا من عمال التراحيل لدى المطعون ضده الثالث وهو مقاول أنقار الشركة المطعون ضدها الثانية وذلك بأجر شهري مقداره ٧٥٠ قرش ولم يشترك عنه المطعون ضده الثالث في هيئة التأمينات ، وأثناء تادية المورث عمله غرق في ترعة مياه وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٧٣ سنة ١٩٦٧ عوارض بيلا ، وأنها بذلك تستحق وابنها معاشا وفقا للقانون قدرته بالمبلغ المطالب به . وبتاريخ ١٩٧١/١١/١٧ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها الأولى أن مورثها كان يعمل لدى المطعون ضده الثالث ومدة عمله وأجره الشهري وأنه توفي أثناء عمله بالشركة المطعون ضدها الثانية وبسببه . وقضت بتاريخ ١٩٧٢/٢/٩ برفض دعواها . أستاذت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٠٤ سنة ٢٤ ق . وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٩ حكمت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الهيئة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها معاشا شهريا مقداره ٣٥٠ قرش . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/١٠/١٤ وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول أن مورث المطعون

ضدها الأولى لم يكن مؤمنا عليه لديها ، وأنه طبقا للمادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ يتعين عند تقدير المعاش — أن يثبت مدة خدمة المؤمن عليه ومتوسط أجره الفعلي في السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل ، وعند التنازع على مدة الخدمة أو الأجر تحسب قيمة المعاش على أساس الخدمة والأجر غير المتنازع عليهما ، وفي حالة عدم إمكان التثبيت من قيمة الأجر بحسب المعاش على أساس الحد الأدنى للأجور ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يستظهر أجر المورث ولا مدة خدمته وهما مسألتان أوليتان لتقدير واستحقاق المعاش ، كما خالف الحكم نص المادة ١٧٥ من قانون التأمينات سالف الذكر ، والتي تقرر حق المستحقين في تقاضي المعاشات وفقا للانصبية والأحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضدها الأولى من نفسها وبصفقتها وصية على أنها القاصر بمبلغ ٣٥٠ قرش شهريا في حين أنها لا تستحق الا النصف فقط ودون تحديد نصيب كل من الأرملة والابن في المعاش .

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة ، ويؤدي المعاش أو التعويض طبقا لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أساس الحد الأدنى للأجور — في حالة عدم إمكان التثبيت من قيمة الأجر ويجرى ص المادة ٩١ من القانون سالف الذكر على أن يكون الحد الأقصى للمعاشات التي تمنح وفقا لهذا القانون مائة جنيه كما يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ قرش شهريا ومقاد ذلك أن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة . وتحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلي الذي كانوا يتقاضونه في السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل وذلك بحد أقصى للمعاش قدره مائة جنيه شهريا مهما بلغت مدة الأجر والخدمة ، وبحد أدنى مقداره ٣٦٠ قرش شهريا مهما نقصت قيمة الأجر أو حوِّلت مدة

الخدمة ، ومن ثم فإن المناط في استحقاق العامل للحد الأدنى للمعاش هو سر يان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عليه مما لا يستلزم الاستيثاق من مقدار عنصرى الأجر والمدة ذلك لأن التحقق من هذين العنصرين إنما يكون في حالة طاب العامل أو وورثته معاشا يزيد عن الحد الأدنى ، وقد افصححت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر ، والتي ورد فيها أنه تشبا مع الأغراض المرجوه من إنشاء نظام للمعاشات وحتى يساير القانون التطور الاجتماعى والعمل على رفع مستوى المعيشة لفئات العاملين ، فقد تضمن القانون أن يكون الحد الأدنى للمعاش ٣٦٠ قرش شهريا لصاحب المعاش وخمسائة مليم لكل من المستحقين عنه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى بإحقاقه الورثة للمعاش ، الذى طلبت المطعون ضدها اذولى الحكم به — ٣٥٠ قرش شهريا وذلك تأسيسا على أن مورث المطعون ضدها ممن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية وأنه قد توفى بسبب العمل واستخلص الحكم ذلك من التحقيقات التى تمت فى الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ، ولا يعيب الحكم تقديره لقيمة المعاش للوصية والقاصر معا دون تخصيص نصيب كل منهما عملا بالجدول رقم ٣ الملحق بالقانون المذكور طالما أنه حدده لهما معا وليس للوصية وحدها .

وحيث أن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والتصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أعفت هيئة التأمينات الاجتماعية والمؤمن عليهم أو — المستحقين عنهم من الرسوم القضائية المستحقة فى الدعاوى التى ترفع منهم فى كافة درجات التقاضى ، واجازت للمحكمة أن تحكم فى حالة رفض الدعوى على رافعها بالمصروفات . ولما كان قد قضى لصالح المطعون ضدها الاولى استئنافيا ولم تلزم بمصروفات التقاضى عن الدرجتين وقضى الحكم المطعون فيه بالزام الطاعة بهذه المصروفات وهى لم ترفع الدعوى ابتداء فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المستفاد من المادة — ١٨٤ من قانون المرافعات هو أن من خسر الدعوى كلها أو بعضها يحكم عليه بالمصروفات ،

وكانت المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أنه تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحقون عنهم طبقاً لأحكام هذا القانون ، وللمحكمة في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها وهو نص أراد منه الشارع إعفاء الدعوى الخاصة بالتأمينات الاجتماعية التي ترفع من الهيئة أو عليها من المستحقين من الرسوم القضائية وذلك تيسيراً للمتفعين بالقانون من اللجوء إلى التقاضي أسوة بالإعفاء الذي قرره المشرع في الدعاوى العمالية في المادة السابعة من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ ولا يحول الإعفاء من الرسوم دون تطبيق الأصل العام في شأن الالتزام بالمصروفات هو القضاء بها على من خسر كلها أو بعضها ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٠ من أن للمحكمة في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها بقوله أنه ينصرف إلى من رفع الدعوى ابتداء ، ذلك أن خاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق ، لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة للتأمينات قد خسرت الدعوى أمام محكمة ثاني درجة ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك إلزامها بالمصروفات عن الدرجتين فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم فإن الطعن برمتة يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور نائب رئيس المحكمة مصطفى كبره وعضوية السادة المستشارين
بشرى رزق ، رافت عبد الرحيم ، محمد حسب الله وحنن البكرى .

(٤٠٧)

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٣٤ القضائية :

عمل " الأجر " .

جواز تشغيل العمال وقتا إضافيا في المؤسسات الصناعية . شرطه . إصدار إذن بذلك
من وزارة الصناعة . استحقاق العامل الأجر مقابل زيادة العمل .

لئن كان المشرع قد منع تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٢٤ ساعة في
الأسبوع تحسراً عنها فترات تناول الطعام والراحة في المؤسسات الصناعية التي
يحددها وزير الصناعة ومنها الجمعية المطعون ضدها ، بيد أنه أجاز لهذه المؤسسات
تشغيل العامل وقتاً إضافياً بشرط إصدار الإذن به من هذا الوزير ، ولما كان
تشغيل العامل ساعات إضافية بناء على ذلك الإذن يضمنى على العمل صفة الشرعية
ويرتب أجر العامل عنها في نطاق هذا الإذن وأحكام المادة ١٢٠ من قانون العمل
الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي حددت حالات تجاوز ساعات العمل
الفعلية الأصلية ومنعت زيادتها على عشر ساعات في اليوم الواحد لأن هذا الأجر
مقابل زيادة العمل والجهد في الساعات الإضافية ، لما كان ذلك وكان البين من
الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف — المرفقة بحافظة الطاعنين المودعة ملف
الطعن — ومدونات الحكم المطعون فيه أنهم تمسكوا في السبب الثاني من أسباب
استئنافهم بأن إذنا قد صدر بتشغيلهم ساعات إضافية .

وإذ قضى الحكم برفض دعواهم تأسيساً على أن تشغيل العامل ساعات إضافية
عمل مؤتم أسهم فيه طرفاً العقد يشكل جريمة لا تجوز أن تكون مصدراً من مطالب
به قضاء لأن مصدوره يجب أن يكون واقعة يقرها القانون ، وكان هذا القضاء
قد حجبه عن تحقيق دفاع الطاعنين المشار إليه الذي تمسكوا به في استئنافهم

حالة أنه دفاع جوهري لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٢٢١ سنة ١٩٧٠ عمال كلى الاسكندرية على الجمعية المطعون ضدها بطلب الحكم بنذب خبير لبيان عدد الساعات الإضافية التى عملها كل منهم ومقدار الأجر المستحق له ضمرا من أول يناير سنة ١٩٧٥ وإلزام الجمعية أن تدفع لهم المبالغ التى يظهرها تقرير الخبير . وقالوا بيانا لدعواهم إن المطعون ضدها جرت على تشغيلهم ساعات إضافية بغير أن تؤدى إليهم أجرها إذ يعملون من الساعة السابعة صباحا حتى الثالثة مساء مع أن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ أوجب تشغيل عمال المؤسسات الصناعية مدة لا تزيد عن سبع ساعات يوميا ولذلك فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . وبتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم باستئنافهم المفيد برقم ٣٤٦ سنة ٢٧ ق مدنى أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، فقضت فى ١٩/٦/١٩٧٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنتظره جلسة ١٩٧٨/١١/٤ وفيها أصرت النيابة على رأياها .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله والقصور فى التسبيب . وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم تمسكوا فى صحيفة الاستئناف بصدور تصريح سابق للمطعون ضدها بتشغيلهم ساعات

إضافية وهو ما ينبغيء عنه تشغيل بعض زملائهم هذه الساعات وحرف مقابل لهم عنها لكن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع دون تحقيقه بمقولة إن تشغيل العامل ساعات إضافية يكبريمة مشتركة بينه وبين صاحب العمل تحرمه من المطالبة بأجرها .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كان النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية - الذي يسرى من تاريخ نشره في ١٩٦١/٧/٢٨ - على أنه " استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديد قرار من وزير الصناعة المركزي تشغيل العامل تشغيلاً فعالياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع ولا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة ، وفي المادة الثانية من ذلك القانون على أنه " ... لا يجوز للمؤسسات المشار إليها أن تشغل العامل وقتاً إضافياً أو توظف عمالاً يعملون بمؤسسات أخرى إلا بإذن من وزير الصناعة المركزي " والنص في المادة الأولى من قرار وزير الصناعة المركزي رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ - الذي يعمل به من تاريخ صدوره في ١٩٦١/٧/٣٠ - على أن "تحدد ساعات العمل في المؤسسات الموضحة بالكشف المرفق بسبع ساعات يومياً أو ٤٢ ساعة في الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة وعلى ألا يترتب على ذلك خفض في أجور عمال هذه المؤسسات " وإدراج الجمعية التعاونية للبترون - المطعون ضدها - في الكشف المنوه عنه .

مفاده أنه لئن كان المشرع قد منع تشغيل العامل تشغيلاً فعالياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع تنحصر عنها فترات تناول الطعام والراحة في المؤسسات الصناعية التي يحددها وزير الصناعة ومنها الجمعية المطعون ضدها - بعد أن أجاز لهذه المؤسسات تشغيل العامل وقتاً إضافياً بشرط إستصدار الإذن به من هذا الوزير ، ولما كان تشغيل العامل ساعات إضافية بناء على ذلك الإذن يضاف على العمل صفة الشرعية ويرتب أجرة للعامل عنها في نطاق هذا الإذن وأحكام المادة ١٢٠ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي حددت حالات تجاوز ساعات العمل الفعلية الأصلية ومنعت زيادتها على عشر ساعات في اليوم الواحد لأن هذا الأجر هو مقابل زيادة العمل والجهد في

الساعات الإضافية ، لما كان ذلك وكان البين من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف - المرفقة بحافظة الطاعنين المودعة ملف الطاعن - ومدونات الحكم المطعون فيه أنهم تمسكوا في السبب الثاني من أسباب استئنافهم بأن إذا قد صدر بتشغيلهم ساعات إضافية ، وإذا قضى الحكم برفض دعواهم تأسيساً على أن تشغيل العامل ساعات عمل إضافية قد أسهم فيه طرفاً العقد يشكل جريمة لا تجوز أن تكون مصدر حق يطالب به قضاء لأن مصدره يجب أن يكون واقعة يقرها القانون ، وكان هذا القضاء قد حجبه عن تحقيق دفاع الطاعنين المشار إليه الذي تمسكوا به في استئنافهم حالة أنه دفاع جوهري لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في النسب بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام العبادرة فى طالبات رجال القضاء والمواد

المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة التاسعة والعشرون

١٩٧٨

الصفحة	القاعدة	
		الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء (أ) إجراءات . اختصاص . استقالة . أقدمية . إجراءات ١ — المنازعة بشأن تحديد أقدمية مساعد النيابة عند التعيين . توجيه الطلب إلى النائب العام . غير مقبول . ٢١ ٧ (الطلب رقم ٢٠٩ لسنة ٤٦ ق — رجال القضاء جلسة ١٦/٣/١٩٧٨) ٢ — المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المشار إليها فيه قبل الالتجاء إلى القضاء . لا يغير من ذلك أن يكون العجز المطالب بمعاش عنه قد استقر قبل العمل بالقانون المذكور . ٥٨ ١٨ (الطلب رقم ٧٥ لسنة ٤٧ ق — رجال القضاء جلسة ٢١/١٢/١٩٧٨) اختصاص ١ — القرار بقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية . صيرورته حائزاً قوة التشريع بإقرار السلطة التشريعية له في قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . طلب إلغاء هذا القرار . عدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظره . (الطلبان رقم ١١١ لسنة ٤٤ ق ٤ لسنة ٤٥ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣) ٤ ٢

الصفحة	التراكم	
		٢ — طلب رجل القضاء بشأن عدم خضوع بطل طبيعة العمل للضريبة على كسب العمل . منازعة ضريبة . أثره . عدم اختصاص محكمة النقض بالفصل فيها . الاختصاص بنظر هذا معقود للمحاكم العادية .
١٥	٥	(الطلب رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٢/٩)
		استقالة
		من التواعد لرجال القضاء خريجي الأزهر . خمسة وستون عاما . وجوب إعادة تسوية معاشات الذين انتهت خدمتهم لبلوغهم من الستين أو أكثر قبل العمل بالقانون ١٩ لسنة ١٩٧٣ . شرطه انتهاء الخدمة لبلوغ من الستين . الاستقالة قبل بلوغها . خروجها عن نطاق تطبيق القانون .
١	١	(الطلب رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
		أقدمية
		١ — المنازعة بشأن تنفيذ أقدمية مساعد النيابة عند التعيين . توجيه الطالب إلى النائب العام . غير مقبول .
٢١	٧	(الطلب رقم ٢٠٩ لسنة ٤٦ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٣/١٦)
		٢ — تحديد أقدمية مساعد النيابة المعينين من خارج السلك القضائي . عدم الالتزام بترتيب نجاحهم في الامتحان . لا خطأ . جواز الاعتداد بتاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها .
٢١	٧	(الطلب رقم ٢٠٩ لسنة ٤٦ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تحديد تاريخ تعيين عضو النيابة الإدارية أو ترقيته . وجوب الاعتماد بتاريخ صدور القرار . لا محل لمرئى الاستثناء الوارد بقانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن الاعتماد بتاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .
٢٥	٨	(الطلب رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٣/٢٢)
		٤ — تحديد أقدمية النظراء جوازى لجهة الإدارة بلامعقب عليها م١٠/٥١ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . النص الخاص بتحديد أقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف القضاء . عدم سر بانه على النظراء .
٣١	١٠	(الطلب رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)
		٥ — القواعد التنظيمية التى أمدها الوزارة لتعيين من يعينون من خارج الهيئات القضائية . وجوب مراعاتها بالنسبة للجميع . مثال بشأن تعيين أحد النظراء على خلاف هذه القواعد .
٤٩	١٥	(الطلب رقم ٢٢٧ لسنة ٤٦ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٦/٨)
		(ت)
		ترقية
		١ — ترقية المستشار بمحكمة النقض إلى نائب رئيس المحكمة . لا يترتب عليه استحقاق نائب رئيس محكمة الاستئناف السابق عليه فى الأقدمية لمرتبه .
١٨	٦	... (الطلب رقم ٨٣ لسنة ٤٥ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٣/١٦)
		٢ — تخطى المستشار عند ترقينه إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف أو ما يماثلها . عدم وجوب إخطاره بالتخطى .
٤١	١٣	(الطلب رقم ١٣١ لسنة ٤٧ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٥/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تخطى المستشار في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف ليس من إطلاقات السلطة المختصة تباشره بلا معقب عليه .
٣٨	١٢	(الطلب رقم ١٢٨ لسنة ٤٧ ق — رجال القضاء جلسة ١٨/٥/١٩٧٨)
٤١	١٣	(والطلب رقم ١٣١ لسنة ٤٧ ق — رجال القضاء جلسة ١٨/٥/١٩٧٨)
		٤ — تخطى المستشار في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف لعدم إسناد عمل إليه بسبب ظروفه الصحية ووضعته تحت تصرف المحكمة . خطأ . على ذلك . المرض لا يلتقص من أهلية الطالب .
٣٨	١٢	(الطلب رقم ١٢٨ لسنة ٤٧ ق — رجال القضاء جلسة ١٨/٥/١٩٧٨)
		٥ — التعيين في وظيفة مستشار . أثره . استقرار الأهلية من ناحية الكفاية الفنية . عدم جواز التفيش على عملهم لتقدير كفايتهم الفنية .
٤١	١٣	(الطلب رقم ١٣١ لسنة ٤٧ ق — رجال القضاء جلسة ١٨/٥/١٩٧٨) ..
		٦ — تعيين الطالب وكيلًا للنائب العام في شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ . تقدير كفايته بدرجة فوق متوسط عن عمله خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦ . دلالة ذلك على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله السابق بالشهر العفارى . وجوب ترقية مع زملائه في الحركة القضائية الخاصة بسنة ١٩٧٦ .
		(الطلبان رنما ٢٧٥ سنة ٤٦ ق و ١٣٥ لسنة ٤٧ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
٤٦	١٤

الصفحة	القاعدة	مرتبات
		<p style="text-align: center;">(م)</p> <p style="text-align: center;">مرتبات . معاشات</p> <p style="text-align: center;">مرتبات</p>
		<p style="text-align: center;">البدلات المختلفة</p>
٧	٣	<p>١ - استحقاق الزيادة في بدل السفر بالنسبة للأماكن الميينة بالمادة ٢/٢ من القرار الجمهوري لسنة ١٠٨٥ . شرطه . أن يقتضى عمل الموظف الإقامة في إحدى الأماكن المحددة .</p>
٧	٣	<p>(الطالب رقم ٢٧٨ سنة ٤٦ ق - رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)</p> <p>٢ - وجود استراحة للوزارة أو المصلحة في مكان العمل المتدب له الموظف . وجوب خصم ريع بدل السفر ولو لم يقم فيها متى كانت الإقامة بها ممكنة . لا يغير من ذلك إقامته بسكنه الخاص .</p>
٧	٣	<p>(الطالب رقم ٢٧٨ سنة ٤٦ ق - رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)</p> <p>٣ - تدب الطالب للعمل بإحدى الدوائر الاستثنائية بمحكمة دمهور . استحقاقه مصاريف الانتقال من مقر عمله بالقاهرة إلى دمهور في أول كل دور انعقاد ونهايته . عدم استحقاقه لمصاريف انتقال من الاسكندرية إلى دمنهور .</p>
٧	٣	<p>(الطالب رقم ٢٧٨ سنة ٤٦ ق - رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٠/٢٣)</p> <p>٤ - طلب رجل القضاء بشأن عدم خضوع بدل طبيعة العمل للضريبة على كسب العمل . منازعة ضريبة بحتة . أثره . عدم اختصاص محكمة النقض بالفصل فيها . الاختصاص بنظرها . معقود للمحاكم العادية .</p>
١٥	٥	<p>(الطالب رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق - رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٣/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إلغاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية من تاريخ العمل بالقانون ٧٦ سنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٧/٣١ . أثره . عدم جواز مطالبة رئيس اللجنة الاستئنافية للبئل المقرر لحضور جلسات اللجان بعد هذا التاريخ .
٢٨	٩	(الطلب رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق - رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧) ٦ - القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح . تشريع خاص لا محل معه لتطبيق أى قانون آخر في شأن القواعد المالية للبعوثين . عدم جواز الاستناد إلى لائحة بدل السفر للمطالبة بنصف بدل السفر لمن منح إجازة دراسية تطبيقاً لأحكام القانون المذكور . (الطلب رقم ٦٧ لسنة ٤٧ ق - رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٦/٨)
٥٢	١٦	<u>المساواة في المرتبات :</u> ١ - ترقية المستشار بمحكمة النقض إلى نائب رئيس المحكمة . لا يترتب عليه استحقاق نائب رئيس محكمة الاستئناف السابق عليه في الأقدمية لمرتبه . (الطلب رقم ٨٣ سنة ٤٥ ق - رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٣/١٦) ..
١٨	٦	٢ - المعين في وظيفة قضائية من غير رجال القضاء . وجوب التسوية بينه وبين من يليه في الأقدمية في الراتب والبدلات . لا محل في أعمال هذه القاعدة متى كان الأخير يزيد

الصفحة	القاعدة	
		مرتبه عن الطالب لظروف خاصة ويتقاضى المرتب بصفة شخصية مع استهلاك الزيادة من العلاوات .
٥٥	١٧	(الطلب رقم ٥٠ لسنة ٤٧ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٦/٢٢) ...
		معاشات
		١ — سن التقاعد لرجال القضاء تحريجي الأزهر . خمسة وستون عاما . وجوب إعادة تسوية معاشات الذين انتهت خدمتهم لبلوغهم سن الستين أو أكثر قبل العمل بالقانون ١٩ لسنة ١٩٧٢ . شرطه . انتهاء الخدمة لبلوغ سن الستين . الاستقالة قبل بلوغها . خروجها عن نطاق تطبيق القانون .
١	١	(الطلب رقم ٣٤ لسنة ٤٥ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٢/١٦) ...
		٢ — استبقاء الموظف للعمل بإحدى شوافطات القناة أو سيناء . وجوب حساب المدة المضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة ابتداء من تاريخ صدور قرار الاستبقاء بعد ١٩٦٧/٦/٥ أو أن يكون عمل الموظف يقتضي التردد على هذه الأماكن دون الإقامة الدائمة فيها .
١١	٤	(الطلب رقم ١٤٥ لسنة ٤٧ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣) ...
		٣ — بلوغ الطالب سن التقاعد في سنة ١٩٧٣ . عدم سريان أحكام القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ عليه . وجوب تسوية معاشه طبقا لنص المادة ٧٠ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . لا محل للتحدى بقواعد العدالة .
٣٤	١١	(الطلب رقم ٥ لسنة ٤٧ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٥/٤) ...

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية:
		(أ)
		إثبات . آثار . أحوال شخصية . اختصاص . ارتفاق إرث . استئناف . استيلاء . إصلاح زراعي . إعلان إفلاس . التزام . التماس إعادة النظر . أمر أداء . أمر على عريضة . أهلية . أوراق تجارية . إيجار
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ - عبء الإثبات . وقومه على عاتق المدعى . عجز المدعى عليهم من إثبات ملكيتهم لأرض النزاع . لا يقتضي ثبوته للمدعية . وجوب بحث سند ملكيتها والقضاء بما يسفر عنه ذلك .
٤٩٠	٩٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٨ ق الأحوال شخصية - جلسة ١٥/٢/١٩٧٨)
		٢ - مسئولية حارس الشيء . م ١٧٨ مدني . للحارس دفعها بنفي علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر .
٤٣٧	٨٦	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٩/٢/١٩٧٨)
		٣ - القانون الأجنبي . واقعة مادية . وجوب إقامة الدليل عليه .
٦٥١	١٢٨	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١/٢/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — التزام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عبء إثبات قيام مقاول بتنفيذ العمل . وقوعه على حائق رب العمل .
٧٢٢	١٤١	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٨) ٥ — توقيع الحجز التحفظي خشية فقدان الدائن ضمان حقه . عبء إثبات ذلك . وقوعه على حائق الدائن .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٨) ٦ — الشرط الجزائي . التزام تابع للالتزام الأصلي . القضاء بفسخ العقد المتضمن للشرط . أثره . عدم الاعتداد بالتعويض المقدّر بمقتضاه . عبء إثبات الضرر في هذه الحالة على حائق الدائن .
١٠٣٠	٢٠١	(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٧٨) ٧ — أجرة الأساس . عبء إثباتها . وقوعه على من يدعى أن الأجرة المتعاقد عليها تخالف الأجرة القانونية زيادة أو نقصاناً .
١٢١٠	٢٣٨	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٨) ٨ — عدم جواز اللجوء إلى أجرة المثل حالة وجود الأجرة الفعلية في شهر الأساس . ثبوت أن المدعى هو بذاته مستأجر العين في هذا الشهر . عليه إثبات الأجرة الفعلية .
١٢١٠	٢٣٨	(الطعن رقم ٤٠٦ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٨) ٩ — العقد الظاهر الصادر من المدين . للدائن التمسك به متى كان حسن النية لا يعلم بالعقد المستتر . عبء إثبات علمه به . وقوعه على حائق من يدعيه .
١٢٢٣	٢٤٠	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - التأجير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لقاء جعل . عبء إثباته . على عاتق المؤجر طالب الإخلاء . عجز المؤجر عن إثبات دفع الزوج مقابلاً لزوجته المستأجرة المقيمة معه . انتفاء التأجير من الباطن .
١٣٧٣	٢٦٦	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		١١ - طلب إخلاء المسكن لوفاة المستأجرة . تمسك ابنتها بأقامتها في العين حتى تاريخ الوفاة . نفى ذلك . وقوع عبء إثباته على عاتق المؤجر .
٢٠٠٣	٣٨٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٣)
		إجراءات الإثبات :
		أولاً - الإحالة للتحقيق :
		١ - طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي . غير جائز . طالما تمسك الخصم الآخر بعدم جواز الإثبات بالبيئة .
٢٧٩	٥٧	(الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)
		٢ - النعي بعدم جواز الإثبات بالبيئة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
٤٩٧	٩٧	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٤ القضائية - جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
		٣ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الادعاء بالتزوير باعتبار أن الواقعة خيانة أمانة لا يجوز إثباتها إلا بالكتابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بإحالة الدعوى للتحقيق أثبت المستأنفة هذه

الصفحة	القاعدة	
		الواقعة بالبينّة . احضار المستأنف عليه شهوده . لا يفيد تنازله عن دفاعه أمام محكمة أول درجة بعدم جواز الإثبات بالبينّة . عنه ذلك .
١٤٦٧	٢٨٢	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٤) ثانياً — <u>إنكار التوقيع</u> . ١ — التوقيع على الورقة العرفية بالختم . إنكار من نسب إليه التوقيع . وجوب أن ينصب على بصمة الختم لاعلى التوقيع به . الاعتراف بالتوقيع دون سلوك سبيل الطعن بالتدوير . أثره . عدم قبول الطعن بالإنكار .
٣٤٤	٦٩	(الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٦) ٢ — مناقشة موضوع المحرر . مؤداه . عدم قبول الطعن بالإنكار . م ٣/١٤ من قانون الإثبات . سرعان ذلك على الدفع بجهالة توقيع المورث .
١٢٩٧	٢٥٣	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣) ثالثاً — <u>الاستجواب</u> . طلب الخصم استجواب خصمه . عدم التزام المحكمة بإجابه متى وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٦٥١	١٢٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٨/٣/١) رابعاً — <u>انتقال المحكمة والمعاينة</u> . ١ — إجراء المحكمة معاينة المتنازع فيه . اعتبار نتيجة المعاينة دليلاً قائماً في الدعوى . وجوب ادلاء المحكمة برأيها فيه .
١٦٣	٣٨	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٨/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
١٥٦١	٣٠١	٢ - استناد المحامي إلى ملف الضرائب للتدليل على ما بذله من جهد لصالح موكله . ثبوت أن الاطلاع على هذا الملف هو الوسيلة الوحيدة لاثبات دعواه . عدم انتقال المحكمة للاطلاع عليه . قصور . (الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧) خامسا - الاستعانة بالخبراء : اتهاء الحكم إلى ثبوت نسب الصغيرة بالبيننة الشرعية . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الأب بتحليل دمه ودم الصغيرة للمقارنة بينهما .
٦٥٨	١٢٩	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١) وراجع : (خ . خبرة) . سادسا - الادعاء بالتزوير . راجع (ت) تزوير سابعا - العدول عن إجراءات الإثبات . ١ - القضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم اشتقاله على فصل في شق من النزاع أو في عدم كفاية الأدلة المقدمة للإثبات . جواز العدول عن إجراء التحقيق طالما لم يتمسك الخصم الآخر بوجوب تنفيذ الحكم .
١٥٢٠	٢٩٣	(الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٢) ٢ - لمحكمة الموضوع العدول عما أمرت به من إجراءات الإثبات على أن تبين أسباب ذلك . عدم التزامها ببيان أسباب العدول إذا كانت هي التي أمرت باتخاذ الإجراء من تلقاء نفسها .
١٨٥٠	٣٥٧	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		طرق الإثبات
		أولا — مسائل عامة .
		١ — حكم الإثبات . ما يرد به من وجهات نظر قانونية أو اقتراضات موضوعية لا يجوز حجية طالم لم يتضمن حسبا لخلاف بين الخصوم . جواز العدول عما تضمنته من آراء قانونية .
٣٠٩	٦٣	(الطعن رقم ٧٥٤ سنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٢ — للقاضي أن يقضى بما يحصله استقراء من خبرته بالشئون العامة المفروض المأم الكافة بها . مثال فيما لا يعد كذلك في دعوى إيجار .
٩٩٩	١٩٦	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٢)
		٣ — عدم تقرير المحجوز لديه بما في ذمته . أثره . جواز الحكم عليه بالمبلغ المحجوز من أجله . عدم تقديم المحجوز لديه مستنداته للتخبر لإثبات عدم مديونيته للمحجوز عليه وقت الحجز القضاء بإلزامه بالدين لثبوته في ذمته . لا مخالفة فيه لقواعد الإثبات .
١١٩٤	٢٣٤	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٩)
		ثانيا — الإثبات بالكتابة :
		١ — استناد الحكم إلى الصورة الشمسية للمستند . انتفاء الحكم عن هذه الورقة . لا قصور .
٢٧٩	٥٧	(الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - النسخة الكربونية للعقد الموقع عليه بإمضاء منسوب للتعاقد . لها حجيتها في الإثبات قبله . القضاء بعدم قبول الادعاء بتزويرها بإعتبار أنه لا قيمة لها في الإثبات . خطأ .
٣٥٧	٧١	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣١)
		٣ - عدم مناقشة الحكم المستند في الدعوى مع ما قد يكون له من دلالة مؤثرة في الدعوى . قصور . مثال في إيجار .
٦٤٧	١٢٧	(الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١)
		٤ - الاعتقاد الديني ، العبرة فيه بظاهر اللسان ، النطق بالشهادتين كاف لاعتبار الشخص مسلماً . شهر الإسلام على النموذج المخصص لذلك وتوثيقه . مجرد وسيلة لتيسير الإثبات .
٦٥١	١٢٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٨/٣/١)
		٥ - المحرر العرفي الموقع من الوكيل حجة على الأصيل في تاريخه ولو لم يكن نائباً طالما لم يقدم الدليل على عدم صحته .
٧٦٢	١٥٠	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٥)
		٦ - صلة القرابة . لا تعد في ذاتها مانعاً أدبياً . وجوب الرجوع إلى ظروف كل دعوى على حدة .
١٠١٥	٢٠٠	(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٧)
		٧ - الصورة الرسمية للمحرر الرسمي . حجة بقدر مطابقتها للأصل . سقوط هذه القرينة بالمنازعة في تلك المطابقة . وجوب أن تكون المنازعة جدية وصریحة .
١٣١٥	٢٥٧	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - رسمية الورقة . مناطها . عدم اشتراط أن يكون محررها متخصصا فيما يدلى أمامه ذوى الشأن من أقوال . محضر الشرطة بجميع الاستدلالات . محرر رسمي .
١٣١٥	٢٥٧	١ - الطعن رقم ٥٥٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤) ١ - عقد النقل البحري . من العقود الرضائية . الكتابة فيه شرط لإثبات وليست للانعقاد .
١٥٤٨	٢٩٨	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٦) ١ - قبول الشاحن الضماني للشروط التي تضمنها سند الشحن . استخلاص الحكم قبول المرسل إليه لهذه الشروط باستناده إليه والمطالبة بتنفيذه . لا خطأ .
١٥٤٨	٢٩٨	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٦) ثالثا - <u>الاثبات بالبينة</u> : ١ - محكمة الاستئناف . وظيفتها . مواجهة النزاع بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع ودفاع بقضاء يواجه عناصره الواقعية والقانونية . تقدير محكمة أول درجة لأقوال الشهود . وجوب رقابة المحكمة الاستئنافية لهذا التقدير . لا يغير من ذلك الاحالة لأسباب الحكم الابتدائي طالما تحمل المحكمة رقابتها بالفعل .
٣٧١	٧٤	(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣١) ٢ - الأما لن المؤجرة مفروشة . عدم خضوع أجرتها للتحديد القانوني . شرط ذلك . ألا يكون القصد منها التعايل على

الصفحة	القاعدة	
		أحكام الأجرة القانونية . لمحكمة الموضوع تقدير جدية أو صورية الفرش . جواز إثبات الصورية بكافة الطرق .
٤٠٨	٨١	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٨) ٣ — تسليم المدين باختياره الورقة الموقعة منه على يياض لآخر . قيام هذا الأخير بتسليمها لثالث الذي ملأ بياناتها على خلاف الحقيقة . اعتباره تزويرا . جواز إثباته بكافة الطرق .
٧٦٨	١٥١	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٦) ٤ — تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على يياض ممن استؤمن عليها . اعتباره بمثابة خيانة أمانة إذا كان تسليم الورقة له اختيارا . يعد تزويرا إذا حصل الاستيلاء على الورقة بتغيير التسليم الاختياري . عدم جواز إثبات التغيير في الحالة الأولى بتغيير الكتابة . جواز إثباته بالبيئة في الحالة الثانية .
١٤٦٧	٢٨٢	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٤) ٥ — ترخيص المؤجر للمستأجر بالتأجير من الباطن . عدم جواز إثباته عند المنازعة فيه — كأصل — بتغيير الكتابة أو ما يقوم مقامها . جواز إثبات تنازل المؤجر ضمنا عن الشرط المانع من التأجير من الباطن بالبيئة والقرائن .
١١٣٣	٢٢٣	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦) ٦ — صلة القرابة بين الشاهد والمشهد له . لا تعد سببا قانونيا لطرح الشهادة .
١٦٤٦	٣١٨	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١)

الصفحة	القائمة	
		٧ — إدعاء الدائن بانقطاع التقادم باتفاق المدين معه على تأجيل الوفاء بالدين قبل انقضاء مدة التقادم . وجوب التقيد في إثباته بالقواعد العامة في الإثبات بالبينه .
١٩٢٢	٣٧٣	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٤) <u>« البينة الشرعية »</u> .
		١ — الشهادة في اصطلاح الفقهاء . ماهيتها . إجازة الشهادة بالتسامع في المذهب الحنفي في أحوال معينة ليس من بينها ثبوت أو نفي الضرر المبيح للتطابق .
١٩٢٧	٢٣٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق — « أحوال شخصية » — جلسة ١٩٧٨/٥/١٠) ٢ — الشهادة في اصطلاح الفقهاء . ماهيتها .
١٣٨٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٣١) ٣ — تقديم الشهادة بلفظ أشهد . لازم عند الحنفية . غير واجب في القانون الوضعي . وجوب إعمال المادة ٨٦ إثبات .
١٣٨٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٣١) ٤ — الشهادة على الارث . ختمها بعبارة « الا وارت له سوى ما ذكر » أو « لأعلم له وارثا غيره » . ليس شرطا لصحتها . وجوبها عند بعض الفقهاء كشرط لثبوت القاضى في قضائه حال عدم حضور الشاهد الإرث بنفسه .
١٣٨٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٣١) ٥ — شهادة الفرع للأصل أو الأصل للفرع . غير مقبولة شرعا .
١٣٨٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
١٦٧٤	٣٢٢	٦ — الشهادة . شرط صحتها شرعا . العداوة المذنبية المانعة من قبول الشهادة . المقصود بها . اختلاقي الطاعن خصومه بينه وبين الشاهد . لا أثر له على قبول الشهادة . (الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/١/١٩٧٨)
١٨٢٦	٣٥٢	٧ — شروط الشهادة في الفقه الحنفي . وجوب متابعتها للوقائع المسادية والا يكذبها الحس . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/١١/١٩٧٨)
١٨٢٦	٣٥٢	٨ — شروط صحة أداء الشهادة في الفقه الحنفي . وجوب أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به وطرفي الخصومة . عدم وجوب ذكر أسماء الخصوم . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/١١/١٩٧٨)
		<u>رابعا — الإقرار .</u>
٧٠٠	١٣٧	١ — إقرار أحد الشريكة في شركات التضامن أو التوسعية بدين مصلحة الضرائب أو بتنازله عن التقادم . لا أثر له بالنسبة لباقي الشركاء . (الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٧/٢/١٩٧٨)
		٢ — الإقرار المعتبر . شرطه . أن يكون صادرا من المقر بقصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه . وجوب أن يكون ذلك على سبيل الجزم واليقين تعبيرا عن ارادة جديّة حقيقية . (الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٨)
٩٤٩	١٨٧	٣ — تقدير ما إذا كانت أقوال الخصم تعتبر إقرارا من عدمه . مسألة قانونية . خذوها لرقابة شكة النقض . (الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٨)
٩٤٩	١٨٧	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حجية الاقرار قاصرة على المقر وخلفه العام . عدم الاحتجاج به قبل دائله أو خلفه الخاص .
٢٠٤٦	٣٩٩	(الطعن رقم ١٧٢ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) <u>” الاقرار القضائي ”</u>
		١ - الاقرار القضائي . ماهيته . لمحكمة الموضوع تحميل توافر أركانه . النعي بأن الخصم أقر إقراراً قضائياً أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٦٧	٢٦٥	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١) ٢ - الاقرار القضائي . وحواشيه إرادة المقر إلى اعتبار الحق المقر به ثابتاً في ذمته . ما يقرره الخصم تبريراً لموقفه . لا يعد اقراراً .
١٦٤٦	٣١٨	(الطعن رقم ٥٧٣ سنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١) <u>” الإقرار غير القضائي ”</u>
		الإقرار غير القضائي . جواز استخلاصه من محضر شكوى إداري مرفق بالدعوى . خضوعه لتقدير القاضي . مثال في إيجار .
١٣١٥	٢٥٧	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤) <u>” الاقرار في مسائل الأحوال الشخصية ”</u>
		١ - نفى ورثة الزوج حمل الزوجة وولادتها . لا يعد إنكاراً للاقرار المنسوب للزوج برغبته في تسمية الجنين باسمه . هذا الإقرار يعد قرينة على حصول الحمل .
١٧١	٣٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ثبوت نسب الولد للأُم . شرطه . ولد الزنا . ثبوت نسبه للأُم بخلاف الأب . شرطه . ثبوت النسب للزوج بإقرار الزوجة . شرطه . عدم جواز الرجوع في الإقرار .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) .. ٣ — الإقرار بالنسب . جواز أن يكون صريحا وقـد يستفاد من دلالة التعبير أو السكوت . متى يعتبر السكوت إقرارا .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) .. ٣ — الإقرار بغير الأبوة أو البنوة . لا يثبت به النسب إلا بتصديق من حمل عليه أو البرهنة عليه بالبينة . وجوب معاملة المقر بإقراره .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) .. ٥ — الإقرار . ماهيته . جواز اعتبار السكوت إقرارا ضمينيا بحصول الزواج . ليس للزوج نفى إقراره بعد ثبوته .
٦٥١	١٢٨	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٨/٣/١) ٦ — الإقرار شرعا . ماهيته . إبداء الزوجة وغيبتها بمحضر الشرطة . في العودة لمثل الزوجية عشية وصفها بالنشوز وحرمانها من النفقة . لا يعد إقرارا برغبتها الحقيقية في استمرار الحياة الزوجية .
١٦٧٤	٣٢٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٨/١١/١) خامسا — القرائن . (أ) القرائن القانونية . ١ — قرينة المادة ٩١٧ مدني . شرط قيامها . عدم جواز التمسك بهذه القرينة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٣٥	١٤٤	(الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٤)

٢٣	الصفحة	القرينة
		<p>٢ - القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . جواز تمسك الخصوم بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم التحدي بها أمام محكمة أول درجة . لا يدل بذاته على عدم جدية دفاعه .</p>
١٧٨١	٣٤٣	<p>(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)</p> <p>٣ - التزام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عدم إخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه في الميعاد م ١٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا ينهض قرينه على أن رب العمل هو الذي أقام البناء بعمال تابعين له .</p>
٧١٣	١٣٩	<p>(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١١)</p>
٩٩٦	١٩٥	<p>و (الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨)</p>
٢٠٠٨	٣٩٠	<p>ر (الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٣)</p>
		<p>٤ - حضور الخصم الذي يسقط الحق في التمسك بإعلان الصحيفة لعيب في الإعلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها . مجرد الحضور في الزمان والمكان المأمنين في الورقة قرينة على أن الحضور تم بناء على الورقة . على المتمسك بإعلانها إثبات العكس .</p>
٧٧٣	١٥٢	<p>(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٦)</p>
		<p>٥ - تلف العين المؤجرة أو هلاكها . القرينة القانونية على ثبوت الخطأ في جانب المستأجر . م ٥٨٣ مدني . جواز نفيها بإثبات المستأجر للسبب الأجنبي أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات العين .</p>
١٧٥٠	٣٢٧	<p>(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة	اثبات
		”قرينة قوة الأمر المقضى“ .
		راجع : (ق قوة الأمر المقضى — حكم ”حجية الحكم“)
		(ب) القرائن القضائية .
		١ — الاتفاق على أجرة تتجاوز المقرر قانونا . باطل بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام . التراخي في رفع دعوى تحديد الأجرة القانونية . عدم اعتباره قرينة على إكتفاء التحايل .
٩٩٩	١٩٦	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٨)
		٢ — ربط العوائد . مجرد قرينة قضائية على الأجرة القانونية . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
١٤٢٨	٢٧٥	(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٧/٦/١٩٧٨)
		٣ — تحديد الأجرة الفعلية للكان المؤجر في شهر الأساس . جواز إثباتها بكافة الطرق مهما بلغت قيمتها . عقود الإيجار وإيصالات الأجرة عن مسدة لا يدخل فيها شهر الأساس أو لأماكن أخرى مماثلة في ذات العقار . جواز الاستدلال بها كقرينة قضائية للاثبات .
١٧٣١	٣٣٤	(الطن رقم ٤٤٢ سنة ٤٥ ق — جلسة ٢٢/١١/١٩٧٨)
		٤ — الصورة الرسمية لمحاضر جمع الاستدلالات . جواز استناد الحكم إلى ما ورد فيها كقرينة قضائية . القضاء بأن المعاينة الواودة بالمحضر لها حجيتها ولا يجوز الطعن عليها إلا بالتزوير . خطأ .
١٦٩٩	٣٢٦	(الطن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٨/١١/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
١٦٩٩	٣٢٦	٥ - تضمين محضر الشرطة أن معاينة مسكن المستأجر قد تمت بموافقته . للمحكمة المدنية الاستداد بما ورد بهذه المعاينة كقرينة طالما أن المحكمة الجنائية لم تفض بطلان هذا الإجراء . (الطن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٨)
١٧٣١	٣٣٤	٦ - حجية الحكم . اقتصارها على طرفي الخصومة حقيقة أو حكما . جواز الاستدلال بها كقرينة قضائية في دعوى أخرى بين خصوم آخرين . (الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
١٢١٧	٢٣٩	٧ - جواز الإثبات بالقرائن في الفقه الحنفي . من القرائن ما هو أقوى من البيئة والإقرار . القرينة القاطعة . ما هيئها . (الطن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)
١٨٦٢	٣٥٩	٨ - عدم التزام المحكمة بمناقشة كل قرينة يدلي بها الخصوم . الاستثناء . أن تكون القرينة مؤثرة في الدعوى . وجوب بحث المحكمة لها وبيان الرأي فيها . (الطن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٠ - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		آثار
١٥٢٩	٢٩٤	اعتبار الأرض أثرية من أملاك الحكومة العامة . شرطه . صدور قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص باعتبارها كذلك . لا يكفي صدور قرار من مراقبة الأملاك أو وصفها بأنها أثرية في قوائم المساحة والتحديد . (الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٢)

الصفحة	القائمة	أحوال شخصية
		المسائل الخاصة بالمسلمين :
		<u>أولا - الزواج .</u>
٦٥١	١٢٨	١ - الإقرار . ماهيته . جواز اعتبار السكوت إقراراً ضمنياً بمحصل الزواج . ليس للزوج نفى لإقراره بعد ثبوته . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٨/٣/١)
٦٥٨	١٢٩	٢ - النفاس : المقصود به . مدته . وجوب تصديق المرأة بقولها بالطهر منه . حمل المرأة في مدة النفاس جائز . (الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١)
٦٥٨	١٢٩	٣ - الطلاق الرجعي . أثره . للزوج مراجعة زوجته خلال فترة العدة بالقول أو بالفعل . عدم تعلق ذلك على إرادة الزوجة أو علمها . (الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١)
٦٥٨	١٢٩	ثانياً - <u>التطليق للضرر .</u>
٦٢١٧	٢٣٩	١ - الشهادة في اصطلاح الفقهاء . ماهيتها . إجازة الشهادة بالتسامع في المذهب الحنفى في أحوال معينة ليس من بينها ثبوت أو نفي الضرر المبيح للتطليق . (الطن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق - أحوال شخصية جلسة - ١٩٧٨/٥/١٠)
١٢١٧	٢٣٩	٢ - الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين . معياره شخصي . لمحكمة الموضوع سلطة تقديره . لا يشترط أن تكون الحالة ميثوساً منها . (الطن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إقرار الزوجة في دعوى الطاعة باستعدادها للإقامة مع زوجها . ليس بحجة عليها في دعوى التطلق المقامة منها ضده ولا تكشف عن عدم استحالة العشرة بينهما .
١٢١٧	٣٣٩	(الطن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٨) ...
		٤ — الإقرار شرعا . ماهيته . إبداء الزوجة رغبتها بمحضر الشرطة في العودة إلى منزل الزوجية خشية وصفها بالشوز وحرمانها من النفقة . لا يعد إقرارا برغبتها الحقيقية في استمرار الحياة الزوجية .
١٦٧٤	٣٢٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١/١١/١٩٧٨) ...
		٥ — التطلق للضرر . الضرر الذي لا يستطيع معه دوام العشرة بين الزوجين . معياره شخصي . لقاضي الموضوع تقديره .
١٦٧٤	٣٢٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١/١١/١٩٧٨)
		٦ — حق التبليغ . أمر مباح لا يرتب مسئولية طالما كان معبرا عن واقع . جواز اعتباره من قبيل الضرر الذي يجعل دوام العشرة بين الزوجين مستحيلا .
١٦٧٤	٣٢٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١/١١/١٩٧٨)
		٧ — انتطيق للضرر . جواز إقامة الحكم قضاءه على وقائع لاحقة لرفع الدعوى .
١٦٧٤	٣٢٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١/١١/١٩٧٨)
		<u>ثالثا — النسب .</u>
		١ — نفى ورثة الزوج حمل الزوجة وولادتها . لا يعد إنكارا للإقرار المنسوب للزوج برغبته في تسوية البنين بأمم معين . هذا الإقرار يعد قرينة على حصول الحمل .
١٧١	٣٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١/١١/١٩٧٨) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الإقرار بالنسب . جواز أن يكون صريحا وقد يستفاد من دلالة التعبير أو السكوت . متى يعتبر السكوت إقرارا .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
		٣ - الإقرار بغير الأبوة أو البنوة . لا يثبت به النسب إلا بتصديق من حمل عليه أو البرهنة عليه باليد . وجوب معاملة المقر بإقراره .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
		٤ - التبنى . المقصود به . اعتباره حراما وباطلا لا يترتب عليه أثر . ثبوت النسب بالإقرار المجرد ولو كان كاذبا . ورود الإقرار بالنسب بعبد التبنى المدعى به . لا يعد تناقضا من المقر . علة ذلك .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
		٥ - ثبوت نسب الولد للأم . شرطه . ولد الزنا . ثبوت نسبه للأم بخلاف الأب . شرطه . ثبوت النسب للزوج بإقرار الزوجة . شرطه . عدم جواز الرجوع في الإقرار .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
		٦ - عدم سماع دعوى النسب عند الإنكار لولد المعتدة شرطه . أن تأتي به لأكثر من مئة شمسية من وقت الطلاق .
٦٥٨	١٢٩	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١)
		٧ - انتهاء الحكم إلى ثبوت نسب الصغيره بالبيننة الشرعية . عدم إلزام المحكمة بإجابة طلب الأب بتحليل دمه ودم الصغيرة للمقارنة بينهما .
٦٥٨	١٢٩	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - النسب . ثبوته بالفراش الصحيح . المقصود بالفراش الصحيح . الوعد والاستبعاد . لا يتعقد بها زواج .
١٣٧٩	٢٦٧	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		٩ - التناقض في دعوى النسب . مانع من سماع الدعوى ومن صحتها إلا إذا أمكن التوفيق بين الكلامين .
١٣٧٩	٢٦٧	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		١٠ - الزواج الذي لا يحضره شهود . زواج فاسد . يثبت به النسب . شرط ذلك . أن يكون الزواج ثابتا بالفراش أو بالإقرار أو بالبينة الشرعية .
١٣٧٩	٢٦٧	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		<u>رابعاً - الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية .</u>
		١ - جواز الإثبات بالقرائن في العقة الخنثى . من القرائن ما هو أقوى من البينة والإقرار . الفريضة القاطعة . ماهيتها .
١٢١٧	٢٣٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)
		٢ - الشهادة في اصطلاح الفقهاء . ماهيتها .
١٣٨٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		٣ - تقديم الشهادة بلفظ أشهد . لازم عند الخفية . غير واجب في القانون الوضعي . وجوب أعمال المادة ٨٦ إثبات .
١٣٨٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		٤ - الشهادة على الإرث . ختمها بعبارة "ألا واث له سوى ما ذكر" أو "لا أعلم له وارثاً غيره" . ليس شرطاً

الصفحة	القاعدة	
		لصحتها . وجوبها عند بعض الفقهاء كشرط لتريث القاضي في قضائه حال عدم حضور الشاهد الإرث بنفسه .
١٣٨٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢١)
		٥ — شهادة الفرع للأصل أو الأصل للفرع غير مقبول شرعا .
١٣٨٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢١)
		٦ — الشهادة . شرط صحتها شرعا . العداوة والدينية المانعة من قبول الشهادة . المقصود بها . اختلاق الطاعن خصومة بينه وبين الشاهد . لا أثر له على قبول الشهادة .
١٦٧٤	٣٢٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		٧ — شروط الشهادة في الفقه الحنفي . وجوب مطابقتها للوقائع المادية وألا يكذبها الحس .
١٨٢٦	٣٥٢	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		٨ — شروط صحة أداء الشهادة في الفقه الحنفي . وجوب أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به وطرف الخصومة . عدم وجوب ذكره أسماء الخصوم .
١٨٢٦	٣٥٢	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» — جلسة ٧٨/١١/٢٩)
		المسائل الخاصة بغير المسلمين :
		١ — الاعتقاد الديني . العبرة فيه بظاهر اللسان . النطق بالشهادتين كاف لا اعتبار الشخص مسلما . شهر الإسلام على النموذج المخصص لذلك وثبوتة مجرد وسيلة لتيسير الإثبات .
٦٥١	١٢٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية مناطا اعتراف الدولة بها اعترافا خاصا يصدر الإذن بقيامها . لا يكفي تحقق الشروط العامة لقيام الجماعات .
٩١٧	١٨١	(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٣ - طائفة الانجيليين الوطنيين . اعتراف الدولة بها كطائفة قائمة بذاتها بكافة شعبها وكنائسها . عدم اسباغ الشخصية المعنوية على أى من كنائسها .
٩١٧	١٨١	(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٤ - الطائفة الديلمية . المقصود بها . الإنجليين الوطنيين " البروتستانت " طائفة معترف بها من الدولة . اختصاصها دون الكنائس أو الشيع أو الفرق التابعة لها بتنظيم الشؤون القانونية لتابعيها .
١١٣٧	٢٢٤	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦)
		٥ - جماعة الادفنتست . إحدى شيع المذهب البروتستانتى . الانتماء إليها . لا يعد تقييدا للطائفة أو الملة . على ذلك . اتباع هذه الجماعة قواعد دينية خاصة أو إقامة كنائس مأذون بها . لا أثر له .
١١٣٧	٢٢٤	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦)
		٦ - ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية . مناطها . القرارات الصادرة من الرئاسة العليا لطائفتي الأقباط والسريان الأرثوذكس باعتبارهما متحدثين في العقيدة . لا تندرج ضمن السلطات الباقية لرجال الكنيسة . مؤداه . بقاء الطائفتين مختلفتين .
١٦٠٤	٣١٠	(الطن رقم ٣ لسنة ٤٧ « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — طائفة السريان الأرثوذكس . اختلافها عن طائفة الأقباط الأرثوذكس . لا عبرة بأن كليهما تابعا نذهب المسيحي الأرثوذكسي .
١٦٠٤	٣١٠	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨) ..
		٨ — الشريعة الإسلامية وجوب تطييفها في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين على المسلمين وغير المسلمين المختلفي الطائفة أو الملة . تحديد ما إذا كان الانتماء لجماعة معينة يعد تغييرا للعقيدة الدينية . وجوب الرجوع إلى الفواعل القانونية الوضعية للمصريين غير المسلمين .
١١٣٧	٢٢٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦) ..
		٩ — تغيير الطائفة أو الملة . لا ينتج أثره إلا بقبول الطلب وإتمام الطقوس والمظاهر الرسمية . يؤدي ذلك . وجوب أن يكون للطائفة أو الملة الجديدة وجود قانوني ورئاسة دينية معتمدة من الدولة .
١١٣٧	٢٢٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦) ..
		١٠ — سلطة رجال الدين المسيحي بعد إلغاء المحاكم المالية . نطاقها . عدم امتدادها إلى القضاء والتشريع .
١٦٠٤	٣١٠	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨) ..
		١١ — للجهات الكنسية تنبع مدى سلامة الانضمام إليها بعد حصوله . حقها في إبطال الانضمام بأثر رجعي لسبب معاصر لقرار الانضمام . لمحكمة الموضوع مراقبة ظروف هذا الإبطال والتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية .
١٦٢٨	٣١٤	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥) ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — للجهات الكنسية حق توقيع جزاء الفصل على اتباعها لسبب نال لانضمامهم إليها. أثر ذلك. اعتبار الشخص المفصول بلاملة أو مذهب .
١٦٢٨	٣١٤	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٠/٢٥/١٩٧٨) ...
		١٣ — نقض الحكم . أثره . ما لم يطرح على محكمة النقض وتدلى برأيها فيه عن قصد وبصيرة . لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه . مثال بشأن اختلاف الزوجين في الطائفة والملة .
١٦٥٤	٣١٠	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٦/٢٨/١٩٧٨) ...
		المسائل الخاصة بالأجانب :
		إبرام عقد الزواج . جوازه في الشكل الذي يقضيه القانون الشخصي للزوجين أو قانون البلد الذي أبرم فيه . إثباته . خضوعه لل قانون الذي يحكم الشكل .
٦٥١	١٢٨	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٢/١/١٩٧٨) ...
		دعوى الأحوال الشخصية :
		١ — دعوى الأحوال الشخصية . إغفال اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية . لا بطلان . كفاية إثبات الحكم إبداء النيابة رأيها . م ١٧٨ مرافعات .
٣٢٨	٦٨	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١/٢٥/١٩٧٨)
		٢ — الأصل . علانية الجلسات . النص على جوب السرية في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب . مفاده . مخالفة ذلك . أثرها . بطلان الأحكام الصادرة فيها رغم عدم النص عليه . تعلق ذلك بالنظام العام .
٤٢٦	٨٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢/٨/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المنع من سماع الدعوى بمضى المدة . شرطه . وجوب أن يكون الحق المدعى به موضع انكار الخصم طيلة مدة ١٥ سنة . تحصيل وقت بدء النزاع . من سلطة محكمة الموضوع .
٩٢٤	١٨٢	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٤ - سماع دعوى المعتق عند الانكار وغيرها من الدعاوى الواردة في المادة ٣٨ من لائحة المحاكم الشرعية . شرطه .
٩٢٤	١٨٢	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٥ - النيابة العامة . طرف أصلي في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . وفاة الخصم قبل أن تبدى النيابة رأيها . أثره . انقطاع سير الخصومة باعتبار أن الوفاة حدثت قبل أن تنهى الدعوى للحكم في موضوعها .
١٠٤٣	٢٠٦	(الطن رقم ٣١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
		تنفيذ أحكام النفقة :
		١ - وقت تنفيذ حكم النفقة المنفذ به تحت يد إحدى الجهات الإدارية . كفيته . وجوب استصدار حكم قضائي بذلك . القضاء بأن حكم النفقة يفقد قوته كسند تنفيذي بعد انقضاء سنة من تاريخ الطلاق . خطأ في القانون .
٦٣٩	١٢٦	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١)
		٢ - تنفيذ أحكام النفقة الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بالطريق الإداري . اختلاف إجراءات الحجز في هذه الحالة تحت يد إحدى الجهات الإدارية عن إجراءات حجز المدين لدى الغير في قانون المرافعات . م ٥٧٤ مرافعات سابق المقابلة

الصفحة	القاعدة	
		المادة ٣٥٠ مرافعات حالي . عدم انطباق أحكامها عند التنفيذ بالطريق الإداري .
٦٣٩	١٢٦	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١) ... مسائل متنوعة :
		١ - إقامة الزوج مع زوجته المستأجرة وإنتفاعه بالسكنى معها تبعاً لحقها في شغل السكن . اعتبار الحكم المطعون فيه أن ذلك من قبيل الإيواء أو الامتضافة ولا يتعارض مع قواعد الأحوال الشخصية . لا خطأ .
١٣٧٣	٢٦٦	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١) ... ٢ - قرابة المصاهرة . مؤداها . أقارب أحد الزوجين . اعتبارهم في ذات القرابة والدرجة بالنسبة للزوج الآخر .
١٩٨٣	٣٨٦	(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠) ... ٣ - انتقال حقوق المستأجر إلى أقاربه حتى الدرجة الثالثة في حالة ترك المستأجر للعين . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . المقصود بالقرابة قرابة النسب وقرابة المصاهرة .
١٩٨٣	٣٨٦	(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠) ... الولاية على المال :
		١ - دفاع الوصية بأنها لا تملك التنازل عن التقادم ولو ضمنا دون إذن محكمة الأحوال الشخصية . افعال الحكم الرد عليه . قصور .
١٣٨	٣٣	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠) ... ٢ - القرارات والأوامر الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية للولاية على المال . طرق الطعن فيها . خضوعها للقواعد العامة للطعن في الأحكام . علة ذلك .
٣٣٨	٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مشتري العقار من المحجور عليه . لا صفة له في استئناف حكم المجز الصادر ضد البائع له . حلة ذلك . لا محل لأعمال ما كان يقضى به قانون المائس الحسبية من جواز ذلك .
٣٣٨	٦٨	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٤ — طلب توقيع الجمر . جواز تقديمه إلى المحكمة من النيابة العامة أو من ذوى الشأن . تحقيقه منوط بالمحكمة . عدم التزام النيابة بتحقيق الطلبات المقدمة إليها . للمحكمة نذب النيابة للقيام ببعض إجراءات التحقيق .
١٠٤٧	٢٠٧	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
		٥ — الغفلة . فساد في التدبير وسوء الإدارة والتقدير جواز الاعتداد بأقوال المطلوب الجمر عليه في التحقيقات كدليل على إنتفاء الغفلة .
١٠٤٧	٢٠٧	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
		<h2>اختصاص</h2>
		<h3>(أولا) الاختصاص الولائي :</h3>
		<h4>(١) مسائل متنوعة :</h4>
		١ — تقييم رأس مال المنشأة المؤتممة . كفيته . اختصاص لجان التقييم . نطاقه . عدم جواز تأميم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو استبعاد بعض العناصر المؤتممة . مخالفة ذلك . أثره . إهدار حجية قرار التقييم .
١٠٢	٢٧	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)

الصفحة	القائمة	
		٢ — نهائية قرار لجنة التقييم . شرطه . التزامها بعناصر المنشأة أصولا وخصوصا وقت التأميم . قرار اللجنة بالفصل في المنازعات بين المنشأة المؤممة والغير ، لا يكتسب أية حصانة . جواز طرح هذه المنازعات على المحكمة المختصة لتحقيقها والفصل فيها .
٨٠٩	١٥٩	الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٣ — طلب بنك مصر إلزام المدين بالمبلغ المطالب به متضامنا مع الشركة الكفيلة . القضاء باختصاص هيئات التحكيم بالشق الخاص بالكفيل وإحالة إليه إليها مع تدب تخير لتصفية حساب المدين لدى البنك . قضاء غير منه لخصوصية كلهما . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١١٠	٢٨	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)
		٤ — مساهمة الحكومة بحصة في رأسمال الشركة . أثره . اعتبارها من شركات القطاع العام . المنازعة التي تنشأ بينها وبين الحكومة . اختصاص هيئات التحكيم بنظرها . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٧٩	١٧٤	(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨)
		٥ — رفع الدعاوى المتعلقة بضريبة المرتبات وما في حكمها . خضوعها للقواعد العامة في قانون المرافعات . لجان الطعن لولاية لها في نظر هذه المنازعات .
١٤٤	٣٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٦ — قرار لجنة الطعن في المنازعات الخاصة بضريبة المرتبات وما في حكمها . لأحجية له لانهيار ولايتها عن نظرها . الطعن فيه لا يتقيد بالميعاد الراد بالمادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
١٤٤	٣٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - لجنة المعارضات في تقدير التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة. ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤. هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي. فصلها في المعارضة هو فصل في خصومه.
٢٠٣	٤٤	(الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦) ...
		٨ - الحكم الصادر من جهة قضائية خارج ولايتها. معلوم الحجية. وجوب تحقق المحكمة من ذلك في الحكم الذي يطرح أمر حجته عليها.
٢٤٠	٥١	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٨) ...
		٩ - الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها. معلوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع. مثال بشأن قرار صادر من لجنة الفحص بوزارة الاوقاف.
١٩٩١	٣٨٧	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		١٠ - التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم الاختصاص الولائي. شرطه. ان تكون تحت نظر محكمة الموضوع جميع العناصر التي تمكنها من الالزام بهذا السبب.
١٢٥٤	٢٤٦	(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥) ...
		<u>(ب) المنازعات الإدارية</u>
		١ - القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله أو تعديله. ماهيته.
٥٠٢	٩٨	(الطن رقم ٤٧٩ سنة ٤٤ ق - ١٩٧٨/٢/١٦) ...
		٢ - قرار المحافظ ببقاء المياه والتخلفات بأحد المصارف. مخالفتا القانون الري والصرف ٧٤ لسنة ١٩٧١. أثره. تجرده.

الصفحة	القائمة	
		من صفته الإدارية بما يسقط عنه حصانته . اختصاص القضاء العادى بحماية الأفراد .
٥٠٢	٩٨	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
		٣ — القرار الإدارى . طلب إلغائه أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه . نـخـرجـه من الاختصاص الولاى للمحاكم العادية . وجوب التزامها بآثاره دون تأويله ولو عرض النزاع بشأنه بصفة تبعية لنزاع مما تختص به المحاكم .
٥٤٥	١٠٧	(الطن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
		٤ — القرار بقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية . صيرورته حائزاً قوة التشريع بأقرار السلطة التشريعية له فى قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . طلب إلغاء هذا القرار . عدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظره .
٤	٢	(الطلبان رقما ١١١ لسنة ٤٤ ق ، ٤ لسنة ٤٥ ق رجال قضاء — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
		٥ — الاتحاد الاشتراكى . ماهيته . تنظيم سياسى وليس سلطة عامة . قراراته لا تعد قرارات إدارية أو عملاً من أعمال السيادة . اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات التى تنشور بشأنها .
١١٠١	٢١٦	(الطنان رقما ٥٤٥ ، ٥٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		٩ — قرار الجمعية العمومية لنقابة المهندسين باعتماد نتيجة الانتخابات . اعتباره محصناً بعدم الطعن فيه أمام محكمة النقض . القرار الصادر من بعد باءادة الانتخابات . قرار إدارى معدوم . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعة بشأنه .
١١٠٨	٢١٧	(الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)

الصفحة	القائمة	اختصاص
		٧ - القانون ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التبعة العامة . اختصاص اللجان الإدارية بتقدير التعويض في حالة الاستيلاء جبراً على وسائل النقل وفقاً للقواعد التي تضمنها هذا القانون . اختصاص المحاكم بتقدير التعويض في حالة استعمالها لمدة معينة .
١٢٥٤	٢٤٦	(الطعن رقم ٨٨٨ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)
		<u>(ج) المنازعات الزراعية :</u>
		١ - لجان الفصل في المنازعات الزراعية . حدود ولايتها . قضاؤها في نزاع بشأن إيجار أرض مشتل . معدوم الحجية .
٢٤٠	٥١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٨)
		٢ - لجان فض المنازعات الزراعية . اختصاصها قاصر على المنازعات الناشئة عن عقود إيجار الأراضي التي تزرع بالمحاصيل العادية دون الحدائق والمشاتل . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ وق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .
٢٤٠	٥١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٨)
		٣ - الاختصاص الاتفرادي للجان الفصل في المنازعات الزراعية . مناطه . ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديله بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥
٣٩٤	٦٤	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٧٨)
		٤ - أجرة الأرض الزراعية . تقديرها بمعرفة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . شرطه . عدم وجود خيرية مربوطة عليها تزيد عن الجنيه .
٣٩٤	٦٤	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
٣١٤	٦٤	٥ — للقرارات النهائية التي تصدرها لجان الفصل في المنازعات الزراعية في حدود اختصاصها حجية أمام المحاكم . إباحة الطعن فيها بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٢ . لا أثر له على الاختصاص الانفرادي لهذه اللجان . (الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
١٧٣٨	٣٣٥	٦ — الاختصاص الانفرادي للجان الفصل في المنازعات الزراعية . مناطه . اختصاصها بالفصل فيما إذا كانت الاجاره في حقيقتها تنصب على زراعة واحدة في السنة تنتهي بانتهاء مدته من عدمه . (الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
٩٦٥	١٨٩	٧ — لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية . هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي . اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون المتعلقة بقراراتها . عدم جواز إثارة منازعات تتعلق بالطعن فيها أمام المحاكم العادية . (الطعن رقم ٧٩٣ ، ٧٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
٩٦٥	١٨٩	٨ — عقود إيجار الأراضي الزراعية . المنازعة في صحتها أو بطلانها والمنازعات المتعلقة بالحد الأقصى للميازاة . انعقاد الاختصاص بنظرها لكل من لجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحاكم . القرار النهائي الصادر من اللجنة في هذا الخصوص . اكتسابه قوة الأمر المقضي . (الطعن رقم ٧٩٣ ، ٧٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
		(د) <u>منازعات إيجار الأماكن :</u> ١ — اختصاص المحاكم الابتدائية بنظر الطعون في قرارات لجان تقدير الأجرة قاصر على تلك التي لم تضحى نهائية حتى

الصفحة	القاعدة	
		تاريخ العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في ١٨/٨/١٩٦٩. قرارات مجلس المراجعة. اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فيها .
١٣١٥	٢٥٧	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤)
		٢ — صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أثناء نظر التظلم في قرار اللجنة أمام مجلس المراجعة . أثره . عدم سريان أحكامه على التظلم . عدم وجوب إحالته إلى المحكمة الابتدائية .
١٦٨٣	٣٢٣	(الطعن رقم ٦١ : لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٤)
		(هـ) المنازعات العمالية :
		١ — رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للتؤسسات العامة . علاقته بها تعاقدية وليست تنظيمية . اختصاص القضاء العادي بنظر ما ينشأ بينه وبين الشحنة من منازعات . لا اختصاص للقضاء الإداري في هذا الخصوص .
١٨١	٤١	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤)
		٢ — توقيع جزاء الفصل أو الوقت عن العمل بالنسبة لفئات معينة من العمال . من سلطة المحكمة التأديبية . ق ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ . الفصل في المنازعة بشأن إعادتهم للعمل أو تمويضم من سلطة المحاكم العادية .
٢٠٢٨	٣٩٥	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦)
		ثانياً — الاختصاص النوعي :
		١ — اختصاص إحدى دوائر المحكمة الابتدائية بنوع معين من القضايا أمر لا يتعلق بالاختصاص النوعي للمحاكم .
٩٦	٢٦	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن في قرار لجنة المعارضات بشأن نزاع الملكية . نطاقها . نهاية الحكم الصادر فيه . شرطه . قضاؤه في طلبات جديدة لم يسبق طرحها على اللجنة أو بعدم قبول الطعن المقدم في الميعاد . الطعن فيه بالاستئناف . جائز .
٢٠٣	٤٤	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٣ - تقدير الأجرة طبقاً للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٩ . المحكمة الابتدائية تمد جهة طعن في قرارات لجان تحديد الأجرة . لا حق لها في تقدير الأجرة ابتداء .
٣٢٢	٦٥	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٤ - طلب المبدعي الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالجزء استناداً إلى براءة ذمته من الدين . منازعة وقتية في التنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها .
٦٧٩	١٣٢	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤)
		٥ - استئناف الحكم الصادر من قاضي التنفيذ في منازعة وقتية . اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بنظره .
٦٧٩	١٣٢	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤)
		٦ - قضاء محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف باعتبار أنه صادر من قاضي التنفيذ في منازعة وقتية . وجوب القضاء بحالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره .
١٠٠٥	١٩٧	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٣)
		٧ - طلب رجل القضاء بشأن عدم خضوع بدل طبيعة العمل للضريبة على كسب العمل . منازعة ضريبة بحتة . أثره .

الصفحة	القاعدة	
		عدم اختصاص محكمة النقض بالفصل فيها . الاختصاص بنظرها معقود للمحاكم العادية .
١٥	٥	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٧٨/٣/٩) ..
		٨ — اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل نهائياً في المنازعات الخاصة بمحل الجمعيات التعاونية . م . ٥٠ ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ . الحكم الصادر في الدنم بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى فيها . عدم قابليته للطعن .
٧٥١	١٤٧	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٥)
		٩ — اختصاص القضاء المستعجل . قاصر على اتخاذ الإجراءات الوقتية . عدم جواز الاتفاق على امباغ اختصاص آخر له . الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لا يحول دون التجاؤه لقاضي الموضوع للفصل في أصل النزاع .
١٧١٣	٣٢٩	(الطن رقم ١٤٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٨)
		ثالثاً — الاختصاص القيمي :
		الدعوى بطلب الطرد من الأرض الزراعية للغصب . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها عليه ذلك .
٧٦	٢٢	(الطن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣)
		<u>ارتفاع</u>
		١ — كسب حق المظل بالتقادم . أثره . عدم أحقية الجار في البناء على مسافة أقل من متر على طول البناء الذي فتح فيه المظل .
		٨١٩ م دنى . القضاء بإزالة بناء الجار دون قصر الإزالة على ما يني في مسافة متر بطول البناء . خطأ في القمانون .
١٧٢١	٣٣١	(الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
١٩٠٤	٣٦٨	٢ — علاقة التبعية بين عقارين يخدم أحدهما الآخر . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . إنشاء غير المالك علاقة ظاهرة تدل على هذه التبعية . رضاء مالك العقار الخادم بهذه التبعية ضمنا . صيرورتها ارتفاعا بعد أن يصبح العقاران مملوكين للمالكين مختلفين . عدم وجوب لزوم الارتفاق حتما للعقار المخدوم . (الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)
١٩٠٤	٣٦٨	٣ — إقامة علاقة ظاهرة بين عقارين موقوفين . لناظر الوقف وحده حق إقامتها . علة ذلك . مثال بشأن حق ارتفاع بالمرور . (الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)
١٩٠٤	٣٦٨	٤ — حق الارتفاق كحق عيني . هو تكليف على العقار لفائدة عقار آخر . الحق الشخصي . نشوؤه لفائدة شخص بمقتضى عقد . النص في عقود إيجار العقار على حق الارتفاق العيني . لا يغير من طبيعته . (الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)
١٩٠٤	٣٦٨	٥ — بيان قصد المالك في تقديم خدمة شخصية مؤقتة أو قصده إخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام . هو مما يستقل به قاضي الموضوع . (الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)
٤٥٦	٩٠	<h3>إرث</h3> <p>١ — تصفية التركة . قيد الأمر بتعيين المصفي . أثره . منع الدائنين العاديين من اتخاذ إجراءات فردية على أعيان التركة حتى تتم التصفية . لا يحول تعيين المصفي دون اختصاص الدائن له مع الورثة . (الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الطعن بالنقض ممن اختصم في الاستئناف . جائز متى كان الطعن بصفته التي اتصف بها في الاستئناف .
٤٨٤	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٨)
		٣ — تخفيض أجرة العين المؤجرة لمورث الطاعنين . موضوع غير قابل للتقسام . نقض الحكم . بالنسبة لأحد الورثة الطاعنين . أثره . وجوب تقضية بالنسبة للآخرين .
٤٨٤	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٨)
		٤ — ضريبة الإرادة العام المربوطة على المورث . التزام الورثة بإدائها من مال التركة .
٧٤٥	١٤٦	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٨)
		٥ — انتصاب الوارث خصما عن باقي الورثة . شرطه . اعتراض أحد الورثة على قائمة شروط البيع استنادا إلى ملكيته هو وأخوته للأرض المنفذ عليها . عدم الإشارة إلى تمثيله للتركة أو استغراقهم لها . أثره . عدم انتصابه خصما عن باقي الورثة .
١١٦٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٨)
		٦ — اعتراض أحد الورثة على قائمة شروط البيع . الحكم الصادر برفضه . اكتسابه قوة الأمر المقضي قبل المعارض وحده دون باقي الورثة .
١١٦٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٨)
		٧ — القضاء باعتبار عقد البيع وصية نافذة في حدود ثلث التركة . إجازة بعض الورثة للوصية فيما جاوز الثلث . وجوب حساب نصيبهم الميراثي منسوبا إلى ما جاوز الثلث في العقار المتصرف فيه وليس إلى باقي التركة .
١٣٣٧	٢٦٠	(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٨)

الصفحة	القائمة	
		٨ — الشهادة على الإرث . ختمها بعبارة " لا وارث له سوى ما ذكر " أو لا أعلم له وارثا غيره " . ليس شرطا لصحتها وجوبها عند بعض الفقهاء كشرط لتريث القاضي في قضائه حال عدم حضور الشاهد الارث بنفسه .
٣٨٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		٩ — استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأقوالهم . مؤداه . تعلق التزامات المورث بتركته دون أن تنتقل إلى ذمة الوارث إلا في حدود ما آل إليه .
١٤٩٥	٢٨٨	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		١٠ — إقامة الدعوى بإخلاء المستأجر من أحد ورثة المؤجر . دفع المستأجر بعدم قبول الدعوى لعدم إقامتها من الورثة مجتمعين . لا سند له . اعتبار المدعى وكيلًا عن باقي الورثة في إدارة المال الشائع طالما لم يمتنع أحد منهم عن ذلك . عدم التزام المحكمة بالرد على هذا الدفع . علة ذلك .
١٥٠٥	٢٩٠	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
		١١ — الحكم بصحة البيع الصادر من المورث لأحد ورثته لاجبيه له قبل باقي الورثة . حقهم في الطعن عليه بأنه يخفى وصية .
١٧٨١	٣٤٣	(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		١٢ — اشهار الورثة للوصية في العقارات . خضوعها للرسم النسبي بواقع ٧ % من قيمة العقار . لا يغير من ذلك أن يكون مضمونها مطابقا لأحكام الأثر من عدمه .
١٨٨٧	٣٦٤	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - الامتداد القانوني لعقد الإيجار عند وفاة المستأجر . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قاصر على إيجار المكان مكتبا في ظل القانون المدني السابق . عدم انتهاء العقد بوفاة المستأجر . انتقال الحق في الأجارة إلى ورثته .
٢٠٥٣	٤٠٠	(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) ...
استئناف		
الأحكام الجائز استئنافها :		
		١ - ولاية المحكمة الابتدائية بنغاز الطعن في قرار لجنة المعارضات بشأن نزاع الملكية . نطاقها . نهائية الحكم الصادر فيه . شرطه . قضاؤها في طلبات جديدة لم يسبق طرحها على اللجنة أو بعدم قبول الطعن المقدم في الميعاد . الطعن فيه بالاستئناف جائز .
٢٠٣	٤٤	(الطعن رقم ٥٠٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦) ...
		٢ - الحكم الوقعي الصادر في التظلم من أمر الحجز التحفظي . جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٦) ...
		٣ - الأحكام الصادرة في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . خضوعها من حيث جواز الطعن فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات .
١٨١١	٣٥٠	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩) ...

الصفحة	القاعدة	
		”نصاب الاستئناف“ :
		١ — طلب العامل إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بتقرير معاش له والزامها بمبلغ التأمين الإضافي والمعونة المالية . وجوب تقدير الدعوى بمجموع هذه الطلبات باعتبارها ناشئة عن سبب قانوني واحد هو قانون التأمينات . اعتبار أن قيمتها تزيد على ٢٥٠ جنيتها . قصر الاستئناف على الحكم الصادر فيها بإلزام الهيئة بمبلغ ٢٦ جنيتها قيمة المعونة المالية . جائز .
٨٠٥	١٥٨	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٨) ...
		٢ — اختصاص محكمة الدرجة الأولى بالفصل نهائيا في بعض الدعاوى . لامخالفة فيه للدستور .
١٥١	١٤٧	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٨) ...
		٣ — طلب العامل إلزام الشركة بأن تؤدي له بدل انتقال بواقع جنيتين شهريا حتى تاريخ الفصل في الدعوى . قضاء المحكمة الابتدائية للدعى بمبلغ ١١٦ جنيتها . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف .
٩٣٨	١٨٤	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١/٤/١٩٧٨) ...
		٤ — النعي بعدم جواز استئناف الحكم الابتدائي لصدوره في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .
١٠٥٣	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٨) ...
		٥ — دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها بعد انتهاء مدة العقد الأصلية .
١٨١١	٣٥٠	علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٧٨) ...

الصفحة	القاعدة	
		<u>الأحكام غير الجائز استئنافها :</u>
		١ - حكم إيقاع البيع . عدم جواز استئنافه إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٥١ / ١ مرافعات على سبيل الحصر .
٦١٩	١٢١	(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨)
		٢ - إغفال قلم الكتاب إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . عدم تقييد المدين في هذه الحالة بميعاد الاعتراضات . لا يعد ذلك من حالات الوقف الحتمي للإجراءات . الحكم برفض طلب الوقف في هذه الحالة . غير جائز استئنافه .
٦٩٠	١٣٥	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
		٣ - تأجيل البيع لبطلان إخبار المدين بإيداع قائمه شروط البيع . حضوره بعد ذلك بجلسة البيع دون أن يتمسك ببطلان الإجراءات أمام قاضي البيوع إلى ما قبل صدور حكم إيقاع البيع . رفض القاضي وقف البيع إلى أن يقضى في دعوى بطلان الإجراءات الأصلية التي أقامها المدين . عدم قابليته للاستئناف .
٦٩٠	١٣٥	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
		٤ - أسر تقدير الرسوم التكيلية الخاصة بالشهر العقاري . الحكم الصادر في التظلم من التقدير . عدم قابليته للطعن . المنازعة بشأن وقت تقدير قيمة العقار . منازعة في التقدير . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١٤٥٩	٢٨٠	(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٣)
		٥ - الحكم الصادر في طلب رد القاضي من دائرة الخنخح المستأنفة أو محكمة الجنايات غير قابل للاستئناف . إجراءات

الصفحة	القاعدة	
		الطعن فيه بطريق النقض . خضوعها لأحكام قانون الإجراءات الجنائية دون قانون المرافعات .
٤٠١	...	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨ ...)
		٦ — إثارة غير الطاعن لأسائل المتعلقة بالنظام العام أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون متعلقة بالجزء المطعون عليه من الحكم . مثال بشأن الدفع بعدم جواز الاستئناف .
١٦٤٦	٣١٨	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١ ...)
		٧ — التحكيم . ماهيته . اكتساب حكم المحكمة قوة الأمر المقضي طالما بقي قائماً . النص على جواز رفع دعوى مبتدأه ببطلانه . م ٨٤٩ مرافعات سابق . شرطه . ألا يكون الحكم مما يجوز استئنافه .
٤٧٢	٩٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٥ ...)
		٨ — قضاء محكمة أول درجة في أسبابها باستحقاق مورث المدعية لمبلغ معين مقابل تعويض الدفعة الواحدة ومكافأة نهاية الخدمة ، مع إعادة الدعوى للرافعة لإدخال خصوم آخر لتحديد نصيبها فيه . عدم جواز استئنافه استقلالا . م ٣١٢ مرافعات .
٤٤٣	٨٧	(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١ ...)
		٩ — الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لأحد الخصوم مع تدب خبير . قضاء غير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . اعتباره مستأنفا مع استئناف الحكم المنهى للتصومة . م ٣٢٩ مرافعات .
٤٥٢	٧٩	(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١١ ...)

الصفحة	القاعدة	
		اختصاص محكمة الاستئناف :
		١ - استئناف الحكم الصادر من قاضي التنفيذ في منازعة وقفية . اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بنظره .
٦٧٩	١٣٢	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٤)
		٣ - قضاء محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف باعتبار أنه صادر من قاضي التنفيذ في منازعة وقفية . وجوب القضاء بإحالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره .
١٠٠٥	١٩٧	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٣)
		٣ - طلب المحجوز عليه الحكم بصفة مستعجلة بتقدير مبلغ وإيداعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء بالدين المحجوز من أجله . منازعة وقفية في التنفيذ . استئناف الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية .
٢٠٦٥	٤٠٢	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		مبدأ الاستئناف :
		١ - إثارة دفاع متعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . وجوب أن تكون عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . مثال بشأن مبدأ الاستئناف .
٣٣٣	٦٧	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٢ - ورود الطعن بالنقض على ما قضت به محكمة الاستئناف في الموضوع . عدم جواز إثارة المطعون عليه منازعة بشأن شكل الاستئناف رغم تعلقها بالنظام العام . حلة ذلك .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - القرار الصادر من نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . بدء ميعاد استئنافه من تاريخ إعلان الخصم بالقرار . م ١٩٣٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
١٧٨٥	٣٣٤	(الملن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨) <u>الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن :</u> ١ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفة خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة . غير متعلق بالنظام العام . وجوب القضاء به عند طلبه . م ٦٧٠ ، ٢٤٠ - مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ .
٨٧	١٥	(الملن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٤) ٢ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الميعاد المحدد بالمادة ٧٠ مرافعات . لاخفاً .
٣٦٠	٧٢	(الملن رقم ٦٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢١) ٣ - إلزام الخصم مع آخر بالتضامن بالمبالغ المقررة بها . استئناف هذا الخصم وحده القضاء باختيار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه للخصوم الحقيقيين في الميعاد . لاخطأ . ولو كان المحكوم عليه الآخر بالتضامن قد أعلن في الميعاد . علة ذلك .
٣٦٠	٧٢	(الملن رقم ٦٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢١) ٤ - تقدير مدى الجدل في طلب إعادة الدعوى للرافعة من سلطة محكمة الموضوع . وجوب تمكين الخصوم من إبداء دفاعهم بالرد على ما يثار في الدعوى بعد حجزها للحكم من دفع جديده . مثال بشأن الدفع بطلان الصحيفة وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
٨٨٧	١٧٦	(الملن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانوني ، غير متعلق بالنظام العام . وجوب إبدائه قبل التعرض للموضوع . المقصود بالتعرض للموضوع . مجرد تقديم طلب بتقصير الجلسة لا يعد كذلك .
١٤٤١	٢٧٧	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٦ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه في الميعاد القانوني . م ٧٠ قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، م ٢٤٠ مرافعات . وقوعه بقوة القانون . وجوب القضاء به عند طلبه . عدم تقديم الطاعن دليلاً على تواطؤ المعلن اليه مع المحضر . التفات المحكمة عن هذا الادعاء . لا خطأ .
١٤٤١	٢٧٧	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٧ - تقديم المستأنف ضدها طلباً بالتعجيل أثبتت فيه وفي إعلان التقصير علمها بحصول الاستئناف مصادفة ، حضورها جلسة التعجيل لا يسقط حقها في الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
١٤٤١	٢٧٧	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٨ - دعوى المؤجر بالإخلاء قبل المستأجر الأصلي والمتنازل له عن الإيجار . غير قابلة للتجزئة . عدم تكليفه المتنازل له عن الإيجار بالحضور في الاستئناف خلال الميعاد القانوني . أثره . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مادة ٧٠ مرافعات قبل تعديلها ومادة ٢٤٠ مرافعات . لا محل لأعمال المادة ٢١٨ مرافعات . حلة ذلك .
١٥١٥	٢٩٢	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
		١٠ - اعتباراً الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المستأنف عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى

الصفحة	القائمة	
		قلم الكتاب . وجوب حساب الميعاد بالأشهر وليس بالأيام . يوم تقديم الصحيفة . عدم دخوله في حساب الميعاد . (الطن رقم ١٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤) ٣٩٢
		<u>الاستئناف الفرعي :</u>
		١ — رفع المستأنف عليه استئنافا فرعيا بعد قبول الحكم المستأنف . شرطه . ألا يكون المستأنف عليه قد قبل الحكم المستأنف بعد رفع الاستئناف الأصلي . (الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠) ٣١
١٢٦	٣١	٢ — الحكم بأحقية الطاعن للمنشآت القائمة على أرضه مستحقة البقاء . استئناف الطاعن طالبا تحديد قيمة المنشآت مستحقة الإزالة . رفع المحكوم عليه استئنافا فرعيا طالبا زيادة القيمة المفضى بها . عدم قبول تعديل طلبه من بعد بالعودة إلى المنازعة في ملكية الأرض التي فصلت فيها المحكمة الابتدائية متى صدر منه ما يفيد تنازله عن هذا الطلب . (الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠) ٣١
١٢٦	٣١	٣ — رفع المستأنف عليه استئنافا فرعيا بمذكرة بعد تقديم الخبير المنتدب تقريره بملسة المرافعة . صحيح . لا يغير من ذلك سبق إقفال باب المرافعة في الدعوى طالما أنها قد أضيفت للمرافعة مرة أخرى . (الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٨) ١٥٧
٨٠٢	١٥٧	٤ — الاستئناف الفرعي . لا يلشئ خصومة مستقلة عن الخصومة في الاستئناف الأصلي . لاحاجه لمحكمة الموضوع إلى التقرير بضم الاستئنافين ليصدر فيها حكم واحد . (الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧) ٣٦٠
١٨٦٥	٣٦٠	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الحكم بعدم جواز الاستئناف الأصلي . أثره . وجوب الحكم بعدم جواز الاستئناف الفرعي . علة ذلك . تعلق ذلك بالنظام العام .
٣٣٨	٦٨	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥) ... <u>رسوم الاستئناف :</u>
		١ - استحقاق رسوم الاستئناف . العبرة فيه بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء قضى به استئنافيا أو تأيد ما قضى به ابتدائيا . ما ليس محلا للاستئناف ، لا يكون محلا للرسم .
١٧٢٩	٣٣٣	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢) ... <u>أثر الاستئناف :</u>
		١ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعون الخاصة بتقدير أجرة الأماكن . إستئنافه . أثره . وقف حجته حين الفصل في الاستئناف .
٣٢٢	٦٥	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٠) ...
		٢ - الأجرة الواجب على المستأجر سدادها لتفادي إقامة دعوى ضده بالإخلاء هي المستحقة في ذمته حتى تاريخ تكليفه بالوفاء . جواز توقي الحكم بالإخلاء بأداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف .
٤٧٨	٩٤	(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٥) ...
		٣ - جواز استئناف الضامن للحكم الصادر في الخصومة الأصلية . شرطه . قيام ارتباط وثيق بينها وبين دعوى الضمان الفرعية وأن يكون الضامن قد دافع في الدعويين معا .
١١٥٥	٢٢٧	(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		٤ - استئناف الضامن للحكم في الدعوى الأصلية . أثره . استفادة طالب الضمان منه إذا اتحد دفاعهما فيها . م ٢١٨ مرافعات .
١١٥٥	٢٢٧	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢) ٥ - استئناف شركة التأمين - الضامن - للحكم الصادر في الدعوى الأصلية بإلزام التابع والمتبوع - طالب الضمان - بالتعويض . أثره . استفادة طالب الضمان من هذا الاستئناف .
١١٥٥	٢٢٧	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢) ٦ - استئناف الضامن للحكم الصادر في الدعوى الأصلية . أثره . طرح دعوى الضمان مع الدعوى الأصلية على محكمة الاستئناف . القضاء بتعديل المبلغ المقضى به في الدعوى الفرعية . لاخطأ .
١١٥٥	٢٢٧	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢) ٧ - قضاء محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي للمدعى واجابته إلى طلبه الاحتياطي . استئناف المحكوم عليه هذا الحكم دون المدعى . أثره . صيرورة القضاء برفض الطلب الأصلي حائزاً قوة الأمر المقضى .
١٢٢٣	٢٤٠	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١١) ٨ - الاستئناف . أثره . إقامة دعوى الإخلاء استناداً إلى عدم خضوع العين المؤجرة مفروشة للاشتداد القانوني . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى انقضاء إعمال قوانين الإيجار الاستثنائية . وجوب بحث المنازعة طبقاً للقواعد العامة .
١٢٧٤	٢٥٠	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)

المادة	القاعدة	نطاق الاستئناف :
٦٢٧	٦٢٣	١ - قضاء المحكمة الاستئنافية ببطالان حكم أول درجة لعيب شابه دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى . أثره . وجوب الفصل في موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة . (الطن رقم ٨٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨)
٧٠٧	١٣٨	٢ - الدفع بعدم قبول دعوى التعويض عن نزع الملكية للنفعة لرفعها مباشرة إلى المحكمة . دفع شكلي . لاستنفذ محكمة أول درجة ولايتها بقبوله . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها . (الطن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٩)
١٦٤٠	٣١٧	٣ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . استنفاد ولايتها في نظر الموضوع . إلغاء المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي . وجوب الفصل في الموضوع دون إعادتها إلى محكمة أول درجة . (الطن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
٢٠٥٣	٤٠٠	(الطن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
١٦٤٠	٣١٧	٤ - إقامة محكمة أول درجة قضاها على دفع أصلي للدعى عليه دون بحث دفاعه الاحتياطي . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية في جميع أوجه الدفاع الأصلية والاحتياطية . عدم التزامها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد إلغائها للحكم الابتدائي للفصل في الدفاع الاحتياطي . الاستثناء . قضاء محكمة أول درجة في دفع شكلي لم تستنفذ به ولايتها . (الطن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الاستئناف ينقل الدعوى - إلى محكمة الدرجة الثانية - بجالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . عدم جواز فصل محكمة الاستئناف في أمر غير مطروح عليها - مثال بشأن دعوى تزوير فرعيه .
١١١٨	٢١٩	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥) ٦ - أثر الاستئناف . انتقال التراجع إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفاع ودفع . لاحاجة لاستئناف فرعى فيما فصلت فيه المحكمة الابتدائية لغير مصلحته متى انتهت إلى القضاء له بكل طلباته . شرطه . عدم تنازله عن دفاعه صراحة أو ضمنا . مثال بشأن رفض الادعاء بالتزوير .
١٣٩١	٢٦٩	(الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١) ٧ - القضاء للمستأنف عليه بكل طلباته أمام محكمة أول درجة . أوجه الدفاع التي سبق له التمسك بها أمامها . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فيها . مثال بشأن الطعن بالصوربة .
١٩٣٠	٣٧٤	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٤) ٨ - القضاء للمستأنف عليه بكل طلباته أمام محكمة أول درجة . أوجه الدفاع التي سبق له التمسك بها أمامها . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فيها .
١٩٩٨	٣٨٨	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١) ٩ - إغفال محكمة أول درجة الفصل في طلب الفوائد . استئناف المدعى طالبا الحكم له بها . غير مقبول . حلة ذلك .
١٤١١	٢٧٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — الاستئناف . نطاقه . عدم طعن المستأجر في تقدير اللجنة وعدم إثارة دفاها في طعن المؤجر أمام المحكمة الابتدائية بصدد عدد الأدوار المسموح بها . لا يحول دون إثارة لهذا الدفاع في الاستئناف المرفوع منه . لا يعد ذلك إضرارا للمؤجر بتظلمه طالما لم ينزل الحكم بالأجرة عما قدرته اللجنة .
١٦٨٣	٣٢٣	(الطن رقم ٤٦١ سنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٤)
		١١ — القرينة القانونية المتصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . جـواز تمسك الخصم بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم التحدى بها أمام محكمة أول درجة . لا يدل بذاته على عدم جدية دفاعه .
١٧٨١	٣٤٣	(الطن رقم ٨٥٥ سنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		”بعد النقض والإحالة“
		نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . للتصوم إبداء أوجه دفاع ودفع جديدة أمام محكمة الإحالة . وجوب التزامها بالمسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض .
١٦٦٧	٣٢١	(الطن رقم ٢٢ سنة ٤٦ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٢ — عدم احتواء العقد على الشرط الصريح الفاضح . أثره للدين توقي طلب الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى . جواز أن يكون هذا الوفاء بعد نقض الحكم والإحالة .
١٦٦٧	٣٩٧	(نقض ١٢٨٢ سنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		<u>الطلبات الجديدة في الاستئناف :</u>
		١ — طلب المجلس الملى العام تثبيت ملكيته لأرض النزاع . استناده إلى وضع اليد المدة الطويلة : طلبه أمام محكمة الاستئناف

الصفحة	القاعدة	
		الحكم له بالملكية بصفتها ناظرا على الأرض باعتبارها موقوفة . طلب جديد . عدم جواز إبدائه لأول مرة في الاستئناف .
٤٩٠	٩٦	(الطن رقم ١٢٥ سنة ٤٨ ق أحوال شخصية — جلسة ١٥/٢/١٩٧٨)
		٢ — الحكم برفض دعوى المؤجر باخلاء المستأجر لتنازله عن الإيجار للغير . استئنافه استنادا إلى ترك المستأجر للعين المؤجرة . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف . حلة ذلك .
١٠٣٨	٢٠٥	(الطن رقم ٥٥١ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٨)
		٣ — رفض طلب المدعين رد حيازة الشقة اليهم . استئناف أحدهم طالبا رد الحيازة إليه وحده . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف .
١٠٥٣	٢٠٨	(الطن رقم ٢٢٠ سنة ٤٦ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٨)
		<u>الخصوم في الاستئناف :</u>
		١ — مشتري العقار من المحجور عليه . لاصفة له في استئناف حكم الحجر الصادر ضد البائع له . حلة ذلك : لا محل لإعمال ما كان يقضى به قانون المجالس الحسبية من جواز ذلك .
٣٣٨	٦٨	(الطن رقم ٣٦ سنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ٢٥/١/١٩٧٨)
		٢ — عدم جواز اختصاص المستأنف لمن لم يكن خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة . الاستثناء . جواز اختصاص الخلف العام أو الخاص إذا كان الحق المتنازع عليه قد آل اليهما بعد رفع الدعوى .
١٢٥٠	٢٤٥	(الطن رقم ٢٩٢ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — القضاء لصالح وزارة التموين بقيمة العجز في الرسالة الواردة اليها . استئناف الشركة المحكوم عليها لهذا الحكم مختصمه هيئة السلم التموينية التي حلت محل وزارة التموين بالقرار الجمهوري ١١٨٩ سنة ١٩٦٨ . لا خطأ .
١٢٥٠	٢٤٥	(الطن رقم ٢٩٢ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)
		٤ — النعي بوفاة المستأنف قبل توجيه إعلان الصحيفة إلى المستأنف عليه . عدم جوازثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان الطاعن قد تخلف عن المتول في الاستئناف طالما ثبت صحة إعلانه بصحيفته .
١٣٥٦	٢٦٤	(الطن رقم ٩٤٦ سنة ٤٦ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٨)
		٥ — تصحيح المستأنف شكل الاستئناف بقصره على المطعون عليهما الثالث والرابع . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض قبل المطعون عليهما الأولين .
٧٤	٣٨١	(الطن رقم ١٠٤٤ سنة ٤٥ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٧٨)
		<u>الحكم في الاستئناف :</u>
		١ — محكمة الاستئناف . وظيفتها . مواجهة النزاع بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع ودفاع بقضاء يواجه عناصره الواقعية والقانونية . تقدير محكمة أول درجة لأقوال الشهود . وحبوب رقابة المحكمة الاستئنافية لهذا التقدير . تخليها عن ذلك . خطأ وقصور . لا يغير من ذلك الإحالة لأسباب الحكم الابتدائي طالما لم تعمل المحكمة رقابتها بالفعل .
٣٧١	٧٤	(الطن رقم ٨٧٦ سنة ٤٤ ق — جلسة ٣١/١/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — المحكمة الاستئنافية بتقدير أقوال الشهود على نحو يغير ما ذهبت إليه محكمة أول درجة . عدم التزامها بالرد على أسباب الحكم الابتدائي .
١٦٧٤	٣٢٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١١/١/١٩٧٨)
		٣ — بحث المحكمة الاستئنافية لموضوع الحكم المستأنف للتحقق من البطلان المدعى به . لا يعد مناقضا للقضاء بعدم الاستئناف .
٥٥٢	١٠٨	(الطعن رقم ٢٩٨ سنة ٤٥ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٧٨)
		٤ — قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض الأجرة بناء على طعن المستأجر . امتثال المالك لهذا الحكم . عدم جواز القضاء بزيادة الأجرة عن القيمة التي حددتها اللجنة حلة ذلك .
٨٧١	٢٧٢	(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٤٥ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٧٨)
		٥ — الاستئناف . أثره . الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه . عدم جواز القضاء بزيادة التعويض المحكوم به .
١٥٧٤	٣٠٤	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٧٨)
		٦ — جواز إدماج المحكمة الضررين المادي والأدبي . وتقدير التعويض عنهما بغير تخصيص . تعديل محكمة الاستئناف للحكم الأصلي وقصرها التعويض على أحد هذين العنصرين . أثره . وجوب النزول بالتعويض عن القدر المحكوم به ابتدائيا .
١٥٧٤	٣٠٤	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٧٨)
		٧ — عدم إرسال ملف الدعوى الابتدائية كاملا إلى محكمة الاستئناف . لا بطلان . النعي بوجود صفحة ناقصة من الحكم الابتدائي دون بيان ما تضمنته من أسباب قد تغير وجه الرأي فيه . نعي غير مقبول .
٩٠٠	١٧٩	(الطعن رقم ٣٢٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - وقف محكمة الاستئناف نظر النزاع طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . لا يحول دون أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي باعتباره المدعى تاركا لدعواه لعدم تعجيلها في الميعاد بعد انتهاء مدة الوقف الاتفاقي .
١٢٠٠	٢٣٦	(الظن رقم ٢٥٧ - سنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٩)
		٩ - افصح الحكم الاستئنافي عن الأساس السليم لقضائه . لا يحويه عدم تخطيطه الحكم الابتدائي الذي أيده أو عدم فهمه لمراه طالبا لم يكن لذلك تأخير على جوهر قضائه .
١٦٩٩	٣٣٦	(الظن رقم ١٠٢٠ - سنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٨)
		١٠ - قضاء المحكمة الاستئنافية في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف . قضاء وقفي لا يحوز قوة الأمر المقضي . للمحكمة المدول عن رأي ارتأته وقت الفصل في هذا الطلب .
١٧٦٦	٣٤١	(الظن رقم ٤٤٤ - سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
		« مصروفات الاستئناف » :
		خامر الدعوى . هو من رفعها أو دفعها بغير حق . قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام هيئة التأمينات الاجتماعية التي خسرت الدعوى بالمصروفات من الدرجتين . لا خطأ .
١٧٦٦	٤٠٦	(الظن رقم ٢٠٩ - لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠)
		استيلاء
		١ - القانون ٨٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن التعبئة العامة . اختصاص الجان الادارية بتقدير التعويض في حالة الاستيلاء جبرا على

الصفحة	القاعدة	
		وسائل النقل وفقا للقواعد التى تضمنها هذا القانون . اختصاص المحاكم بتقدير التعويض فى حالة استعمالها لمدة معينة .
١٢٥٤	٢٤٦	(الطعن رقم ٨٨٨ سنة ٤٥ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)
		٢ — القانون ٨٧ سنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة . الاستيلاء على إحدى وسائل النقل لتشغيلها لمدة معينة . وجوب تقدير الحكم للتعويض ونقا للقواعد العامة فى القانون المدنى دون القواعد المنصوص عليها فى ذلك القانون .
١٥٤	٢٤٦	(الطعن رقم ٨٨٨ سنة ٤٥ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)
<h2>إصلاح زراعى</h2>		
		١ — زيادة الضريبة العقارية على الأرض الزراعية . أثره . زيادة الأجرة بقدر مساو للزيادة الضريبية . م ٣٣ مكررا ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . صيرورة الأجرة سبعة أمثال كامل الضريبة شاملة الزيادة . ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .
٣١٤	٦٤	(الطعن رقم ٢١٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٧٨)
		٢ — إخطار الجمعية التعاونية الزراعية بالديون المستحقة على مستأجر الأرض الزراعية خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون ٥١ لسنة ١٩٦٦ . وجوبه على كل دائن أيا كانت صفته وأيا كان سبب الدين . لا عمل مع وضوح النص الالتجاء إلى حكمة التشريع .
٧٨١	١٥٣	(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٨)
		٣ — وجوب إيداع عقد إيجار الأرض الزراعية بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة . وقوعه على جاتق المؤجر دون المستأجر

الصفحة	القائمة	
٩٨١	١٩١	<p>منازعة المستأجر بأن أطيافاً معينة تدخل ضمن المساحة المؤجرة له . القضاء بعدم قبول هذه المنازعة لعدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بمقر الجمعية . خطأ في القانون .</p> <p>(الطن رقم ٩١٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٦)</p> <p>٤ — اشتغال تركة المورث على سندات التعويض عن القدر الزائد من الأطياف المستولى عليها نقاداً لقانون الإصلاح الزراعى . وجوب دخول قيمة هذه السندات فى وءاء الضريبة على التركات . لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بعد وفاة المورث بأبولة هذه الاطياف للدولة .</p>
٥٣٧	٣٤٦	<p>(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)</p> <p>٥ — توقيع رئيس الجمعية الزراعية على عقد إيجار أرض زراعية نيابة عن الطرف المنتفع م ٣٦ مكرر ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . صدور قرار مسبق به من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بقيام العلاقة الإيجارية .</p>
٩٦٥	١٠٥	<p>(الطن رقم ٦١٤ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢١)</p> <p>٦ — إجازة الطعن فى ائقرارات الصادرة من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية والجان الاستئنافية . ق ١١ لسنة ١٩٧٢ عدم سريانه إلا على القرارات الصادرة بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور .</p>
٩٦٥	١٨٩	<p>(الطن رقم ٧٩٣ ، ٧٩٤ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٥)</p> <p>٧ — المنازعة فى صحة العقد . اتساع نطاقها لبحث ما يتعلق بطلانه أو صوريته صورية مطلقة . القرار النهائى الصادر من اللجنة الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية بثبوت العلاقة الإيجارية . أثره . عدم جواز الإدعاء من بعد بصورية العقد .</p>
٩٦٥	١٨٩	<p>(الطن رقم ٧٩٣ ، ٧٩٤ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٥)</p>

الصفحة	القائمة	
٩٦٥	١٨٩	٨ - لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستثنائية . هيئات إدارية ذات اختصاص قضائى . اختصاص محاكم بجالس الدولة دون غيرها بالفصل فى الطعون المتعلقة بقراراتها . عدم جواز إثارة منازعات تتعلق بالطعن فيها أمام المحاكم العادية . (الطعن رقم ٧٩٤٥٧٩٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
٩٦٥	١٨٩	٩ - عقود إيجار الأراضى الزراعية . المنازعة فى صحتها أو بطلانها والمنازعات المتعلقة بالحد الأقصى للميازاة . انعقاد الاختصاص بنظرها لكل من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية والمحاكم . القرار النهائى الصادر من اللجنة فى هذا الخصوص . اكتسابه قوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٧٩٤٥٧٩٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥) ...
١٧٣٨	٣٣٥	١٠ - لجازة الطعن أمام القضاء فى قرارات لجان الفصل فى المنازعات الزراعية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ . قصرها على القرارات الصادرة بعد العمل بأحكامه فى ١٩٧٢/٦/٨ . (الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)
٢٧٣٨	٣٣٥	١١ - القرار النهائى الصادر من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بامتناد عقد الإيجار لاكتسابه قوة الأمر المقضى . أثر ذلك . (الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
١٧٣٨	٣٣٥	١٢ - الاختصاص الانفرادى للجان الفصل فى المنازعات الزراعية . مناطه . اختصاصها بالفصل فيما إذا كانت الاجارة فى حقيقتها تنصب على زراعة واحدة فى السنة تنهى بانتهاء مدتها من عدمه . (الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		لجان الفصل فى المنازعات الزراعية :
		١ — لجان الفصل فى المنازعات الزراعية . حدود ولايتها . قضاؤها فى نزاع بشأن إيجار أرض مشتل . معدوم الحجية .
٢٤٠	٥١	(الطن رقم ٨٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٨/١/١٩٠٨)
		٢ — لجان فنى المنازعات الزراعية . اختصاصها قاصر على المنازعات الناشئة عن عقود إيجار الأراضى التى تزرع بالمحاصيل العادية دون الحدائق والمشاتل . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .
٢٤٠	٥١	(الطن رقم ٨٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٦)
		٣ — أجرة الأرض الزراعية . تقديرها بمعرفة لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية . شرطه . عدم وجود ضريبة مربوطة عليها تزيد عن الجنيه .
٣١٤	٦٤	(الطن رقم ٢١٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٧٨)
		٤ — الاختصاص الانفرادى للجان الفصل فى المنازعات الزراعية . مناطه ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديله بالقانون ١٧ لسنة ١٩٧٥ .
٣١٤	٦٤	(الطن رقم ٢١٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٧٨)
		٥ — القرارات النهائية التى تصدرها لجان الفصل فى المنازعات الزراعية فى حدود اختصاصها . ذات حجية أمام المحاكم . إباحة الطن فيها بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٢ . لا أثر له على الاختصاص الانفرادى لهذه اللجان .
٣١٤	٦٤	(الطن رقم ٢١٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		اعلان
		الإعلان في للموطن الأصلي :
		١ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الإعلان . شرطه . أن يكون الشخص قد خوطب بموطن المعلن اليه .
١٩١	٤٢	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٤)
		٣ - تسليم المحضر بصورة الاعلان إلى من قرر له أنه هو المراد إعلانه . صحيح . المحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه طالما أنه خوطب في موطنه الأصلي .
٧٢٥	١٤٢	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٤)
		٣ - توقيع المخاطب معه على أصل الإعلان . وجوبه عند تسليم الصورة إليه لا في حاله امتناعه عن تسليمها . م ٥/٩٢ مرافعات . علة ذلك .
٧٢٥	١٤٢	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٤)
		الإعلان في الموطن المختار :
		١ - اغفال الطالب بيان موطنه الأصلي في عريضة أمرا لآداء . أثره . جواز إعلانه بصحيفة التظلم وبلاستئناف المرفوع منه في موطنه المختار المبين بعريضة الأمر . م ٢/٢١٤ مرافعات . علة ذلك .
٨٧	١٥	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٤)
		٢ - إعلان صحيفة الاستئناف في الموطن المختار . شرطه . ان يكون المعلن إليه هو المدعى ما لم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي . م ١/٢١٤ مرافعات .
١٤٠١	١٧١	(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٥)

الصفحة	القاعدة	
		الإعلان في موطن الأعمال :
		دهوى التعويض عن وفاة عامل نتيجة حادث سيارة مملوكة لرب العمل . ثبوت أن الأخير صاحب مكتب لسيارات النقل . جواز اعلانه في محله التجارى . علة ذلك .
١٣٥٩	٢٦٤	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		الإعلان بلجهة الادارة :
		١ — إثبات المحضر في ورقة الإعلان أنه وجد مسكن المعلن إليه مغلقا وإعلانه في جهة الإدارة وإخطاره بذلك . هدم جواز المجادلة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير .
٦٠٩	١١٨	(الطعن رقم ٨٤٨ سنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥)
		٢ — تسلم صورة الاعلان بلجهة الإدارة عند غلق مسكن المعلن اليه . عدم وجوب تسليمها إلى أمور القسم شخصيا . تسليمها لمندوب الإدارة دون بيان اسمه . لا خطأ .
٨١٦	١٦٠	(الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٣ — إجراءات الإعلان التي يقوم بها المحضر بنفسه أو وقعت تحت بصره . اكتسابها صفة الرسمية . ادعاء المعلن إليه أن صورة الاعلان لم تسلم إلى جهة الإدارة على خلاف ما أثبتته المحضر في الورقة . وجوب سلوك طريق الطعن بالتزوير .
٨١٦	١٦٠	(الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٤ — إثبات المحضر في أصل الاعلان أنه وجه خطا بامسجلا للمعلن إليه يخطر فيه بتسليم الصورة بلجهة الإدارة . عدم جواز المجادلة في ذلك إلا بسلوك سبيل الادعاء بالتزوير .
١٣٥٩	٢٦٤	(الطعن رقم ٩٤٦ سنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		إعلان الدولة والأشخاص الاعتبارية :
		١ - صحف الدعاوى والطعون والأحكام المتعلقة بالدولة ومصالحها . وجوب تسليمها لإدارة قضايا الحكومة . أوراق الإعلان الأخرى . تسليم للوزراء ومسديري المصالح والمحافظين أو من يقوم مقامهم . م ١٣ مرافعات . دعوة الخبير للخصوم المذكورين جواز توجيهها لإدارة قضايا الحكومة . علة ذلك .
٢٥٣	٥٣	(الطنان رقم ٢٠٠ و ٢٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٨) ..
		٢ - انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلانا صحيحا . الدعوى المرفوعة ضد إحدى شركات القطاع العام . إعلان صحيفتها إلى إدارة قضايا الحكومة . أثره .
		هدم انعقاد الخصومة .
١٠٨٨	٢١٤	(الطن رقم ٨٢٣ سنة ٤٨ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٧٨)
		٣ - تسليم صورة الإعلان إلى من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز إدارة الشركة التجارية . وجوب توجيه كتاب مسجل لشخص المطلوب إعلانه . المادتان ١١ ، ١٣ مرافعات قبل تعديلها بالقانونين ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ، ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .
١٥٢٠	٢٩٣	(الطن رقم ٨٩٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٨)
		٤ - إعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعاوى والطعون والأحكام . كيفيته . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . م ١٣ مرافعات . هدم بيان المحضر اسم الموظف الذي خاطبه وصفته . أثره . بطلان الإعلان .
١٧٨٥	٣٣٤	(الطن رقم ٩٢٢ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		إعلان أفراد القوات المسلحة :
		١ - أفراد القوات المسلحة . وجوب إعلانهم إلى الإدارة القضائية للقوات المسلحة متى علم الخصم بهذه الصفة . تقديم الضابط المعان بغير هذا الطريق طالبا لإعادة المدعى للمرافعة . لا يصحح بطلان الإعلان . علة ذلك .
٤٨٤	٩٥	(الطن رقم ٨٦٧ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٨)
		٢ - اكتساب أحد طرفي الخصومة صفة من الصفات المبينة بالفقرات ٦ و ٧ و ٨ من المادة ١٣ مرافعات . وجوب أن يكون معلوما للخصم الآخر علما يقينا وقت مباشرته إعلان خصمه وإلا حق إعلانه في موطنه . مثال بشأن إعلان أفراد القوات المسلحة .
٧٥٩	١٤٩	(الطن رقم ٩٠٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٨)
		الإعلان بالبريد :
		١ - إثبات الحكم في مدوناته إطلاعه على تقرير الخبير وما ورد به من دعوة الخصوم بالبريد المسجل وما أرفق بالتقرير من إيصال التسجيل . مؤداه . تحقق الحكم من دعوة الخبير للخصوم .
٢٥٣	٥٣	(الطن رقم ٢٩٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٨)
		٢ - قرارات لجنة الطعن في ضريبة الأرباح التجارية . إعلانها . وجوب أن يكون بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم للوصول . انفتاح ميعاد الطعن بهذا الإعلان . الاعتداد بالإعلان المرسل الموصى عليه دون أن يكون مصحوبا بعلم الوصول . خطأ .
٢٩٩	٦١	(الطن رقم ٧٧١ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قرارات لجنة تحديد أجرة الأماكن . وجوب إخطار المالك بها بكتاب مسجل بعلم الوصول لينفتح ميعاد الطعن فيها . علم الوصول هو دليل ثبوت وصول الإخطار . لا يكفي إثبات حصوله بملف اللجنة .
٦٤٧	٩٢٧	(الطعن رقم ٩٥٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١)
		<u>بطلان الإعلان :</u>
		١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان أو بيان المحكمة أو الجلسة . زواله بحضور المعلن إليه أو بتقديمه مذكرة بدفاعه . شرطه . أن يتحقق ذلك في الجلسة التي دعى إليها بورقة الإعلان الباطلة .
٨٧	١٥	(الطعن رقم ٢١١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٤)
		٢ - عدم بيان صفة مستلم الورقة بصورة الإعلان . لا بطلان حلة ذلك .
١٩١	٤٢	(الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٤)
		٣ - حضور الخصم الذي يسقط الحق في التمسك ببطلان الصحيفة لعيب في الاعلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها . مجرد الحضور في الزمان والمكان المعينين في الورقة قرينة على أن الحضور تم بناء على الورقة . على المتمسك ببطلانها إثبات العكس .
٧٧٣	١٥٢	(الطعن رقم ٣٥١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٦)
		٤ - عدم جواز تمسك الخصم ببطلان الإجراء الذي تسبب فيه م. ٢/٢١ مرافعات . قاصر على البطلان غير المتعلق بالنظام العام . مثال بشأن إعلان صحيفة الدعوى .
١٠٨٨	٢١٤	(الطعن رقم ٨٢٣ سنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - بطلان ورقة التكليف بالحضور لغيب في الإعلان . بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع له . عدم جواز استناد المحكمة عند قضائها ببطلان الإعلان إلى وجه لم يتمسك به الخصم .
١١٩٧	٢٣٥	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٩)
		٦ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الإعلان . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة المعارضة أو الاستئناف وإلا سقط الحق فيه .
١١٩٧	٣٥٢	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		٧ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الإعلان . نسي . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا .
١١٩٧	٣٥٧	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)

إفلاس

		١ - وكيل التفليسة . هو الممثل القانوني لها من تاريخ احكام بإشهار الإفلاس . فل يد المفلس عن مباشرة الدعاوى التي يكون طرفا فيها قبل شهر إفلاسه .
٩٥٢	١٨٨	(الطعن رقم ٤١٣ ، ٤٣٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
		٢ - وكيل التفليسة اعتباره وكيلان جماعة الدائنين والمفلس أيضا . الأحكام الصادرة ضد المفلس أو لصالحه قبل شهر الإفلاس . حجيتها قبل وكيل التفليسة . لاحق للطعن فيها وللخصم توجيه الطعن إليه .
٩٥٢	١٨٨	(الطعن رقم ٤١٣ / ٤٣٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إشهار إفلاس التاجر . لوكيل الدائنين بعدموافقة مأمور التفليسة الاستمرار في تجارة الفلس . م ٢٦ من قانون التجارة . الحقوق والالتزامات الناشئة عن ذلك . انصرافها لجماعة الدائنين .
١٦٢١	٣١٣	(الطن رقم ٩٨٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥)
		٤ - إشهار إفلاس مستأجر المحل التجاري . لا يعد سببا لفسخ عقد الإيجار . إذن مأمور التفليسة لوكيل الدائنين بالاستمرار في التجارة . لا أثر له على حق المؤجر في طلب إخلاء العين المؤجرة للمستأجر من الباطن أو النزول عنها للغير .
١٦٢١	٣١٣	(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥)
<h2>التزام</h2>		
<h3>أوصاف الإلتزام :</h3>		
<h4>« الشرط الواقف » .</h4>		
		١ - الشرط والأجل في الإلتزام . التفرقة بينهما . النص في عقد إيجار المحل على بدء تنفيذه من تاريخ صدور الترخيص بإدارته مفاده تعليق العقد على شرط واقف لا يغير من ذلك السماح للمستأجر بإجراء التحسينات اللازمة بالمحل .
٢٣٤	٥٠	(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٨)
		٢ - تعليق نفاذ عقد إيجار المحل على شرط واقف . مؤداه ليس للمستأجر المطالبة بصحة ونفاذ العقد قبل تحقق الشرط .
٢٣٤	٥٠	(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٨)

الصفحة	القائمة	
		<u>«الشرط والأجل الفاسخ»</u>
		١ — تعليق الهبة على شرط فاسخ . تحقق الشرط . أثره . جواز استرداد الواهب ما وهب . لا يجوز لأوهوب له التمسك بقيام مانع من الرجوع في الهبة . علة ذلك .
٣٧٣	١٥٢	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٨)
		٢ — الالتزام المعلق على شرط فاسخ . اعتباره قائماً وناظراً فترة التعليق . بطلان الشرط الفاسخ لمخالفته للنظام العام لا يؤثر في قيام الالتزام .
١١١٢	٢١٨	(الطن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/٤/١٩٧٨)
		٣ — الاتفاق على اعتبار الالتزام لاغياً عند الوفاة . أجل فاسخ . اعتبار الالتزام قائماً وناظراً قبل حلول الأجل . لمحكمة النقض تصحيح الأخطاء القانونية بالحكم دون أن تنقضه .
١١١٢	٢١٨	(الطن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/٤/١٩٧٨)
		<u>«التضامن بين المدينين»</u>
		١ — الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطة . اختصاص الطاعن لآخرين كان مطلوباً لإزامهما بالتضامن . غير مقبول طالما لم تكن له طلبات قبلهما .
٢٦٥	٥٥	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٨)
		٢ — إلزام الخصم مع آخر بالتضامن بالمبالغ المقررة بها . استثناء هذا الخصم وحده . القضاء باعتبار الاستئناف كان لم كن لعدم إعلانه للتصوم الحقيقيين في الميعاد . لا خطأ . ولو كان المحكوم عليه الآخر بالتضامن قد أعلن في الميعاد . علة ذلك .
٣٦٠	٧٢	(الطن رقم ٦٣١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٣١/١/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مسؤولية صاحب العمل الجديد بالتضامن مع صاحب العمل السابق عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة للعمال .
٧٩٠	١٥٥	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٨) <p>« قابلية الالتزام للانقسام »</p> <p>١ — تمسك ورثة البائع المحكوم عليهم بأن العقد المحكوم بصحته ونفاذه هو عند هبه باطل لعدم استيفائه الشكل الرسمي في موضوع غير قابل للانقسام . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الورثة . لا يحول دون قيامه بالنسبة للآخرين . علة ذلك .</p>
٨٩١	١٧٧	(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩) <p>٢ — الأصل أن الالتزام يكون قابلاً للانقسام إذا ورد على محل قابل للانقسام . جواز اتفاق المتعاقدين على عدم الانقسام . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص نية المتعاقدين في هذا الخصوص .</p>
١٣٢٨	٢٥٩	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥) <p><u>وراجع : (ت . تجزئة) .</u> <u>حوالة الحق والدين :</u></p> <p>١ — التنازل عن الإيجار . تضمنه حوالة حق وحوالة دين نفاذه كحوالة حق قبل المؤجر من وقت إعلانه به أو قبوله له . نفاذه كحوالة دين قبل الدائن إذا قبلها .</p>
٦١	١٩	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢) <p>٢ — التنازل عن الإيجار . ماهيته . عدم نفاذه في حق المؤجر إلا من وقت إعلانه به أو قبوله . مادة ٣٢٠ مدني .</p>
١٥١٠	٢٩١	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — حوالة الدين . تحققها باتفاق المدين والمحال عليه . نفاذها بإقرار الدائن لهذا الاتفاق . جواز اتفاق الدائن والمحال عليه على الحوالة دون رضا المدين .
١٠٣١	٢٠٤	(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
		٤ — حوالة الحق . أثرها . انتقاله بصفاته ودفعه وتوابعه من التحيل إلى المحال له . الدعاوى التي تؤكد الحق . متى توابعه .
١٢٦١	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٦)
		٥ — إعلان المدين بحوالة الحق حتى تنفذ قبله . جواز الإعلان بأي ورقة رسمية تعلن بواسطة المحضرين تشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية . إعلان صحيفة الدعوى المقامة من المحال له على المدين للطالبة بالحق المحال به . اعتباره إعلاناً تنفذ به الحوالة في حق المدين م ٢٠٥ مدني .
١٢٦١	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٦)
		٦ — حوالة الحق . أثرها . انتقال الحق المحال به بالنسبة للمحال عليه بالحالة التي يكون عليها وقت إعلانه بالحوالة أو قبولها . له أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التي له قبل التحيل وقتذاك .
١٢٦١	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٦)
		٧ — الدعوى بإخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المستأجرة . جواز صدور التكليف من المؤجر ولو لم يكن مالكا . التكليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير سجل . لا أثر له طالما لم يسبقه نفاذ حوالة عقد الإيجار إليه قبل المستأجر .
١٦٩٤	٣٢٥	(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٨)

الصفحة	القاعدة	
١٦٩٤	٣٢٥	٨ — مشتري العقار بمقد غير مسجل . له كافة حقوق المؤجر قبل المستأجر . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع مع قبول المستأجر للحوالة أو إعلانه بها . (الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٨)
١٦٩٤	٣٢٥	٩ — التكاليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير مسجل إلى المستأجر للوفاء بالأجرة المتأخرة قبل تقاض حوال عقد الإيجار في حقه . أثره . عدم قبول دعوى المشتري بإخلائه من العين . لا يغير من ذلك تسجيله عقد الشراء بعد رفع الدعوى أو إعلان المستأجر بالحوالة في صحيفة دعوى الإخلاء . (الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٨)
		تنفيذ الالتزام : "التنفيذ العيني للالتزام"
١٧٥٠	٣٣٧	١ — حق المؤجر في طلب إلزام المستأجر بإجراء الترميمات التأجيرية عينا أو الترخيص له بإجرائها على نفقة المستأجر . لاحق للمؤجر في طلب هذه النفقات متى قام المستأجر فعلا بهذه الترميمات . (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
١٧٥٠	٣٥٠	٢ — تعهد المؤجر بإجراء تحسينات بالعين المؤجرة . مقابل زيادة أجرها . قعوده عن استكمالها . حق المستأجر في المطالبة بتخفيض هذا المقابل . رهن باستحالة تنفيذ التزام المؤجر عينا . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		"الشرط الجزائي"
١٢١	١٦١	١ — الشرط الجزائي عن التأخير في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود . هو في حقيقته اتفاق على فوائد . خضوعه للسادة ٢٣٧ مدني . عدم جواز زيادة سعر الفائدة عن ٧٪ . (الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الشرط الجزائي . التزام تابع للالتزام الأصلي . القضاء بفسخ العقد المتضمن للشرط . أثره . عدم الاعتداد بالتعويض المقدر بمقتضاه . عبء إثبات الضرر في هذه الحالة على عاتق الدائن .
١٠٢٠	٢٠١	(الظن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٨) "نظرية الحوادث الطارئة"
		١ — نظرية الحوادث الطارئة . شرط أعمالها . م ١٤٧ مدني . تقدير ما إذا كان الحادث طارئا أو أن في وسع الشخص توقعه من سلطة قاضي الموضوع .
١٥٢	٣٦	(الظن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١١) ٢ — نفي الحكم المطعون فيه عنصر المفاجأة عن الصراع المسلح سنة ١٩٦٧ بين مصر وإسرائيل واستبعاده تطبيق نظرية الحوادث استنادا إلى أسباب سائغة . لاخطأ .
١٥٢	٣٦	(الظن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١١) وسائل التنفيذ
		"حق الحبس"
		حق الحبس المقرر لحائز العقار . مناطه .
٩٣٢	١٨٣	(الظن رقم ٩١٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٣٠) "شهر إحصار المدين"
		١ — الإحصار القانوني . شرط لشهر إحصار المدين . الإحصار الفعلي شرط لعدم تقاذف التصرف الصادر من المدين .
١١٨٥	٢٣٣	(الظن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم تقاذ التصرف بعوض الصادر من المدين المعسر . شرطه .
١١٨٥	٢٣٣	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٣ — تقدير دليل التواطؤ والعلم باعسار المدين كشرط لعدم نفاذ تصرفه من سلطة محكمة الموضوع .
١١٨٥	٢٣٣	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٤ — القضاء برفض شهر الإعسار لعدم توافر الإعسار القانوني للمدين . لا يعد حجة في نفى الإعسار الفعلي .
١١٨٥	٢٣٣	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
إنقضاء الالتزام		
« الوفاء بالالتزام »		
		١ — لا يمنع من صحة الإيداع أن يكون معلقا على شرط يحل للمدين فرضه .
١٣٢٨	٢٥٩	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
		٢ — تعدد الديون من جنس واحد في ذمة المدين لدائن واحد . للمدين أن يعين وقت السداد الدين الذي يريد الوفاء به . م ٣٤٤ مدني .
١٧٦٦	٣٤١	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
		٣ — تمسك الخصم بعدم تحقق الشرط الصريح الفاسخ لأن البائع لم يسع إليه في موطنه للمطالبة بباقي الثمن في موعده أو يعذره بالوفاء به . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .
١٩٩٨	٣٨٨	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١)

الصفحة	التأخذة	
		٤ — عدم احتواء العقد على الشرط الصريح الفاسخ . أثره . للمدين توفى طلب الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى . جواز أن يكون هذا الوفاء بعد نقض الحكم والإحالة .
٢٠٣٦	٣٩٧	(نقض رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) « المقاصة القانونية والمقاصة القضائية »
		١ — اقنطاع الشركة من أجر العامل نسبة لا تتجاوز الربع الحائز الحجز عليه مقابل إلغاء تسوية لا يستحقها . لا مخالفة في ذلك لأحكام قانون العمل الذي حدد حالتين لإجراء المقاصة القانونية بين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعويض الإتلاف وبين أجر العامل . علة ذلك .
٥٩٧	١١٦	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥) ٢ — المقاصة القضائية باعتبارها طلبا عارضا من المدعى عليه . عدم جواز بحث المحكمة لها والفصل فيها من تلقاء نفسها .
٣٠٩	٦٣	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢/٥) <u>استحالة التنفيذ :</u>
		انقضاء الالتزام بصيرورة تنفيذه مستجيلا بسبب القوة القاهرة . شرطه . حدوث القوة القاهرة خلال الفترة المحددة لتنفيذ الالتزام تأخير المدين في التنفيذ لا يخوله التمسك بوقوعها .
١٧٦٦	٣٤٩	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<u>« تجديد الإلتزام »</u>
		تجديد الإلتزام . ماهيته . انقضاء الإلتزام ونشأة آخر مكانه . بطلان الإلتزام الأول . أثره . عدم صلاحيته للتجديد .
١٠٣١	٢٠٤	(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
		<u>التماس إعادة النظر</u>
		١ — إقامة الحكم قضاءه على استحقاق المدعى عليه لفوائد لم يطلبها . جواز الطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر . شرط ذلك .
٣٠٩	٦٣	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٢ — القضاء استثنافاً للخصم بالفوائد رغم عدم طلبها . ثبوت أن المحكمة قصدت إلى القضاء بها دون طلب . طريق الطعن فيه هو النقض وليس التماس إعادة النظر .
٣٠٩	٦٣	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٣ — الحكم في الالتماس . لا يقبل الطعن فيه إلا بذات الطارق التي تميز الطعن في الحكم المطعون فيه بالالتماس . بدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا كان صادراً على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم .
٥٨٩	٢١٤	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
		٤ — وقوع غش من الخصم من شأنه التأثير في الحكم الاتهامي جواز الطعن فيه بطريق الالتماس . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٦٠٩	١١٨	(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥)

الصفحة	القائمة	
		أمر أداء
		١ - عريضة استصدار أمر الأداء . ماهيتها . وجوب شمولها على كافة البيانات الجوهرية في صحيفة الدعوى .
٨٧	١٥	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٤)
		٢ - إقبال الطالب بيان موطنه الأصلي في عريضة أمر الأداء . أثره . جواز إعلانه بصحيفة التظلم وبلاستئناف المرفوع منه في موطنه المختار المبين بعريضة الأمر . م ٢/٢١٤ مرافعات . حلة ذلك .
٨٧	١٥	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٤)
		٣ - سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . استناد الطالب في استحقاقه للمبلغ المطالب به إلى حكم سابق قرر استحقاقه له عن فترة سابقة . عدم توافر شرط استصدار الأمر في هذه الحالة .
٥٩٢	١١٥	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٥ القضائية - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
		٤ - التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء . لا يعد تنبيها قاطعا للتقادم . حلة ذلك .
١٠١٥	٢٠٠	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٧)
		أمر على عريضة
		١ - أمر قاضي الأمور الوقتية بتنفيذ حكم المحكمين المقصود به . ليس للقاضي بحث موضوع الحكم ومدى مطابقته للقانون . عدم صدور الأمر بالتنفيذ لا ينال من حجته .
٤٧٢	٩٣	(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ - جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٢ — قضاء المحكمة في التظلم من أمر الحجز التحفظي . عدم جواز تعرضه للوضوع . التفات الحكم عن الدفع بتقادم الدين . لاخطأ .
٩٧٢	١٩٠	(الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٦)
		٣ — الأحكام القطعية — موضوعية أو فرعية — ولو كانت باطلة أو مبنية على إجراء باطل — عدم جواز العدول عنها من ذات المحكمة التي أصدرتها . لا محل لأعمال نص المادة ١٩٥ مرافعات بشأن الأوامر على العرائض .
١٧٩٨	٣٤٦	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		٤ — الأوامر على العرائض . ماهيتها . صدورها بإجراء وقفي أو تحفظي دون مساس بأصل الحق .
١٩٤٣	٣٧٨	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		٥ — الأوامر على العرائض . استحقاق رسم ثابت على طلبها سواء قبل الطلب أو رفض لا يغير من ذلك أن يكون الأمر قد صدر — خطأ — في طلب موضوعي بتسليم منقولات معلومة القيمة . خطأ القاضي لا يغير من طبيعة الأمر .
١٩٤٣	٣٧٨	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		<u>أهلية</u>
		<u>الولاية والوصاية على القاصر :</u>
		١ — دفاع الوصية بأنها لا تملك التنازل عن التقادم ولو ضمنا دون إذن محكمة الأحوال الشخصية . إقفال الحكم الرد عليه . قصور .
١٣٨	٣٣	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الطعن بالنقض من الولي الطبيعي على القناصر رغم ثبوت بلوغ القاصر سن الرشد أثناء نظر الاستئناف . . غير مقبول .
١٤٢٤	٢٨٤	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٣ - تمثيل الولي الشرعي للقاصر في الاستئناف . . بلوغ القاصر سن الرشد قبل رفع الطعن بالنقض . . وجوب إقامة الطعن منه شخصيا .
١٩٨٣	٣٨٦	(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		٤ - تمثيل الولي الشرعي للقاصر في الاستئناف رغم تعيين وصي عليه بدلا منه قبل صدور الحكم . رفع الطعن من الوصي . صحيح ولو لم يفصح عن صفته حتى صدور الحكم المطعون فيه .
١٩٨٣	٣٨٦	(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		الحجر :
		١ - طلب توقيع الحجر . جواز تقديمه إلى المحكمة من النيابة العامة أو من ذوي الشأن . تحقيقه منوط بالمحكمة . عدم التزام النيابة . بتحقيق الطلبات المقدمة إليها . للمحكمة تدب النيابة للقيام ببعض إجراءات التحقيق .
١٠٤٧	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٦ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
		٢ - الغفلة . فساد في التدبير وسوء الإدارة والتقدير . جواز الاعتداد بأقوال المطلوب الحجر عليه في التحقيقات كدليل على انتفاء الغفلة .
١٠٤٧	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٦ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		(أوراق تجارية)
		١ — استقلال الورقة التجارية بقاعدة تظهير السند من الدفع في العلاقة بين المدين والحامل كآثار من آثار التظهير . أطراح هذا الأثر عند تظهير الورقة المدنية .
٤٠١	٧٩	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		٢ — الشيك . الأصل فيه أن يكون مدنيا . اعتباره عملا تجاريا إذا كان مترتبا على معاملة تجارية أو كان الساحب تاجرا . لا عبرة بصفة المظهر أو بطبيعة العملية التي اقتضت التظهير .
٤٠١	٧٩	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦)
		٣ — التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . سريانه على الدعاوى الخاصة بالكمبيالة دون قيد ، والسند الأذنى والسند لحامله والشيك متى كان كل منهما عملا تجاريا . الأوراق الأخرى المحررة لأعمال تجارية . خضوعها للتقادم الصرفي . شرطه . الإيصال المتضمن استلام مبلغ نقدي لاستغلاله في الأعمال التجارية . لا يعد محررا لأعمال تجارية .
٧٥٢	١٦٨	(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
		٤ — التظهير التأميني . شرط صحته . اعتباره بالنسبة للمدين الأصلي في الورقة في حكم التظهير الناقل للملكية . أثره . تظهير الورقة من الدفع . للمظهر إليه مطالبة المدين بقيمة الورقة . علة ذلك .
١٤٩٠	٢٧٧	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	إيجار
		<p>القواعد العامة للإيجار</p> <p>أولا — مسائل متنوعة :</p> <p>١ — الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد الإيجار . لا تعتبر مكاملة للشيء الذي انتقل إلى الخلف الخاص أو معددة له . م ١٤٦ مدني .</p> <p>(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢) ١٩ ٦١</p> <p>٢ — التنازل عن الإيجار . تضمنته حوالة حق وحوالة دين . تقاذه كحوالة حق قبل المؤجر من وقت اعلانه به أو قبوله له . تقاذه كحوالة دين قبل الدائن إذا قبلها .</p> <p>(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢) ١٩ ٦١</p> <p>٣ — الخلف الخاص . تعريفه . خلف المستأجر الأصلي هو المتنازل له عن الإيجار .</p> <p>(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٢) ١٩ ٦١</p> <p>٤ — مشتري العقار يعقد غير مسجل . له كافة حقوق المؤجر قبل المستأجر . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع مع قبول المستأجر للحوالة أو اعلانه بها .</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٨) ٣٢٥ ١٦٩٤</p> <p>٥ — المسال الشائع . تأجيله . حق الأغلبية المطلقة للشركاء بحسب الأنصبة . عقد الإيجار الصادر من لا يملك أكثر من</p>

الصلحة	القاعدة	
		النصف . عدم سرية في حق الباقيين إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمنا .
٢٧٥	٧٥	(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١) ٦ — إقامة الدعوى باخلاء المستأجر من أحد ورثة المؤجر . دفع المستأجر بعدم قبول الدعوى لعدم إقامتها من الورثة مجتمعين لاستدله . اعتبار المدعى وكيلًا عن باقي الورثة في إدارة المال الشائع طالما لم يعترض أحد منهم على ذلك .
١٥٠٥	٢٩٠	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١) ٧ — العقود التي تبرمها شركات القطاع العام مع أشخاص القانون الخاص ، لاتعتبر عقود إدارية . حلة ذلك . مثال بشأن عقد إيجار محل .
٤١٨	٨٣	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٨) ٨ — اغتصاب الطاعن الشقة المؤجرة للطعون عليه . القضاء بالزامه بالتعويض . لا محل للنعي بأن للطعون عليه . سائر زيادة أخرى بخلاف الشقة المذكور بالخالفه القانون مزاوله مهنة طاب الأسنان وقانون إيجار الأماكن .
٨٢٧	١٦٢	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢١) ٩ — اغتصاب الطاعن الشقة المؤجرة للطعون عليه . الزام الطاعن بتعويضه عن الأجرة التي قام بسدادها للمؤجر خلال الفترة التي حرم من الانتفاع بالعين . لا خطأ .
٨٢٧	١٦٢	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢١) ١٠ — أيلولة الأموال التي فرضت عليها الحراسة بموجب قانون الطوارئ إلى الدولة . استثناء المسكن الخاص . الخاضع

الصفحة	التجارة	
		نفسه هو الذي يختاره ويشغله فعلا . القرار الجمهوري ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ اختاره مسكنا ثم عدوله عنه واحتفاظه بمسكن آخر قام بتأجيره للغير . أثره . عدم نفاذ عقد الإيجار في حق الدولة ومشتري العقار منها . حلة ذلك .
٨٦٥	١٧١	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨) ١١ — حجية الأمر المقضي . وروده على المنطوق وما اتصل به من الأسباب اتصالا حتميا — ماورد بالحكم من تقارير وثائق كانت لها صلة بالموضوع لا تحوز الحجية . مثال بشأن فسخ عقد الإيجار .
٩٠٠	١٩٧	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩) ١٢ — المتجردون المبنى في ذاته . أثره . خضوعه للقانون المدني . مثال في تأجير سينا .
١١٢٤	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦) ١٣ — مساهمة مستأجر الأرض الفضاء في تكوين السدنة التجارية للتاجر قبل استئجاره للتاجر ذاته . لا ينال من توافر مقومات العنصر المعنوي له .
١١٢٤	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦) ١٤ — إقامة دكان في مبنى سينا . وجوب اختياره جزءا منها كتاجر . أثره . سريان ذات الفوائد القانونية .
١١٢٤	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦) ١٥ — العلاقة بين أصحاب المدارس الخاصة والجهة المشرفة على التعليم . تنظيمية وليست تعاقدية . إعانة الإيجار ليست

الصفحة	القاعدة	
		حقا مكتسبا لأصحاب المدارس الخاصة المجانية. هي منحة المناط في تقديرها إلى الجهة الإدارية. ق ١٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن التعليم الخاص. وجوب الا يشوب هذا التقدير عيب الانحراف بالسلطة.
١٣١١	٢٥٦	(الظن رقم ٥٣٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)
		١٦ — حق المستأجر شخصي ولو ورد على عقار .
١٥١٠	٢٩١	(الظن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
		١٧ — التنازل عن الإيجار . ماهيته . عدم نفاذه في حق المؤجر إلا من وقت إعلانه به أو قبوله له . مادة ٣٤٠ مدني .
١٥١٠	٢٩١	(الظن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
		١٨ — التوكيل الرسمي العام في بيع وشراء المنقولات اتساع نطاقه إلى التنازل عن حق الإيجار . علة ذلك .
١٥١٠	٢٩١	(الظن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
		١٩ — تكييف العقد . مناطه . عدم الاعتداد بما يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف وعبارات متى خالفت حقيقة التعاقد . مثال بشأن تكييف عقد إيجار .
١٦٤١	٣١٣	(الظن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥)
		ثانيا : التزامات المؤجر .
		١ — تسليم العين المؤجرة المستأجر . كيفية تحققه . مجرد الترخيص للمستأجر بالانتفاع مع وجود عائق يحول دونه واو كان راجعا إلى فصل الغير . لا يعتبر تسليما . ضمان المؤجر . بعد التسليم للتعرض القانوني دون المسادي .
٢٢٩	٤٩	(الظن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٨)
		٢ — تحرير المؤجر عقد إيجار لمشتري الجندك — المستأجر الأصلي . رفض هذا الأخير إخلاء العين لتزاع بينه وبين المشتري

الصفحة	القاعدة	
٢٢٩	٤٩	<p>أثرو . عدم أحقية المؤجر في مطالبة بالأجرة . لعدم تنفيذه التزامه بتسليم العين المؤجرة .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٨)</p> <p>٣ - تسليم العين المؤجرة . تحققه بتسليمها وملحقاتها بحيث يتمكن المستأجر من الانتفاع بها دون حائل م . ٥٦٤ مدني . المقصود بالملحقات . خلو العقد من تبiana . لقاضي الموضوع تحديدها على ضوء المعايير الواردة في المادتين ٦٣٢ ، ٥٦٦ مدني . عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا .</p>
١٦٥٦	٣١٩	<p>(الطن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٨)</p> <p>٤ - الملحقات الضرورية للعين المؤجرة . شمول عقد الإيجار لها ولو ظهرت في تاريخ لاحق لانعقاده . الملحقات غير الضرورية - كالمصاعد - جواز عدم شمول العقد لها طالما لم تكن موجودة عند إبرامه . استقلال محكمة الموضوع بتقدير ذلك .</p>
١٦٥٦	٣١٩	<p>(الطن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٨)</p> <p>٥ - الشرط والأجل في الالتزامات . التفرقة بينهما . النص في عقد إيجار المحل على بدء تنفيذه من تاريخ صدور الترخيص بإدارته . منغاده تعليق العقد على شرط واقف لا يغير من ذلك السماح للمستأجر بإجراء التحسينات اللازمة بالمحل .</p>
٢٣٤	٥٠	<p>(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٨)</p> <p>٦ - تعليق نفاذ عقد إيجار المحل على شرط واقف . مؤداه . ليس للمستأجر المطالبة بصحة ونفاذ العقد قبل تحقق الشرط .</p>
٢٣٤	٥٠	<p>(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٣٤	٥٠	٧ - إرجاء تنفيذ عقد إيجار المحل لحين حصول المستأجر على ترخيص بالإدارة. قيام مستأجر لاحق باستخراج الترخيص باسم المؤجر لا يؤدي إلى نفاذ عقد المستأجر الأول. (الطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٨/١/١٩٧٨)
١٤٣٥	٣٧٦	٨ - تعرض الحكومة للمستأجر. سقته في طلب فسخ العقد إذا كان الحرمان من الانتفاع جسيما. إحصاء حقه على طلب انقاص الأجرة إذا لم يبلغ هذه الدرجة من الجسامة. امتياز الحكم أن يكون النقص جسيما في الحالتين. خطأ في القانون. (الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٧٨)
٤٩٧	٩٧	٩ - صيانة العين المؤجرة. عدم التزام المؤجر بها في ظل التقنين المدني الملقى. جواز التزامها في عقد الإيجار أو اتفاق لاحق. (الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧٨)
٤٩٧	٩٧	١٠ - وقوع خطأ من المفاوض الذي عهد إليه مالك المبنى بترميمه أدى إلى هدمه. مسؤولية المالك قبل المستأجر عن هذا الخطأ. لا محل لتعاقب الحكم في دعوى المستأجر بالتعويض على الحكم في دعوى المالك بالتعويض ضد المفاوض.
٤٩٧	٩٧	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧٨)
٦٩٥	١٢٦	١١ - التزام المؤجر بأن يرد إلى المستأجر ما أنفقته في التحسينات بالعين المؤجرة أو مازاد في قيمتها بعلمه ودون معارضته. شرطه. ألا يكون هناك اتفاق يقضي بغير ذلك. (الطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٧/٣/١٩٧٨)
		ثالثا - التزامات المستأجر
		١ - القضاء للشئى بأ- قيمته في اقتضاء أجرة القمار المبيع نفاذا للعقد. ثبوت أن هناك حجرا إداريا موقعا تحت يد

الصفحة	القاعدة	
		المستأجر - المدعى عليه - لم يرفع بالتراضي أو بحكم قضائي . خطأ في القانون .
٨٩٥	١٧٨	(الطن رقم ٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٢ - بطلان عقد الإيجار بطلانا مطلقا . حق المؤجر في المطالبة بالريع .. سقوطه بالتقادم بمضي خمس عشرة سنة .
١٠٣١	٢٠٤	(الطن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
		٣ - التقادم . جواز التزول عن الدفع به صراحة أو ضمنا بعد ثبوت الحق فيه . لمحكمة الموضوع تقدير ذلك . مثال في سقوط الحق في المطالبة بالأجرة .
١٩٧٧	٣٨٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		٤ - وفاء المستأجر بالقدر غير المتنازع عليه من الأجرة . لا ينقطع به سريان التقادم الخمسي بالنسبة لفروق الأجرة المتنازع عليه . علة ذلك .
٢٠٤٦	٣٩٩	(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		٥ - انقضاء عقد الإيجار غير الخاضع للقوانين الاستثنائية بإنتهاء مدته . وجوب مراعاة التنبيه بالإخلاء إذ اتفق المتعاقدان على ذلك . بقاء المستأجر بالعين بعد انتهاء مدة العقد برضاء المؤجر . تجديد صمى للعقد وليس امتدادا له . وجوب مراعاة مواعيد التنبيه للإخلاء في هذه الحالة . مادتان ٥٦٣ و ٥٦٩ مدني .
١٢٧٤	٢٥٠	(الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)
		٦ - التنبيه بالإخلاء لانتهاء مدة العقد . وجوب اشتماله على ما يفيد رغبة المؤجر في إصتبار العقد منتهيا في تاريخ معين .
١٨٨٣	٣٦١	(الطن رقم ١٤٥٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٩)
		٧ - إقامة المؤجر دعواه بطلب فسخ عقد الإيجار لإساءة المستأجر استعمال العين المؤجرة . إضافته طلبا بالإخلاء لانتهاء

الصفحة	القاعدة	
		العقد. القضاء باعتبار صحيفة الدعوى تنبئها بالإخلاء . خطأ في القانون .
١٨٧٣	٣٦١	(الظمن رقم ١٤٥٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٩)
		٨ - التزامات المستأجر . للمؤجر طلب إزالة ما أحدثته المستأجر من تغيير مادي - بالعين المؤجرة ضار به وإفادة العين إلى ما كانت عليه .
١٧٤٤	٣٣٦	(الظمن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		٩ - سلطة الحارس القضائي . نطاقها . الدعاوى المتعلقة بأعمال حفظ وصيانة الأموال محل الحراسة . وجوب رفعها من الحارس أو غلبة دون المالك . مثال في إيجار .
١٧٤٤	٣٣٦	(الظمن رقم ٧٩٤٤٧٣٠ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		١٠ - طلب إزالة المنشآت التي أقامها المستأجر بغير إذن المالك المترتب على طلب فسخ عقد الإيجار . اعتباره من أعمال الإدارة المخولة للحارس القضائي .
١٧٤٤	٣٣٦	(الظمن رقم ٧٣٠ سنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		١١ - تلف العين المؤجرة أو هلاكها . القرينة القانونية على ثبوت الخطأ في جانب المستأجر . م ٥٨٣ مدني . جواز تفهيم باثبات المستأجر للسبب الأجنبي أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات العين .
١٧٥٠	٣٣٧	(الظمن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		١٢ - حق المؤجر في طلب الزام المستأجر بإجراء الترميمات التأجيريه عينا أو الترخيص له بإجرائها على نفقة المستأجر . لاحق

الصفحة	القاعدة	
		للتؤجر في طلب هذه النفقات متى قام المستأجر فعلا بهذه الترميمات .
١٧٥٠	٣٣٧	(الطن رقم ٧٩٠ سنة ٤٦ ق-جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢) ... التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن : (أولا) سريان أحكام القانون : ١ - آثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام . قوانين إيجار الأماكن وقراراته التنفيذية سريانها بأثر مباشر على عقود الإيجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .
١٥٩	٣٧	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٤ ق-جلسة ١٩٧٨/١/١١) ... ٢ - صدور القانون المدني في تاريخ لاحق للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن . غير ناسخ له . علة ذلك .
٤٢٨	٢٧٥	(الطن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٤ ق-جلسة ١٩٧٨/٦/٧) ... ٣ - خلو قانون إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع إلى أحكام القانون المدني . لا يغير من ذلك إمتداد العقد بقوة القانون الاستثنائي .
٢٠٥٣	٤٠٠	(الطن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق-جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) ... (ثانيا) الأجرة : (١) تعلق قواعده بالنظام العام : ١ - قواعد تحديد أجرة الأماكن . تعلقها بالنظام العام . جواز إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٦٢	١٥٠	(الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق-جلسة ١٩٧٨/٣/١٥) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الاتفاق على أجرة تجاوز المقرر قانونا . باطل بطلانا مطلقا تعاق ذلك بالنظام العام . التراضي في رفع دعوى تحديد الأجرة القانونية . عدم اعتباره قرينة على انتفاء التحايل .
٩٩٩	١٩٦	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٤٤ ق-جلسة ١٢/٤/١٩٧٨)
		٣ — قواعد تحديد الأجرة القانونية للأماكن . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تعلقها بالنظام العام . بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن المقرر قانونا . جواز إقامة الدعوى بذلك ولو بعد إنقضاء العلاقة التجارية طالما لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم .
١١٣٠	٢٢٢	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤٤ ق-جلسة ٢٦/٤/١٩٧٨)
		(ب) الاتفاق على الأجرة :
		١ — عقود الإيجار المبرمة قبل أول مايو ١٩٤١ للأماكن المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ . عدم خضوع أجزائها للتعديد الوارد بالمادة ٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ طوال مدة العقد الأصلية . سرعان الأجرة القانونية في فترة الإمتداد القانوني للعقد .
١٢١٠	٢٣٨	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٤٤ ق-جلسة ١٠/٥/١٩٧٨)
		٢ — تحديد لجنة التقدير القيمة التجارية بأقل من المتفق عليه في العقد . وجوب الاحتداد بالتقدير وبأثر رجعي . تحديدها لتلك القيمة بما يزيد عن الوارد بالعقد ، عدم سرعان هذه الزيادة طوال مدة التعاقد الأصلية . شرط ذلك .
١٣١٥	٢٥٧	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤٤ ق-جلسة ٢٤/٥/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		”الغلط في القانون“
		١ — تخفيض المؤجر للأجرة بواقع ١٥٪ / أعمالاً للقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ رغم عدم إنطباقه. عدم إعتداد المحكمة بهذا التخفيض استناداً إلى أنه غلط في قانون. لا خطأ .
١٤٣٤	٢٧٦	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٢ — الاتفاق على أجرة تقل عن الأجرة القانونية للمكان المؤجر. جائز. ثبوت أن الاتفاق كان وليد غلط في القانون جواز التمسك بإبطاله .
١٩١٥	٣٧٠	(الطن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)
		(ج) أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ :
		١ — أجرة المثل . ماهيتها . عدم اشتراط انطباق التام في الموقع وعدد الحجرات بين شقة النزاع وعين المثل . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير التماثل بينهما مع مراعاة الفروق المؤثرة على تحديد الأجرة . .
٩٩١	١٩٦	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٢)
		٢ — أجرة الأساس . عبء إثباتها . وقوعه على من يدعى أن الأجرة المتعاقد عليها تخالف الأجرة القانونية زيادة أو نقصاً .
١٢١٠	٢٣٨	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)
		٣ — عدم جواز اللجوء إلى أجرة المثل حالة وجود الأجرة الفعلية في شهر الأساس . ثبوت أن المدعى هو بذاته مستأجر العين في هذا الشهر . عليه إثبات الأجرة الفعلية .
١٢١٠	٢٣٨	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — توافق التماثل أو انعدامه بين شقة النزاع وشقة المثل واقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره .
١٤٢٨	٢٧٥	(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٥ — ربط العوائد . مجرد قرينة قضائية على الأجرة القانونية . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
١٤٢٨	٢٧٥	(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٦ — الأجرة التي تخضع للتخفيض الوارد بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . هي الأجرة الحقيقية أي انعقدت عليها الإرادة الصحيحة للمتعاقدين .
١٤٣٤	٢٧٦	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٧ — تحديد الأجرة الفعلية للسكان المؤجر في شهر الأساس . جواز إثباتها بكافة الطرق مهما بلغت قيمتها . عقود الإيجار وإيصالات الأجرة عن مدة لا يدخل فيها شهر الأساس أو لا ما كن أخرى مماثلة في ذات العقار . جواز الاستدلال بها كقرينة قضائية للإثبات .
٧٣١	٣٣٤	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		“الاصلاحات والتحسينات” .
		١ — الاصلاحات والتحسينات اللصيقة التي يحدتها المؤجر بالعين المؤجرة قبل التاجر . وجوب تقويمها وإضافة مقابلتها إلى الأجرة . وجوب أعمال إرادة الطرفين بالنسبة لهذا التقدير ما لم يكن هناك تعارض على القانون .
٣٨١	٧٦	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١)

الصفحة	القائمة	
		٢ — إضافة مقابل الاصلاحات والتحسينات التي يجريها المؤجر قبل التأجير إلى الأجرة القانونية. عدم التزام المؤجر باستيفاء ما اتفق في هذا السبيل من المستأجر بدلا من إضافة ما يقابلها إلى الأجرة إلا إذا قبل المؤجر ذلك صراحة .
٢٨١	٧٦	(الظن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١)
		٣ — إجراء المؤجر اصلاحات بالعين المؤجرة في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا محل للتقيد بأحكام القانون ١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تحديد مقابل الاصلاحات والتحسينات .
١٨٣١	٣٣٤	(الظن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		٤ — التجديدات أو الاصلاحات التي يدخلها المؤجر في العين الخاضعة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا تخرجها عن القيود الواردة بها . جواز تقويمها وإضافة مقابل الاتفاغ بها إلى أجرة الأساس . وجوب إعمال اتفاق الطرفين بشأنها ما لم يقصد منه التحايل على القانون .
١٨١١	٣٥٠	(الظن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		٥ — تعهد المؤجر بإجراء تحسينات بالعين المؤجر مقابل زيادة أجرتها . قعوده عن إستكمالها . حق المستأجر في المطالبة بتخفيض هذا المقابل . رهين باستحالة تنفيذ التزام المؤجر عينا .
١٨١١	٣٥٠	(الظن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		٦ — تقدير مقابل التحسينات التي تم باتفاق بين المؤجرة والمستأجرة بقصد زيادة الاتفاغ بالعين المؤجرة . لا محل لإعمال حكم المادة ٣٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ترميم المنشآت الآيلة للسقوط لتحديد هذا المقابل .
١٨١١	٣٨٠	(الظن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		(د) تقدير الجان للأجرة :
٣٢٢	٦٥	١ - تقدير الأجرة طبقاً للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٥٢٠ للسنة ١٩٦٩ . المحكمة الابتدائية تعدجهد طعن في قرارات لجان تحديد الأجرة . لاحق لها في تقدير الأجرة ابتداء . (الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
٩١٠	١٨٠	٢ - التكاليف الفعلية للمبنى . وجوب تقديرها وفقاً لسعر السوق وقت اتمام البناء عند تحديد الأجرة القانونية . لا محل لاتخاذ متوسط الأسعار في الفترة من بدء الأنشاء حتى تمامه عند تقدير قيمة الأرض . (الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
٩١٠	١٨٠	٣ - قيمة اشتراكات التأمين عن عمال البناء المستحقة إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . وجوب احتسابها ضمن تكاليف المبنى عند تقدير الأجرة القانونية . لا يغير من ذلك أن تكون عملية البناء قد أسندت إلى مقاول طالما تحملها المالك فعلاً . (الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
١١٦٨	٢٢٩	٤ - تقدير القيمة الإيجارية . وجوب الاعتماد بقيمة الأرض وفقاً لثمن المثل وقت البناء . لا حبرة بثمن شراء الأرض . تقدير قيمة المباني بسعر السوق وقت البناء . (الطن رقم ٥١٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢)
٦٤٧	١٢٧	٥ - قرارات لجنة تحديد أجرة الأماكن . وجوب إخطار المالك بها بكتاب مسجل بعلم الوصول ليتمكن ميعاد الطعن فيها . علم الوصول هو دليل ثبوت حصول الاخطار . لا يكفي إثبات حصوله بملف اللجنة . (الطن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - اختصاص المحاكم الابتدائية بنظر الطعون في قرارات لجان تقدير الأجرة . قاصر على تلك التي لم تضحى نهائية حتى تاريخ العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في ١٨/٨/١٩٦٩ . قرارات مجالس المراجعة . اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فيها .
١٣١٥	٢٥٧	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤)
		٧ - صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أثناء نظر التظلم في قرار اللجنة أمام مجلس المراجعة . أثره . عدم سريان أحكامه على التظلم عدم وجوب إحالته إلى المحكمة الابتدائية .
١٦٨٣	٣٢٣	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٤)
		٨ - تقدير اللجنة لأجرة محل بالعقار والتظلم فيها في ظل القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقبل الانتهاء من إعداد باقى الوحدات وتقدير أجرة لها . الخصومة القائمة بين المؤجر ومستأجر المحل بشأن الأجرة . وجوب قصر نطاقها على هذه الوحدة بتقدير تكاليف إنشائها على استقلال . عدم وجوب إخطار المستأجرين لباقي الوحدات .
١٦٨٣	٣٢٣	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٤)
		(هـ) حجية الأحكام في تحديد الأجرة :
		١ - دعوى المؤجر بمطالبة المستأجر بالأجرة المتأخرة .
		منازعة المستأجر في قيمة الأجرة طالبا تخفيضها . مناقشة الطرفين في هذه المسألة وتبادلها المستندات بشأنها . القضاء نهائيا بالزام المستأجر بالأجرة الواردة . بالعقد نخلو الأوراق من دليل يؤيد منازعته فيها . أثره عدم جواز طلب تخفيض الأجرة في دعوى تالية .
٢٤٨	٥٢	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعون الخاصة بتقدير أجرة الأماكن . استثنائه . أثره . وقف حجته حين الفصل في الاستئناف . (الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٠)
		٣ - القضاء بتحديد الأجرة الاتفاقية في دعوى المؤجر بمطالبة المستأجر بتأخر الأجرة . لاجعية له في دعوى المستأجر بتحديد الأجرة القانونية لذات المكان . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)
١٢١٠	٢٣٨	٤ - القضاء بإلزام المستأجر بالأجرة المتأخرة محدد بمطالبه المالك . لاجعية له بشأن تحديد الأجرة القانونية في الدعوى التي يقيمها هذا المستأجر بعد شرائه العقار ضد المستأجر منه . (الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ القضائية جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
٢٠٤٦	٣٩٩	(و) مسائل متنوعة في تحديد الأجرة : ١ - عدم مناقشة الحكم لمستند في الدعوى مع ما قد يكون له من دلالة مؤثرة في الدعوى قصور . مثال في تقدير الأجرة . ٢ - الإقرار غير القضائي . جواز استخلاصه من محضر شكوى إداري مرفق بالدعوى . خضوعه لتقدير القاضي . مثال بشأن تقدير الأجرة . (الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤)
١٣١٥	٢٥٧	٣ - جواز قضاء المحكمة في المسائل الفنية دون الاستعانة بأهل الخبرة . شرطه . بيان المصدر الذي استندت إليه في قضائها . مثال بشأن تقدير أجرة

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إقامة الحكم قضاء على المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة . لا خطأ . مثال في إيجار .
١٦٤٦	٣١٨	(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		٥ - العقارات المملوكة للأفراد المؤجرة لمعاهد وزارة التربية والتعليم . خضوعها للضريبة على العقارات المبلية . وجوب تخفيض الأجرة بما يعادل الإعفاء الضريبي . القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ .
١٩٧٧	٣٨٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		٦ - مطالبة المؤجر للمستأجر بالأجرة . إثارة الأخير نزاعاً جديداً حول حقيقة الأجرة القانونية . وجوب تصدى المحكمة لهذه المنازعة باعتبارها مسألة أولية في الدعوى . إغفال المحكمة بحث هذا النزاع استناداً إلى أنه لم يفصل نهائياً في الدعوى المقامة من المستأجر بتخفيض الأجرة . لا خطأ .
٢٠٧٧	٤٠٥	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠)
		ثالثاً - حظر إبرام أكثر من عقد إيجار : حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للبنى أو الوحدة . م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مؤداه . بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام . لا محل لإعمال نص المادة ٥٧٣ مدني بإجراء المفاضلة بينها . صلة ذلك .
١٨٠٦	٣٤٩	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		رابعاً - زيادة الوحدات السكنية : ١ - حق المالك في زيادة الوحدات السكنية في العقار المؤجر بالإضافة أو التعلية . م ٢٤ ق ٥٢ لسنة ٦٩ المقابلة للمادة ١/٣٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استثناء من حكم المادة ٥٧١ / ١ مدني

الصفحة	القاعدة	
		والمادة ٢٠ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، المادة ٢٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قيام هذا الحق لئالك رغم حضوره في العقد .
١٦٦١	٣٢٠	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		٢ - حق المالك في زيادة الوحدات السكنية في العقار المؤجر بالإضافة أو التعلية . الترام المالك بعدم إساءة استعمال هذا الحق ، وبعدم مجاوزة القدر اللازم للبناء .
١٦٦١	٣٢٠	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		خامسا - الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة :
		١ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء . وجوب شمول التكليف على بيان مطابق لحقيقة الأجرة المتأخرة الاستثناء . أن تكون الأجرة محل نزاع .
٣٣٣٣	٦٧	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٢ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر لعدم سداد الأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . وجوب عدم تجاوز ماورد بالتكليف للأجرة المستحقة فعلا ما لم تكن متنازعا عليها جديا . عدم خصم المؤجر للاعفاءات الضريبية بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ من الأجرة الواردة بالتنبيه . أثره . بطلان التكليف بالوفاء .
١٦١٧	٣١٢	(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥)
		٣ - الدعوى بإخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . جواز صدور التكليف من المؤجر ولو لم يكن مالكا . التكليف الصادر

الصفحة	المادة	
		من مشتري العقار بعقد غير مسجل زوجه بلا أثر له طالم لم يسبقه نفاذ حوالة عقد الإيجار اليه قبل المستأجر .
١٦٩٤	٣٢٥	(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٨) ... ٤ - التكاليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير مسجل إلى المستأجر للوفاء بالأجرة المتأخرة قبل نفاذ حوالة عقد الإيجار في حقه . أثره . عدم قبول دعوى المشتري بإخلائه من الدين لا يغير من ذلك تسجيله عقد الشراء بعد رفع الدعوى أو إعلان المستأجر بالحوالة في صحيفة دعوى الإخلاء .
١٦٩٤	٣٢٥	(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٨) ... ٥ - الأجرة الواجب على المستأجر بدادها لتفادي إقامة دعوى ضده بالإخلاء هي المستحقة في ذمته حتى تاريخ تكليفه بالوفاء . جواز توقي الحكم بالإخلاء بأداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف .
٤٧٨	٩٤	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٥) ... ٦ - الحكم بإخلاء المستأجر لتكرار امتناعه أو تراخيه في الوفاء بالأجرة بغير مبرر . المقصود بالتكرار . كفاية وقوع فعل واحد بعد صدور القانون ٤٢ لسنة ١٩٦٩ سبقتة أفعال تكرار أخرى .
٤٧٨	٩٤	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٥) ... ٧ - اختصاص القضاء المستعجل . قاصر على اتخاذ الإجراءات الوقائية . عدم جواز الاتفاق على إسباغ اختصاص آخر له . الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر

الصفحة	القاعدة	
		لا يحول دون التنازل لقاضي الموضوع للفصل في أصل النزاع .
١٧١٣	٣٢٩	(الطعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		٨ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لتأخره في سداد الأجرة . لاجية له أمام محكمة الموضوع للمستأجر اللجوء لقاضي الموضوع بطلب استمرار العلاقة الإيجارية . شرطه . أن يقوم بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف قبل إقفال باب المرافعة فيها .
١٧١٣	٣٢٩	(الطعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١٨)
		سادسا - الإخلاء للتنازل أو التأجير من الباطن :
		١ - تأجير المستأجر المكان المؤجر له إلى السياح الأجانب . إتمام التأجير واتهائه قبل العمل بأحكام قراري وزير الإسكان ٤٨٦ ٤٨٧ لسنة ١٩٦٠ اللذين يجيزان ذلك في مناطق محدودة . عدم مريان أحكامها على هذا العقد .
١٥٩	٣٧	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٢ - استرداد المستأجر الأصلي للعين المؤجرة من المستأجر من الباطن . لا يزال أثر المخالفة . للمؤجر مع ذلك طلب إخلائه من العين .
١٥٩	٣٧	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٣ - النص في العقد على منع التنازل عن الإيجار بغير إذن كتابي من المؤجر . تعريض المؤجر للمستأجر بتأجير العين مفروشة . طلبه الإخلاء لتنازل المستأجر عن العين المؤجرة لآخر لا يعد تعسفا في استعمال حقه . طلة ذلك .
٥٥٨	١٠٩	(الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
٧٥٥	١٤٨	<p>٤ — التأجير من الباطن . ماهيته . إيواء المستأجر واستضافته لآخر . المقصود بهما . لا يعد ذلك تأجيرا من الباطن . (الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٥/٣/١٩٧٨)</p> <p>٥ — إقامة الزوج مع زوجته المستفيدة من عقد الإيجار بعد ترك والدها للمسكن . لا يعد تأجيرا من الباطن . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٥ القضائية جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٨)</p> <p>٦ — التأجير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لقاء جعل . عبء إثباته على عاتق المؤجر طالب الإخلاء . عجز المؤجر عن إثبات دفع الزوج مقابلا لزوجته المستأجرة المقيم معها . انتهاء التأجير من الباطن . (الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ٣١/٥/١٩٧٨)</p> <p>٧ — ترخيص المؤجر بالتأجير من الباطن . عدم جواز إثباته عند المنازعة فيه — كأصل — بغير الكتابة أو ما يقوم مقامها . جواز إثبات تنازل المؤجر ضمنا عن الشرط المانع من التأجير من الباطن بالبيننة والقرائن ، (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٧٨)</p> <p>٨ — إشهار إفلاس مستأجر المحل التجارى . لا يعد سببا لفسخ عقد الإيجار . إذن مأمور التفليسة لوكيل الدائنين بالاستمرار فى التجارة . لا أثر له على حق المؤجر فى طلب إخلاء العين المؤجرة للتأجير من الباطن أو النزول عنها للغير . (الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٧٨)</p> <p>٩ — للمستأجر المصرى المقيم بالخارج تأجير المكان المؤجر له من الباطن مفروشا أو غير مفروش . م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩</p>
١٣٧٣	٢٦٦	
١١٣٣	٢٢٣	
١٦٢١	٣١٣	

الصفحة	القاعدة	
		شرطه . أن تكون إقامته بالخارج مؤقتة . لمحكمة الموضوع استخلاص الوصف الصحيح للإقامة . انسحاب هذا الوصف على الإقامة منذ بدايتها .
١٨١٩	٣٥١	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩) ١٠ - الوضعية الصادرة من المستأجرة بتنازلها عن العين المؤجرة . عدم سريلانها في حق المؤجر .
١٩٢٠	٣٧١	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣) ١١ - تفسير العقد . كيفيته . وقوف الحكم في تفسير عقد الإيجار عند شرط الحظر من التأجير من الباطن . عدم بحثه دلالة تأجير العين لضابط بالجيش لاستغلالها مكتبا للمعاماة . خطأ .
٢٠٥٣	٤٠٠	(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) ١٢ - تأجير العين لضابط في الجيش لاستعمالها مكتبا للمعاماة . مؤداه . حقه في استغلال العين في ذلك النشاط دون اعتداد بشخص من يزاوله .
٢٠٥٣	٤٠٠	(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) " التأجير أو التنازل للمهجرين " ١ - تنازل المستأجر عن العين المؤجرة لأحد المهجرين من مدن القناة . شرط صحته . أن يكون عقد إيجار المستأجر الأصلي صحيح وقائم عند التنازل .
١٢٠٤	٢٣٧	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)
١٥١٠	٢٩١	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢١) ٢ - صفة التهجير . ثبوتها ببطاقة التهجير دون سواها . أثرها . قاصر على الجهة التي هجر الشخص إليها مباشرة دون الجهات التي ينتقل إليها بعد ذلك بمحض إرادته .
١٢٠٤	٢٣٧	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صفة التهجير . ثبوتها للمهجر من إحدى محافظات القتال أو سيناء إلى الجهة التي هجر إليها مباشرة . زوالها بمجرد تركه تلك الجهة إلى غيرها بمحض إرادته . تنقله من المكان الذي استقر فيه إلى آخر في نطاق الجهة المهجر إليها . أثره زوال صفة المهجر عنه أيضا .
١٢٨٢	٢٥١	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)
		٤ - صفة التهجير . ثبوتها من إحدى محافظات القتال أو سيناء إلى الجهة التي هجر إليها مباشرة . زوالها بنقله من جهة لأخرى أو لسكن آخر بمحض إرادته . شرط ذلك . ثبوت استقراره في المسكن الذي قطنه عقب التهجير .
١٣٢٤	٢٥٨	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤)
		” بيع الجدل ”
		١ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . م ٢/٥٩٤ مدني . ماهيتها . لا يشترط أن تكون نتيجة قوة قاهرة . لا عبرة بما إذا كانت الظروف المؤدية لهذه الحالة خارجة عن إرادة المستأجر أو بسبب منه . لمحكمة الموضوع تقدير هذه الضرورة .
٥٥٨	١٠٩	(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
		٢ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . م ٢/٥٩٤ مدني . مناطها . وجوب ألا يعود البائ إلى ممارسة ذات النشاط في تاريخ معاصر .
١٨٥٨	٣٥٨	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)
		٣ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . لمحكمة الموضوع تقدير قيام الضرورة من عدمه .
١٨٥٨	٣٥٨	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)

الصفحة	انقاعة	
		سابعاً - تأجير الأماكن المفروشة :
		١ - الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوع أجرتها للتحديد القانوني . شرط ذلك . ألا يكون القصد منها التحايل على أحكام الأجرة القانونية . لمحكمة الموضوع تقدير جدية أو صورية الفرش . جواز إثبات الصورية بكافة الطرق .
٤٠٨	٨١	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٨)
		٢ - تأجير العين في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بقصد استغلالها مفروشة . عدم جواز عدول المستأجر عن ذلك بإرادته المنفردة . تأجير السكن كسكن خاص مع التصريح باستغلاله مفروشاً . حق المؤجر في اقتضاء علاوة ٧٠٪ في هذه الحالة عند استغلال المكان مفروشاً فحسب .
٤١٢	٨٢	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٨)
		٣ - التزام مؤجرى الأماكن المفروشة بتعديل أوضاعها . م ٢٩ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . جواز نزول المستأجر عن رخصة التأجير المفروش خلال السنة المحددة بها . انقضاء المدة دون تعديل الأوضاع أثره . وجوب رد العين إلى المؤجر .
٤١٢	٨٢	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٨)
		٤ - للقاضي أن يقضى بما يحصله استقراء من خبرته بالشئون العامة المفروض المأم الكافة بها . مثال بشأن التأجير المفروش .
١٩٩	١٦٩	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٢)
		٥ - الاستئناف . أثره . إقامة دعوى الإخلاء استناداً إلى عدم خضوع العين المؤجرة مفروشة للامتداد القانوني . انتهاء الحكم

الصفحة	الرقم	
		المطعون فيه إلى انتفاء أعمال قوانين الإيجار الاستثنائية. وجوب بحث المنازعة طبقاً للقواعد العامة .
١٢٧٤	٢٥٠	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)
		٦ - الأماكن المؤجرة مفروشا . عدم خضوعها للامتداد القانوني . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ وقرار وزير الإسكان رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقرار رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٠ لا يتضمن استثناء للملك القاعدة . الاستثناء الوارد بالمادة ٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ليس له أثر رجعي .
١٢٧٤	٢٥٠	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)
		٧ - للمستأجر تأجير المكان المؤجر له من الباطن مفروشا للأجانب أو لأغراض السياحة م ٣/٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . سريانه على عقود الإيجار السارية وقت نفاذ قرار وزير الإسكان رقمي ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ وتلك المبرمة بعدها .
١٨١٩	٢٥١	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٦ القضائية جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		٨ - حق المستأجر في تأجير العين مفروشة للأجانب أو لأغراض السياحة . القرارات ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٨١٩	٢٥١	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		(ثامنا) وفاة المستأجر أو تركه للعين :
		« وفاة المستأجر »
		١ - وفاة المستأجر الأصلي في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم انطباق حكم المادة ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة النزاع .
١٣٧٣	٢٦٦	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إقامة الزوج مع زوجته المستأجرة وامتفاعة بالسكنى معها تبعاً لحقها في شغل المسكن . اعتبار الحكم المطعون فيه أن ذلك من قبيل الإيواء أو الاستضافة ولا يتعارض مع قوانين الأحوال الشخصية . لا خطأ .
١٣٧٣	٢٦٦	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		٣ — طلب إخلاء المسكن لوفاة المستأجرة . تمسك ابتهما بإقامتها في العين حتى تاريخ الوفاة . نفي ذلك . وقوع عبء إثباته على عاتق المؤجر .
٢٠٠٣	٣٨٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٣)
		٤ — طلب إخلاء المسكن لوفاة المستأجرة . استخلاص الحكم ثبوت إقامة ابتهما بالعين منذ بدء العلاقة الإيجارية حتى الوفاة . اعتباره أن مصاحبته الزوجها في عمله بالخارج لا يبعد تخلياً عن الإقامة بالعين . لا خطأ .
٢٠٠٣	٣٨٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٣)
		٥ — الامتداد القانوني لعقد الإيجار عند وفاة المستأجر . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قاصر على إيجار المساكن دون سواها . إيجار المكان مكتبا في ظل القانون السابق . عدم انتهاء العقد بوفاة المستأجر . انتقال الحق في الاجارة إلى ورثته .
٢٠٥٣	٤٠٠	(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		ترك العين المؤجرة
		د — المشاركة السكنية مع المستأجر . وجوب أن تكون المشاركة منذ بدء الاجارة . للمشاركة حق البقاء في العين ولو تركها المستأجر الذي أبرم العقد باسمه ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
٣٢٧	٦٦	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ترك المستأجر العين المؤجرة نهائيا قبل العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا محل لأعمال حكم المادة ٢١ منه .
٣٢٧	٦٦	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٣ — المقيمون مع المستأجر الأصلي في العين المؤجرة منذ بداية العقد أو بعده . عدم جواز اعتبارهم مستأجرين أصليين . وله ذلك . عدم جواز مطالبتهم بأجرة العين طالما لم يتفرد أيهم بشغلها بعد ترك المستأجر لها .
٩٠٠	١٧٩	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٤ — المساكنة التي تنشأ لغير المذكورين بالمادة ٢١ ق ٥٢ سنة ١٩٦٩ حقا في البقاء بالعين المؤجرة بعد وفاة المستأجر أو تركه لها . وجوب حصولها منذ بدء الاجارة واستمرارها دون انقطاع .
١٩٢٠	٣٧١	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)
		٥ — إيواء المستأجر للغير . عدم أحقيته في البقاء بالعين بعد وفاة المستأجر أو تركه لها . لا يغير من ذلك مساهمة الغير في نفقات المنزل أو عدم اعتراض المؤجر على إقامته بالعين .
١٩٢٠	٣٧	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٣)
		٦ — إمتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجته وأولاده والديه . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ماطه . إقامتهم معه إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك أيأ كانت مدة الإقامة أو بدايتها . الانقطاع ثم العودة للإقامة المستقرة لا يغير من استمرار العقد لصالحهم .
١٩٧٢	٢٨٤	(الطعن رقم ٥١٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
١٩٨٣	٣٨٦	٧ - قرابة المصاهرة . مؤداها . أقارب أحد الزوجين . اعتبارهم في ذات القرابة والدرجة بالنسبة للزوج الآخر . (الطن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
١٩٨٣	٣٨٦	٨ - انتقال حقوق المستأجر إلى أقاربه حتى الدرجة الثالثة في حالة ترك المستأجرين للعين . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . المقصود بالقرابة . قرابة النسب وقرابة المصاهرة . (الطن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
١٩٨٣	٣٨٦	(تاسعا) التغيير في العين وأوجه استعمالها : ١ - الدفاع الذي يخالطه واقع . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن إجراء تعديلات بالعين المؤجرة . (الطن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١)
٣٧٥	٧٥	٢ - الاذن الصادر من المؤجر للمستأجر بإجراء تعديلات جوهرية بالعين المؤجرة . إجراء المستأجر تعديلات تتجافى مع طبيعتها بحسب ما أعدت له . جواز مطالبته بإزالة التعديلات أو الفسخ ولو قبيل انتهاء العقد . اختلاف ذلك عن الالتزام بتسليم العين في نهاية العقد بالحالة التي كانت عليها . (الطن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
٥٦٣	١١٠	٣ - منع المستأجر من إجراء أى تغيير مادي بالعين المؤجرة وضار بالمؤجر إلا بأذنه صراحة أو ضمنا . م ١/٥٨٠ مدني . ورود الإذن في صيغة عامة . لا يبيح للمستأجر إجراء تعديلات تمحو معالم العين وتمس كيانتها بحسب ما أعدت له . (الطن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
٥٦٣	١١٠	(الطن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة
	<p>٤ - حق المؤجر في طلب إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تنافي شروط العقد المعقولة . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضررا من جراء ذلك .</p> <p>لتقاضى سلطة تقديرية في فسخ العقد .</p>
٢٩٠	(الظن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
	<p>٥ - إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لتغييره وجه الاستعمال بما يتنافى شروط العقد . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضرر . إزالة المستأجر ما أجراه من تغيير .</p> <p>لا يمنع من إخلائه من العين المؤجرة .</p>
٣٢٦	(الظن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٨)
	<p>٦ - إخلاء المستأجر لاستعماله المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضرر .</p>
٣٧٢	(الظن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)
	<p>٧ - تأجير المكان لاستغلاله في التجارة . ممارسة المستأجر محارة العطاراة . وضعه ما كينة بالعين لطحن مواد العطاراة .</p> <p>لا يعد تغييرا في وجه استعمالها . علة ذلك .</p>
٣٧٢	(الظن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)
	<p>٨ - تأجير العين لاستغلالها مكتبا . استعمالها لمبيت المترددين عليه . استخلاص الحكم المطعون فيه مخالفة المستأجر لشروط العقد ويقرتب عليه ضرر لئالك . سائق . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧</p>
٤٠٤	(الظن رقم ١٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		(عاشرا) الطعن في أحكام الإيجار :
		١ - الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها على استقلال . جواز الطعن في بعض الأحكام استثناء من بينها تلك القابلة للتنفيذ الجبرى م ٢١٢ مرافعات .
١٢٦٩	٢٢٩	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)
		٢ - الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى التى يوز الطعن فيها استقلالا قبل صدور الحكم المنهى للخصومة . هى أحكام الإلزام فى طلب موضوعى القابلة للتنفيذ جبرا . الأحكام المقررة لحق أو مركز قانونى لاتعد كذلك .
١٢٦٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)
		٣ - القضاء بالاعتداد بالأجرة المتفق عليها فى العقد لعدم خضوعها لقوانين التخفيض والتأجيل لنظر طالب فروق الأجرة المستحقة للتأجير لا يعد حكما قابلا للتنفيذ الجبرى . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١٢٦٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)
		٤ - الأحكام الصادرة فى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . خضوعها من حيث جواز الطعن فيها لقواعد العامة فى قانون المرافعات .
١٨٤١	٢٥٠	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		٥ - دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها بعد انتهاء مدة العقد الأصلية . علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١٨٤١	٢٥٠	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٨٧١	١٧٢	٦ - قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض الأجرة بناء على طعن المستأجر . استئناف المالك لهذا الحكم . عدم جواز القضاء بزيادة الأجرة عن القيمة التي حددتها اللجنة . علة ذلك . (الطن رقم ١٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨)
١٠٣٨	٢٠٥	٧ - الحكم برفض دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر لتنازله عن الإيجار للغير . استئنافه استنادا إلى ترك المستأجر للعين المؤجرة . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف . علة ذلك . (الطن رقم ٥٥١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
١٢٠٤	٢٣٧	٨ - دعوى المؤجر بفسخ العقد لتنازل المستأجر عن الإيجار . تمسك المتنازل له بصحة التنازل باعتبار أنه من مهجري مدن القناة . أثره جواز استئنافه الحكم الصادر بالإخلاء ولو لم يستأنفه المستأجر أصليا . (الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨ // ١٠)
١٤٧٢	٢٨٣	٩ - رفض دعوى إخلاء الطاعن من شقة النزاع استنادا إلى إقرار المؤجر بصفته كمستأجر من الباطن خلافا لدفاعه بأنه يعد مستأجرا أصليا . أثره . توافر مصلحته في الطعن على هذا الحكم . علة ذلك . (الطن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)
١٥١٥	٢٩٢	١٠ - دعوى المؤجر بالإخلاء قبل المستأجر الأصلي والمتنازل له عن الإيجار . غير قابلة للتجزئة . عدم تكليفه المتنازل له عن الإيجار بالحضور في الاستئناف خلال لميعاد القانوني . أثره . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مادة ٧٠ مرافعات قبل تعديلاتها ومادة ٢٤٠ مرافعات . لا محل لإعمال المادة ٢١٨ مرافعات . علة ذلك . (الطن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — الاستئناف . نطاقه . عدم طعن المستأجر في تقدير اللجنة وعدم إثارته دناعا في طعن المؤجرا أمام المحكمة الابتدائية بصدد عدد الأدوار المسموح . بها لا يحول دون إثارته لهذا الدفاع في الاستئناف المرفوع منه . لا يعد ذلك اضرازا للمؤجر بتظلمه طالما لم يزل الحكم بالأجرة عما قدرته اللجنة .
١٦٨٣	٣٢٣	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٤)
		١٢ — تخفيض أجرة المؤجر لمورث الطاعنين . موضوع غير قابل للانقسام . نقض الحكم بالنسبة لأحد الورثة الطاعنين . أثره . وجوب تقضيه بالنسبة للآخرين .
٤٨٤	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
		١٣ — القضاء باخلاء المستأجر مع النفاذ المعجل ، والتأجيل لنظر طلب التمويض . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض طلب الاخلاء . جواز الطعن فيه بالنقض استقلالا . حلة ذلك . قابلية الحكم الاستئنافي للتنفيذ الجبري بإعادة الحال إلى ما كان عليه .
١٢٠٤	٢٣٧	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)
		١٤ — صدور الحكم من محكمة الاستئناف . جواز الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الابتدائي صادرا في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١٦٤٦	٣١٨	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		١٥ — القضاء برفض دعوى المسالكين باخلاء المستأجر من العين المؤجرة . طعن أحدهما بالنقض دون الآخر في هذا الحكم .

الصفحة	القاعدة	
		صحيح رغم صدوره في موضوع غير قابل للتجزئة . علة ذلك . م ٢١٨ مرافعات .
١٦٢١	٣١٣	(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥) <u>إيجار الأراضي الزراعية :</u> ١ - إقامة الحكم قضاء على ما يكفي لجماله . لا يعيبه إعماله قانونا غير منطبق على واقعة الدعوى . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقضه . مثال بشأن إيجار أرض زراعية .
٢٤٠	٥١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٨) ٢ - عقود إيجار أراضي الحدائق والمشاتل . عدم خضوعها للامتداد القانوني . علة ذلك .
٢٤٠	٥١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٨) ٣ - زيادة الضريبة العقارية على الأرض الزراعية . أثره . زيادة الأجرة بقدر مساو للزيادة الضريبة . م ٣٣ مكررا ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . صيرورة الأجرة سبعة أمثال كامل الضريبة شاملة الزيادة . ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .
٢١٤	٦٤	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٥) ٤ - توقيع رئيس الجمعية الزراعية على عقد إيجار أرض زراعية نيابة عن الطرف الممتنع . م ٣٦ مكررا ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . صدور قرار مسبق من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بقيام العلاقة الإيجارية .
٥٣٧	١٠٥	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢١) ٥ - إخطار الجمعية التعاونية الزراعية بالديون المستحقة على مستاجر الأرض الزراعية خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون

الصلحة	القاعدة	
		٥٢ لسنة ١٩٦٦ وجوبه على كل دائن أيا كانت صفته وأيا كان سبب الدين . لا محل مع وضوح النص الالتجاء إلى حكمة التشريع .
٧٨١	١٥٣	(الطن رقم ١٥٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
		٦ - وجوب إيداع عقد إيجار الأرض الزراعية بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة . وقسوه على عاتق المؤجر دون المستأجر . منازعة المستأجر بأن أطيافاً معينة تدخل ضمن المساحة المؤجرة له . القضاء بعدم قبول هذه المنازعة لعدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بقرار الجمعية . خطأ في القانون .
٧٨١	١٩١	(الطن رقم ٩١٦ لسنة ٤٥ ق جلسة الخميس ١٩٧٨/٤/٦)
		٧ - قيام مستأجر الأرض الزراعية بتأجيرها من الباطن . أثره . بطلان عقد الإيجار الأصلي والإيجار من الباطن . لا يخل ذلك بحق المؤجر في مطالبتها بمقابل حق الانتفاع أو بالتعويض .
١٠٣١	٢٠٤	(الطن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
		لجان الفصل في المنازعات
		١ - لجان فض المنازعات الزراعية . اختصاصها قاصر على المنازعات الناشئة عن عقود إيجار الأراضي التي تزرع بالمحاصيل العادية دون الحدائق والمشاتل . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦١ ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .
٢٤٠	٥١	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٨)
		٢ - أجرة الأرض الزراعية . تقديرها بمعرفة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية . شرطه . عدم وجود ضريبة مربوطة عليها تزيد عن الجنيه .
٣١٤	٦٤	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الاختصاص الانفرادى للجان الفصل في المنازعات الزراعية . مناطه . ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديله بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .
٣١٤	٦٤	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٤ - القرارات التمهئية التي تصدرها لجان الفصل في المنازعات الزراعية في حدود اختصاصها . ذات حجية أمام المحاكم . اباحة الطعن فيها بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٢ . لا أثر له على الاختصاص الانفرادى لهذه اللجان .
٣١٤	٦٤	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٥ - عقود إيجار الأراضي الزراعية . المنازعة في صحتها أو بطلانها في المنازعات المتعلقة بالحسد الأقصى للهباءة . انعقاد الاختصاص بنظرها لكل من لجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحاكم . القرار التمهئي الصادر من اللجنة في هذا الخصوص . اكتسابه قوة الأمر المقضى .
٩٦٥	١٨٩	(الطن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ ق ٧٩٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
		٦ - اجازة الطعن في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية . ق ١١ لسنة ١٩٧٢ . هدم مريانه إلا على القرارات الصادرة بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور .
٩٦٥	١٨٩	(الطن رقم ٧٩٣ ، ٧٩٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
		٧ - لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية . هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي . اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون المتعلقة بقراراتها .

الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز إثارة منازعات تتعلق بالطعن فيها أمام المحاكم العادية .
٩٦٥	١٨٩	(الطعن رقم ٧٩٣ ، ٧٩٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥) ... ٨ - المنازعة في صحة العقد . اتساع نطاقها لبحث ما يتعلق بطلانه أو صوريته صورية مطلقة . القرار النهائي الصادر من اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية بثبوت العلاقة التجارية . أثره . عدم جواز الادعاء بعد بصورية العقد .
٩٦٥	١٨٩	(الطعن رقم ٧٩٣ سنة ٤٤ ق و ٧٩٤ سنة ٤٤ جلسة ١٩٧٨/٤/٥) ... ٩ - القرار النهائي الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بامتناد عقد الإيجار . اكتسابه قوة الأمر المقضي . أثر ذلك
١٧٣٨	٣٣٥	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢) ... ١٠ - الاختصاص الفردي للجان الفصل في المنازعات الزراعية . مناطه . اختصاصها بالفصل فيما إذا كانت الاجارة في حقيقتها تنصب على زراعة واحدة في السنة تنتهي بانتهاء مدتها من عدمه .
١٧٣٨	٣٣٥	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢) ... ١١ - إلغاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية من تاريخ العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٧/٣١ . أثره . عدم جواز مطالبة رئيس اللجنة الاستئنافية بالبدل المقرر لحضور جلسات اللجان بعد هذا التاريخ .
٢٨	٩	(المطلب رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق رجال القضاء . جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		(ب)
		بطلان . بنوك . بيع
		بطلان
		<u>بطلان التصرفات :</u>
		١ - عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة . وجوب أن يكون مالكا لما قيمته ألف جنيه من أسهم الشركة . بطلان أوراق الضد المحورة بالمخالفة لذلك . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . هذا البطلان نسبي مقصور لمصلحة الشركة دون غيرها .
٢٠٨	٤٥	(الطعن رقم ٥٧١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٨)
		٢ - تنازل المدعى أمام محكمه أول درجة عن طلب بطلان العقد . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٦٢	١٥٠	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٨)
		٣ - الاتفاق على أجرة تجاوز المقرر قانونا . باطل بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام . التراخي في رفع دعوى تحديد الأجرة القانونية . عدم اعتباره قرينه على انتفاء التحايل .
٩٩٩	١٩٦	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٨)
		٤ - قسواعد تحديد الأجرة القانونية للأماكن . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تعلقها بالنظام العام . بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن المقرر قانونا . جواز إقامة الدعوى بذلك ولو بعد

الصفحة	القائمة	
		انقضاء العلاقة التجارية طالما لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم .
١١٣٠	٢٢٢	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦) ٥ — قيام مستأجر الأرض الزراعية بتأجيرها من الباطن . آثره بطلان عقد الإيجار الأصلي والإيجار من الباطن . لا يخل ذلك بحق المؤجر في مطالبتها بمقابل حق الانتفاع أو بالتعويض .
١٠٣١	٢٠٤	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٩) ٦ — بطلان عقد الإيجار بطلانا مطلقا . حتى المؤجر في المطالبة بالريع . سقوطه بالتقادم بمضي خمسة عشر سنة .
١٠٣١	٢٠٤	(الطن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٩) ٧ — حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للبنى والوحدة . م ١٦ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مؤداه . بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام . لا محل لإعمال نص المادة ٥٧٢ مدني بأجراء المفاضلة بينها على ذلك .
١٨٠٦	٣٤٩	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩) ٨ — تجديد الالتزام . ماهيته . انقضاء الالتزام ونشأة آخر بطلان الالتزام الأول . آثره . عدم صلاحيته للتجديد .
١٠٣١	٢٠٤	(الطن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٩) ٩ — الالتزام المعلق على شرط فاسخ . اختياره قائما وناقذا في فترة التعليق . بطلان الشرط الفاسخ لمخالفته للنظام العام لا يؤثر في قيام الالتزام .
١١١٢	٢١٨	(الطن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة	بطلان الاجراءات
		(أولا) بطلان الإعلان :
		١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان أو بيان المحكمة أو الجلسة . زواله بحضور المعلن إليه أو بتقديمه مذكرة بدفائه . شرطه . أن يتحقق ذلك في الجلسة التي دعي إليها بورقة الاعلان الباطلة .
٨٧	١٥	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٤) ...
		٢ - حضور الخصم الذي يسقط الحق في التمسك ببطلان الصحيفة لعيب في الاعلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها . مجرد الحضور في الزمان والمكان المعينين في الورقة قرينه على أن الحضور تم بناء على الورقة . على المتمسك بطلانها إثبات العكس .
٧٧٣	١٥٢	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٦) ...
		٣ - أفراد القوات المسلحة . وجوب إعلانهم إلى الإدارة الدضائية للقوات المسلحة متى علم الخصم هذه الصفة . تقديم الضابط المعلن بغير هذا الطريق طلبا لإعادة الدعوى للرافعة . لا يصح بطلان الاعلان . علة ذلك .
٤٨٤	٩٥	(الطن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٥) ...
		٤ - تسليم المحضر صورة الاعلان إلى من قرره أنه هو المراد إعلامه . صحيح . المحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلامه طالما أنه خوطب في موطنه الاصل .
٧٢٥	٢٤٢	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٤) ...

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم جواز تمسك الخصم ببطلان الاجراء الذي تسبب فيه م ٢١٣ مرافعات . قاصر على البطلان غير المتعلق بالنظام العام . مثال بشأن إعلان صحيفة الدعوى .
١٠٨٨	٢١٤	(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
١١٩٧	٢٣٥	٦ - بطلان ورقة التكليف بالحضور لغيب في الاعلان . بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع له . عدم جواز استناد المحكمة عند قضائها ببطلان الاعلان الى وجه لم يتمسك به الخصم . (الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٩)
١٨٥٠	٣٥٧	٧ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الاعلان . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة المعارضة أو الاستئناف وإلا سقط الحق فيه . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٨/١/٢٩)
١٧٨٥	٣٤٤	٨ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الاعلان . نسي . جواز النزول منه صراحة أو ضمنا . (الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)
١٧٨٥	٣٤٤	٩ - إعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعاوى والطعون والأحكام . كفيته . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ م ١٣ مرافعات . عدم بيان المحضرات اسم الوظف الذي خاطبة وصفته . أثره . بطلان الاعلان . (الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		(ثانيا) بطلان الأحكام :
		١ - إغفال ذكر اسم أحد الخصوم في الحكم . أثره بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام . م ١٧٨ مرافعات . (الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/١/٤)
٨٤	٧٤	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - خطأ الحكم بإيراد اسم الخصم المتوفى دون وراثته في دعواه لا يعد خطأ جسيماً مما يترتب عليه البطلان .
١٧١	٣٩	(الظن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٣ - بطلان الحكم لخطأ في بيان أسماء القضاة الذين أصدروه . م ١٧٨ مرافعات . تصور على القضاة الذين فصلوا في الدعوى دون من حضروا تلاوة الحكم .
٢٧٩	٥٧	(الظن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)
		٤ - دعاوى الأحوال الشخصية . إغفال اسم عضو النيابة التي أبدى الرأي في القضية . لا بطلان . كفاية لإثبات الحكم إبداء النيابة رأيها . م ١٧٨ مرافعات .
٣٣٨	٦٨	(الظن رقم ٢٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٥ - البطلان المترتب على إغفال إعلان الخصم بالجلسة المحددة عند إعادة الدعوى للرافعة . بطلان نسبي . لا يجوز التمسك به إلا من شرع لمصلحته .
٣٦٠	٧٢	(الظن رقم ٦٣١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢١)
		٦ - الأصل هو علانية الجلسات . النص على وجوب السرية في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب . مخالفة ذلك . أثرها بطلان الأحكام الصادرة فيها رغم عدم النص عليه . تدل ذلك بالنظام العام .
٤٢٦	٨٤	(الظن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٨)
		٧ - التحكيم . ماهيته . اكتساب حكم المحكمة قوة الأمر اللقضي طالما بقي قائماً . النفي على جواز رفع دعوى مبتدأه

المقنة	القاعدة	
		بطلانه . م ٨٤٩ مرافعات سابق . شرطه . ألا يكون الحكم مما يجوز استئنافه .
٤٧٢	١٥٣	(الطن رقم ٥٢١ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٨) ... ٨ — ورود اسم المفلس في منطوق الحكم دون الشريك المتختم في الدعوى والوارد اسمه في الديباجة . لا بطلان .
٥٢٤	١٥٣	(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٠/٢/١٩٧٨) ... ٩ — وفاة التهم أثناء نظر الدعوى . إيراد اسمه دون ذكر اسم ورثته — الذين عجلوا الدعوى قباهم — في ديباجة الحكم . لا بطلان . ملة ذلك .
٦٩٥	١٣٦	(الطن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٧/٣/١٩٧٨) ... ١٠ — التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة . تعلقها بالنظام العام . على المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها . مخالفتها . أثره . بطلان الإجراءات .
٨٤٧	١٦٧	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٤ ق — ٢٣/٣/١٩٧٨) ... ١١ — عدم إرسال ملف الدعوى الابتدائية كاملاً إلى محكمة الاستئناف . لا بطلان . انتهى بوجود صفحة ناقصة من الحكم الابتدائي دون بيان ما تضمنه من أسباب قد تغير وجه الرأي فيه . نعم غير مقبول .
٩٠٠	١٧٩	(الطن رقم ٣٢٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٧٨) ... ١٢ — خلو الحكم من بيان أسماء المحكوم ضدهم عند الطعن . أثره . بطلانه بالنسبة لمن مداه . نعم الطعن في هذا الخصوص . غير مقبول .
٩٢٤	١٨٢	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ ق — أحوال شخصية جلسة ٢٩/٣/١٩٧٨) ...

الصفحة	القاعدة	بطلان	١٣٩
		١٣ - بطلان الإجراءات بعد انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي .	
١١٨٥	٢٣٣	(الطن رقم ٤٩٢ سنة ٤٦ ق - - جلسة ١٩٧٨/٥/٨) ١٤ - انقطاع سير الخصومة . الغاية منه . مثول ورثة الخصم المتوفى أمام المحكمة يحقق الغاية من اختصاصهم بصفاتهم هذه . لا محل للنفي ببطلان الحكم لعدم قضائه بانقطاع سير الخصومة .	
١٣٢٨	٢٥٩	(الطن رقم ٦٥٤ سنة ٤٥ ق - - جلسة ١٩٧٨/٥/٣٥) ١٥ - عدم إيداع حكم المحكمين مع أصل مشاركة التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة . م ٨٤٢ مرافعات سابق . لا بطلان .	
٤٧٢	٩٣	(الطن رقم ٥٢١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٥) ١٦ - تقديم مذكرة في فترة حيز الدعوى للحكم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . قبول المحكمة لها دون التعويل على ماورد بها . لا بطلان .	
٥٢٤	١٠٣	(الطن رقم ٥٥٦ سنة ٤٣ ق - - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠) ١٧ - جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة اتزائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو لإجراءاته فيه . م ٢٢١٢ مرافعات . الكفالة الواجب إيداعها في هذه الحالة لإجراء جوهري لازم للقبول الاستئناف .	
٥٥٢	١٠٨	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ ق - - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)	

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لميب شابه دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى . أثره . وجوب الفصل في موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة .
٦٢٧	١٢٣	(الطعن رقم ٨٨١ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨)
		١٩ — بيان أسماء المستشارين الثلاثة الذين أصدروا الحكم في ديباجته . تذييل الحكم بما يفيد أن مستشارا آخر سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع على المسودة . عدم إيراد اسم المستشارين الآخرين الذين اشتركوا معه في ذلك سواء في بيانات الحكم أو محضر جلسة النطق به . أثره . بطلان الحكم .
١٧١٠	٣٢٨	(الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
		٢٠ — الأحكام القطعية — موضوعية أو فرعية — ولو كانت باطلة أو مبنية على إجراء باطل — عدم جواز العدول عنها من ذات المحكمة التي أصدرتها . لا محل لإعمال نص المادة ١٩٥ مرافعات بشأن الأوامر على العرائض .
١٧٩٨	٢٤٦	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		٢١ — البطلان المترتب على إقفال قلم الكتاب إخطار النيابة بالقبض يا الخاصة بالقصر . نسبي مقرر لمصلحتهم ليس لغيرهم من الخصوم التمسك فيه .
١٧٩٨	٣٤٦	(الطعن رقم ٣٠٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)
		٢٢ — بطلان الإجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم لا يتعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩٥٦	٣٨١	(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ - تدخل النيابة العامة في قضايا القصر. البطلان المترتب على إغفال إخبارها بهذه القضايا بطلان نسبي مقرر لمصلحة القصر. عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.
١٩٨٣	٣٨٦	(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠) (ثالثا) بطلان الطعن :
		١ - تمسك وريثة البائع المخكوم عليهم بأن العقد المحكوم بصحته ونفاذه هو فقد هبة باطل لعدم استيفائه الشكل الرسمي في موضوع غير قابل للانقسام. بطلان الطعن بالنسبة لأحد الورثة. لا يحول دون قيامه بالنسبة للآخرين. علة ذلك.
٨٩١	١٧٧	(الطعن رقم ٨٤٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٢ - إدارة قضايا الحكومة نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣. الاتحاد الاشتراكي لا تنوب عنه هذه الإدارة. التوقيع على صحيفة الطعن بالنقض من أحد محامي إدارة قضايا. أثره. بطلان الطعن. م ٢٥٣ مراقبات.
١١٠١	٢١٦	(الطعن رقم ٥٤٥ و ٥٥٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		٣ - بطلان الطعن بالنقض لعدم تقديم صورة من الحكم الابتدائي وقت تقديم صحيفة الطعن. شرطه. أن يكون الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وأن ينصب الطعن على تلك الأسباب.
١٢٨٢	٢٥١	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)
		٤ - إيداع صحيفة الطعن بالنقض في تاريخ العمل بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣. عدم إيداع الطاعن صورة من الحكم

الصفحة	القاعدة	
		المطعون فيه عند تقديم الصحيفة طبقاً للقانون المذكور . أثره . بطلان الطعن طالما لم يقدم ما ينفى توزيع الجريدة الرسمية في تاريخ نشر القانون . تراخى منشور وزارة العدل تبليغ القانون للمحاكم . لا أثر له .
١٥٩٦	٣٠٩	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨) ... ٥ - خلو صحيفة الطعن بالنقض من بيان تاريخ الحكم المطعون فيه . لا بطلان .
١٨٦٥	٣٦٠	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧) ... (رابعا) بطلان التنفيذ : ١ - بطلان إجراءات التنفيذ العقاري لعدم إعلان السند التنفيذي وتعيينه نزع الملكية للمدين . بطلان نسبي شرع لمصلحة المدين وحده .
١٢١	٣٠	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠) ... ٢ - إغفال قلم الكتاب إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . عدم تقييد المدين في هذه الحالة بميعاد الاعتراضات . لا يمس ذلك من حالات الوقف الحتمي للإجراءات . الحكم برفض طلب الوقف في هذه الحالة . غير جائز استئنافه .
٦٩٠	١٣٥	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧) ... ٣ - تأجيل البيع لبطلان إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع . حضوره بعد ذلك بجلسة البيع دون أن يتمسك ببطلان الإجراءات أمام قاضي الموضوع إلى ما قبل صدور حكم إيقاع

الصفحة	القاعدة	
٦٩٠	١٣٥	<p>البيع • رفض القاضي وقف البيع إلى أن يقضى في دعوى بطلان الإجراءات الأصلية التي أقامها المدين • عدم قابليته للاستئناف .</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٧) ...</p> <p>٤ — نقل منفعة المبيع إلى المشتري من وقت تمام العقد • توقيع مصلحة الضرائب مجزا على أجرة العقار المبيع لدين على البائع بعد التاريخ المتفق عليه في العقد على تملك المشتري للثمن • مؤداه • بطلان الحجز .</p>
٨٩٥	١٧٨	<p>(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩) ...</p> <p>• فصل المحكمة في الاعتراضات على قائمة شروط البيع على أوجه بطلان موضوعية . أثره • اكتساب قضائها متى صار نهائيا قوة الأمر المقضى • عدم جواز العودة إلى إثارة ذات النزاع في دعوى لاحقة • المواد ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ مرافعات سابق .</p>
١١٦٢	٢٢٨	<p>(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٣) ...</p> <p style="text-align: center;">بنوك</p> <p>١ — قيام البنك بفتح اعتماد للوفاء بتمن صفقة بين تاجرين • عدم اعتباره وكلاء عن المشتري أو كفيلا له • التزامه بالوفاء متى تطابقت مستندات البائع تماما مع شروط الاعتماد • لا يغير من ذلك استرداد البائع للبطاقة المبيعة بإعادة شحنتها من أميناء الوصول .</p>
٩٣٢	١٠٤	<p>(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٤ ق — ١٩٧٨/٢/٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — بنك بور سعيد قبل تحويله إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهوري ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . اعتباراً مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي . عدم سريان نظم إعانة غلاء المعيشة على العاملين به . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
١٣٤٥	٢٦١	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)
		<u>بيع</u>
		عقد البيع الابتدائي :
		١ — وجوب إثبات أصل ملكية البائع لقبول طلب شهر عقد البيع . المحررات المؤشر عليها بصلاحياتها للشهر وعقود القسمة العرفية اللاحقة لصدور قانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . عدم صلاحيتها في إثبات أصل الملكية .
٤٨٠	١١٣	(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
		٢ — نقل منفعة المبيع إلى المشتري من وقت تمام العقد . توقيع مصلحة الضرائب حجزاً على أجرة العقار المبيع لدين على البائع بعد التاريخ المتفق عليه في العقد على تملك المشتري للأثر . مؤداه . بطلان الحجز .
٨٦٥	١٧٨	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٣ — القضاء للمشتري بأحقية في اقتضاء أجرة العقار المبيع نفاذاً للعقد . ثبوت أن هناك حجزاً إدارياً . وقفاً تحت يد المستأجر المدعى عليه لم يرفع بالتراضي أو بحكم قضائي . خطأ في القانون .
٧٩٥	١٧٨	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الدعوى بإخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . شروط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . جواز صدور التكليف من المؤجر ولو لم يكن مالكا . التكليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير مسجل . لا أثر له طالما لم يسبقه نفاذ حوالة عقد الإيجار إليه قبل المستأجر .
١٦٩٤	٣٢٥	(الطن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٨)
		٥ - مشتري العقار بعقد غير مسجل . له كافة حقوق المؤجر قبل المستأجر . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع مع قبول المستأجر للحوالة أو إعلانه بها .
١٦٩٤	٣٢٥	(الطن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٨)
		٦ - التكليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير مسجل إلى المستأجر للوفاء بالأجرة المتأخرة قبل نفاذ حوالة عقد الإيجار في حقه . أثره . عدم قبول دعوى المشتري بإخلاءه من العين . لا يغير من ذلك تسجيله عقد الشراء بعد رفع الدعوى أو إعلان المستأجر بالحوالة في صحيفة دعوى الإخلاء .
١٦٩٤	٣٢٥	(الطن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٨)
		التزام البائع بنقل الملكية :
		١ - فرز وتجنيد نصيب الخيرات في الوقف بعد صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . تصرف الواقف بالبيع في حصة مفرزة بعقد مسجل بعد القسمة وقبل تسجيلها . طلب المشتري تثبيت ملكيته لهذا القدر المفرز . لأساس له . عليه ذلك .
١٤٥٤	٢٧٩	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٣)
		٢ - نقل ملكية العقار بتسجيل العقد أو الحكم . عدم انسياحه إلى الماضي . التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على

الصفحة	القاعدة	
		هامش تسجيل صحيفة الدعوى . انسحاب أثره إلى تاريخ هذا التسجيل . هذا الأثر هو امتقناه لا يصح القياس عليه . الشفيع لا يعد مالكا إلا من تاريخ التأشير لا من تاريخ تسجيل الصحيفة .
١٥٧٠	٣٠٣	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٢٧)
		٣ — انتقال ملكية العقار في ظل القانون المدني السابق بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسجيل وذلك قبل صدور قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ . الشرط المانع من التصرف الوارد في عقد بيع إلا بعد سداد كامل الثمن . عدم نفاذه قبل الغير حسن النية إلا بالتسجيل .
١٥٧٨	٣٠٥	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)
		<u>دعوى صحة التعاقد :</u>
		١ — القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع وتحديد جلسة لمناقشة الطرفين في طلب التعويض . الطعن فيه على استقلال غير جائز .
٧٣١	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٤)
		٢ — تمسك ورثة البائع المحكوم عليهم بأن العقد المحكوم بصحته ونفاذه هو عقد هبة باطل لعدم استيفائه الشكل الرسمي في موضوع غير قابل للانقسام . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الورثة لا يحول دون قيامه بالنسبة للآخرين . علة ذلك .
٨٩١	١٧٧	(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٣ — الحكم بصحة البيع الصادر من المورث لأحد ورثته . لاجبيته قبل باقي الورثة . حقهم في الطعن عليه بأنه يخفى وصية .
١٧٨١	٣٤٣	(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — دعوى صحة ونفاذ العقد ودعوى الفسخ . وجهان لتزاع واحد . التوكيل الصادر للحامي في إحداها . انصرافه إلى التزاع في الدعويين .
٢٠٤٠	٣٩٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) ...
		٥ — الحكم نهائيا برفض دعوى فسخ العقد لوفاء المشتري بالثمن . عدم جواز إثارة المنازعة بشأن الوفاء في دعوى صحة ونفاذ العقد ذاته . لا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين .
٢٠٤٠	٣٩٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧٧) ...
		٦ — رفض دعوى صحة التعاقد . وفاء المشتري بباقي الثمن أثناء نظر الاستئناف والحكم له بطلباته . وجوب الزامه بالمضروقات . هـ ذلك .
٢٠٤٠	٣٩٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) ...
		<u>التزام البائع بالضمان :</u>
		١ — سحب رخصة السيارة المبيعة لعدم سداد البائع الرسوم الجمركية المستحقة . اعتباره تعرضا من الغير للمشتري . أثره . للمشتري طالب فسخ العقد أو الرجوع بدعوى الاستحقاق .
٢٦٥	٥٥٠	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٩) ...
		٢ — وقوع تعرض من الغير للمشتري دون رفع دعوى إقامة المشتري لدعوى الضمان على البائع مباشرة . لا محل لخطاره في هذه الحالة .
١١٤٥	٢٢٥	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧) ...
		٣ — التعرض للمشتري في المبيع . ماهيته . لا عبرة بجهل البائع بسبب الاستحقاق وقت البيع .
١١٤٥	٣٢٥	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق — ١٩٧٨/٤/٢٧) ...

الصفحة	القاعدة	
		٤ — استحقاق المبيع كله . أثره . للمشتري مطالبة البائع بقيمة المبيع وقت الاستحقاق . عدم التقيد عند تحديد هذه القيمة بالثمن الوارد بالعقد .
١١٤٥	٢٢٥	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)
		٥ — تقدير قيمة المبيع وقت الاستحقاق . مما تستقبل به محكمة الموضوع . شرط ذلك .
١١٤٥	٢٢٥	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)
		٦ — دعوى ضمان الاستحقاق . تقادمها بخمس عشرة سنة .
١١٤٥	٢٢٥	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)
		<u>التزام المشتري بالوفاء بالثمن :</u>
		١ — الاتفاق على الشرط الصريح الفاسخ في العقد عند التأخير في سداد قسط من الثمن . قبول البائع للوفاء المتأخر في أقساط سابقة . عدم قبول تمسكه بالشرط المذكور عند التأخر في سداد أقساط لاحقة .
١٠٢٨	٢٠٣	(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
		٢ — المبيع القابل للتبويض دون ضرر . بيعه بسعر الوحدة . أثره . عدم شمول البيع ما يستولي عليه المشتري زيادة عن القدر المبيع . طلب البائع مقابلاً لهذه الزيادة . لاتعد مطالبة بتكملة الثمن ولا يسرى في شأنها التقادم الحولي . م ٤٣٤ مدني .
١٧٧٧	٣٤٢	(الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
		٣ — تمسك الخصم بعدم تحقق الشرط الصريح الفاسخ لأن البائع لم يسع إليه في موطنه لاطالبة باقي الثمن في موعده . أو يعذره بالوفاء به . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .
١٩٩٨	٣٨٨	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<u>صورىة البىع :</u>
		١ - بىع العقار الصادر من الولى الشرعى الى اولاده من تبرعه لهم بالثمن . هذا التصرف هبة وليس بيعا ولا وصية . حلة ذلك .
٨٩١	١٧٧	(الطن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٢ - القضاء باعتبار عقد البيع وصية نافذة فى حدود ثلث التركة . اجازة بعض الورثة للوصية فيما جاوز الثلث . وجوب احتساب نصيبهم الميراثى منسوبا الى ما جاوز الثلث فى العقار المتصرف فيه وليس الى باقى التركة .
١٣٣٧	٢٦٠	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
		٣ - القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ مدنى . جواز تمسك الخصم بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم التحدى بها أمام محكمة أول درجة لا يدل بذاته على عدم جدية دفاعه .
١٧٨١	٣٤٣	(الطن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		<u>بعض أنواع البىع :</u>
		<u>(أولا) بىع المتجر :</u>
		١ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع م ٢/٥٩٤ مدنى . ماهيتها . لا يشترط أن تكون نتيجة قوة قاهرة . لا عبرة بما إذا كانت الظروف المؤدية لهذه الحالة خارجة عن إرادة المستأجر أو بسبب منه . لمحكمة الموضوع تقدير هذه الضرورة .
٥٥٨	١٠٩	(الطن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع م ٢/٥٩٤ مدني . مناطقها . وجوب ألا يعود البائع إلى ممارسة ذات النشاط في تاريخ معاصر .
١٨٥٨	٣٥٨	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)
		٣ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . لمحكمة الموضوع تقدير قيام الضرورة . من عدمه .
١٨٥٨	٣٥٨	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)
		<u>(ثانيا) البيع بالعربون :</u>
		المنى بأن العقد موضوع النزاع هو بيع بالعربون . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٢٠	٢٠١	(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٨)
		<u>التوكيل في البيع والشراء :</u>
		التوكيل الرسمي العام في بيع وشراء المنقولات اتساع نطاقه إلى التنازل عن حق الإيجار . علة ذلك .
١٥١٠	٥٩٨	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(ت)
		تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تجزئة تحكيم . تركه . تزوير . تسجيل . تعليم . تعويض تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى
		<u>تأمين</u>
		١ - التأمين النصفى للشركة . الزيادة فى قيمة التعويض المستحق طبقا لقرار التقييم عن القيمة الاسمية للاسهم . اعتبارها ربحا حقيقيا . جواز توزيع هذا الربح ولو قبل صدور سندات التعويض وتسليمها للشركة بالفعل .
١٠٢	٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٩)
		٢ - التزام الشركة المؤممه بأن تؤدي لمالك المنشأة نقدا قيمة الفرق بين ما خصصته لجنة التقييم لحساب الضرائب وما استحق لها بالفعل . خطأ . عليه ذلك . وجوب أداء هذا الفرق . سندات رسمية على الدولة .
٨٠٩	١٥٩	(الطعن رقم ٥٣٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٣ - تأمين الشركة وتبعيتها لمؤسسة عامة . بقاء شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل . التوصيات الصادرة من المؤسسة غير ملزمة للشركة .
٨٠٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٥٨ سنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
		جواز طرح هذه المنازعات على المحكمة المختصة لتحقيقها والفصل فيها .
٨٠٩	١٥٩	(الطن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		٣ — تقييم المنشأة المؤتممة . المقصود به . تقدير قيمتها وتحديد التعويض المستحق لأصحابها . كيفية حصول هذا التقدير . استبعاد لجنة التقييم عنصرا من عناصر الأموال . أثره .
٢٠٦٨	٤٠٣	(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٤ — قرار لجنة تقييم الشركة بإدراج مسحوبات الشركاء ضمن أصولها بوصفها ديونا لها في ذمتهم . إدراجها المبالغ التي يداينون بها الشركة في حساب الخصوم والمقاصة بينهما . مفاده . عدم احتساب اللجنة المسحوبات ضمن صافي أصول الشركة الذي آل إلى الدولة .
٢٠٦٨	٤٠٣	(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٥ — حساب رأس مال المنشأة . نطاقه . ما يودعه صاحبها فيه من نقود وبضاعة وأصول أخرى . ما يأخذه لنفسه منها مسحوبات مديونية لها بقيمة ما أخذ عند قفل حساب المسحوبات نهائيا . وجوب ترحيل الرصيد المدين إلى حساب رأس المال . انخفاض قيمته بمقدار تلك المسحوبات .
٢٠٦٨	٤٠٣	(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		<u>تأمين</u>
		١ — التأمين الاجباري عن حوادث السيارات . التزام شركة التأمين بأداء التعويض للضرور متى كانت السيارة مؤمنا عليها لديها . وجوب تغطية مسؤولية المؤمن له ومن يسأل عنهم .

الصفحة	القائمة	
		امتداد ذلك إلى غيرهم ممن يقودون السيارة متى ثبتت مسئوليتهم ولو لم يكونوا تابعين للمؤمن له .
٤٣٧	٨٦	(الطن رقم ٢٧١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٩)
		٢ - حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة المؤمن عليها بما دفعته من تعويض للمضروب . مناطه . أن يكون المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث للسيارة دون إرخصة قيادة . عدم استظهار الحكم بهذه المرافقة أو علاقة التبعية . قصور .
١٥٠٠	٢٨٩	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠)
		٣ - دعوى المضروب قبل شركة التأمين ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري على السيارات . دعوى مباشرة . عدم الزام المضروب باختصاص المؤمن له في الدعوى . علة ذلك .
١٦١٢	٣١١	(الطن رقم ٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة الخميس ١٩٧٨/٦/٢٩)
		٤ - وثيقة التأمين . وجوب أعمال شروطها متى كانت أصلح للمؤمن له أو المستفيد . تضمين الوثيقة شرطاً بالزام شركة التأمين بتغطية المسؤولية الناشئة عن إصابة الراكب في السيارة النقل . وجوب أعمال هذا الشرط دون نص المادة ١١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري .
١٦٣٦	١١٦	(الطن رقم ٨١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		٥ - التأمين من المسؤولية المدنية بالنسبة للسيارة النقل . نطاقه . التزام شركة التأمين بتغطية المسؤولية الناشئة عن إصابة الراكبين المسموح بركو بهما أيا كان مكان وجودهما بالسيارة أو صاعدين إليها أو نازلين منها . ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .
١٨٣٧	٣٥٤	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		تأمينات اجتماعية :
		أداء الاشتراكات :
		١ - استدعاء العامل للخدمة العسكرية من الاحتياط . وجوب أدائه اشتراكات التأمين عن فترة الاستدعاء . اختلاف ذلك عن حالة استدعائه للخدمة العسكرية الإلزامية . م ١٥ / ٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المفسرة بقضاء المحكمة العليا .
١٧٦٣	٣٤٠	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦)
		٢ - التزام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات من العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عدم اخطار صاحب العمل للهيئة باسم المقاول وعنوانه لا يعد قرينة قانونية على أنه هو الذي أقام البناء .
٢٠٠٨	٢٩٠	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٣)
		إصابة العمل
		١ - إصابة العمل . المقصود بها . الوفاة نتيجة الإصابة بجلطة في القلب . تحصيل الحكم أن الإصابة نشأت عن المجهود المبذول في العمل دون أن تكشف الأوراق عن أن الإرهاق يتسم بالمباغلة . خطأ في القانون .
٦٨٣	١٣٣	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٤)
		٢ - تعويض ملاحى السفن في حالة قطع مضو من أعضائهم . م ٧٧ من قانون التجارة البحرية : فقد الملاح أسنانه أثناء وبسبب عمله بالسفينة . أثره . استحقاقه للتعويض .
٧٦٢	١٧٠	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		استحقاق المعاش
		١ — انتهاء خدمة العامل نتيجة عجز جزئي مستديم غير ناشئ عن إصابة عمل ولم يتوافر له عمل آخر . استحقاقه معاش العجز الكامل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديله بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٠ .
٥١٨	١٠٢	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		٢ — المعاش المستحق للعامل في حالة العجز الكامل المستديم نتيجة إصابة عمل . مغايرته للمعاش المستحق عند انتهاء الخدمة نتيجة عجز جزئي مستديم غير ناشئ عن إصابة عمل مع عدم وجود عمل آخر . وجوب احتساب المعاش الأخير على أساس المادة ٨٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٥١٨	١٠٢	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٨)
		٣ — المعاش المستحق للعامل بالتطبيق لحكم المادة ٧٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . كفاية تقديمه طبا بصرف معاشه . التزام هيئة التأمينات بتحديد المعاش وفقا لحالته طبقا للقانون .
٧٩٦	١٥٦	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٨)
		٤ — طلب العامل إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بتقرير معاش له والزامها بمبلغ التأمين الإضافي والمعونة المالية . وجوب تقدير الدعوى بجميع هذه الطلبات باعتبارها ناشئة من سبب قانوني واحد هو قانون التأمينات . اعتبار أن قيمتها تزيد على ٢٥٠ جنيا . قصر الاستئناف على الحكم الصادر فيها بالزام الهيئة بمبلغ جنيا قيمة المعونة المالية . جائز .
٨٠٥	٢٥٢	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة . التزام هيئة التأمينات الاجتماعية دون رب العمل بالمعاش أو التعويض . عدم أداء رب العمل لليزة الإضافية المنصوص عليها في المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إلى هيئة التأمينات . أثره . جواز مطالبة العامل لرب العمل بأدائها إليه .
١٠٥٨	٢٠٩	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)
		٦ — المنازعات الناشئة من تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب مرضها على اللجان المشار إليها فيه قبل الالتجاء إلى القضاء . لا يغير من ذلك أن يكون المعجز المطالب بمعاش عنه قد استقر قبل العمل بالقانون المذكور .
٥٨	١٨	(الطلب رقم ٧٥ لسنة ٤٧ ق رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١)
		٧ — التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء معاش للعامل ولو لم يتم رب العمل بأداء الاشتراكات عنه . واستحقاق العامل للمعاش الأدنى للمعاش . مناطه . خضوعه لقانون التأمينات الاجتماعية عدم وجوب التحقق من مقدار الأجر ومدة العمل .
٢٠٨٢	٤٠٦	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠)
		٨ — انتهاء خدمة العامل لسبب آخر غير بلوغ سن الستين قبل استكمال مدة الاشتراك المقررة للحصول على المعاش . أثره . استحقاق تمويض الدفعة الواحدة دون المعاش المقرر بالمادة ٥/٦ من مواد إصدار القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١١٧٦	٢٣٦	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٦)

الصفحة	القاعدة	
		دعوى التأمينات
		١ - قضاء محكمة الجنح بإدانة صاحب العمل لعدم التأمين على عماله . عدم تقديم الطاعة - هيئة التأمينات - ما يفيد أن الحكم الجنائي قد صار باتا . لا محل للنعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة الحكم الجنائي .
١٧٦	٤٠	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٤)
		٢ - التجاء صاحب العمل إلى القضاء معترضا على التقرير الجزافي للاشتراكات المستحقة عليه لهيئة التأمينات الاجتماعية . ندب المحكمة خيرا لفحص الحساب . لا محل للنعي على الحكم بأن التقدير الجزافي هو جزاء على تخلف صاحب العمل عن تقديم البيانات والسجلات للهيئة .
١٧٦	٤٠	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٤)
		٣ - قضاء محكمة الجنح نهائيا بإدانة رب العمل لعدم التأمين على عماله الثلاثة . قضاء المحكمة المدنية ببراءة ذمته من اشتراكات النامين المستحقة عليه . من هؤلاء العمال بمقوله عدم خضوعهم لقانون التأمينات الاجتماعية . مخالفته لجمعية الحكم الجنائي السابق .
٩٩٣	١٩٤	(الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨)
		التقادم الماسقط .
		١ - حق العامل في المعاش قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . منشؤه القانون وليس عقد العمل . عدم سر يان أحكام التقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ مدني في هذا الخصوص .
٧٩٠	١٥٥	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - نفي الحكم للتقاعد الحولى الذى تمسك به الطاعن . عدم إعمال المحكمة لحكم المادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا خطأ طالما لم يتمسك الطاعن بالتقاعد المنصوص عليه فيها .
٧٩٠	١٥٥	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٨) ٣ - اشتراكات التأمين والقروامات والفوائد التأخيرية المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية . تقادها بخمس سنوات ولو أقر المدين بالمديونية .
١٠٠٩	١٩٨	(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٥) مسائل متنوعة . ٤ - المنشآت وفروعها بمحافظة الاسكندرية . خضوعها لأحكام التأمين الصحى متى بلغ عدد العمال بأى منها مائة عامل على الأقل . القرار ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ . المقصود بالقرار ٣٠٤ لسنة ١٩٦٦ مجرد تعديل تاريخ بدء العمل بالقرار مالف الذكر .
٥٠٦	٩٩	(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٨) ٥ - حق العامل فى الرجوع على صاحب العمل بالتعويض عما أصابه من ضرر أثناء العمل . شرطه . أن يكون خطأه جسما . وجوب خصم الحقوق التأمينية التى حصل عليها من هيئة التأمينات من التعويض المستحق له قبل رب العمل .
١١٤٦	٢٤٤	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٢) ٦ - عمال الزراعة المستثنون من تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بهم كل من يعمل بالزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة . خفير الزراعة المعين

الصفحة	القاعدة	
		لحراسة الأتبان عدم خضوعة للقانون المذكور . أثره انحسار أحكام الادخار الواردة بالقانون ٢١ لسنة ١٩٦٥ .
١٦٨٩	٣٢٤	(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٤)
		٧ - تقدير من العامل طبقا للأنحة التنفيذية للقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار . اعتباره تقديرا نهائيا ولو ثبت خطأه بيقين . اعتماد الحكم في تقدير السن على ماورد بالبطاقة العائلية . خطأ .
٢٠١٩	٣٩٣	(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤)
تجزئة		
(أولا) أحوال التجزئة :		
		١ - تمسك ورثة البائع المحكوم عليهم بأن العقد المحكوم بصحته ونفاذه هو عقد هبة باطل لعدم استيفائه الشكل الرسمي في موضوع غير قابل للانقسام . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الورثة . لا يحول دون قيامه بالنسبة للآخرين . علة ذلك .
٨٩١	١٧٧	(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٢ - الأصل أن الالتزام يكون قابلا للانقسام إذا ورد على محل قابل للانقسام . جواز اتفاق المتعاقدين على عدم الانقسام . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص نية المتعاقدين في هذا الخصوص .
١٣٢٨	٢٥٩	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
		٣ - القضاء برفض دعوى المالكين باخلاء المستاجر من العين المؤجرة . طعن أحدهما بالنقص دون الآخر في هذا الحكم

الصفحة	القلعة	
		صحيح رغم صدوره في موضوع غير قابل للتجزئة . علة ذلك . م ٢١٨ مرافعات .
١٦٢١	٣١٣	(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥) ٤ — الخصومة فيما يتعلق بسقوطها . قابليتها للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم . شرطه أن يكون موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة . م ١٣٦ مرافعات . سقوط الخصومة في ظل قانون المرافعات السابق . لا يتجزأ ولو كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة . (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)
١٩٥٦	٢٨١	أحوال عدم التجزئة
		١ — تخفيض أجرة العين المؤجرة لمسورث الطاعنين . موضوع غير قابل للانقسام . نقض الحكم بالنسبة لأحد الورثة الطاعنين . أثره . وجوب نقضه بالنسبة للآخرين . (الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
٤٨٤	٩٥	٢ — دعوى المؤجر بالإخلاء قبل المستأجر الأصلي والمتنازل له عن الإيجار غير قابلة للتجزئة . عدم تكليفه المتنازل له عن الإيجار بالحضور في الاستئناف خلال الميعاد القانوني . أثره . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مادة ٧٠ مرافعات . قبل تعديلها ومادة ٢٤٠ مرافعات . لا محل لأعمال المادة ٢١٨ مرافعات علة ذلك . (الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
١٥١٥	٢٩٢	تحكيم
		١ — طلب بنك مصر إلزام المدين بالمبلغ المطالب به متضامنا مع الشركة الكفيلة . القضاء باختصاص هيئات التحكيم بالشق

الصفحة	القاعدة	
		الخاص بالكفيل وإحالاته إليها مع ندب خير لتصفية حساب المدين لدى البنك . قضاء غير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١١٠	٢٨	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩) ٢ — التحكيم . ماهيته . اكتساب إحكم المحكمة قوة الأمر المقضى طالما بقي قائما . الذمى على تجاوز رفع دعوى مبتدأة يبطلانه . م . ٨٤٩ مرافعات سابق . شرطه ألا يكون الحكم مما يجوز استئنافه .
٤٧٢	٩٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٥) ٣ — عدم إيداع حكم المحكمين مع أصل مشاركة التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة م ٨٤٢ مرافعات سابق . لا بطلان .
٤٧٢	٩٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٥) ٤ — أمر قاضى الأمور الوقتية بتنفيذ حكم المحكمين المقصود به . ليس للقاضى بحث موضوع الحكم ومدى مطابقتها للقانون . عدم صدور الأمر بالتقيد لا ينال من حجته .
٤٧٢	٩٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٥) ٥ — مساهمة الحكومة بحصة فى رأسمال الشركة أثره . اعتبارها من شركات القطاع العام المنازعة التى تنشأ بينها وبين الحكومة . اختصاص هيئات التحكيم بتنظيمها . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٧٩	١٧٤	(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">تركة</p>
		<p>١ - تصفية التركة . قيد الأمر بتعيين المصفي . أثره . منع الدائنين العاديين من اتخاذ إجراءات فردية على أعيان التركة حتى تتم التصفية . لا يحول تعيين المصفي دون اختصاص الدائن له مع الورثة .</p>
٤٥٦	٩٠	<p>(الطعن رقم ٣٦٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٨)</p> <p>٢ - انتصاب الوارث خصما عن باقي الورثة . شرطه . اعتراض أحد الورثة على قائمة شروط البيع استنادا إلى ملكيته هو وأخوته للأرض المنفذ عليها . عدم الإشارة إلى تمثيله للتركة أو استغراقهم لها . أثره . عدم انتصابه خصما عن باقي الورثة .</p>
١١٦٢	٢٢٨	<p>(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣/٥/١٩٧٨)</p> <p>٣ - القضاء باعتبار عقد البيع وصية نافذة في حدود ثلث التركة . إجازة بعض الورثة للوصية فيما جاوز الثلث . وجوب احتساب نصيبهم الميراثي منسوباً إلى ما جاوز الثلث في العقار المتصرف فيه وليس إلى باقي التركة .</p>
١٣٣٧	٢٦٠	<p>(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٨)</p> <p>٤ - استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم . مؤداه تعلق الترامات المورث بتركته دون أن تنتقل إلى ذمة الوارث إلا في حدود ما آل إليه .</p>
١٤٩٥	٢٨٨	<p>(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٧٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ — اشتغال تركة المورث على سندات التعويض عن القدر الزائد من الأطنان المستولى عليها نقاذا لقانون الإصلاح الزراعي . وجوب دخول قيمة هذه السندات في وعاء الضريبة على التركات ، لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بعد وفاة المورث ، بأبولة هذه الأطنان للدولة .</p>
١٧٩٤	٣٤٦	<p>(طعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)</p> <p style="text-align: center;"><u>تزوير</u></p> <p style="text-align: center;">الادعاء بالتزوير :</p> <p>١ — الخصم اتخذ طريق الطعن بالتزوير بالتقرير في قسم الكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك . مجرد ادعاء الخصم بأن الورقة منهورة . لا يوجب على المحكمة بحث هذا الادعاء طالما لم يسلك الطريق القانوني للادعاء بالتزوير .</p>
١٦٣	٣٨	<p>(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ ق ساجوال شخصية جلسة ١٩٧٨/١/١١) ..</p> <p>٢ — التوقيع على الورقة العرفية بالختم . إنكار من نسب إليه التوقيع . وجوب أن ينصب على بصمة الختم لأعلى التوقيع به . الاعتراف بالتوقيع دون سلوك سبيل الطعن بالتزوير ، أثره . عدم قبول الطعن بالإنكار .</p>
٣٤٤	٦٩	<p>(الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٦)</p> <p>٣ — إثبات المحضر في أصل الاعلان أنه وجه خطابا مسجلا للعلن إليه يخضره فيه بتسليم الصورة للجهة الإدارية . عدم جواز المجادلة في ذلك إلا بسلوك سبيل الادعاء بالتزوير</p>
		<p>(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)</p>
١٣٥٩	٢٦٤	

الصفحة	القاعدة	
٨١٦	١٦٠	٤ - إجراءات الإعلان التي يقوم بها المحضر بنفسه أو وقعت تحت بصره . اكتسابها صفة الرسمية . ادعاء المعلن إليه أن صورة الإعلان لم تسلم إلى جهة الإدارة على خلاف ما أثبتته المحضر في الورقة . وجوب سلوك طريق الطعن بالتزوير . (الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
٩٥٢	١٨٨	٥ - طلب تأجيل الدعوى أو إعادتها للرافعة لاتخاذ طريق الطعن بالتزوير . عدم الترام المحكمة بإجابه متى استبانت أن القصد منه هو المماطلة . (الطعن رقم ٤١٣ و ٤٣٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
٩٥٢	١٨٨	٦ - الاحتجاج بورقة في نزاع قائم . ادعاء الخصم بتزويرها في دعوى أصلية غير جائز . للمحكمة المعروض عليها النزاع الموضوعي أن تعتبر الورقة صحيحة ما دام لم يدع أمامها بالتزوير بالطريق القانوني . (الطعن رقم ٤١٣ / ٤٣٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
٩١١٨	٢١٩	٧ - الاستئناف يتقل الدعوى - إلى محكمة الدرجة الثانية - بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . عدم جواز فصل محكمة الاستئناف في أمر غير مطروح عليها . مثال بشأن دعوى تزوير فرعية . (الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		٨ - أثر الاستئناف . انتقال النزاع إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفاع ودفع . لا حاجة لاستئناف فرعي فيما فصلت فيه المحكمة الابتدائية لغير مصلحته متى انتهت إلى القضاء له بكل طلباته . شرطه . عدم

الصفحة	القاعدة	
		تنازله عن دفاعه صراحة أو ضمنا . مثال بشأن رفض الادعاء بالتزوير .
١٣٩١	٢٦٩	(الطن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١)
		اثبات التزوير :
		١ — تسليم المدين باختياره الورقة الموقعة منه على يياض لآخر . قيام هذا الأخير بتسليمها لثالث الذي ملأ بياناتها على خلاف الحقيقة . اعتباره تزويرا . جواز إثباته بكافة الطرق .
٧٦٨	١٥١	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
		٢ — تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على يياض ممن استؤمن عليها . اعتباره بمثابة خيانة أمانة إذا كان تسليم الورقة له اختيارا . يعد تزويرا إذا حصل الاستيلاء على الورقة بغير التسليم الاختياري . عدم جواز إثبات التغيير في الحالة الأولى بغير الكتابة ، جواز إثباته بالبينه في الحالة الثانية . مثال .
١٤٦٧	٢٨٢	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)
		٣ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الادعاء بالتزوير باعتبار أن الواقعة خيانة أمانة لا يجوز إثباتها بالكتابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بأحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المستأنفة هذه الواقعة بالبينه . إحضار المستأنف عليه شهوده .. لا يفيد تنازله عن دفاعه أمام محكمة أول درجة بعدم جواز الإثبات بالبينه . عليه ذلك .
١٤٦٧	٢٨٢	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في الادعاء بالتزوير :
		١ - النسخة الكربونية للعقد الموقع عليه بإمضاء منسوب للتعاقد . لها حجيتها في الإثبات قبله . القضاء بعدم قبول الادعاء بتزويرها باعتبار أنه لا قيمة لها في الإثبات . خطأ .
٣٥٧	٧١	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١)
		٢ - عدم جواز الحكم في الادعاء بالتزوير في الموضوع معاً . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذه القاعدة . خطأ في القانون .
٧٦٨	٢٥١	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
		٣ - قضاء الحكم الابتدائي في دعوى التزوير الفرعية . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
١٣٣٧	٢٦٠	(الطعن رقم ٣٧٧ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
		٤ - عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته ، وفي الموضوع معاً . القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير متبجح وفي موضوع الدعوى معاً . صحيح .
٢٠٤٦	٣٩٩	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)

تسجيل

١ - نقل ملكية العقار بتسجيل العقد أو الحكم . عدم انسحابه إلى الماضي . التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفة الدعوى انسحاب أثره إلى هذا التسجيل . هذا الأثر هو استثناء لا يصح القياس عليه . الشفيع لا يحدد مالكاً إلا من تاريخ التأشير لا من تاريخ تسجيل الصحيفة .

(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		٢ — انتقال ملكية العقار في ظل القانون المدني السابق بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسجيل ذلك قبل صدور قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ . الشرط المانع من التصرف الوارد في عقد بيع إلا بعد سداد كامل الثمن . عدم تقاذه قبيل الغير حسن النية إلا بالتسجيل .
١٥٧٨	٣٠٥	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨) ... ٣ — الدعوى بإخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . جـواز صدور التكليف من المؤجر ولو لم يكن مالكا ، التكليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير مسجل . لا أثر له طالما لم يسبقه نفاذ حوالة عقد الإيجار إليه قبل المستأجر .
١٦٩٤	٣٢٥	(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٨) ... ٤ — مشتري العقار بعقد غير مسجل . له كافة حقوق المؤجر قبل المستأجر . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع مع قبول المستأجر للحوالة أو إعلائته بها .
١٦٩٤	٣٢٥	(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٨) ... ٥ — التكليف المصاهر من مشتري العقار بعقد غير مسجل إلى المستأجر للوفاء بالأجرة المتأخرة قبل نفاذ حوالة عقد الإيجار في حقه . أثره . عدم قبول دعوى المشتري بإخلائه من العين . لا يغير من ذلك تسجيله عقد الشراء بعد رفع الدعوى أو إعلان المستأجر بالحوالة في صحيفة دعوى الإخلاء .
١٦٩٤	٣٢٥	(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٨) ... ٦ — تصرفات مشتري العقار المشفوع فيه . عدم بريانها قبل الشفيع متى تمت بعد تسجيل إعلان الرضبة في الشفعة . لا عبرة بتاريخ حصول الإعلان .
١٨٩١	٣٦٥	(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٢) ...

الصفحة	القائمة	تعليم
		١ - العلاقة بين أصحاب المدارس الخاصة والجهة المشرفة على التعليم . تنظيمية وليست تعاقدية . إعانة الإيجار ليست حقا مكتسبا لأصحاب المدارس الخاصة المجانية . هي منحة المرد في تقديرها إلى الجهة الإدارية . ق ١٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن التعليم الخاص . وجوب ألا يشوب هذا التقدير عيب الانحراف بالسلطة .
١٣١١	٢٥٦	(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤) ٢ - العقارات المملوكة للأفراد المؤجرة لمعهد وزارة التربية والتعليم . خضوعها للضريبة على العقارات المبنية . وجوب تخفيض الأجرة بما يعادل الاعفاء الضريبي . القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ .
١٩٧٧	٣٨٥	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠) الخطأ الموجب للتعويض : ١ - فصل رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للمؤسسة العامة دون مبرر . أثره مسئولية الشركة عن التعويض . لا يغير من ذلك أن يكون الفصل بقرار من رئيس الجمهورية . (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٤) ٢ - التعويض عن فسخ العقد . أسامة المسئولية التقصيرية القضاء به استنادا إلى توافر الخطأ وعلاقة السببية والضرر .
١٨١	٤١	

الصفحة	القاعدة	
٢٦٥	٥٥	لا يعيب الحكم وصف الخطأ بأنه عقدي طالما لم يؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٩)
٨٢٧	١٦٢	٣ - اقتصاب الطاعن الشقة المؤجرة للطعون عليه . القضاء بإلزامه بالتعويض . لا محل للنعي بأن المطعون عليه مسكنا وعيادة أخرى خلاف الشقة المذكورة بالمخالفة لقانون مزاولة مهنة طب الأسنان وقانون إيجار الأماكن . (الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢١)
١٠٧٩	٢١٢	٤ - الحراسة الموجبة لمسئولية حارس الشيء . قيامها على خطأ مفترض . مناطها . انتقال أعباء تشغيل وصيانة الشبكة الكهربائية إلى مؤسسة الكهرباء . القرارين الجمهوريين ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ الترام مجلس المدينة بالتعويض باعتبار أن الشبكة المذكورة في حراسته . عدم بحث الحكم ما إذا كانت الحراسة قد انتقلت بالفعل إلى المؤسسة من عدمه قصور . (الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
١٠٩٤	٢١٥	٥ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ في جانبه لا يمنع المحكمة من الترام المتبوع بالتعويض على أساس المسئولية الشيئية . علة ذلك . (الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
١٠٩٤	٢١٥	٦ - القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ في جانبه . تطرق الحكم الجنائي إلى بحث خطأ المجنى عليه . تزيد لا يجوز حجيته أمام المحاكم المدنية . (الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة التاج لعدم قيام الدليل على ثبوت الخطأ في جانبه . اضافتها أن الحادث كان وليد القوة القاهرة . تزيد لا يكتسب حجية أمام المحكمة المدنية . تنفى هذه المحكمة قيام السبب الأجنبي عند الفصل في دعوى التعويض عن المسؤولية الشبئية . لا خطأ .
١٣٥٩	٢٦٤	(الطعن رقم ٩٤٦ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		٨ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعنة ورفض الدعوى المدنية قبلها لانتفاء الخطأ الشخصي في جانبها لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية باعتبارها مسئولة عن أعمال تابعها محدث الضرر م ١٧٤ مدنى .
١٤٠٦	٢٧٢	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٦)
		٩ - عقد القطر . من عقود النقل البحري . جواز الاتفاق على أن تكون القاطرة تحت رقابة وتوجيه مالك المنشأة المقطورة اعتباره في هذه الحالة مسئولاً عما تحدثه القاطرة من ضرر للغير بصفتها تابعة له . جواز رجوع المضرور عليه مباشرة بطلب التعويض . لا يغير من ذلك عدم استعمال المتبوع سلطته في التوجيه والإشراف .
١١٨٠	٢٣٢	(الطعن رقم ٦٥٧ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		١٠ - حق العامل في الرجوع على صاحب العمل بالتعويض عما أصابه من ضرر أثناء العمل . شرطه . أن يكون خطؤه جسيماً . وجوب خصم الحقوق التأمينية التي حصل عليها من هيئة التأمينات من التعويض المستحق له قبل رب العمل .
١٣٤٦	٢٤٤	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٣)

الصفحة	القاعدة	
١٥٠٠	٢٨٩	<p>١١ - حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة المؤمن بما دفعته من تعويض للضرر . مناطه . أن يكون المالك قد وافق على قيادة مركب الحادث للسيارة دون رخصة قيادة . عدم استظهار الحكم هذه الموافقة أو علاقة التبعية . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠)</p>
١٦٣٢	٣١٥	<p>١٢ - القضاء بالزام المتبوع بالتعويض . وجوب بيان الحكم لخطأ التابع وأدلته . عدم انصاح الحكم عن المصدر الذي استظهر منه ثبوت الخطأ . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)</p> <p>الضرر في دعوى التعويض :</p> <p>١ - اختصاص الطاعن الشقة المؤجرة للطعون عليه . الزام الطاعن بتعويضه من الأجرة التي قام بسدادها لأوخر خلال الفترة التي حرم من الانتفاع بالعين . لا خطأ .</p> <p>(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢١)</p> <p>٢ - تعويض ملاحى السفن في حالة قطع عضو من أعضائهم م ٧٧ من قانون التجارة البحرية . فقد الملاح أسنانه أثناء ونسب عمله بالسفينة . أثره . استحقاقه للتعويض .</p> <p>(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)</p> <p>٣ - الشرط الجزائي . التزام تابع للالتزام الأصلي القضاء بفسخ العقد المتضمن للشرط . أثره . عدم الاعتداد بالتعويض المقدر بمقتضاه . عبء إثبات الضرر في هذه الحالة على حائق الدائن .</p> <p>(الطن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٨)</p>

الصفحة	القاعدة	تعويض
		<p>٢ — طلب التعويض عن الحسارة الحاصلة والكسب الفائت اعتبار الحكم أن عنصر التعويض عما فات من كسب هو طلب للفوائد . خطأ في القانون .</p>
١٠٢٥	٢٠٢	<p>(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٨)</p> <p>٥ — طلب التعويض عن الضرر المادى نتيجة وفاة شخص آخر شرطه ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار كانت محققة .</p>
١٣٠١	٢٥٤	<p>(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣)</p> <p>تقدير التعويض :</p> <p>١ — القانون ٨٧ سنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة . الاستيلاء على إحدى وسائل النقل لتشغيلها لمدة معينة . وجوب تقدير المحكمة للتعويض وفقا للقواعد العامة في القانون المدنى دون القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .</p>
١٢٥٤	٢٤٦	<p>(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)</p> <p>٢ — قضاء محكمة الجنح بتعويض مؤقت للضرر . لا يحول دون المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية :</p>
١٣٠٦	٢٥٥	<p>(الطن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣)</p> <p>٣ — الاستئناف . أثره . الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه عدم جواز القضاء بزيادة التعويض المحكوم به .</p>
١٥٧٤	٣٠٤	<p>(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)</p> <p>٤ — جواز ادماج المحكمة الضررين المادى والأدبى معا وتقدير التعويض عنهما بغير تخصيص . تعديل محكمة الاستئناف</p>

الصفحة	القاعدة	
		للحكم الابتدائي وقصرها التعويض على أحد هذين العنصرين . أثره . وجوب التزول بالتعويض عن الضرر المحكوم به ابتدائيا .
١٥٧٤	٣٠٤	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧) دعوى التعويض :
		١ — قضاء المحكمة الابتدائية برفض طلب المدعى فسخ العقد والتعويض ، مع ندب خير لتحقيق عناصر التعويض الذي طلبه المدعى عليه في صورة طلب عارض . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الشق الأول المستأنف من الحكم . قضاء غير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٢١٤	٤٦	(الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦) ٢ — مسئولية المتبوع من أعمال تابعة . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . حقه في الرجوع على تابعه بما يفي به من تعويض للمضرور .
١١٨٠	٢٣٢	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨) ٣ — القانون ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التبعة العامة . اختصاص الجان الإدارية بتقدير التعويض في حالة الاستيلاء جبرا على وسائل النقل وفقا للقواعد التي تضمنها هذا القانون . اختصاص المحكمة بتقدير التعويض في حالة استعمالها مدة معينة .
١٢٥٤	٢٤٦	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥) ٤ — دعوى التعويض عن وفاة عامل نتيجة حادث سيارة مملوكة لرب العمل . ثبوت أن الأخير صاحب مكتب لسيارات النقل جواز إعلانه في محله التجاري . علة ذلك .
١٣٥٩	٢٦٤	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - دعوى التعويض عن المسؤولية . للحكمة من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس القانوني الصحيح للدعوى . لا يعد ذلك تغييرا للسبب فيها .
١٣٥٩	٢٦٤	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩) تقادم دعوى التعويض :
		١ - العلم الظني الذي لا يحيط به الضرور بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه . لا يبدأ به سريان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض عن العمل غير المشروع . القضاء يبدأ سريان التقادم من تاريخ علم الضرور بتخلف عاهة مستديمة لديه نتيجة إصابته وليس من تاريخ الحكم النهائي الصادر من محكمة الجناح بالتعويض المؤقت . لا خطأ .
١٣٠٦	٢٥٥	(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣) ٢ - التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقي بوقوع الضرر والمسئول عنه . القضاء يبدأ سريان التقادم من تاريخ التصديق على الحكم الصادر من المحكمة العسكرية بإدانة المتهم المسئول عن الضرر . خطأ .
١٤٠١	٢٧١	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٥ ق ٦ - جلسة ١٩٧٨/٦/٥) <u>تقادم</u>
		(أولا) التقادم المكسب :
		١ - جواز تملك الأموال العامة بالتقادم . م ٩٧٠ مدني قبل تعديلها بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .
٦٦	٢٠	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
٣٨٦	٧٧	٢ — حيازة الشريك للحصة الشائعة . صلاحيتها أساسا لتملكها بالتقادم متى قامت على مناهضة حق باقي المالكين بما لا يترك مجالا لشبه الغموض أو مظنة التسامح . (الطن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢)
٣٨٦	٧٧	٣ — السبب الصحيح للتملك بالتقادم الخمسى . ماهيته . صدور البيع من شخص باعتباره نائبا عن المالك وهو ليس بنائب . عدم اعتباره سببا صحيحا في هذا الخصوص . (الطن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢)
٤٩٠	٩٦	٤ — طلب المجلس المحلي تثبيت ملكيته لأرض النزاع . استناده إلى وضع اليد المدة الطويلة . طلبه أمام محكمة الاستئناف الحكم له بالملكية بصفة ناظرا على الأرض باعتبارها موقوفة . طلب جديد . هدم جواز إبدائه لأول مرة في الاستئناف . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
٦١٥	١٢٠	٥ — قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف . عدم سريانها إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له . (الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨)
١٥٧٠	٣٠٣	٦ — السلف المشترك . هو من تصرف في عين تكون هي بذاتها محل تصرف منه لآخر . القضاء بعدم جواز احتجاج الشفيع قبل المشفوع فيه بضم حيازة سلفهما لمدة حيازته رغم اختلاف العقار محل التصرف . خطأ . (الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
١١٧١	٢٣٠	٧ — الحارس القضائي . وكيل عن أصحاب الشأن . جواز استنادهم إلى حيازته كسبب لكسب الملكية بالتقادم . (الطن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — الحيازة كسبب لكسب الملكية . ماهيتها . عدم وجوب علم المالك علما يقينا بحيازة الغير للعقار . كفاية كون الحيازة ظاهرة بحيث يستطيع العلم بها .
١٧٠٦	٢٢٧	(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
		٩ — كسب حق المثل بالتقادم . أثره . عدم أحقية الجار في البناء على مسافة أقل من متر على طول البناء الذي فتح فيه المثل . م ٨١٩ مدني . القضاء بإزالة بناء الجار دون قصر الإزالة على ما بني في مسافة متر بطول البناء . خطأ في القانون .
١٧٢١	٣٣١	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢١)
		(ثالثا) التقادم المسقط :
		١ — الوفاء هي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة وضريبة التركات . سقوطها بالتقادم بانقضاء خمس سنوات من تاريخ الوفاء .
١٣٨	٣٣	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٢ — تقادم الحق في استرداد صاحب الشأن لرسم الشهر العقاري . بدؤه من تاريخ امتحالة إجراء الشهر .
٥٤٥	١٠٧	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢١)
		٣ — دعوى ضمان الاستحقاق . تقادمها بخمس عشرة سنة
		(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)
		٤ — حق الواهب في استرداد المال الموهوب في حالة تحقق الشرط الفاسخ الذي علق عليه الالتزام . أساسه دعوى

الصفحة	القاعدة	
		الفسخ . عدم خضوعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ مدني .
٧٧٣	١٥٢	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٨)
		٥ - التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . سريانه على الدعاوى الخاصة بالكيبالة دون قيد ، والسند الإذني والسند لحامله والشيك متى كان كل منها عملا تجاريا . الأوراق الأخرى المحسرة لأعمال تجارية . خضوعها للتقادم الصرفي . شرطه . الإيصال المتضمن استلام مبلغ نقدي لاستغلاله في الأعمال التجارية . لا يعد محررا لأعمال تجارية .
٨٥٢	١٦٨	(الطن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٧٨)
		٦ - المنع من سماع الدعوى بمضي المدة . شرطه . وجوب أن يكون الحق المدعى به موضع انكار الخصم طيلة مدة ١٥ سنة تحصيل وقت بدء النزاع . من سلطة محكمة الموضوع .
٩٢٤	١٨٢	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية جلسة ٢٩/٣/١٩٧٨)
		٧ - ثبوت أن محل الوديعة مبلغ من المال . اعتبارها وديعة ناقصة . للودع حق شخصي للطالبة بقيمة ماله . سريان أحكام التقادم المسقط في شأن هذا الحق .
١٠١٥	٢٠٠	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٧٨)
		٨ - بطلان عقد الإيجار بطلانا مطلقا . حق المؤجر في المطالبة بالريع . سقوطه بالتقادم بمضي خمسة عشرة سنة .
١٠٣١	٢٠٤	(الطن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩/٤/١٩٧٨)
		٩ - قواعد تحديد الأجرة القانونية للأماكن . في ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تعلقها بالنظام العام . بطلان الاتفاق على أجرة

الصفحة	القاعدة	
		تزيد عن المقرر قانوناً . جواز إقامة الدعوى بذلك ولو بعد انقضاء العلاقة التجارية طالما لم يسقط الحق في رفعها بالتقديم .
١١٣٠	٢٢٢	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦)
		١٠ — العلم الظني الذي لا يحيط به المضرور بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه . لا يبدأ فيه سريان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض عن العمل غير المشروع . القضاء ببدء سريان التقادم من تاريخ علم المضرور بتخلف عاهة مستديمة لديه نتيجة إصابته وليس من تاريخ الحكم النهائي الصادر من محكمة الجناح بالتعويض المؤقت . لا خطأ .
١٣٠٦	٢٥٥	(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣)
		١١ — التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقي بوقوع الضرر والمسئول عنه . القضاء ببدء سريان التقادم من تاريخ التصديق على الحكم الصادر من المحكمة العسكرية بإدانة المتهم المسئول عن الضرر . خطأ .
١٤٠١	٢٧١	(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٥)
		١٢ — مدة تقادم الضريبة العقارية على الأراضي الزراعية خمس سنوات . بدء سريانها من نهاية السنة التي تستحق عنها الضريبة .
١٧٢٦	٣٣٢	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢١)
		١٣ — البيع القابل للتبويض دون ضرر . بيعه بسعر الوحدة . أثره . عدم شمول البيع ما يستولى عليه المشتري زيادة عن القدر المبيع . طلب البائع مقابلاً لهذه الزيادة . لاتعد مطالبة بتكاملة الثمن ولا يسرى في شأنها التقادم الحولي . م ٤٣٤ مدني .
١٧٧٧	٣٤٢	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — إقامة الدعوى ضد مصلحة الجمارك بطلب رد قبعة البضائع المصادرة . سقوطها بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .
١٩٦٩	٣٨٣	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		<u>التقادم في مسائل العمل والتأمينات :</u>
		١ — ادعوى الناشئة عن عقد العمل . سقوط بالتقادم بانقضاء سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل . م ٦٩٨ مدني .
٩٤٢	١٥٨	(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١)
		٢ — تسليم العامل بياناً بما يستحقه من عمولة توزيع قبل فصله من العمل . إقامة دعواه بطلب العمولة المذكورة بعد انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . أثره . سقوط حقه بالتقادم الحولي .
١٠٦٨	٢١٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)
		٣ — فروق الأجر المستحق للعامل نتيجة تسوية حالته . خضوعها للتقادم الخمسي .
١٠٦٨	٣٣٨	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٧/٢٤)
		٤ — علم العامل علماً يقينا بقرار فصله من تاريخ تقديم شكواه إلى مكتب العمل . مطالبته بحقوقه العمالية بعد انقضاء سنة من هذا التاريخ . أثره . سقوط دعواه بالتقادم لا يغير من ذلك عدم مراعاة المهلة القانونية للاخطار بالفصل .
١٧٥٦	٣٣٨	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — مطالبة العامل بأجره قبل انقضاء سنته من تاريخ انتهاء العقد . عدم سقوط دعواه بالتقادم . لا يغير من ذلك تعديل طلباته بإضافة ما استجد له من حقوق أخرى .
١٧٥٦	٣٣٨	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦)
		٦ — حق العامل في المعاش قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . منشؤه القانون وليس عقد العمل . عدم سريان أحكام التقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ مدني في هذا الخصوص .
٧٩٠	١٥٥	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٨)
		٧ — نفي الحكم للتقادم الحولي الذي تمسك به الطاعن . عدم إعمال المحكمة لحكم المادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا خطأ طالما لم يتمسك الطاعن بالتقادم المنصوص عليها فيها .
٧٩٠	١٥٥	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٨)
		٨ — اشتراكات التأمين والغرامات والفوائد التأخيرية المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية تقادمها بخمس سنوات ولو أقر المدين بالمديونية .
١٠٠٩	١٩٨	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٥)
		(ثالثاً) الدفع بالتقادم :
		١ — عدم التمسك بالتقادم المسقط . جواز اعتباره نزولاً عنه . شرط ذلك . عدم إثارة التقادم أمام لجنة الطعن . لا يفيد في ذاته النزول عنه .
١٣٨	٣٣	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دفاع الوصية بأنها لا تملك التنازل عن التقادم ولو ضمنا دون إذن محكمة الأحوال الشخصية . اغفال الحكم الرد عليه . قصود .
١٣٨	٣٣	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٣ — التقادم . جواز التزول عن الدفع به صراحة أو ضمنا بعد ثبوت الحق فيه . لمحكمة الموضوع تقدير ذلك . مثال في سقوط الحق في المطالبة بالأجرة .
١٩٧٧	٣٨٥	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢٠)
		٤ — قضاء المحكمة في التظلم من أمر الحجز التحفظي . عدم جواز تعرضه للموضوع التماس الحكم عن الدفع بتقادم الدين . لاخطأ .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٦)
		٥ — الدفع بالتقادم المسقط . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٤٥	٢٢٥	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)
		٦ — الدفع بسقوط الحق بالتقادم الصرفي . م ١٩٤ من قانون التجارة . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٩٠	٢٨٧	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		(رابعا) انقطاع التقادم :
		١ — انقضاء الخصومة بمضي خمس سنوات على آخر اجراء صحيح فيها م ٣٠٧ مرافعات سابق اثره الغاء جميع اجراءات الدعوى وزوال اثره في قطع التقادم . سريان هذا اثر بالنسبة لكل من طرفي الدعوى .

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الاجراء القاطع لتقديم ضريبة نوعية . قاطع بدوره لتقديم ضريبة الإيراد العام في صدد هذا العنصر وحده دون باقى العناصر .
٢٢٦	٤٨	(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٧)
		٣ — المطالبة القضائية القاطعة للتقديم . مناطها . الدعوى بتثبيت ملكية المدعى لعقاره تعديل طلباته إلى طلب بطلان حكم مسمى الزاد . أثره زوال أثر الصحيفة في قطع التقديم المكسب لملكية المدعى عليه لذات العقار . اعتبار هذا التقديم مستمرا في سريانه منذ بدايته .
٣٨٦	٧٧	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢)
		٤ — المطالبة القضائية القاطعة للتقديم المسقط . ماهيتها . دعوى العامل بالغاء قرار فصله . لا تقطع سريان التقديم في المطالبة بتأخر الأجر والعمولة والمنحة السنوية .
١٠٦٨	٢١٠	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)
		٥ — المطالبة بجزء من الحق . أثرها . انقطاع التقديم بالنسبة لباقى الحق طالما أن المطالبة الجزئية دالة على التمسك بالحق جميعه .
٥١٥	١٠١	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٨)
		٦ — إقرار أحد الشركاء في شركات التضامن أو التوصية بدين مصلحة الضرائب أو بتنازله عن التقديم . لا أثره بالنسبة لباقى الشركاء .
٧٥٠	١٣٧	(الطن رقم ٧١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
		٧ — صدور الحكم بدين لمصلحة الضرائب قبل أحد الشركاء في شركات التضامن أو التوصية أثره . بدء سريان تقديم

الصفحة	القاعدة	
		جديد بالنسبة لهذا الشريك وحده ومدته خمس عشرة سنة من تاريخ صدور الحكم .
٧٠٠	١٣٧	(الطن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
		٨ — التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء . لا يعد تلبية قاطعا للتقادم حلة ذلك .
١٠١٥	٢٠٠	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٧)
		٩ — إدعاء الدائن بانقطاع التقادم باتفاق المدين معه على تأجيل الوفاء بالدين قبل انقضاء مدة التقادم . وجوب التقيد في اثباته بالقواعد العامة في الاثبات بالبينة .
١٩٢٧	٣٧٣	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٤)
		١٠ — وفاء المستاجر بالقدر غير المتنازع عليه من الأجرة . لا ينقطع به سريان التقادم الجمعي بالنسبة لفروق الأجرة المتنازع عليه . حلة ذلك .
١٩٢٧	٣٧٣	(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		١١ — الدفع بالتقادم . لاحكمة من تلقاء نفسها أن تقرر بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .
٧٧٣	١٥٢	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٦)
		(خامسا) وقف التقادم :
		صلة القرابة . لا تعد في ذاتها مانعا أدبيا . وجوب الرجوع إلى ظروف كل دعوى على حده .
١٠١٥	٢٠٠	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٧)

الصفحة	القاعدة	التقسيم
		التقسيم وأجزائها ق ٢٩ لسنة ١٩٦٦ . إلحاق الطـ ورق والمتنزهات بالمنافع العامة دون مقابل . شرطه . دخولها في التقاسيم أو أجزائها التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠
١٩٣٣	٣٧٥	(الطن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٧٨)
		تنفيذ
		١ — الدعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية . القضاء برفضها استنادا إلى خلو الأوراق عما يكشف عن فقد الصورة التنفيذية الأولى . هو في حقيقته قضاء في الدعوى بحالتها . جواز رفع دعوى جديدة بذات الطلبات بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها .
٧٢	٢١	(الطن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٣/١/١٩٧٨)
		٢ — أمر قاضي الأمور الوقفية بتنفيذ حكم المحكمين المقصود به . ليس للقاضي بحث موضوع الحكم ومسدى مطابقته للقانون . عدم صدور الأمر بالتنفيذ لا ينال من حجيته .
٤٧٢	٩٣	(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٨)
		٣ — تنفيذ أحكام النفقة في مسائل الأحوال الشخصية بالطريق الإداري اختلاف إجراءات المجز في هذه الحالة تحت يد إحدى الجهات الإدارية عن إجراءات حجزها للدين لدى الغير في قانون المرافعات . م ٥٧٤ مرافعات سابق المقابلة للمادة ٣٥٠

الصفحة	القاعدة	
		مرافعات حالي . عدم انطباق أحكامها عند التنفيذ بالطريق الإداري .
٦٣٩	١٢١	(الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١)
		٤ - إختار الممول بعناصر تقدير الضريبة . عدم صلاحيته سنداً تنفيذياً لاقتضاؤها . تحصيل الضريبة بعد صدور قرار لجنة الطعن . وجوب صدور أوراق واجبة التنفيذ للتحصيل بمقتضاها .
٧٤٥	١٤٦	(الطن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٤ ق - لسنة ١٩٧٨/٣/١٥)
		٥ - الاشتراك في توزيع حصيلة التنفيذ . وجوب أن تكون مستندات الطالب مثبتة لوجود الدين ومقداره .
٨٤٧	١٦٧	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣)
		٦ - المنازعة الموضوعية في التنفيذ والمنازعة الوقتية فيه . المقصود بكل منهما .
١٠٠٥	١٩٧	(الطن رقم ٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٣)
		٧ - قضاء المحكمة الاستئنافية في طلب وقف تفيذ الحكم المستأنف . قضاء وقفي لا يجوز قوة الأمر المقضي . للمحكمة العدول عن ما ارتأته وقت الفصل في هذا الطلب .
١٧٦٦	٣٤١	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
		الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري :
		١ - وقف تنفيذ حكم النفقة المنفذ به تحت يد إحدى الجهات الإدارية . كفيته . وجوب امتصهار حكم قضائي بذلك القضاء بأن حكم النفقة يفقد قوته كسند تنفيذي بمجرد انقضاء سنة من تاريخ الطلاق . خطأ في القانون .
٦٣٩	١٢٦	(الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الطعن أمام المحكمة الابتدائية في قرار لجنة الطعن الضريبي . لا يفقد القرار قوته التنفيذية .
٧٤٥	١٤٦	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٨)
		٣ — القضاء باخلاء المستأجر من التنازل المعجل ، والتأجيل لنظر طلب التعويض . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض طلب الإخلاء . جواز الطعن فيه بالنقض استقلالا . ملة ذلك قابلية الحكم الاستئنافي للتنفيذ الجبري بإعادة الحال إلى ما كان عليه .
١٣٠٤	٤٣٧	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٨)
		٤ — الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري الجائز الطعن فيها استقلالا م ٢١٣ مرافعات . ماهيتها الأحكام الصادرة بالإلزام بشيء قابل للتنفيذ باستعمال القوة الجبرية .
١٣٤١	٢٤٣	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٨)
		٥ — الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها على استقلال . جواز الطعن في بعض الأحكام استثناء من بينها تلك القابلة للتنفيذ الجبري م ٢١٣ مرافعات .
١٣٦٩	٢٤٩	الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٨
		٦ — الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري التي يجوز للطعن فيها استقلالا قبل صدور الحكم المنهي للخصومة . هي أحكام الإلزام في طلب موضوعي . القابلة للتنفيذ جبرا . الأحكام المقررة لحق له مركز قانوني لا تعد كذلك .
١٣٦٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - القضاء بالاعتداد بالأجرة المتفق عليها في العقد لعدم خضوعها لقوانين التخفيض والتأجيل لنظر طلب فروق الأجرة المستحقة للتأجيل لا يعد حكماً قابلاً للتنفيذ الجبري عدم جواز الطعن فيه استقلاً .
١٢٦٩	٢٤٩	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٨) اختصاص قاضي التنفيذ :
		١ - طلب المدعى الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتراف بالحجز استناداً إلى براءة ذمته من الدين . منازعة وقتية في التنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها .
٦٧٩	١٣٢	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٤/٣/١٩٧٨) ٢ - دعوى صحة الحجز الصادر بأمر من قاضي التنفيذ . وجوب اتباع الإجراءات العادية في رفع الدعوى م . م ٣٢٠ مرافعات .
١٤٦٢	٢٨١	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨) ٣ - تحديد جلسة في الأمر بالحجز الصادر من قاضي التنفيذ طلب الحاجز الحكم بصفة الحجز في تلك الجلسة دون اتباع الإجراءات العادية لرفع الدعوى . أثره . اعتبار دعوى صحة الحجز غير مقبولة .
١٤٦٢	٢٨١	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨) استئناف أحكام قاضي التنفيذ :
		١ - استئناف الحكم الصادر من قاضي التنفيذ في منازعة وقتية . اختصاص المحكمة بالبتة نهائية برهنة استئنافية بنظره .
٦٧٩	١٣٢	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٤/٣/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٥	١٩٧	٢ — قضاء محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف باعتبار أنه صادر من قاضى التنفيذ فى منازعة وقتية . وجوب القضاء بإحالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره . (الطن رقم ٨١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٨)
٢٠٦٥	٤٠٢	٣ — طلب المحجوز عليه الحكم بصفة مستعجلة بتقدير مبلغ وإيداعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء بالدين المحجوز من أجله . منازعة وقتية فى التنفيذ . استئناف الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . (الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٧٨)
تنفيذ عقارى		
١٢١	٣٠	١ — بطلان إجراءات التنفيذ العقارى لعدم إعلان السند التنفيذى وتأييه نزع الملكية للدين . بطلان نسبي . شرع لمصلحة المدين وحده . (الطن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٨)
٢١٨	٤٧	٢ — الصورية . ورودها على العقود والأحكام وبخاصة أحكام رسو المزاد . (الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٨)
٦١٩	١٢١	٣ — حكم إيقاع البيع . عدم جواز استئنافه إلا فى الحالات الثلاث المنصوص عليها فى المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر . (الطن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٨/٢/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		قائمة شروط البيع :
		١ - إغفال قلم الكتاب إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . عدم تقييد المدين في هذه الحالة بميعاد الاعتراضات . لا يعد ذلك من حالات الوقف الحتمى للإجراءات . الحكم برفض طلب الوقف في هذه الحالة . غير جائز الاستئناف .
٦٩٠	١٣٥	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
		٢ - تأجيل البيع لبطلان إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع . حضوره بعد ذلك بجماسة البيع دون أن يتمسك ببطلان الإجراءات أمام قاضى الموضوع الى ما قبل صدور حكم بإيقاع البيع . رفض القاضى وقف البيع الى أن يقضى فى دعوى بطلان الإجراءات الأصلية التى أقامها المدين . عدم قابليته للاستئناف .
٦٩٠	١٣٥	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
		٣ - اعتراض أحد الورثة على قائمة شروط البيع . الحكم الصادر برفضه . اكتسابه قوة الأمر المقضى قبل المعارض وحده دون باقى الورثة .
١١٦٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣)
		٤ - انتصاب الوارث خصما عن باقى الورثة . شرطه . اعتراض أحد الورثة على قائمة شروط البيع استنادا الى ملكيته هو وإخوته للأرض المنفذ عليها . عدم الإشارة الى تمثيله للورثة . استغراقهم للتركة . أثره . عدم انتصابه خصما عن باقى الورثة .
١١٦٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - فصل المحكمة في الاعتراضات على قائمة شروط البيع المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية . أثره . اكتساب قضائها متى صار نهائيا قوة الأمر المقضي . عدم جواز العودة إلى إثارة ذات النزاع في دعوى لاحقة . المسواد ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، مرافعات سابق .
١١٦٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٣) ... ٦ - إخبار المشتري من المدين بإيداع قائمة شروط البيع باعتباره حائزا . منازعته في التنفيذ على أساس أن العين ليست مملوكة للمدين . وجوب رفعها بطريق الاعتراض على القائمة وليس بدعوى مبتدأة . م ٦٤٢ مرافعات سابق . تعلق ذلك بالنظام العام .
١١٦٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٣) ... (ج) جمارك
		١ - اللوائح المتممة للقوانين قرارات إدارية تنظيمية . تقاؤها في حق الإدارة من تاريخ صدورها ولو لم تنشر في الجريدة الرسمية . عدم جواز الاحتجاج بها في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ النشر . مثال بشأن قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ م .
٣٥٠	٧٠	(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣) ... ٢ - قرار مدير الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ . تحديده نسبة التسامح عن النقص الجزئي في البضاعة بواقع ٥ ٪ من البضائع المنقرطة أو من مشمول الطرد . وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة . التفسير الصادر من مدير

الصفحة	القاعدة	
		الجمارك باحتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حدة . مخالف للقانون وخارج عن حدود التفويض .
٣٥٠	٧٠	(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
		٣ — إقامة الدعوى ضد مصلحة الجمارك بطلب رد قيمة البضائع المصادرة . سقوطها بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .
١٩٦٩	٣٨٣	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
(ح)		
حجر . خراصة . حكم . حيازة		
حجز		
الحجز التحفظي :		
		١ — توقيع الحجز التحفظي . شرطه . المنازعة غير الجدية في الدين . لا أثر لها في اعتباره محقق الوجود متى كان ثابتا بسند ظاهر .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٦)
		٢ — توقيع الحجز التحفظي خشية فقدان الدائن ضمان حقه . صعب إثبات ذلك . وقوعه على عاتق الدائن .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٦)

الصفحة	القائمة	
		٣ - قضاء المحكمة في التظلم من أمر الحجز التحفظي . عدم جواز تعرضه للوضوح . التفات الحكم عن الدفع بتقادم الدين . لا خطأ .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٦) دعوى صحة الحجز :
		١ - دعوى صحة الحجز الصادر بأمر من قاضي التنفيذ . وجوب اتباع الإجراءات العادية في رفع الدعوى . م ٣٢٠ مرافعات .
١٤٦٢	٢٨١	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٤) ٢ - تحديد جلسة في الأمر بالحجز الصادر من قاضي التنفيذ . طلب الحجز بالحكم بصحة الحجز في تلك الجلسة دون اتباع الإجراءات العادية لرفع الدعوى . أثره . اعتبار دعوى صحة الحجز غير مقبولة .
١٤٦٢	٢٨١	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٤) حجز ما للدين لدى الغير :
		١ - تنفيذ أحكام النفقة الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بالطريق الإداري . اختلاف إجراءات الحجز في هذه الحالة تحت يد إحدى الجهات الإدارية عن إجراءات حجز ما للدين لدى الغير في قانون المرافعات . م ٥٧٤ مرافعات سابق المقابلة للسادة ٣٥٠ مرافعات حالي . عدم انطباق أحكامها عند التنفيذ بالطريق الإداري .
٦٣٩	١٢٦	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — وقف تنفيذ حكم النفقة المنفذ به تحت يد إحدى الجهات الإدارية . كفيته . وجوب استصدار حكم قضائي بذلك . القضاء بأن حكم النفقة يفقد قوته كسند تنفيذي بمجرد انقضاء سنة من تاريخ الطلاق . خطأ في القانون .
٦٣٩	١٢٦	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١) ٣ — عدم تقرير المحجوز لديه بما في ذمته . أثره . جواز الحكم عليه بالمبلغ المحجوز من أجله . عدم تقديم المحجوز لديه مستنداته للتجيز لإثبات عدم مديونيته للمحجوز عليه وقت الحجز . القضاء بإلزامه بالدين لشبوه في ذمته . لا مخالفة فيه لقواعد الإثبات .
١١٩٤	٢٣٤	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٩) ٤ — اختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز . أثره . اعتبار الحكم الصادر فيها بصحة الإجراءات حجة عليه . منازعة المحجوز عليه في مسئوليته عن الدين . أثره . تحقق مصلحته في اختصاص المحجوز لديه .
١٤٤٧	٢٧٨	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٢) اختصاص قاضي التنفيذ : ١ — طلب المدعي الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز استناداً إلى براءة ذمته من الدين . منازعة وقتية في التنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها .
٦٧٩	١٣٢	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٤) ٢ — طلب المحجوز عليه الحكم بصفة مستعجلة بتقدير مبلغ وإيداعه خزينة المحكمة على ذمة الوفاء بالدين المحجوز من أجله .

الصفحة	القاعدة	
		منازعة وقتية في التنفيذ . استئناف الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية .
٢٠٦٥	٤٠٢	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		الحجز الإداري :
		١ — اعتبار الحجز الإداري كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحه . أو ضمنا .
٨٣٦	١٦٤	(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢١)
		٢ — نقل منفعة المبيع إلى المشتري من وقت تمام العقد . توقيع مصلحة الضرائب حجرا على أجرة العقار المبيع لدين على البائع بعد التاريخ المتفق عليه في العقد على تملك المشتري للثمار . مؤداه . بطلان الحجز .
٨٩٥	١٧٨	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٣ — القضاء للمشتري بأحقية في اقتضاء أجرة العقار المبيع نفاذا للعقد . ثبوت أن هناك حجرا إداريا موقعا تحت يد المستأجر المدعى عليه لم يرفع بالتراضي أو بحكم قضائي . خطأ في القانون .
٨٩٥	١٧٨	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		حراسة
		الحراسة القضائية :
		١ — الحارس القضائي . وكيل عن أصحاب الشأن . جواز استنادهم إلى حيازته كسبب لكسب الملكية بالتقادم .
١١٧١	٢٣٠	(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٤)

الصفحة	التجارة	
		٢ — سلطة الحارس القضائي . نطاقها . الدعاوى المتعلقة بأعمال حفظ وصيانة الأموال محل الحراسة . وجوب رفعها من الحارس أو عليه دون المالك . مثال : إيجار .
١٧٤٤	٣٣٦	(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٧٨) ...
		٣ — طلب إزالة المنشآت التي أقامها المسافر بغير إذن المالك المترتب على طلب فسخ عقد الإيجار . اعتباره من أعمال الإدارة المخولة للحارس القضائي .
١٧٤٤	٣٣٦	(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٧٨) ...
حراسة الطوارئ :		
		١ — رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي اليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي . تحقيق الديون وإقرارها أو رفضها من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة . القرار الجمهوري ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . قرار الحارس العام بعدم الاعتداد بالدين بعد رفع الحراسة يعد صادرا ممن لا يملكه ولا أثر له .
٤٣٠	٨٥	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢/٩/١٩٧٨) ...
		٢ — أيلولة الأموال التي فرضت عليها الحراسة بموجب قانون الطوارئ إلى الدولة . القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . الغرض من ذلك . تصفية الحراسة وحصر المراكز المالية لمن فرضت عليهم لاعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة محافظة على نظامها العام .
٨٦٥	١٧١	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٣/٢٨/١٩٧٨) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — أيلولة الأموال التي فرضت عليها الحراسة بموجب قانون الطوارئ إلى الدولة . استثناء السكن الخاص بالخاضع نفسه الذي يختاره ويشغله فعلا . الفرار الجمهورى ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . اختياره مسكنا ثم تسوله واحتفاظه بمسكن آخر قام بتأجيره للغير . أثره . عدم نفاذ عند الإيجار في حق الدولة ومشتري العقار منها . حلة ذلك .
٨٦٥	١٧١	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨)
		<u>حكم</u>
		بيانات الحكم :
		١ — إغفال ذكر أحد الخصوم في الحكم . أثره بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام . م ١٧٨ مرافعات .
٨٤	٢٤	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٤)
		٢ — خطأ الحكم بإيراد اسم الخصم المتوفى دون ورثته في ديباجته . لا يعد خطأ جسيما مما يترتب عليه البطلان .
١٧١	٣٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٣ — ورود اسم المفلس في منطوق الحكم دون الشريك المختصم في الدعوى والوارد اسمه في الديباجة . لا بطلان .
٥٢٤	١٠٣	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وفاة الخصم أثناء نظر الدعوى . إيراد اسمه دون ذكر اسم ورثته - الذين عجلت الدعوى قبلهم - في ديباجة الحكم . لا بطلان . علة ذلك .
٦٩٥	١٣٦	(الطن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
		٥ - خلو الحكم من بيان أسماء المحكوم ضدهم عدا الطاعن . أثره . بطلانه بالنسبة لمن عداه . نعى الطاعن في هذا الخصوص . غير مقبول .
٩٢٤	١٨٢	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" : جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٦ - صدور الحكم من محكمة ابتدائية . إثبات البيان الخاص بالمحكمة أنها دائرة استئنافية . خطأ مادي . لا أثر له .
٩٦	٢٦	(الطن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٥)
		٧ - أحوال شخصية . إضفال اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية . لا بطلان . كفاية إثبات الحكم بإبداء النيابة رأيها . م ١٧٨ مرافعات .
٣٣٨	٦٨	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٨ - بطلان الحكم لخطأ في بيان أسماء القضاة الذين أصدروه . م ١٧٨ مرافعات . مقصور على القضاة الذين فصلوا في الدعوى دون من حضروا تلاوة الحكم .
٢٧٩	٥٧	(الطن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٣ ق جامعة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٩ - بيان أسماء المستشارين الثلاثة الذين أصدروا الحكم في ديباجته وتذييل الحكم بما يفيد أن مستشارا آخر سمع المرافعة حضر المداولة ووقع على المسودة . عدم إيراد اسم المستشارين

الصفحة	القاعدة	
		الآخرين الذين اشتركوا معه في ذلك سواء في بيانات الحكم أو محضر جلسة النطق به . أثره . بطلان الحكم .
١٧١٠	٣٢٨	(الطن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
		اصدار الحكم :
		١ — عدم جواز الحكم في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معا . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذه القاعدة . خطأ في القانون .
٧٦٨	١٥١	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
		٢ — عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته ، وفي الموضوع معا . القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفي موضوع الدعوى معا . لا خطأ .
٢٠٤٦	٣٩٩	(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		٣ — قصر الخصم دفاعه على الدفع بعدم قبول الدعوى . لا تأثير على المحكمة أن تفصل في الدفع والموضوع معا .
١٦٤٠	٣١٧	(الطن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
		٤ — الفصل في الدعوى من دائرة لم يكن القاضي المطلوب رده عضوا فيها . النعي على الحكم الصادر في طلب الرد بأنه لم يقض بنجحيته . غير منتج .
١٥٨٥	٣٠٦	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)
		« إغفال الفصل في بعض الطلبات »
		إغفال محكمة أول درجة الفصل في طلب الفوائد . استئناف المدعى طالبا الحكم له بها . غير مقبول . علة ذلك .
١٤١١	٢٧٢	(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

الصفحة	القاعدة	
		”الحكم بما لم يطلبه الخصوم“ :
		١ — المقاصة القضائية باعتبارها طالبا عارضا من المدعى عليه . عدم جواز بحث المحكمة لها والفصل فيها من تلقاء نفسها .
٣٠٩	٦٣	(الطن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق (جلسة ١٩٧٨/١/٢٥))
		٢ — إقامة الحكم قضاءه على استحقاق المدعى عليه لفوائد لم يطلبها . جواز الطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر . شرط ذلك .
٣٠٩	٦٣	(الطن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥))
		٣ — منازعة الورثة أمام لجنة الطعن في تقدير قيمة التركة عامة . منازعتهم أيضا في تحديد حصص المورث في ملكية العقار . فصل الحكم المطعون فيه في تحديد هذه الحصص وقيمتها . لا يبدى قضاء بما لم يطلبه الخصوم ذلك .
٢٠٣٢	٣٩٦	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة — ١٩٧٨/١٢/٢٦))
		”تقديم المستندات والمذكرات“ :
		١ — عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . المحكمة منه . عدم إتاحة الفرصة بإيداع دفاع لم يتمكن الخصم الآخر من الرد عليه .
٥٨٠	١١٣	(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣))
		٢ — عدم جواز قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . لا يغير من ذلك إذن المحكمة

الصفحة	القاعدة	
		بإيداع المذكرات . إغفال الرد على ما جاء بها من دفعات وأوجه دفاع . لا خطأ .
١٠٥٣	٢٠٨	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٠)
		٣ - تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم . شرطه . لا يكفي إعلان الخصم ولو تضمن فحوى المستند .
١٣٦٧	٢٦٥	(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		”إعادة الدعوى للمرافعة“ :
		١ - وجوب إعلان طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى عند إعادتها للمرافعة . حضور الخصم أو من يمثله بجلسة المرافعة يفني عن إعلانه .
٣٦٠	٧٢	(الطن رقم ٦٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣١)
		٢ - البطلان المترتب على إغفال إعلان الخصم بالجلسة المحددة عند إعادة الدعوى للمرافعة . بطلان نسبي . لا يجوز التمسك به إلا من شرع لمصلحته .
٣٦٠	٧٢	(الطن رقم ٦٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣١)
		٣ - تقدير مدى الجدل في طلب إعادة الدعوى للمرافعة من سلطة محكمة الموضوع . وجوب تمكين الخصوم من إبداء دفاعهم بالرد على ما يثار في الدعوى بعد حجزها للحكم من دفعات جديدة . مثال بشأن الدفع ببطلان الصحيفة واعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
٨٨٧	١٧٦	(الطن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		(والطن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)

١٩٣	حكم	
الصفحة	القاعدة	
		٤ - طلب تأجيل الدعوى أو إعادتها للمرافعة لاتخاذ طريق الطعن بالتزوير عدم الترام المحكمة بإجابهته متى استبان أن القصد منه هو المخاطلة .
٩٥٢	١٨٨	(الطعن رقم ٤١٣ ، ٤٣٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥) ...
		تسبيب الحكم :
		١ - وجوب بيان الحكم ما ثبت أو ينفي أركان وضع اليد المكسب للكية يانا كافيا .
٦٦	٢٠	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣) ...
		٢ - نفى الحكم المطعون فيه عنصر المفاجأة عن الصراع المسلح سنة ١٩٦٧ بين مصر و إسرائيل واستبعاده تطبيق نظرية الحوادث استنادا إلى أسباب مائغة . لاخطأ .
١٥٢	٣٦	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/١/١١) ...
		٣ - إقامة الحكم قضاءه على ما يكفى لعله . لا يغير من ذلك إعماله قانونا غير منطبق على واقعة الدعوى . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقضه . مثال بشأن إيجار أرض زراعية .
٢٤٠	٥١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٨) ...
		٤ - إثبات الحكم في مدوناته اطلاعه على تقرير الخبير وما ورد به من دعوة الخصوم بالبريد المسجل وما أرفق بالتقرير من إيصال التسجيل . مؤداه . تحقق الحكم من دعوة الخبير للخصوم .
٢٥٣	٥٣	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٨) ...

الصفحة	القاعدة	
٢٦٥	٥٥	<p>٥ - التعويض عن فسخ العقد، أساسه المسؤولية التقصيرية . القضاء به استنادا إلى توافر الخطأ وعلاقة السببية والضرر . لا يعيب الحكم وصف الخطأ بأنه عقدي طالما لم يؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .</p> <p>(الطن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٩)</p>
٩٥٢	١٨٨	<p>٦ - إحالة الحكم في أسبابه إلى أسباب حكم آخر . شرطه . أن يكون صادرا بين ذات الخصوم ومودعا ملف الدعوى . لا يكفي صدورهما معا من نفس المحكمة في جلسة واحدة .</p> <p>(الطنان ٤١٢/٤٢٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥)</p>
٩٩٩	١٩٦	<p>٧ - للقاضي أن يقضى بما يحصله من خبرته بالشئون العامة المفروض المأم الكفاة بها . مثال فيما لا يعد كذلك في دعوى إيجار .</p> <p>(الطن رقم ٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٢)</p>
١٦٤٦	٣١٨	<p>٨ - جواز قضاء المحكمة في المسائل الفنية دون الاستعانة بأهل الخبرة . شرطه . بيان المصدر الذي استندت إليه في قضائها . مثال في إيجار .</p> <p>(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١)</p>
١٦٤٦	٣١٨	<p>٩ - إقامة الحكم قضاءه على المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة . لا خطأ . مثال في إيجار .</p> <p>(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١)</p>
١٤١١	٢٧٣	<p>١٠ - عقد إمتلاك الملاحة . اشتماله على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . أثره . اعتباره عقدا إداريا . عدم تطبيق الحكم لقواعد الاذعان في القانون المدني لا خطأ .</p> <p>(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق - ١٩٧٨/٦/٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١١ - التطبيق للضرورة. جواز إقامة الحكم قضاءه على وقائع لاحقة لرفع الدعوى .
١٦٧٤	٣٢٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١١/١/١٩٧٨) ...
		١٢ - افصاح الحكم الاستثنائي عن الأساس السليم لقضائه . لا يعيبه عدم تخطيطه الحكم الابتدائي الذي أيده أو عدم فهمه لمرماه طالما لم يكن لذلك تأثير على جوهر قضائه .
١٦٩٩	٣٢٦	(الطن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١١/٨/١٩٧٨) ...
		١٣ - الصورة الرسمية لمحاضر جمع الاستدلالات . جواز استناد الحكم إلى ماورد فيها كقرينة قضائية . القضاء بأن المعاينة الواردة بالمحضر لها حجيتها ولا يجوز الطعن عليها إلا بالتزوير . خطأ .
١٦٩٩	٣٢٦	(الطن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١١/٨/١٩٧٨) ...
		١٤ - تضمين محضر الشرطة أن معاينة مسكن المستأجر قد تمت بموافقته . للمحكمة المدنية الاعتداد بما ورد بهذه المعاينة كقرينة طالما أن المحكمة الجنائية لم تقض ببطالان هذا الإجراء .
١٦٩٩	٣٢٦	(الطن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١١/٨/١٩٧٨) ...
		١٥ - حق محكمة الموضوع في طرح دلالة تقرير الخبير الاستشاري اكتفاء بتقرير الخبير المنتخب . مناطه . أن يكون التقرير الأخير قد تعرض لبحث نقطة الخلاف ودلل عليها .
١٧٥٠	٣٢٧	(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٧٨) ...
		١٦ - خطأ الحكم في التعبير باللفظ غير مقصود لذاته وغير مؤثر في قضائه . لا عيب .
١٧٦٦	٣٤١	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٧٨) ...

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — لمحكمة الموضوع العدول عما أمرت به من إجراءات الإثبات على أن تبين أسباب ذلك . عدم إلزامها ببيان أسباب العدول إذا كانت هي التي أمرت باتخاذ الإجراء من تلقاء نفسها .
١٥٠	٣٧٥	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)
		نطاق بحث المحكمة في الدعوى :
		١ — الخصم إتخاذ طريق الطعن بالتزوير بالتقرير في قسم الكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك . مجرد إدعاء الخصم بأن الورقة مزورة لا يوجب على المحكمة بحث هذا الادعاء طالما لم يسلك الطريق القانوني للإدعاء بالتزوير .
١٦٣	٣٨	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٢ — الدفع بالتقادم . للمحكمة من تلقاء نفسها أن تقر بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .
١٧٣	١٥٢	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
		٣ — بطلان ورقة التكاليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي ومقرر لمصلحة من شرع له . عدم جواز استناد المحكمة عند قضائها ببطلان الإعلان إلى وجه لم يتمسك به الخصم .
١٧٧	٢٣٥	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٩)
		٤ — توافر أو انعدام صفة المدعى بالحق . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم منازعة الخصم في صفة المدعى . أثره . عدم جواز تعرض المحكمة من تلقاء نفسها لبحث هذه الصفة .
٥٧	٣٠٠	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		عيوب التدليل :
		(أولا) القصور :
		” ما بعد قصورا “
		١ - دفاع الوصية بأنها لا تملك التنازل عن التقادم ولو ضمنا دون إذن محكمة الأحوال الشخصية . إغفال الحكم الرد عليه . قصور .
١٣٨	٣٣	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٢ - إغفال الحكم بمحسب الدفاع بصورية التصرف . عدم تمحيصه للقرائن التي ساقها الطاعن في هذا الخصوص . قصور .
٢٠٨	٤٥	(الطعن رقم ٥٧١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٣ - تمسك مصلحة الضرائب بأن أرباح الممول زادت زيادة جوهرية عن سنة الأساس بما يوجب ربط الضريبة على أرباحه الفعلية . ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . إغفال الرد على هذا الدفاع . قصور .
٣٠٢	٦٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)
		٤ - محكمة الاستئناف . وظيفتها . مواجهة التزاع بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع ودفاع بقضاء يواجه عناصره الواقعية والقانونية . تقدير محكمة أول درجة لأقوال الشهود . وجوب رقابة المحكمة الاستئنافية لهذا التقدير . تخليها عن ذلك . خطأ وقصور . لا يغير من ذلك الإحالة لأسباب الحكم الابتدائي طالما لم تعمل المحكمة رقابتها .
٣٧١	٧٤	(الطعن رقم ٨٧٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إغفال الرد على المستندات المقدمة للتدليل على الملكية رغم أهميتها . قصور .
٤٣٠	٨٥	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٩)
		٦ - عدم بيان الطاعن للمستندات ودلائلها التي ينعى على الحكم إغفالها . أثره . اعتبار النعي مجهولا وغير مقبول .
٥٢٤	١٠٣	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
		٧ - عدم مناقشة الحكم لمستند في الدعوى مع ما قد يكون له من دلالة مؤثرة في الدعوى . قصور . مثال في إيجار .
٦٤٧	١٢٧	(الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١)
		٨ - انتقال أعباء تشغيل وصيانة الشبكة الكهربائية إلى مؤسسة الكهرباء . القراران الجمهوريان ٣٧٢٦ لسنة ٢٠٩٤، ٦٥ لسنة ١٩٦٩ . التزام مجلس المدينة بالتعويض باعتبار أن الشبكة المذكورة في حراسته . عدم بحث الحكم ما إذا كانت الحراسة قد انتقلت بالفعل إلى المؤسسة من عدمه . قصور .
١٠٧٩	٢١٢	(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٩ - حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة المؤمن بما دفعته من تعويض للمضروب . مناطه . أن يكون المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث السيارة دون رخصة قيادة . عدم استظهار الحكم هذه الموافقة أو علاقة التبعية . قصور .
١٥٠٠	٢٨٩	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠)
		١٠ - القضاء بالزام المتبوع بالتعويض . وجوب بيان الحكم لخطأ التابع وأدائه . عدم إفصاح الحكم عن المصدر الذي استظهر منه ثبوت الخطأ . قصور .
١٠٣٢	٣١٥	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — انتهاء العقد بسبب عجز العامل. المدعى بالعبء هو عدم قدرته على أداء ذات العمل المتفق عليه بصنعه دائمة ولو كان قادراً على أداء أعمال أخرى . مثال بشأن قصور في التسليم .
١٨٨٢	١٦١	(الظن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٨)
		١٢ — القضاء باعتبار مدة خدمة العامل متصلة . تمسك رب العمل بانتهاء العقد باستقالة العامل مختاراً وأن تعيينه بعد ذلك يعد تعييناً جديداً . عدم بيان الحكم الدليل المقبول لقضائه خطأ وقصور .
١٨٧٩	٤٦٢	(الظن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٧)
		١٣ — تمسك الخصم بعدم تحقق الشرط الصريح الفاسخ لأن البائع لم يسع إليه في موطنه للطالبة بباقي الثمن في مواعده أو يعذره بالوفاء . إغفال الحكم الرد عن هذا الدفاع . قصور .
١٩٩٨	٣٨٨	(الظن رقم ١٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٧٨)
		”ملا يعد قصورا“ .
		١ — استناد الحكم إلى العبارة التسمية للاستند . التفات الحكم عن هذه الورقة . لا قصور .
٢٧٩	٥٧	(الظن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٤/١/١٩٧٨)
		٢ — قضاء المحكمة في التظلم من أمر الججز التحفظي . عدم جواف تعرضه للموضوع . التفات الحكم عن الدفع بتقادم الدين . لا خطأ .
٩٧٢	١٩٠	(الظن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٦/٢/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٣ — الطلب الجازم . هو ما تلتزم المحكمة بالرد عليه . مثال بشأن التمسك بمحصل إكراه .
١١١٢	٢١٨	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		٤ — الطلب أو الدفاع الذي تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه . وجوب أن يكون في صيغة صريحة جازمة . مثال بشأن الادعاء بالصورية .
١٣٩١	٢٦٩	(الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١)
		٥ — إقامة الدعوى بإخلاء المستأجر من أحد ورثة المؤجر . دفع المستأجر بعدم قبول الدعوى لعدم إقامتها من الورثة مجتمعين . لا سند له . اعتبار المدعى وتبلا من باقى الورثة فى إدارة المال الشائع طالما لم يعترض أحد منهم على ذلك . عدم الترام المحكمة بالرد على هذا الدفع . علة ذلك .
١٥٠٥	٢٩٠	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
		٦ — رفض دعوى فسخ العقد . إغفال الحكم الرد على دفاع المدعى بأن ضررا قد أصابه من تأخر المدين فى تنفيذ التزامه . لا قصور .
٢٠٣٦	٣٩٧	(الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		(ثانيا) التناقض -
		١ — التناقض . ماهيته . إلزام وزارة الداخلية بتعويض مشترى السيارة لترخيصها باسم البائع قبل سداد الرسوم الجمركية وإلزام البائع لها بالتعويض لعلمه بعدم جواز التصرف فيها . لا تناقض .
٢٦٥	٥٥	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — بحث المحكمة الاستئنافية لموضوع الحكم المستأنف للتحقق من البطلان المدعى به . م ٢٢١ مرافعات . لا يعد مناقضا للقضاء بعدم جواز الاستئناف .
٥٥٢	١٠٨	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
		٣ — التناقض في الحكم . ماهيته . إقامة الحكم قضاءه بالتعويض على أساس المسؤولية الشيعية ومسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . لا تناقض .
١٣٦٠	٢٦٤	(الطعن رقم ٩٤٦ سنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		حجية الحكم :
		(أولا) أحكام لها حجية :
		١ — أمر قاضي الأمور الوقفية بتنفيذ حكم المحكمين . المقصود بـ . ليس للقاضي ببحث موضوع الحكم ومدى مطابقتها للقانون . عدم صدور الأمر بالتنفيذ لا ينال من حجته .
٤٧٢	٩٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
		٢ — القضاء نهائيا باستحقاق المطعون ضدها راتبا شهريا في الوقف عن فترة معينة بعد صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات . وجوب التقييد بحجية هذا القضاء على الفترة اللاحقة لصدوره .
٥٩٢	١١٥	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
		٣ — قوة الأمر المقضي صفة تلحق بالحكم النهائي ولو كان مما يجوز الطعن فيه بالنقض أو طعن فيه بالفعل .
٩٣٢	١٨٣	(الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - صدور حكم النقض بعد إشهار إفلاس الخصم . حجيته قبل المفلس ووكيل التفليسة طالما أن الدعوى كانت قد تهيأت للحكم أمام النقض قبل إشهار الإفلاس بإيداع الخصوم لمذكراتهم .
٩٥٢	١٨٨	(الطعن رقم ٤١٣/٤٣٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
		٥ - ورود الطعن بالنقض على ما قضت به محكمة الاستئناف في الموضوع . عدم جواز إثارة المطعون عليه منازعة بشأن شكل الاستئناف رغم تعلقها بالنظام العام . علة ذلك .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٦)
		٦ - فصل المحكمة في الاعتراضات على قائمة شروط البيع المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية . أثره . اكتساب قضائها - متى صار نهائيا - قوة الأمر المقضي . عدم جواز العودة إلى إثارة ذات النزاع في دعوى لاحقة . المواد ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ من قانون سابق .
١١٦٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣)
		٧ - اعتراض أحد الورثة على قائمة شروط البيع . الحكم الصادر برفضه . اكتسابه قوة الأمر المقضي قبل المعارض وحده دون باقي الورثة .
١١٦٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣)
		٨ - حجية الحكم . اقتصارها على طرفي الخصومة حقيقة أو حكما . جواز الاستدلال بها كقرينة قضائية في دعوى أخرى بين خصوم آخرين .
١٧٣١	٣٣٤	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - اللجنة الإدارية المختصة بالفصل في جرائم الرى . ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين ٢٩ و ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ . قضاؤها بإدانة الطاعن لأخذه أترية من جسر النيل . مؤداه . مسئوليته وحده عن مقدار الأترية محل الالهام . ادعائه في دعوى تالية باشتراك آخرين معه في أخذ هذه الأترية . غير مقبول . علة ذلك .
١٧٨٩	٣٤٥	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٨) ١٠ - الحكم نهائيا برفض دعوى فسخ العقد لوفاء المشتري بالتن . عدم جواز إثارة المنازعة بشأن الوفاء في دعوى صحة ونفاذ العقد ذاته . لا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعوى . (الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة - ١٩٧٨/١٢/٢٧) (ثانيا) استنفاد الولاية . ١ - قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لعيب شابه دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى . أثره . وجوب الفصل في موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة . (الطن رقم ٨٨١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨) ٢ - الدفع بعدم قبول دعوى التعويض عن نزع الملكية للمنفعة لرفعها مباشرة إلى المحكمة . دفع شكلي . لا تستنفذ محكمة أول درجة ولايتها بقبوله . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٦٢٧	١٢٣	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى . موضوعي . استنفاد محكمة الدرجة الأولى بقبوله ولايتها في موضوع الدعوى .
٧٥١	١٤٧	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٥) ٤ - إقامة محكمة أول درجة قضائها على دفع أصلي للدعى عليه دون بحث دفاعه الاحتياطي . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية في جميع أوجه الدفاع الأصلية والاحتياطية . عدم التزامها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد إلغائها للحكم الابتدائي للفصل في الدفاع الاحتياطي . الاستثناء . قضاء محكمة أول درجة في دفع شكلي لم تستغده ولايتها .
١٦٤٠	٣١٧	(الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠) ٥ - الأحكام القطعية - موضوعية أو فرعية - ولو كانت باطلة أو مبنية على إجراء باطل - عدم جواز العدول عنها من ذات المحكمة التي أصدرتها . لا محل لإعمال نص المادة ١٩٥ مرافعات بشأن الأوامر على العرائض .
١٧٩٨	٣٤٦	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨) ٦ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة . موضوعي . قضاء محكمة أول درجة بقبوله . أثره . استنفاد ولايتها في النزاع . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغائه إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة .
٢٠٥٣	٤٠٠	(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) (ثالثاً) حجية الحكم الجنائي . ١ - وجوب وقف الدعوى المدنية لحين صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية المقامة قبل أو أثناء السير في الدعوى المدنية

الصفحة	القاعدة	
		متى كانت الدعويان ناشئتين عن فعل واحد. تعلق هذه القاعدة بالنظام العام . مجرد تقديم الشكوى إلى سلطات التحقيق . لا يعد تحريكاً للدعوى الجنائية يوقف الدعوى المدنية .
٦٣	٣٨	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١١) ٢ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . أن يكون باتاً لا يقبل الطعن .
١٧٦	٤٠	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤) ٣ — قضاء محكمة الجنح بإدانة صاحب العمل لعدم التأمين على عماله . عدم تقديم الطاعنة — هيئة التأمينات — ما يفيد أن الحكم الجنائي قد صار باتاً . لا محل للنعي على الحكم المطعون فيه بخالفة الحكم الجنائي .
١٧٦	٤٠	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤) ٤ — قضاء محكمة الجنح نهائياً بإدانة رب العمل لعدم التأمين على عماله الثلاثة . قضاء المحكمة المدنية ببراءة ذمته من اشتراكات التأمين المستحقة عليه من هؤلاء العمال بمقوله عدم خضوعهم لقانون التأمينات الاجتماعية . مخالفته لحجية الحكم الجنائي السابق .
٩٩٣	١٩٤	(الطن رقم ٩٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٨) ٥ — حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . شرطها . القضاء ببراءة الطاعن من جريمة اختلاس سندات الدين استناداً إلى أن الاتهام محل شك . قضاء المحكمة المدنية بإلزامه بالدين استناداً إلى أقوال الشهود أمامها . لا خطأ .
١٠٨٣	٢١٣	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٦ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ في جانبه لا يمنع المحكمة المدنية من الزام المتبوع بالتعويض على أساس المسؤولية الشيئية . هذه ذلك .
١٠٩٤	٢١٥	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		٧ - القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ في جانبه . تطرق الحكم الجنائي إلى بحث خطأ المجنى عليه . تزيد لا يحوز حجيه أمام المحاكم المدنية .
١٠٩٤	٢١٥	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		٨ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة التابع لعدم قيام الدليل على ثبوت الخطأ في جانبه . إضاقتها أن الحادث كان وليد القوة القاهرة . تزيد لا يكتسب حجيه أمام المحكمة المدنية . تقى هذه المحكمة قيام السبب الأجنبي عند الفصل في دعوى التعويض عن المسؤولية الشيئية . لا خطأ .
١٣٥٩	٢٦٤	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		٩ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعة ورفض الدعوى المدنية لإنتفاء الخطأ الشخصى في جانبها . لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية باعتبارها مسئولة عن أعمال تابعها محدث الضرر . ١٧٤م مدنى .
١٤٠٦	٢٧٢	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٦)
		١٠ - قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة أيا كان سببه أو مضمونه . لا يكتسب حجيه أمام القضاء المدنى .
١٠٦٨	٢١٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) أحكام وقرارات لاجية لها :
		١ — الدعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية . القضاء برفضها استناداً إلى خلو الأوراق مما يكشف عن فقد الصورة التنفيذية الأولى . هو في حقيقته قضاء في الدعوى بحالتها . جواز رفع دعوى جديدة بذات الطلبات بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها .
٧٢	٢١	(الطن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣)
		٢ — الحكم الصادر في دعوى منع التعرض . لا يحوز قوة الأمر المقضى في دعوى المالك . ما يقرره الحكم بشأن توافر الحيازة من عدمه . لا يقيد المحكمة عند الفصل في أصل الحق . صلة ذلك .
٦٦	٢٠	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣)
		٣ — إغفال الحكم الإشارة إلى تمسك الخصم بحكم لاجية له في النزاع . لا يعد قصوراً .
٦٦	٢٠	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣)
١٤١١	٢٧٣	(والطن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٤ — قرار لجنة الطعن في المنازعات الخاصة بضرية المرتبات وما في حكمها . لا حجية له لا نحسار ولايتها عن نظرها . الطعن فيه . لا يتقيد بالميعاد الوارد بالمادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
١٤٤	٣٤	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٥ — حجية الحكم . شرطه . القضاء للعامل باستحقاقه للعمولة من فترة سابقة لا يحوز حجية توجب القضاء له بالعمولة

المرقعة	القاعدة	
		من فترة لاحقة . علة ذلك . العمولة بطبيعتها قابلة للتغير والزوال .
١٩١	٤٢	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤ .)
		٦ — الحكم الصادر من جهة قضائية خارج حدود ولايتها . معدوم الحجية . وجوب تحقق المحكمة من ذلك في الحكم الذي يطرح أمر حجته عليها .
٢٤٠	٥١	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٨ .)
		٧ — لجان الفصل في المنازعات الزراعية . حدود ولايتها . قضاؤها في نزاع بشأن إيجار أرض مشتل . معدوم الحجية .
٢٤٠	٥١	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٨ .)
		٨ — الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها . معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع . مثال بشأن قرار صادر من لجنة الفحص بوزارة الأوقاف .
	٣٨٧	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠ .)
		٩ — حكم الإثبات . ما يرد به من وجهات نظر قانونية أو اقتراضات موضوعية ، لا يجوز حجبة طالم لم يتضمن حسما لخلاف بين الخصوم ، جواز العدول عما تضمنته من آراء قانونية .
٣٠٩	٦٣	(الطن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥ .)
		١٠ — القضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق . صدم اشتماله على فصل في شق من التنازع أو في عدم كفاية الأدلة المقدمة للإثبات . جواز العدول عن إجراء التحقيق طالم لم يتمسك الخصم الآخر بوجوب تنفيذ الحكم .
١٥٢٠	٢٩٣	(الطن رقم ٨٩٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٢ .)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعون الخاصة بتقدير أجرة الأما كن . استئنافه . اثره . وقف حجته حين الفصل في الاستئناف .
٣٢٢	٦٥	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		١٢ — نهائية قرار لجنة التقييم . شرطه . التزامها بعناصر المنشأة أصولا وخصوصا وقت التأميم . قرار اللجنة بالفصل في المنازعات بين المنشأة المؤممة والغير . لا يكتسب أية حصانة . جواز طرح هذه المنازعات على المحكمة المختصة لتحقيقها والفصل فيها .
٨٠٩	١٥٩	(الطن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠)
		١٣ — حجية الأمر المقضى . وروده على المنطوق وما اتصل به من الأسباب اتصالا حتميا . ما يرد بالحكم من تقارير ولو كانت لها صلة بالموضوع . لا تحوز الحجية . مثال في منازعة إيجارية .
٩٠٠	١٧٩	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		١٤ — صدور حكم المحكمة التأديبية خارج حدود ولايتها . اثره . انعدام حجته أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع . الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بمقولة مخالفت له لحجية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في هذه الحالة . غير مقبول .
٩٩٠	١٩٣	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٨)
		١٥ — القضاء برفض شهر الإعسار لعدم توافر الإعسار القانوني للدين لا يعد حجة في نفى الإعسار الفعلي .
١١٨٥	٢٣٣	(الطن رقم ٤٩٢ سنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		لا يحول دون التجائه لقاضى الموضوع للفصل فى أصل النزاع .
١٧١٣	٣٢٩	(الطعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١٨)
		٢١ — الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لتأخره فى سداد الأجرة . لاجبته أمام محكمة الموضوع . للمستأجر اللجوء لقاضى الموضوع بطلب استمرار العلاقة الإيجارية . شرطه . أن يقوم بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف قبل اقفال باب المرافعة فيها .
١٧١٣	٣٢٩	(الطعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١٨)
		٢٢ — الحكم بصحة البيع الصادر من المورث لأحد ورثته . لاجبته له قبل باقى الورثة . حقهم فى الطعن عليه بأنه يخفى وصية .
١٧٨١	٣٤٣	(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		٢٣ — القضاء بالزام المستأجر بالأجرة المتأخرة محده بما طلبه المالك . لاجبته له بشأن تحديد الأجرة القانونية فى الدعوى التى يقيمها هذا المستأجر بعد شرائه العقار ضد المستأجر منه .
٢٠٤٦	٣٩٩	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ القضائية — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		الطعن فى الحكم ؛
		(أولا) المصلحة فى الطعن ،
		١ — المصلحة فى الطعن . مناطها . ألا يكون منطوق الحكم أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق محقة لمقصود الطاعن ومتسقة مع المركز القانونى الذى يدعيه .
١٤٧٢	٢٨٣	(الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - رفض دعوى اخلاء الداعن من شقة النزاع استنادا إلى اقرار المؤجر بصفته كمتأجر من الباطن خلافا لدفاعه بأنه يعد مستأجرا أصليا . أنزه . توافق مصلحته في الطعن على هذا الحكم . علة ذلك .
١٤٧٢	٢٨٣	(الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)
		(ثانيا) القبول المانع من الطعن .
		١ - تقديم العامل طلبا إلى الشركة لتسوية مرتبه وصرف الفروق المقررة بها . لا يعد قبولا لما قضى به الحكم المطعون فيه . القبول المانع من الطعن . شرطه .
٩٨٥	١٩٢	(الطعن رقم ٥١٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨)
		٢ - قبول الحكم المانع من الطعن فيه . وجوب صدوره من الخصم نفسه أو وكيله المفوض في ذلك . قبول الأحكام الصادرة ضد الدولة . من حق الوزير المختص أو المحافظ أو وكيل الوزارة إن فوضهما في ذلك . ق ٤٢ لسنة ١٩٦٧ .
١٢٢٨	٢٤١	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١١)
		٣ - رفع المستأنف عليه استئنافا فرعيا بعد قبول الحكم المستأنف . شرطه . ألا يكون المستأنف عليه قد قبل الحكم المستأنف بعد رفع الاستئناف الأصلي .
١٢٦	٣١	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٤ - الحكم بأحقية الطاعن للمنشآت القائمة على أرضه مستحقة البقاء . استئناف الطاعن طالبا تحديد قيمة المنشآت مستحقة الإزالة . رفع المحكوم عليه استئنافا فرعيا طالبا زيادة القيمة المقررة بها . عدم قبول تعديل طلبه من بعد بالعودة إلى المنازعة

الصفحة	القاعدة	
		في ملكية الأرض التي فصلت فيما المحكمة الابتدائية متى صدر منه ما يفيد تنازله عن هذا الطلب .
١٢٦	٣١	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		(ثالثا) ميعاد الطعن .
		القرار الصادر من نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . بدء ميعاد استئنافه . من تاريخ إعلان الخصم بالقرار . م ١١٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
١٧٨٥	٣٤٤	(الطن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		(رابعا) الخصوم في الطعن .
		١ — بيع مشتري العقار من المحجوز عليه . لا صفة له في استئناف حكم الحجز الصادر ضد البائع له . علة ذلك . لا محل لإعمال ما كان يقضى به قانون المجالس الحسبية من جواز ذلك .
٣٣٨	٦٨	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٢ — الزام الخصم مع آخر بالتضامن بالمبالغ المقررة بها . استئناف هذا الحكم وحده القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه للخصوم الحقيقيين في الميعاد . لا خطأ ولو كان المحكوم عليه الآخر بالتضامن قد أعلن في الميعاد . علة ذلك .
٣٦٠	٧٢	(الطن رقم ٦٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣١)
		٣ — دعوى المزوج بفسخ العقد لتنازل المستأجر عن الإيجار . تمسك المتنازل له بصحة التنازل باعتبار أنه من مهجري مدن القناة . أثره . جواز استئناف الحكم الصادر بالإخلاء ولو لم يستأنفه المستأجر الأصلي .
١٢٠٤	٢٣٧	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ — القضاء برفض دعوى المالكين باخلاء المستأجر من العين المؤجرة. طعن أحدهما بالنقض دون الآخر في هذا الحكم . صحيح رغم صدوره في موضوع غير قابل للتجزئة . علة ذلك .</p> <p>٢١٨ م صرافعات .</p>
١٦٢١	٣١٣	<p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥)</p> <p>٥ — الطعن في الحكم . وجوب أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أضر به . حسبه أن ينكر حججه عند مواجهته به .</p>
١٩٦٤	٣٨٢	<p>(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)</p> <p>٦ — تمثيل الولي الشرعي للقاصر في الاستئناف . بلوغ القاصر سن الرشد قبل رفع الطعن بالنقض . وجوب إقامة الطعن منه شخصيا .</p>
١٩٨٣	٣٨٦	<p>(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)</p> <p>٧ — تمثيل الولي الشرعي للقاصر في الاستئناف رغم تعيين وصي عليه بدلا منه قبل صدور الحكم . رفع الطعن بالنقض من الوصي صحيح ولو لم يفصح عن صفته حتى صدور الحكم المطعون فيه .</p>
١٩٨٣	٣٨٦	<p>(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)</p> <p>(خامسا) أثر الطعن :</p> <p>١ — قضاء المحكمة الابتدائية بتحفيض الأجرة بناء على طعن المستأجر . استئناف المالك لهذا الحكم . عدم جواز القضاء بزيادة الأجرة عن القيمة التي حددتها اللجنة . علة ذلك .</p>
٨٨١	١٧٢	<p>(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - أثر الاستئناف . انتقال النزاع إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفاع ودفع . لا حاجة لاستئناف فرعى فيما فصلت فيه المحكمة الابتدائية لغير مصلحته متى انتهت إلى القضاء له بكل طلباته . شرطه . عدم تنازله عن دفاعه صراحة أو ضمنا . مثال بشأن رفض الادعاء بالتزوير .
١٣٩١	٢٦٩	(الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١) ...
		٣ - جواز إدماج المحكمة الضررين المادى والأدبى معا وتقدير التعويض عنهما بغير تخصيص . تعديل محكمة الاستئناف للحكم الابتدائى وقصرها التعويض على أحدهما من العنصرين . أثره . وجوب التزول بالتعويض عن القدر المحكوم به ابتدائيا .
١٥٧٤	٣٠٤	(الطعن رقم ٤٧/١٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
		٤ - الاستئناف . أثره . الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه بالتعويض عدم جواز القضاء بزيادة التعويض المحكوم به .
١٥٧٤	٣٠٤	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
		(سادسا) الأحكام الجائز الطعن فيها .
		٥ - ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن في قرار لجنة المعارضات بشأن نزاع الملكية . نطاقها . نهائية الحكم الصادر فيه . شرطه . قضاؤها في طلبات جديدة لم يسبق طرحها على اللجنة أو بعدم قبول الطعن المقدم في الميعاد . الطعن فيه بالاستئناف جائز .
٢٠٣	٤٤	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - القرارات والأوامر الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية للولاية على المال . طرقت الطعن فيها . خضوعها للقواعد العامة للطعن في الأحكام . علة ذلك . .
٣٣٨	٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٨/١/٢٥) ...
		٢ - وقوع غش من الخصم من شأنه التأثير في الحكم النهائي . جواز الطعن فيه بطريق الاتماس . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٦٠٩	٨٤٨	(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) ...
		٨ - طلب العامل إلزام الشركة بأن تؤدي له بدل انتقال بواقع جنيتين شهرياً حتى تاريخ الفصل في الدعوى . قضاء المحكمة الابتدائية للسدعي بمبلغ ١١٦ جنيتها . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف . علة ذلك .
٩٣٨	١٨٤	(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١) ...
		٩ - إجازة الطعن في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية . ق ١١ لسنة ١٩٧٢ . عدم سريانه إلا على القرارات الصادرة بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور .
٩٦٥	١٨٩	(الطعن رقم ٧٩٣ ، ٧٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥) ... (الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢) ...
		١٠ - الحكم الوقي الصادر في التظلم من أمر الحجز التحفظي . جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٣ مرافعات .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٦) ...
		١١ - القضاء بإخلاء المستأجر مع النفاذ المعجل ، والتأجيل لنظر طلب التعويض . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم

الصفحة	القاعدة	
		ويرفض طلب الإخلاء. جواز الطعن فيه بالنقض استقلالا . هذه ذلك. قابلية الحكم الاستثنائي للتنفيذ الجبري باعادة الحال إلى ما كان عليه .
١٢٠٤	٢٣٧	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٨) : ... ١٢ — الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري الجائز الطعن فيها استقلالا م ٢١٢ مرافعات . ماهيتها . الأحكام الصادرة بالإلزام بشيء قابل للتنفيذ باستعمال القوة الجبرية .
١٢٤١	٢٤٣	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٨) : ... ١٣ — ضم دعوى لأخرى تسهيلات الإجراءات . صدور الحكم في إحداها . جواز الطعن فيه استقلالا دون انتظار الحكم في الدعوى الأخرى .
١٥٦٦	٣٠٢	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٧٨) : ... ١٤ — صدور الحكم من محكمة الاستئناف . جواز الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الابتدائي صادرا في منازعة إجبارية ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧
١٦٤٦	٣١٨	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١/١١/١٩٧٨) : ... ١٥ — الأحكام الصادرة في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . خضوعها من حيث جواز الطعن فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات .
١٨١١	٣٥٠	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٧٨) : ...

الصفحة	القاعدة	حكم
١٨١١	٣٥٠	١٦ — دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية. غير قابلة لتقدير قيمتها بعد انتهاء مدة العقد الأصلية. علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
١٨٩٦	٣٦٦	١٧ — الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر المشهور. مدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله في منازعات أخرى. خضوعه للقواعد عامة في الطعن . (الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٢)
١٨٩٦	٣٦٦	١٨ — التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقاري. المنازعة بشأن طبيعة المحرر من أنه عقد تعاؤني من عدمه . منازعة في أساس الالتزام بالرسم وليس في تقديره . (الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٢)
١١٠	٢٨	(سابعاً) الأحكام غير الجائز الطعن فيها : "المادة ٢١٢ من قانون المرافعات . ١ — عدم جواز الطعن استقلاً في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)
٢١٤	٤٦	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
٧٣١	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — طلب بنك مصر إلزام المدين بالمبلغ المطالب به متضامنا مع الشركة الكفيلة . القضاء باختصاص هيئات التحكيم بالشق الخاص بالكفيل وبإحالة إليها مع نذب خير لتصفية حساب المدين لدى البنك . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١١٠	٢٨	(الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٩)
		٣ — قضاء المحكمة الابتدائية بعدم جواز نظر دعوى الطاعن بتثيته مصفيا للشركة مع نذب خير لتصفية الحساب في الدعوى المنضمة المقامة من المطعون عليه ضد الطاعن . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الطعن . قضاء غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . ملة ذلك م٠ ٢١٢ مرافعات .
١٩٩	٤٣	(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٤ — قضاء المحكمة الابتدائية برفض طلب المدعى فسخ العقد والتعويض مع نذب خير لتحقيق عناصر التعويض الذي طلبه المدعى عليه في صورة طلب عارض . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الشق الأول المستأنف من الحكم . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٢١٤	٤٦	(الطعن رقم ٨٣٩ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٥ — قضاء محكمة أول درجة في أسبابها باستحقاق مورث المدعية لمبلغ معين مقابل تعويض الدفعة الواحدة ومكافأة نهاية الخدمة مع إعادة الدعوى للرافعة لادخال خصوم آخرين

الصفحة	القاعدة	
		لتحديد نصيحتها فيه . عدم جواز استئناف استقلالاً . م ٢١٢ مرافعات .
٤٤٣	٨٧	(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١)
		٦ — الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لأحد الخصوم مع ندب خبير . قضاء غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالاً . اعتباره مستأنفاً مع استئناف الحكم المنهى للخصومة . م ٢٢٩ مرافعات .
٤٥٢	٨٩	(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١)
		٧ — القضاء بصحة وتفاذ عقد البيع وتحديد جلسة لمناقشة الطرفين في طلب التعويض . الطعن فيه على استقلال . غير جائز .
٧٣١	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٤)
		٨ — قضاء الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية المدعى وندب خبير لتقدير الريع المطالب به . غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالاً . م ٢١٢ مرافعات . لا يغير من ذلك القضاء برفض الدعوى المنضمة بطلب بطلان عقد البيع سند الملكية . اعتبارها دفاعاً في الدعوى الأصلية ومندمجة فيها .
١٢٤١	٢٤٣	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١١)
		٩ — الأحكام الصادرة أثناء نظر الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها على استقلال . جواز الطعن في بعض الأحكام استثناء من بينها تلك القابلة للتنفيذ الجبري . م ٢١٢ مرافعات .
١٢٦٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)

الصفحة	القائمة	
		١٠ — الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى التى يجوز الطعن فيها استقلالاً قبل صدور الحكم المنهى للخصومة . هى أحكام الإلزام فى طلب موضوعى القابلة للتنفيذ جبراً . الأحكام المقررة لحق أو مركز قانونى لا تعد كذلك .
١٢٦٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٨)
		١١ — القضاء بالإعتداد بالأجرة المتفق عليها فى العقد لعدم خضوعها لقرازين التخفيض والتأجيل لنظر طلب فروق الأجرة المستحقة للتأجير لا يعد حكماً قابلاً للتنفيذ الجبرى عدم جواز الطعن فيه استقلالاً .
١٢٦٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٥/١٩٧٨)
		١٢ — الحكم الابتدائى فى دعوى التزوير الفرعية . عدم جواز الطعن فيه استقلالاً م ٢١٢ سرافعات .
١٣٣٧	٢٦٠	(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٧٨)
		١٣ — القضاء بأحقية العامل فى التسكين على فئة مالية معينة مع نذب خبير لتحقيق الفروق المالية دون شموله بالنفاذ المعجل . غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالاً . م ٢١٢ سرافعات .
		(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٧ القضائية جلسة ٢٤/٧/١٩٧٨)
٢٠١١	٣٩١	(والطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٣/١٢/١٩٧٨)
		أحكام متنوعة :
		١ — حكم الالتماس . لا يقبل الطعن فيه إلا بذات الطرق التي تميز الطعن فى الحكم المطعون فيه بالالتماس . صدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . عدم جواز الطعن فيه

الصفحة	القاعدة	حكم
		بطريق النقض إلا إذا كان صادرا على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم .
٥٨٩	١١٤	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣) ٢ — جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة اتهمائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو إجراءاته المؤثرة فيه . م ٢٢١ مرافعات . الكفالة الواجب إيداعها في هذه الحالة . إجراء جوهري لازم لقبول الاستئناف .
٥٥٢	١٠٨	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) ٣ — حكم إيقاع البيع . عدم جواز استئنافه إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر .
٦١٩	١٢١	(الطن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨) ٤ — إغفال قلم الكتاب لإخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . عدم تقييد المدين في هذه الحالة بميعاد الاعتراضات . لا يعد ذلك من حالات الوقف — انتهى الإجراءات . الحكم برفض طلب الوقف في هذه الحالة . غير جائز استئنافه .
٦٩٠	١٣٥	(الطن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٧) ٥ — تأجيل البيع لبطلان إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع . حضوره بعد ذلك بجلسة البيع دون أن يتمسك ببطلان الإجراءات أمام قاضي البيوع إلى ما قبل صدور حكم إيقاع البيع . رفض القاضي وقف البيع إلى أن يقضى في دعوى بطلان الإجراءات الأصلية التي أقامها المدين . عدم قابليته للاستئناف .
٦٩٠	١٣٥	(الطن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل نهائيا في المنازعات الخاصة بحل الجمعيات التعاونية م ٥ ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ . الحكم الصادر في الدفع بعدم قبول الدعوى لا لعدم صفة المدعى فيها . عدم قابليته للطعن .
٧٥١	١٤٧	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٥)
		٧ - أمر تقدير الرسوم التكميلية الخاصة بالشهر العقاري . الحكم الصادر في التظلم من التقدير . عدم قابليته للطعن . المنازعة بشأن وقت تقدير قيمة العقار . منازعة في التقدير . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١٤٥٩	٢٨٠	(الطن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٣)
		٨ - الحكم الصادر في طلب رد القاضي من دائرة الجنح المستأنفة ومحكمة الجنايات . غير قابل للاستئناف . إجراءات الطعن فيه بطريق النقض . خضوعها لأحكام قانون الإجراءات الجنائية دون قانون المرافعات .
٢٠٦٠	٤٠١	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٩ - الأحكام الصادرة في باب رد القضاة في المسواد الجنائية . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض استقلا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى التي ترفع عنها طلب الرد . حلة ذلك .
٢٠٦٠	٤٠١	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		بطلان الأحكام :
		١ - الصورية . ورودها على العقود والأحكام وبخاصة أحكام رسوم المزايا .
٢١٨	٤٧	(الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأصل علانية الجلسات . النص على وجوب المصرية في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب . مفاده . مخالفة ذلك . أثرها . بطلان الأحكام الصادرة فيها رغم عدم النص عليه . تعلق ذلك النظام العام .
٤٢٦	٨٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٨)
		٣ - انقطاع سير الخصومة . الغاية منه . مثول ورثة الخصم المتوفى أمام المحكمة . تحقق الغاية من اختصاصهم بصفقتهم هذه . لا محل للنعي ببطلان الحكم لعدم قضائه بانقطاع سير الخصومة .
١٣٢٨	٢٥٩	(الطن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
<h2>حيازة</h2>		
<h3>(أولا) اكتساب الملكية :</h3>		
		١ - جواز تملك الأموال العامة بالتقادم . م . ٩٧٠ مدني قبل تعديلها بالقانون ١٤٧ سنة ١٩٥٧
٦٦	٢٠	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣)
		٢ - وجوب بيان الحكم ما ثبت أو ينفي أركان وضع اليد المكسب للملكية يائنا كافيا .
٦٦	٢٠	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣)
		٣ - حيازة الشريك للخصبة الشائعة . صلاحيتها أساسا لتملكها بالتقادم متى قامت على منادضة باقي المالكين بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح .
٣٨٦	٧٧	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف . عدم سريانها إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له .
٦١٥	١٢٠	(الطن رقم ٦٧١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨)
		٥ - الحارس القضائي . وكيل عن أصحاب الشأن . جواز استنادهم إلى حيازته كسبب لكسب الملكية بالتقادم .
١٧١	٢٣٠	(الطن رقم ٥٥٢ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٤)
		٦ - السلف المشترك . هو من يتصرف في عين تكون هي بذاتها محل تصرف منه لآخر . القضاء بعدم جواز احتجاج الشفيع قبل المشفوع منه بضم حيازة سلفهما لمدة حيازته رغم اختلاف العقار محل التصرف . خطأ .
١٥٧٠	٣٠٣	(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
		٧ - الحيازة كسبب لكسب الملكية . ماهيتها . عدم وجوب علم المالك علما يقيلا بحيازة الغير للعقار . كفاية كون الحيازة ظاهرة بحيث يستطيع العلم بها .
١٧٠٦	٣١٧	(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
		٨ - استيفاء الحيازة للشروط القانونية . التحقق منه من سلطة محكمة الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
١٧٠٦	٣١٧	(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
		(ثانيا) دعاوى الحيازة :
		١ - الحكم الصادر في دعوى منع التعرض . لا يحوز قوة الأمر المقضى في دعوى الملك . ما يقرره الحكم بشأن توافر

الصفحة	القاعدة	
		أركان الحيابة من علمه ، لا يقيد المحكمة عند الفصل في أصل الحق . علة ذلك .
٦٦	٢٠	(العطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٦٧٨/١/٣)
		٢ — ولاية القاضي في دعوى منع التعرض . لا تنسج لإعمال المادتين ٩٢٥ و ٢٤٦ مدني .
١٣٤	٣٢	(العطن رقم ٥٢٤ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٣ — حماية حائز العقار من التعرض الذي يقع له . لا يشترط أن يكون المتعرض مياء التبة .
١٣٤	٣٢	(العطن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٤ — للمائز على الشيوع حماية حيازته ضد المتعرض له فيها . يستوى في ذلك أن يكون المتعرض شريكا معه أو مع من تلقى الحيابة عنه .
١٣٤	٣٢	(العطن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٥ — رفض طلب المدعين رد حيازة الشقة إليهم . استئناف أحدهم طالبا رد الحيابة إليه وحده . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف .
١٠٥٣	٢٠٨	(العطن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٠)
		(خ)
		خبرة — خلف
		خبرة
		دعوة الخبير للخصوم :
		١ — إثبات الحكم في مدوناته إطلاء على تقرير الخبير وما ورد

الصفحة	القاعدة	
٢٥٣	٥٣	به من دعوة الخصوم بالبريد المسجل وما أرفق بالتقرير من إيصال التسجيل . مؤداه . تحقق الحكم من دعوة الخبير للخصوم . (الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٨)
٢٥٣	٥٣	٢ - صحف الدعاوى والطعن والأحكام المتعلقة بالدولة ومصالحها وجوب تسليمها لإدارة قضايا الحكومة ، أوراق الإعلان الأخرى تسلم للوزراء ومديري المصالح والمحافظين أو من يقوم مقامهم . م ١٣ مرافعات . دعوة الخبير للخصوم المذكورين جواز توجيهها لإدارة قضايا الحكومة . حلة ذلك . (الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٨)
٢٥٣	٥٣	٣ - عدم التزام الخبير بالشكل الذي نظمه القانون لدعوة الخصوم . أثره . وجوب ثبوت وصول الدعوة إليهم إذا ما نازعوا في ذلك . (الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
١٧٤٤	٣٣٦	ندب الخبراء : ١ - جواز قضاء المحكمة في المسائل الفنية دون الاستعانة بأهل الخبرة . شرطه . بيان المصدر الذي استندت إليه في قضائها . مثال في إيجار . (الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١)
١٦٤٦	٣١٨	٢ - إقامة الحكم قضاءه على المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة . لا خطأ ، مثال في إيجار . (الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١)
١٦٤٦	٣١٨	٣ - حق محكمة الموضوع في طرح دلالة تقرير الخبير الاستشاري اكتفاء بتقرير الخبير المنتدب . مناطه . أن يكون التقرير الأخير قد تعرض لبحث نقطة الخلاف ودلل عليها . (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
١٧٥٠	٣٣٧	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - طلب الطاعن تدب تخيير أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم تمسكه به أمام محكمة الاستئناف . النعي بأن محكمة الاستئناف أطرحت هذا الطلب ، سبب جديد لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)
		بطلان عمل الخبير :
		١ - طلب رد الخبير . اختصاص المحكمة التي عينته بالفصل فيه . هالة ذلك . اعتبار الطاعن من المسائل التي تعترض سير الخصومة . (الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)
٢٨٦	٥٨	٢ - بطلان عمل الخبير لمخالفته منطوق الحكم الصادر بنبذيه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
٦٩٥	١٣٦	
		خلف
		١ - الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد الإيجار . تعتبر مكملة للشيء الذي انتقل إلى الخلف الخاص أو محددة له . م ١٤٦ مدني . (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢)
٦١	١٩	٢ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف . عدم مبرراتها إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له وغير من تلقى الحق ممن باع له . (الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)
٦١٥	١٢٠	٣ - السلف المشترك . هو من تصرف في عين تكون هي بذاتها محل تصرف منه لآخر . القضاء بعدم جواز احتجاج الشفيع

الحفحة	القاعدة	
		قبل المشفوع منه بضم حيازة سلفهما لمدة حيازته، رغم اختلاف العقار محل التصرف . خطأ .
١٥٧٠	٣٠٣	(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
		٤ — آثار العقد . انصرافها إلى طريقه وإلى الخلف العام أو الخاص لهما في الحدود التي بينها القانون . ليس لطرف العقد أن يرتباً باتفاقهما التراما في ذمة الغير .
٩٠٠	١٧٩	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٥ — عدم جواز اختصاص المستأنف لمن لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة . الاستثناء . جواز اختصاص الخلف العام أو الخاص إذا كان الحق المتنازع عليه قد آل إليها بعد رفع الدعوى
١٢٥٠	٢٤٥	(الطن رقم ٢٩٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		٦ — القضاء لصالح وزارة التموين بقيمة العجز في الرسالة الواردة إليها . استئناف الشركة المحكوم عليها لهذا الحكم مختصة هيئة السلع التموينية التي حلت محل وزارة التموين بالقرار الجمهوري ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ . لا خطأ .
١٢٥٠	٢٤٥	(الطن رقم ٢٩٣ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		٧ — المصنع أداة إنتاج . ليست له شخصية اعتبارية مستقلة عن الشركة التابع لها . ادماجه في شركة أخرى لا يؤدي إلى خلافة الأخيرة للشركة الأولى فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات . بقاؤها مسئولة عن خطأ العامل بالمصنع وقت تبعيته لها .
١٨٤٧	٣٥٦	(الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)
		٨ — حجية الاقرار . قاصرة على المقر وخلفه العام . عدم الاحتجاج به قبل دأئنه وخلفه الخاص .
٢٠٤٦	٣٩٩	(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(د)
		دستور - دعوى - دفع
		دستور
٥٩٧	١١٦	١ - الدفع بعدم دستورية القوانين . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥) ...
٧٥١	١٤٧	٢ - اختصاص محكمة الدرجة الأولى بالفصل نهائياً في بعض الدعاوى . لا مخالفة فيه للدستور . (الطعن رقم ١٨٥ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٥) ...
١٩٥٢	٣٨٠	٣ - رفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا . سبيلها . القضاء بعدم سماع الدعوى تطبيقاً للقانون ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . إغفال الحكم الدفع بعدم دستورية القانون المذكور . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٤١٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩) ...
		دعوى
		إقامة الدعوى :
		١ - التحكيم ماهيته . اكتساب حكم المحكمة قوة الأمر المقضى طالما بقي قائماً . النص على جواز رفع دعوى مبتدأة

الصفحة	القاعدة	
		بيطلانه . م ٨٤٩ مرافعات سابق . شرطه . ألا يكون الحكم مما يجوز استئنافه .
٤٧٢	٩٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
		٢ - سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . استناد الطالب في استحقاقه للمبلغ المطالب به إلى حكم سابق قسور استحقاقه له عن فترة سابقة . عدم توافر شروط استصدار الأمر في هذه الحالة .
٥٩٢	١١٥	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
		٣ - الدعاوى المتعلقة بالضريبة العامة على المرتبات وما في حكمها . وجوب رفعها طبقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات . م ٥٤ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مجال أعمالها . فاصر على الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
٨٤٣	١٦٦	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢١)
		٤ - إخبار المشتري من المدين بإيداع قائمة شروط البيع باختياره حائزاً . منازعته في التنفيذ على أساس أن العين ليست مملوكة للمدين . وجوب رفعها بطريق الاعتراض على القائمة وليس بدعوى مبتدأة . م ٦٤٢ مرافعات سابق . تتعلق ذلك بالنظام الم .
١١٦٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع إجراءات رفعها طبقاً للمادة ٦٣ منرافعات . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض طالما كانت عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع .
١٤٦٢	٢٨١	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)
		٦ - دعوى صحة الحجز الصادر بأمر من قاضي التنفيذ . وجوب اتباع الإجراءات العادية في رفع الدعوى م ٣٢٠ منرافعات .
١٤٦٢	٢٨١	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)
		٧ - تحديد جلسة في الأمر بالحجز الصادر من قاضي التنفيذ . طلب الحاجز الحكم بصحة الحجز في تلك الجلسة دون اتباع الإجراءات العادية لرفع الدعوى . أثره . اعتبار دعوى صحة الحجز غير مقبولة .
١٤٦٢	٢٨١	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)
		٨ - المواعيد والمدد والآجال في سائر فروع القانون . خضوعها لحكم المادة ١٥ منرافعات . تحديد الميعاد بالشهور . وجوب احتساب بدئه في نهاية يوم حدوث الأمر المجري للأجل حتى نهاية اليوم المماثل له في الشهر الذي ينتهي فيه الأجل .
١٥٨٨	٣٠٧	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٧٨)

الصفحة	القائمة	دعوى
		أثر رفع الدعوى :
		١ - المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . مناطها . الدعوى بتثبيت ملكية المدعى لعقار . تعديل طلباته إلى طلب بطلاق حكم مرسى المزاد . أثره . زوال أثر الصحيفة في قطع التقادم المكتسب للملكية المدعى عليه لذات العقار . اعتبار هذا التقادم مستمرا في سريانه منذ بدايته .
٣٨٦	٧٧	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢)
		٢ - المطالبة بجزء من الحق . أثرها . إنقطاع التقادم بالنسبة لباقي الحق طالما أن المطالبة الجزئية دالة على التمسك بالحق جميعه .
٥١٥	١٠١	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٨)
		٣ - المطالبة القضائية القاطعة للتقادم المسقط . ماهيتها . دعوى العامل بإلغاء قرار فصله . لا تقطع سريان التقادم في المطالبة بتأخر الأجر والعمولة والمنحة السنوية .
١٠٦٨	٢١٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)
		٤ - إعلان المدين بحالة الحق حتى تنفذ قبله . جواز الإعلان بأي ورقة رسمية تعلن بواسطة المحضرين تشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية . إعلان صحيفة الدعوى المقامة من المحال له على المدين للمطالبة بالحق المحال به . اعتباره إعلانا تنفذ به الحوالة في حق المدين . م ٣٠٥ مدني .
١٢٦١	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - المطالبة بمبالغ معلوم المقدار . المنازعة فيه وتنب خبير لتحديد ما هو مستحق منه . القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . لا خطأ .
١٤١١	٢٧٣	(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		<u>إعلان الدعوى :</u>
		١ - انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان الدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً . الدعوى المرفوعة ضد إحدى شركات القطاع العام . إعلان صحيفتها إلى إدارة قضايا الحكومة . أثره . عدم انعقاد الخصومة .
١٠٨٨	٢١٤	(الطن رقم ٨٣٣ سنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٢ - عدم جواز تمسك الخصم بإعلان الإجراء الذى تسبب فيه . نص المادة ٢١٣ مرائعات قاصر على البطلان غير المتعلق بالنظام العام . مثال بشأن إعلان صحيفة الدعوى .
١٠٨٨	٢١٤	(الطن رقم ٨٣٣ سنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٣ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان أو بيان المحكمة أو الجلسة . زواله بحضور المعلن إليه أو بتقديمه مذكرة بدفاعة . شرطه . أن يتحقق ذلك فى الجلسة التى دعى إليها بورقة الإعلان الباطلة .
٨٧	٢٥	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٤)
		٤ - حضور الخصم الذى يسقط الحق فى التمسك بإعلان الصحيفة لعيب فى الإعلان هو الذى يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها . مجرد الحضور فى الزمان والمكان المعينين فى الورقة قرينه

الصفحة	القاعدة	
		على أن الحضور تم بناء على الورقة . على المتمسك ببطاقتها إثبات العكس .
٧٧٣	١٥٢	(الطعن رقم ٣٥١ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٨) ٥ — طلب رد القاضى . عدم وجوب إعلانه بتقرير الإستئناف وتكليفه بالحضور فيه .
٩٦	٢٦	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ٥/١/١٩٧٨) ٦ — صحف الدعاوى والطعوز والأحكام المتعلقة بالدولة ومصالحها . وجوب تسليمها لإدارة قضايا الحكومة . أوراق الإعلان الأخرى ، تسلم للوزراء ومديرى المصالح والمحافظين أو من يقوم مقامهم . م ١٣ مرافعات . دعوة الخبير للخصوم المذكورين جواز توجيهها لإدارة قضايا الحكومة . حلة ذلك .
٢٥٣	٥٣	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٨) ٧ — إعلان الميئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعاوى والطعون والأحكام . كلفته . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ م ، م ١٣ مرافعات . عدم بيان المحضر اسم الموظف الذى خاطبه وصفته . أثره . بطلان الإعلان .
١٧٨٥	٣٤٤	(الطعن رقم ٩٢٢ سنة ٤٥ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٧٨) ٨ — أفراد القوات المسلحة . وجوب إعلانهم إلى الإدارة القضائية لقوات المسلحة متى علم الخصم بهذه الصفة . تقديم الضابط المعلن بغير هذا الطريق طلبا لإعادة الدعوى للرافعة . لا يصح بطلان الإعلان . حلة ذلك .
٤٨٤	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٨) ٩ — اكتساب أحد طرفى الخصومة صفة من الصفات المبينة بالفقرات ٦ ، ٧ ، ٨ من المادة ١٣ مرافعات . وجوب

الصفحة	القاعدة	
		أن يكون معلوما للخصم الآخر علما يقينيا وقت مباشرة إعلان خصمه وإلا حق إعلانه في موطنه . مثال بشأن إعلان أفراد القوات المسلحة .
٧٥٩	١٤٩	(الطن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٨) ...
		<u>قبول الدعوى :</u>
		١ — تعلق نفاذ عقد إيجار المحل على شرط واقف . مؤداه . ليس للمستأجر المطالبة بصحة ونفاذ العقد قبل تحقق الشرط .
٢٣٤	٥٠	(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٨) ...
		٢ — التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة . عدم جواز الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت الإجراءات القانونية لتقسيد التعويض .
٧٠٧	١٣٨	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٩/٣/١٩٧٨) ...
		٣ — الدفع بعدم قبول دعوى التعويض عن نزع الملكية للمنفعة لرفعها مباشرة إلى المحكمة . دفع شكلي . لا تستنفذ محكمة أول درجة ولايتها بقبوله . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٧٠٧	١٣٨	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٩/٣/١٩٧٨) ...
		٤ — صدور القرار الجمهوري بتقرير صفة المنفعة العامة للعقار . التجاء المالك مباشرة للقضاء بطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية . شرطه . انقضاء سنتين من تاريخ نشر القرار الجمهوري دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية بإيداع النماذج والفرار الوزاري بنزع الملكية بمكتب الشهر العقاري .
١٢٢٨	٢٤١	(الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٨) ...

الصفحة	القاعدة	
		هـ — عدم اعتراض رب العمل على حساب الاشتراكات لدى هيئة التأديبات الاجتماعية . لا يمنعه من الإلتجاء إلى القضاء خلال المواعيد التي نصت عليها المادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٧١٣	١٣٩	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٨) ٦ — وجوب إيداع عقد إيجار الأرض الزراعية بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة . وقسوه على عاتق المؤجرون المستأجر . منازعة المستأجر بأن أطيأت معينة تدخل ضمن المساحة المؤجرة . القضاء بعدم قبول هذه المنازعة لعدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بمقر الجمعية . خطأ .
٩٨١	١٩١	(الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٨) ٧ — المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها من اللجان المشار إليها قبل الإلتجاء إلى القضاء . لا يغير من ذلك أن يكون العجز المطالب به ناشئ عنه قد ا-تقر قبل العمل بالقانون المذكور .
٥٨	١٨	(الطلب رقم ٧٥ لسنة ٤٧ ق "رجال قضاء" جلسة ٢١/١٢/١٩٧٨) ٨ — دعوى العامل بالمطالبة بحقوقه المالية قبل إنقضاء سنة من وقت انتهاء عقد . اعتبار الدعوى مرفوعة في لمياء . م ٦٩٨ مدني . لا يغير من ذلك أن يكون العامل قد عدل طلباته بالزيادة بعد إنقضاء تلك المدة من حقوق استجبت له .
٧٨٦	١٥٤	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٨) ٩ — طلب المالك إزالة المنشآت التي يقيمها الغير على نفقة من أقامها . وجوب رفع الدعوى قبل انقضاء سنة من يوم

الصفحة	القاعدة	
		عليه بإقامة المنشآت . م ١/٩٢٤ مدنى لا يكفى مجرد إبداء الرغبة فى الإزالة خلال هذا الميعاد .
١٢٦٥	٢٤٨	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٨)
		١. — الدفع بعدم قبول الدوى إعمالاً للمادة ١١٥ مرافعات . جوز إبداءه فى أية حالة تكون عليه الدوى ولو أمام محكمة لاستئناف .
١٢٢٨	٢٤١	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٨)
		١١ — دهوى المؤجر باخلاء المستأجر لعدم سداد الأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . وجوب عدم تجاوز ماورد بالتكليف للأجرة المستحقة فعلا ما لم تكن متنازعا فيها جديا . عدم ختم المؤجر للإعفاءات الضمنية . بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ من الأجرة الواردة بالتنبيه . أثره . بطلان التكليف بالوفاء .
١٦١٧	٣١٢	(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١٠/١٩٧٨) <u>” منع سماع ”دهوى“</u>
		١ — المنع من سماع ”دهوى“ بمضى المدة . شرطه . وجوب أن يكون الحق المدعى به موضع إنكار الخصم طيلة مدة ١٥ سنة . تحتل وقت بدء النزاع . من سلطة محكمة الموضوع .
٩٢٤	١٨٢	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ٢٩/٣/١٩٧٨)
		٢ — سماع دهوى المعتقد عند الإنكار وغيرها من الدعاوى الواردة فى المادة ٩٨ من لائحة المحاكم الشرعية . شرطة .
٩٢٤	١٨٢	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ ق ”أحوال شخصية“ جلسة ٢٩/٣/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التناقض في دعوى النسب . مانع من سماح الدعوى ومن صحتها إلا إذا أمكن التوفيق بين الكلامين .
١٣٧٩	٢٦٧	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		<u>الصفة في الدعوى :</u>
		١ — توافر أو إنعدام صفة المدعى بالحق . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم منازعة الخصم في صفة المدعى . أثره . عدم جواز تعرض المحكمة من تلقاء نفسها لبحث هذه الصفة .
١٥٥٧	٣٠٠	(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٦)
		٢ — بطلان الإجراءات لإنعدام صفة أحد الخصوم . لا يتعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩٥٦	٣٨١	(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)
		٣ — الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة المدعى . موضوعي . استنفاد محكمة الدرجة الأولى بقبوله ولايتها في موضوع الدعوى .
٧٥١	١٤٧	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٥)
		٤ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . استنفاد ولايتها في نذر الموضوع . إلغاء المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي . وجوب الفصل في الموضوع دون إعادتها إلى محكمة أول درجة .
١٦٤٠	٣١٧	(الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
٢٤٥٦	٩٠٠	(والطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		٥ — رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم . ق . ١٥ لسنة ١٩٦٤ . أثره عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة

الصفحة	القاعدة	
		مقابل تعويض إجمالى . تحقيق الديون وإقرارها أو رفضها من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التى آلت إلى الدولة . قرار جمهورى ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . قرار الحارس العام بعدم الاعتداد بالدين بعد رفع الحراسة صادرا من لا يملكه ولا اثر له .
٤٣٠	٨٥	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٩) ٦ — قرار وزير الصحة تفويض المحافظ بتشكيل مجلس إدارة مؤقت للمستشفى . ق ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات العلاجية . صدور قرار المحافظ بتشكيل هذا المجلس . أثره . زوال صفة الجمعية التى كانت قائمة بالإدارة فى تمثيل هذا المستشفى أمام القضاء .
٥٧٦	١١٢	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣) ٧ — التوكيل العام الصادر من أجنبي لزوجته لإدارة أمواله والتصرف فيها واتخاذ كافة الإجراءات للمحافظة عليها . مؤداه . جواز مباشرتها إجراءات الدعاوى أمام المحاكم بما فيها محكمة النقض .
٧٦٢	١٥٠	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٥) ٨ — وكيل التفليسة . هو الممثل القانونى لها من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس . غلبد المفلس عن مباشرة الدعاوى التى يكون طرفا فيها قبل شهر إفلاسه .
٩٥٢	١٨٨	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٥) ٩ — إقامة الدعوى بإخلاء المستأجر من أحد ورثة المؤجر دفع المستأجر بعدم قبول الدعوى لعدم إقامتها من الورثة مجتمعين لا سند له . اعتبار المدعى وكيلًا عن باقى الورثة

الصفحة	القائمة	
		في إدارة المال الشائع ضالم لم يعترض أحد منهم على ذلك . عدم التزام المحكمة بالرد على هذا الدفع . حلة ذلك .
١٥٠٥	٢٩٠	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
		١. — سلطة الحارس القضائي . نطاقها . الدعاوى المتعلقة بأعمال حفظ وصيانة الأموال محل الحراسة . وجوب رفعها . من الحارس أو عليه دون المالك . مثال في إيجار .
١٧٤٤	٣٣٦	(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		١١ — طلب إزالة المنشآت التي أقامها المستأجر بغير إذن المالك المرتب على طلب فسخ عقد الإيجار . إقراره من أعمال الإدارة المخولة للحارس القضائي .
١٧٤٤	٣٣٦	(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		١٢ — تمثيل الولي الشرعي للقاصر في الاستئناف . بلوغ القاصر من الرشد قبل رفع الطعن بالنقض وجوب إقامة الطعن منه شخصياً .
١٩٨٣	٣٨٦	(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		تمثيل الولي الشرعي للقاصر في الاستئناف رغم تعيين وصي عليه بدلاً منه قبل صدور الحكم . رفع الطعن بالنقض من الوصي . صحيح ولو لم يفصح عن صفته حتى صدور الحكم المطعون فيه .
١٩٧٣	٣٨٦	(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		قيمة الدعوى :
		١ — الدعوى بطلب الطرد من الأرض الزراعية للنصب . خير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . حلة ذلك .
٧٦	٢٢	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير قيمة العقار بسبعين مثلاً للضريبة الأصلية المربوطة عليه إن كان من الأراضى ٣٧ م. مرافعات. لأجرة بالثمن الوارد بالعقد المحمول عليه طلب تثبيت ملكيته .
٥٥٢	١٠٨	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
		٣ - الدعوى المتضمنة طلباً مندمجاً في الطلب الأصل. وجرب تقدير قيمتها بقيمة الطلب الأخير وحده. طلب التسليم في دعوى ملكية العقار. اندماجه فيها مالم يثر بشأنه نزاع خاص .
٥٥٢	١٠٨	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)
		٤ - طلب العامل إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بتقرير معاش له وإلزامها بمبلغ التأمين الإضافي والمعونة المالية. وجوب تقدير الدعوى بمجموع هذه الطلبات باعتبارها ناشئة عن سبب قانوني واحد - وقانون التأمينات اعتبار أن قيمتها تزيد على ٢٥٠ جنياً. - فمر الاستئناف على الحكم الصادر فيها بإلزام الهيئة بمبلغ ٢٦ جنياً قيمة المعونة المالية. جائز.
٨٠٥	١٥٨	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٨)
		٥ - دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية. غير قابلية لتقدير قيمتها بعداتها، مدة العقد الأصلية حلة ذلك. جواز استئناف الحكم الصادر فيها.
١٨١١	٣٥٠	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		سبب الدعوى :
		١ - دعوى التعويض عن المسئولية. للحكمة من لقاء نفسها أن تحدد الأساس القانوني الصحيح للدعوى. لا يعد ذلك تغييراً للسبب فيها .
١٣٥٩	٢٦٤	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — التزام الشريك المتضامن بالضريبة. السبب القانوني فيه هو ما يصيبه من ربح. الرسوم القضائية المستحقة على الطعن الضريبي. وجوب تقديرها باعتبار كل شريك على حده.
١٩٦٤	٣٨٢	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)
		الخصوم في الدعوى :
		١ — الاختصاص في الطعن بالنقض. شرطه. اختصاص الطاعن الآخرين. كان مطلوباً لإزامهما معه بالتضامن. غير مقبول طالما لم تكن له طابات قبائهما .
٢٦٥	٥٥	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٩)
		٢ — اختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز. أثره . اعتبار الحكم الصادر فيها بصحة الإجراءات حجة عليه. منازعة المحجوز عليه في مسؤوليته عن الدين، أثره. تحقق مصلحته في اختصاص المحجوز لديه .
		(الطعون أرقام ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٨٦٥٠٦ ، ٩٥٣٠٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٧٨/٦/١٢)
١٤٤٧	٢٧٨	٣ — اندماج وحدة إنتاجية (مصنع) بإحدى الشركات في شركة أخرى. خصومة (العامل بالمصنع) بشأن تسوية حالته . الخصم الأصيل فيها هو الشركة الأخيرة دون الشركة الأولى .
٤٤٨	٨٨	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١)
		٤ — تصفية التركة. قيسد الأمر بتعيين المصفي. أثره. منع الدائنين العاديين من اتخاذ إجراءات فردية على أعيان التركة حتى تتم التصفية. لا يحول تعيين المصفي دون اختصاص الدائن له مع الورثة .
٤٥٦	٩٠	(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
٤٩٠	٩٦	٥ - طلب المجلس الملى العام تثبيت ملكيته لأرض النزاع . استناده إلى وضع اليد المدة الطويلة . طلبه أمام محكمة الاستئناف الحكم له بالملكية بصفته ناظرا على الأرض باعتبارها موقوفة . طالب جديد . عدم جواز إبداءه لأول مرة في الاستئناف . (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
٦٢٢	١٢٢	٦ - طلب الأخذ بالشفعة عند توالي البيوع . وجوب اختصاص المشتري الثانى فى الدعوى متى تم البيع له قبل تسجيل إعلان الرغبة فى الشفعة . لا يغير من ذلك ادعاء الشفيع صورية هذا العقد الأخير صورية مطلقة . (الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨)
١١٦٢	٢٢٨	٧ - انتصاب الوارث خ : ما من باقى الورثة . شرطه . اعتراض أحد الورثة على قائمة شروط البيع استنادا إلى ملكيته هو وأخوته للأرض المنفذ عليها . عدم الإشارة إلى تمثيله للتركة أو استغراقهم لها . أثره . عدم انتصابه خصما عن باقى الورثة . (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٨)
١٦١٢	٣١١	٨ - دعوى المضرور قبل شركة التأمين ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥ . بشأن التأمين الإجبارى على السيارات دعوى مباشرة . عدم إلزام المضرور باختصاص المؤمن له فى الدعوى . علة ذلك . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٦ ق بـ جلسة الخميس ١٩٧٨/٦/٢٩)
		” ادخال خصوم فى الدعوى “
٩٦٥	١٨٩	١ - إدخال خصم فى الدعوى لتقديم ما لديه من مستندات . عدم قبول اختصاصه فى الطعن بالنقض . (الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٣ ق لسنة ٧٩٤ ٤٤ ق بـ جلسة ١٩٧٨/٤/٥)

الصفحة	القائمة	
		٢ — إدخال خصم في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهته وليقدم مالدیه من مستندات القضاء بإخراجه من الدعوى عدم نمی الطامن بشيء على هذا القضاء. أثره. عدم قبول اختصاصه في الطعن بالنقض .
١٧٦٦	٣٤١	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ — جلسة ٨ ق ١٩٧٨/١١/٢٧)
		٣ — التزام المحكمة بالتأجيل لإدخال ضامن في الدعوى . شرطه م ١١٩ مرافعات .
١٥٢٠	٢٩٣	(الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٣ ق ١٩٧٨/٦/٢٣)
		“تدخل النيابة في الدعوى”
		٤ — النيابة العامة طرف أصيل في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية. عدم وجوب إبداء رأيها في كل مرحلة من مراحل الدعوى م ٩٥ مرافعات . سريان محكمها حيث تكون النيابة طرفاً منضماً لحسب :
١٦٧٤	٣٢٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق — “أحوال شخصية” جلسة ١ ق ١٩٧٨/١١/١)
		٥ — تدخل النيابة العامة في قضايا القصر . البطلان المترتب على إغفال إخبارها بهذه القضايا بطلان نسبي مقسّر لمصلحة القصر . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩٨٣	٣٨٦	(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ ق ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		“نظر الدعوى”
		الأصل . علانية الجلسات . النص على وجوب السرية في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب . مفاده . مخالفة ذلك . أثرها . بطلان الأحكام الصادرة فيها رغم عدم النص عليه . تعلق ذلك بالنظام العام .
٤٢٦	٨٤	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٨ ق ١٩٧٨/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		”الطلبات في الدعوى“
		١ — الطلب الجازم. هو ما تلتزم المحكمة بالرد عليه. مثال بشأن التمسك بمحصل إكراه .
١١١٢	٢١٨	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		”الطلبات العارضة“ .
		١ — الخصم اتخاذ طريق الادعاء بالتزوير بالتقرير في قلم الكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك ، مجرد ادعاء الخصم بأن الورقة مزورة ، لا يوجب على المحكمة بحث هذا الادعاء طالما لم يسلك الطريق القانوني للادعاء بالتزوير .
١٦٣	٣٨	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٢ — قضاء المحكمة الابتدائية برفض طلب المدعى فسخ العقد والتعويض مع نذب خير لتحقيق عناصر التعويض الذي طلبه المدعى عليه في صورة طلب عارض .. قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الشق الأول المستأنف من الحكم . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلاً .
٢١٤	٤٦	(الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٣ — المقاصة القضائية باعتبارها طلباً عارضاً من المدعى عليه عدم جواز بحث المحكمة لها والفصل فيها من تلقاء نفسها .
٣٠٩	٦٣	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٤ — المطالبة بمبلغ معلوم المقدار. تعديل المدعى لطلباته في المذكرة بإضافة مبالغ أخرى. وجوب احتساب الفوائد المطالب بها عن هذه المبالغ الأخيرة من تاريخ تعديل الطلبات .
١٤١١	٢٧٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)

الصفحة	القاعدة	
		الدفاع في الدعوى
		١ - استناد المحامي إلى مانع الضرائب للتدليل على ما بذله من جهد لصالح موكله . ثبوت أن الاطلاع على هذا الملف هو الوسيلة الوحيدة لاثبات دعواه . عدم انتقال المحكمة للاطلاع عليه . قصور .
١٥٦١	٣٠١	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
		٢ - قصر الخصم دفاعه على الدفع بعدم قبول الدعوى . لاثريب على المحكمة أن تفصل في الدفع والموضوع معا .
١٦٤٠	٣١٧	(الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
		٣ - إقامة محكمة أول درجة قضاها على دفاع أولى للدعى عليه دون بحث دفاعه الاحتياطي . وجوب فصل المحكمة الاستثنائية في جميع أوجه الدفاع الأصلية والاحتياطية . عدم التزامها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد إلغائها للحكم الابتدائي للفصل في الدفاع الاحتياطي . الاستثناء . قضاء محكمة أول درجة ودفع شكلي لم تنفذ به ولايتها .
١٦٤٠	٣١٧	(الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
		أثر ضم دعاوى :
		١ - ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا . عدم اندماجهما وفقدان كل منهما استقلاله .
١٩٩	٤٣	(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٢ - ضم دعويين لاختلافان خصوما وموضوعا وسببا . أثره . اندماجهما وفقدان كل منهما استقلالهما . تعجيل أحدهما

الصفحة	القاعدة	
		بعد نقض الحكم الصادر فيهما . يعد تعجيلا للدعوى الأخرى أيضا .
٥٢٤	١٠٣	(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)
		٣ - قضاء الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية المدعى ونائب خير لتقدير الربع المطالب به غير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطن فيه بطريق النقض استقلا . م ٢١٢ مرافعات . لا يغير من ذلك القضاء برفض الدعوى المنضمة بطلب بطلان عقد البيع سند الملكية اعتبارها دفاعا في الدعوى الأصلية ومندجة فيها .
١٢٤١	٢٤٣	(الطن رقم ٤٥٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١١)
		٤ - ضم دعوى لأخرى تسهила للإجراءات . صدور الحكم في إحداها . جواز الطعن فيه استقلا دون انتظار الحكم في الدعوى الأخرى .
١٥٦٦	٣٠٢	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
		تقديم المذكرات والمستندات
		١ - تقديم مذكرة في فترة حيز الدعوى للحكم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . قبول المحكمة لها دون التحويل على ماورد بها . لا بطلان .
٥٢٤	١٠٣	(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢)
		٢ - (أ) عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . المحكمة منه . عدم اتاحة الفرصة بإبداء دفاع لم يتمكن الخصم الآخر من الرد عليه .
٥٨٠	١١٣	(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)

٢٤٩	القاعدة	الصفحة
		<p>٣ - عدم جواز قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . لا يغير من ذلك اذن المحكمة بإيداع المذكرات . إغفال الرد على ما جاء به من دفع وأوجه دفاع لا خطأ .</p>
١٠٥٣	٢٠٨	<p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٠)</p> <p>٤ - تقديم مستندات في فترة حيز الدعوى للحكم . شرطه . لا يكفي إعلان الخصم بالحفاظه ولو تضمنت فحوى المستند .</p>
١٣٦٧	٢٦٥	<p>(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)</p> <p>إعادة الدعوى إلى المرافعة :</p> <p>١ - تقدير مدى الجدل في طلب إعادة الدعوى للمرافعة من سلطة محكمة الموضوع . وجوب تمكين الخصوم من إبداء دفاعهم . بالرد على ما يثار في الدعوى بعد حيزها للحكم من دفع جديدة مثال بشأن الدفع ببطالان الصحيحة وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن .</p>
٨٨٧	١٧٦	<p>(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)</p> <p>٢ - طلب تأجيل الدعوى أو إعادة للمرافعة لانتهاذ طريق الطعن بالتزوير . عدم التزام المحكمة بإجابته متى استبانت أن القصد منه هو المماطلة .</p>
٩٥٢	١٨٨	<p>(الطعن رقم ٤١٣ ، ٤٣٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥)</p> <p>٣ - وجوب إعلان طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى عند إعادتها للمرافعة . حضور الخصم أو من يمثله بجلسة المرافعة يغني عن إعلانه .</p>
٣٦٠	٧٢	<p>(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ — البطلان المترتب على إغفال إعلان الخصم بالجلسة المحددة عند إعادة الدعوى للرافعة . بطلان نسبي . لا يجوز التمسك به إلا ممن شرع لمصلحته .
٣٦٠	٧٢	(الطن رقم ٦٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢١) مسائل تعترض سير الخصومة : أولا — انقطاع الخصومة :
		١ — النيابة العامة . طرف أصلي في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . وفاة الخصم قبل أن تبدى النيابة رأيها .. أثره . انقطاع سير الخصومة باضتبار أن الوفاء حدث قبل أن تنهى الدعوى للحكم في موضوعها .
١٠٤٣	٢٠٦	(الطن رقم ٢١ لسنة ٤٦ ق — حوال شخصية — جلسة ١٩٧٨/٤/١٩) ٢ — انقطاع سير الخصومة . الغاية منه . مشول ورثة الخصم المتوفى أمام المحكمة يحقق الغاية من اختصاصهم بصفتهم هذه . لا محل للنعي ببطلان الحكم لعدم قضائه بانقطاع سير الخصومة .
١٣٢٨	٢٥٩	(الطن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥) ٣ — بطلان الاجراءات بعد انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي .
١١٨٥	٢٣٣	(الطن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨) ٤ — بلوغ الخصم سن الرشد لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة . حلة ذلك . مشول النائب القانوني عن القاصر بعد البلوغ دون تنبيه المحكمة إلى ذلك . أثره . استمرار نيابته عنه نيابة اتفاقية بعد أن كانت قانونية .
١٥٠٠	٢٨٩	(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٥ جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً — وقف الخصومة :
		١ — وجوب وقف الدعوى المدنية لحين صدور حكم نهائى فى الدعوى الجنائية المقامة قبل أو أثناء سير الدعوى المدنية مضى كانت الدعوى ان ناشئتين عن فعل واحد. تعلق هذه القاعدة بالنظام العام . مجرد تقديم الشكوى إلى سلطات التحقيق لا يعد تحريكاً للدعوى الجنائية يوقف الدعوى المدنية .
١٦٣	٣٨	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٢ — وقوع خطأ من المفاوض الذى عهد إليه مالك المبنى بترميمه أدى إلى هدمه . مسئولية المالك قبل المستأجر عن هذا الخطأ . لا محل لتعليق الحكم فى دعوى المستأجر بالتعويض على الحكم فى دعوى المالك بالتعويض ضد المفاوض .
٤٩٧	٩٧	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
		٣ — الأمر بوقف الدعوى لتعلق الحكم فى موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى من اطلاقات محكمة الموضوع .
٧٤٠	١٤٥	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٤)
		٤ — وقف الدعوى طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ اختلافه عن الوقف الاتفاقى المقرر فى المادة ١٢٨ مرافعات . عدم تعجيل الدعوى خلال الثمانية أيام التالية لانتهااء مدة الوقف الاتفاقى . أنه . وجوب اعتبار المدعى تاركاً لدعواه .
١٢٠٠	٢٣٦	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٩)
		٥ — وقف محكمة الاستئناف نظر التراجع طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . لا يحول دون أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف

الصفحة	القاعدة	
		القاضي باعتبار المدعى تاركاً لدعواه لعدم تعجيلها في الميعاد بعد انتهاء مدة الوقف الاتفاقي .
١٢٠٠	٢٣٦	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٩)
		٦ — وقف الدعوى باتفاق الخصوم . م ١٢٨ مرافعات . وجوب إعلان التعجيل بعد انتهاء أجل الوقف خلال الثمانية أيام التالية . لاعتبرة بتاريخ تقديم صحيفة التعجيل إلى قسم الكتاب .
١٥٨٨	٣٠٧	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)
		٧ — وقف الدعوى باتفاق الخصوم تطبيقاً للمادة ١٢٨ مرافعات . بدء ميعاد تعجيل الدعوى من نهاية أجل الوقف ولو صادف عطلة رسمية . قرار الوقف . لاحجية له . جواز تعجيل الدعوى قبل إنتهاء الأجل المتفق عليه ولو اعترض الطرف الآخر .
١٥٨٨	٣٠٧	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)
		ثالثاً — ترك الخصومة :
		١ — طلب رد القاضي . جواز التنازل عنه . علة ذلك .
٩٦	٢٦	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٥)
		٢ — تقديم طلب رد القاضي قبل العمل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل قانون المرافعات لأجل للقضاء بمصادرة الكفالة في حالة التنازل عن الطلب .
٩٦	٢٦	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٥)
		٣ — القضاء باثبات تنازل طالب الرد عن طلبه . عدم جواز الحكم عليه بالغرامة . م ١٥٩ مرافعات .
١٥٨٥	٣٠٦	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
١٢٣٥	٢٤٢	٤ - قبول ترك الخصومة في الدعوى . شرطه . قبول الخصم الآخر لذلك إذا كان قد أبدى طلباته فيها . لا حاجة لقبوله عند انتفاء مصلحته المشروعة في استمرار الخصومة . وجوب أن يتم الترك بالطريق القانوني . م ١٤١ . مرافعات . (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٥ ق - ١١/٥/١٩٧٨)
١٢٣٥	٢٤٢	٥ - جواز النزول عن إجراء من إجراءات الخصومة أو ورقة من أوراق المرافعات بعدم اشتراط موافقة الخصم الآخر على ذلك . التنازل ينتج أثره بمجرد التصريح به . لا يملك المتنازل العودة إلى ما أسقط حقه فيه م ١٤٤ مرافعات . (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٨)
١٢٣٥	٢٤٢	٦ - جواز رجوع الخصم عن ترك الخصومة صراحة أو ضمنا . شرطه . أن يكون الرجوع قبل قبول الخصم الآخر للترك . أو حكم القاضي باعتماده . (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٨)
٤٠٥	٨٠	رابعا - سقوط الخصومة : ١ - عدم إعلان صحيفة الدعوى بعد وقفها جزاء قبل انقضاء سنة من آخر إجراء صحيح فيها . أثره . سقوط الخصومة . لا عبرة بتاريخ إيداع صحيفة التعجيل قلم كتاب المحكمة . (الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٦/٢/١٩٧٨)
٥١٠	١٠٠	٢ - ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة ميعاد إجرائي . الأصل أن يضاف إليه ميعاد المسافة المنصوص عليه في المادتين ١٦ ، ١٧ مرافعات . طلب الخصم المقيم في ليبيا إضافة ميعاد مسافة لإعلان صحيفة تعجيل الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة لا محل له . علة ذلك . (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الخصومة فيما يتعلق بسقوطها قابليتها للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم . شرطه . أن يكون موضوع الدوى قابلا للتجزئة . م ١٢٦ مرافعات . سقوط الخصومة في ظل قانون المرافعات السابق . لا يتجزأ ولو كان موضوع الدوى قابلا للتجزئة .
١٩٥٦	٣٨١	(الطن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩) ..
		٤ - إقامة الدوى بطلبين مستقل كل منهما عن الآخر بسببه القانوني وبالشخص الموجه اليه . سقوط الخصومة قبل أحدهما . لا يستتبع سقوطها قبل الآخر . م ١٣٦ مرافعات .
١٩٥٦	٣٨١	(الطن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٩)
		<u>خامسا - إنقضاء الخصومة :</u>
		انقضاء الخصومة بمضي خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها . م ٣٧٧ مرافعات سابق أثره . إلغاء جميع إجراءات الدوى وزوال أثرها في قطع التقادم . سريان هذا الأثر بالنسبة لكل من طرفي الدوى .
٣٦٧	٧٣	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣١)
		<u>مصرفات الدوى :</u>
		١ - قضاء محكمة النقض بنقض الحكم وبإلغاء الحكم المستأنف وبإثبات تنازل الطاعن عن طلب رد القاضى . أثره وجوب الزام الطاعن بالمصاريف عن كافة درجات التقاضى . علة ذلك .
٩٦	٢٦	(الطن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إدخال الطاعنة في الدعوى للحكم في مواجهتها . منازعتها في الدعوى . أثره . وجوب الزامها بالمصروفات عند القضاء ضدها في المنازعة .
٢١٨	٤٧	(الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٧) ٣ - رفض دعوى صحة التعاقد . وفاء المشتري بباقي الثمن أثناء نظر الاستئناف والحكم له بطلباته . وجوب الزامة المصروفات . علة ذلك . (الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		٤ - خاسر الدعوى . هو من رفعها أو دفعها بغير حق . قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام هيئة التأمينات الاجتماعية التي خسرت الدعوى بالمصروفات من الدرجتين . لا خطأ . (الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠)
		<u>أنواع من الدعاوى :</u> <u>أولاً - دعوى الضمان :</u>
١١٤٥	٢٢٥	١ - دعوى ضمان الاستحقاق . تقادماً بخمس عشرة سنة . (الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)
		٢ - وقوع تعرض من الغير للمشتري دون رفع دعوى . إقامة المشتري دعوى الضمان على البائع مباشرة . لا محل لاخطاره في هذه الحالة . (الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)
١١٤٥	٢٢٥	٣ - جواز استئناف الضامن للحكم الصادر في الخصومة الأصلية . شرطه . قيام ارتباط وثيق بينها وبين دعوى الضمان الفرعية وأن يكون الضامن قد دافع في الدعويين معاً . (الطن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢)
١١٥٥	٢٢٧	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - استئناف الضامن الحكم في الدعوى الأصلية . أثره . استفادة طالب الضمان منه إذا اتحد دفاعهما فيها ٢١٨٣ مراجعات .
١١٥٥	٢٧٧	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢)
		٥ - استئناف شركة التأمين - الضامن - للحكم الصادر في الدعوى الأصلية بإلزام التابع والمتبوع - طالب الضمان - بالتعويض . أثره . استفادة طالب الضمان من هذا الاستئناف .
١١٥٥	٢٢٧	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢)
		٦ - استئناف الضامن الحكم الصادر في الدعوى الأصلية . أثره . طرح دعوى الضمان مع الدعوى الأصلية على محكمة الاستئناف . القضاء بتعديل المبلغ المقضى به في الدعوى الفرعية . لا خطأ .
١١٥٥	٢٢٧	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢)
		ثانيا - دعوى عدم نفاذ التصرف :
		١ - الامسار القانوني - شرط لشهر اعمار المدينين . الامسار اعملى بشرط لعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين .
١١٨٥	٢٣٣	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٢ - عدم نفاذ التصرف بعوض الصادر من المدين المعسر شرطه .
١١٨٥	٢٣٣	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٣ - تقدير دلائل التواطؤ والعلم باعسار المدين كشرط لعدم نفاذ تصرفه من سلطة محكمة الموضوع .
١١٨٥	٢٣٣	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثا - دعوى التزوير الأصلية :
		الاحتجاج بورقة في نزاع قائم . إدعاء الخصم بتزويرها في دعوى أصلية غير جائز . للمحكمة المعروض عليها النزاع الموضوعي أن تعتبر الورقة صحيحة ما دام لم يدع أمامها بالتزوير بالطريق القانوني .
٩٥٢	١٨٨	(الطعن رقم ٤١٣/٤٣٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥) ..
		دفع
		أولا - الدفع بعدم دستور القوانين .
		١ - الدفع بعدم دستورية القوانين . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٩٧	١١٦	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥)
		٢ - رفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا . سبيلها . القضاء بعدم سماع الدعوى تطبيقا للقانون ٩٩ لسنة ١٩٦٣ إغفال الحكم الدفع بعدم دستورية القانون المذكور . خطأ في القانون .
١٩٥٢	٣٨٠	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)
		ثانيا - الدفع الشكلية :
		١ - الدفع بعدم قبول دعوى التعويض عن نزاع الملكية للنفعية لرفعها مباشرة إلى المحكمة . دفع شكلي . لا تستنفذ محكمة أول درجة ولايتها بقبوله . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٧٠٧	١٣٨	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة الخميس ١٩٧٨/٣/٩) ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم انبـاع إجراءات رفعها طبقاً للسادة ٦٣ مرافعات . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض طالما كانت عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع .
١٤٦٢	٢٨١	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)
		٣ — إقامة محكمة أول درجة قضاءها على دفع أصلي للدعى عليه دون بحث دفاعه الاحتياطي . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية في جميع أوجه الدفاع الأصلية والاحتياطية . عدم إلزامها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بعد إلغائها للحكم الابتدائي لفصل في الدفاع الاحتياطي . الاستثناء . قضاء محكمة أول درجة في دفع شكلي لم تستنفذ به ولايتها .
١٦٤٠	٣١٧	(الطن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
		٤ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة المعارضة أو الاستئناف وإلا سقط الحق فيه .
١٨٢٦	٣٥٢	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن
		١ — الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بعدم إعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة غير متعلق بالنظام العام . وجوب القضاء به عند طلبه . م . ٧٠ ، ٢٤٠ — مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦
٨٧	١٥	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٤)
		٢ — تقدير مدى الجدل في طلب إعادة الدعوى للمرافعة من سلطة محكمة الموضوع . وجوب تمكين الخصوم من إبداء

الصفحة	القاعدة	
		دفاعهم بالرد على ما يثار في الدعوى بعد حجزها للمحك من دفع جديدة . مثال بشأن الدفع ببطلان الصحيفة وباعتبار الاستئناف كان لم يكن .
٨٨٧	١٧٦	(الطن رقم ٨٠٥ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩) ... ٣ — اعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلانه في الميعاد القانوني م ٧٠ قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، م ٢٤٠ مرافعات . وقومه بقوة القانون . وجوب القضاء به عند طلبه . عدم تقديم الطاعن دليلا على تواطؤ المعلن إليه مع المحضر التفات المحكمة عن هذا الادعاء . لا خطأ .
١٤٤١	٢٧٧	(الطن رقم ٥٣٤ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧) ... ٤ — تقديم المستأنف ضدها طلبا بالتعجيل أثبت فيه وفي إعلان التقصير علمها بمحصول الاستئناف مصادفة . حضورها جلسة التعجيل لا يسقط حقها في الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن .
١٤٤١	٢٧٧	(الطن رقم ٥٣٤ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧) ... ٥ — الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانوني غير متعلق بالنظام العام وجوب إبدائه قبل التعرض للوضوع . المقصود بالتعرض للوضوع . مجرد تقديم طلب بتقصير الجلسة لا يعد كذلك .
١٤٤١	٢٧٧	(الطن رقم ٥٣٤ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧) ... ثالثا — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى . موضوعي استنفاد محكمة الدرجة الأولى بقبوله ولايتها في موضوع الدعوى .
٧٥١	١٤٧	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٥) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل نهائيا في المنازعات الخاصة بمحل الجمعيات التعاونية. م. ٥٠ ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٦. الحكم الصادر في الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى فيها. عدم قابليته للطعن.
٧٥١	١٤٧	(الطعن رقم ١٨٥ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٨)
		٣ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة. استنفاد ولايتها في نظر الموضوع. إلغاء المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي. وجوب الفصل في الموضوع دون اعادتها إلى محكمة أول درجة.
		(الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٨)
١٦٤٠	٣١٧	(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٨)
		٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى إعمالا للمادة ١١٥ مرافعات جوازا بدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف.
١٢٢٨	٢٤١	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٨)
		٥ - الدفع بالتقادم المسقط عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.
١١٤٥	٢٢٥	(الطعن رقم ٢١١ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٧٨)
		٦ - إقامة الدعوى بإخلاء المستأجر من أحد ورثة المؤجر دفع المستأجر بعدم قبول الدعوى لعدم إقامتها من الورثة مجتمعين لا سند له. اعتبار المدعى وكيلًا عن باقي الورثة في إدارة المال الشائع طالما لم يعترض أحد منهم على ذلك. عدم التزام المحكمة بالرد على هذا الدفع. صلة ذلك :
١٥٠٥	٢٩٠	(الطعن رقم ٥٧٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - قصر الخصم دفاعه على الدفع بعدم قبول الدعوى لا تريب على المحكمة أن تفصل في الدفع والموضوع معا .
١٦٤٠	٣١٧	(الطن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠)
		رابعا - دفع متنوعة :
		١ - طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ما يخالف ما أشتمل على دليل كتابي . غير جائز طالما تمسك الخصم الآخر بعدم جواز الاثبات، بالبيئة .
٢٧٩	٥٧	(الطن رقم ٦٨٧ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)
		٢ - اعتبار الحجز الإداري كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . عدم تعلقه بالنظام العام سقوط حق المدين بالدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا .
٨٣٦	١٦٤	(الطن رقم ٤٩٤ سنة ٤٠ ق - جلسة الثلاثاء ١٩٧٨/٣/٢١)
		٣ - حوالة الحق . أثرها . انتقاله بصفاته ودفعه وتوابعه من المحيل إلى المحال له . الدعاوى التي تؤكد الحق . هي من توابعه .
١٢٦١	٢٤٧	(الطن رقم ٢٠٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٦)
		٤ - حوالة الحق . أثرها . انتقال الحق إلى من ينوبه بالنسبة لأحال عليه بالحالة التي يكون عليها وقت إعلانه بالحوالة وقبولها له أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التي له قبل المحيل وقتذاك .
١٢٦١	٢٤٧	(الطن رقم ٢٠٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٦)
		٥ - الدفع بالجهل بالقانون . شرطه . أن تكون المخالفة لقاعدة غير متعلقة بالنظام العام . أعمال التعاقد قاعدة قانونية في غير شأنها . هو غلط في القانون .
١٤٣٤	٢٧٦	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ر)
		رسوم . رى . ريع
		<u>رسوم</u>
		أولا — الرسوم القضائية :
		١ — استحقاق رسوم الاستئناف . العبرة فيه بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء قضى به استئنافيا أو تأييد ما قضى به ابتدائيا .
		ما ليس محلا للاستئناف ، لا يكون محلا للرسم .
١٧٢٩	٣٣٣	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		٢ — الأوامر على العرائض — استحقاق رسم ثابت على طلبها سواء قبل الطلب أو رفض لا يغير من ذلك أن يكون الأمر قد صدر خطأ في طلب موضوعي بتسليم متقولات معلومة القيمة . خطأ القاضي لا يغير من طبيعة الأمر .
١٩٤٣	٣٧٨	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨)
		٣ — التزام الشريك المتضامن بالضريبة . السبب القانون فيه هو ما يصيبه من ربح . الرسوم القضائية المستحقة على الطعن الضريبي وجوب تقديرها باعتبار كل شريك على حده .
١٩٦٤	٣٨٢	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)
		ثانيا — رسوم الشهر العقاري :
		١ — تقادم الحق في استرداد صاحب الشأن لرسوم الشهر العقاري بذؤه من تاريخ استحالة إجراء الشهر .
٥٤٥	١٠٧	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - أمر تقدير الرسوم التكميلية الخاصة بالشهر العقاري . الحكم الصادر في التظلم من التقدير ، عدم قابليته للطعن . المنازعة بشأن وقت تقدير قيمة العقار منازعة في التقدير . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١٤٥٩	٢٨٠	(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٨)
		٣ - إشهار الورثة للوصية في العقارات . خضوعها للرسم النسبي بواقع ٧ % من قيمة العقار . لا يغير من ذلك أن يكون مضمونها مطابقا لأحكام الارث من عدمه .
١٨٨٧	٣٦٤	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٨)
		٤ - التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقاري . المنازعة بشأن طبيعة المحرر من أنه عقد تعاوني من عدمه . منازعة في أساس الالتزام بالرسم وليس في تقديره
١٨٩٦	٣٦٦	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٨)
		٥ - الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر المشهر عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم ، فصله في منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة في الطعن .
١٨٩٦	٣٦٦	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٨)
		ثالثا - رسوم جمركية :
		راجع : (ج - جمارك)
		رابعا : رسم الدمغة :
		راجع : (ض . ضرائب)

الصفحة	القاعدة	رى
		١ - قرار المحافظ بإلقاء المياه والمخلفات بأحد المصارف . مخالفته لقانون الرى والصرف ٧٤ لسنة ١٩٧١ . أثره تجرده من صفته الإدارية بما يسقط عنه حصانته . اختصاص القضاء العادى بحماية الأفراد .
٥٠٢	٩٨	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ق جلسة ١٦/٢/١٩٧٨)
		٢ - اللجنة الإدارية المختصة بالفعل فى جرائم الرى . ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٩ و ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ قضاؤها بإدانة الطاعن لأخذه أتربة من جسر النيل . مؤداه . مسئوليته وحده عن مقدار الأتربة محل الاتهام . إدعاؤه فى دعوى تالية باشتراك آخرين معه فى أخذ هذه الأتربة . نير مقبول . حلة ذلك .
١٧٨٩	٣٤٥	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٧٨)
		ريع
		١ - اغتصاب الطاعن الشقة المؤجرة للطعون عليه . بالزامه بالتعويض . لا محل للنعى بأن للطعون عليه مسكننا وعيادة أخرى خلاف الشقة المذكورة بالمخالفة لقانون مزاوله مهنة طب الأسنان وقانون إيجار الأماكن .
٨٢٧	١٦٢	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٧٨)
		٢ - اغتصاب الطاعن الشقة المؤجرة للطعون عليه . الزام الطاعن بتعويضه عن الاجرة التى قام بسدادها للمؤجر خلال الفترة التى حرم من الانتفاع بالعين . لا خطأ .
٨٢٧	١٦٢	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢١/٣/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بطلان عقد الإيجار بطلانا مطلقا . حق المؤجر في المطالبة بالبيع . سقوطه بالتقادم بمضى خمسة عشر سنة . (الطن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩/٤/١٩٧٨)
١٠٣١	٢٠٤	٤ - إقامة أغلبية الشركاء بناء على العقار الشائع . أثره . اعتبار باقى الشركاء مالكيين له وفيما يغله من ريع منذ إنشائه . عدم توقف ذلك على وفائهم بنصيبهم في النفقات . (الطن رقم ١٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)
١٩١٢	٣٦٩	
		<u>سمسرة</u>
		قيام المحامى بأعمال السمسرة . استحقاقه الأجرة عنه قبل الموكل لا يمنع ذلك تجريم اشتغال المحامى بالتجارة . حلة ذلك . (الطن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٨)
١٢٨٧	٢٥٢	
		(ش)
		شركات . شفعة . شهر عقارى . شيوخ
		<u>شركات</u>
		الشركات المساهمة :
		١ - عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة . وجوب أن يكون مالكا لما قيمته ألف جنيه من أسهم الشركة . بطلان أوراق الضد المحورة بالمخالفة لذلك . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . هذا البطلان نسبي مقرر لمصلحة الشركة دون غيرها . (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٨ م)
٢٠٨١	٤٥	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - خضوع أسهم الشركات الأجنبية لرسم الدمغة . مناطه . مقر الشركة . المقصود به . لاجل لأعمال المادة ٥٣ مدني بشأن الموطن .
٨٧٤	١٧٣	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨) ٣ - بنك بورسعيد قبل تحويله إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهوري ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ م . اعتباره مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي عدم سريان نظم إعانة غلاء المعيشة على العاملين به . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ م .
١٣٤٥	٢٦١	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧) ٤ - الأرباح التي تحققها الشركة . وجوب توزيعها على الشركاء المساهمين مالم تقرر الجمعية العمومية إضافتها إلى رأس المال .
١٣٥٤	٢٦٣	(الطن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ م) ٥ - تأميم المنشأة تأمينا نصفيا . أثره . تحويله إلى شركة مساهمة . ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ . وجوب تخصيص نسبة ٢٥٪ من الأرباح للموظفين والعمال .
١٣٥٤	٢٦٣	(الطن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ م) « تأميم الشركات » راجع : (ت . تأميم) شركات التضامن : ١ - الشركة . شرط قيامها . وجود نية المشاركة لدى الشركاء في الربح والخسارة معا . تعرف هذه النية من سلطة قاضي الموضوع .
٨٥٢	٧٦٨	(الطن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة الخميس ١٩٧٨/٣/٢٣) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ - صدور الحكم بدين لمصلحة الضرائب قبل أحد الشركاء في شركات التضامن أو التوصية . أثره . بدء سريان تقادم جديد بالنسبة لهذا الشريك وحده مدته خمسة عشر سنة من تاريخ صدور الحكم
٧٠٠	١٣٧	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧ م)
		٣ - إقرار أحد الشركاء في شركات التضامن أو التوصية بدين لمصلحة الضرائب أو بتنازله عن التقادم . لأثره بالنسبة لباقي الشركاء .
٧٠٠	١٣٧	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧ م)
		٤ - التزام الشريك المتضامن بالضريبة . السبب القانوني فيه هو ما يصيبه من ربح . الرسوم القضائية المستحقة على الطعن الدريسي . وجوب تقديرها باعتبار كل شريك على حدة .
١٩٦٤	٣٨٢	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩ م)
		” تصفية الشركات “
		١ - مصفى الشركة . اعتباره وكيلًا عنها لا عن دائئها . مسؤوليته قبل الدائنين عن خطئه يسيرا كان أو جسيما .
١٠١٢	١٩٩	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٧ م)
		٢ - تصفية الشركة . وجوب استئصال المصفى للبالغ اللازمة لوفاء الديون المتنازع عليها لا يغير من ذلك أن تكون هذه الديون غير مطروحة على القضاء .
١٠١٢	١٩٩	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٧ م)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — فترة تصفية الشركة . اعتبارها فترة عمل . تصفية الشركة لوفاء الشريك المتضامن لا يمنع من فرض الضريبة حتى نهاية السنة المالية ولو كانت تالية للوفاء . استمرار الشخصية المعنوية للشركة . منوط بالقدر اللازم للتصفية .
١٨٠٢	٣٤٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨ م) وراجع (ض ضرائب) شركات القطاع العام :
		١ — رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للمؤسسات العامة . علاقته بها تعاقدية وليست تنظيمية . اختصاص القضاء العادى بنظر ما ينشأ بينه وبين الشركة من منازعات لا اختصاص للقضاء الإدارى فى هذا الخصوص .
١٨١	٤١	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤ م) ٢ — العقود التى تبرمها شركات القطاع العام مع أشخاص القانون الخاص ، لا تعتبر عقود إدارية . علا ذلك مثال بشأن عقد إيجار محل .
٤١٨	٨٣	(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٨ م) ٣ — اندماج وحدة إنتاجية (مصنع) بإحدى الشركات فى شركة أخرى . خصومة العامل بالمصنع بشأن تسوية حالته . الخصم الأصيل فيها هو الشركة الأخيرة دون الشركة الأولى . (الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١ م)
٤١٨	٨٨	٤ — المصنع أداة إنتاج . ليست له شخصية اعتبارية مستقلة من الشركة التابع لها .
٤٤٨	٨٨	إدماجه فى شركة أخرى لا يؤدى إلى خلافة الأخيرة للشركة

الصفحة	القاعدة	
		الأولى فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . بقاؤها مسئولة عن خطأ العامل بالمصنع وقت تبعيته لها .
١٨٤٧	٣٥٦	(الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٦ م)
		هـ — وجوب مراعاة أن يكون مرتب رئيس مجلس الإدارة أعلى مرتب في الشركة عند وضع جدول الوظائف . المادة ٦٣ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يول ذلك دون إمكان زيادة مرتبات بعض العاملين بالشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة .
٩٨٥	١٩٢	(الطنان رقم ٥٣٤٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٨ م) ..
		٦ — النص في إتفاقية الإمتياز البترول على عدم خضوع شركة البترول لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مؤداه . سريان أحكام قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ فحسب على دلائقها بالعاملين بها . عدم إلزامها بوضع تنظيم معين للترقيات والعلاوات . القواعد الخاصة بترقيات وعلاوات ضباط الاحتياط . م ٦٨ ق ٤ لسنة ١٩٥٩ عدم سريانها على العاملين بالشركة .
١٥٣٧	٢٩٦	(الطن رقم ٨٥١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ م)
		« المنازعات المتعلقة بشركات القطاع العام .
		١ — إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الهيئات العامة دون شركات القطاع العام . م ١٣ مرافعت . م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . جواز نديها لتمثل إحدى هذه الشركات في نزاع معين . م ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ م .
٤١٨	٨٣	(الطن رقم ٥١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٨ م)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة . المادتان ١٣/٢ مرافعات ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام لانتوب عنها هذه الإدارة .
١٠٨٨	٢١٤	(الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ م)
		٣ — انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلانا صحيحا . الدعوى المرفوعة ضد إحدى شركات القطاع العام . إعلان صحيفتها إلى إدارة قضايا الحكومة . أثره . عدم انعقاد الخصومة .
١٠٨٨	٢١٤	(الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ م)
		٤ — مساهمة الحكومة بحصة في رأسمال الشركة . أثره . اعتبارها من شركات القطاع العام . المنازعة التي تنشأ بينهما وبين الحكومة . اختصاص هيئات التحكيم بنظرها . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٧٩	١٧٤	(الطن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨ م)
		”إعلان الشركات“ .
		راجع (أ . إعلان) .
		”تسكين العاملين بشركات القطاع العام“ .
		راجع (ع . عمل) .

الصفحة	القاعدة	شعبة
		<u>النزول من الشفعة :</u>
		١ - النزول الضماني عن الحق في أخذ العقار المبيع بالشفعة . شرطه . صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد البيع يفيد ذلك .
١١٥	٢٩	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٢ - إقامة الشركاء المشتاعين بتساء بقصد تملك طوابقه وشققه للغير بطريق البيع اعتبارهم متنازلين عن حقهم في الأخذ بالشفعة عند بيع أحدهم لإحدى الشقق .
١٤٢٤	٢٧٤	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		<u>أثر تصرفات المشتري :</u>
		طلب الأخذ بالشفعة عند توالي البيوع . وجوب اختصاص المشتري الثاني في الدعوى متى تم البيع له قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة . لا يغير من ذلك ادعاء الشفيع صورية هذا العقد الأخير صورية مطابقة .
٦٢٢	١٢٢	(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨)
		تصرفات مشتري العقار المشفوع فيه . عدم مريانها قبل الشفيع متى تمت بعد تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة . لا حبرة بتاريخ حصول الإعلان .
١٨٩١	٣٦٥	(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<u>ملكية الشفيع :</u>
		١ — ملكية الشفيع للعقار الذي يشفع به . ت بيع العقار المشفوع فيه . شرط لأخذ العقار بالشفعة .
١٥٧٠	٣٠٣	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٦٠٨/٦/٢٧)
		٢ — نقل ملكية العقار بتسجيل العقد أو الحكم . عدم انسحابه إلى الماضي . التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفة الدهوى انسحاب أثره إلى تاريخ هذا التسجيل . هذا الأثر هو استثناء لا يصح القياس عليه . الشفيع لا يعد مالكا إلا من تاريخ التأشير لا من تاريخ تسجيل الصحيفة .
١٥٧٠	٣٠٣	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
		٣ — السلف المشترك . هو من يتصرف في حين تكون هي بذاتها محل تصرف منه لآخر . القضاء بعدم جواز احتجاج الشفيع قبل المشفوع منه بضم حيازة سلفهما لمدة حيازته رغم اختلاف العقار محل التصرف . خطأ .
١٥٧٠	٣٠٣	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
		<u>مسائل متنوعة :</u>
		المنازعة الموضوعية بشأن تقدير ثمن العقار المشفوع فيه . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٥	٢٩	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		بيع العقار . صدوره من أحد الشركاء المشتاعين عن نفسه وبصفته نائبا نيابة ضمنية عن باقي الشركاء وهم زوجته وأولاده .

الصفحة	القاعدة	
		أثره . عدم جواز طلب الزوجة أخذ العقار المبيع بالشفعة لاعتبارها طرفاً بائناً .
١٤٢٤	٢٧٤	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧) إيداع الشفيع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه . وجوب أن يكون الإيداع بخزينة المحكمة المختصة بنظر الدعوى . الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار رغم أن المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى بعد أن أحالتها إليها المحكمة الجزئية . أثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة . لمحكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بذلك باعتباره متعلقاً بالنظام العام متى توافرت العناصر أمام محكمة الموضوع .
١٥٩٥	٣٠٨	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٥ ق — ١٩٧٨/٦/٢٨) <h3>شهر عقارى</h3> تقادم الحق في استرداد صاحب الشأن لرسم الشهر العقارى . بدؤه من تاريخ استعالة إجراء الشهر .
٥٤٥	١٠٧	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٤ ق — ١٩٧٨/٢/٢٢) وجوب إثبات أصل ملكية البائع لقبول طلب شهر عقد البيع . المحررات المؤشر عليها بصلاحياتها للشهر وعقود القسمة العرفية اللاحقة لصدور قانون الشهر العقارى ١١٤ لسنة ١٩٤٦ عدم صلاحيتها في إثبات أصل الملكية .
٥٨٠	١١٣	(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		إشهار الورثة للوصية في العقارات . خضوعها للرسم الذى بواقع ٧ ٪ من قيمة العقار لا يغير من ذلك أن يكون مضمونها مطابقة لأحكام الإرث من عدمه .
١٨٨٧	٣٦٤	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١١) أمر تقدير الرسوم التكميلية الخاصة بالشهر العقارى . الحكم الصادر في النظم من التقدير . عدم قابليته للطعن . المنازعة بشأن وقت تقدير قيمة العقار . منازعة في التقدير . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١٤٥٩	٢٨٠	(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٣) الحكم الصادر في النظم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحور المشهر . عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله في منازعات أخرى . خضوعه للقواء . العامة في الطعن .
١٨٩٦	٣٦٦	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٢) النظم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقارى . المنازعة بشأن طبيعة المحور من أنه عقد تعاونى من عدمه . منازعة في أساس الالتزام بالرسم وليس في تقديره .
١٨٩٦	٣٦٦	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٢)
		<u>شيوخ</u>
		للحائز على الشيوخ حماية حيازته ضد المتعرض له فيها . يستوى في ذلك أن يكون المتعرض شريكاً معه أو من تلقى الحيازة عنه .
١٣٤	٣٢	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)

الصفحة	القائمة	
٣٧٥	٧٥	المال الشائع . تأجيله حق للأغلبية المطلقة للشركاء بحسب الأهمية . عقد الإيجار الصادر ممن لا يملك أكثر من النصف . عدم سريانه في حق الباقيين إلا إذا ارتضوا . صراحة أو ضمنا . (الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١)
٣٨٦	٧٧	حياسة الشركاء للمصلحة الشائعة . صلاحيتها أساسا لتلكها بالتقدم ممن قامت على مناهضة حق باقي المالكين بما لا يترك مجالا لنية الغموض أو مظنة التسامح . (الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢)
١٤٢٤	٢٧٤	إقامة الشركاء المشتاعين بناء بقصد تملك طوابقه وشققه للغير بطريق البيع اعتبارهم متنازلين عن حقهم في الأخذ بالشفعة عند بيع أحدهم لإحدى الشقق . (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
١٤٢٤	٢٧٤	بيع العقار: صدوره من أحد الشركاء المشتاعين عن نفسه وبهفته فأبى نيابة ضمنية عن باقي الشركاء وهم زوجته وأولاده . أثره . عدم جواز طلب الزوجة أخذ العقار المبيع بالشفعة لاعتبارها طرفا بائعا . (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
١٩١٢	٣٦٩	الشركاء على الشروع للذين يملكون ثلاثة أرباع المال الشائع . حقهم في إجراء تغيير فيه . تفاديه في حق باقي الشركاء ما لم يتقضى الحكمة المختصة بإجابتهم إلى اعتراضهم على هذا التغيير . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٢)
١٩١٢	٣٦٩	إقامة أغلبية الشركاء بناء على العقار الشائع . أثره . اعتبار باقي الشركاء مالكيين له وفيما يغله من ريع منذ إنشائه . عدم توقف ذلك على وفائهم بنصيبهم في النفقات . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ص)
		صلح . صورية
		<u>صلح</u>
		إبرام عقد صلح بشأن تصرف معين . لا يؤثر في قيام التصرف الأصلي معدلاً بعقد الصلح . بقاءه منتجاً لآثاره في حالة بطلان أو فسخ الصلح .
١٣٢٨	٢٥٩	(الطن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
		<u>صورية</u>
		الصورية المطابقة والصورية النسبية . ماهية كل منهما .
١٣٣٧	٢٦٠	(الطن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
		الصورية . ورودها على العقود والأحكام وبخاصة أحكام رسو المزاد .
٢١٨	٤٧	(الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٧ م)
		الغير في معنى الصورية . المادة ٢٢٤ مدني . هو من يكسب حقه بسبب يغاز التصرف الصوري .
٢١٨	٤٧	(الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٧)
		طلب الأخذ بالشفعة عند توالي البيع . وجوب اختصاص المشتري الثاني في الدعوى متى تم البيع له قبل تسجيل إعلان الرغبة في

الصفحة	القاعدة	
		الشفعة. لا يغير من ذلك ادعاء الشفيع صورىة هذا العقد الآخر صورىة مطلقة .
٦٢٢	١١٢	(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧)
		حق الدائن العادى باعتباره من الغير فى الطعن على تصرف مدينه بالصورىة . شرطه . أن يكون حقه خاليا من النزاع .
٩٣٢	١٨٣	(الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٣٠)
		المنازمة فى صحة العقد . اتساع نطاقها لبحث مايتعلق ببطلانه أو صورىته صورىة مطلقة . القرار النهائى الصادر من اللجنة الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية بثبوت العلاقة الإيجارية أثره . عدم جواز الادعاء من بعد بصورىة العقد .
٩٦٥	١٨٩	(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ ق و٧٩٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
		العقد الظاهر الصادر من المدين . للدائن التمسك به متى كان حسن النية لا يعلم بالعقد المستتر . عبء إثبات علمه به وقوعه على عاتق من يدعيه .
١٢٢٣	٢٤٠	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١١)
		الطلب أو الدفاع الذى تتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . وجوب أن يكون فى صيغة ضريحة جازمة . مثال بشأن الادعاء بالصورىة .
١٣٩١	٢٦٩	(الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١)
		القضاء للاستئناف عليه بكل طلباته أمام محكمة أول درجة . أوجه النزاع التى سبق له التمسك بها أمامها وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فيها . مثال بشأن الطعن بالصورىة .
١٩٣٠	٣٧٤	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		إثبات الصورية :
		الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوع أجزائها لتحديد القانونى شرط ذلك . ألا يكون القصد منها التجايل على أحكام الأجرة القانونية . لمحكمة الموضوع تقدير جدية أو صورية التفرش جواز إثبات الصورية بكافة الطرق .
٤٠٨	٨١	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٨)
		القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ مدنى . جواز تمسك الخصم بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم التحدى بها أمام محكمة أول درجة . لا يدل بذاته على عدم جدية دفاعه .
١٧٨١	٣٤٣	(الطن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
<u>ضرائب</u>		
		(أولا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :
		فترة تصفية الشركة . اعتبارها فترة عمل . تصفية الشركة لوفاء الشريك المتضامن لا يمنع من قرض الضريبة حتى نهاية السنة المالية ولو كانت تالية للوفاء . استمرار الشخصية المعنوية للشركة . منوط بالقدر اللازم للتصفية .
١٨٠٢	٣٤٨	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		الربط الحكى :
		١ — القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ والقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن الربط الحكى ٥ ال تطبيق . كل منهما .
٨٠	٣٣	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قاعدة الربط الحكيم في القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . شرط إعمالها ، انقضاء نشاط الممول خلال سنة ١٩٥٦ استثنائه نشاطه في سنة ١٩٥٧ لا على لاتخاذ أرباح سنة ١٩٥٥ أساسا للربط الحكيم على أرباح سنة ١٩٥٧ .
٢٩٤	٦٠	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤) ٣ — الربط الحكيم ، التزام المحكمة بأعمال أحكامه ولو لم يطلبه الخصوم . سنة الأساس هي سنة ١٩٥٥ أو أي سنة مالية أو ميلادية تالية للسنة التي بدأ نشاطه فيها إذا لم يكن له نشاط في السنة المذكورة . ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ .
٢٩٤	٦٠	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤) ٤ — الربط الحكيم في القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ شرط إعماله . ربط الضريبة نهائيا عن سنة معينة . عدم جواز اتخاذها والسنوات السابقة عليها أساسا للربط الحكيم . الربط النهائي . المقصود به . القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ و ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن الربط الحكيم . نطاق تطبيق كل منهما .
٣٩٢	٦٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤) ٥ — تمسك مصلحة الضرائب بأن أرباح الممول زادت زيادة جوهرية عن سنة الأساس بما يوجب ربط الضريبة على أرباحه الفعلية . ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ إفعال الرد على هذا الدفاع . قصور .
٣٠٢	٦٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤) ٦ — الربط الحكيم في القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ . تغير الشركة إلى منشأة فردية قبل نهاية السنة . عدم جواز اتخاذ أرباح سنة

الصفحة	القادة	
٦٣٢	١٢٤	الأساس للشركة معيارا حكيا لربط الضريبة على أرباح تلك السنة وجوب تحديد الأرباح تحديدا فعليا سواء قبل التغيير أو بعده . (الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨)
		التنازل عن المنشأة :
		السيارة الأجرة المستغلة تجاريا . منشأة تجارية . عدم الإخطار عن بيعها في مدى ٦٠ يوما . أثره . التزام الممول بالضريبة عن سنة كاملة . مادتان ٥٨ ، ٥٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٨٣٢	١٦٣	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢١)
		(ثانيا) ضريبة المهن غير التجارية :
		ضريبة المهن غير التجارية . حق مصلحة الضرائب في تصحيح إقرار الممول أو تعديله . قاصر على مجرد تغيير بعض البنود . خصم نسبة مئوية جزافا من المصروفات المثبتة بالدفاتر أو الإقرار للوصول إلى المصروفات الحقيقية . لا يمد تصحيحا أو تعديلا للإقرار .
٤٦٩	٩٢	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٤)
		ثالثا — الضريبة على كسب العمل :
		١ — الضريبة على كسب العمل . وداؤها . المزايا الممنوحة مقابل نفقات يتكبدها صاحب الشأن . لا تخضع للضريبة . بدل طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء . القرار الجمهوري ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٦ . خضوعه لضريبة كسب العمل قبل صدور القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
٤٦٢	٩١	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بدل التمثيل الأصلي والإضافي . خضوعه لضريبة كسب العمل . دخوله بالتالي في وعاء الضريبة البامسة على الإيراد . إعفاء نصف هذا البدل اعتبارا من السنة المالية ١٩٧١/٧٠ م ١٧ من قانون ربط الموازنة العامة . عدم سريانه على الماضي . إعفاء البدل كاملا فيما بعد بالقانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ و٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
٥٤١	١٠٦	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢١)
		٣ - المأذون الشرعى . موظف عام . ما يحصل عليه من ذوى الشأن تقسدا أو عينا مقابل توثيقه العقود . والإشهادات . خضوعه للضريبة على المرتبات .
٨٤٣	١٦٦	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢١)
		رابعا - الضرائب العقارية :
		١ - أجرة الأرض الزراعية . تقديرها بمعرفة لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية . شرطة . عدم وجود ضريبة مربوطة عليها تزيد عن الجنيه .
٣١٤	٦٤	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٢ - زيادة الضريبة العقارية على الأرض الزراعية . أثره . زيادة الأجرة بقدر مساو للزيادة الضريبية . م ٣٣ مكررا ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . صيرورة الأجرة سبعة أمثال كامل الضريبة شاملة الزيادة ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .
٣١٤	٦٤	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٣ - العقارات المملوكة للأفراد المؤجرة لمعاهد وزارة التربية والتعليم . خضوعها للضريبة على العقارات المبنية .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب تخفيض الأجرة بما يعادل الإعاء الضريبي بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ .
١٩٧٧	٣٨٥	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		خامسا — الضريبة العامة على الإراد :
		١ — المنازعة في دفع مقابل تصرف المالك إلى أولاده أو عدمه . خروجها من سلطة مصلحة الضرائب . وعن نطاق الطعن في ضريبة الإراد العام . وجوب صدور حكم نهائي في المنازعة من المحكمة المختصة . لا يكفي مجرد إقامة الدعوى أمام القضاء .
١٤٩	٣٥	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٢ — ضريبة الإراد العام المربوطة على المورث . التزام الورثة بأدائها من مال التركة .
٧٤٥	١٤٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
		٣ — عدم اعتداد مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة من الممول إلى زوجته عند ربط الضريبة العامة على الإراد . تمسك المصلحة أمام لجنة الطعن والمحكمة بأعمال حكم المادة ٣٤ مكرر (٤) من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . لا يعد طلباً جديداً .
٨٨٣	١٧٥	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨)
		٤ — التصرفات الصادرة من الممول إلى زوجته أو فروع أو أصوله خلال السنة الخاضعة للضريبة العامة على الإراد والخمس سنوات السابقة عليها . الاحتجاج بها قبل مصلحة الضرائب . شرطه . أن يثبت المتصرف اليه دفع مقابل

الصفحة	القاعدة	
		التصرف بدعوة مستقلة . لا مرة بما تقرره لجنة الطعن عند بحث النشاط التجارى للمول .
٨٨٣	١٧٥	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨) (سادسا) ضريبة التركات :
		١ — الوفاة هي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة وضريبة التركات سقوطها بالنقادم بانقضاء خمس سنوات من تاريخ الوفاة .
١٣٨	٣٣	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠) ٢ — اشتمال تركة المورث على سندات التعويض عن القدر الزائد من الأطنان المستولى عليها نفاذ لقانون الإصلاح الزراعى وجوب دخول قيمة هذه السندات فى وعاء الضريبة على التركات لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بعد وفاة المورث ، بأيلولة هذه الأطنان للدولة .
١٧٩٤	٣٤٦	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨) ٤ — منازعة الورثة أمام لجنة الطعن فى تقدير قيمة التركة عامة ، منازعتهم أيضا فى تحديد حصة المورث فى ملكية العقار فصل الحكم المطعون فيه فى تحديد هذه الحصة وقيمتها . لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم . علة ذلك . (الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦) ٥ — الأملاك المبينة الداخلة فى وعاء التركة . وجوب تحديد قيمتها فى تاريخ الوفاء . عدم الاعتماد بما كانت عليه قبل هذا التاريخ أو ما يطرأ عليها من تعديل بعده . (الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		(سابعاً) رسم الدمغة :
		١ - خضوع أسهم الشركات الأجنبية لرسم الدمغة . مناطه . مقر الشركة . المقصود به . لا محل لأعمال المادة ٥٣ مدني بشأن الموطن .
٨٧٤	١٧٣	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨)
		٢ - صورة العقد التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي . هي تلك الموقعة من المتماقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء . صور تصاريح الشحن الموقعة من الوكيل بالعمولة . خضوعها لرسم الدمغة النوعي .
١١٢١	٢٢٠	(الطن رقم ١١٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		(ثامناً) الطعن الضريبي :
		١ - قرارات لجان الطعن الضريبي . طرق الطعن بها . اختلافه بحسب نوع الضريبة وجوب تحديد المحكمة لها وفقاً للقانون دون تفيد المحكمة بقرار اللجنة في هذا الخصوص .
١٤٤	٣٤	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٢ - قرار لجنة الطعن في المنازعات الخاصة بضريبة المراتب وما في حكمها . لاجية له لانهيار ولايتها عن نظرها . الطعن فيه . لا يتقيد بالميعاد الوارد بالمادة ٥٤ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
١٤٤	٣٤	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٣ - رفع الدعاوى المتعلقة بضريبة المراتب وما في حكمها خضوعها للقواعد العامة في قانون المرافعات . لجان الطعن . لا ولاية لها في نظر هذه المنازعات .
١٤٤	٣٤	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الدعاوى المتعلقة بالضريبة العامة على المرتبات وما في حكمها . وجوب رفعها طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات . م ٥٤ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مجال أعمالها . قاصر على الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
٨٤٣	١٦٦	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢١)
		٥ — قرارات لجنة الطعن في ضريبة الأرباح التجارية . إعلانها . وجوب أن يكون بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . انفتاح ميعاد الطعن بهذا الاعلان الاعتداد بالإعلان المرسل بالموصى عليه دون أن يكون مصحوبا بعلم الوصول خطأ .
٢٩٩	٦١	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)
		٦ — قرارات اللجان المختصة بالطعون الضريبية . طبيعتها . الطعن فيها أمام المحاكم الابتدائية . مالم يتناوله الطعن . اكتسابه قوة الأمر المقضى . ليس لمحكمة الطعن أن تعد إلى مناقشته .
٦٣٦	١٢٥	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨)
		٧ — طلب رجال القضاء بشأن عدم خضوع بدل طبيعة العمل للضريبة على كسب العمل . منازعة ضريبة بحتة . أثره عدم اختصاص محكمة النقض بالفصل فيها . الاختصاص بنظرها معقود للمحاكم العادية .
١٥	٥	(الطلب رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق رجال القضاء جلسة ١٩٧٨/٢/٩)
		٨ — إخطار الممول بعناصر تقدير الضريبة . عدم صلاحيته سندا تنفيذيا لاقتضاها . تحصيل الضريبة بعد صدور قرار

الصفحة	القاعدة	
		لجنة الطعن . وجوب صدور أوراـد واجبة التنفيذ للتحصيل بمقتضاها .
٧٤٥	١٤٦	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٨)
		٩ — الطعن أمام المحكمة الابتدائية في قرار لجنة الطعن الضريبي . لا يفقد القرار قوته التنفيذية .
٧٤٥	١٤٦	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٨)
		١٠ — طعن الممول على ربط الضريبة استنادا إلى أن التقدير مبالغ فيه وأنه يطعن عليه " بجملة وتفصيلا " تخلفه عن الحضور أمام اللجنة غير مانع له من التمسك أمام محكمة الطعن بعدم ملكيته للسيارة موضوع المحاسبة . علة ذلك .
٨٣٢	١٦٣	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٧٨)
		١١ — الحكم بخضوع معهد للتفصيل للضريبة في سنة معينة مانع للخصوم أنفسهم من المنازعة في أمر خضوعه للضريبة في سنوات تالية . علة ذلك .
٨٣٩	١٦٥	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٧٨)
		١٢ — التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة . تعلقها بالنظام العام على المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها . مخالفتها . أثره . بطلان الاجراءات .
٨٤٧	١٦٧	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧٨)
		١٣ — وقف الدعوى طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ اختلافه عن الوقف الاتفاقي المقرر في المادة ١٢٨ مرافعات . عدم تعجيل الدعوى خلال الثمانية أيام التالية لانهاء مدة الوقف الاتفاقي أثره . وجوب اعتبار المدعى تاركا لدعواه .
١٢٠٠	٢٣٦	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٩/٥/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - وقف محكمة الاستئناف نظر النزاع طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . لا يحول دون أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي باعتبار المدعى تاركا لدعواه لعدم تعجيلها في الميعاد بعد انتهاء مدة الوقت الاتفاقى .
١٣٠٠	٢٣٦	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٩)
		١٥ - التزام الشريك المتضامن بالضريبة . السبب القانوني فيه هو ما يصيبه من ريع . الرسوم القضائية المستحقة على الطعن الضريبي . وجوب تقديرها باعتبار كل شريك على حدة .
١٩٦٤	٣٨٢	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)
		(تاسعا) التقادم الضريبي :
		١ - عدم التمسك بالتقادم المسقط . جواز اعتباره نزولا عنه . شرط ذلك . عدم إثارة التقادم أمام لجنة الطعن . لا يفيد في ذاته النزول عنه .
١٣٨	٣٣	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٢ - الإجراء القاطع لتقادم ضريبة نوصية . قاطع بدوره لتقادم ضريبة الإراد العام في صدد هذا العنصر . وجده دون باقي العناصر .
٢٢٦	٤٨	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٧)
		٣ - إقرار أحد الشركاء في شركات التضامن أو التوصية بدين مصلحة الضرائب أو بنزله عن التقادم . لا أثر له بالنسبة لباقي الشركاء .
٧٠٠	١٣٧	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
		٤ - صدور الحكم بدين لمصلحة الضرائب قبل أحد الشركاء في شركات التضامن أو التوصية أثره . بدء صريان تقادم جديد

الصفحة	القاعدة	
		بالنسبة لهذا الشريك وحده مدته خمس عشرة سنة من تاريخ صدور الحكم .
٧٠٠	١٣٧	(الطن رقم ٧١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
		٥ - مدة تئادم الضريبة العقارية على الأراضى الزراعية خمس سنوات . بدء سريانها من نهاية السنة التي تستحق فيها الضريبة .
٢٧٢٦	٣٣٢	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢١)
(ع)		
عقد عمل		
عقد		
تفسير العقد :		
		(١) تسام العين المؤجرة . تحققة بتسليمها وملحقاتها بحيث يتمكن المستاجر من الانتفاع بها دون حائل . م ٥٦٤ مدنى . المقصود بالملحقات . خلو العقد من تبيانها . لقاضى الموضوع تحديدها على ضوء المعايير الواردة فى المادتين ٥٦٦ و ٤٣٢ مدنى عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه مائفا .
١٦٥٦	٣١٩	(الطن رقم ٩٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		٢ - الملحقات الضرورية للعين المؤجرة . شمول عقد الإيجار لها ولو ظهرت فى تاريخ لاحق لانعقاده . الملحقات غير الضرورية . كالمصاعد . جواز عدم شمول العقد لها طالما

الصفحة	القاعدة	
		لم تكن موجودة عند إبرامه . استقلال محكمة الموضوع بتقدير ذلك .
١٦٥٦	٣١٩	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١) ٣ — تفسير العقد . كيفيته . وقوف الحكم في تفسير عقد الايجار عند شرط الحظر من التأجير من الباطن . عدم بحثه دلالة تأجير العين لضابط بالجيش لاستعمالها مكتبا "للحمامة" خطأ .
٢٠٥٣	٤٠٠	(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) ٤ — تأجير العين لضابط في الجيش لاستعمالها مكتبا للحمامة مؤداه . حقه في استغلال العين في ذلك النشاط دون اعتداد لشخص من يزاوله .
٢٠٥٣	٤٠٠	(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) تكييف العقد : ١ — تكييف العقد . مناطه . عدم الاعتداد بما يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف وعبارات متى خالفت حقيقة التعاقد . مثال بشأن تكييف عقد إيجار .
١٦٢١	٣١٣	(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥) ٢ — التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع . التكييف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٦٢١	٣١٣	(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		عيوب الرضا :
		« الغلط »
		١ - الغلط في القانون . لتعاقد طلب إبطال التصرف لهذا السبب . مادتان ١٢٠ ، ١٢٢ مدني . شرط ذلك .
١٩١٥	٣٧٠	(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)
		٢ - الاتفاق على أجرة ثقل عن الأجرة التانونية ! كان المؤجر . جائز . ثبوت أن الاتفاق كان وليد غلط في القانون جواز التمسك بإبطاله .
١٩١٥	٣٧٠	(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)
		« تدليس »
		نعي الطاعن بصدور الاقرار منه تحت تأثير تدليس من جانب خصمه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٦٦	٣٤١	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٨)
		آثار العقد :
		١ - آثار العقد . انصرافها إلى طرفيه وإلى الخلف العام أو الخاص لها في الحدود التي بينها القانون . ليس لطرفي العقد أن يرضاها باتفاقهما التزاما في ذمة الغير .
٩٠٥	١٧٩	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٧٨)
		٢ - انصراف أثر الطعن إلى الغير . شرطه أن يكسبه حقا .
١٧٣١	٣٣٤	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٢/١١/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		فسخ العقد :
		١ - سحب رخصة السيارة المبيعة لعدم ممداد البائع الرسوم المحركية المستحقة . اعتباره تعرض من الغير للمشتري . أثره . المشتري طلب فسخ العقد أو الرجوع بدعوى الاستحقاق .
٢٩٥	٥٥	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٩)
		٢ - الشرط الجزائي . الترام تابع للالتزام الأصلي . القضاء بفسخ العقد المتضمن للشرط . أثره . عدم الاعتماد بالتعويض بالمقدر بمقتضاه . عبء إثبات الضرر في هذه الحالة على عاتق الدائن .
١٢٠	٢٠١	(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٨) -
		٣ - حق المؤجر في طلب إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تنافي شروط العقد المعقولة . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه أن يلحق بالمؤجر ضرراً من جراء ذلك للقاضي سلطة تقديرية في فسخ العقد .
١٥٠٥	٢٩٠	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
		٤ - إبرام عقد صلح بشأن تصرف معين . لا يؤثر في قيام التصرف الأصلي ممدلاً به عقد الصلح . بقاءه منتجاً لآثاره في حالة بطلان أو فسخ الصلح .
١٣٢٨	٢٥٩	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
		٥ - رفض دعوى فسخ العقد . إغفال الحكم الرد على دفاع المدعى بأن ضرراً قد أصابه من تأخر المدين في تنفيذ التزامه . لا قصور .
٢٠٣٦	٣٩٧	(نقض ١٣٨٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		الشرط الفاسخ :
		١ - حق الواهب في استرداد المبال الموهوب في حالة تحقق الشرط الفاسخ الذي علق عليه الالتزام . أساسه . دعوى الفسخ . عدم خضوعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ مدني .
٧٧٣	١٥٢	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٦)
		٢ - تعليق الهبة على شرط فاسخ . تحقق الشرط . أثره . جواز استرداد الواهب ما وهب . لا يجوز للموهوب له التمسك بقيام مانع من الرجوع في الهبة . علة ذلك .
٧٧٣	١٥٢	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٦)
		الشرط الفاسخ الصريح :
		١ - الاتفاق على الشرط الصريح الفاسخ في العقد عند التأخير في سداد قسط من الثمن . قبول البائع للوفاء المتأخر في أقساط سابقة . عدم قبول تمسكه بالشرط المذكور عند التأخير في سداد أقساط لاحقة .
١٠٢٨	٢٠٣	(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٩)
		٢ - الشرط الفاسخ . لا يقتضي الفسخ حتما بمجرد حصول الإخلال بالالتزام . الاستثناء . أن تكون صيغته صريحة دالة على وجوب الفسخ حتما عند تحققه .
١٣٢٨	٢٥٩	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
		٣ - تمسك الخصم بعدم تحقق الشرط الصريح الفاسخ لأن البائع لم يسع إليه في موطنه للطالبة بباقي الثمن في موعده أو بإعذاره بالوفاء به . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع قصور .
١٩٩٨	٣٨٨	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — عدم إحتواء العقد على الشرط الصريح الفاسخ . أثره للمدين توفى طلب الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى . جواز أن يكون هذا الوفاء بعد نقض الحكم والإحالة .
٩٦٥	١٨٩	(نقض ١٣٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) صورية العقد :
		١ — المنازعة في صحة العقد . إتساع نطاقها لبحث ما يتعلق ببطلانه أو صوريته صورية مطلقة القرار النهائي الصادر من اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية بشبوت العلاقة التجارية أثره . عدم جواز الادعاء من بعد بصورية العقد .
٩٦٥	١٨٩	(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ ق و ٧٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٥) ٢ — العقد الظاهر الصادر من المدين . للدائن التمسك به متى كان حسن النية لا يعلم بالعقد المستتر . عبء إثبات علمه به . وقوعه على عاتق من يدعيه .
١٢٢٣	٢٤٠	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١١) العقود الادارية :
		١ — العقود التي تبرمها شركات القطاع العام مع أشخاص القانون الخاص . لا تعتبر عقود إدارية . هلة ذلك . مثال بشأن عقد إيجار محل .
٤١٨	٨٣	(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٨) ٢ — عقد استغلال الملاحات . اشتماله على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . أثره . إعتباره عقدا إداريا . عدم تطبيق الحكم لقواعد عقود الإذعان في القانون المدني لا خطأ .
١٤١١	٢٧٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)

الصفحة	القاعدة	عمل
		<u>حقوق مختلفة للعامل :</u>
		١ - سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . جواز تكليف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه طالما لا يختلف عنه اختلافا جوهريا متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .
١٩١	٤٢	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٤)
		٢ - مسئولية صاحب العمل الجديد بالتضامن مع صاحب العمل السابق عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة للعمال .
٧٩٠	١٥٥	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٨)
		٣ - تعويض ملاحى السفن في حالة قطع عضو من أعضائهم . م ٧٧ من قانون النجاة البحرية . فقد الملاح أسنانه أثناء وبسبب عمله بالسفينة . أثره . استحقاقه للتعويض .
٨٦٢	١٧٠	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)
		٤ - حق العامل في الرجوع على صاحب العمل بالتعويض عما أصابه من ضرر أثناء العمل . شرطه . أن يكون خطؤه جسيما . وجوب خصم الحقوق التأمينية التي حصل عليها من هيئة التأمينات من التعويض المستحق له قبل رب العمل .
١٢٤٦	٢٤٤	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٣)
		٥ - انتقال ملكية المنشأة بإدماجها في أخرى . بقاء عقود العمل قائمة بين عمالها والمنشأة الداخلة . القضاء بأحقية العامل لبذل التمثيل والسكن الذي كان يتقاضاه بالمنشأة المندمجة . لا خطأ .

الصفحة	القاعدة	
		لا يغير من ذلك عدم حصول عمال المنشأة الدامجة على هذا البديل .
١٩٣٩	٣٧٧	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦)
		<u>أجر العامل :</u>
		١ — الأصل في الأجر أنه لقاء عمل . منع العامل من العمل بسبب راجع إلى رب العمل . أثره . استحقاقه الأجر رغم ذلك . ٦٩٢ م دنى . تطبيق هذا النص . شرطه . أن يكون عقد العمل قائما .
٦٦٤	١٣٠	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٤)
		٢ — اقتطاع الشركة من أجر العامل نسبة لا تتجاوز الربع الجائز الحيز عليه مقابل إلغاء تسوية لا يستحقها . لا مخالفة في ذلك لأحكام قانون العمل الذي حدد حالتين لإجراء المقاصة القانونية بين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعويض الإلتلاف وبين أجر العامل . علة ذلك .
٥٩٧	١١٦	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥)
		٣ — حظر المطالبة بالحد الأدنى للرواتب المقرر باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ سواء للعاملين الذين سويت حالتهم تسوية تلقائية أو من لم تسو حالاتهم . الاستثناء . ق ٥١ لسنة ١٩٦٨ . لا يعد ذلك مساسا بالحقوق المكتسبة للعاملين .
٥٩٧	١١٦	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥)
		٤ — العاملون الذين صدرت لهم أحكام قضائية نهائية باستحقاق الحد الأدنى للرتب في اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١

الصفحة	القاعدة	
		قبل صدور القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ عدم قبول طلب المساواة بهم . حلة ذلك .
٥٩٧	١١٦	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥)
		٥ — وجوب مراعاة أن يكون مرتب رئيس مجلس الإدارة أعلى مرتب في الشركة عند وضع جدول الوظائف . المادة ٦٣ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يحول ذلك دون إمكان زيادة مرتبات بعض العاملين بالشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة .
٩٨٥	١٩٢	(الطعن رقم ٥١ ، ٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٨)
		٦ — العمال المعينون بشركات القطاع العام بعد نفاذ اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦٢/١٢/٢٩ . استحقاقهم للأجور المبنية بالجدول فيحسب . عدم جواز المطالبة بزيادة أجورهم استنادا إلى قواعد سابقة للشركة . لا محل لأعمال قاعدة المساواة فيما يناهض نصا قانونيا .
١٤٧٧	٢٨٤	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٧)
		٧ — وجوب تجميد مرتبات العاملين بشركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦٢/١٢/٢٩ . القرار الجمهوري ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن استثناء القرارات الخاصة بالعاملين بالمؤسسات العامة . لا ينصرف إلى العاملين بالشركات سالفه اندكر .
١٤٨١	٢٨٥	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٧)
		٨ — المعينون بالشركات من موظفي الحكومة والمؤسسات العامة خلال سنتين من تركهم الخدمة . استحقاقهم لمرتب لا يتجاوز

الصفحة	القاعدة	
		٥٠٪ عما كانوا يتقاضونه . عدم جواز المطالبة بالمساواة مع غيرهم من العاملين . حلة ذلك م . ١٠ مكرر من اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقرار الجمهوري ١٠٨١ لسنة ١٩٦٢ .
١٤٨٦	٢٨٦	(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٧)
		<u>المجنّدون وضباط الاحتياط :</u>
		١ — المجنّد الذي لم يسبق تعيينه . وجوب مساواته عند التعيين في الأقدمية مع زملائه المتخرجين معه . عدم أحقيته في المساواة معهم في العلاوات أو الترقيات أو الأجر . المستدعون للتجنيد أثناء العمل . أحقيتهم في المطالبة بهذه المساواة .
		المادتان ٦٣٤٦٢ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨
١٥٣٣	٢٩٥	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)
		٢ — النص في اتفاقية الامتياز البترولي على عدم خضوع شركة البترول لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مؤداه . سريان أحكام قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ فحسب على علاقتها بالعاملين بها . عدم التزامها بوضع تنظيم معين للترقيات والعلاوات .
		القواعد الخاصة بترقيات وعلاوات ضباط الاحتياط . م ٦٨ ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ . عدم سريانها على العاملين بالشركة .
١٥٣٧	٢٩٦	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)
		<u>الأجور الإضافية :</u>
		١ — استحقاق العامل للأجر الإضافي المضاعف . م ١٢١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشرطه . أن يقوم بالعمل في يوم الراحة .
١٩٠٠	٣٦٧	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — جواز تشغيل العمال وقتنا إضافيا في المؤسسات الصناعية . شرطه . استصدار إذن بذلك من وزارة الصناعة . استحقاق العامل لأجر مقابل زيادة العمل .
٢٠٨٨	٤٠٧	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠) <u>إعانة الغلاء :</u> ١ — تعيين العامل بإحدى شركات القطاع العام بعد نفاذ اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . منحه الحد الأدنى للأجر المقرر بمجدول ترتيب الوظائف . اعتبار هذا الأجر شاملا لكل ما يستحقه العامل . عدم أحقيته في المطالبة بالأجر وإعانة غلاء المعيشة طبقا للائحة الشركة التي كانت سارية قبل اللائحة المشار إليها .
٣٩٦	٧٨	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤) ٢ — تعيين العامل بإحدى شركات القطاع العام بعد نفاذ اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . عدم أحقيته في إضافة إعانة الغلاء ومتوسط المنحة إلى الأجر الأسامي المقرر لوظيفته .
٦٧٥	١٣١	(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٤) ٣ — إعانة غلاء المعيشة المقررة بالأمر العسكري ٣٥٨ لسنة ١٩٤٣ والأوامر الأخرى التالية . المستحقون لها من العمال . يأتهم .
٦٦٤	١٣٠	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٤) — إعانة غلاء المعيشة المقررة بالأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، عدم جواز مطالبة العامل بزيادة أجره بالتطبيق لأحكامه بعد صدور قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم سريانه أيضا على العامل المعين بعد صدور القانون المذكور .
٨٥٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		هـ — بنك بور سعيد قبل تحويله إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . اعتباره مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى . عدم سرعان نظم إغاثة غلاء المعيشة على العاملين به . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
١٣٤٥	٢٦١	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧) <u>العمولة :</u> ١ — عمولة التحصيل . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها . نقل العامل من قسم التحصيل إلى قسم آخر . عدم استحقاقه للعمولة المذكورة . مله ذلك .
١٩١	٤٢	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤) ٢ — حجية الحكم . شرطه . القضاء للعامل باستحقاقه لعمولة عن فترة سابقة لا يحوز حجية توجب القضاء له بالعمولة عن فترة لاحقة . مله ذلك . العمولة بطبيعتها قابلة للتغيير والزوال .
١٩١	٤٢	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤) ٣ — عمولة التوزيع . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها بقيامه بالتوزيع الفعلى .
١٠٦٨	٢١٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢) <u>مكافأة الانتاج :</u> — مكافأة زيادة الانتاج من ملحقات الأجر غير الدائمة . قضاء باستحقاق العامل لهذه المكافأة خلال فترة اعتقاله . خطأ . مله ذلك .
٢٩٨	٢٧٠	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٣)

الصفحة	القائمة	
		<u>الأرباح المخصصة للعمال :</u>
		— تأميم المنشأة تأمينا نصفيا . أثره . تحولها إلى شركة مساهمة . ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ . وجوب تخصيص نسبة ٢٥٪ من الأرباح للوظفين والعمال .
١٣٥٤	٢٦٣	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		<u>المنحة :</u>
		١ — عدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام في تقاضي الحد الأدنى للمرتبات المقررة باللائحة ١٥٩٨ لسنة ٦١ . ق ٥١ لسنة ١٩٦٨ . جواز طلبهم إضافة المتوسط الشهري للمنح .
١٠٧٤	٢١١	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)
		٢ — المنح الواجب ضمها لمرتبات العاملين بشركات القطاع العام . ماهيتها .
١٠٧٤	٢١١	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)
		<u>تسكين العاملين بالقطاع العام :</u>
		١ — القواعد الخاصة بمعادلة وظائف الشركات . لا محل لإعمالها على من يمين بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تحديد أجره عند التعيين بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال للوظيفة التي عين عليها . صحيح .
٢٧٥	٥٦	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢١)
		٢ — تسوية حالة العامل على وظيفة معينة . وجوب أن تتوافر فيه شروط شغل الوظيفة المحددة بقواعد التوصيف والتقييم المعتمدة وفق جداول الشركة . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا محل للتحدي بقاعدة المساواة في هذا الخصوص .
٤٤٨	٨٨	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تسوية حالة العاملين . وجوب مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا .
١٥٤٣	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)
		٤ — تعيين بعض العاملين بالحراسة العامة بالقطاع العام . تسوية حالتهم . القضاء بصرف فروق مالية لهم عن الماضي . مخالفة لنص المادة ٣ ق ٥٦ سنة ١٩٧٦ .
١٨٤٢	٣٥٥	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٥)
		٥ — تسوية حالات العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . كيفيتها . قيد العامل على وظيفة أعلى لم يستوف شروط شغلها . اعتباره . متديا للقيام بأعبائها لاحق له في الحصول على بداية مربوطها .
٢٠١١	٣٩١	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٣)
		<u>إجازات العامل :</u>
		١ — إجازات العامل . حلول ميعاد الإجازة ورفض صاحب العمل الترخيص بها رغم طلبها . أثره . استحقاق العامل لمقابلتها نقدا .
٦٦٤	١٣٠	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٤)
		٢ — العمال المخصصون للحراسة والنظافة . استثنائهم من تطبيق أحكام تحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية في القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لرب العمل تشغيلهم طوال أيام الأسبوع .
١٩٠٠	٣٦٧	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	عمل
		<u>وقف العامل :</u>
		١ — قواعد وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل . تنظيمها بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . لا محل لإعمال قواعد قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٧١٧	١٤٠	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٨)
		٢ — العاملون بالقطاع العام . وقف العامل عن عمله . م ٥٧ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . شموله الوقف الذي تقتضيه مصلحة التحقيق الإداري أو الجنائي .
٧١٧	١٤٠	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٨)
		<u>إنهاء العقد :</u>
		١ — فصل رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للتؤسسة العامة دون مبرر . أثره . مسئولية الشركة عن التعويض . لا يغير من ذلك أن يكون الفصل بقرار من رئيس الجمهورية .
١٨١	٤١	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٨)
		٢ — فصل العامل الذي لا يتجاوز راتبه خمسة عشر جنيها . دخوله في اختصاص الشركة باعتباره جزاء تأديبيا .
٦٠٥	١١٧	(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧٨)
		٣ — تقدير مبرر فصل العامل . من سلطة محكمة الموضوع .
١٠٦٨	٢١٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً . أثره . إنهاء عقود العاملين بها . التحاقهم بإنشاء أخرى . اعتباره تعاقدًا جديدًا منبت الصلة بعقود العمل السابقة .
١١٥١	٢٢٦	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٩)
		٥ — عدم مراعاة رب العمل قواعد التأديب . لا يمنعه من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المبينة بالمادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
١٧٥٦	٢٣٨	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦)
		٦ — إنهاء العقد بسبب عجز العامل . المقصود بالعجز هو عدم قدرته على أداء ذات العمل المنفق عليه بصفة دائمة ولو كان قادراً على أداء أعمال أخرى .
١٨٨٣	١٦١	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٧ — القضاء باعتبار مدة خدمة العامل متصلة . تمسك رب العمل بانتهاء العقد باستقالة العامل مختاراً وأن تعيينه بعد ذلك يعد تعييناً جديداً . عدم بيان الحكم الدليل المقبول لقضائه . خطأ وقصور .
١٨٧٩	٤٦٢	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)
		٨ — توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل بالنسبة لثغثات معينة من العمال . من سلطة المحكمة التأديبية . ق ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ . الفصل في المنازعة بشأن إعادتهم للعمل أو تعويضهم . من سلطة المحاكم العادية .
٢٠٢٨	٢٩٥	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	عمل
		٩ - عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع رب العمل من فسخ العقد لأحد الأسباب المبينة في المادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٢٠٢٨	٣٩٥	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦) <u>الخصومة في دعوى العمل :</u> ١ - رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للمؤسسات العامة . علاقته بها تعاقدية وليست تنظيمية . اختصاص القضاء العادي بنظر ما ينشأ بينه وبين الشركة من منازعات . لا اختصاص للقضاء الإداري في هذا الخصوص .
١٨١	٤١	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٤) ٢ - رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للمؤسسة العامة . وجوب تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية . نقله إلى شركة أخرى بقرار من المؤسسة المختصة . أثره . توجيه مطالباته الناشئة عن العمل إلى هذه الشركة الأخيرة .
١٨١	٤١	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٤) ٣ - اندماج وحدة إنتاجية (مصنع) بأحدى الشركات في شركة أخرى . خصومة العامل بالمصنع بشأن تسوية حالته . الخصم الأصيل فيها هو الشركة الأخيرة دون الشركة الأولى .
٤٤٨	٨٨	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١١) <u>الطعن في الحكم :</u> ١ - طلب العامل إلزام الشركة بأن تؤدي له بدل انتقال بواقع جنيتين شهرياً حتى تاريخ الفصل في الدعوى . قضاء المحكمة

الصفحة	القاعدة	
		الابتدائية المدعى بمبلغ ١١٦ جنيتها . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف . علة ذلك .
٩٣٨	١٨٤	(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١)
		٢ — قضاء محكمة أول درجة في أسبابها باستحقاق مورث المدعيه لمبلغ معين مقابل تعويض الدفعة الواحدة ومكافأة نهاية الخدمة ، مع إعادة الدعوى للرافعة لإدخال خصوم آخرين لتحديد نصيبها فيه . عدم جواز استئنافه استقلا . م ٢١٢ مرافعات .
٤٤٣	٧٨	(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١)
		٣ — القضاء بأحقية العامل في التسكين على فئة مالية معينة مع ندب خبير لتحقيق الفروق المالية دون شموله بالنفاذ المعجل . غير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلا . م ٢١٢ مرافعات .
١٥٤٣	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)
		٤ — القضاء بأحقية العامل لأول مربوط الفئة المالية مع ندب خبير لتحديد الفروق المالية المستحقة له . قضاء غير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلا . م ١٢ مرافعات .
١٠١١	٣٩١	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٦ ق ، ٣١٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٣)
		<u>التقادم المسقط :</u>
		١ — دعوى العامل بالمطالبة بحقوقه المالية قبل انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . اعتبار الدعوى مرفوعة في الميعاد .

الصفحة	القائمة	
		م ٦٩٨ مدني . لا يغير من ذلك أن يكون العامل قد عمل طلباته بالزيادة بعد انقضاء تلك المدة من حقوق استجلبت له .
٧٨٦	١٥٤	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٨)
		٢ — الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . سقوطها بالتقادم بمرقضاء سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل - م ٦٩٨ مدني .
٩٤٢	١٥٨	(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٨)
		٣ — تسليم العامل بياناً بما يستحقه من عمولة توزيع قبل فصله من العمل . إقامة دعواه بطلب العمولة المذكورة بعد انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . أثره . سقوط حقه بالتقادم المسمى .
١٠٦٨	٢١٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٨)
		٤ — المطالبة القضائية القاطعة للتقادم المسقط . ماهيتها . دعوى العامل بإلغاء قرار فصله . لا تقطع مريان التقادم في المطالبة بمناخر الأجر والعمولة والمنحة السنوية .
١٠٦٨	٢١٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٨)
		٥ — علم العامل علماً يقيناً بقرار فصله من تاريخ تقديم شكواه إلى مكتب العمل . مطالبته بحقوقه العمالية بعد انقضاء سنة من هذا التاريخ . أثره . سقوط دعواه بالتقادم . لا يغير من ذلك علم مراعاة المهلة القانونية للإخطار بالفصل .
١٧٥٦	٣٣٨	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - مطالبة العامل بأجره قبل انقضاء سنة من تاريخ انتهاء العقد . عدم سقوط دعواه بالتقادم . لا يغير من ذلك تعديل طلباته بإضافة ما استجد له من حقوق أخرى .
١٧٦٠	٣٣٩	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦)
		٧ - فروق الأجر المستحق للعامل نتيجة تسوية حالته . خضوعها للتقادم التمهيني .
١٥٤٣	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)
(ف)		
فوائد		
<u>طلب الفوائد :</u>		
		١ - إقامة الحكم قضاءه على استحقاق المدعى عليه لفوائد لم يطالبها . جـواز الطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر . شرط ذلك .
٣٠٩	٧٥٤	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٢ - القضاء استثنائيا للتمتع بالفوائد رغم عدم طلبها . ثبوت أن المحكمة تعهدت إلى القضاء بها دون طلب . طريق الطعن فيه هو النقض وليس التماس إعادة النظر .
٣٠٩	٧٥٤	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٣ - إغفال محكمة أول درجة الفصل في طلب الفوائد . استئناف المدعى طالبا الحكم له بها . غير مقبول . هــ ذلك .
١٤١١	٢٧٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ — المطالبة بمبلغ معلوم المقدار . المنازعة فيه وندب خبير لتحديد ما هو مستحق منه . القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . لا خطأ .</p>
١٣١١	٢٧٣	<p>(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)</p>
		<p>٥ — المطالبة بمبلغ معلوم المقدار . تعديل المدعى لطلباته في المذكرة بإضافة مبالغ أخرى . وجوب حساب الفوائد المطالب بها عن هذه المبالغ الأخيرة من تاريخ تعديل الطلبات .</p>
١٤١١	٢٧٣	<p>(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)</p>
		<p>٦ — طلب التعويض عن الخسارة الحاصلة والكسب الفائت . اعتبار الحكم أن عنصر التعويض عما فات من كسب هو طلب للفوائد . خطأ في القانون .</p>
١٠٢٥	٢٠٢	<p>(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٨)</p>
		<p><u>سعر الفائدة :</u></p> <p>الشرط الجزائي عن التأخر في الوفاء بالتزام محله مبالغ من النقود . هو في حقيقته اتفاق على فوائد . خضوعه للسادة ٢٢٧ مدني . عدم جواز زيادة سعر الفائدة عن ٧٪ .</p>
٨٢١	١٦١	<p>(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٦٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ق)
		قانون . قرار إداري . قسمة . قضاء مستعجل . قضاء . قوة الأمر المقضي قانون
		<u>دستورية القوانين :</u>
		١ — اختصاص محكمة الدرجة الأولى بالفصل نهائيا في بعض الدعوى . لا مخالفة فيه للدستور .
٧٥١	١٤٧	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٥)
		٢ — رفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا . سبيلها . القضاء بعدم سماع الدعوى تطبيقا للقانون ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . إغفال الحكم الدفع بعدم دستورية القانون المذكور . خطأ في القانون .
١٩٥٢	٣٨٠	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)
		القانون الواجب التطبيق
		١ — رفع الدعوى المتعلقة بضريبة المرتبات وما في حكمها . خضوعها للقواعد العامة في قانون المرافعات . لجان الطعن . لا ولاية لها في نظر هذه المنازعات .
١٤٤	٣٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٢ — صيانة العين المؤجرة . عدم التزام المؤجر بها في ظل التقنين المدني الملغى . جواز التزامه بها في عقد الإيجار أو اتفاق لاحق .
٤٩٧	٩٧	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)

الصفحة	القائمة	
		٣ — إبرام عقد ازواج . جوازه في الشكل الذي يقته ضيه القانون الشخصي للزوجين أو قانون البلد الذي أبرم فيه . إثباته . خضوعه للقانون الذي يحكم الشكل .
٦٥١	١٢٨	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق أحول شخصية جلسة ١٩٧٨/٣/١) ...
		٤ — المتجر . مقوماته . عناصر مادية كالبنى وأخرى معنوية كالسمعة التجارية . ورود عقد الإيجار على المتجر دون المبنى في ذاته . أثره . خضوعه للقانون المدني . مثال في تأجير سينما .
١١٢٤	٢٢١	(الطن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦)
		٥ — الشريعة الإسلامية . وجوب تطبيقها في مسائل الأحوال الشخصية للعصرين على المسلمين وغير المسلمين المختلفين الطائفة أو الملة . تحديد ما إذا كان الانتماء لجمعية معينة يعد تغيراً للعقيدة الدينية . وجوب الرجوع إلى القواعد القانونية الوضعية للعصرين غير المسلمين .
١١٣٧	٢٢٤	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦) ...
		٦ — القانون ٨٧ سنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة . الاستيلاء على إحدى وسائل النقل لتشغيلها لمدة معينة . وجوب تقدير الحكم للتويض وفقاً للقواعد العامة في القانون المدني دون القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .
١٢٥٤	٢٤٦	(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		٧ — صدور القانون المدني في تاريخ لاحق للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن . غير نافع له . حلة ذلك .
١٤٢٨	٢٧٥	(الطن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح . تشريع خاص لاجل معه لتطبيق أى قانون آخر في شأن القواعد المالية للبعوثين . عدم جواز الاستناد إلى لأئحة بدل السفر للطالبة بنصف بدل السفر لمن منح اجازة دراسية تطبيقاً لأحكام القانون المذكور .
٥٢	١٦	(الطلب رقم ٦٧ لسنة ٤٧ ق - "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٨/٦/٨)
		٩ - المواعيد والمدد والآجال في سائر فروع القانون . خضوعها لحكم المادة ١٥ مرافعات . تحديد الميعاد بالشهور . وجوب حساب بدئه في نهاية يوم حدوث الأمر المجري للأجل حتى نهاية اليوم المماثل له في الشهر الذي ينتهي فيه الأجل .
١٥٨٨	٣٠٧	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)
		١٠ - قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . استثنائه . وجوب أن يكون بصحيفة تعلن للمتهم في الميعاد المحدد . م ١١٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . لاجل لتطبيق أحكام قانون المرافعات في هذه الحالة .
١٧١٨	٣٣٠	(الطن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢١)
		١١ - اجراء المؤجر اصلاحات بالعين المؤجرة في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لاجل للتقيد بأحكام القانون ١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تحديد مقابل الاصلاحات والتحسينات .
١٧٣١	٣٣٤	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		١٢ - تقدير مقابل التحسينات التي تم باتفاق بين المؤجر والمستأجر بقصد زيادة الانتفاع بالعين المؤجرة . لاجل لأعمال

الصفحة	القاعدة	
		حكم المادة ٣٦ ق ٥٢ لسنة ٦٩ بشأن ترميم المنشآت الآيلة للسقوط لتحديد هذا المقابل .
١٨١١	٣٥٠	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩) ١٣ — خلو قانون إيجار الأماكن من تنظيم حال معينه . أثره . وجوب الرجوع إلى أحكام القانون المدني . لا يغير من ذلك امتداد العقد بقوة القانون الاستثنائي .
٤٥٦	٩٠	(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) ١٤ — الحكم الصادر في طلب رد القاضى من دائرة الجنح المستأنفة أو محكمة الجنايات غير قابل للاستئناف . إجراءات الطعن فيه بطريق النقض . خضوعها لأحكام قانون الاجراءات الجنائية دون قانون المرافعات .
٢٠٦٠	٤٠١	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨) <u>سريان القانون من حيث الزمان :</u> ١ — القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ والقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن الربط الحكى للضريبة مجال تطبيق كل منهما .
٨٠	٢٣	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣) ٢ — الربط الحكى في القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . شرط أعماله . ربط الضريبة نهائيا عن سنة معينة . عدم جواز اتخاذها والسنوات السابقة عليها أساسا للربط الحكى . الربط النهائى . المقصود به . القانونان ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن الربط الحكى . نطاق تطبيق كل منهما .
٣٠٢	٦٢	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تقديم طلب رد القاضى قبل العمل بالقانون ٩٥- لسنة ١٩٧٣ بتعديل قانون المرافعات . لا محل للقضاء بمصادرة الكفالة فى حالة التنازل عن الطلب .
٩٦	٢٦	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٥) ٤ - آثار العقد . خضوعها كاصل لأحكام القانون الذى أبرم فى ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلنا بالنظام العام . قوانين إيجار الأماكن وقراراته التنفيذية . سريانها بأثر مباشر على عقود الإيجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .
١٥٩	٣٧	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١١) ٥ - ترك المستأجر العين المؤجرة نهائيا قبل العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا محل لأعمال المادة ٢١ منه ...
٣٢٧	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥) ٦ - وفاة المستأجر الأصيل فى ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم انطباق حكم المادة ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة النزاع .
١٣٧٣	٢٦٦	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٣١) ٧ - الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها للامتداد القانونى م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قرار وزير الإسكان رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقرار رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٠ لا يتضمن استثناء لتلك القاعدة . الاستثناء الوارد بالمادة ٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ليس له أثر رجعى .
١٢٧٤	٢٥٠	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أثناء نظر التظلم في قوائم اللجنة أمام مجلس المراجعة . أثره . عدم مريان أحكامه على التظلم عدا وجوب إحالته إلى المحكمة الابتدائية .
١٦٨٣	٣٢٣	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٤)
		٩ - المستأجر تأجير المكان المؤجر له من الباطن مفروشا للأجانب أو لأغراض السياحة . م ٣/٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مريانه على عقود الإيجار السارية وقت تفاق قرارى وزير الاسكان رقمى ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ وتلك المبرمة بعدها .
١٨١٩	٣٥١	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		١٠ - الامتداد القانونى لعقد الإيجار عند وفاة المستأجر . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قاصر على إيجار المساكن دون سواها . إيجار المكان مكتبا فى ظل القانون المدنى السابق . عدم انتهاء العقد بوفاة المستأجر . انتقال الحق فى الاجارة الى ورثته .
٤٥٦	٩٠	(الطن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		١١ - بدل التمثيل الأصلى والإضافى . خضوعه لضريبة كسب العمل . دخوله بالتالى فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد . إعفاء نصف هذا البديل اعتبارا من السنة المالية ١٩٧١/٧٠ . م ٦٧ من قانون ربط الموازنة العامة . عسدم مريانه على الماضى . إعفاء البديل كاملا فيما بعد بالقانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
٥٤١	١٠٦	(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢١)

الصفحة	القائمة	
		١٢ — إعانة غلاء المعيشة المقررة بالأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠. عدم جواز مطالبة العامل بزيادة أجره . بالتطبيق لاحكامه بعد صدور قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم سر يانه أيضا على العامل المعين بعد صدور القانون المذكور .
٨٥٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٥)
		١٣ — إلغاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية من تاريخ العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٧/٣١ . أثره . عدم جواز مطالبة رئيس اللجنة الاستثنائية بالبدل المقرر لحضور جلسات اللجان بعد هذا التاريخ .
٢٨	٩	(الطلب رقم ٢٣ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)
		١٤ — اجازة الطعن في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستثنائية . ق ١١ لسنة ١٩٧٢ . عدم سر يانه إلا على القرارات الصادرة بعسد تاريخ العمل بالقانون المذكور .
٩٦٥	١٨٩	(الطعن رقم ٧٩٤٤٧٩٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٤)
١٧٣٨	٣٣٥	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		١٥ — القانون الجديد . سر يانه بأثر مباشر على الوقائع التي تقع بعد نفاذه . عدم سر يانه بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .
٣٤	١١	(الطلب رقم ٥ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٨/٥/٤)
		١٦ — بلوغ الطالب سن التقاعد في سنة ١٩٧٣ . عدم سر يان أحكام القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ عليه . وجوب تسوية

الصفحة	القاعدة	
		معاشه طبقا لنص المادة ٧٠ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . لا محل للتحدى بقواعد العدالة .
٣٤	١١	(الطلب رقم ٥ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٨/٥/٤)
		١٧ — إبرام عقد وكالة المحامي وتنفيذه في ظل قانون المحاماه ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . وجوب أعمال قواعد تقدير الأتعاب في هذا القانون دون القانون اللاحق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . ملة ذلك .
١٥٦١	٣٠١	(الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
		<u>بدء سريان القانون :</u>
		١ — اللوائح المتضمنة للقوانين — قرارات إدارية تنظيمية . نفاذها في حق الإدارة من تاريخ صدورها ولو لم تنشر في الجريدة الرسمية . عدم جواز الاحتجاج بها في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ النشر . مثال بشأن قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣
٣٥٠	٧٠	(الطن رقم ٥٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣٠)
		٢ — إيداع صحيفة الطعن بالنقض في تاريخ العمل بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ . عدم إيداع الطامن صورة من الحكم المطعون فيه عند تقديم الصحيفة طبقا للقانون المذكور . أثره . بطلان الطعن طالما لم يقدم ما ينفي توزيع الجريدة الرسمية في تاريخ نشر القانون . تراخي منشور وزارة العدل بتبليغ القانون للمحاكم لا أثر له .
١٥٩٩	٣٠٩	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		<u>الغلط في القانون :</u>
		١ — الدفع بالجهل بالقانون . شرطه . أن تكون مخالفة القاعدة غير متعلقة بالنظام العام . أعمال المتعاقد قاعدة قانونية في غير محلها هو غلط في القانون .
١٤٣٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٢ — تخفيض الأجرة بواقع ١٥ ٪ إعمالاً للقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ رغم عدم انطباقه . عدم إعتداد المحكمة بهذا التخفيض استناداً إلى أنه غلط في القانون . لا خطأ .
١٢٣٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٣ — الاتفاق على أجرة تقل عن الأجرة القانونية للمكان المؤجر . جائز . ثبوت أن الاتفاق كان وليد غلط في القانون . جواز التمسك بإبطاله .
١٩١٥	٣٧٠	(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)
		<u>مسائل متنوعة :</u>
		١ — القرار بقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية . صيرورته حائزاً قوة التشريع بإقرار السلطة التشريعية له في قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . طلب إلغاء هذا القرار . عدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظره .
٤	٢	(الطلاب رقم ١١١ لسنة ٤٤ ق ، لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
		٢ — القانون الأجنبي . واقعة مادية . وجوب إقامة الدليل عليه .
٦٥١	١٢٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٨/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة . تعلقها بالنظام العام . على المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها . مخالفتها . أثره . بطلان الإجراءات .
٨٤٧	٢٦٧	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣) ٤ - التجديدات أو الإصلاحات التي يدخلها المؤجر في العين الخاضعة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا تخرجها عن القيود الواردة بها . جواز تقويمها وإضافة مقابل الاتفاقات بها إلى أجرة الأساس . وجوب أعمال اتفاق الطرفين بشأنها ما لم يقصد منه التحايل على القانون .
١٨١١	٣٥٠	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩) قرار إداري ١ - اللوائح - المئمة للقوانين - قرارات إدارية تنظيمية نفاذها في حق الإدارة من تاريخ صدورها ولم لم تنشر في الجريدة الرسمية . عدم جواز الاحتجاج بها في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ النشر . مثال بشأن قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ .
٣٥٠	٧٠	(الطن رقم ٥٨١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣٠) ٢ - رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي . تحقيق الديون وإقرارها أو رفضها من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة . قرار

الصفحة	القائمة	
		جمهورية ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤. قرار الحارس العام بعدم الإعتداد بالدين بعد رفع الحراسة صادرة من لا يملكه ولا أثره .
٤٣٠	٨٥	(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٩) ... ٣ — القرار الإداري الذي لا يختص جهة القضاء بالفائه أو تأويله أو تعديله . ما هيته .
٥٠٢	٩٨	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١) ... ٤ — قرار المحافظ بالقضاء المياه والمحلات بأحد المصارف . مخالفته لقانون الري والعرف ٧٤ لسنة ١٩٧١ . أثره . تجرده من صفته الإدارية بما يسقط عنه حصاته . اختصاص القضاء العادي بحماية الأفراد .
٥٠٢	٩٨	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٦) ... ٥ — قرار وزير الصحة تفويض المحافظ بتشكيل مجلس إدارة مؤقت للمستشفى . ق ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات العلاجية . صدور قرار المحافظ بتشكيل هذا المجلس . أثره . زوال صفة الجمعية التي كانت قائمة بالإدارة في تمثيل هذا المستشفى أمام القضاء .
٥٧٦	١١٢	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣) ... ٦ — القرار الإداري . طاب الفائه أو وثف تنفيذه أو التعويض منه . نروجه من الاختصاص الولائي للمحاكم العادية وجوب التزامها بآثاره دون تأويله ولو عرض النزاع بشأنه بصفة تبعية لنزاع مما يختص به المحاكم .
٥٤٥	١٠٧	(الطن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الاتحاد الاشتراكى . ماهيته . تنظيم سياستى وليس سلطة عامة . قراراته لاتعد قرارات إدارية وعملا من أعمال السيادة . اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات التى تثور بشأنها .
١١٠١	٢١٦	(الطعن رقم ٥٥٠، ٥٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥) ...
		٨ - قرار الجمعية العمومية لنقابة المهندسين باعتماد نتيجة الانتخابات . اعتباره محصنا بعدم الطعن فيه أمام محكمة النقض . القرار الصادر من بعد إعادة الانتخابات . قرار إدارى معدوم . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعة بشأنه .
١١٠٨	٢١٧	(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٥)
		قسمة
		١ - وجوب اثبات أصل ملكية البائع لقبول طنب شهر عقد البيع . المحررات لمؤشر عليها بصلاحياتها للشهر وعقود القسمة العرفية اللاحقة لصدور قانون الشهر العقارى ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . عدم صلاحيتها فى إثبات أصل الملكية .
٥٨٠	١١٣	(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
		٢ - فرز وتجنيب نصيب الخيرات فى الوقف بعد صدور القانون ١٩٨٠ لسنة ١٩٥٢ . تصرف الواقف بالبيع فى حصة مفوزة بعقد مسجل بعد القسمة وقبل تسجيلها . طلب المشتري تثبت ملكيته لهذا القدر المفروز . لا أساس له . علة ذلك .
١٤٥٤	٢٧٩	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٣)

الصفحة	القائمة	
		قضاء مستعجل
		١ - اختصاص القضاء المستعجل . قاصر على اتخاذ الإجراءات الوقتية . عدم جواز الاتفاق على إسباغ اختصاص آخر له . الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر . لا يحول دون التجاذه لقاضى الموضوع للفصل فى أصل النزاع .
١٧١٣	٢٣٩	(الطن رقم ١٤٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١٨)
		٢ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لآخره فى سداد الأجره . لاجية له أمام محكمة الموضوع . للمستأجر اللجوء لقاضى الموضوع بطلب استمرار العلاقة الايجارية . شرطه . أن يقوم بسداد الاجرة وفوائدها والمصاريف قبل إقفال باب المرافعة فيها .
١٧١٣	٣٢٩	(الطن رقم ١٤٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١٨)
		قضاء
		رد القضاء :
		١ - طلب رد القاضى . عذم وجوب إعلانه بتقرير الاستئناف وتكليفه بالحضور فيه .
٩٦	٢٦	(الطن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٥)
		٢ - تقديم طلب رد القاضى قبل العمل بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل قانون المرافعات . لأجل للقضاء بمصادره الكفالة فى حالة التنازل عن الطلب .
٩٦	٢٦	(الطن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قضاء محكمة النقض بنقض الحكم وبإلغاء الحكم المستأنف وبإثبات تنازل الطاعن عن طلب رد القاضى . أثره . وجوب إلزام الطاعن بالمصاريف عن كافة درجات التقاضى . حلة ذلك .
٩٦	٢٦	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٥)
		٤ - طلب رد القاضى . جواز التنازل عنه . حلة ذلك .
٩٦	٢٦	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٥)
		٥ - القضاء بإثبات تنازل طالب الرد عن طلبه . عدم جواز الحكم عليه بالغرامة . م ١٥٩ مرافعات .
١٥٨٥	٣٠٦	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)
		٦ - الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الجنائية التى تفرع عنها طلب الرد . حلة ذلك .
٢٩١	٥٩	(الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)
٢٠٦٠	٤٠١	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٧ - الحكم الصادر في طلب رد القاضى من دائرة الجنح المستأنفة أو محكمة الجنايات . غير قابل للاستئناف . إجراءات الطعن فيه بطريق النقض . خضوعها لأحكام قانون الاجراءات الجنائية دون قانون المرافعات .
٢٠٦٠	٤٠١	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٨ - الفصل في الدعوى من دائرة لم يكن القاضى المطلوب منه وده عضوا فيها . التمس على الحكم الصادر في طلب الرد بأنه لم يقض بتمحيته . غير منتج .
١٥٨٥	٣٠٦	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		<u>مخامة القضاء :</u>
		دعوى المخاصمة . الفصل في مرحلة تتعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها . لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه . عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم . للقاضي المخاصم تقديم المستندات المؤيدة لدفعه .
٢٨٦	٥٨	(الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٤) <u>قوة الأمر المقضي</u> (أولا) أحكام ما قوة الأمر المقضي . ١ - دعوى المؤجر : مطالبة المستأجر بالأجرة المتأخرة . منازعة المستأجر في قيمة الأجرة طالبا تخفيضها . مناقشة الطرفين في هذه المسألة وتبادلها المستندات بشأنها . القضاء نهائيا بالزام المستأجر بالأجرة الواردة بالقدح لملو الأوراق من دليل يؤيد منازعته فيها . أثره . عدم جواز طلب تخفيض الأجرة في دعوى تالية .
٢٤٨	٥٢	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٨) ٢ - التحكيم . ماهيته . اكتساب حكم المحكمة قوة الأمر المقضي . ما يبقى قائما . النجى على جواز رفع دعوى مبتدأ ببطالانه . ٨٤٩ مرافعات سابق . شرطه . ألا يكون الحكم مما يجوز استئنافه .
٤٧٢	٩٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٥) ٣ - قرارات اللجان المختصة بالطعون الضريبية . طاعتها . الطعن فيها أمام المحاكم الابتدائية . ما لم يتناه لطلعن .

الصفحة	القاعدة	
		اكتسابه قوة الأمر المقضى . ليس لمحكمة الطعن أن تعود إلى مناقشته .
٦٣٦	١٢٥	(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨) ٤ - الحكم بخمسة وعشرين معهود للتفصيل للضريبة في سنة معينة . مانع للمضنوم أنفسهم من المنازعة في أمر خضوعه للضريبة في سنوات تالية . علمه ذلك .
٨٣٩	١٦٥	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢١) ٥ - قوة الأمر المقضى . صفة تلحق الحكم النهائي ولو كان مما يجوز الطعن فيه بالنقض أو طعن فيه بالفعل .
٩٣٢	١٨٣	(الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٣٠) ٦ - عقود إيجار الأراضي الزراعية . المنازعة في صحتها أو بطلانها والمنازعات المتعلقة بالحد الأقصى للزيادة . إنعقاد الاختصاص بنظرها لكل من لجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحاكم . القرار النهائي الصادر من اللجنة في هذا الخصوص . اكتسابه قوة الأمر المقضى .
٩٦٥	١٨٩	(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ ق ٧٩٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥) ٧ - فعلى المحكمة في الاعتراضات على قائمة شروط البيع المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية . أثره . اكتساب قضائها متى صار نهائيا قوة الأمر المقضى . عدم جواز العودة إلى إثارة ذات النزاع في دعوى لاحقة . المواد ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ من أفعال سابقة .
١١٦٣	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - إعتراض أحد الورثة على قائمة شروط البيع . الحكم الصادر برفضه . اكتسابه قوة الأمر المقضي قبل المعتبر ووجده دون باقي الورثة .
١١٦٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٣)
		٩ - قضاء محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي للمدعى وإجابه إلى طلبه الاحتياطي . استئناف المحكوم عليه هذا الحكم دون المدعى . أثره . صيرورة القضاء برفض الطلب الأصلي حائزاً قوة الأمر المقضي .
١٢٢٣	٢٤٠	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١١)
		١٠ - القرار النهائي الصادر من لجنة انفصل في المنازعات الزراعية بامتداد عقد لإيجار . اكتسابه قوة الأمر المقضي . أثر ذلك .
١٧٣٨	٣٣٥	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢)
		(ثانياً) أحكام ليس لها قوة الأمر المقضي .
		١ - الحكم الصادر في دعوى منع التعرض . لا يجوز قوة الأمر المقضي في دعوى الملك . ما يقرره الحكم بشأن توافر أركان الحيازة من عدمه . لا يبد المحكمة عند الفصل في أصل الحق .
٦٦	٢٠	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/١/٣)
		٢ - الدعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية . القضاء برفضها استناداً إلى خلو الأوراق مما يكشف عن فقد الصورة التنفيذية الأولى . هو في حقيقته قضاء في الدعوى بنحالتها . جواز رفع دعوى جديدة بذات الطلبات بعد تصحيح هذه الحالة أو تديرها .
٧٢	٢١	(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - القضاء بتحديد الأجرة الاتفاقية في دعوى المؤجر بمطالبة المستأجر بمتأخر الأجرة . لاحجية له في دعوى المستأجر بتحديد الأجرة القانونية لذات المكان . علة ذلك .
١٢١٠	٢٣٨	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١)
		٤ - نقض الحكم . أثره . ما لم يطرح على محكمة النقض وتدل بذاتها فيسه عن قصد وبصر . لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه . مثال بشأن اختلاف الزوجين في الطائفة والملة .
١٦٠٤	٣١٠	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)
		٥ - قوة الشيء المحكوم فيه . لا تلحق إلا منطوق الحكم وما يكون مرتبطا بهذا المنطوق إرتباطا وثيقا وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية . ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يحوز قوة الأمر المقضى .
١٤٠٦	٢٧٢	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٦)
		٦ - قضاء المحكمة الاستئنافية في طلب وقف نفاذ الحكم المسنات . قضاء وقفي لا يحوز قوة الأمر المقضى . للمحكمة العدول عن رأى ارتأته وقت الفصل في هذا الطلب .
١٧٦٦	٣٤١	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
		٧ - اللجنة الإدارية المختصة بالفصل في جرائم الرى . ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين ٢٩ ٣٨٥٤ لسنة ١٩٥٦ . قضاؤها بإدانة الطاعن لأخذه أتربة من جسر النيل . مؤداه . مسئوليته وحده عن مقدار الأتربة محل الاتهام . إدعاؤه في دعوى تالية باشتراك آخرين معه في أخذ هذه الأتربة . غير مقبوسول . علة ذلك .
١٧٨٩	٣٠٥	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ك)
		كفالة
		١ - مسئولية المتبوع من أعمال تابعه : اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . - فقه في الرجوع على تابعه بما يفى به من تعويض لا ضرور .
١١٨٠	٢٣٢	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٢ - إلزام المحكمة بالأجيل لإدخال ضامن في الدعوى . شرطه . م ١١٩ مرافعات .
١٥٢٠	٢٩٣	(الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٢)
		(م)
		محاماه . محكمة الموضوع . مرض الموت . مسئولية مقاوله . ملكية . مؤسسات . موطن . موظفون
		محاماة
		<u>تقدير أتعاب المحامي :</u>
		١ - تقدير أتعاب المحامي عند عدم الاتفاق عليها . كفيته . مباشرته بعض القضايا التي لا يجوز له الحضور فيها لعدم قيده أمام محكمة الاستئناف . لا يحول دون تقدير أتعابه عنها . حلة ذلك .
١٢٨٧	٢٥٢	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٨)
		٢ - موافقة مجلس النقابة العامة للمحامين على النظام الداخلي للنقابة الفرعية وتصديق الجمعية العمومية عليه . أثره . امباغ صفة

الصفحة	القاعدة	
		النشر عليه . صدور قرار تقدير الأتعاب من مجلس نقابة الفرعية مكونا من ثلاثة أعضاء طبقا للنظام الداخلي . لا خطأ .
١٢٨٧	٢٥٢	(الطن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٨) ٣ — انقضاء مدة عضوية مجلس نقابة المحامين . استمرار صلاحياته حتى يتم انتخاب المجلس الجديد . القرار الصادر من المجلس بتقدير الأتعاب خلال تلك الفترة . صحيح .
١٢٨٧	٢٥٢	(الطن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق — ١٨/٥/١٩٧٨) ٤ — إبرام عقد وكالة المحامي وتنفيذه في ظل قانون المحاماة لسنة ١٩٥٧ . وجوب إعمال قواعد تقدير الأتعاب في هذا القانون دون القانون اللاحق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . علة ذلك .
١٥٦١	٣٠١	(الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٧٨) ٥ — استناد المحامي إلى ملف الضرائب للتدليل على ما بذله من جهد لصالح موكله . ثبوت أن الاطلاع على هذا الملف هو الوسيلة الوحيدة لإثبات دعواه . عدم اتفان المحكمة للاطلاع عليه . قصور .
١٥٦١	٣٠١	(الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٧٨) <u>استئناف قرار تقدير الأتعاب :</u> ١ — استئناف قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . وجوب أن يكون بصحيفة تعلن للخصم خلال الميعاد المحدد للاستئناف . المادة ١١٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . الاستئناف لا يعد مرفوعا بمجرد إيداع الصحيفة قلم كتاب المحكمة . علة ذلك .
٢٦٠	٥٤	(الطن رقم ٩١٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٨) ٢ — قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . استئنافه . وجوب أن يكون بصحيفة تعلن للخصم في الميعاد المحدد .

الصفحة	القاعدة	
		م ١١٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . لا محل لتطبيق أحكام قانون المرافعات في هذه الحالة .
١٧١٨	٣٣٠	(الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢١) ٣ — القرار الصادر من نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . بدء ميعاد استئنافه من تاريخ إعلان الخصم بالقرار . م ١١٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
١٧٨٥	٣٤٤	(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨) <u>مسائل متنوعة :</u> ١ — التوقيع على أصل صحيفة الطعن بالنقض من محام مقبول أمام محكمة النقض . لا ضرورة لاشتغال الصورة المعلقة من الصحيفة على اسم المحامي الموقع على الأصل .
١٠٥٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢) ٢ — قيام المحامي بأعمال السمسرة . استحقاقه لأجر عنه قبل الموكل . لا يمنع من ذلك تحريم اشتغال المحامي بالتجارة . عليه ذلك .
١٢٨٧	٢٥٢	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٨) ٣ — دعوى صحة ونفاذ العقد ودعوى الفسخ . وجهان لتراجع واحد . التوكيل الصادر للمحامي في إحداهما . انصرافه إلى النزاع في الدعويين .
٢٠٤٠	٣٩٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) <u>تعيين المحامين في القضاء :</u> تحديد أقدمية النظراء . جوازي لجهة الإدارة بلا معقب عليها . م ٢/٥١ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . النص الخاص بتحديد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء . عدم سريانه على النظراء .
٣١	١٠	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق — " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)

الصفحة	القائمة	محكمة الموضوع
		مسائل متنوعة :
		١ - نظرية الحوادث الطارئة . شرط اعمالها . م ١٤٧ مدني . تقدير ما إذا كان الحادث طارئاً أو أن في وسع الشخص العادي توقعه من سلطة قاضي الموضوع .
١٥٢	٣٦	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٢ - المرض انذى يطول أمده عن سنة . لا يعتبر مرض موت إلا إذا اشتدت وطأته وفي فترة الشدة الطارئة . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع .
٧٣٥	١٤٤	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٤)
		٣ - الشركة . شرط قيامها . وجود نية المشاركة لدى الشركاء في الربح والخسارة معا . تعرف هذه النية من سلطة قاضي الموضوع .
٨٥٢	١٦٨	(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣)
		٤ - تقدير مبرر فصل العامل . من سلطة محكمة الموضوع .
١٠٦٨	٢١٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)
		٥ - تقدير قيمة المبيع وقت الاستحقاق . مما تستقل به محكمة الموضوع . شرط ذلك .
١١٤٥	٢٢٥	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)
		٦ - تقدير دلائل التواطؤ والعلم باعسار المدين كشرط لعدم نفاذ تصرفه من سلطة محكمة الموضوع .
١١٨٥	٢٣٣	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الأصل أن الالتزام يكون قابلاً للانقسام إذا ورد على محل قابل للانقسام . جواز اتفاق المتعاقدين على عدم الانقسام . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص نية المتعاقدين في هذا الخصوص .
١٣٢٨	٢٥٩	(الطن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
		٨ - الوكالة . نطاقها . استقلال قاضي الموضوع بتقدير مداها . ورودها على عمل معين مقتضاه شمولها توابعه وأوازمه الضرورية .
١٥١٠	٢٩١	(الطن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)
		٩ - التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع . التكييف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٦٢١	٣١٣	(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥)
		١٠ - التطبيق للضرر . الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين . معياره شخصي . لقاضي الموضوع تقديره .
١٦٧٤	٣٢٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		١١ - استيفاء الحيازة للشروط القانونية . التحقق منه . من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
١٧٠٦	٣٢٧	(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)
		١٢ - الموطن في معنى المادة ٤ مدني . المقصود به . لمحكمة الموضوع تقدير توافر عنصر الاستقرار ونية الاستيطان .
١٨٥٠	٣٥٧	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		<u>مسائل إيجار الأماكن :</u>
		١ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع م ٥٩٤/٢ مدني . ماهيتها . لا يشترط أن تكون نتيجة قوة قاهرة . لا عبرة بما إذا كانت الظروف المؤدية لهذه الحالة خارجة عن إرادة المستأجر أو بسبب منه . لمحكمة الموضوع تقدير هذه الضرورة .
٥٥٨	١٠٩	(الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) ٢ - أجرة المثل . ماهيتها . عدم اشتراط التطابق التام في الموقع وعدد الحجرات بين شقة النزاع وعين المثل . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير التماثل بينهما مع مراعاة الفروق المسؤولة على تحديد الأجرة .
٩٩٩	١٩٦	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٢) ٣ - توافر التماثل أو انعدامه بين شقة النزاع وشقة المثل . واقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره .
١٤٢٨	٢٧٥	(الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧) ٤ - تسليم العين المؤجرة . تحققه بتسليمها ولاحقاتها بحيث يتمكن المستأجر من الانتفاع بها دون حائل م ٥٦٤ مدني . المقصود بالملحقات . خلو العقد من يانها . لقاضي الموضوع تحديدها على ضوء المعايير الواردة في المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ مدني . عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا .
١٦٥٦	٣١٩	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١) ٥ - الملحقات الضرورية للعين المؤجرة . شمول عقد الإيجار لها ولو ظهرت في تاريخ لاحق لانعقاده . الملحقات غير الضرورية - كالمصاعد - جواز عدم شمول العقد لها

الصفحة	القاعدة	
		طالب لم تكن موجودة عند إبرامه . استقلال محكمة الموضوع بتقدير ذلك .
١٦٥٦	٣١٩	(الطن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١) ... ٦ — المستأجر المصري المقيم بالخارج تاجير المكان المؤجره من الباطن مفروشا أو غير مفروش م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن تكون إقامته بالخارج مؤقتة . لمحكمة الموضوع استخلاص الوصف الصحيح للإقامة . انسحاب هذا الوصف على الإقامة منذ بدايتها .
١٨١٩	٣٥١	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩) ... في مسائل الإثبات : ١ — تقدير إذا كانت أقوال الخصم تعتبر اقراراً من عدمه . مسألة قانونية . خضوعها لرقابة محكمة النقض .
٩٤٩	١٨٧	(الطن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٥) ... ٢ — الإقرار القضائي . ماهيته . لمحكمة الموضوع تحصيل توافر أركانه . النعي بأن الخصم أقر اقراراً قضائياً أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٦٧	٢٦٥	(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢١) ... مسائل الإجراءات : ١ — الأمر بوقف الدعوى لتعلق الحكم في موضوعها على الفصل على مسألة أخرى . من اطلاقات محكمة الموضوع .
٧٤٠	١٤٥	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٤) ... ٢ — تقدير مدى الجدل في طلب إعادة الدعوى للرافعة . من سلطة محكمة الموضوع . وجوب تمكين الخصوم من إبداء دفاعهم بالرد على ما يثار في الدعوى بعد حجزها للحكم من دفع جديد . مثال بشأن الدفع بطلان الصحيفة وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
٨٨٧	١٧٦	(الطن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩) ...

الصفحة	القاعدة	مسئولية
		<u>المسئولية العقدية :</u>
		١ - وقوع خطأ من المفاوض الذي عهد إليه مالك المبنى بترميمه أدى إلى هدمه . مسئولية المالك قبل المستأجر عن هذا الخطأ . لا محل لتعليق الحكم في دعوى المستأجر بالتعويض على الحكم في دعوى المالك بالتعويض ضد المفاوض .
٤٧	٩٧	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
		٢ - دعوى التعويض عن المسئولية . للحكمة من تلقاء نفسها أن تحدد أساس القانوني الصحيح للدعوى . لا يعد ذلك تغييرا للسبب فيها .
٥٩	٢٦٤٠	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		<u>"مسئولية شركة التأمين" :</u>
		١ - التأمين الإجباري عن المسئولية الناشئة عن حوادث السيارات . التزام شركة التأمين بأداء التعويض للضرور متى كانت السيارة مؤمنا عليها لديها . وجوب تغطية مسئولية المؤمن له ومن يسأل عنهم . إمتداد ذلك إلى غيرهم ممن يقودون السيارة متى ثبتت مسئوليتهم ولو لم يكونوا تابعين للمؤمن له .
٤٣٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٩)
		٢ - حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة المؤمن بما دفعته من تعويض للضرور . مناطه . أن يكون المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث للسيارة دون رخصة قيادة . عدم استظهار الحكم هذه الموافقة أو علاقة التبعية . قصور .
١٥٠٠	٢٨٩	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠)

الصفحة	الصفحة	
١٦١٢	٣١١	٣ — دعوى المضرور قبل شركة التأمين. ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات . دعوى مباشرة . وعدم إلزام المضرور باختصاص المؤمن له فى الدعوى . علة ذلك . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة الخميس ١٩٧٨/٦/٢٩)
١٦٣٦	٣١٦	٤ — وثيقة التأمين . وجوب افعال شروطها متى كانت أصلح للمؤمن له أو المستفيد . تضمين الوثيقة شرطا بالالتزام شركة التأمين بتغطية المسئولية الناشئة عن إصابة الراكب فى السيارة النقل . وجوب افعال هذا الشرط دون نص المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى . (الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
١٨٣٧	٣٥٤	٥ — التأمين من المسئولية المدنية بالنسبة للسيارة النقل . نطاقه . التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية عن إصابة الراكبين المسموح بركوبهما أيا كان مكان وجودهما بالسيارة صاعدين إليها أو نازلين منها . ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٤)
		<u>المسئولية التقصيرية :</u>
٢٦٥	٥٥	١ — التعويض عن فسخ العقد . أساسه المسئولية التقصيرية . القضاء به استنادا إلى توافر الخطأ وعلاقة السببية والضرر . لا يعيب الحكم وصف الخطأ بأنه عقدى طالما لم يؤثر على النتيجة المصححة التى انتهى إليها . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٩)
		٢ — تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٦٨٦	١٣٤	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦)
١٠١٢	١٩٩	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ثبوت أن الضرر الذي لحق البضاعة المقرفة بالميناء بجوار السفينة ناتج عن اندفاع المياه من الباخرة إلى الرصيف . اعتبار ذلك انحرافا عن السلوك المألوف من جانب الربان . حالة ذلك .
٦٨٦	١٣٤	(الظن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٦) ٤ - اغتصاب الطاعن الشقة المؤجرة للطعون عليه . الزام الطاعن بتعويضه عن الأجرة التي قام بسدادها للأجير خلال الفترة التي حرم فيها من الانتفاع بالعين لا خطأ .
٨٢٧	١٦٢	(الظن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢١) ٥ - اغتصاب الطاعن الشقة المؤجرة للطعون عليه . القضاء بالزامه بالتعويض . لا محل للنعي بأن للطعون عليه مسكنات وعبادة أخرى خلاف الشقة المذكورة بالمخالفة لقانون منازاة مهنة طب الأسنان وقانون إيجار الأماكن .
٨٢٧	١٦٢	(الظن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١) ٦ - مصرفى الشركة . اعتباره وكيلاً عنها لا عن دائئها . مستولية قبل الدائنين عن خطئه يسيراً كان أو جسياً .
١٠١٢	١٩٩	(الظن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٧) ٧ - حق العامل في الرجوع على صاحب العمل بالتعويض عما أصابه من ضرر أثناء العمل . شرطه . أن يكون خطأه جسياً . وجوب خصم الحقوق التأمينية التي حصل عليها من هيئة التأمينات من التعويض المستحق له قبل رب العمل .
١٢٤٦	٢٤٤	(الظن رقم ١٦٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٢) ٨ - قضاء محكمة الجنتح بتعويض مؤقت للضرر . لا يحول دون المطالبة بتكامة التعويض أمام المحكمة المدنية .
١٣٠٦	٢٥٥	(الظن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣)

الصفحة	القائمة	
		٩ - طلب التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار كانت محققة .
١٣٠١	٢٥٤	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣) "مسؤولية المتبوع من أعمال تابعة"
		١ - القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ في جانبه . تطرق المحكم الجنائي إلى بحث خطأ المجني عليه . تزيد لايحوز حجته أمام المحاكم المدنية .
١٠٩٤	٢١٥	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥) ٢ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . كفالة مصدرها القانون . حقه في الرجوع على تابعه بما يقضى به من تعويض للمضروب .
١١٨٠	٢٣٢	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق - ١٩٧٨/٥/٨) ٣ - عقد القطر . من عقود النقل البحري . جواز الاتفاق على أن تكون القاطرة تحت رقابة وتوجيه مالك الممشاة المقطورة . اعتباره في هذه الحالة مسئولاً عما تحدثه القاطرة من ضرر للغير بصفتها تابعة له . جواز رجوع المضروب عليه مباشرة بطلب التعويض . لا يغير من ذلك عدم استعمال المتبوع سلطته في التوجيه والاشراف .
١٦٨٠	٢٣٢	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨) ٤ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعنة ورفض الدعوى المدنية قبلها لانتفاء الخطأ الشخصي في جانبها . لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية باعتبارها مسئولة عن أعمال تابعها محدث الضرر . م ١٧٤ مدني .
١٤٠٦	٢٧٢	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - القضاء بالزام المتبوع بالتعويض . وجوب بيان الحكم لخطا التابع وأدلته . عدم إفصاح الحكم عن المصدر الذي استظهر منه ثبوت الخطأ . قصور .
٩٦٢٢	٣١٥	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		٦ - المصنع أداة إنتاج . ليست له شخصية اعتبارية مستقلة عن الشركة التابع لها . إدماجه في شركة أخرى لا يؤدي إلى خلافة الأخيرة للشركة الأولى فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . بقاؤها مسؤولة عن خطأ العامل بالمصنع وقت تبعيته لها .
١٨٤٧	٣٥٦	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)
		<u>” المسؤولية الشيئية “ :</u>
		١ - مسؤولية حارس الشيء م ١٧٨ مدنى . للحارس دفعها بنفى علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر .
٤٣٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٩)
		٢ - الحراسة الموجبة لمسئولية حارس الشيء . قيامها على خطأ مفترض . ماطها .
١٠٧٩	٢١٢	(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٣ - انتقال أعباء تشغيل وصيانة الشبكة الكهربائية إلى مؤسسة الكهرباء . القرارات الجمهورية ٣٧٢ لسنة ٢٠٩٤٦٥ لسنة ١٩٦٩ . التزام مجلس المدينة بالتعويض . باعتبار أن الشبكة المذكورة في حراسته . عدم بحث الحكم ما إذا كانت الحراسة قد انتقلت بالفعل إلى المؤسسة من عدمه . قصور .
١٠٧٩	٢١٢	(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٤ - ثبوت أن الشبكة الكهربائية بائنة عمولة لمجلس المدينة وله السيطرة الفعلية عليها . وجوب اعتباره الحارس المسئول عما تحدثه

الصفحة	القاعدة	
		من ضرر. لا يغير من ذلك قيام مؤسسة الكهرباء بتشغيل وصيانة هذه الشبكة بمقتضى القرار الجمهورى ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ .
١٣٠١	٢٥٤	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٧/٥/٢٣)
		٥ — حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . نطاقها . القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ فى جانبه . لا يمنع المحكمة من إلزام المتبوع بالتعويض على أساس المسؤولية الشبئية . على ذلك .
١٠٩٤	٢١٥	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		٦ — مسئولية حارس الشيء . أساسها . قيامها على خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس . جواز نفيها بإثبات وقوع الضرر بسبب أجنبي . وجود عيب فى الشيء . ولو كان خفيا لا يعد سببا أجنبيا .
١٠٩٤	٢١٥	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		٧ — قضاء المحكمة الجنائية ببراءة التابع لعدم قيام الدليل على ثبوت الخطأ فى جانبه . إضاقها أن الحادث كان وليد القوة القاهرة . تزيد لا يكتسب حجية أمام المحكمة المدنية . نفى هذه المحكمة قيام السبب الأجنبي عند الفصل فى دعوى التعويض عن المسؤولية الشبئية . لا خطأ .
١٣٥٩	٢٦٤	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		٨ — التناقض فى الحكم . ماهيته . إقامة الحكم قضاءه بالتعويض على أساس المسؤولية الشبئية ومسؤولية المتبوع عن أفعال تابعه غير المشروعة . لا تناقض .
١٣٥٩	٢٦٤	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		”تقديم دعوى المسئولية“
		٩ — العلم الظنى الذى لا يشيط به المضرور بتوقع الضرر أو بشخص المسئول عنه . لا يبدأ به سرعان التقديم الثلاثى لدعوى

الصفحة	القاعدة	
		التعويض عن العمل غير المشروع. القضاء ببدء سريان التقادم من تاريخ علم المضرور بتخلف حادثة مستديمة لديه نتيجة إصابته وليس من تاريخ الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنج بالتعويض المؤقت . لاخطا .
١٣٠٦	٢٥٥	(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣) ٢ — التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقي بوقوع الضرر والمسئول عنه . القضاء ببدء سريان التقادم من تاريخ التصديق على الحكم الصادر من المحكمة العسكرية بإدانة المتهم المسئول عن الضرر . خطا .
١٤٠١	٢٧١	(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٥ ق — ١٩٧٨/٦/٥) مقاوله ١ — وقوع خطا من المقاول الذي عهد إليه مالك المبنى بترميمه أدى إلى هدمه . مسئولية المالك قبل المستأجر عن هذا الخطا . لا محل لتعليق الحكم في دعوى المستأجر بالتعويض على الحكم في دعوى المالك بالتعويض ضد المقاول . (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٦) ٢ — التزام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عدم إخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه في الميعاد . م ١٨ ق ٣ لسنة ١٩٦٤ . لا ينهض قرينة على أن رب العمل هو الذي أقام البناء بعمال تابعين له . (الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١١) (الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٨)
٧١٣	١٣٩	
٩٩٦	١٩٥	

الصفحة	القاعدة	
		٣- التزام المتاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات من العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عبء إثبات قبا . المقاول بتنفيذ العمل . وقوعه على عاتق رب العمل .
٧٢٢	١٤١	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٨)
		٤- قيمة اشتراكات التأمين عن عمال البناء المستحقة إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . وجوب حسابها ضمن تكاليف المبنى عند تقدير الأجرة القانونية . لا يغير من ذلك أن تكون عملية البناء قد أسندت إلى مقاول طالع تحملها المالك فعلا .
٩١٠	١٨٠	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٧٨)
		ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		أولا) الحيازة المكسبة للملكية :
		١ - وجوب بيان الحكم بما يثبت أو ينفي أركان وضع اليد المكسب للملكية بيانا كافيا .
٦٦	٢٠	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٣/١/١٩٧٨)
		٢ - الحكم الصادر في دعوى منع التعرض . لا يحوز قوة الأمر المقضى في دعوى الملك . ما يقرره الحكم بشأن توافر أركان الحيازة من عدمه . لا يقيد المحكمة عند الفصل في أصل الحق . حلة ذلك .
٦٦	٢٠	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٣/١/١٩٧٨)
		٣ - السبب الصحيح للتملك بالتقادم المسمى : ماهيته . صدور البيع من شخص باعتبار تائباً عن المالك وهو ليس بنائب . عدم اعتباره سبباً صحيحاً في هذا الخصوص .
٣٨٦	٧٧	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢/٢/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حيابة الشريك للخصبة الشائعة . صلاحيتها أساسا لتمنكها بالتقادم متى قامت على مناهضة حق باقى المالكين بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح .
٣٨٦	٧٧	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢)
		٥ - المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . مناطها . الدعوى بتثبيت ملكية المدعى لعقار . تعديل طلباته إلى طاب بطلان حكم مرمى المزداد . أثره . زوان أثر الصحيفة فى قطع التقادم المكسب لملكية اندعى عليه لذات العقار . اعتبار هذا التقادم مستمرا فى سريانه . منذ بدايته .
٣٨٦	٧٧	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢)
		٦ - طاب المجلس الملى العام تثبيت ملكيته لأرض الزراع . استناده إلى وضع اليد المدة الطويلة . طلبة أمام محكمة الاستئناف الحكم له بالملكية بصفته ناظرا على الأرض باعتبارها موقوفه . طاب جديد . عدم جواز أبدائه لأول مرة فى الاستئناف .
٤٩٠	٩٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
		٧ - السلف المشترك . هو من يتصرف فى عين تكون هى بذاتها محل تصرف منه لآخر . القضاء بعدم جواز احتجاج الشفع قبل المشفوع فيه بضم حيابة سلفهما لمدة حيازته رغم اختلاف المقار محل التصرف . خطأ .
٩٥٧٠	٣٠٣	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧)
		٨ - الحيابة كسبب لكسب الملكية . ماهيتها . عدم وجوب علم المالك علما يقينيا بحيابة الغير للعقار . كفاية كون الحيابة ظاهرة بحيث يستطيع العلم بها .
١٧٠٦	٣٢٧	(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١٦)

الصفحة	القائمة	
		(ثانيا) <u>الاتصاق :</u>
		طلب المالك إزالة المنشآت التي يقيمها الغير على نفقة من أقامها . وجوب رفع الدعوى قبل انقضاء سنة من يوم علمه بإقامة المنشآت . م ١/٩٢٤ مدني . لا يكفي مجرد إبداء الرغبة في الإزالة خلال هذا الميعاد .
١٢٦٥	٢٤٨	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)
		(ثالثا) <u>الميراث :</u>
		استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم . مؤداه . تعاقب التزامات المورث بتركته دون أن تنتقل إلى ذمة الوارث إلا في حدود ما آل إليه .
١٤٩٥	٢٨٨	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		<u>إثبات الملكية :</u>
		١ — عبء الإثبات . وقوعه على عاتق المدعى . عجز المدعى عليهم عن إثبات ملكيتهم لأرض النزاع . لا يقتضى ثبوته للدعية . وجوب بحث سند ملكيتها والقضاء بما يسفر عنه ذلك .
٤٩٠	٩٦	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
		٢ — المفاضلة بين سندی ملكية خصمين متى كانا متعادلين وصادرين من شخصين مختلفين . مناطه .
١١٧١	٢٣٠	(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٤)
		٣ — اعتبار الأرض أثرية من أملاك الحكومة العامة . شرطه . صدور قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص باعتبارها كذلك .

الصفحة	القاعدة	
		لا يكفى صدور قرار من مراقبة لأمالك أو وصفها بأنها أثرية في قوائم المساحة والتحديد .
١٥٢٩	٢٩٤	(الطن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٢) <u>انتقال الملكية :</u> ١ — وجوب إثبات أصل ملكية البائع لقبول طلب شهر عقد البيع . المحررات المؤشر عليها بصلاحياتها للشهر وعقود القسمه العرفية اللاحقة لصدور قانون الشهر للعقارى ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . عدم صلاحيتها في اثبات أصل الملكية .
٥٨٠	١١٣	(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣) ٢ — نقل ملكية العقار بتسجيل العقد أو الحكم . عدم انسحابه إلى الماضى . التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفة الدعوى . انسحاب أثره إلى تاريخ هذا التسجيل . هذا الأثر هو استثناء لا يصح القياس عليه . الشفيع لا يعد مالكا إلا من تاريخ التأشير لا من تاريخ تسجيل الصحيفة .
١٥٧٠	٣٠٣	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧) ٣ — ملكية الشفيع للعقار الذى يشفع به وقت بيع العقار المشروع فيه . شرط لأخذ العقار بالشفعة .
١٥٧٠	٣٠٣	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/٢٧) ٤ — انتقال ملكية العقار في ظل القانون المدنى السابق بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسجيل وذلك قبل صدور قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ . الشرط المانع من التصرف الوارد في عقد بيع إلا بعد مداد كامل الثمن . عدم نفاذه قبل الغير حسن النية إلا بالتسجيل .
١٥٧٨	٣٠٥	(الطن رقم ٥١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>هـ — أيلوله الأموال التي فرضت عليها الحراسة بموجب قانون الطوارئ إلى الدولة . القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . الغرض من ذلك . تصفية الحراسة وحصر المراكز المالية لمن فرضت عليهم لاعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة بحفاظة على نظامها العام .</p>
٨٦٥	١٧١	<p>(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٤ ق — ١٩٧٨/٢/٢٨)</p> <p><u>دعوى الملكية :</u></p> <p>١ — تقدير قيمة العقار بسبعين مثلاً للضريبة الأصلية المربوطة عليه ان كان من الأراضي : م ٣٧ مرافعات . لا صبرة بالثمن الوارد بالعقد المحمول عليه طلب تثبيت ملكيته .</p>
٥٥٢	١٠٨	<p>(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)</p> <p>٢ — الدعوى المتضمنة طلباً مندمجاً في الطلب الأصلي . وجوب تقدير قيمتها بقيمة الطلب الأخير وحده . طلب التسليم في دعوى ملكية العقار ، اندماجه فيها ، لم يثر بشأنه نزاع خاص .</p>
٥٥٢	١٠٨	<p>(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢)</p> <p>٣ — قضاء الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية المدعى ونسب خبر لتقدير الربح المطالب به . غير منه للتصومة كلها ، عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلاً . م ٢١٢ مرافعات . لا يغير من ذلك القضاء برفض الدعوى المنضمة بطلب بطلان عقد البيع سند الملكية . اعتبارها دفاعاً في الدعوى الأصلية ومندمجة فيها .</p>
١٢٤١	٢٤٣	<p>(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١١)</p> <p>٤ — فوز وتجنيب نصيب الخيرات في الوقف بعد صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . تصرف الوافف بالبيع في حصة</p>

الصفحة	القاعدة	
١٤٥٤	٢٧٩	<p>مفرزة بعقد مسجل بعد القسمة وقبل تسجيلها . طلب المشتري تثبيت ملكيته لهذا القدر المفروز . لا أساس له . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٨)</p> <p><u>القيود الواردة على الملكية :</u></p> <p><u>حقوق الارتفاق :</u></p> <p>١ — كسب حق المثل بالتقادم . أثره . عدم أحقية الجار في البناء على مسافة أقل من متر على طول البناء الذي فتح فيه المثل .</p> <p>م ٨١٩ مدني . القضاء بإزالة بناء الجار دون قصر الإزالة على ما بني في مسافة متر بطول البناء . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٧٨)</p> <p>٢ — علاقة التبعية بين عقارين بخدمة أحدهما للآخر . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . إنشاء غير المالك علاقة ظاهرة تدل على هذه التبعية . رضاء مالك العقار الخادم بهذه التبعية ضمنا . صيرورتها ارتفاقا بعد أن يصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين . عدم وجوب لزوم الارتفاق حتما للعقار الخادوم .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)</p> <p>٣ — إقامة علاقة ظاهرة بين عقارين موقوفين . لناظر للوقف وحده حق إقامتها . علة ذلك . مثال بشأن حق ارتفاق بالمرور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)</p> <p>٤ — حق الارتفاق كحق عيني . هو تكليف على العقار لفائدة عقار آخر . الحق الشخصي . تشوؤه لفائدة شخص يقتضي</p>
١٩٠٤	٣٦٨	
١٩٠٤	٣٦٨	

الصفحة	القاعدة	
		مقد . النص في عقود إيجار العقار على حق الارتفاق العيني . لا يغير من طبيعته .
١٩٠٤	٣٦٨	الطن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨) ٥ — بيان قصد المالك في تقديم خدمة شخصية مؤقتة ، أو قصده إخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام . هو مما يستقل به قاضي الموضوع .
١٩٠٤	٣٦٨	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)
مؤسسات		
		١ — بنك بور سعيد قبل تحويله إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهوري ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . اعتباره مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي . عدم سريان نظم إعانة غلاء المعيشة على العاملين به . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
١٣٥٤	٢٦١	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٨) ٢ — وجوب تجميد مرتبات العاملين بشركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ٢٩/١٢/١٩٦٢ . القرار الجمهوري ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن استثناء القرارات الخاصة بالعاملين بالمؤسسات العامة . لا ينصرف إلى العاملين بالشركات سالفة الذكر .
١٤٨١	٢٨٥	(الطن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٨) ٣ — المعينون بالشركات من موظفي الحكومة والمؤسسات العامة خلال سنتين من تركهم للخدمة . استحقاقهم لمرتب لا يتجاوز ٥٠٪ عما كانوا يتقاضونه . عدم جواز المطالبة بالمساواة مع غيرهم من

الصفحة	القاعدة	
		العاملين . حلة ذلك . م ١٠ مكرر من اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقرار الجمهوري ١٠٨١ لسنة ١٩٦٢ .
١٤٨٦	٢٨٦	(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٧)
		٤ — إعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحيف الدعاوى والطعون والأحكام . كفيته . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ م ١٣ مرافعات . عدم بيان المحضر اسم الموظف الذي خاطبه وصفته . أثره . بطلان الإعلان .
١٧٨٥	٣٤٤	(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)

موطن

أولا — الموطن الاصلى :

		١ — اغفال الطالب بيان موطنه الاصلى في عريضة أمر الأداء . أثره . جواز إعلانه بصحيفة التظلم وبالاستئناف المرفوع منه في موطنه المختار المبين بعريضة الأمر . م ٢/٢١٤ مرافعات . حلة ذلك .
٨٧	١٥	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٤)
		٢ — الموطن فى معنى المسادة . مدنى . المقصود به . لمحكمة الموضوع تقدير توأفر منصر الاستقرارونية الاستيطان .
١٨٥٠	٣٥٧	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٦)

ثانيا — الموطن المختار :

		إعلان صحيفة الاستئناف فى الموطن المختار . شرطه . أن يكون المعلن اليه هو المدعى مالم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الاصلى . م ٢/٢١٤ مرافعات .
١٤٠١	٢٧١	(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٥)

الصفحة	القائمة	
		ثانيا - موطن الأعمال :
		١ - خضوع أسهم الشركات الأجنبية لرسم الدمغة . مناقشة : مقرر الشركة . المقصود به . لا محل لأعمال المادة ٥٣ مدني بشأن الموطن .
٨٧٤	١٧٣	(الظن رقم ٤٠١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨) ...
		٢ - دعوى التعويض عن وفاة عامل نتيجة حادث سيارة مملوكة لرب العمل . ثبوت أن الأخير صاحب مكتب لسيارات النقل . جواز إعلانه في محله التجاري . علة ذلك .
١٣٥٩	٢٦٤	(الظن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩) ...
		موظفون
		١ - المأذون الشرعي . موظف عام ما يحصل عليه من ذوى الشأن نقدا أو عينا مقابل توثيقه العقود . والاشهادات . خصومه للضريبة على المرتبات .
٨٤٣	١٦٦	(الظن رقم ٩٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢١) ...
		٢ - القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والجازات الدراسية والمنع . تشريع خاص لا محل منعه لتطبيق أى قانون آخر في شأنه القواعد المالية للمبعوثين . عدم جواز الاستناد إلى لائحة بدل السفر للطالبة بنصف بدل السفر لمن منح اجازة دراسية تطبيقا لاحكام القانون المذكور .
٥٢	١٦	(الطلب رقم ٦٧ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٨/٦/١) ...
		٣ - المجند الذي لم يسبق تعيينه . وجوب مساواته عند التعيين في الأقدمية . مع زملائه المتخرجين . عدم أحقية في المساواة

الصفحة	القائمة	
		مهم في العلاوات أو الترقيات أو الأجر : المستدعون للتجنيد أثناء العمل . أحقيتهم في المطالبة بهذه المساواة . المادتان ٦٣ ، ٦٤ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨
١٥٣٣	٢٩٥	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)
		المرتبات والبدلات
		١ — بدل التمثيل الأصلي والاضافي . خضوعة لضريبة كسب العمل . دخوله بالتالي في وءاء الضريبة العامة على الإيراد . اعفاء نصف هذا البدل اعتباراً من السنة المالية ١٩٧١/٧ م ٦٧ من قانون ربط الموازنة العامة . عدم سريانه على المصاعى . اعفاء البدل كاملاً فيما بعد بالقانونين ٥٨ لسنة ٧١ ، ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
٥٤١	١٠٦	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢١)
		٢ — استراحة الوزارة أو المصلحة في مكان العمل المنتدب للموظف . وجوب خصم ربع بدل السفر ولولم يقيم فيها متى كانت الإقامة بها ممكنة . لا يغير من ذلك إقامته بسكنه الخاص .
٧	٣	(الطلاب رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣) ...
		٣ — استحقاق الزيادة في بدل السفر بالنسبة للأماكن المبيتة بالمادة ٢/٢ من القرار الجمهوري ٤١ لسنة ١٩٥٨ . شرطه . أن يقتضى عمل الموظف الإقامة في إحدى الأماكن المحددة .
٧	٣	(الطلاب رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣) ...
		٤ — ندب الطالب للعمل بأحدى الدوائر الاستثنائية بمحكمة دمنهور . استحقاقه مصاريف الانتقال من مقر عمله بالقاهرة إلى دمنهور

الصفحة	القاعدة	
		في أول كل دور انعقاد ونهايته . عدم استحقاقه لمصاريف انتقال من الاسكندرية إلى دمهور .
٧	٣	(الطلب رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣) ٥- المعينون بالشركات من موظفي الحكومة والمؤسسات العامة خلال سنتين من تركهم للخدمة . استحقاقهم لمرتب لا يماز. ٥٠٪ عما كانوا يتقاضونه . عدم جواز المطالبة بالمساواة مع غيرهم من العاملين . علة ذلك ١٠ مكرر من اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقرار الجمهوري ١٠٨١ لسنة ١٩٦٢ .
١٤٨٦	٢٨٦	(الطلب رقم ٦٣٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٧) معايشات ١- من التقاعد لرجال القضاء حريجي الأزهر . خمسة وستون عاما . وجوب إعادة تسوية معاشات الذين انتهت خدمتهم لبلوغهم سن الستين أو أكثر قبل العمل بالقانون ١٩ لسنة ١٩٧٣ . شرطه . انتهاء الخدمة لبلوغ سن الستين . الاستقالة قبل بلوغها . خروجها عن نطاق تطبيق القانون . (الطلب رقم ٣٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٨/٢/١٦) ٢ — استبقاء الموظف للعمل بإحدى محافظات القناة أو ميداء . وجوب حساب المدة المضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة ابتداء من تاريخ صدور قرار الاستبقاء بعد ٥/٦/١٩٦٧ أو أن يكون عمل الموظف يقتضي التردد على هذه الأماكن دون الإقامة الدائمة فيها . (الطلب رقم ١٤٥ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
١١	٤	

الصفحة	القاعدة	
		(ن)
		نزع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام . تقابلات نقطس . نقل بحرى . نيابة عامة
		نزع الملكية للمنفعة العامة
		١ - لجنة المعارضات في تقدير التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة في ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي . فصلها في المعارضة هو فصل في خصومه .
٢٠٣	٤٤	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٢ - ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن في قرار لجنة المعارضات بشأن نزع الملكية . نطاقها . نهائية الحكم الصادر فيه . شرطه . قضاؤها في طلبات جديدة لم يسبق طرحها على الجنة أو بعدم قبول الطعن المقدم في الميعاد . الطعن فيه بالاستئناف جائز .
٢٠٣	٤٤	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٣ - الدفع بعدم قبول دعوى التعويض عن نزع الملكية للمنفعة لرفعها مباشرة إلى المحكمة . دفع شكلي . لا تستنفذ محكمة أول درجة ولايتها بقبوله . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٧٠٧	١٣٨	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الجهة نازمة الملكية قد اتبعت الإجراءات القانونية لتقدير التعويض .
٧٠٧	١٣٨	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٩)
		<h3>نظام عام</h3>
		(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام :
		<u>أمام محكمة النقض :</u>
		١ — جواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب المتعلقة بالنظام . شرطه .
١٢٦	٣١	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
١١٨٥	٢٣٣	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٢ — وجوب بيان أسباب الطعن بالنقض في الصحيفة . عدم جواز إبداء أسباب أخرى بالمذكرة الشارحة أو شفويا بالجلسة . الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
١٥٢	٣٦	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٣ — إثارة دفاع متعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . وجوب أن تكون عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . مثل بشأن ميعاد الاستئناف .
٣٣٣	٩٧	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ورود الطعن بالنقض على ما قضت به محكمة الاستئناف في الموضوع . عدم جواز إثارة المطعون عليه منازعة بشأن شكل الاستئناف رغم تعلقها بالنظام العام . هـ ذلك .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٦)
		٥ - السبب المتعلق بالنظام العام . للنيابة أن تثيره لأول مرة أمام محكمة النقض طالما أنه يدخل في نطاق ما رفع عنه الطعن .
١٤١١	٢٧٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٦ - اندفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع إجراءات رفعها طبقاً للسادة ٦٣ مرافعات . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض طالما كانت عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع .
٥٤٦٢	٢٨١	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)
		٧ - إثارة غير الطاعن للأسائل المتعلقة بالنظام العام أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون متعلقة بالجزء المطعون عليه من الحكم . مثال بشأن الدفع بعدم جواز الاستئناف .
٥٦٤٦	٣١٨	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		<u>” في إيجاز الأماكن “</u>
		١ - قواعد تحديد أجرة الأماكن . تعلقها بالنظام العام .
		” جواز إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٦٢	١٥٠	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الاتفاق على أجرة تجاوز المقرر قانونا . باطل بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام . التراخي في رفع دعوى تحديد الأجرة القانونية . عدم اعتباره قرينة على انتفاء التحايل .
٩٩٩	١٩٦	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٢)
		٣ — قواعد تحديد الأجرة القانونية للأماكن . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تعلقها بالنظام العام . بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن المقرر قانونا . جواز إقامة الدعوى بذلك ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية طالما لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم .
١١٣٠	٢٢٢	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٦)
		٤ — حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للبنى أو الوحدة . م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مؤداه . بطلان العقود للاحتة للعقد الأول بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام . لا محل لأعمال نص المادة ٥٧٣ مدني بإجراء المفاضلة بينها . حلة ذلك .
١٨٠٦	٣٤٩	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)
		”مسائل متنوعة“ .
		١ — إغفال ذكر أحد الخصوم في الحكم . أثره بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام . م ١٧٨ مرافعات .
٨٤	٢٤	(الطن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٤)
		٢ — آثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها . في كان متعلقا بالنظام العام . قوانين إيجار الأماكن وقراراتها التنفيذية . سريانها بأثر مباشر على عقود الإيجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .
١٥٩	٣٧	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — وجوب وقف الدعوى المدنية لجين صيدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية المقامة قبل أو أثناء السير في الدعوى المدنية بقي كانت الدعويان ناشتتين عن عمل واحد . تعلق هذه القاعدة بالنظام العام . مجرد تقديم الشكوى إلى سلطات التحقيق لا يعد تحريكاً للدعوى الجنائية يوقف الدعوى المدنية .
١٦٣	٣٨	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٤ — الحكم بعدم جواز الاستئناف الأصلي . أثره وجوب الحكم بعدم جواز الاستئناف الفرعي . علة ذلك . تعلق ذلك بالنظام العام .
٣٣٨	٦٨	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٥ — الأصل . علانية الجلسات . النص على وجوب السرية في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب . مفاده . مخالفة ذلك . أثرها . بطلان الأحكام "صادرة فيها رغم عدم النص عليه . تعلق ذلك بالنظام .
٤٢٦	٨٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٨)
		٦ — التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة . تعلقها بالنظام العام . على المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها . مخالفتها . أثره . بطلان الاجراءات .
٨٤٧	١٦٧	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣)
		٧ — الالتزام المعلق على شرط فاسخ . اعتباره قائماً وناظداً في فترة التعليق . بطلان الشرط الفاسخ لمخالفته للنظام العام لا يؤثر في قيام الالتزام .
١١١٢	٢١٨	(الطن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — إخبار المشتري من المدين بإيداع قائمة شروط البيع باعتباره حائزا . منازعته في التنفيذ على أساس أن العين ليست مملوكة للمدين . وجوب رفعها بطريق الاعتراض على القائمة وليس بدعوى مبتدأة . م ٦٤٢ مرافعات سابق . تعلق ذلك بالنظام العام .
١١٦٢	٢٢٨	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٨) ٩ — إيداع الشفيع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه . وجوب أن يكون الإيداع بخزينة المحكمة المختصة بنظر الدعوى . الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار رغم أن المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى بعد أن أحالتها إليها المحكمة الجزئية . أثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة . لمحكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بذلك باعتباره متعلقا بالنظام العام متى توافرت العناصر أمام محكمة الموضوع .
١٥٩٥	٣٠٨	(الطن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٧٨) ثانيا — المسائل غير المتعلقة بالنظام العام : ١ — الدفع بعدم دستورية القوانين . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٩٧	١١٦	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧٨) ٢ — اعتبار المجزأ الإداري كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا .
٨٣٦	١٦٤	(الطن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم جواز تمسك الخصم ببطلان الاجراء الذى تسبب فيه م. ١٣/٢ من افعات . قاصر على البطلان غير المتعلق بالنظام العام . مثال بشأن اعلان صحيفة الدعوى .
١٠٨٨	٢١٤	(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)
		٤ — الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلانه خلال الميعاد القانونى غير متعلق بالنظام العام . وجوب ابدائه قبل التعرض للموضوع . المقصود بالتعرض للموضوع . مجرد تقديم طلب بتقصير الجلسة لا يعد كذلك .
١٤٤١	٢٧٧	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٥ — الدفع بالجهل بالقانون . شرطه . أن تكون المخالفة للقاعدة غير متعلقة بالنظام العام . أعمال المتعاقد قاعدة قانونية في غير محلها . غلط في القانون .
١٤٣٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٧)
		٦ — توافر أو انعدام صفة المدعى بالحق . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم منازعة الخصم في صفة المدعى . أثره . عدم جواز تعرض المحكمة من تلقاء نفسها لبحث هذه الصفة .
١٥٥٧	٣٠٠	(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٦)
		٧ — صدور القرار الجمهورى بتقرير صفة المنفعة العامة للعقار . التجاء المالك مباشرة للقضاء بطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية . شرطه . انقضاء سنتين من تاريخ نشر القرار الجمهورى دون اتخاذ اجراءات نزع الملكية بايداع النماذج والقرار الوزارى بنزع الملكية بمكتب الشهر العقارى .
١٢٢٨	٢٤١	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١١)

الصفحة	القائمة	نقابات
		١ - قرار الجمعية العمومية لنقابة المهندسين باعتماد نتيجة الانتخابات . اعتباره محصنا بعدم الطعن فيه أمام محكمة النقض . القرار الصادر من بعد باعادة الانتخابات . قرار إدارى معلوم . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعة بشأنه .
١١٠٨	٢١٧	(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		٢ - موافقة مجلس النقابة العامة للمحاميين على النظام الداخلى للنقابة الفرعية وتصديق الجمعية العمومية عليه . أثره . ادباغ صفه التشريع عليه . صدور قرار تقدير الاتعاب من مجلس النقابة الفرعية مكونا من ثلاثة أعضاء طبقا للنظام الداخلى . لاخطا .
١٢٨٧	٢٥٢	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٨)
		٣ - انقضاء مدة عضوية مجلس نقابة المحامين . استمرار صلاحياته حتى يتم انتخاب المجلس الجديد . القرار الصادر من مجلس بتقدير الاتعاب خلال تلك الفترة . صحيح .
١٢٧٨	٢٥٢	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٨)
		نقض
		رفع الطعن :
		١ - الطلب الاسامى فى الطعن بالنقض . هو نقض الحكم المطعون فيه . طلب الطاعن أيضا تعديل التعويض المقضى به . لا أثر له .
١١٥٥	٢٢٧	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢)
		٢ - الطعن بالنقض من الولى الطبيعى على القاصر رغم ثبوت بلوغ القاصر سن الرشد أثناء نظر الاستئناف . غير مقبول .
١٤٢٤	٢٧٤	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الحكم الصادر في طلب رد القاضي من دائرة الجنيح المستأنفة أو محكمة الجنايات غير قابل للاستئناف . إجراءات الطعن فيه بطريق النقض . خضوعها لأحكام قانون الإجراءات الجنائية دون قانون المرافعات .
٢٠٦٠	٤٠١	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		<u>صحيفة الطعن :</u>
		١ — التوقيع على أصل صحيفة الطعن بالنقض من محام مقبول أمام محكمة النقض . لضرورة لاشتغال الصورة المعلنة من الصحيفة على اسم المحامي الموقع على الأصل .
١٠٥٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)
		٢ — إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية . م ٦٠ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . الاتحاد الاشتراكي لاتنوب عنه هذه الإدارة . التوقيع على صحيفة الطعن بالنقض من أحد محامي إدارة القضايا . أثره . بطلان الطعن . م ٢٥٣ مرافعات .
١١٠١	٢١٦	(الطعن رقم ٥٤٥ ، ٥٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		٣ — خلو صحيفة الطعن بالنقض من بيان تاريخ الحكم المطعون فيه . لا بطلان .
١٨٦٥	٣٦٠	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
		<u>التوكيل في الطعن :</u>
		١ — التوكيل العام الصادر من أجنبي لزوجته لإدارة أمواله والتصرف فيها وإتخاذ كافة الإجراءات للمحافظة عليها . مؤداه . جواز مباشرتها لإجراءات الدعاوى أمام المحاكم بما فيها محكمة النقض .
٧٦٢	١٥٠	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٢ — دعوى صحة ونفاذ العقد ودعوى الفسخ. وجهان لتزاع واحد . التوكيل الصادر للمحامى فى إحداهما . انصرافا إلى التزاع فى الدعويين .
٢٠٤٠	٣٩٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		<u>إيداع صور الأحكام :</u>
		١ — إغفال إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه . أثره . بطلان الطعن . لا يفتى عن ذلك أن يكون الحكم قد أورد تلخيصا لأسباب الحكم الابتدائى .
٦١٢	١١٩	(الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨)
		٢ — إغفال إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه . أثره . بطلان الطعن . لا يفتى عن ذلك أن يكون قد أورد الدعامة التى أقام عليها الحكم الابتدائى قضاء .
٧٤٠	١٤٥	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٤)
		٣ — بطلان الطعن بالنقض لعدم تقديم صورة من الحكم الابتدائى وقت تقديم صحيفة الطعن . شرطه . أن يكون الحكم المطعون فيه أحال إليه فى أسبابه وأن ينصب الطعن على تلك الأسباب .
١٢٨٢	٢٥١	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)
		٤ — إيداع صحيفة الطعن بالنقض فى تاريخ العمل بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ . عدم إيداع الطاعن صورة من الحكم المطعون فيه عند تقديم الصحيفة طبقا للقانون المذكور . أثره . بطلان الطعن

الصفحة	القاعدة	
		طالباً لم يقدم ما ينقضى توزيع الجريدة الرسمية في تاريخ نشر القانون . تراعى منشور وزارة العدل بتبليغ القانون للمحاكم لأثره .
١٥٩٩	٣٠٩	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)
		<u>الخصوم في الطعن :</u>
		١ — الخصوم في الطعن .
		الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .
٨٧	١٥	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٤)
١٢١	٣٠	(والطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
١٨١	٤١	(والطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤)
		٢ — الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . اختصاص
		الطاعن لآخرين كان مطلوبا الزامهما معه بالتضامن . غير
		مقبول طالما لم تكن له طلبات قبلهما .
٢٦٥	٥٥	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٩)
		٣ — الطعن بالنقض بجائز لكل من كان طرفاً في الخصومة
		امام المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه طالما لم يتخل عن
		منازحته لخصمه .
٢٧٩	٥٧	(الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)
		٤ — الطعن بالنقض ممن اختصاص في الاستئناف جائز متى كان
		الطاعن بصفته التي لا تف بها في الاستئناف .
٤٨٤	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
		٥ — تمسك ورثة البائع المحكوم عليهم بان العقد المحكوم بصحته
		وتفاده هو عقد هبه باطل لعدم استيفائه الشكل الرسمي في موضوع

الصفحة	القاعدة	
		غير قابل للانقسام . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الورثة . لا يحول دون قيامه بالنسبة للآخرين . علة ذلك .
٨٩١	١٧٧	(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٦ — إدخال خصم في الدعوى لتقديم مالدیه من مستندات . عدم قبول اختصاصه في الطعن بالنقض .
٩٦٥	١٨٩	(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ ق ، ٧٩٤ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٥) ..
		٧ — القضاء برفض دعوى المالكين باخلاء المستأجر من العين المؤجرة . طعن أحدهما بالنقض دون الآخر في هذا الحكم . صحيح رغم صدوره في موضوع غير قابل للتجزئة . علة ذلك : م ٢١٨ مرافعات .
١٦٢١	٣١٣	(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥)
		٨ — إدخال خصم في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهته وليقدم مالدیه من مستندات . القضاء باخراجه من الدعوى . عدم نفي الطامن بشيء على هذا القضاء . أثره . عدم قبول اختصاصه في الطعن بالنقض .
١٧٦٦	٣٤١	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
		٩ — تصحيح المستأنف شكل الاستئناف بقصره على المطعون عليهما الثالث والرابع . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض قبل المطعون عليهما الأولين .
١٩٥٦	٣٨١	(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)
		<u>حالات الطعن :</u>
		١ — القضاء استئنافيا للخصم بالفوائد رغم عدم طلبها . ثبوت أن المحكمة قصدت إلى القضاء بها دون طلب . طريق الطعن فيه هو النقض وليس التماس إعادة النظر .
٣٠٩	٦٣	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم في الالتماس . لا يقبل الطعن فيه إلا بذات الطرق التي تجيز الطعن في الحكم المطعون فيه بالالتماس . صدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا كان صادرا على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم .
٥٨٩	١١٤	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣)
		٣ - صدور حكم المحكمة التأديبية خارج حدود ولايتها . أثره . انعدام حجته أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع . الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بمقولة مخالفة لحجية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في هذه الحالة . غير مقبول .
٩٩٠	١٩٣	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨)
		<u>الأحكام الجائز الطعن فيها :</u>
		١ - القضاء باخلاء المستأجر مع النفاذ المعجل والتأجيل لنظر طلب التعويض . قضاء محكمة الاستئناف بالقضاء هذا الحكم ورفض طلب الاخلاء . جواز الطعن فيه بالنقض استقلالا . علة ذلك . قابلية الحكم الاستئنافي للتنفيذ الجبري بإعادة الحال إلى ما كان عليه .
١٢٠٤	٢٣٧	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٠)
		٢ - الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري التي يجوز الطعن فيها استقلالا قبل صدور الحكم المنهي للتصومة . هي أحكام الإلزام في طلب موضوعي القابلة للتنفيذ جبرا . الأحكام المقررة لحق أو مركز قانوني لاتعد كذلك .
١٢٦٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صدور الحكم من محكمة الاستئناف . جواز الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الابتدائي صادرا في منازعة تجارية ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١٦٤٦	٣١٨	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		<u>الاحكام غير الجائز الطعن فيها :</u>
		١ - عدم جواز الطعن استقلالا في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . م ٢١٢ مرافعات .
١١٠	٢٨	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٩)
٢١٤	٤٦	(الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٢ - طلب بنك مصر إلزام المدين بالمبلغ المطالب به متضامنا مع الشركة الكفيلة . القضاء باختصاص هيئات التحكيم بالشق الخاص بالكفيل وبإحالة إليها مع ندب خبير لتصفية حساب المدين لدى البنك . قضاء غير منه لخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١١٠	٢٨	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٩)
		٣ - قضاء المحكمة الابتدائية برفض طلب المدعى فسخ العقد والتعويض ، مع ندب خبير لتحقيق عناصر التعويض الذي طلبه المدعى عليه في صورة طلب عارض . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الشق الأول المستأنف من الحكم . قضاء غير منه لخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٢١٤	٤٦	(الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٤ - قضاء المحكمة الابتدائية بعدم جواز نظر دعوى الطاعن بتثنيته مصفيا للشركة مع ندب خبير لتصفية الحساب في الدعوى المنظمة المقامة من المطعون عليه ضد الطاعن . قضاء المحكمة

الصفحة	القائمة	
		الاستثنائية برفض دعوى الطاعن . قنهاء غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . علة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
١٩٩	٤٣	(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٦)
		٥ — الطعن بالنقض في الحكم الجنائي . شرطه . استنفاد جميع طرق الطعن العادية وصدور حكم منه للخصومة في موضوع الدعوى الجنائية . الاستثناء م ٣١ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٢٩١	٥٩	(الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)
٢٠٦٠	٤٠١	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨)
		٦ — الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية . عدم جواز الطعن فيها — بطريق النقض استقلالا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى التي تفرع عنها طلب الرد . علة ذلك .
٢٩١	٥٩	(الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٤)
٢٠٦٠	٤٠١	(والطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
		٧ — القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع وتحديد جلسة لمناقشة الطرفين في طلب التعويض . الطعن فيه على استقلال خير جائز .
٨٣١	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٤)
		٨ — قضاء الحكم المطعون فيه بتثبيت ملكية المدعى وندب خبير لتقدير الربح المطالب به . غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . لا يذير

الصفحة	القائمة	
		من ذلك القضاء برفض الدعوى المنضمة بطلب بطلان عقد البيع سند الملكية . اعتبارها دفاعا في اندعوى الأصلية وندجتها فيها .
١٢٤١	٢٤٣	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٨)
		٩ — القضاء بالاعتداد بالأجرة المتفق عليها في العقد لعدم خضوعها لقوانين التخفيض والتأجيل لنظر طلب فروق الأجرة المستحقة للوَجَر . لا يعد حكما قابلا للتنفيذ الجبري . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١٢٦٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٨)
		<u>أسباب الطعن :</u>
		(أولا) السبب المتعلق بالنظام العام .
		١ — جواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب المتعلقة بالنظام العام . شرطه .
١٢٦	٣١	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٨)
١١٨٥	٢٣٣	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٨)
		٢ — إثارة دفاع متعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . وجوب أن تكون عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . مثال بشأن ميعاد الاستئناف .
٣٣٣	٦٧	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٧٨)
		٣ — ورود الطعن بالنقض على ما قضت به محكمة الاستئناف في الموضوع . عدم جواز إثارة المطعون عليه منازعة بشأن شكل الاستئناف رغم تعلقها بالنظام العام . علة ذلك . الحكم الوقتي الصادر في التظلم في أمر الحجز التحفظي . جواز الطعن فيه استقلالا . ٢١٢٢ مرافعات .
٩٧٢	١٩٠	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم الاختصاص الولائي ، شرطه . أن تكون تحت نظر محكمة الموضوع بجميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب .
١٢٥٤	٢٤٦	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)
		٥ - السبب المتعلق بالنظام العام . النيابة أن تشير لأول مرة أمام محكمة النقض طالما أنه يدخل في نطاق ما رفع عنه الطعن .
١٤١١	٢٧٣	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨ ٦/٧)
		٦ - إثارة غير الطاعن للمسائل المتعلقة بالنظام العام أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون متعلقة بالجزء المطعون عليه من الحكم . مثال بشأن الدفع بعدم جواز الاستئناف .
١٦٤٦	٣١٨	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		٧ - وجوب بيان أسباب الطعن بالنقض في الصحيفة . عدم جواز إبداء أسباب أخرى ، بالمذكرة الشارحة أو شفويا بالجلسة . الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
١٥٢	٣٦	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١١)
		٨ - الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٩٧	١١٦	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥)
		٩ - قواعد تحديد أجرة الأماكن . تعلقها بالنظام العام . جواز إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٦٢	١٥٠	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع إجراءات رفعها طبقا للمادة ٦٣ مرافعات ، تعلقه بالنظام العام . جـواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض طالما كانت عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع .
١٤٦٢	٢٨١	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)
		١١ - إيداع الشفيع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه . وجوب أن يكون الإيداع بخزينة المحكمة المختصة بنظر الدعوى . الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار رغم أن المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى بعد أن أحالتها إليها المحكمة الجزئية . أثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة . لمحكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بذلك باعتباره متعلقا بالنظام العام متى توافرت العناصر أمام محكمة الموضوع .
١٥٩٥	٣٠٨	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)
		(ثانيا) السبب الجديد .
		١ - المنازعة الموضوعية بشأن تقدير ثمن العقار المشفوع فيه . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٥	٢٩	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
		٢ - النعي بوجود غش من الخصم أدى إلى عدم إعلانه بورقة التكليف بالحضور في الميعاد . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٦٠	٧٢	(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣١)
		(٣) الدفاع الذي يخالفه واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن التغيير في العين المؤجرة .
٣٧٥	٧٥	(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١)

الصفحة	القاعدة	تلفظ
٤٩٧	٩٧	(٤) النعي بعدم جواز الاثبات بالبينة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك . (الظن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)
٦٩٥	١٣٦	(٥) بطلان عمل الخبير لمخالفته منطوق الحكم الصادر بندينه . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الظن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٧)
٧٣٥	١٤٤	(٦) قرينة المادة ٩١٧ مدني . شرط قيامها . عدم جواز التمسك بهذه القرينة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الظن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٤)
٧٦٢	١٥٠	(٧) تنازل المدعي أمام محكمة أول درجة عن طلب بطلان العقد . عدم جواز اثارته من بعد أمام محكمة النقض . (الظن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٥)
١٠٢٠	٢٠١	(٨) النعي بأن العقد موضوع النزاع هو بيع بالعربون . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الظن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٨)
١٠٥٣	٢٠٨	٩ — النعي بعدم جواز استئناف الحكم الابتدائي لصدوره في حدود النصاب الاتهامي للمحكمة . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يناظره من واقع . (الظن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٠)
١١٤٥	٢٢٥	١٠ — الدفع بالتقادم المسقط . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الظن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — النعي بوفاة المستأنف قبل توجيه إعلان الصحيفة إلى المستأنف عليه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان الطاعن قد تخلف عن المثول في الاستئناف طالما ثبت صحة إعلانه بصحيفته .
١٣٥٩	٢٦٤	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩)
		١٢ — الإقرار القضائي . ماهيته . لمحكمة الموضوع تحصيل توافر أركانها . النعي بأن الخصم أقر إقراراً قضائياً أمام محكمة الموضوع . عدم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٦٧	٢٦٥	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)
		١٣ — الدفع بسقوط الحق بالتقادم الصرفي . م ١٩٤ من قانون التجارة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٩٠	٢٨٧	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٩)
		١٤ — تقدير كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة . من مسائل الواقع . عدم جواز النعي لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم كفايتها .
١٦٣٢	٣١٥	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦)
		١٥ — نعي الطاعن بصدور الإقرار منه تحت تأثير تدليس من جانب خصمه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٦٦	٣٤١	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧)
		١٦ — حق المستأجر في تأجير العين مفروشة للأجانب أو لأغراض السياحة . القراران ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨١٩	٣٥١	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
١٨٦٥	٣٦٠	١٧ - النعي بأن الحكم الجنائي أساس الدعوى المدنية غير نهائي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
١٩٥٦	٣٨١	١٨ - بطلان الإجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم لا يتعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)
١٩٨٣	٣٨٦	١٩ - تدخل النيابة العامة في قضايا القصر . البطلان المترتب على إغفال إخبارها بهذه القضايا بطلان نسبي . مقرر لمصلحة القصر عدم جواز التحدى . به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
٢٠٧٧	٤٠٥	٢٠ - طلب الطاعن نذب خير أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم تمسكه بذلك أمام محكمة الاستئناف . النعي بأن محكمة الاستئناف اطرحت هذا الطلب . سبب جديد لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
٥٢٤	١٠٣	(ثالثا) السبب المجهول : ١ - عدم بيان الطاعن للمستندات ودلائلها التي ينمى على الحكم إغفالها . أثره . اعتبار النعي مجهولا وغير مقبول . (الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠) ٢ - عدم إرسال ملف الدعوى الابتدائية كاملا إلى محكمة الاستئناف . لا بطلان . النعي بوجود صفحة ناقصة من الحكم

الصفحة	القاعدة	
		الابتدائي دون بيان ما تضمنت من أسباب قد تغير وجه الرأي فيه . غير مقبول .
٩٠٠	١٧٩	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩) (رابعا) السبب غير المنتج وغير المقبول :
		١ — الفصل في الدعوى من دائرة لم يكن القاضى المطلوب رده عضوا فيها . النعى على الحكم الصادر في طلب الرد بأنه لم يقض بتنحيته . غير منتج .
١٥٨٥	٣٠٦	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨) ٢ — خلو الحكم من بيان أسماء المحكوم ضدهم هذا الطاعن . أثره . بطلانه بالنسبة لمن عداه . نعى الطاعن في هذا الخصوص . غير مقبول .
٩٢٤	١٨٢	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ ق " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩) <u>سلطة محكمة النقض</u> ١ — تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٦٨٦	١٣٤	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٦) ٢ — وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٠١٢	١٩٩	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٧) ٣ — تقدير ما إذا كانت أقوال الخصم تعتبر إقراراً من عدمه . مسألة قانونية . خضوعها لرقابة محكمة النقض .
٩٤٩	١٨٧	(الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تكييف العمل بأنه من أعمال السيادة من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١١٠١	٢١٦	(الطعن رقم ٥٥٠/٥٤٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥) ...
		٥ — التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع .
		التكييف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكمة النقض
١٦٢١	٣١٣	(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٥)
		” تصحيح الأخطاء القانونية في الأسباب “
		١ — إقامة الحكم قضاءه على ما يكفي لجملة . لا يعيبه أعماله قانوناً غير منطبق على واقعة الدعوى . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أي تنقضه . مثال بشأن إيجار أرض زراعية .
٢٤٠	٥١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٨)
		٢ — أسباب الحكم المنطوية على أخطاء قانونية . لمحكمة النقض أن تصحيحها دون أن تنقضه طالما أنه انتهى إلى النتيجة الصحيحة .
٨٢١	١٦١	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢١)
		٣ — الاتفاق على اعتبار الالتزام لاغياً عند الوفاة . أجل فاسخ . اعتبار الالتزام قائماً وناظراً قبل حلول الأجل . لمحكمة النقض تصحيح الأخطاء القانونية بالحكم دون أن تنقضه .
١١١٢	٢١٨	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)
		<u>الحكم في الطعن :</u>
		” قراءات غرفة المشورة “
		١ — إقامة الطعن بالنقض على أسباب موضوعية . لا تؤدي إلى الحكم بعدم قبوله وإنما إلى رفضه موضوعاً . قرار غرفة المشورة بعدم قبول الطعن . مؤداه . رفضه موضوعاً .
١٦٤٦	٣١٨	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القرار الصادر من محكمة النقض في غرفة مشورة . عدم جواز الطعن فيه بأن طريق . إدعاء الطاعن بانعدام القرار لتجاوز المحكمة سلطتها باستبعادها بعض أوجه النعي . هو طعن غير جائز على القرار .
١٨٧٣	٣٦١	(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٩) " الفصل في الموضوع "
		١ — تقديم طلب رد القاضى قبل العمل بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل قانون المرافعات . لا محل للقضاء بمصادرة الكفالة في حالة التنازل عن الطلب .
٩٦	٢٦	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٥)
		٢ — قضاء محكمة النقض بنقض الحكم وإلغاء الحكم المستأنف وبإثبات تنازل الطاعن عن طلب رد القاضى . أثره وجوب إلزام الطاعن بالمصاريف عن كافة درجات التقاضى . فله ذلك .
٩٦	٢٦	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٥)
		٣ — تصدى محكمة النقض الفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . م ٢٦٩ مرافعات . شرطه . أن ينصب الطعن في المرة الثانية على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى .
١٦٦٧	٣٢١	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		٤ — تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . م ٢٦٩ مرافعات . شرطه . أن ينصب الطعن في المرة الثانية على ما طعن عليه في المرة الأولى .
١٩٥٦	٣٨١	(الطعن رقم ١٠٤٤/٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		<u>أثر نقض الحكم :</u>
١٢٦	٣١	١ - نقض الحكم المطعون فيه . أثره . وجوب إلغاء الحكم اللاحق المؤسس على قضائه . (الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠)
٤٨٤	٩٥	٢ - تخفيض أجرة العين المؤجرة لمورث الطاعنين . موضوع غير قابل للانقسام . نقض الحكم بالنسبة لأحد الورثة الطاعنين أثره . وجوب نقضه بالنسبة للآخرين . (الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٥)
٩٥٢	١٨٨	٣ - صدور حكم النقض بعد إشهار إفلاس الخصم . حجيته قبل المفلس ووكيل التفليسة طالما أن الدعوى كانت قد تهيأت للمحكم أمام النقض قبل إشهار الإفلاس بإيداع الخصوم لمذكراتهم . (الطعن رقم ٤١٣/٤٣٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
١٦٠٤	٣١٠	٤ - نقض الحكم . أثره . مالم يطرح على محكمة النقض وتدلى برأيها فيه عن قصد وبصر . لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه . مثال بشأن اختلاف الزوجين في الطائفة والملة . (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٧ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)
١٨٤٢	٣٥٥	٥ - نقض الحكم بالنسبة للشركة . أثره . وجوب نقضه بالنسبة للشركة الأخرى المحكوم ضدها التي لم تطعن في الحكم لثبوت الارتباط بين مركز كل منها . (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		« بعد النقص والإحالة »
		١ — عدم احتسواء العقد على الشرط الصريح الفاسخ . أثره . للدين توقي طلب الفسخ بالوفاء بالترامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائى فى الدعوى . جواز أن يكون هذا الوفاء بعد نقض الحكم والإحالة .
٢٠٣٦	٣٩٧	(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧) ... ٢ — نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . للمصوم إبداء أوجه دفاع ودفع جديدة أمام محكمة الإحالة . وجوب الترامه بالمسألة القانونية التى فصل فيها حكم النقص .
١٦٦٧	٣٢١	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق — « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٨/١١/١)
		نقل بحرى
		١ — قرار مدير الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ . تحديد نسبة التسامح من النقص الجزئى فى البضاعة بواقع ٥ ٪ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرد . وجوب حساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة . التفسير الصادر من مدير الجمارك بحساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حده . مخالف للقانون وخارج عن حدود التفويض .
٣٥٠	٧٠	(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٣٠) ... ٢ — ثبوت أن الضرر الذى لحق البضاعة المفروضة بالميناء بجوار السفينة ناتج عن اندفاع المياه من البانحة إلى الرصيف . اعتبار ذلك انحرافاً عن السلوك المألوف من جانب الربان . حلة ذلك .
٦٨٦	١٣٤	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٦) ... ٣ — تعرض ملاحى السفن فى حالة قطع عضو من أعضائهم . م ٧٧ من قانون التجارة البحرية . فقد الملاح أسنانه أثناء وبسبب عمله بالسفينة . أثره . استحقاقه للتعويض .
٨٦٢	١٧٠	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧) ...

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الاحتجاج الموجه إلى الناقل البحري من المرسل إليه في حالة تلف البضاعة أو وجود عجز بها . المسادتان ٢٧٤ ، ٢٧٥ بحري . وجوب ثبوت إرساله إلى الناقل أو امتناعه عن استلامه .
٩٤٦	١٨٦	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢)
		٥ — عقد النقل . من عقود النقل البحري . جواز الاتفاق على أن تكون القاطرة تحت رقابة وتوجيه مالك المنشأة المقطورة . اعتباره في هذه الحالة مسئولاً عما تحدثه القاطرة من ضرر للغير بصفتها تابعة له . جواز رجوع المضرور عليه مباشرة بطلب التعويض . لا يغير من ذلك عدم استعمال المتبوع سلطته في توجيه والإشراف .
١١٨٠	٢٣٢	(الطن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٨)
		٦ — عقد النقل البحري . من العقود الرضائية . الكتابة فيه شرط للأثبات وليست للانعقاد .
١٥٤٨	٢٩٨	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٦)
		٧ — قبول الشاحن الضماني للشروط التي تضمنها سند الشحن . استخلاص الحكم قبول المرسل إليه لهذه الشروط باستناده إليه والمطالبة بتنفيذه . لا خطأ .
١٥٤٨	٢٩٨	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٦)
		٨ — المرسل إليه في عقد النقل البحري . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن عند المطالبة بتنفيذ العقد . الاحتجاج على المرسل إليه بالشروط العادية أو الاستثنائية بسند الشحن . شرطه . قبول الشاحن لها صراحة بتوقيعه على السند أو ضمناً حسبما يستفاد من الظروف .
١٥٥٣	٢٩٩	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		نيابة عامة
		١ - أحوال شخصية . أغفال اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأى فى القضية . لا بطلان كفاية اثبات الحكم بإبداء النيابة رأيا . م ١٧٨ مرافعات .
٣٣٨	٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)
		٢ - النيابة العامة . طرف أصلى فى قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . وفاة الخصم قبل أن تبدى النيابة رأيا . أثره . انقطاع سير الخصومة باعتبار أن الوفاة حدثت قبل أن تنهى الدعوى للحكم فى موضوعها .
١٠٤٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٦ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٧٨/٤/١٩) ...
		٣ - النيابة العامة طرف أصيل فى قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . عدم وجوب إبداء رأيا فى كل مرحلة من مراحل الدعوى م ٩٥ مرافعات . سريان حكمها حيث تكون النيابة طرفاً منضمماً لمصعب .
١٦٧٤	٣٢٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٧٨/١١/١) ...
		٤ - البطلان المترتب على اغفال فلم الكتاب اخطار النيابة بالقضايا الخاصة بالقصر . بطلان نسبي مقرر لمصالحتهم . ليس لغيرهم من الخصوم التمسك به .
١٨٦٥	٣٦٠	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٧)
١٩٨٣	٣٨٦	(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠)
		٥ - طلب توقيع الحجر . جواز تقديمه إلى المحكمة من النيابة العامة أو من ذوى الشأن . تحقيقه منوط بالمحكمة . عدم

الصفحة	القاعدة	
		التزام النيابة بتحقيق الطلبات المقدمة إليها . للمحكمة نذب النيابة للقيام ببعض إجراءات التحقيق .
١٠٤٧	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٦ ق — أحوال شخصية جلسة ١٩/٤/١٩٧٨) ...
		٦ — قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة أيا كان سببه أو مضمونه . لا يكتسب أية حجية أمام القضاء المدني .
١٠٦٨	٢١٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٨)
		(ه)
		(هبة)
		١ — تعليق الهبة على شرط فاسخ . تحقق الشرط . أثره . جواز استرداد الواهب ما وهبه . لا يجوز للموهوب له التمسك بقيام مانع من الرجوع في الهبة . علة ذلك .
٧٧٣	١٥٢	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٨)
		٢ — حق الواهب في استرداد المال الموهوب في حالة تحقق الشرط الفاسخ الذي علق عليه الالتزام . أساسه دعوى الفسخ . عدم خضوعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ مدني .
٧٧٣	١٥٢	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — بيع العقار الصادر من الولي الشرعي إلى أولاده مع تبرعه لهم بالثمن . هذا التصرف هبة مافره وليس بيعا ولا وصية . علة ذلك .
٨٩١	١٧٧	(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٤ — تمسك ورثة البائع المحكوم عليهم بأن العقد المحكوم بصحته ونفاذه هو عقد هبة باطل لعدم استبقائه الشكل الرسمي في موضوع غير قابل للانقسام . بطلان الطعن بالنسبة لاحد الورثة . لا يحول دون قيامه بالنسبة للآخرين . علة ذلك .
٨٩١	١٧٧	(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		(و)
		وديعة • وصية • وقف
		وكالة
		وديعة
		ثبوت أن محل الوديعة مبلغ من المال • اعتبارها وديعة ناقصة ، للمودع حق شخصي للمطالبة بقيمة ماله ، سرعان أحكام التقادم المسقط في شأن هذا الحق .
١٠١٥	٢٠٠	(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١٧)
		وصية
		١ — قرينة المادة ٩١٧ مدني . شرط قيامها . عدم جواز التمسك بهذه القرينة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٣٥	١٤٤	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - القرينة القانونية المتخصص ما بها في المادة ٩١٧ مدني . جواز تمسك الخصم بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم التحدي بها أمام محكمة أول درجة لا يدل بذاته على عدم جدية دفاعه .
١٧٨١	٣٤٣	(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		٣ - بيع العقار الصادر من الولي الشرعي إلى أولاده مع تبرعه لهم بالثمن . هذا التصرف هبة سافرة وليس بيعاً ولا وصية . طه ذلك .
٨٩١	١٧٧	(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩)
		٤ - القضاء باعتبار عقد البيع وصيه نافذة في حدود ثلث التركة . إجازة بعض الورثة للوصية فيما جاوز الثلث . وجوب حساب نصيبهم الميراثي منسوباً إلى ما جاوز الثلث في العقار المتصرف فيه وليس إلى باقي التركة .
١٣٣٧	٢٦٠	(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٥)
		٥ - الحكم بصحة البيع الصادر من المورث لأحد ورثته . لا حجية له قبل باقي الورثة . حقهم في الطعن عليه بأنه يخفى وصية .
١٧٨١	٣٤٣	(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨)
		٦ - إشهار الورثة للوصية في العقارات . خضوعها للرسم الفلسي بواقع ٧ ٪ من قيمة العقار . لا يغير من ذلك أن يكون مضمونها مطابقاً لأحكام الارث من عدمه .
١٨٨٧	٣٦٤	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١١)
		٧ - الوصية الصادرة من المستأجرة يتنازلها عن العين المؤجرة . عدم مريانها في حق المؤجر .
١٩٢٠	٣٧١	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	وقف
		<u>الاستحقاق في الوقف :</u>
		١ — القضاء نهائيا باستحقاق المطعون ضدها واتباع شهرها في الوقف عن فترة معينة بعد صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات . وجوب التقيد بحجية هذا القضاء على الفترة اللاحقة لصدوره .
٥٩٢	١١٥	(العلم رقم ٢٦٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) ...
		٢ — الأوقاف الأهلية المنتهية بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . عدم تقديم المستحقين فيها المقيمين إقامة عادية بالخارج ما ثبتت حقوقهم خلال الميعاد القانوني . أثره . اعتبارهم في حكم المنقرضين وأيلولة الاستحقاق لجهة البر . ق ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ .
١٩٩١	٣٨٧	(العلم رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠) ...
		٣ — الأوقاف الأهلية التي لها مستحقون غير معلومين . عدم تقديمهم ما ثبتت حقوقهم خلال الميعاد القانوني . أثره . اعتبارها أوقافا خيرية . ق ٤٤ لسنة ١٩٦٢ . اختلاف هذه الحالة من الأوقاف الأهلية التي يقيم المستحقون فيها بالخارج عند انتهاء نظام الوقف .
١٩٩١	٣٨٧	(العلم رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠) ...
		<u>مسائل متنوعة :</u>
		١ — طلب المجلس المسمى العام تثبيت ملكيته لأرض النزاع . استناده إلى وضع اليد المدة الطويلة . طلبه أمام محكمة الاستئناف الحكم له بالملكية بصفته ناظرا على الأرض باعتبارها

الصفحة	الْقَعْدَة	
		موقوفة . طلب جديد . عدم جواز إبدائه لأول مرة في الاستئناف .
٤٩٠	٩٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٨)
		٢ — فرز وتجنيب نصيب الخيرات في الوقف بعد صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . تصرف الواقف بالبيع في حصة مفرزة بعقد مسجل بعد القسمة وقبل تسجيلها . طلب المشتري تثبيت ملكيته لهذا القدر المفروز . لا أساس له . علة ذلك .
١٤٥٤	٢٧٩	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٨)
		٣ — إقامة علاقة ظاهرة بين عقارين موقوفين . لناظر الوقف وحده حق إقامتها . علة ذلك . مثال بشأن حق ارتفاق بالمرور .
١٩٠٤	٣٦٨	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)
		٤ — الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها . معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع . مثال بشأن قرار صادر من لجنة الفحص بوزارة الأوقاف .
١٩٩١	٣٨٧	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق — "أحوال شخصية" جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٨)
		وكالة
		<u>النيابة في الخصومة :</u>
		١ — التوكيل العام الصادر من أجنبي لزوجته لإدارة أمواله والتصرف فيها واتخاذ كافة الإجراءات للمحافظة عليها . مؤداه . جواز مباشرتها إجراءات الدعاوى أمام المحاكم بما فيها محكمة النقض .
٧٦٢	١٥٠	(الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٨)

الصفحة	القاعدة	
٩٥٢	١٨٨	٢ - وكيل التفليسة . هو الممثل القانوني لها من تاريخ الحكم باشهار الافلاس . فل يد المفلس عن مباشرة الدعاوى التي يكون طرفا فيها قبل شهر افلاسه . (الطنان رقا ٤١٣ ٤٣٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
٩٥٢	١٨٨	٣ - وكيل التفليسة . اعتباره وكلاء عن جماعة الدائنين والمفلس أيضا . الأحكام الصادرة ضد المفلس أو لصالحه قبل شهر الافلاس . حجيتها قبل وكيل التفليسة . له حق الطعن فيها وللخصم توجيه الطعن إليه . (الطنان رقا ٤١٣/٤٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥)
١٥٠٠	٢٨٩	٤ - بلوغ الخصم سن الرشد لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة . حلة ذلك . مثول النائب القانوني عن القاصر بعد البلوغ دون تنبيه المحكمة إلى ذلك . أثره . استمرار نيابته عنه نيابة اتفاقية بعد أن كانت قانونية . (الطنن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠)
٢٠٤٠	٣٩٨	٥ - دعوى صحة ونفاذ العقد ودعوى الفسخ . وجهان لنزاع واحد . التوكيل الصادر للحامي في إحداهما . إنصرافه إلى النزاع في الدعويين . (الطنن رقم ١٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧)
٤١٨	٨٣	<u>نيابة إدارة قضايا الحكومة :</u> ١ - إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الهيئات العامة دون شركات القطاع العام . م ١٣ مزايفات ، م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . جواز نديها لتمثيل إحدى هذه الشركات في نزاع معين . م ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . (الطنن رقم ٥١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إدارة قضايا الحكومة ، نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة . المادتان ١٣/٢ مرافعات ، ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام لا تنوب عنها هذه الإدارة .
١٠٨٨	٢١٤	(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤) ٣ — انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً . الدعوى المرفوعة ضد إحدى شركات القطاع العام . إعلان صحيفتها إلى إدارة قضايا الحكومة . أثره عدم انعقاد الخصومة .
١٠٨٨	٢١٤	(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤) ٤ — إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية . م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . الاتحاد الإشتراكي لا تنوب عنه هذه الإدارة . التوقيع على صحيفة الطعن بالنقض من أحد محامي إدارة القضايا . أثره . بطلان الطعن . م ٢٥٣ مرافعات .
١١٠١	٢١٦	(الطعن رقم ٥٤٥ و ٥٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥) <u>نطاق الوكالة .</u> ١ — الوكالة . نطاقها . استقلال قاضي الموضوع بتقدير مدامها . ورودها على عمل معين . مقتضاه . شمولها لتوابعه ولوازمه الضرورية .
١٥١٠	٢٩١	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١) ٢ — التوكيل الرسمي العام في بيع وشراء المنقولات . إتساع نطاقه إلى التنازل عن حق الإيجار . علة ذلك .
١٥١٠	٢٩١	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إقامة الدعوى بإخلاء المستأجر من أحد ورثة المؤجر . دفع المستأجر بعدم قبول الدعوى لعدم إقامتها من الورثة مجتمعين ، لا سند له . اعتبار المدعى وكيلًا عن باقي الورثة في إدارة المال الشائع طالما لم يعترض أحد منهم على ذلك . عدم التزام المحكمة بالرد على هذا الدفع . حلة ذلك .
١٥٠٥	٢٩٠	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢١) <u>تصرفات الوكيل :</u> ١ - المحرر العرفي الموقع من الوكيل حجه على الأصل في تاريخه ولو لم يكن نائبًا طالما لم يقدم الدليل على عدم صحته .
٧٦٢	١٥٠	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٥) ٢ - الحارس القضائي . وكيل عن أصحاب الشأن . جواز استنادهم إلى حيازته كسبب لكسب الملكية بالتقدم .
١١٧١	٢٣٠	(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٤) ٣ - مصرفى الشركة . إعتباره وكيلًا عنها لا عن دائئتها . مسئوليته قبل الدائنين عن خطئه يسيرا كان أو جسيما .
١٠١٢	١٩٩	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٧) <u>مسائل متنوعة :</u> ١ - قيام البنك بفتح اعتماد للوفاء بثمن صفقة بين تاجرين . عدم إعتباره وكيلًا عن المشتري أو كفيلا له . التزامه بالوفاء مضى تطابقت مستندات البائع تمام مع شروط الاعتماد . لا يغير من ذلك استرداد البائع للبضائع المباعة بإعادة شحنها من ميناء الوصول .
٥٣٣	١٠٤	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - السبب الصحيح للتملك بالتقادم الخمسي . ما هيته . مدور البيع من شخص باعتباره نائباً عن المالك وهو ليس بنائب . عدم إعتباره سبباً صحيحاً في هذا الخصوص .
٣٨٦	٧٧	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢)
		٣ - جمع العامل بين صفتي الوكيل والأجير . جائز .
٦٦٤	١٣٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام
المبادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وطلبات رجال القضاء
السنة التاسعة والعشرون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٥	آثار		طلبات رجال القضاء
٢٦	أحوال شخصية		(١)
٣٦	اختصاص	٣	إجراءات
٤٤	ارتفاق	٣	اختصاص
٤٥	إرث	٤	استقالة
٤٨	استئناف	٤	أقدمية
٦٤	إستيلاء		(ث)
٦٥	إصلاح زراعى	٥	ترقية
٦٩	إعلان		(م)
٧٤	إفلاس		مرتبات
٧٥	الزام	٧	معاشات
٨٣	التماس إعادة النظر	٩	المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
٨٤	أمر أداء		(١)
٨٤	أمر على عريضة		إثبات
٨٥	أهلية		
٨٧	أوراق تجارية	١٠	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ج)	٨٨	إيجار
١٨٢	بهارك		(ب)
	(ح)	١٢٤	بطلان
١٨٣	بجز	١٣٤	بنوك
١٨٦	بجاسة	١٣٥	بيع
١٨٨	بكم		(ت)
٢٢٤	بجاسة	١٤٢	تأمين
	(خ)	١٤٤	تأمين
٢٢٦	بجاسة	١٤٦	تأمينات اجتماعية
٢٢٨	بجاسة	١٥١	تجزئة
	(د)	١٥٢	تحكيم
٢٣٠	بجاسة	١٥٤	تركة
٢٣٠	بجاسة	١٥٥	تزوير
٢٥٧	بجاسة	١٥٨	تسجيل
	(ر)	١٦٠	تعليم
٢٦٢	رسوم	١٦٠	تعويض
٢٦٤	رى	١٦٦	تقادم
٢٦٤	ربح	١٧٦	تقديم
		١٧٦	تنفيذ
		١٨٠	تنفيذ عقارى

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣١٨	قرار إدارى		(س)
٣٢٠	قصة	٢٦٥	ممسرة
٣٢١	قضاء مستجبل		(ش)
٣٢١	قضاة	٢٦٥	شركات
٣٢٣	قوة الأمر المقضى	٢٧١	شفعة
	(ك)	٢٧٣	شهر عقارى
٣٢٧	كفالة	٢٧٤	شيوخ
	(م)		(ص)
٣٢٧	محاماة	٢٧٦	صلح
٣٣٠	محكمة الموضوع	٢٧٦	صورية
٣٣٤	مسئولية		(ض)
٣٤٠	مقاولة	٢٧٨	ضرائب
٣٤١	ملكية		(ع)
٣٤٧	مؤسسات	٢٨٨	عقد
٣٤٨	موطن	٢٩٤	عمل
٣٤٩	موظفون		(ف)
	(ن)	٣٠٧	فوائد
٣٥٢	نزع الملكية للنفعة العامة		(ق)
٣٥٣	نظام عام	٣٠٩	قانون

(د)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تقابات	٣٥٩	(و)	
نقض	٣٥٩	وديعة	٣٨١
نقل بحرى	٣٧٧	وصية	٣٨١
نيابة عامة	٣٧٩	وقف	٣٨٣
(ه)		وكالة	٣٨٤
هبة	٣٨٠		

(٥)
تصويبات
العدد المدني (السنة ٢٩ مدني)

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٢	١٥	العدد	العدل
١٢	١١	العد	الطلب
٥٠	٦	ملائه	زملائه
٥٢	١٥	وحددها	ومددها
٥٥	١٤	أيقل	ألا يقل
٨٩	١٣	تعلم	تظلم
٨٩	١٤	المتعلم	المتظلم
٨٩	٢٣	التعلم	التظلم
١٠٧	٢١	للرل	للشركة
١٧٦	٣	والدكتور بشرى ، رزق محمد	والدكتور بشرى رزق ، محمد
٢٣٤	١	أحمد	أسعد
٢٤٨	٨	حوازم	جواز
٣٣٤	١٢	بالدعوة	بالدعوى
٣٤٠	١٩	عن	للطاعن
٣٦٥	١٦	الحدى	التحدى
٣٦٧	١٧	وواح	وواضع
٣٦٩	٢٧	وق	وقف
٣٧٧	٥	بالبنى	بالمبنى
٥٧٤	٢١	اللقاء	أفاد

(د)
تصويبات
العدد المدني (السنة ٢٩ مدني)

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٦٣٩	٢٠	تستبع	تستطيع
٧٠٤	٢٨	وهو	وعول
٧١٢	١٥	الفت	خالف
٧٣١	١٤	قائمة	قاعدة
٧٥٩	٩	أمنه	إطلانه
٨٢٥	٢٢	النص	النمى
٨٢٦	٦	النص	النمى
٨٤٧	١٤	ويبقى ته	ويستبعد
٨٥٤	١٨	الخماسى	الخمسى
٨٩٨	٢٣	٤٩٥٥	١٩٥٥
١٠٤١	١٩	وفته	وفاته
١١٢٦	٤	يناير ١٩٦٦	يناير ١٩٦٩
١١٣٨	١٨	١٩٧٨/٦/٤	١٨٧٨/٦/٤
١١٩٠	٢٣	ا ق	المقار
١١٩١	٩	بشأن	يؤيد
١١٩٣	٦	وقت	وقف
١٢٩٥	٣	سنة ١٩٤١	سنة ١٩٤٤
١٢٣٥	١٦	المواد ١٤١-١٤٢٦	المواد ١٤١-١٤٣٦
١٢٦٧	١٣	المستأنف ضده	المستأنف

(ز)
تصويبات
العدد المذني (السنة ٢٩) .

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطا	الصواب
١٣٠١	٤	العصاوى	الصاوى
١٣٢٧	٥	ثيو	ثبوت
١٣٢٨	٤	٢٥١	٢٥٩
١٣٣١	٢١	لسنة ٢٠٠٢	لسنة ٢٠٠٢
١٣٥٩	٣	[سنة ١٩٨٧ -	سنة ١٩٧٨
١٤٣١	٩	اسلال	إصدار
١٥٧٢	١٣	الذل	الذى
١٥٩١	١٤	للنعي	للنص
١٦٠٨	٨	الارة وذكسى	الارثوذكسى
١٦٦٣	٢٧	البات	الطارات
١٦٨٢	١٥	قرض	غرض
١٧٠٣	٢١	منطاق	متنطق
١٧٤٥	٥	طلبت فتح	طلبت فسخ
١٨٧٣	١٢	الطعن	العقد
١٨٨٠	٢٣	نودم	قدم
١٩١٧	٢٥	في مع	في نزاع مع
١٩١٩	٤	عليما	عليما
٢٠١٥	٤	لاشتراكات	الاشتراكات
٢٠٤٤	١٠	ناقض	ناقش
٢٠٩٠	٣	تكجريمة	يكون جريمة

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس/ رجاء الهادي محمد عناره

رقم الإيداع ٤٧٦٢ / ٧٩

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٤٤٢٤-١٩٧٣.٣٩٤٨٣



Bibliotheca Alexandrina



0542363